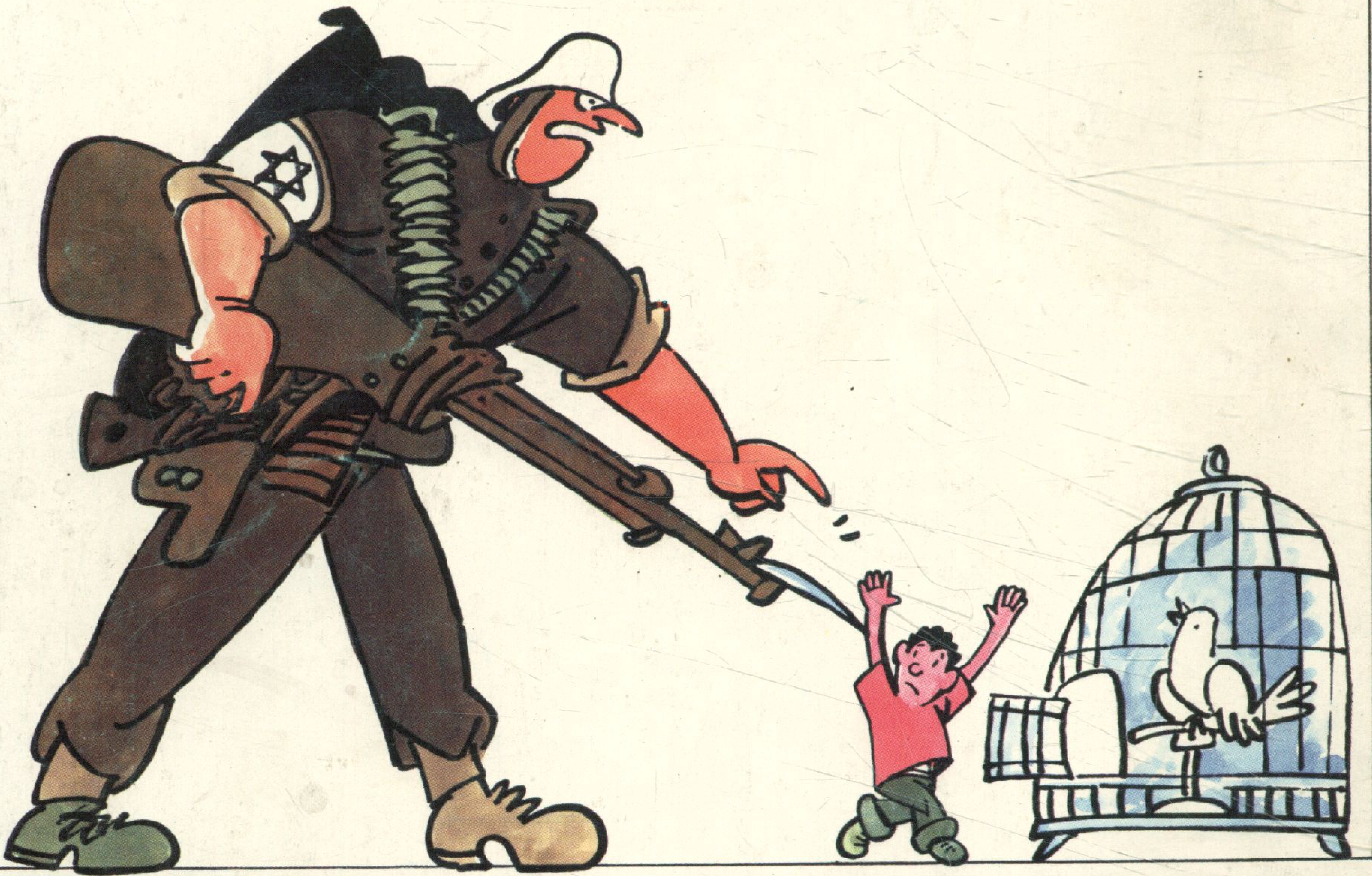
١٦ عاما من حكم الطوارئ

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ اليسار / العدد السادس والثمانون / ابريل ١٩٩٧ م / ذو القعدة ١٤١٧ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■



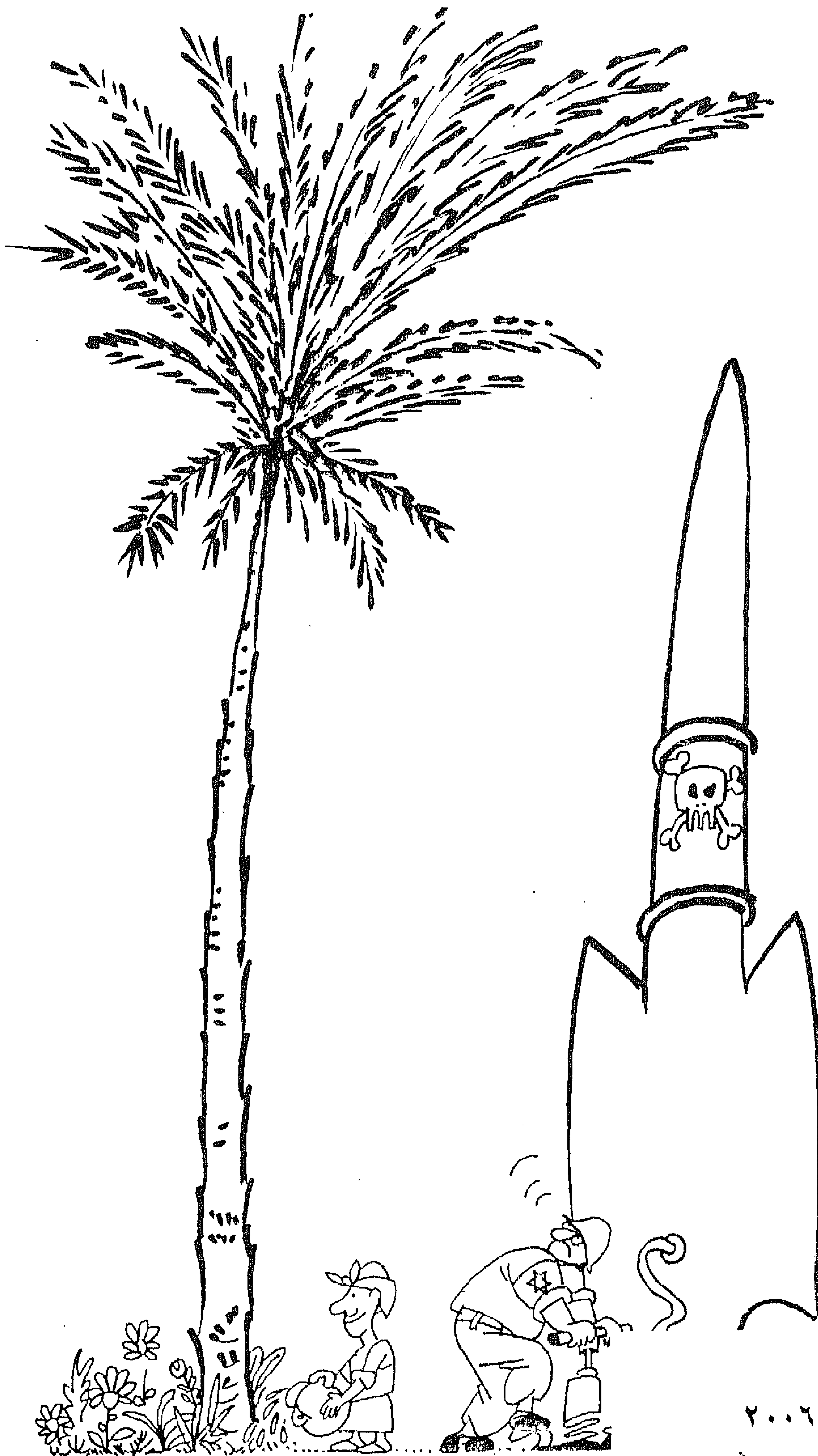
جيفارا
ثلاثون عاما
على استشهادة

متى يفيق حكامنا العرب ؟

فلسطين ديمقراطية على كامل التراب الفلسطينى ، كيف ؟

اليهود يستولون على الحكم فى روسيا

سياستان امريكيتان تجاه مصر



إهـــــداء ٢٠٠٦
المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

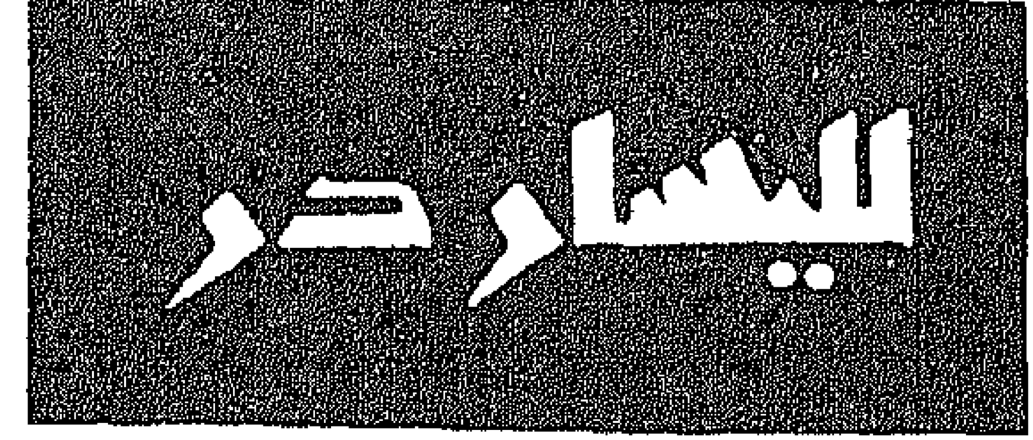
فى هذا العدد

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
أحمد عز العرب
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و٦٠ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.
الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298



قضية أحمد يوسف



لن تكون «لليسار در» هذه المرة -كما اعتدنا- حول مواد العدد أو ظروفه ، ولكنها ستنصب كلها حول مشكلة فى أسرة تحرير «اليسار».

فمنذ صدرت «اليسار» أحتل الزميل والصديق «**أحمد يوسف**» مكانا خاصا جدا فى نفوس وعقول القراء، بكتاباته المتميزة القاهمة العميقة والجميلة أيضا-حول السينما. واعتبر البعض مقالاته النقدية- مع رسائل الخارج- أهم ما فى مجلة اليسار.

ومن جانبى اعتبرت مقالات **أحمد يوسف** حول السينما شيئا جديدا فى النقد السينمائى فى مصر، فهو يكتب عن دراسة وادراك عميقين لطبيعة فن السينما ومتابعة دقيقة لكل مدارسها فى مصر والخارج، ورؤية سياسية واجتماعية لا تجور على الفن كفن، وحب حقيقى للسينما والناس والوطن.. وقبل هذا كله استقامة وبعد عن المجاملة أو الانتماء لشلة أو جماعة.

ومع ذلك فوجئت أكثر من مرة بأحمد يوسف يعتذر عن الكتابة بمقولة أن لا أحد يهتم وعدم جدوى ما يكتبه. ونجحت طوال السنوات الماضية فى إقناعه بالاستمرار.

فى بداية هذا الشهر تسلمت مقاله وهذه الرسالة التى أنشرها نصا..

أستاذى العزيز/ حسين عبد الرازق:

أعرف وأعترف أن الفضل يعود لك لتشجيعى على الكتابة والاستمرار فيها..

وأنك كثيرا ما كنت تبعث بداخلى الحماس على أن أواصل تلك المهمة الشاقة التى كنت أحلم دوماً بأن أجيدها لأؤدى ما أتصوره رسالة ومسئولية جسيمة تجاه القارئ ، والذى كنت أتوهم وجوده. الآن يتزايد لدى الاحساس المرير بأننى كنت أتوهم وجودى ، وأننى لم أترك ولو خطاً واحداً فى مجال النقد السينمائى فى مصر، لذلك يتوجب علىّ الانسحاب لكى أترك المجال لمن هم أكثر منى قدرة على التأثير والاقناع.

لعلها اجازة قصيرة أجد نفسى مرغماً عليها بسبب ما أشعر به من اكتئاب عميق، وقد فضلت أن أخبرك بشأنها فى وقت مناسب حتى يمكن الاتفاق فى الفترة القادمة مع من هو أجدر منى بأداء هذه الرسالة، لذلك أرسلت مقالا للعدد القادم حتى لا يسبب انسحابى توتراً فى الفترة القادمة.

لك تحياتى وشكرى وامتنانى الذى لا يحده حدود.

أحمد يوسف
٩٧/٣/٨

وردى على أحمد .. ان اعتذاره مرفوض من جانبى، وأننى لا أملك قبوله. واكتفى بأن أنقل رغبته للقراء ليردوا عليه.

وفى انتظار موضوع العدد القادم.

رئيس التحرير

اليسار



مسيرات الغضب الفلسطيني

متى يحسم العرب موقفهم؟

حسين عبد الرازق

سيطر العنف والعنف المضاد على المشهد« الفلسطيني- العربي» معلنا سقوط التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي ، التى انطلقت من **كامب ديفيد** مروا **بمدريد وأوسلو ووادي عربة.**

ولم يكن هذا السقوط لاستحالة تحقيق التسوية السياسية بين العرب واسرائيل من حيث المبدأ ، وانما لأن **التسوية بدأت واستمرت على أساس فرض الرؤية الاسرائيلية (الأمريكية) كاملة على العرب**، واندفاع الحكومات العربية إلى تقديم التنازلات الواحد تلو الأخر، بحيث وجدوا أنفسهم فى النهاية- استمرارا لمنهج هذه التسوية- مطالبين بما لا يستطيع الحكام فرضه على شعوبهم، فحاولوا أن يوقفوا مسلسل التنازلات ، أو حتى يبطئوا من هرولتهم نحو إسرائيل، ولكن حكام إسرائيل رفضوا تغيير أسس اللعبة وتمسكوا بما اعتادوا عليه كل هذه السنوات.

وسقوط التسوية السياسية الحالية ، لم يبدأ مع « **مستوطنة «جبل أبو غنيم»** أو القرار الاسرائيلى حول المرحلة الأولى من إعادة الانتشار بعد اتفاق الخليل ولكنه خط طريقه منذ مدريد مرورا بالمباحثات الثنائية ومتعددة الاطراف**وأوسلو والقاهرة وطابا وشرم الشيخ وقانا والخليل** وخلال حكومة **شامير ورابين وبيريز** وصولا **إلى نتنياهو** والليكود.

الجديد هذه المرة أن التنازل الفلسطيني فى اتفاق الخليل ،على عكس ما راهن **البعض**، فتح شهية « **نتنياهو**» إلى طلب المزيد ووضع السلطة الوطنية الفلسطينية والحكام العرب، خاصة الذين ساهموا فى تحقيق هذا الاتفاق ، فى وضع لا يحسدون عليه، وطرح عليهم خياراً صعباً، إمّا القبول بشروط اسرائيل كاملة، والاصطدام بعنف مع شعوبهم وأمتهم، أو رفض التسوية الاسرائيلية الأمريكية والبحث عن منهج جديد للمواجهة.

ويبدو -حتى الآن- أن السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومات العربية المعنية قد رفضت الشروط الاسرائيلية، ولكنها **لا تريد الاعتراف بسقوط التسوية السياسية على طريق كامب ديفيد ومدريد وأوسلو ،ولا تقدر على اختيار منهج آخر لحل الصراع العربى الاسرائيلى.**

وفى ظل هذا الوضع القلق كان طبيعيا أن يسود العنف والعنف المضاد المنطقة.. وأن نتوقع تصاعده.

والواضح أن اسرائيل (والولايات المتحدة) هى المسئولة عن مشهد العنف الحالى.

فاسرائيل هى التى بدأت وواصلت ممارسة العنف.

بدأت باحتلالها للأراضى الفلسطينية **(والجولان وجنوب لبنان)** واستمرار هذا الاحتلال حتى الآن.

وواصلته بعمليات الاستيطان وتهويد القدس وآخرها اقامة مستوطنة جديدة فى «**أبو غنيم**»، وباقتراح وقف عمليات اعادة الانتشار فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وإلغاء اتفاق أوسلو عمليا (اتفاق المرحلة الانتقالية) بحجة الدخول فى مباحثات الحل النهائى واتمامها فى ستة أشهر، بينما الجميع يعلم كما قال **رابين** ،أنه لا توجد مواعيد مقدسة فى هذه الاتفاقات . واعتمدت إسرائيل العنف فى الغارات الدورية على **جنوب لبنان** ، وفى استخدام الغازات المسيلة للدموع (الخانقة) والرصاص المطاطى والرصاص الحى ضد المظاهرات الفلسطينية، وفى استمرار اعتقال آلاف من الفلسطينيين فى السجون الاسرائيلية، وفى عمليات هدم البيوت ..إلى آخر مسلسل العنف الاسرائيلى المعروف.

والعنف الفلسطينى هو رد فعل لهذا العنف، سواء ما حدث فى **الاردن أو تل أبيب أو الخليل أو بيت لحم** خلال الأيام القليلة الماضية. وسيتصاعد العنف المضاد ،وربما يأخذ اتجاهات غير صحيحة أحيانا ، ما لم يتوقف العنف الإسرائيلى، **وما لم تحزم القيادة الفلسطينية والقيادات العربية- فى دول الجوار أساسا- الموقف وتحدد الاختيارات وتمارس منهجا جديدا يقوم على** وقف التطبيع وإعادة النظر فى الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، ووضع استراتيجية عربية جديدة للمواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة ،تقوم على استخدام أوراق القوة العربية بحثا عن تسوية سياسية شاملة وعادلة تحقق المصالح العربية، وتقنع العدو وحلفاءه باستحالة تحقيق التسوية على حساب طرف ولحساب طرف واحد.

مبارك فى أمريكا

اهتمت الدوائر السياسية -كالعادة- بزيارة الرئيس **حسنى مبارك** للولايات المتحدة الأمريكية (٨-١٣ مارس١٩٩٧) . وكالعادة أيضا انشغلت أجهزة الإعلام المصرية بالحديث عن النجاح الباهر والانجازات. ووقفت طويلا مع ما قالته وكالة أنباء (الاسوشيتدبرس) الأمريكية عشية الزيارة من أن «موقف الرئيس مبارك خلال اللقاء مع (كلينتون) سيكون افضل بكثير من مواقف بقية قادة دول الشرق الأوسط الآخرين ممن زاروا واشنطون خلال شهري فبراير ومارس . فالاقتصاد المصرى يظهر الآن مؤشرات طيبة، وتهديدات المتطرفين الدينيين قد انحسرت ،فى حين بلغت الحكومة المصرية درجة من الاستقلال فى مجال السياسة الخارجية تبعث على الاعجاب .. ويظل الرئيس مبارك واحدا من القادة القلائل الذين يستطيعون التحدث بفعالية مع كل من كلينتون ورئيس الوزراء الاسرائيلى بنيامين نتنياهو والرئيس السورى حافظ الأسد».

حسنا.. كيف انعكس هذا التميز للرئيس مبارك على مباحثاته فى واشنطون ونيويورك وشيكاغو؟.

لقد أعلنت الحكومة المصرية أن زيارة الرئيس مبارك لها هدفان أساسيان:

الأول: دفع عملية التسوية السياسية ، وبصفة خاصة إزالة العقبات التى تعترض المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وتحديدا وقف كافة الانشطة الاسيتطانية ،وعدم القيام بأى إجراءات تمس وضع القدس ،وتنفيذ الاتفاقات السابقة وكذلك استئناف المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى.

الثانى: العلاقات الثنائية المصرية الأمريكية ،وخاصة **دفع الاستثمارات الأمريكية للاتجاه إلى مصر للمساهمة فى المشروعات التنموية الكبرى والتى** تقدر الحكومة أنها تحتاج سنويا - ولمدة ٢٠ عاما- إلى استثمارات غير حكومية تقدر بحوالى ٢٨ مليار دولار. والاستثمارات الأمريكية المباشرة فى مصر طوال السنوات الماضية لم تتجاوز **مليار و ٤٦٠ مليون دولار منها مليار دولار فى البترول** ،وتمثل ٣ر٪(أى أقل من نصف فى المائة) من الاستثمارات الأمريكية فى الخارج.

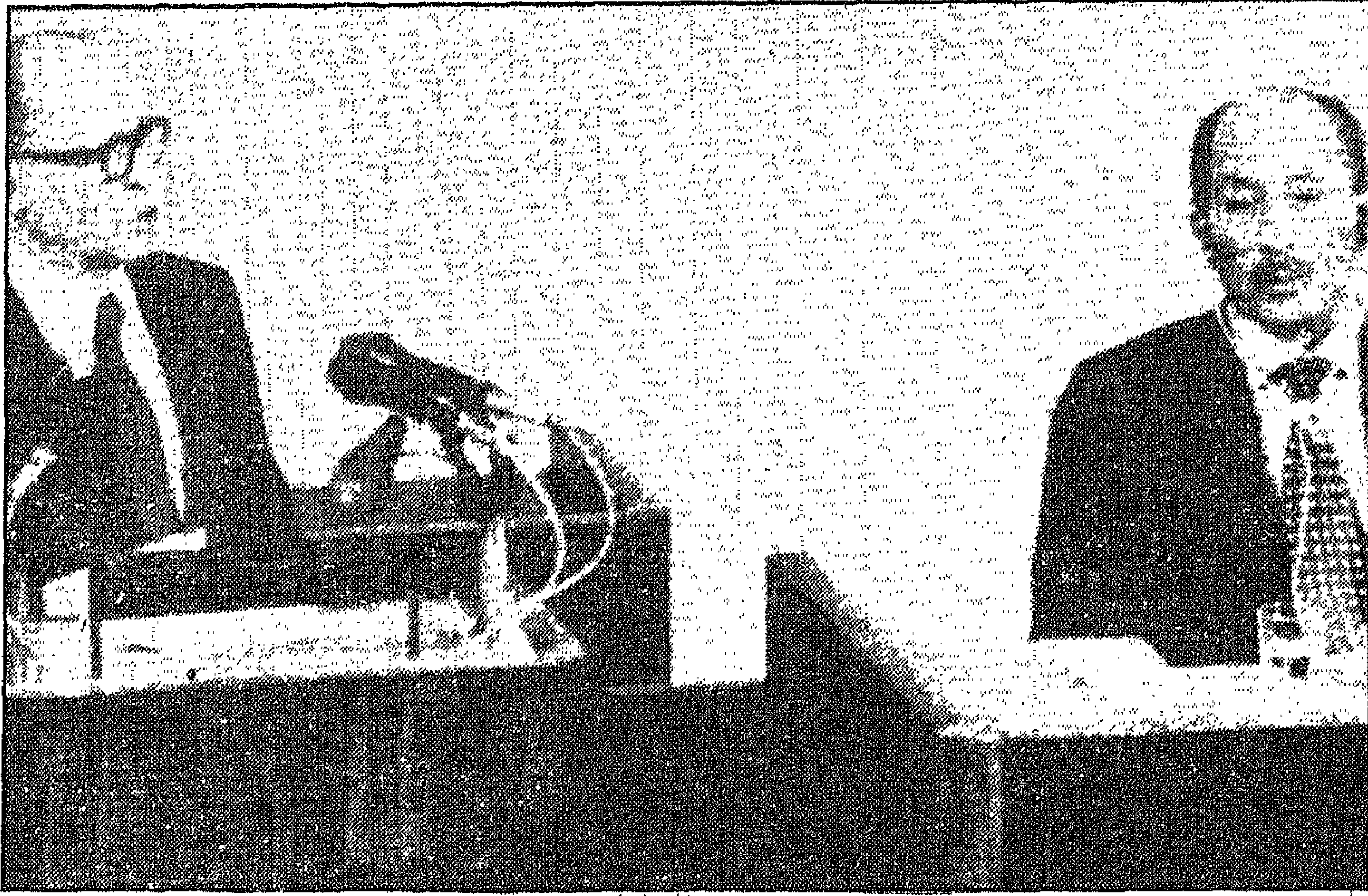
ويمكن القول بثقة أن أى من الهدفين لم يتحقق.

فما يجرى فى القدس وجبل أبو غنيم والخليل وبيت لحم ،والفيتو الأمريكى الأول والثانى قاطع بأن مبارك لم ينجح فى تحقيق الهدف الأول. وأن الولايات المتحدة مصرة على مواصلة سياستها القائمة على التحالف الاستراتيجى مع اسرائيل، وعلى ضرورة قبول العرب للشروط الاسرائيلية كاملة غير منقوصة.

أما الهدف الثانى ، فيبدو أيضا أنه صعب- ان لم يكن مستحيل -التحقيق.

فتوقعات المؤسسات المالية الدولية تقول إن الاستثمارات الأجنبية (أمريكا وأوروبا واليابان والعرب) المتوقعة فى العام القادم سترتفع إلى **٢٠٦ر مليار دولار** (المطلوب ٢٨ مليار دولار سنويا) ، وأن رءوس الأموال الأمريكية تتجه إلى الاستثمار غير المباشر فى مصر فى الاوراق المالية فى البورصة **(شراء الشركات المعروضة للخصخصة)** وللاستثمار فى القطاعات الخدمية أساسا التى «سمحت التعديلات التشريعية الأخيرة لرأس المال الخاص المحلى والأجنبى بالمشاركة فيها» مثل **المطارات وخدمات الموانى والطرق السريعة والطاقة الكهربائية ..** أى بعيدا عن مشروعات التنمية الكبرى.

هوامش على دفتر الحياة



السادات وبيجين

آفاق للصراع العربى الاسرائيلى

وسط الظروف الآنية الصعبة للصراع العربى الاسرائيلى أعتقد أننا فى حاجة إلى نظرة بعيدة المدى لآفاق هذا الصراع، واحتمالاته، وتلك النظرة هى الوحيدة التى تجعلنا متفائلين حول مستقبل هذا الصراع وقدرات النضال الوطنى العربى فى تحقيق تكافؤ فى هذا الصراع بل وترجيح كفة هذا النضال لصالح العرب.

سيقول قائل: **كيف نتحدث عن مستقبل هذا الصراع بينما السلام على الأبواب ؟.**

د. عبد العظيم أنيس

واجابتى عن هذا السؤال هو أن الذى على الأبواب ليس مشروع السلام الحقيقى القابل للاستمرار ، وإنما هو **مشروع الاستسلام لارادة الغاصبين من الصهاينة والاستعماريين الامريكيين** ،وهذه الحقيقة هى التى تفسر كيف أن الشعوب العربية -فى تلك القضية -فى واد (بينما حكامها فى واد آخر)وهى التى تفسر كيف قوبل «**حلف كوبنهاجن**»، الذى ساندته أوساط حاكمة مصرية وأردنية وفلسطينية بهذه الموجة العارمة من الاستنكار، فى أوساط المثقفين والمهنيين فى كل من مصر والاردن ولبنان وسوريا ، وهى التى تفسر طبيعة اللقاء البائس بين عدد ضئيل من المثقفين المصريين ورئيس وزراء اسرائيل فى زيارته الأخيرة للقاهرة الأمر الذى جعل صحيفة اسرائيلية مرموقة تعقب على هذا اللقاء قائلة إن معظم الحاضرين فى الاجتماع هم بشكل أو آخر من موظفى الدولة أو أجهزتها وأن الجانب الاسرائيلى لو كان قد عرف ذلك مسبقا لما حرص على هذا الاجتماع (**الاهالى عدد ١٢ مارس الماضى**).

أو فلنقل بصورة أخرى وبشكل أوضح إن هذا السلام

المتأزم اليوم والذى بدأ بالمعاهدة المصرية الاسرائيلية هو **سلام الأنظمة العربية الحاكمة مع اسرائيل برعاية واشنطن وليس سلام الشعوب العربية** ، وأن الدافع الأول للحكام العرب إلى هذا السلام هو القلق على أمن هذه الانظمة. وعلى من يتشكك فى هذه المقولة أن يتذكر أن **السادات** قد ذهب إلى القدس بعد انتفاضة **١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ الشعبية** مما أقنعه بضرورة التفاهم مع اسرائيل حفاظاعلى أمنه ودعم واشنطن له.

وهذه الحقيقة تتكرر الآن فيما يتعلق بالانظمة الحاكمة العربية بما فيها أنظمة الخليج، أعنى أن أحد **العوامل الاساسية التى تحكم موقفها من قضية الصراع العربى الاسرائيلى هو أمن هذه الانظمة** ، وهو الذى يجعلها تصارع فى ظروف صعبة ملبئة بالمهانة لهذه الأنظمة للوصول إلى حل ما للقضية الفلسطينية وإلى حل آخر للمفاوضات المتعثرة بين سوريا واسرائيل، وهو الذى يجعل هذه الانظمة تتحمل كل هذه المهانات التى توجهها كل من اسرائيل وواشنطن لتلك الانظمة، كزيارة **نتنياهو** للقاهرة بعد اعلانه الصفيق عن بدء بناء مستعمرة جديدة فى القدس الشرقية، ومثل الفيتو الأمريكى فى مجلس الأمن عشية زيارة **مبارك** لواشنطن.وهو الذى يفسر كيف أن كاتبا كويتيا مثل **د. محمد الرميحى** يكتب فى جريدة الحياة مدافعا عن **حلف كوبنهاجن** دون أن يكون للكويت ناقة ولاجمل فى هذا الموضوع.

وإذا كان صحيحا أن قضية أمن الانظمة العربية هى من العوامل الأساسية التى تحكم نظرة الحكام العرب لموضوع الصراع العربى الاسرائيلى ، فان من الطبيعى أن تكون نظرة الحكام هذه نظرة قصيرة الامد لهذه القضية تنتهى فى نهاية الأمر إلى السؤال الاساسى : **كم من الزمن تستطيع هذه الأنظمة أن تحافظ على وجودها وكيانها؟.**

فى مقابل هذا ينبغى أن تتسلح الشعوب العربية وقياداتها الوطنية بنظرة أخرى لهذا الصراع ، نظرة طويلة الأمد، تجعل من المشروع أن نفكر فى مستقبل هذا الصراع فى القرن الواحد والعشرين وأن نتساءل عن امكانيات الانتصار العربى فى هذا الصراع. إن المدرسة الانهزامية فى العالم العربى تلح-مع الحكام العرب-على أننا فى أسفل الدرك اليوم بعد حرب الخليج وأنه ليس أمامنا من بديل سوى التفاهم مع اسرائيل، ثم يقولون لنا فى نبرة التحدى: أم أنكم تريدون الحرب مع اسرائيل اليوم ؟ وهم ينسون أن ما فعله الحكام العرب فى حرب الخليج هو الذى وصل بنا إلى هذا، إنهم المسئولون عن ذلك الانهيار فى ميزان القوى، ويتحدثون وكأنه لابديل عن «السلام» الاستسلامى سوى الحرب النظامية ، ناسين أن هناك أشكالاً عديدة من المقاومة الشعبية والانتفاضات الجماهيرية التى تستطيع القوى الوطنية من خلالها وعلى المدى الطويل إنهاك قوى العدو واستنزاف طاقاته بحيث لا يرى فى نهاية الامر من حل له سوى الوصول إلى سلام متكافئ مع الوطن العربى.

وقد يكفى أن نتأمل، وقع **المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة فى جنوب لبنان** على معنويات السياسيين والعسكريين الاسرائيليين فى زمن ليس بالطويل. لقد نادى العديدون من السياسيين الاسرائيليين علنا، ومنهم **يوسى بيلين الساعد الأيمن لشمعون بيريز** وأحد المرشحين لقيادة حزب العمل، كما نادى وزير الأمن الداخلى فى حكومة **نتنياهو** اليوم بضرورة الانسحاب من جانب واحد من جنوب لبنان، لأن الجيش الاسرائيلى تستنزف قواه فى الجنوب دون نتيجة ، وأمن المستعمرات الشمالية الذى كان السبب فى احتلال هذا الشريط الحدوى بين لبنان واسرائيل مهدد اليوم كما كان مهددا من قبل.

وإذ استمرت المقاومة الشعبية اللبنانية على وتيرتها الحالية فلا شك عندى فى أننا سنتصل إلي وقت- ربما ليس بعيداً - يخرج فيه الاسرائيليون من الجنوب بعد الاتفاق على ضمانات أمنية معينة،وأعتقد أن العامل الوحيد الذى يجعل **نتنياهو -أو بيريز-** يتريث قبل الوصول إلى هذا القرار هو معرفة مصير المفاوضات السورية الاسرائيلية.

ونحن فى حاجة إلى أن نتذكر ونقدم لشعوبنا وجماهيرنا خبرة الشعوب الأخرى التى انتصرت -على الأمد الطويل -فى نضالها، نتذكر خصوصا ما حدث فى فيتنام قبل أن تتحول الحرب فيها إلى حرب نظامية ،وماحدث فى جنوب افريقيا. فى الحالتين انتصر الشعب الفيتنامى على الأمريكيين -أعظم قوة عسكرية فى العالم- كما انتصر السود على البيض فى جنوب افريقيا وتأسس النظام الديمقراطى فى جنوب افريقيا حيث يعيش السود والبيض معا (أى أن البيض لم يطردوا ولم يقذفوا إلى البحر) ولكن فى ظل حكم الأغلبية السوداء.

ولقد ذكرتنى الاشارة إلى المقاومة الفيتنامية ومقاومة السود فى جنوب افريقيا بكتاب صدر حديثا بعنوان« **النصر بأى ثمن** » عن حياة **نجوين جياب** ، القائد العسكرى العبقرى للحرب الفيتنامية ومؤلفه **سيسيل كرى**، يقول فيه إنه ربما لا يجوز تشبيه **جياب بصلاح الدين** أو **الاسكندر الأكبر أو جنكيز خان**، وربما لا يجوز تشبيهه أيضا **بنابليون** بقدر ما يسر هذا التشبيه رجلا مثل **جياب** ،وإذا كان لابد من شبيه لجياب فيمكن أن نقول إنه « **داوود** » القرن العشرين الذى هزم **جولييات** بمقلاع وحجر . وإنه الرجل المسئول عن هزيمة الجهود الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية ،وهى الأمة التى تنفق عسكريا أكثر مما تنفق كافة دول العالم .وفى مواجهة جيش أرقى عدة وعتادا مئات المرات أسس **جياب** فى أول الأمر قوة من ميلشيات المناطق ووحدات الدفاع الذاتى بالقرى، وهذه هى القوة التى حارب بها جياب فى كل مكان وفى لا مكان، إنها قوى حاربت علنا وسرا دون انقطاع ،ولنتأمل فى بعض جنود **جياب** الراجلين: امرأة عجوز تحمل مسلة تخفى فيها أسلحة لجندى مختبئ فى مكان ما، أطفال يحاولون الحديث مع جندى أمريكى فيعرفون إلى أين يتجه ويبلغون عن ذلك، ولم يكن الجنود الأمريكيون قادرين على التعامل طويلا مع هذا النوع من الاعداء ، وبالتالى أصابهم الانهاك والملل والاحساس بالذنب فى نهاية الأمر.

لقد وفر **جياب** لجنوده القناعة السياسية والحماس السياسى أكثر مما وفر لهم العتاد الحربى، هذا الحماس هو العنصر الذى انتصر ضد الاستراتيجية الأمريكية ومن قبلها الاستراتيجية الفرنسية. وربما فقدت فيتنام مئات الالوف من الناس فى هذه الحرب لكنها انتصرت فى نهاية الامر وعاشت أمة مجيدة قادرة على بناء مستقبلها.

وما حدث فى فيتنام حدث شئ مشابه له إلى حد ما فى جنوب افريقيا، حيث كان **جو سلوفو** على رأس المقاومة الشعبية فى جنوب افريقيا والتى انتهت إلى إنهاك جيش البيض وأدت مع عوامل دولية أخرى إلى انهيار نظامهم وقيام نظام ديمقراطى آخر فى البلاد بقيادة الزعيم الوطنى **نيلسون مانديلا** الذى قضى خمسة وعشرين عاما من عمره فى سجون البيض.

هل تأمل ونحن نتطلع إلى القرن الواحد والعشرين أن نصل إلى شئ مشابه لما حدث فى جنوب افريقيا؟.

هوامش على دفتر الحياة



أنور السادات

أى دولة علمانية يعيش فيها الفلسطينيون واليهود جنبا إلى جنب فى ظل نظام حكم ديمقراطى يقوده ممثلو الاغلبية.

أعتقد أن هذا ممكن ، وأن الشعب الفلسطينى والشعوب العربية قادرة ما ظلت ترفع راية المقاومة على تحقيق هذا، وامكانية تحقيق هذا أمران:

أولهما: أن اليهود أقلية وسط بحر واسع من السكان العرب مسلمين ومسيحيين فى الشرق الأوسط . ولذا فان من المستحيل تكرار ما فعله الاوروبيون البيض ضد الهنود الحمر عند اكتشاف الأمريكتين ، لأن موجات البيض المهاجرة المتتالية كانت أكثر عددا بكثير من الهنود الحمر.

والأمر الثانى: أن الأسلحة التى استخدمها البيض فى افناء الهنود الحمر مثل نشر الجراثيم والأمراض بينهم والأسلحة النارية الفتاكة التى كان الهنود الحمر على جهل بها كانت من العوامل الحاسمة فى هزيمتهم.

ولم يكن هناك رأى عام عالمى يؤخذ موقفه فى الحسبان . ولم يكن العالم قد تحول بفضل ثورة الاتصالات إلى عالم صغير أخبار كل جزء فيه معروفة كل ساعة بل وكل دقيقة .. هذا بالاضافة إلى أن الأسلحة متوفرة فى عالم اليوم ومن الممكن الحصول عليها.

إن ما أريد أن أقوله هو أن ما صنعه البيض الاوروبيون فى الهنود الحمر فى الامريكتين تاريخيا يستحيل تكراره فى الشرق الأوسط اليوم أو غدا للاختلاف الكامل للظروف، ولقدرة العرب على رفع سلاح المقاومة -حتى ولو كان توازن الأسلحة غير متكافئ -مع الالتزام بسياسة النفس الطويل.

وما ينقصنا ونحن نستشرف المستقبل هو القيادة الحكيمة الواعية ، القيادة الشعبية القادرة على تعبئة الشارع العربى فى تحد واضح للحلف الاسرائيلى الأمريكى ولروح الهزيمة المسيطرة على الحكام العرب وعملائهم من المثقفين.

ولا شك أن من أولى مهمات هذه القيادة تحقيق **تحالف واسع النطاق بين القوى الوطنية المختلفة** (على المستوى المحلى والعربى) على اختلاف توجهاتها الفكرية **،كل القوى التى ترى أن الخصم الأساسى الذى ينبغى تركيز الجهود ضده هو الحلف الأمريكى الاسرائيلى** الذى يهدد استقلالنا ومصائرنا، الخصم الذى حول اسرائيل إلى قاعدة أمامية للاستعمار الأمريكى فى قلب الوطن العربى ، وشرد شعب فلسطين من أجل عيون الصهاينة الذين أتى بهم من كل أنحاء العالم (وأوروبا خصوصا) بحجة أنهم كانوا فى فلسطين منذ ثلاثة آلاف عام كما تقول الاساطير!.

وهذه الجبهة الوطنية الواسعة والتى تضم كافة القوى الوطنية على اتساع المنظور السياسى ضرورة قصوى للانطلاق الحقيقى فى ظل أوضاع ضعف وخذلان الأنظمة العربية الحاكمة،وفى ظل انهيار القوى الاشتراكية الدولية التى كانت تمد يد العون للحركات الوطنية.. على أن يتم ذلك الحلف على أساس **برنامج وطنى ديمقراطى مستنير**، وأن تتخلى كافة القوى الوطنية يمينا ويسارا عن أوهامها وتحزباتها القديمة من أجل هذا الهدف الوطنى العظيم.

*****

آخر نكتة

نشرت صحيفة «**المشاهد**» التى تصدر فى لندن عن هيئة الاذاعة البريطانية حديثا مع الاستاذ **لطفى الخولى**، وعندما سأله المراسل: كيف تفسر أن مثقفين من طراز **حامد عمار وعلى الراعى ويوسف شاهين وشكرى عياد ومحمود العالم.. الخ** قد أدانوا موقفك وحلف كوبنهاجن الذى أسسته؟.

أجاب لافض فوه: «هؤلاء رجال مصابون بتصلب الشرايين»!.

ونشرت «**المشاهد**» الحديث تحت العنوان الساخر« **المثقفون المصريون مصابون بتصلب الشرايين**»!.

وإذا سلمنا بهذا الاتهام الموجه للمثقفين الذين وقعوا بالمئات فى مصر وسوريا ولبنان والاردن على بيان الادانة، فكيف يفسر هو أيضا أن **قيادة حزب التجمع** قد أصدرت قرارا باحالته إلى لجنة تحقيق حزبية تمهيدا -لا شك- لمعاقبته على فعلته ،مما أرغمه على تقديم استقالته من الحزب؟.

وكيف يفسر أن **مجلس إدارة نقابة الصحفيين** بالقاهرة قد وجه إليه **وعبد المنعم سعيد** لوما على فعلته وانذارا باتخاذ موقف اذا استمر فى هذه العملية؟.

وكيف يفسر أن أعضاء **رابطة الكتاب المصريين فى الاتحاد الاسيوى الأفريقى للكتاب** قد أصدروا فى غالبيتهم بيانا يسحبون الثقة منه كأمين لهذا الاتحاد؟.

هل كل هؤلاء جميعا مصابون بتصلب الشرايين.. أم أنه هو مصاب بتصلب الدماغ والعمى السياسى؟!.

رجـــال أعـمـــال



لطفي الخولي

حفلت الصحافة الغربية الجادة منذ أسابيع قليلة بالحديث عن عائلة عظيمة الثراء من رجال الأعمال في السويد.. هي أسرة والنبرج **Wallenberg**، بمناسبة وثائق عن الحرب العالمية الثانية نشرت مؤخرا في واشنطن ولندن.

فلمدة ١٤٠ عاما سيطرت هذه الأسرة على الاقتصاد السويدي، فقد كانت الممول الرئيسي للعائلة المالكة السويدية، وأعضاؤها أصحاب امبراطورية صناعية واسعة النطاق فهم يملكون أكبر شركة لصناعة السيارات، وأكبر شركة لصناعة الغسالات والتلفزيونات والتلفونات، وهم يملكون أكبر شركة ورق في العالم، ويسيطرون على أكثر من نصف أسهم بورصة ستوكهولم، وقد قدموا للبريطانيين خلال الحرب معلومات هامة عن النازي، بما في ذلك الموعد المحدد للهجوم على روسيا، واشترك أحدهم في تهريب وانقاذ حياة المئات من اليهود المجريين خلال الحرب.

لكن هذه الأسرة، أو على الأقل بعض رجالها وضعوا الحلفاء في مأزق غريب عند نهاية الحرب العالمية، وبالتحديد في سبتمبر ١٩٤٥. **فبينما كانت لندن تستعد لمنح أحد رجال هذه الاسرة وسام الفروسية (أي منحه لقب سير) اعترافا بالخدمات الجليلة التي أداها لمخابرات الجيش البريطاني، كانت واشنطن تريد القبض عليه باعتباره عميلا لالمانيا النازية.**

ولقد ظل هذا اللغز قائما إلى أن بدأت بعض صحف الشمال في اكتشاف الحقائق غير المريحة عن هذه الأسرة، أو على الأقل بعض أعضائها.

فالوثائق التي نشرت مؤخرا في أوروبا أوضحت أن بعض أعضاء هذه الأسرة من رجال الأعمال قد استولوا خلال الحرب على ملايين الدولارات، من الذهب الذي نهبه النازي من أوروبا، وأنهم كانوا يبيعون قطع غيار الأسلحة لألمانيا النازية، وأنهم عملوا كواجهة لاستثمارات الرايخ الثالث في الولايات المتحدة، وأن السويد باعت خلال الحرب لالمانيا النازية ٣٥ مليون طن من الصلب عن طريق هذه الاسرة، وأن البنك المركزي السويدي قد استلم مقابل ذلك أطنانا متعددة من الذهب.

على أن أشد الاتهامات قسوة هو ما نشر مؤخرا من أن بنك العائلة قد قبل من الالمان خلال الحرب ذهبا تبلغ قيمته ١٣ مليون دولار، ولما كان البنك يشك في أن هذا الذهب منهوب من شعوب أوروبا المحتلة، فقد لجأ أحد أعضاء الأسرة (**جاكوب**) إلى بيعه واستخدام العائد في شراء أسهم شركة **بوش** الالمانية!.

إن مغزى هذه القضية واضح.. **فرجال الأعمال الكبار لا يعرفون معنى الوطنية أو المبدأ** وهم مستعدون للتعاون مع الحلفاء ومع المانيا النازية سواء بسواء لا يمنعهم عن ذلك مبدأ أو قيمة اللهم مبدأ المال وقيمته.

ولقد تذكرت هذه القصة وأنا أتابع نشاط أحد رجال الأعمال المصريين الذي زار اسرائيل مؤخرا وقال في حديث في تلفزيون اسرائيل إن رجال الأعمال المصريين لا يرتبطون بمواقف رجال السياسة ولا يتأثرون بتطورات السياسة.

والغريب أن هذا الرجل من رجال الأعمال بنى امبراطوريته المالية على أساس التعامل التجاري مع النظام السوفيتي، وتعاون مع الأجهزة المصرية السوفيتية في سبيل توسيع أنشطته. وحاول أن يظهر بمظهر الرأسمالي الوطني الحريص على مصالح بلاده. فلما تحولت الدفة وتغير الاتجاه سرعان ما غير اتجاه بوصلة أنشطته، وهام عشقا باسرائيل ونظامها الديمقراطي، وقيل انه يقف وراء حلف كوبنهاجن، فأحد الذاهبين إلى هناك هو محاميه والآخر محاسبه والثالث هو عضو مجلس ادارة المنتدب للشركة السينمائية التي أسسها بعشرة ملايين جنيه كما يقال، والله أعلم!.

وقد قام بشراء حصة في شركة «**كور**» الاسرائيلية التي تعمل في مجال واسع من الصناعات المدنية والعسكرية وقيل انه أسس مع الاسرائيليين شركة لإنتاج الأسمنت في العريش، كما قيل إنه باع أربع طائرات ركاب روسية كان يملكها للايرانيين!.

وهو يمتلك عمارة في الجيزة أمام حديقة الحيوان تباع الشقة فيها بملايين الجنيهات.

رجل هذا نشاطه الواسع، كيف يكون موقفه اذا احتدم الصراع العربي الاسرائيلي؟.

مجرد سؤال!.



جيفارا

بعد مرور ثلاثين سنة على استشهاده..

ماذا بقي من جيفارا

أحقاب ثلاث مضت.. ولكن الأسطورة لا تموت..

فالعالم ما زال يتذكر هذا الثورى النقى الذى قرريوما أن يتخلى عن جميع مناصبه لكى« يفتدى الانسانية» . وما زال اسم «ارنستو تشى جيفارا» على الالسنة.. وتخفق القلوب عندما يتردد الاسم فى حكاية أو قصيدة أو اغنية أو خطاب سياسى. ويزداد الحنين إلى القيم والافكار والمثل العليا التى دافع عنها وحمل لواءها هذا النموذج الفريد فى تاريخ نضال شعوب العالم فى النصف الثانى من القرن العشرين.

نبيل زكى

وقد أعلنت كوبا أن سنة **١٩٩٧ هي سنة «تشي جيفارا»** إحياء للذكرى الثلاثين لاستشهاد بطل الثورة الكوبية الذي قتل «في ساحة المعركة» في **بوليفيا** في التاسع من أكتوبر ١٩٦٧.

وطوال هذا العام ستظهر في أعلى كل الوثائق الصادرة عن الادارات والمؤسسات الرسمية الكوبية عبارة: «**عام الذكرى الثلاثين لموت الثورى البطل ورفاقه في ساحة المعركة.**» وسيعاد خلال هذا العام ترميم المواقع التي استخدمها جيفارا قواعد له في جبال «**سييرا مايسترا**» جنوب شرقي كوبا اثناء القتال ضد نظام حكم الدكتاتور الكوبي **فولجنسيو باتيستا**. وتقع ابرز الأماكن التي سيتم ترميمها في جبال بوبى اربيا حيث المقر العام لقيادة جيفارا.

من **هافانا** إلى بكين عبر **واشنطن ولندن وباريس** وبرلين .. كان **تشي جيفارا** هو رمز التمرد والثورة والكبرياء. ارتفعت صورته فوق المتاريس في مايو ١٩٦٨ في**باريس** أثناء صدام الطلبة الفرنسيين مع الشرطة الذي تحول إلى «**ثورة مايو**» التي كادت تقتلع حكومة **جورج بومبيدو** من السلطة. وطوال الستينات وأوائل السبعينات.. وصورة **جيفارا** تتصدر حركات الاحتجاج الطلابية والشبابية. وتبدو أشبه بايقونة دينية.. وبرمز للتحدي وإعلان النزال.

الاسطورة حية في قرى بوليفيا حيث يذكره الفلاحون ويقولون انه كان يشبه المسيح، ويتمنون أن يعود ليساعدهم في وجه المظالم ولكي يقفوا إلى جانبه، هذه المرة، ولا يتركونه للأشرار يقتلونه كما حدث قبل ثلاثين سنة.

هناك في قرية **فاليجراندي** تحول**جيفارا** إلى «قديس» يوقدون له الشموع ويلتمسون منه العطايا .. فهو في نظر القرويين «**بطل الفقراء**». **والهنود البوليفيون** الذين كانوا قد رفضوا مساندة نضاله ضد الحكم العسكري للجنرال **بارينتوس** ديكتاتور بوليفيا الاسبق .. يعلقون صوره الآن في أكواخهم ويعلنون الاخلاص لذكراه. «**رينيه هين**» قس قرية **فاليجراندي** الكاثوليكي يقول: إن الفلاحين كثيرا ما يدفعون لكنيسته لكي تقيم قداساً دينياً من أجل**جيفارا**. ويؤكد أن الطلبات لاقامة مثل هذا القداس أصبحت أكثر عدداً منذ بدأ البحث عن رفات جيفارا في المنطقة في نوفمبر ١٩٩٥.

ويقول **هيرنان كورتيز**، نائب عمدة **فاليجراندي إن** البعض يوقدون الشموع **تحت صور جيفارا المنزوعة من صحف قديمة**. ويضرم القرويون النار في الأخشاب في التلال المجاورة لكي يتمكن المارة أثناء الليل من قراءة كلمتين محفورتين على شواهد من الخشب «**تشي حي**»! وعندما يتحدث بعض السكان عن قرية «**لاهيجويرا**» المجاورة التي قتل فيها **جيفارا** فانهم يطلقون عليها قرية «**سانتوس ارنستو دي لاهيجويرا**»!.

وسبق إن قام الناقد الفني الماركسي البريطاني «**جون بيرجر**» **بتحليل لصورة التقطت لتشي جيفارا** على إثر قتله وهو محاط بجلاديه في بوليفيا وقد طارت هذه الصورة من العاصمة البوليفية «**لاباز**» إلى صحافة العالم يوم٩ أكتوبر ١٩٦٧ لاثبات أن الجيش البوليفي -بمساعدة من العسكريين الامريكيين ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية- تمكن من أن يوقع في الأسر القائد الشهير تشي جيفارا ويقتله.

وقال جون بيرجر إن هذه الصورة تشبه لوحة «**المسيح الميت**» للفنان **اندريا مانتيجنا**.

والمعروف أن الأوامر صدرت من واشنطن ولاباز بقتل جيفارا ورفاقه بعد أسرهم أحياء.

ولادة جديدة

بعد موته.. ولد **تشي جيفارا** مرة أخرى. ظهر اسمه في أماكن عديدة وليس فقط في البوسترات وال «تي- شيرت».

وكان الكاتب البريطاني **جراهام جرين** مأخوذا بسحر اسطورة «تشي» وقال إن «تشي» ميتاً لا يختلف عن «تشي» حياً، فهو يرمز «للفرد في حالة ثورة دائمة» أما الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر، فقد وصف جيفارا بانه «أكمل كائن بشرى في عصرنا». وبالنسبة لسارتر كان «تشي» هو «**ماتيو**» الشخصية الرئيسية في ثلاثيته «**طرق الحرية**»، وهو مثقف ينتمي إلى الطبقة الوسطى.. ينحي جانبا الجدل المنطقي مفضلا البندقية ويقاتل دفاعا عما يؤمن به.

حتى الحرس القديم في موسكو تأثر بموت جيفارا عام ١٩٦٧ لأن صورة «**سان جوست**» العصري جعلتهم يشعرون بالذنب، فقد كانت «الثورة» بالنسبة لهم أبعد ما تكون عن «الثورة الدائمة» بل إن كلمة الثورة اصبحوا يلوكونها في مناسبات الذكرى والأعياد السنوية.

وبعد رحيل جيفارا أصبحت له عينان سوداوان وشعر أسود لدى الافارقة، **وشعر كستنائي وعينان زرقاوان بالنسبة للروس!** وبالنسبة لهوليود فهو «**عمر الشريف**» في فيلم «**تشي**» المجرد من أي حس سياسي أو تاريخي، حسب تعبير مجلة «**نيوزويك**» الأمريكية.

وكان «**تشي**» قد تحول إلى أسطورة حتى قبل موته.

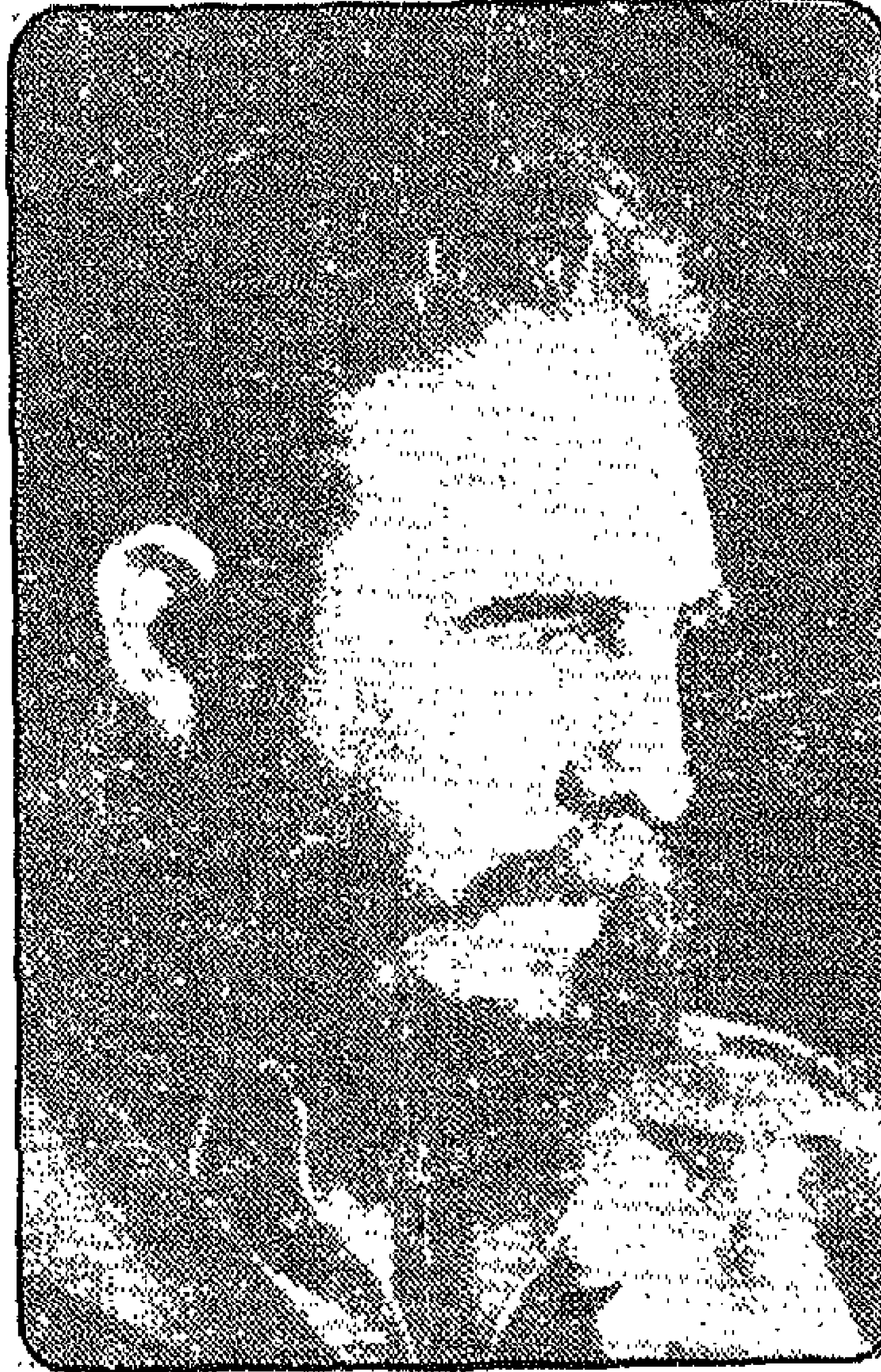
ففي أوائل عام ١٩٦٥ اختفى خلال رحلة العودة إلى هافانا من رحلة في آسيا وافريقيا. وقيل أن الرئيس الكوبي **دورتيكوس** والزعيم **فيدل كاسترو** استقبلاه في مطار هافانا، وبعدها لم يقع عليه بصر مخلوق. وترددت شائعات عن خلافات بينه وبين **كاسترو**. نشرت مجلة «**باري ماتش**» الفرنسية نبأ موته. غير أن صحفاً أخرى قالت إنه شوهد وهو يقاتل **في سانتو دومينجو** مع رجال **فرانشيسكوكامانو**. وقال آخرون إنه يمارس نشاطاً ثورياً في **بيرو** ويقاتل في**فيتنام** وفي الكونغو.. و... و.

رسالة الوداع

في ٤ أكتوبر عام ١٩٦٥، كشف **كاسترو** «لغز جيفارا» فقد قرأ نص الرسالة التي وجهها المناضل الكبير إلى «**فيدل**» ليبلغه فيها باستقالته من جميع مناصبه قمة السلطة في كوبا لأن بلاداً أخرى في العالم تحتاج إلى خدماته المتواضعة، ولأنه يعتبر أنه **يضطلع «بأقدس واجب في هذا**



جيفارا



كاسترو

الوجود ، وهو واجب النضال ضد الامبريالية وأينما وجدت».

كان «**تشى جيفارا**» يدرك منذ وقت مبكر أن هجمة كاسحة ضد الشعوب توشك أن تقع وتعصف بكل شئ وأن «**سياسات القوة تضرب بعنف وبلا مبالاة بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الحديث**» كان يريد التعبئة العامة «للشعوب المنسية فى القارات الواقعة فى نصف الكرة الجنوبى وتشكيل جبهة قوية من الشعوب المقهورة للتصدى للبرابرة الجدد، لقد ترك جيفارا السلطة بعد أن بلغ أعلى المناصب لكى يذهب إلى «ميادين جديدة للمعارك» لأنه لابد من خلق أكثر من فيتنام جديدة فى العالم لاستنزاف الآلة العسكرية للثور الهائج واضعافه وقطع زعانفه.

شفافية الثورى وطهارته ونقاوته وتجرده من الحسابات الدبلوماسية .. جعلته يدرك منذ وقت مبكر أنه ما لم تحرز الشعوب انتصارا حاسما ونهائيا على أعدائها.. وما لم تشن هجوما مستمراً وقوياً على كل الجبهات التى تشهد المواجهات مع هؤلاء الاعداء.. فان النكسة قادمة وواقعة لا محالة. وفى مثل هذه الظروف لا يمكن للثورة فى البلد الذى انتصرت فيه، التفرغ لمصالحها المادية المباشرة. ومعركة الشعوب هى معركة حتى الموت لا ينبغى أن تقف ازاءها حواجز أو حدود لأننا لا نستطيع أن نتخذ موقف عدم الاكتراث تجاه هزيمة أو انتصار شعب من الشعوب لأنه سيكون انتصارا للجميع أو هزيمة للكل.

وقد توصل تشى جيفارا إلى هذه الحقيقة منذ أول معاركه السياسية عندما وقف إلى جانب حكومة **جاكوب اربنز** اليسارية فى**جواتيمالا** أمام المؤامرة الانقلابية والغزو الأمريكى السافر للاطاحة بهذه الحكومة عام ١٩٥٤.وقد تعلم جيفارا الكثير من دروس أزمة الكاريبى (أكتوبر ١٩٦٢) ،وأيضا.. من رحلته الطويلة إلى الاتحاد السوفيتى والصين ومصر والجزائر ودول افريقية أخرى قبل اختفائه بوقت قصير.

فقد لاحظ أن الزعيم السوفياتى **نيكيتاخروشوف** قام بالتفاوض المباشر مع الرئيس الأمريكى **جون كنيدى** حول سحب الصواريخ من الجزيرة الكوبية بعد أن وجه تهديدا بشن حرب عالمية ، ودون الرجوع إلى كوبا نفسها وشعر جيفارا بأن هناك من خذل كوبا التى تعرضت لموقف يمس كرامتها الوطنية ولذلك كتب فى رسالته إلى مجلة «**القارات الثلاث**»(عدد أبريل ١٩٦٧) يقول: «**لما كان الامبرياليون يمارسون الابتزاز ضد الانسانية عن طريق تهديدها بالحرب ، فان رد الفعل الصحيح هو: عدم الخوف من الحرب**».

ولا شك أنه حدث خلاف بين **جيفارا وكاسترو** (وهو خلاف لم يؤثر على صداقتهما) فى الفترة اللاحقة لانتصار الثورة الكوبية عام ١٩٥٩ فقد كان **جيفارا** يرى أنه لا يكفى أن تنتصر الثورة فى كوبا، وإنما يجب أن تنتصر فى أمريكا الجنوبية أيضا وأن وسيلة حماية الثورة الكوبية هى انتصار ثورات أخرى فى القارة الأمريكية الجنوبية. وبطبيعة الحال فان **كاسترو** كان مقيدا بالتزامات منصبه وباعتبارات دولية وبالعلاقة مع الاتحاد السوفيتى.

ولذلك أوضح جيفارا فى رسالة الوداع لكاسترو ما يلى:

«**اننى استطيع القيام بما تمنعك ظروفك من القيام به لأنك مسئول عن كوبا..**»وفى فقرة أخرى من الرسالة ،نقرأ ما يلى:

«**.. وأكرر مرة أخرى ، أننى أعفى كوبا من أية مسئولية..**».

ومن هنا أعلن **جيفارا** فى رسالته أنه يتخلى عن جنسيته الكوبية وأنه لم تعد تربطه بكوبا أية روابط رسمية.

لم يكن **جيفارا** يرغب فى احراج **كاسترو** أو **كوبا** أو تحميلهما مسئولية ما قرر الاقدام عليه. وهناك من يعتقد أن **كاسترو وجيفارا** اتفقا على توزيع المهام الثورية بينهما ،بحيث تقع على عاتق الزعيم الكوبى **كاسترو** مهمة مواصلة بناء الاشتراكية فى كوبا، بينما تقع على عاتق **جيفارا** مهمة دفع وتحريك النضالات الثورية فى العالم بمعنى أن تكون هناك جبهتان لمعركة واحدة. والمؤكد أن**جيفارا** كان يؤمن بالطابع «القارى» للنضال، ذلك ان وحدة قوى القهر فى أمريكا الوسطى والجنوبية يجب أن تقف فى مواجهتها وحدة القوى الشعبية فى القارة كلها. كذلك كان يؤمن بوحدة الانسانية. وبالتالى فان**جيفارا** كان يرى أن كوبا ينبغى أن تصبح طليعة للثورة فى أمريكا اللاتينية كلها حتى لو ترتب على ذلك أن يضحى شعبها ويتحمل أبناؤها الصعاب والمشاق.. ادراكاً منهم لمسئوليتهم

الثورة.

انتقادات هامة

ويمكن القول إن جيفارا ادرك مسبقا ببصيرة نافذة وعميقة إرهاصات انهيار المعسكر الاشتراكي. فقد طرح عدة ملاحظات انتقادية خطيرة حول مسائل جوهرية تمس صميم قضية الاشتراكية وما كان يسمى فى ذلك الوقت بـ «التضامن الأممي».

ادرك جيفارا ان المساعدات التى يقدمها **«العملاقان الاشتراكيان»** **للنضال الفيتنامى المشرف والرائع ضد العدوان الأمريكى ليست فى مستوى الموقف ،بل يشعر ان فيتنام وحيدة وتكافح وحدها.**وتأكد لدى**جيفارا** خلال جولته فى آسيا وافريقيا مدى التأثير المدمر للصراع الصينى-السوفيتى على حركات التحرر، ووضع يده على أبعاد جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والدول النامية. وعندما تحدث فى الجزائر ، لآخر مرة باسم كوبا ، **أدان هذه العلاقات الاقتصادية التى شوهها قانون القيمة والتجارة غير المتكافئة، ووصل إلى حد أن يقرر « أن الدول الاشتراكية شريكة بدرجة ما فى الاستغلال الامبريالى».** وكان جيفارا يعتقد أن تنمية البلدان التى حصلت على تحررها يقع على عاتق البلدان الاشتراكية اذ لا معنى لاشتراكية غير قادرة على تغيير أفكار مواطنيها وحملهم على اتخاذ موقف أخوى إزاء الإنسانية بأسرها.

ومن هذه الزاوية يركز **«جيفارا»** اهتمامه على «بناء الانسان الاشتراكى الجديد» . فهو يقطع بأنه لا يمكن بناء القاعدة المادية للاشتراكية بدون تنمية الوعى الاشتراكى .ومعنى ذلك أن القانون الايديولوجى هو القانون الاساسى فى البناء الاشتراكى وليس القانون الاقتصادى.

وليست القاعدة المادية هى العنصر الحاسم فى خلق الانسان الجديد ، وانما الوعى ، ذلك أن الوعى الاشتراكى هو الأساس، وهو الذى يشكل مسلك ونشاط الانسان الجديد.

والاشتراكية عند جيفارا لابد أن تمر بمرحلة انتقالية يكون الاتجاه الغالب فيها هو تصفية القوانين الاساسية للرأسمالية وفرض القوانين الجديدة للاشتراكية .**ومهمة المرحلة الانتقالية هى تنمية الوعى ومفهوم التضحية والبطولة والشجاعة على الدوام** ، فلابد من مطالبة العمال مثلا بالتضحية فى سبيل مصلحة المجموع، أى فى سبيل الثورة العالمية. وبدلاً من توزيع المكافآت المالية على هؤلاء العمال الاشتراكيين فان عليهم أن يتذكروا مقتضيات الثورة الاشتراكية العالمية ويبذلوا التضحية فى سبيل الكونغو وفيتنام.

هنا يصبح الدافع وراء حركة وسلوك الانسان الجديد هو **«الوعى وليس المصلحة الاقتصادية أو الجزاء المادى».**

فى كتابه **«الانسان والاشتراكية فى كوبا»** يقول: إن الاشتراكية كانت تجيب عن السؤال: «لماذا يعمل الانسان»؟ بقولها «ان من لا يعمل لا يأكل» . ولكن هذه الاجابة غير صحيحة من وجهة نظر جيفارا. ذلك ان العمل هو واجب الانسان الاجتماعى الذى يفرضه عليه وعيه فالانسان- كما قال كارل ماركس- يحقق صفاته الانسانية الكاملة اذا اشتغل بعملية الانتاج دون أن يكون مرغما على ذلك تحت ضغط الحاجة المادية التى تدفعه إلى بيع نفسه كسلعة.

ومثلما كان موقف **«سان جوست»** ،فقد أراد **«تشى»** أن يضع «انساناً جديداً» لا يعبأ بالمال، وتحركه حوافز معنوية وليس حوافز مادية. **ولم يكن ثمة مجال لهذه« المثالية» فى كوبا عام ١٩٦٥ ولا فى «المعسكر الاشتراكى».** وكان كاسترو قد أقام تحالفاً وثيقاً مع موسكو بعد أن قطعت الولايات المتحدة كل علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع الثورة الكوبية، وأصبح الاقتصاد الكوبى يعتمد تماماً على الاتحاد السوفيتى.

جرعة من الإنسانية

وجيفارا الذى اشتهر بعبارة **«الشيوعى هو آخر من يأكل وآخر من ينام .. وأول من يموت..»** يقدم صورة**«للثورى الحقيقى»**(. وهو يجازف كما يقول بأن يظهر بمظهر مضحك) باعتباره ذلك الذى يهتدى بمشاعر قوية من الحب . فمن المستحيل -فى رأيه- التفكير فى انسان على أنه ثورى حقيقى بينما هو متجرد من هذه الصفة، ويجب أن تكون لدى القادة الثوريين **«جرعة كبيرة من الانسانية ومن حاسة العدالة والصدق لتجنب الوقوع فى الأشكال العديدة المتطرفة للجمود العقائدى أو النزعة المدرسية الجافة أو العزلة عن الجماهير، ويجب أن يناضلوا كل يوم لكى يتحول حبهم للانسانية الحية إلى أعمال محددة محسوسة تكون نموذجاً يحتذى وعنصرا من عناصر التعبئة للجماهير».**

هل كان يمكن تصور أن يصبح رجل مثل **ليونيد بريجنيف** (الرئيس السوفيتى الأسبق) أو اضرابه من حكام أوروبا الشرقية البيروقراطيين على هذا النحو الذى يدعو إليه جيفارا ؟!.

لقد قرر**«تشى»** دراسة الطب بعد أن رأى جدته تموت أمام عينيه وهى تصرخ من آلام السرطان، وقرر مغادرة وطنه الاصلى **الارجنتينى** لأن السلطات أخذت تضيق عليه الخناق لرفضه الالتحاق بجيش **خوان بيرون** الديكتاتور الفاشى ،واختار ان يحمل صندوق ذخيرة بدلاً من حقيبة طبية. ويقول روبير ميرل فى مقدمة كتاب**«ذكريات الحرب الثورية»**من تأليف جيفارا : « إن الإنسانية بالنسبة لجيفارا ليست كلمة غامضة بل أخذت فى جبال **«سييرا مايسترا»** شكل أسماء ووجوه ورفاق يحدثهم بعذوبة كلها رجولة كما فعل مع الفلاح **«خوليو اكويستا»**(٤٥ سنة) الذى علمه «تشى» القراءة والكتابة فى معسكر القتال خلال لحظات الراحة.».

غير أن موجة الحوافز المادية والاقتصادية اكتسحت ما عداها فى داخل «المعسكر الاشتراكى» إلى أن بلغت نهاياتها المنطقية .. وهى الرأسمالية لأنها أقدر على توفير مثل هذه الحوافز بل ان هذه الموجة خلقت معها منذ اليوم الأول اجواء الفساد والتحلل من كل القيم وأصبحت المصالح الانسانية ،حتى غير المشروعة ، هى السائدة ،وهى القيمة العليا.

هل كان هذا هو ما يخشاه جيفارا ويريد تجنب وقوعه؟.

حرب شاملة

كان «تشى» يعى بوضوح أن الامبريالية لا تقبل المصالحة وانها اذا وجدت الفرصة لالتقاط انفاسها.. لن تتوقف حتى تنفذ مشروعها بكامله وتسيطر على العالم برمته. ولذلك دعا إلى حرب شاملة ضدها

تصل إلى كل ركن يصل إليه العدو بجحافله بحيث لا تترك له لحظة هدوء وسلام خارج ثكناته أو حتى داخلها بحيث يصبح كوحش محاصر أينما ذهب أو تحرك.

غير أن التوجهات السياسية والاقتصادية في «المعسكر الاشتراكي» كانت تسير في خط معاكس لافكار «**تشي جيفارا**».

الرجل لم يكن يرغب في تحاشي مخاطر الصدام ولم تشده مباهج الحياة لكي يستريح من عناء نضال طويل توجته الانتصارات، ولم تفزعه احتمالات التضحية والموت.

ولانه النموذج النقيض للحكام الذين فرضوا انفسهم على شعوبهم .فقد تعلق به الناس،وكان يحق له أن يركن إلى الدعة والراحة، فالرجل ناضل وقاسى وتحمل وصنع ثورة وانتصر . وهذا يكفيه لكي يدخل التاريخ، غير أن المشكلة انه ظل يحمل على كاهله هموم مرحلة تاريخية كاملة.. يبحث عن الحقيقة .. ويجتهد في ايجاد الحلول ، لأنه **من العار أن يكون هناك جوعى ومقهورون في هذا العالم**.فقد حان الوقت للتحرر من كل أشكال العبودية. والواضح أن**جيفارا** كان يرى في فترة الستينات -متشجعاً بالنضال البطولي التاريخي للشعب الفيتنامي- اللحظة المواتية لتوجيه ضربات موجعة للامبريالية تنتهي- بعد نضال شاق طويل- بالاجهاز عليها. غير أن القيادة السوفيتية رضخت للابتزاز النووي وسارت في طريق تقديم التنازلات للامبريالية وحفز شهوات الاستهلاك داخل مجتمعاتها، علاوة على أن هذه القيادات انسلخت عن مجموع العاملين وأخذت تبحث لنفسها عن مزايا طبقية وأوضاع استثنائية.

معركة بوليفيا

والارجح أن اختيار **جيفارا** وقع على**بوليفيا** لكي يطبق فكرته حول صنع أكثر من فيتنام أخرى في العالم، لأنها تشكل حلقة ضعيفة . فقد كانت البلاد تعاني من ديكتاتورية **بارينتوس** العسكرية ، كما أن مستوى معيشة الفلاحين الهنود تصل إلى ادنى درجة في العالم. وفي الوقت نفسه، ثمة طبقة عاملة تضم عمال المناجم تتعرض لاستغلال مروع، ولكنها نشطة بفضل تراث تقليدي من المواجهة والنضال.

وكان قرب **بوليفيا** من كل من الارجنتين وبيرو يشكل ميزة هامة بالنسبة لجيفارا.

غير أن ديكتاتورية **بارينتوس** العسكرية تلقت دعماً كبيراً من الولايات المتحدة كما أن الفلاحين لم يساندوا أي عمل ثوري لأن البؤس دمر لديهم كل نزوع انساني. وتعرض عمال المناجم لأشد أنواع القمع الدموي والمجازر ،واحتل الجيش منطقة المناجم. وبايجاز لم تكن أوضاع بوليفيا ناضجة للثورة أو لمساندة عمل ثوري كبير بل أن **الحزب الشيوعي البوليفي** رفض التعاون مع مجموعة جيفارا .وكان**ماريو مونجي** ،زعيم الحزب الشيوعي البوليفي يتوقع أن يعرض عليه جيفارا قيادة الثورة البوليفية ، بوصفه بوليفيا على الأقل وليس ارجنتينيا.

والنتيجة هي العزلة السياسية والعسكرية لمجموعة جيفارا وحرمانها من شبكة حيوية من الاتصالات.فالقوى المؤهلة للمشاركة في حركة التغيير في بوليفيا.. كانت تتخذ موقفا مناهضاً لجيفارا.

وكان **ماوتسي تونج** يقول إن رجال حرب العصابات يجب أن يكونوا مثل السمك الذي يسبح في بحر السكان المؤيدين والانصار. غير أن ذلك البحر كان جافا في بوليفيا في ذلك الوقت.

وقد وقعت قوة رجال حرب العصابات في بوليفيا بقيادة جيفارا في عدد من الاخطاء أدت إلى بدء حملة حرب العصابات قبل الأوان ،وبالتالي فرض الحصار على منطقة عمليات هذه القوة .وبدأت القيادة العسكرية البوليفية تدرك أن «**تشي**» يوجد في تلك المنطقة من بوليفيا. وتدفقت المعونة الأمريكية ومعها المستشارون ، ووضعت البلاد كلها تحت حالة الحصار، واقتحمت قوات الجيش مناجم القصدير.

ورغم أن جيفارا أكد في كتابه «**حرب العصابات**» على أن المقاتل في هذه الحرب يحتاج إلى مساعدة كاملة من الشعب في المنطقة التي يعمل فيها ، وأن هذا شرط لاغنى عنه إلا أننا نلاحظ -في «**يومياته في بوليفيا**»:CHE GVEVARA: LE JAURNAL DE LA BOLIVIE, MASPERO , PARIS).

انه يتحدث عن لقاءات متباعدة مع الفلاحين حدث معظمها عندما احتجز رجال حرب العصابات أحد هؤلاء الفلاحين لأنه تصادف واقترب من مواقعهم. وفي كل شهر، كان جيفارا يشير في يومياته إلى«الافتقار للاندماج مع الفلاحين» باعتبار أنها مشكلة رئيسية. ويقول جيفارا في صفحة أخرى: «من بين جميع الفلاحين الذين التقينا بهم لم نجد سوى واحد ، هو **سيمون** ، يرغب في التعاون معنا رغم أنه خائف».

وبعد عام من بدء تسجيل جيفارا ليومياته في بوليفيا ، يعود لكي يلخص الموقف بقوله:« ان جمهرة الفلاحين لا تساعدنا على الاطلاق ،واصبحت تقوم بابلاغ السلطات عن تحركاتنا».

الهروب من المصيدة

وفي الشهور السابقة على استشهاد جيفارا عام ١٩٦٧ .. وبينما كانت دعوة جيفارا إلى «خلق أكثر من فيتنام أخرى في العالم» تتردد أصداؤها في كل مكان ، أدلى السفير الأمريكي في بوليفيا .بحديث اعلن فيه أن الولايات المتحدة لن ترسل قواتها، تحت أي ظرف من الظروف ، إلى بوليفيا(الأمر الذي فعلته في حالة فيتنام ، وفي سانتو دومينجو وغيرهما) . واشار السفير إلى الحائط حيث كانت توجد الخريطة المجسمة لتضاريس تلك الدولة (بوليفيا) ذات الأراضي الوعرة لكي يؤكد ما يقول.

لم يكن في استطاعة جنود امريكيين البقاء لوقت طويل في تلك الادغال الملتهبة بالحرارة ،والهضاب التي يسودها مناخ القطب الشمالي.

أذن، فقد كان جيفارا يريد ارغام الولايات المتحدة على الدخول في صراع مرير بعيداً عن اراضيها وتشتيت قواتها في أماكن متعددة من العالم لمواجهة حروب طويلة تخوضها ضد أكثر من فيتنام واحدة.

غير أن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك، وانما ارسلت إلى بوليفيا بعثة كبيرة تقوم بالتدريب العسكري، ومعونات مالية ضخمة، وعدداً من خبراء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

لم يكن الامريكيون يرغبون في تلك الفترة من الستينات في السقوط في مصيدة «فيتنام أخرى».

اخطاء قاتلة

كان جيفارا يقول إن الشعب كتلة عددية لم تتيقظ بعد ولابد من تعبئته وطليعة هذا الشعب هي حرب العصابات. وهذه الحرب هي الآلة الدافعة للتعبئة ومفجر الوعي الثوري

والحماس القتالي .كما أن هذه الطليعة هي«الوسيط الكيميائي» الذي يخلق الشرط الذاتي اللازم لاحراز النصر».

انها المرحلة البطولية التي يتحدث عنها جيفارا في كتابه «**الانسان والاشتراكية**»حيث الانسان الفرد هو العنصر الرئيسي، والتي يسعى خلالها الرجال الى الحصول على مواقع تتضمن مسئوليات أكبر وتنطوي على مخاطر أعظم.

غير أن بعض الأفكار التي روج لها أمثال الكاتب الفرنسي **ريجيس دوبريه** في الستينات ألحقت أضراراً كبيرة باسلوب حرب العصابات (جاء القبض على دوبريه في مكان قريب من موقع جيفارا في بوليفيا دليلا بالنسبة للمخابرات الأمريكية على وجود المناضل الكبير هناك. وكان دوبريه يلعب الدور الاعلامي في قضية رجال حرب العصابات).

والنموذج الذي قدمه دوبريه للمقاتل في حرب العصابات أقرب ما يكون إلى «**السوبر مان**» .وفي ضوء هذا النموذج يصبح من المستحيل على عمال بوليفيا البسطاء الذين يقصمون ظهورهم لكي تظل عائلاتهم على قيد الحياة بشق الانفس أن يكونوا رجالا أو بشراً لأنهم لم يلتحقوا بمدرسة دوبريه في حرب العصابات! **وهذه الفكرة تنبع من الايمان بالصفوة أو «النخبة المختارة» التي ستحرر الشعب، والتي تتكون من شخصيات «فريدة»** . ونظراً لأن المقاتل يجب أن يكون من نوع «السوبر مان» ، فان حفنة الاشخاص الذين شرعوا يتحركون من أجل الثورة لا تتحول إلى كثرة وانما **يعتمد** هذا التحرك على المقاتل «الوحيد» الذي يعمل في «بيئة معادية».

ثمة تسطيح لحرب رجال العصابات نلاحظه لدى عناصر أحاطت **بجيفارا** تتسم بضيق الأفق، بل واحيانا تحديد الانتماء الطبقي والطاقات الثورية للناس لا على أساس موقعهم من النظام السائد في علاقات الانتاج وانما على أساس أماكن اقامتهم وشروط حياتهم (**قال دوبريه في كتابه «ثورة داخل الثورة» ان المدينة تحول البروليتاريين إلى بورجوازيين..!!**) ولم يطرح أمثال **دوبريه** تفسيراً علمياً مقنعاً لقضية الثوري الذي يناضل وسط جماهير الشعب لمدة عام.. فلا يحقق هذا النضال سوى نتيجة واحدة هي تحول معظم الجماهير إلى اعداء له.

ووقع مفكرو حرب العصابات في تلك الفترة من الستينات في خطأ اعطاء الأولوية للحركة المسلحة على العمل السياسي بل وضرورة «الاستقلال السياسي» كحركة حرب العصابات وانفصالها عن القيادة الفكرية والسياسية لحزب سياسي وفي هذه الحالة تكون الأسبقية لتقنية الكفاح المسلح لفصائل حرب العصابات.. على السياسة التي تفترض تحليل العلاقات بين القوى الاجتماعية على نطاق الأمة. وقد **برهنت تجارب شعوب عديدة على أن نضال قوات حرب العصابات يزيد من أهمية الدور الفكري والسياسي لقيادة العمل الثوري على النطاق القومي وليس العكس، بل إن نتيجة الكفاح المسلح تتوقف على التنسيق بين الاحتياجات العسكرية -التقنية لحرب العصابات وبين تنظيم وديناميكية القوى السياسية في مجموع البلاد، والربط بين العمل العسكري من ناحية والعمل الايديولوجي والسياسي من ناحية أخرى.** والتخلي عن النضال الفكري والسياسي لحساب العمل العسكري وحده (حزب العصابات) يمكن أن يقود إلى كارثة. والوهم الذي تصنعه فكرة دوبريه عن حرب العصابات يقوم على أساس أن كل شئ يتوقف على اتساع «الثورة الثورية» تدريجيا مثل رقعة الزيت ويتوقف على تشغيلها هذا «المحرك الصغير» -البؤرة- أي القيام بعمل مسلح مباشر بواسطة مجموعة من المقاتلين الذين كرسوا انفسهم لخدمة قضية الثورة.

ولاشك أن الشجاعة التي تبديها المجموعة المقاتلة التي تتحدى قوى أضخم منها عددا وعدة تثير الاعجاب ،غير أن الطليعة وحدها لا يمكن أن تحقق النصر، كما أن إلقاء الطليعة وحدها في اتون المعركة الحاسمة قبل أن تتخذ القوى الشعبية والجماهير الواسعة موقف المساندة المباشرة لهذه الطليعة أو التعاطف القوى معها- على الأقل- يمكن أن تسفر عن فشل مؤكد.

والفكرة التي تدعى أن نواة حرب العصابات تحل محل الحزب السياسي الطليعي، وان هذا الحزب يمكن أن يوجد على شكل نواة مجموعة المقاومة، وان حرب العصابات هي الحزب في مخاض الولادة وأنه من الضروري «**وقف كل تبعية عضوية للاحزاب السياسية» هي فكرة خاطئة** لأنها تنفي دور الحزب السياسي، وتنفي حقيقة تضارب المصالح بين الطبقات، وتحل محل هذا الحزب-عمليا-حلقة شبه عسكرية تنفذ الأوامر العليا للقادة.

النضال نفسه خير معلم،وعلى قوى التقدم أن تتعلم كيفية التعرف على اللحظة المناسبة لشن معركة، تلك اللحظة التي تأخذ فيها القوى الشعبية -وهي تعي ضعفها النسبي- زمام المبادرة ،لأنها تدرك في الوقت نفسه قوتها الاستراتيجية ،وتلك اللحظة التي يترنح فيها العدو بفضل ضربات موجعة متلاحقة.

كثيرون كانوا مكافحين ثم أثروا بعد ذلك الابتعاد عن مشاق المداومة على النضال أو قنعوا بمنصب أو جاه واستلقت ضمائرهم تحت رماد المعارك أو بذلوا كل الجهد والطاقة للملاءمة بين أنفسهم وبين الأوضاع السائدة..

..إلا **أرنستو تشي جيفارا** الذي لم يترك أي شئ يتعيش منه أطفاله وزوجته (كما قال في رسالة الوداع لفيدل كاسترو) وقرر أن يبدأ من جديد لأنه اعتبر أن المعركة لم تنته ما دامت الامبريالية لا تزال تعربد في أماكن كثيرة من العالم وطالما يستمر تراكم البؤس في كل الأنحاء.

رجل لا يقبل المساومة ويؤمن بضرورة التحرر مرة واحدة من الارث «العفن» الذي خلفته الرأسمالية وراءها، وبضرورة تقديم كل انواع المساعدات العسكرية بلا مقابل من أجل حريتها .

والآن لا يملك المرء أن يستعيد افكار ومواقف «**تشي جيفارا**» بعد أن دفع العالم الثمن غاليا لسياسات القوى العظمى والمساومة مع العدو والتنازل أمام الابتزاز النووي.. وأصبحنا في **زمن الهيمنة الأمريكية المطلقة.**

وتبقى ذكرى تشي جيفارا بمثابة حلم وردي وشعاع ضوء يبدد التشاؤم ويعيد الثقة بالنفس ويثير الحنين إلى عالم أفضل ورجال أفضل.. لأن العالم الذي أنجب هذا الرجل غير العادي لابد أن يشق طريقه ويتخطى المحنة، رغم القتلة والاشرار ومصاصي الدماء، ولابد أن يستعيد توازنه ويطهر نفسه ويستأنف النضال.



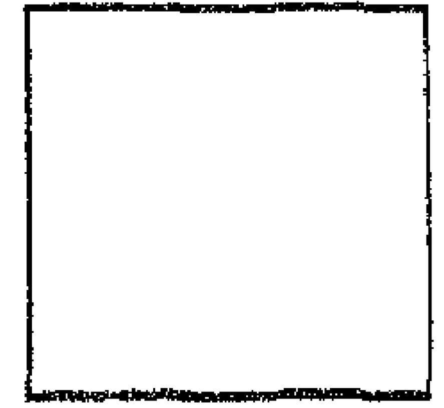
عمرو سليم



* إنتشار الأفكار الجديدة والأحزاب
* أسئلة ساذجة عن الشيطان
* دعوة مريبة .. من الكفيل !!

د. أحمد محمد صالح





إن المعارك الكبيرة التى خاضتها البشرية لم يكن سلاحها السيف بل الأفكار التى تغلغلت فى حياة الناس ، وظهرت فى صورة تطوير اجتماعى ، فالتغيرات التى تحدثها الأفكار الجديدة فى سلوكيات الناس لاتحتمل الشك.

توالد الأفكار وانتشارها

والأفكار العظيمة تملأ الفضاء حولنا ، ولكنها لاتستقر إلا فى العقول المهيأة لاستقبالها ، واستقبالنا للأفكار الجديدة ليس عملاً عفويا أو طارئا وإن كان يظهر كذلك احيانا ، فطبيعة الفكرة هى فى ذاتها عامل أساسى من العوامل التى تحدد موقفنا حيالها . والمشكلة دائما هى إعادة التفكير فى الأفكار التى نؤمن بها من قبل لأنه لايوجد شئ جديد تحت الشمس.

ودائما العقول العظيمة تناقش الأفكار ، والعقول العادية تناقش الأحداث ، فى حين أن العقول الضيقة هى التى تناقش أفعال الناس . ومن أعظم الآلام التى تعانى منها الطبيعة البشرية هى آلام خروج الأفكار الجديدة التى تعنى دائما التغيير.

والفكرة الجديدة هى أى شئ يدركه الفرد على أنه جديد بمعنى يسمع عنه أول مرة وليست العبرة بوقت اكتشاف الفكرة أو الخبرة ، إنما العبرة بادراك الفرد لها عند سماعه عنها ، فكلما كانت الفكرة أو الخبرة تبدو جديدة فى نظر المستمع أو الذى يراها لأول مرة فانها تعد شيئا مستحدثا بالنسبة له ، سواء كانت تلك فكرة تتناول مضمون اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً أو تكنولوجياً.. إلخ.

وعملية الانتشار Diffusion of innovation هى عملية خروج الأفكار من مصادرها إلى أكبر عدد من المستهدفين ، وعملية الاقتناع والتبنى للأفكار الجديدة Adoption of innovation هى العملية العقلية التى يمر بها الفرد من لحظة سماعه عن الفكرة لأول مرة حتى مرحلة الرفض أو الاقتناع والتبنى لتلك الفكرة لتصبح جزءا من سلوكه ، وهى تتم بنفس الطريقة التى تتم بها عملية التعلم ، وعملية الانتشار والتبنى عمليتان مرتبطتان ومتداخلتان ، إلا أن عملية الانتشار ذات طبيعة جماهيرية تتم على مستوى التنظيم الاجتماعى ، بينما عملية التبنى تتم على مستوى الفرد ، وتعتمد العمليتان على قواعد وشروط عملية الاتصال.

وتتكون عملية نشر الأفكار الجديدة : من أربع عناصر أساسية هى : الفكرة الجديدة ، قنوات الاتصال ، الزمن ، النظام الاجتماعى . وتعتمد عملية الانتشار على وسائل الاتصال الجماهيرية : مثل الراديو والتليفزيون والصحف والمجلات.. الخ فى توفير المعلومات العامة عن الفكرة الجديدة، فى حين أن المصادر الشخصية (الأعضاء الآخرين ، والأقارب ، الأصدقاء والجيران) وظيفتها تساعد فى عملية اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض.

وعملية التبنى أو اتخاذ القرار حول قبول أو رفض الفكرة تتكون عادة من خمس مراحل:

١- مرحلة الوعى والتنبيه والادراك وفيها يتعرض الفرد للأفكار الجديدة من

وسائل الاعلام المختلفة ، ولكن تنقصه الدراية والمعلومات الكاملة عنها.

٢- مرحلة الاهتمام يصبح فيها الفرد على درجة من الاهتمام بالفكرة الجديدة بحيث يبدأ فى البحث عن معلومات عنها تشبع عنده حاجات حب الاستطلاع والمعرفة.

٣- مرحلة التقييم وفيها يقوم الفرد بالتطبيق الذهنى والعقلى للفكرة الجديدة على موقفه الحاضر والمستقبلى ، ومن ثم يقرر ماإذا كان ينوى تجربة الفكرة أم لا.

٤-مرحلة التجريب أو المحاولة وفيها تستخدم الفكرة الجديدة على نطاق ضيق ويقرر مدى فائدتها بالنسبة لموقفه.

٥- مرحلة التبنى بالقبول أو الرفض وفيها يقرر قبول الفكرة أو الاستمرار فى القبول أو رفض الفكرة.

والفكرة الجديدة قد ترفض فى أى مرحلة ، والتوقف عن قبول الفكرة هو قرار بالامتناع عن القبول بعد الإيمان بالفكرة وممارستها . وعموما فان أى قرار يتخذه الفرد بشأن الفكرة أو الخبرة الجديدة سواء بالقبول أو الرفض سوف يتوقف على: **أولا: خصائص الفرد الشخصية** مثل العمر والتعليم والدخل والمعلومات ، وسماته النفسية والاجتماعية مثل اتجاهاته ودوافعه ومكانته ودرجة مشاركته الاجماعية وانفتاحه على العالم ، وسلوكه الاتصالى.

ثانيا: خصائص النظام الاجتماعى : من العادات والأنماط السلوكية المعتادة وأهداف وقيم ومعايير الأفراد ودرجة تقدمية المجتمع وامكانية الانحراف على السلوك المعتاد.

ثالثا: خصائص الفكرة الجديدة نفسها: وهى ١- الميزة النسبية للفكرة سواء اقتصادية أو اجماعية ، وهى مدى أفضلية الفكرة الجديدة على الأفكار الأخرى التى جاءت لتحل مكانها . والأزمات المفاجئة قد تؤكد الميزة النسبية للفكرة وتؤثر فى معدل انتشارها ، أو قد تعوق الأزمة المفاجئة هذا المعدل ٢- درجة تمشى الفكرة مع القيم الاجتماعية ٣- درجة تمشى الفكرة مع نظم المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ٤- درجة تمشى الفكرة مع ماسبقها من أفكار ٥- درجة تمشى الفكرة مع احتياجات الفرد. ٦- مدى تعقد الفكرة أو تشابكها وصعوبتها على الفهم ٧- امكانية التجربة على نطاق ضيق ٨- امكانية التجزئة ٩- امكانية المشاهدة. ١٠- القابلية للانتقال.

وعند ظهور أى فكرة جديدة أو خبرة جديدة ، لايقوم كل أفراد المجتمع بتبنيها فى وقت واحد ، ولكن عادة ماتبدأ أقلية منهم فى قبولها وتطبيقها ، ثم تأخذ الفكرة أو الخبرة الجديدة بعد ذلك فى الانتشار بين بقية أفراد المجتمع على مر الزمن . وقد تأخذ الفكرة أو الخبرة الجديدة وقتا يطول أو يقصر حتى تنتشر بين جميع الأفراد ويتوقف ذلك على طبيعة الفكرة ، والنظام الاجتماعى السائد وغير ذلك من العوامل السابقة. ويعد هؤلاء الأفراد الذين يقومون بتطبيق الفكرة أو الخبرة الجديدة عند ظهورها أكثر تقدمية من غيرهم ، فدرجة التقدمية اذن هى درجة ميل الأفراد فى نظام اجتماعى معين لقبول وتبنى الأفكار والخبرات المستحدثة عند ظهورها.

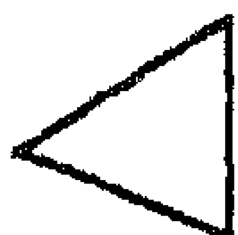
وبينت الدراسات التى اهتمت بموضوع نشر وتبنى الأفكار أن وسائل الإعلام الجماهيرية والمصادر الخارجية (الصادرة من خارج التنظيم الاجتماعى) تكون على أكبر درجة من الأهمية فى مرحلة الادراك والوعى والاهتمام بالفكرة ، فى حين أن وسائل الاتصال الشخصية ومصادر المعلومات المحلية (الصادرة من داخل التنظيم الاجتماعى) تكون هامة فى مرحلة تقييم الأفكار الجديدة . وإذا كانت فترة التبنى هى الفترة اللازمة للفرد لكى يمر فى عملية التبنى متنقلا من مرحلة الادراك إلى مرحلة قبول الفكرة ، فقد أوضحت الدراسات العلمية أن الادراك يتم بمعدل أسرع من معدل التبنى أو اقرار القبول والرفض . والنقص فى المعلومات المتعلقة بالأفكار من شأنها أن تؤخر تبنى الناس لها ، والمسافة الزمنية الواقعة بين مرحلة الادراك والتجريب أطول دائما من المسافة الزمنية بين التجريب والتبنى .

ورغم الأهمية الكبيرة لوسائل الإعلام ، إلا أن التأثير الشخصى ووسائل الاتصال شبه شخصية مثل (التليفزيون الأنترنت) لها فعالية أكبر فى مجال التغلب على مقاومة التغيير التى تعوق التأثير السريع لوسائل الإعلام الجماهيرية مثل عمليات التعرض الانتقائى والادراك الانتقائى والحفظ الانتقائى . والمعايير الاجتماعية السائدة فى التنظيم الاجتماعى لها دور محورى فى درجة القابلية لتبنى الأفكار الجديدة حيث تكون أسرع فى التنظيم الاجتماعى الذى تسود فيه معايير تشجع على ذلك.

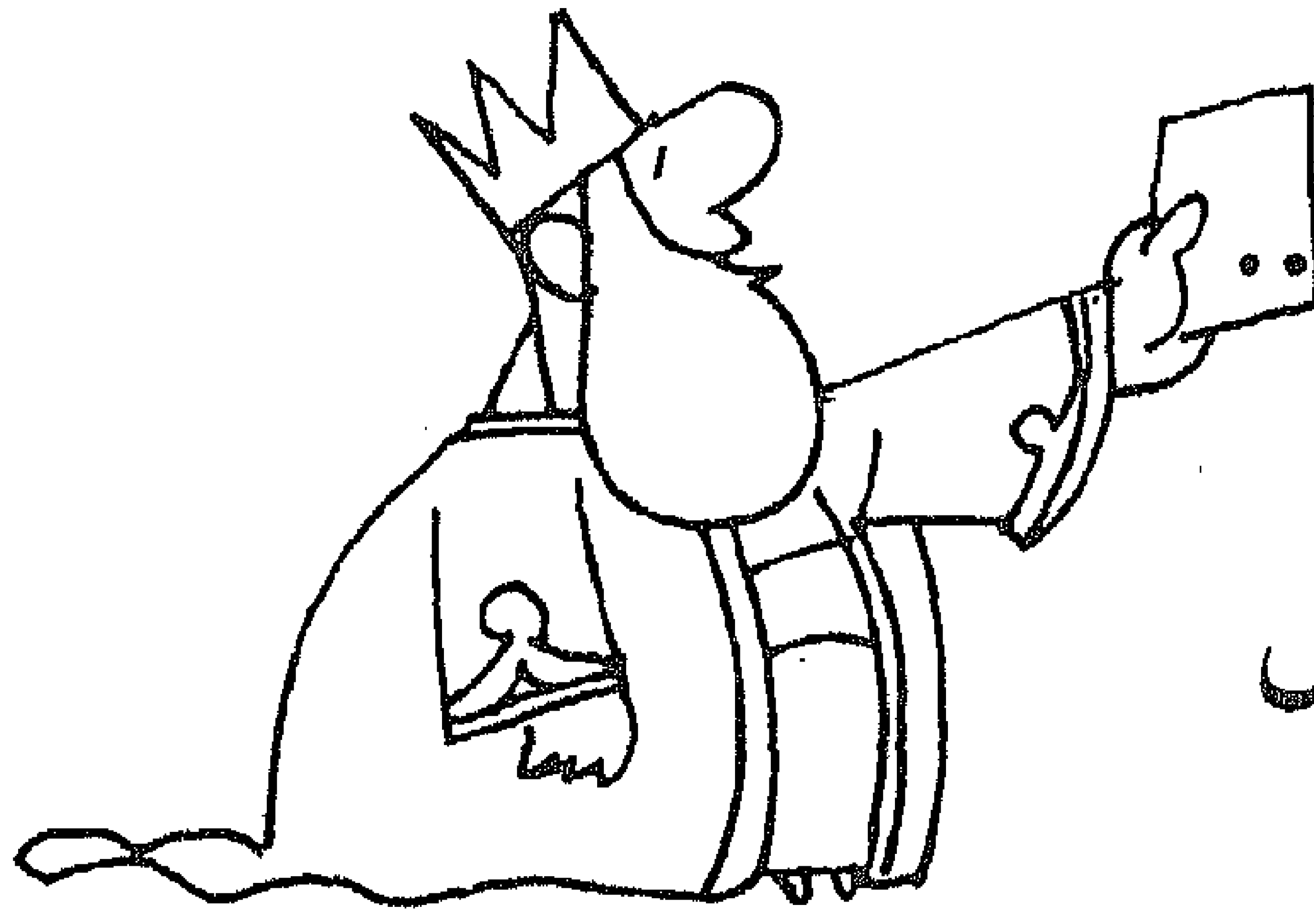
الأحزاب وهى تقوم بوظائفها وهى تجميع المصالح والتجنيد السياسى والمشاركة والتنشئة السياسية ، تعتمد بصفة أساسية على نشاط محورى هو نشر أفكارها النابعة من برامجها الحزبية والانتخابية ومواقفها العملية . وحينما تسعى الأحزاب إلى نشر أفكارها بين الناس لكى تقوم بوظائفها لابد أن تنطلق من إطار النظريات العلمية لعمليات الانتشار والتبنى للأفكار الجديدة وهو ماحاولنا أن نقدمه فى هذه العجالة بصورة مبسطة ومختصرة ، لعله يساعد فى فاعلية حركة حزب التجمع بين الجماهير.

وهذا المنطلق العلمى والإطار النظرى لعمليات انتشار وتبنى الأفكار الجديدة عندما يمارسه الفعل الحزبى لنشر الأفكار السياسية بين الناس فى ضوء القيود المفروضة على النشاط الحزبى فى مصر يتبين تماما مدى عمق وضخامة وفعالية وشدة هذه القيود ، حيث لايتوفر لحزب مثل التجمع وسيلة جماهيرية غير جريدة أسبوعية فى مجتمع ٥٠٪ من سكانه أميون ، وأغلبية النسبة الباقية لايقرأون شيئا ، وبذلك يفتقد الحزب تماما القدرة الاتصالية على تنشيط الادراك والوعى بأفكاره لدى الجماهير ، ولجوء الحزب إلى الاعتماد على الاتصالات الشخصية(الاجتماعات المحددة داخل المقرات) فى نشر أفكاره رغم أهميتها فى الاقناع ولكنها محدودة النطاق إلى أبعد الحدود ، ودورها يأتى بعد أن تقوم وسائل الإعلام الجماهيرية للحزب بالتنبيه وإثارة الوعى وتنشيط الادراك وتوليد الاهتمام . والمعطيات السابقة تلقى الضوء على مدى الأهمية الاستراتيجية لجريدة الأهالى التى ينبغى أن تصدر يوميا مهما كانت الأسباب . لأن ذلك حتمية علمية لنشر أفكار الحزب ، وأزعم أنه إذا كان هناك إصدار يومى للأهالى خلال العشرين سنة الماضية من عمر الحزب ، كان الموقف الجماهيرى للحزب سيختلف تماما عما هو عليه الآن ، وفى الفترة القادمة التى يهتم فيها الحزب باعادة بنيانه ومع كل الشواهد والمتغيرات العالمية التى توحى بضرورة وقرب خصخصة الإعلام ، علاوة على سيادة مفاهيم المجتمع المتشابك القائم على تكنولوجيات الاتصال والمعلومات ، فان الحزب سيكون فى مأزق حقيقى فى عملية اتصاله بالجماهير ، لأنه لايملك وسيلة اتصال جماهيرية غير جريدة الأهالى بامكانياتها المادية الضعيفة وسجنها الأسبوعى.

وأقرر فى النهاية أن الاصدار اليومى للأهالى ضرورة لاتحتمل التأجيل وتستند على مبررات علمية ، وهو أهم من انشاء مقرات للحزب فى المحافظات وأهم من إصدارات الأهالى الاقليمية بل أهم نشاط للحزب فى ضوء القيود المفروضه عليه ، وأن الأمر يستدعى أن تزيد المطبوعات الأخرى للحزب من معدلات إصداراتها ، وهى الوسائل المتاحة الآن أمام الحزب للوصول للناس.



دعوة مريبة.. من الكفيل



فى كتابتى عن السعودية طوال الشهور الماضية كنت أعبر عن اتجاهاتى ومشاعرى وهموم ناتجة من معايشة حقيقية هناك ، ولايستطيع أحد أن يحاسبنى على تلك المشاعر ، أو يجبرنى على غيرها لأنى لاأتهم ولاأسخر من أحد ، أو استعدى المصريين على شعب ولكنى ببساطة أعرض انطباعاتى وهواجسى لعلها تفيد وطنى وتبين أوهام الحلم السعودى للشباب فأنا مريض بمصر.

وإذا كان هناك من يرى أن على الانسان أن يسجل الإيجابيات ويحجم السلبيات ، لكن مع المبالغة الفجة فى إيجابيات السعودية والدعاية المفرطة لها فى كل مكان كبلد مقدس مثالى لاتوجد به عورات . علاوة على أنها تملك الامكانيات الضخمة فى عرض نفسها بصورة نموذجية فى كل العالم ، وبأموالها أيضا تمنع نشر السلبيات ، فان دورى كان المساهمة بجزء صغير فى تبيان حقيقة الحلم السعودى المنتشر بين المصريين.

وكما نحب أن لايسخر أحد من ثقافتنا ، فانه يجب علينا احترام ثقافة الآخرين ، وإذا كانت الثقافة هى طريقة حياة ، فلايوجد ثقافة متقدمة وأخرى متخلفة ، وعلى ذلك نحن لانسخر من ثقافة شعب ولاننقد طريقة حياة شعب ، بل قدمت انطباعاتى عن تلك الثقافة مع كل الاحترام لها ، ونقدت الجانب السلوكى منها الذى ينقص من ثقافة الشعوب الأخرى ويكفر طريقة حياتهم وانسانياتهم مستغلا حاجاتهم تحت اغراءات المال وشعارات الدين.

لذلك كنت دائما استعرض جوانب عنجهية وعجرفة المال التى يتعامل بها السعوديون مع المصريين ، ونقدت منطق السيد والعبد السائد فى تلك الثقافة ، وبيّنت أن السعودية ليست البلاد الفاضلة التى تدعيها ويتوهمها المصريون البسطاء الواقعون تحت ضغط الحاجة ، فهى مثل أى مجتمع فيها الخير وفيها الشر . وفى مساء أحد أيام الشتاء أواخر شهر فبراير الماضى طلبنى تليفونيا فى منزلى وعرفنى بنفسه بأنه مصرى يعمل فى السعودية بجريدة الندوة بمكة ، وهو مكلف من قبل ادارة الجريدة بدعوة عدد من المفكرين والكتاب المصريين فى ندوة فكرية بمكة المكرمة ، وإننى من ضمن هؤلاء المدعوون لتلك الندوة الفكرية.

وتصور الرجل أننى سوف أطير فرحا وأوافق فورا فاسترسل شارحا امكانية التوجه مباشرة إلى القنصلية السعودية فى الاسكندرية لاتمام اجراءات الاستقدام ، لاحظ عزيزى القارئ لفظ " الاستقدام " فهم لاينسون ألفاظ وسلوكيات الكفيل ، فيتم استقدام المفكرين مثل استقدام الخادمات الفلبينيات .

وكان سؤالى له عن كيفية معرفته لرقم التليفون ، فقال أنه أخذه من مجلة اليسار ، تصوروا جريدة سعودية تتصل بمجلة اليسار المصرية الممنوع دخولها هناك لكى تعرف عنوانى وتدعونى لندوة فكرية عندهم ، شئ مريب ومكشوف ، وأنا أشكرهم على دعوتهم الكريمة المريبة ، التى ذكرتنى بأموال السعودية التى لعبت ومازالت تلعب دورا موثرا فى تشكيل المجتمع المصرى وتركيبته الثقافية ، وأنها تحاول أن تقتل عقل وقلب مصر لأسباب تاريخية وسياسية.

وذكرتنى بمسلسل إهانات المصريين وجلدهم بهدف اذلال مصر واظهار ضعفها أمام أبنائها فيكفرون بها ، ويلجأون إلى الانخراط فى ثقافة تلك الدولة منعا للأذى وتجنبا للبطالة.

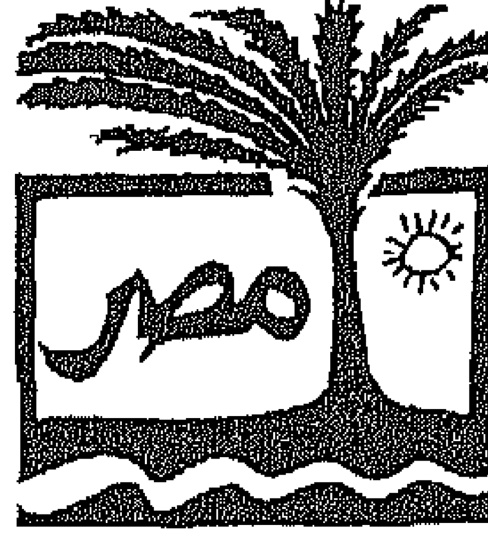
ذكرتنى بنداءات الأسر المصرية فى الصحف وهى تناشد ملوكهم بالافراج عن أبنائهم أو أزواجهم المسجونين هناك بدون مبرر قانونى ، وفضائح السعوديين المنشورة فى الصحف والمجلات ومحاولتهم لتطبيق قوانين بلادهم وطريقة حياتهم فى مصر . ذكرتنى بمظاهر الاسلام الوهابى المنتشر الآن ، ومحاولات شراء الأقلام والأفكار والعقول المصرية لصالح تلك الدولة باسم مهرجانات التراث والندوات الفكرية والجوائز المالية . وذكرتنى بمحاولات إفساد المصريين بالمال ، وشرائط الكاسيت والكتب ذات الطبعات الأنيقة والأفكار المريضة ، والفتاوى الدينية الجاهزة لتبرير وتشجيع التطرف .

والآن وبعد أن أثارت تلك المكالمة ذكرياتى الأليمة ، كيف أذهب هناك ، مع وجود احتمال كبير أن يحدث لى على أقل تقدير ماحدث أخيرا للمصريين فى مطار جدة عشية عيد الفطر.

أسئلة ساذجة..

الضجة الأمنية والإعلامية المتعلة والمبالغ فيها لموضوع عبدة الشيطان أكملت حلقات السيطرة الاعلامية والأمنية على عقول الناس خاصة بعد منظومة الجهل التى قدمها التلفزيون فى شهر رمضان وأصبح المناخ ملائما تماما لاطلاق النار عشوائيا على المصريين الأقباط المجتمعين فى كنيسة أبو قرقاص واشعال الفتنة الطائفية نتيجة سيوعة الحكومة فى حسم موقفها من الارهاب الفكرى.

والأسئلة التى تطرح نفسها بعيدا عن حديث المدينة المنافق ، لماذا كانت تحركات الشرطة بطيئة فى مطاردة (تقاعس مدرعة الشرطة بجوار الكنيسة عن الحركة السريعة) المجرمين فى أبو قرقاص بالمقارنة بتحركاتهم فى القبض على عبدة الشيطان ؟! بل لماذا لم تستعن الحكومة بالعيادات التى فتحتها بعض الأحزاب لعلاج المس الشيطانى ، لمعالجة عبدة الشيطان؟! ولماذا أيضا لم تستعن بالشيوخ المسعودين الذين يعالجون المس الشيطانى مجانا لوجه الله ؟! لقد نسينا جميعا أن الشيطان الأكبر الذى نواجهه هو فساد المناخ السياسى والادارى للدولة . وأن التجديد الأخير لقانون الطوارئ - مدة سريان قوانين الطوارئ فى مصر تزيد الآن عن ١٥ سنة - لن يمنع تكرار جرائم الارهاب.




السادات

فى أعقاب اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات . صدر قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بفرض حالة الطوارئ. وفى ١٠ أكتوبر ١٩٨١ صرح الرئيس **حسنى مبارك** للتليفزيون الامريكى ان تنفيذ **قانون الطوارئ لن يستمر طويلا بما لا يزيد عن شهر او شهرين او ثلاثة اشهر على الاكثر حتى تتضح الرؤية بالنسبة للنظام فى مصر**. ويبدو أن الرؤية لم تتضح بعد للنظام بعد مرور ١٦ سنة من حكم الطوارئ.

وافق مجلس الشعب فى أواخر الشهر الماضى على مد العمل بقانون الطوارئ للمرة التاسعة على التوالى ولمدة ثلاث سنوات جديدة تبدأ فى ٣١ مايو ٩٧ وتنتهى فى أواخر مايو سنة ٢٠٠٠ وبذلك وحتى نهاية الفترة الجديدة تمتد حالة الطوارئ المعلنة فى البلاد لمدة ١٨ سنة و٧شهور و٢٥ يوماً لتكون اطول فترة تعيشها مصر تحت حكم الطوارئ في تاريخها الحديث.

١٦ عاماً من حكم الطوارئ

الطوارئ .. دستور القهر

بل إن حالة الطوارئ تكون سارية فعليا منذ عام ١٩٦٧ حيث لم **تتوقف الا ١٨ شهرا من ١٥ مايو ١٩٨٠** وحتى أكتوبر ١٩٨١ . وخلال فترة التوقف استصدرت الحكومة قوانين بديلة اشد وطأة على حقوق المواطنين وحرياتهم من قانون الطوارئ.(مثل القانون ٩٥ لسنة ٨٠ بشأن حماية القيم من العيب). وهكذا فان مصر تحكم من خلال قانون الطوارئ منذ ٣٠ عاماً.

وأول تطبيق لقانون الطوارئ فى مصر كان عام ١٩١٤ فيما عرف بقانون الاحكام العرفية ومنذ ذلك الحين عاشت مصر تحت حكم الطوارئ لفترات طويلة من تاريخها الحديث.

أعلنت الاحكام العرفية ٢ نوفمبر ١٩١٤ بسبب **الحرب العالمية الاولى** واستمرت ٧ سنوات، ٤ شهور.

ثم أعلنت فى سبتمبر ١٩٣٩ بسبب **الحرب العالمية الثانية** واستمرت ٦ سنوات.

و أعلنت مرة ثالثة فى ١٣ مايو ١٩٤٨ بسبب **حرب فلسطين** واستمرت سنتين.

تحقيق:

خالد البلشى

وفى ٢٦ يناير ١٩٥٢ أعلنت الأحكام العرفية بعد حريق القاهرة واستمرت ٥ سنوات.

وأعلنت بعد ذلك فى نوفمبر ١٩٥٦ بعد **العدوان الثلاثى** واستمرت ٧ سنوات وشهرين.

ثم أعلنت فى٥ يونيو ١٩٦٧ إثر العدوان الاسرائيلى واستمرت ١٣ سنةا.

وفى ٦ أكتوبر ١٩٨١ اعلنت حالة الطوارئ إثر اغتيال السادات واستمرت ١٦ سنة ومن المقرر أن تصل ١٩سنة تقريبا.

ولقد ارتبط قانون الطوارئ منذ بداية العمل به بعمليات البطش وكبت الحريات فعندما طبق لأول مرة عام ١٩١٤ جندت سلطات الاحتلال الاف العمال المصريين بالقوة

والسخره كما اخذت من أهل الريف حاصلاتهم ودوابهم وأسباب معيشتهم قسراً وبأبخس الاثمان . وتكرر نفس الامر في ١٩٤٨ مع تطبيق الاحكام العرفية، والتى استغلتها الحكومة انذاك فى محاربة اعدائها السياسيين ايا كانت انتماءاتهم السياسية فحل تنظيم **الاخوان المسلمين** والقى القبض على أعضاء **التنظيمات الشيوعية** .وكذلك أعضاء الأحزاب السياسية الأخرى (**الوطنى -مصر الفتاه**) .

أما الان فان مصر تعيش تحت حكم الطوارئ منذ ١٦ عاماً مما يشكل خطورة كبيرة على الحريات وانتهاكا للدستور. ومما يضاعف من خطورة حالة الطوارئ المعلنة فى البلاد أنه لا تتوافر أية رقابة فعلية على اعلان تنفيذ حالة الطوارئ فى البلاد باعتبارها عملاً من أعمال السيادة كما لا تتوافر رقابة برلمانية فى نظر دعاوى الغائها وتمديدها.

«الموقف الدستورى والقانونى»

تنص المادة «١٤٨» من الدستور على أن رئيس الجمهورية يعلن حالة الطوارئ على الوجه المبين بالقانون ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه . ويكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ولا يجوز مدها الا بموافقة مجلس الشعب».

فهل استمرار العمل بقانون الطوارئ لمدة ١٨ عاما -هى عمر جيل كامل- تعد مدة محدودة؟.

كذلك تنص المادة الأولى من قانون الطوارئ على أنه يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام للخطر بسبب وقوع حرب . «أو قيام حالة تهدد بالحرب . أو حدوث اضطرابات فى الداخل أو ثورات عامة أو انتشار وباء».

. فهل بمصر الان أى حالة من الحالات المنصوص عليها فى القانون ؟ وهل ينطبق هذا النص على الوضع فى مصر منذ ١٨ عاماً؟.

يقول الفقهاء إن القانون المصرى الخاص بالطوارئ . قانون مستمد من القانون الفرنسى .ومع ذلك فان فرنسا لم تفرض حالة الطوارئ أثناء مظاهرات الشباب ١٩٦٨ رغم ما صاحبها من اضطرابات شديدة وكم العنف المتبادل بين الطلاب وقوات الأمن.

أما فى انجلترا وهى فى موقف اقسى مما نحن فيه الان. فانها لم تفرض حالة الطوارئ لمواجهة أعمال العنف التى يقوم بها الجيش الجمهورى الايرلندى. رغم كم الدمار المصاحب لعملياته واعداد المصابين فيها ورغم أنه وصل لمبنى مجلس الوزراء . أثناء اجتماع المجلس. فهل نحن بصدد حالة أشد من ذلك ليتم فرض الطوارئ لمدة ١٨ عاماً متصلة.

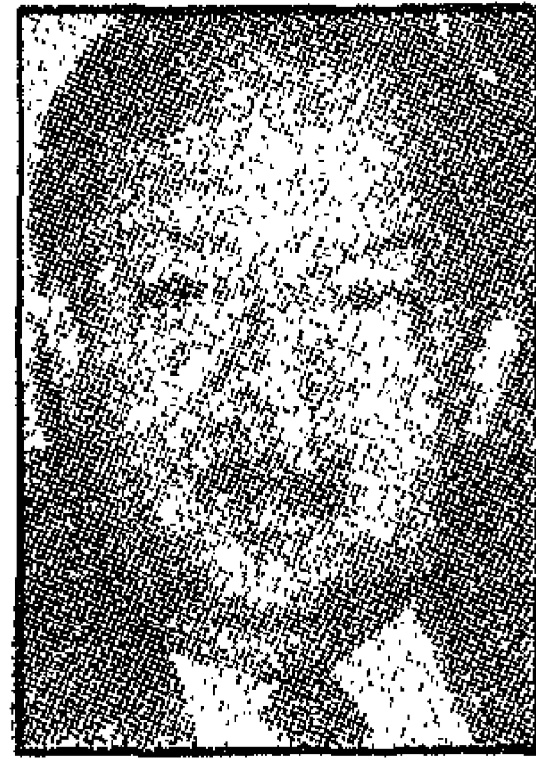
وقانون الطوارئ يصفه بعض الفقهاء بأنه دستور ثان للبلاد بما انطوى عليه من صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية فى وضع القيود على حرية الاشخاص والاقامة والتنقل والقبض عليهم. وتفتيش ومراقبة الرسائل والصحف. كما افتئت القانون على السلطة القضائية بانشاء قضاء استثنائى يتولى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاوامر سلطة الطوارئ ولا يجوز الطعن فى احكامه كما منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة فى شئون العدالة تشمل حق التصديق على الاحكام وفى تخفيف العقوبة أو استبدالها او الغائها باعادة المحاكمة.



حسنى مبارك



حسن الألفى



فتحى سرور

كما تمنح المادة «٥» من القانون للسلطة القائمة على حالة الطوارئ سلطة واسعة فى خلق الجرائم والعقوبات بالمخالفة للشرعية الدستورية والجنائية حيث نصت هذه المادة على أنه مع عدم الاخلال باية عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من يخالف الاوامر الصادره من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها فى تلك الأوامر الصادره.» وهذا النص يشكل مخالفه جسيمة للفصل بين السلطات ولمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

وعلى الرغم من كل هذه الصلاحيات والتى يعطيها القانون للسلطة التنفيذية . وكل انتهاكات حقوق الانسان والانتهاكات الدستورية الموجودة به. فان الحكومة فى تطبيقها لقانون الطوارئ لا تلتزم به بل تتجاوز نصوصه فى كثير من الاحيان.

والمادة الثالثة من قانون الطوارئ تنص على أنه يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يعتقل باسباب القبض عليه واعتقاله. ويكون حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام. ويعامل معاملة المحبوس احتياطيا. وللمعتقل ولكل ذى شأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه».

فهل تلتزم الحكومة بنصوص القانون فى ذلك؟

يجيب على هذا التساؤل رئيس محكمة أمن الولة العليا بالقاهرة والذى أكد أن ٧٥٪ من المعتقلين بموجب قانون الطوارئ يخلى سبيلهم عند تظلمهم . وذلك لان ٥٠٪ من حالات التظلم لا تقدم الداخلية مذكرة تتضمن أسباب الاعتقال و٢٥٪ من الحالات يكون معها مذكرة بأسباب الاعتقال، ولكن غالباً ما تكون أسباب الاعتقال مجهلة وعمومية حيث يستخدم عبارات ان المعتقل من العناصر المتطرفة أو ممن اشتهر عنهم سوء السلوك.

بل إنه خلال الفترة من مارس ٨٦ إلى فبراير ١٩٨٩ بلغت أوامر الاعتقال الادارية ١٢٤٧٢ أمر اعتقال قبلت المحكمة التماسات الافراج عن ١٢٤٤٧ منهم لعدم وجود أسباب اعتقال أو لوجود أسباب مجلهة.

وتمارس وزارة الداخلية التحايل على أوامر القضاء عن طريق الاعتقالات المتكررة حيث يتم الافراج عن من قبلت المحكمة التماسات الافراج عنهم افراجاً اداريا ثم تصدر أوامر جديدة باعتقالهم وهم لا يزالون رهن الحبس لدرجة أن أحد المواطنين ويدعى **محمد أحمد محمد** قد تكرر اعتقاله ١٠٩ مرات منذ بداية اعتقاله وحتى الان طبقا لتقارير

الطوارئ
دستور
القهر

منظمات حقوق الانسان.

«حصاد ١٦ عاماً»

وطوال حكم الرئيس مبارك نجد أن السبب الرئيسي المعلن لفرض حالة الطوارئ هو مواجهة الارهاب فهل هذا صحيح؟.

الثابت ان إعلان حالة الطوارئ سابق لاستشراء ظاهرة الارهاب بدءا من عام ١٩٩١ . فموجة الارهاب والعنف الحالية التى بدأت باغتيال د. فرج فوده ، تمت فى ظل حالة الطوارئ . ولم تقف حالة الطوارئ حائلا دون اغتيال العديد من مسئولى الحكومة وقياداتها الأمنية وبعض المفكرين والصحفيين. كما لم تمنع عشرات الاعتداءات على السائحين والأماكن السياحية أو تضع حداً للاعتداء على الأقباط وكنائسهم والتى كان اخرها اقتحام كنيسة الفكرية. كما لم تضع حداً للاعتداء على المواطنين الابرياء مثل ما حدث فى قرية عزبه داود بنجع حمادى.وفى قطار الصعيد يوم الجمعة ١٤ مارس ٩٧ عقب الاعلان عن تمديد حالة الطوارئ.

والسلام الاجتماعى ليس مسألة نص قانونى يغلظ العقوبات على مخالفة مواده بل إنه مشروط بمدى مشروعية السلطة وبالحرية المتاحة في المجتمع. فمواجهة الارهاب لا تكون بالطوارئ ولكن، بمعالجة أسباب الخلل فى المجتمع فى كل المجالات سياسية أو اقتصادية او اجتماعية والأهم فى مجال الحريات.

ولكن الأمر الأكثر خطورة أن هذا القانون لم يوجه فقط للارهابيين ،وانما امتد ليصيب كل القوى السياسية ، بل والمواطنين العاديين. وفى ظل حالة الطوارئ أصبح التعذيب منهجاً شاملاً متبعاً من الحكم.

وهناك سلسلة من الاحكام النهائية التى اصدرتها محاكم امن الدولة العليا المصرية فى مجموعة من القضايا خلال الفترة من ٨١ وحتى الان ادانت فيها اجهزة الامن بارتكاب جرائم التعذيب وبرأت المحكمة العشرات بل والمئات فى هذه الاحكام . بالاضافة إلى مجموعة القضايا : التى لا تزال منظورة أمام المحاكم .من هذه القضايا قضية **تنظيم الجهاد** عام ٨٣«اسلاميون» قضية **الحركة الشعبية** عام ٨٦ «شيوعيون» -**قضية حرق نوادى الفيديو واحداث عين شمس٨٩** «اسلاميون» -**قضية التنظيم الناصرى المسلح** عام ٩٠ «ناصريون»**قضية اضراب عمال السكك الحديدية**٨٦ «نقابيين» **قضية اضراب عمال الحديد والصلب** عام ٨٩ «نقابيين» **قضية حزب العمال الشيوعى ٨٩** «صحفيون وأعضاء فى منظمة حقوق الانسان وشيوعيون»**قضية تنظيم الاخوان المسلمين** الأول سلسبيل ٩٢**قضية تنظيم الاخوان الثانية٩٣** وأخيرا قضية **التنظيم الشيعى** عام ٩٦ «مواطنون عاديون» والقضية المعروفة اعلاميا **بعبدة الشيطان** والمتهم فيها«**شباب ضائع**».

وطبقا لمنظمات حقوق الانسان فان إعداد المعتقلين فى ظل قانون الطوارئ بلغت أكثر من ٧٠ ألف معتقل وكانت سنة الذروة فى الاعتقالات سنة ١٩٨٨ حيث بلغت اعداد المعتقلين ٨٠٠٠ معتقل. خلال شهر نوفمبر ٩٣ تقدم ٢٧ ألف و ٢٠٠ مواطن بتظلمات عن أوامر اعتقالهم لمكتب النائب العام.

وطبقا لتصريحات وزير الداخلية فى أواخر يوليو ٩٤ فلقد بلغ عدد المعتقلين داخل السجون المصرية فى هذا الوقت١٠ **ألاف معتقل** فى حين توفرت لدى المنظمة المصرية لحقوق الانسان معلومات تؤكدان اعداد المعتقلين داخل السجون المصرية قد بلغ ما لا يقل عن **١٦٧٠٨** معتقل عام ٩٥.

ولقد تالت الاعتقالات جميع القوى السياسية والنقابيين . كما لازمت كل انتخابات سواء لمجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية وحتى الانتخابات الطلابية حملات واسعة من الاعتقالات لجميع قوى المعارضة فمثلا فى يونيو ١٩٨٩ اعتقل ١٥٠٠ شخص عند اجراء انتخابات مجلس الشورى .وفى نوفمبر ١٩٩٥ اثناء انتخابات مجلس الشعب الاخيرة القى القبض على أكثر من ١٠٠٠ شخص طبقا لتقارير المنظمات الدولية وذلك للتأثير على مجرى العملية الانتخابية ولتسهيل عمليات تزوير الانتخابات. بل أنه وعقب تمديد حالة الطوارئ اخيراً وعلى الرغم من التأكيد على أنه لن يستخدم إلا ضد الارهابيين . فانه قد تم اعتقال عدد من أعضاء الحزب الناصرى فى الغربية لمنعهم من الاشتراك فى الانتخابات المحلية القادمة.

وقد رصدت المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان مئات من حالات اعتقال اباء واخوات وابناء وزوجات المطلوب القبض عليهم ولقد صاحب كل هذه الاعتقالات عمليات تعذيب واسعة تنوعت بين الصعق بالكهرباء والتعليق من القدمين فى وضع الذبيحة واطفاء السجائر فى الاجسام وهتك العرض والتهديد بالاعتداءات الجنسية والاغتصاب ونالت هذه العمليات كل الأعمار ابتداء من الأطفال والبنات من ١٠ سنوات وحتى العجائز والمرضى والسيدات.

كما طالت الاعتقالات مواطنين ابرياء لخدمة ذوى النفوذ ونموذج على ذلك الحالة التى عرض لها مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف عن ارملة ترك لها زوجها خمسة من الاولاد وقطعة من الارض فى احدى قرى الصعيد ولكن عم الاولاد طمع فى قطعة الأرض . فتم القبض عليها وتعذيبها وتهديدها بالاعتداء الجنسى عليها واغتصابها او ايداعها فى سجن الرجال عارية وذلك بعد ما تعرضت لكافة صنوف التعذيب. كما عرض المركز لحالة طفلة عمرها ١٣ سنة والتى احتجزت وهى عارية تماما لمدة ساعتين وتم ادخال اقاربها وجيرانها عليها وهى منهكة من آثار التعذيب وملقاه على الأرض عارية.

وطالت الاعتقالات مشجعى كرة القدم ففى مباراة الزمالك والسويس فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ تم اعتقال ٢٤ متفرجاً بعد افراج النيابة عنهم لانهم قاموا باحداث شغب ويجب تأديبهم.

واعطى قانون الطوارئ صلاحيات لرئيس الجمهورية تجيز احالة المواطنين إلى المحاكم العسكرية أو إلى محاكم الطوارئ والتى يجوز لرئيس الجمهورية التدخل فى عملها بالمصادقة على احكامها أو باصدار اوامر باعادة المحاكمة. ولقد وضح جليا ان رئيس الجمهورية لم يستخدم سلطته فى إعادة المحاكمة الا بغرض تغليظ العقوبة حيث لم يستخدم هذا الحق الا بالنسبة للمواطنين الذين صدرت لهم احكام بالبراءة . ولعل ابرز مثال على ذلك كان قضية اضراب عمال السكك الحديدية فى ٨٦ والمتهم فيها ٣٧ من عمال السكك الحديدية والنقابيين والذين برأتهم محكمة امن الدولة العليا فى ابريل ١٩٨٧ من جميع التهم الموجهة اليهم فيما يتعلق باضراب السكك الحديدية الذى وقع فى يوليو ١٩٨٦. ووفقاً لتشريعات حالة الطوارئ اصدر الرئيس مبارك امراً باعادة المحاكمة بعد النظر فى الحكم ، وهو ما تكرر تماما بالنسبة لاحد المتهمين فى قضية الاخوان الثانية فى ٩٣.

وعموما فلقد رصدت المنظمات الدولية ان المحاكم العسكرية اصدرت منذ بداية نشاطها فى أواخر ٩٢ وحتى الان ٧٤ حكما بالاعدام فى ٢٦ قضية. كما توسعت محاكم امن الدولة العليا طوارئ خلال عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧ في إصدار أحكام الاعدام ضد عناصر الجماعات الاسلامية المسلحة حيث اصدرت ١٠ احكام اعدام فى سبع قضايا.

واستخدمت السلطات وسائل العقاب الجماعى ضد الكثير من قرى مصر ومدنها

والتي تراوحت بين منع الخدمات الاساسية عن بعض القرى المحاصرة. وحظر التجول لفترات طويلة. وحظيت مدينة ملوى وقراها بشكل خاص على أعلى نصيب من هذه الاجراءات حيث قامت قوات الامن ومباحث امن الدولة بازالة ما يقرب من ١٥٠ محلاً من المحلات الصغيرة التى تشكل مورد الرزق الوحيد لبعض المواطنين وذلك عقب الاعتداء على مأمور مركز ملوى فى نوفمبر ٩٤. كما قامت قوات الامن بهدم قرية كاملة فى الفيوم بالبلدوزرات عقب مقتل احد ضباط امن الدولة فى ٩٢ . بل وصل الحد إلى ازالة قرى كاملة وذلك لخدمة نفوذ رجال الأعمال أو كبار الملاك مثل ما حدث فى محافظة كفر الشيخ فى العام الماضى ١٩٩٦.

واستخدام القوة بصورة مفرطة سواء باستخدام القنابل المسيلة للدموع أو الرصاص المطاطى مع وسائل الاحتجاج السلمى والمسيرات السلمية. كما حدث فى احداث سوق القاهرة ٨٦ ومظاهرات الطلاب فى نفس العام أو ابان الاحتجاج على احداث حرب الخليج فى سنة ١٩٩١ وفى المسيرات السلمية احتجاجاً على مذبحة الحرم الابراهيمى . وخلال هذه الاحداث تم اعتقال المئات من الطلاب والمواطنين الابرياء. وكذلك استخدمت السلطات العنف ضد العمال فى جميع مواقعهم من حلوان وحتى كفر الدوار اثناء اعتصام عمال الغزل والنسيج هناك فى ٩٤. كل هذه الاحداث أسفرت عن مقتل العشرات من المواطنين واصابة المئات باصابات بالغة. كما استخدمت السلطة هذه الاساليب القمعية مع النقابات المهنية وخصوصاً اثناء الاحداث التى شهدتها نقابة المحامين احتجاجاً على تقاعس السلطات فى التحقيق فى ملابسات وفاة المحامى عبد الحارث مدنى نتيجة التعذيب فى أمن الدولة.

واستخدمت السلطات كافة وسائل التقييد على حرية الرأى سواء بالتحقيق مع الصحفيين أو الكتاب أو مصادرة بعض اعداد الصحف مثل ما حدث مع جريدة الوفد فى ١٢ أبريل ١٩٨٤ م وعدد جريدة الاهالى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ وعدد جريدة الشعب فى ٢ مارس ٩١ الخاص بمظاهرات الطلاب احتجاجا على أزمة الخليج أو عن طريق مصادرة الصحف تماما مثل ما حدث مع جريدة «صوت العرب» واضطهدت السلطة صحفيى أحزاب المعارضة وتكررت الاعتداءات عليهم اثناء قيامهم باداء واجباتهم المهنية فى تغطية الاحداث وتعرض الكثير منهم للاعتقال مثل محمد عبد القدوس ومحمد عبد العليم صحفى الوفد أثناء تغطيتهم احداث سوق القاهرة الصناعى ١٩٨٦ . واعتقل مصطفى بكرى وشيرين شوقى اثناء تغطية الانتخابات فى الاسكندرية بل قامت السلطة باختطاف الصحفى ثروت شلبى المحرر بالاهالى أثناء تغطيته احداث نقابة المحامين.

ولقد رصدت منظمات حقوق الانسان بعض الظواهر فى مجال حرية الرأى فى الفترة من ٩١ إلى ٩٥ :

١- اتساع ظاهرة إحالة الصحفيين إلى القضاء العسكرى وشملت التحقيقات ١٧ صحفياً وناشراً ورئيس تحرير وفيما عدا اثنين فلقد عوقب الصحفيون والناشرون الذين قدموا للمحاكمة بعقوبات تتراوح بين الحبس من ستة اشهر لسنة وغرامة من ٢٠ ألف جنيه إلى ٥٠ ألف جنيه.

٢- صحفيون متهمون بنشر آراء وبيانات تحض على كراهية الحكومة أو تكدر السلم العام وصلت التحقيقات إلى ١٢ تحقيقاً تشمل ١٩ حالة وفيها توجهت التهم إلى ١١ صحفيا حيث تم التحقيق مع عدد من الصحفيين أكثر من مرة مثل عادل حسين والذى وجهت له هذه التهمة ٦ مرات.

٣- صحفيون متهمون بالقذف والاهانة فى حق الحكومة أو موظفيها أو المكلفين بخدمة عامة نبها عدد التحقيقات ١٣ تحقيقا مجموع عدد المتهمين ٣٠ متهما ثلاثون متهما).

وهذه التحقيقات طالت الصحفيين فى كافة الصحف حكومية أو معارضة.

٤- فى هذه الفترة تمت مصادرة أكثر من ٦٠ كتاباً كما تم مصادرة دوريتين أجنبيتين وأخرى مصرية وهى مجلة الارض صوت الفلاح وهى مسجلة فى الهيئة العامة للكتاب وتوزع بدار الكتب والوثائق.

٥- وفى ٩٥ ظل ٥١ محاميا رهن الاعتقال المتكرر. اصبحوا ٥٠١ بعد وفاة احدهم وذلك رغم مضى فترات اعتقال تتراوح بين ٣-٥ سنوات وذلك لاشتراكهم فى الدفاع عن المتهمين فى قضايا الارهاب أو اثناء الاعتراض على وفاة المحامى عبد الحارث مدنى. وشملت القائمة محامين من كافة الاتجاهات كما شملت قائمة الاعتقالات فى ٩٥- ٣٢ طبيباً.

وأخيرا وفى نهاية عام ٩٦ تم مصادرة ٣٠ ألف نسخة من نشرة «جماعة اصدقاء الديمقراطية» التى تحث المواطنين على المشاركة فى انتخابات المحليات وتم اعتقال صاحب المطبعة يومين كاملين واستجواب نجاد البرعى محامى وممثل الجماعة بتهم محاولة قلب نظام الحكم وتكدير السلم والامن العام.

اعلان الطوارئ لم يقف حائلا دون اغتيال العديد من مسئولى الحكومة والقيادات الأمنية. ولم يمنع الاعتداءات على المواطنين الابرياء ودور العبادة

وهكذا نجد أن السلطات فى ظل قانون الطوارئ والذى فرض بحجة مقاومة الارهاب قد استخدمت كافة وسائل القمع ضد معارضيها من كل الاتجاهات وضد المواطنين الابرياء حتى ولو كان لخدمة ذوى النفوذ . ونتيجة لكل هذا الكبت والتعدى على الحريات ونتيجة للصدمات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت فى المجتمع كان محتما ان تجمع أسباب العنف وتستشرى ظاهرة الارهاب.

وعليه فلم يتبق أمامنا إلا العمل على إنهاء حالة الطوارئ وفتح المجال أمام المزيد من الحريات ولعل الباقى أمامنا هو أن تقوم جميع احزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدنية والنقابات بتشكيل جبهة تسعى بالارادة والعمل السلمى لاسقاط القانون.

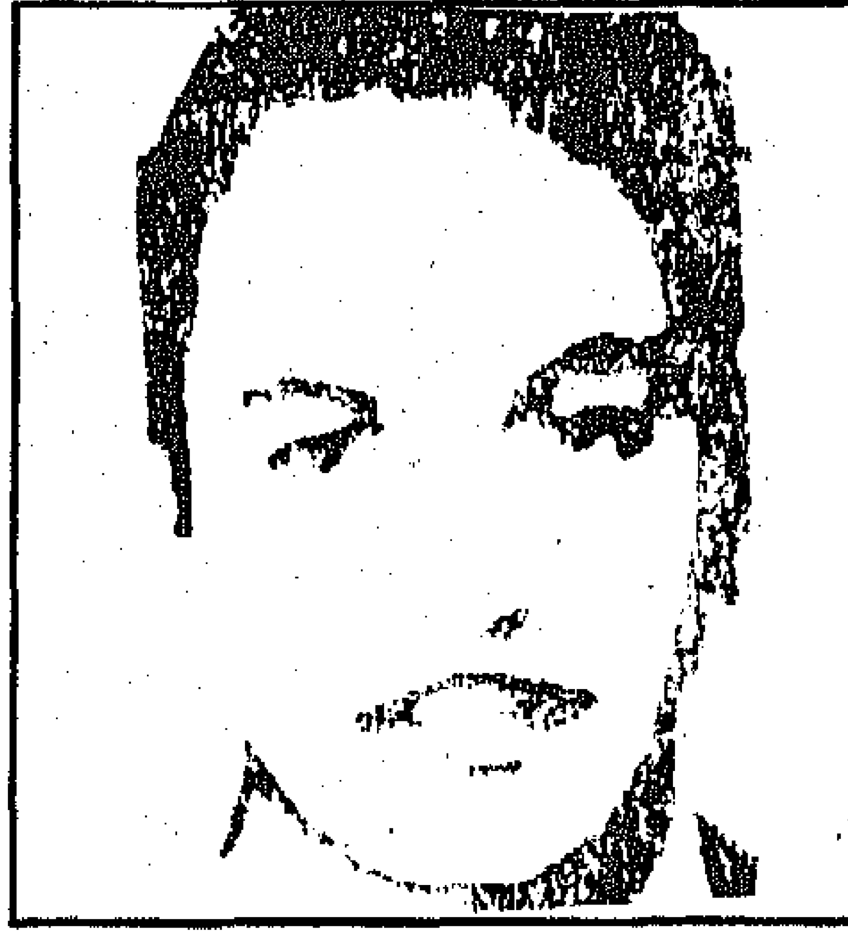


تقيم كل من هيئة مكتب اتحاد الفلاحين المصريين (تحت التأسيس)، وأمانة الفلاحين بحزب التجمع ،ندوة حول قضية العلاقة الايجارية الزراعية، فى تمام الخامسة مساء الأربعاء ٣٠ أبريل ١٩٩٧ -بالمقر المركزى لحزب التجمع بالقاهرة ،تحت شعار.

«فلنتضامن لإيقاف طرد المستأجرين من الأرض حماية للفلاحين وللزراعة وللمجتمع المصرى».

يشارك فى الندوة مندوبو أحزاب التجمع والناصرى والعمل والقوى الماركسية والمنظمات الديمقراطية لتنسيق حركة العمل بهذا الشأن.

٣٠ أبريل يوم الاستشهاد


صلاح حسين

والتوحد.. والنضال المستمر

عريان نصيف

لم يكن صدفة أن يتفق المؤتمر الفلاحى الأول عام ١٩٨٠ ،على أن يصبح يوم ٣٠ أبريل من كل عام ، يوما قوميا لكل شهداء الفلاحين، فاستشهاد **صلاح حسين** فى هذا اليوم من عام ١٩٦٦ كان رمزا لاستمرارية وتواصل النضال الفلاحى.

فاذا كان شهداء الفلاحين ومناضلوهم قد ضحوا بحياتهم ودمائهم وحريتهم -قبل عام ١٩٥٢- من أجل قيام اصلاح زراعى مصرى، ينال الفلاح المنتج-من خلاله -حقه فى الأرض والكرامة والحياة الانسانية.

..فان **صلاح حسين** -باستشهاده بعد مرور أربعة عشر عاما من صدور قانون الاصلاح الزراعى- كان رمزا لاستمرار هذا النضال، ولكن من أجل أن يكون الاصلاح الزراعى -حقا وفعلا- لصالح جماهير الفلاحين الفقراء، ومن أجل مواجهة جميع القوى المعادية والمستغلة للفلاحين والتى تحاول أن تستثمر لصالحها توجهات هذا الاصلاح.

ولم يكن صدفة أيضا أن ترتفع راية «اتحاد الفلاحين المصريين -تحت التأسيس»، وأن تعقد جمعيته العمومية الأولى وتقر وثائقه الرئيسية ويتم انتخاب قيادته، كأول منظمة نقابية ديمقراطية للفلاحين المصريين- يوم ٣٠ أبريل من عام ١٩٨٣ ، فدماء شهداء الفلاحين ليس هناك ما هو أفضل وأرقى لتمجيدها من وحدة الفلاحين واتساق خطوات نضالهم.

وليس صدفة -للمرة الثالثة- أن تقام هذه الندوة الجبهوية المدعو إليها كل القوى الوطنية والديمقراطية لحماية الفلاحين من الطرد والزراعة من المزيد من التردى والمجتمع من التدهور يوم ٣٠ أبريل من هذا العام.

فكما كان ٣٠ أبريل يوما للاستشهاد ، ويوما للتوحد، سيكون دائما يوما للنضال الفلاحى المستمر من أجل الأرض والحياة.

الحركة الفلاحية.. نضال لا يتوقف

على الرغم من المعاناة القاسية التى عاشها الفلاح المصرى- الذى حول مصر منذ آلاف السنين من غابات وصحارى وبرك ومستنقعات، إلى أراض خصبة منزرعة تقدم لمصر الغذاء والنماء والحضارة -فانه لم يفقد شخصيته النضالية وقدرته غير العادية على العطاء والتضحية لشعبه ووطنه على مر التاريخ ،فى مواجهة اصرار مستغليه-من المحتلين أو كبار الملاك وأتباعهم على أن يستمر هو وقريته غارقين فى بحور الظلم والاظلام.

ولقد دعم الوجدان النضالى للفلاح المصرى- بالاضافة إلى الجور الواقع عليه ووعيه به- ثلاثة عوامل هامة:

١- النشأة التاريخية للزراعة -كعلم وفن وطاقة-فى مصر، بما يعنيه ذلك من طبيعة نضالية خاصة للفلاح المصرى.

٢- حداثة حق الملكية الفردية للأراضى الزراعية، وعدم قيام نظام اقطاعى متكامل- اقتصاديا واجتماعيا-فى مصر.

٣- ارتباط القضية الزراعية-فى وجدان الفلاح- بالقضية الوطنية المصرية ،وخاصة لتملك كل محتل وعملائه للأراضى الزراعية وهيمنته على ناتجها.

ومن هنا ، فان حركة النضال الفلاحى فى مصر لم تهدأ ،منذ الأسرة السادسة فى مصر القديمة، سواء ضد السخرة والاستغلال ومن أجل العدالة الاجتماعية، أو ضد الغزاة والمحتلين الأجانب وكان الفلاحون هم الوقود- الواعى-فى كل مراحل الثورة المصرية.

بدءا من هتاف الفلاح الفصيح فى مواجهة الحاكم والسياط تمزق جسده -منذ آلاف


٣٠ ابريل ١٩٦٦ .. صلاح وشاهنده ،استمرار النضال

النين-«أنت أمير سلط على عصابات الاجرام، فاصبح لها مثلا أعلى وقدوة».

-حتى الاستيلاء على السلطة في مواجهة الاستعمار وعملائه المحليين، كما حدث في «زفتى» أثناء ثورة ١٩١٩،حيث أعلن الفلاحون والمثقفون الوطنيون الاستقلال ،وشكلوا حكومة قادرة على تسيير أمور الاقليم والدفاع عنه ضد قوات الاحتلال والسلطة التابعة ، لمدة وإن لم تكن طويلة بحساب الأيام، إلا أنها بطولية من ناحية الصمود في مواجهة الضغط والحصار.

-سرورا بباقي وسائل و«درجات» النضال:

* التمرد والاضراب عن العمل من قبل الفلاحين المسخرين لحفر قناة السويس:

فبعد أقل من ستة شهور منذ أن كتبت جريدة «استندرد» البريطانية في ١٥ يوليو ١٨٦١: «إن الفلاحين يسحبون سيرا على الاقدام إلى بور سعيد وقد ربط بعضهم إلى بعض كالجمال أو قطعان العبيد» ،كانت انتفاضة الفلاح المصري التاريخية في يناير ١٨٦٢ ،بالتمرد من جانب عدة آلاف من الفلاحين على السخرة، والاضراب عن الحفر، والهروب المسلح المنظم من الموقع، مما اضطر المستغلين إلى اعلان تحديد أجر شهري للفلاحين -مهما كانت ضآلته- بدلا من السخرة، والتحسين النسبي- مهما كانت محدوديته- لوسائل معيشتهم وخاصة بالنسبة لمياه الشرب.

* الثورات طويلة المدى ضد أنظمة الحكم الاستبدادية:

ولعل أبرز هذه الثورات، الثورة الفلاحية في الصعيد ضد المماليك والمعروفة باسم ثورة« همام» كقائد باسل لها، والتي استمرت -رغم المواجهات العنيفة والحصار الشديد -أكثر من ثلاثين عاما وهي ترفع شعارات إسقاط المماليك وعودة مصر للمصريين والأرض للفلاحين.

* الكفاح المسلح ضد كل المستعمرين:

فاذا كان التاريخ القديم يؤكد لنا أن الذى حسم تردد أحمس وحكومته في مواجهة غزوة الهكسوس هو اصرار وبطولات الفلاحين، فان شهادات مؤرخي وقيادات الاحتلال الفرنسي والانجليزي (أمثال «ريبو» المؤرخ الفرنسي، الجنرال «ديزيه» قائد الحملة الفرنسية على الصعيد واللورد «ملنر» -أحد القيادات الرئيسية للاحتلال الانجليزي) يؤكد أيضا النضال الدامي والبطولات الفائقة للفلاحين المصريين في مواجهة قوات الاحتلال ، للدرجة التي دفعت أحد قواد الاحتلال الانجليزي أن يذكر في تقريره إلى حكومته بلندن « قد أفهم المقاومة من التجار و«الافندية» ، ولكن الذي لا أستطيع أن أفهمه .. كيف يمكن للفلاحين الجهلة أن يخططوا وينفذوا معارك عسكرية».. وما كان له أن يفهم.

* حركات المقاومة العنيفة ضد كبار الملاك، من أجل الأرض والكرامة الانسانية:

وخاصة منذ نهايات الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات ،في العديد من قرى مصر في وجه بحرى والصعيد، والتي سقط فيها عشرات الشهداء ، دفاعا عن حقوق الفلاحين في الأرض والحياة بدلا من السخرة والمهانة.

* الحركات النضالية- بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي -لحماية وتطوير مكاسب الفلاحين: تلك الانتفاضات التي عمت أيضا الريف المصري ، مستهدفة تصفية بقايا العلاقات الاقطاعية . متصدية للحلف الثلاثي المعادي للفلاحين والذي يعوق وصول توجهات الاصلاح الزراعي لأصحاب المصلحة الحقيقية من كادحي الريف،والمتمثل في كبار الملاك السابقين والرأسمالية الريفية الصاعدة بشراسة والأجهزة الادارية الرجعية.

واستشهد أيضا- في هذه المرحلة-العديد من القيادات الفلاحية الشريفة.

* العمل على التوحد التنظيمي والنقابي للطاقات الفلاحية:

ولقد تمثل ذلك -في الخمسينيات والستينيات-في التراكم الكمي والكيفي الكبير للفلاحين في الهيكل التعاوني الزراعي ، أملاً منهم في أن تصبح الحركة التعاونية الزراعية -بجانب دورها الميسر والمدعم للانتاج الزراعي- بناء ديمقراطيا كبيرا للدفاع عن حقوقهم ورعاية مصالحهم، حتى وصل عدد الفلاحين المتعاونين في بداية السبعينيات إلى ٢ مليون و ٨٣٠ ألف مزارع تضمهم ٥٢٧١ جمعية تعاونية-على كافة المستويات -تتشكل قيادتها في اتحاد مركزي يعبر -رغم أي سلبيات أو أوجه قصور- عن مؤسسة ديمقراطية كبرى للفلاحين المصريين.

ومنذ منتصف السبعينيات -ومع ضرب الاتحاد المركزي وضرب الحركة التعاونية الزراعية كلها في جوهرها الانتاجي والديمقراطي ،وانهيار أمل الفلاحين في دورها بالنسبة لهم -لم يكن بمحض الصدفة استجابة الكثيرين منهم من العديد من القرى والمواقع في أغلب المحافظات إلى الدعوة لتشكيل «اتحاد الفلاحين المصريين» -كأول تنظيم نقابي لفلاحي مصر- حتى يناضل معهم وبهم ضد كل قوى استغلالهم ومن أجل حقهم في الأرض والحياة.

السمات الرئيسية لحركة النضال الفلاحي في مصر:

إن عملية التأريخ والتوثيق للحركة النضالية للفلاحين المصريين،شديدة الغنى والاتساع بقدر غنى واتساع هذا النضال على مدى التاريخ المصري ،وأهم القسمات الرئيسية للحركة النضالية الفلاحية في مصر، يتمثل فيما يلي:

* أنها لم تتوقف أبدا، تقوم وتنتصر أو تنتكس ، ثم تقوم في مواقع أخرى وبقيادات جديدة.

* قدرتها على ابتكار أساليب النضال الملائمة لكل مرحلة ولكل ظروف موضوعية تحيط بها .

* ربطت دائما بين النضال الوطني والنضال الطبقي والاجتماعي.



٣٠ أبريل ١٩٩٧

قانون طرد المستأجرين شبح يخنق الفلاحين

* قامت فى كل المعارك من خلال تحالفات مع قوى أخرى تتفق معها - ولو مرحليا - فى أهدافها، (مع كهنة أخناتون ضد القوى المعادية، مع البدو ضد المماليك، مع الجنود ضد سخرة سعيد، وديليسبس، مع البرجوازية الوطنية والطبقة الوسطى ضد الاستعمار . الانجليزى، وبطبيعة الحال مع حلفائها الحقيقيين - الطبقة العاملة والمثقفين الثوريين - فى كافة معاركها الطبقية).

* اتسمت فى العديد من المراحل والمعارك بالعنف، كادراك طبقى تلقائى من الفلاحين بأن العنف الهجومى الظالم من الاستعمار والطبقات الرجعية، لا يمكن أن يواجه من قبل أصحاب الحق سوى بالدفاع العنيف العادل عن وطنهم وأرضهم وحقهم فى الحياة.

دعم ومساندة المثقفين والقوى الوطنية، للنضال الفلاحى:

مع حركة النضال المستمرة والصلبة للفلاحين المصريين، كان لابد موضوعيا أن تكون المسألة الفلاحية / الزراعية، موضع اهتمام ودعم ومساندة كل القوى الوطنية والديمقراطية فى المجتمع، بدرجات تتفاوت وفق التركيب الطبقى لكل منها:

- فبالاضافة إلى دور **جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين** وقيادات ثورة يوليو تجاه الفلاحين والذى تمثل أساسا فى اصدار قانون الاصلاح الزراعى قبل مضى شهر ونصف على قيام الثورة وفى مواجهة قوى وأوضاع اجتماعية شرسة، نرصد - فى هذا المجال: - أحمد عرابى : الذى يؤكد انتماء ثورته للفلاحين - برنامجا وتوجها - بل ويطلق عليها «حركة الفلاحين».

- الحزب الوطنى : وخاصة فى مرحلة قيادة محمد فريد له، حيث يتبنى قضايا الفلاحين مدافعا عن حقوقهم ، مهتما بتشكيل الجمعيات التعاونية والنقابات الزراعية لخدمة مصالحهم.

- حزب الوفد : الذى يدعو عام ١٩٣٥ إلى استصلاح الدولة للأراضى الصحراوية وتوزيعها على الفلاحين ، مقدما لهم - فى سنوات حكمه المحدودة - بعض المكاسب الاصلاحية فى مجال الائتمان والخدمات الاجتماعية.

- الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) : الذى ينادى عام ١٩٥٠ بتحديد الملكية بخمسين فدانا وتوزيع الأرض على الفلاحين ، رافعاً شعار «الأرض ملك لمن يفلحها».

- الأحزاب والمنظمات الشيوعية واليسارية : التى لم يقتصر دورها - منذ بداية العشرينيات - على وضع قضايا الأرض والفلاح جزءا رئيسيا من برامجها، بل جعلت من نضالها الفعلى مع الفلاحين - فى سبيل تحقيق هذه البرامج - محوراً أساسيا لحركتها، وقدمت من أجل هذا التضحيات الغالية.

- كبار المثقفين والمفكرين المصريين ، الذين جعلوا من قضية الظلم الواقع على الفلاح وخاصة بالنسبة لقضية العلاقة الايجارية ، بندا رئيسيا فى كتاباتهم واهتماماتهم (**د. عبد الرازق السنهورى - د. طه حسين، عمر لطفى - خالد محمد خالد - محمد خطاب - عبد الرحمن الرافعى - مريت غالى - محمد على ناصر - بيرم التونسى - الأب هنرى عيروط - عبد الرحمن الشرقاوى**.. الخ. العشرات بل والمئات ممن شكلوا الفكر والوجدان المصرى طوال هذا القرن) ،والذين - وإن اختلفت رؤاهم حول أسباب وحلول المشكلة الفلاحية - اتفقوا على حق الفلاحين فى الأرض والحياة الانسانية.

.. واليوم..

وقد تم أحكام الحصار على الفلاح المصرى وأقيمت حوله الأسوار العالية من الجهات الأربع:

* وزارة الزراعة وسياساتها المدمرة للزراعة والمهدرة للفلاحين تحت شعار «تحرير الزراعة».

* كبار ملاك الأراضى واصرارهم الوحشى على طرد المستأجرين من الأرض.

* مافيا الخصخصة المستنزفة لدماء الفلاحين بعد تهميش الحكم للدور التعاونى.

* المؤسسات الدولية القابضة على رقاب الفلاحين والتى أعطى لها صلاحيات واسعة للتحكم فى السياسة الزراعية ومقدرات الفلاحين.

.. مع احكام هذا الحصار على الفلاحين فى هذه المرحلة، فان العديد من القوى السياسية والديمقراطية - تمشيا مع السياق التاريخى للنضال المصرى - تقف مع الفلاحين بتأييد مطالبهم والدفاع عن مصالحهم والتصدى للهجوم - بمحاوره المختلفة - على مكتسباتهم بل على حياتهم. ولكنهم يطمحون فى المزيد من ابنائهم واخوتهم من مثقفى مصر وسياسييها ومشكلى وجدانها القومى، وخاصة بالنسبة لمطالبهم الحالة والعاجلة الرئيسية التى من أهمها:

١- مساندتهم فى معركتهم ضد طرد ملايين المنتجين - من المستأجرين وأسرهم - من الأرض الزراعية مجال عملهم ومصدر دخلهم الوحيد.

٢- الوقوف معهم فى مطالبتهم باستمرار الدور التعاونى الزراعى فى مواجهة تحكم الاحتكار والسوق السوداء فى كافة مراحل عملية الانتاج الزراعى ، من توفير مستلزمات الانتاج حتى تسويق المحاصيل.

٣- دعم «اتحاد الفلاحين المصريين» - تحت التأسيس - حتى يصبح حقا وفعلا مؤسسة نقابية كبرى لفلاحى مصر، قادرة على حمل عبء الدفاع عن مصالحهم وحماية حقوقهم.

وهم واثقون أنهم سيجدون من كافة صفوف القوى الاجتماعية الوطنية كل صور المؤازرة والنضال المشترك.



الخصخصة تهدد التأمين الصحى

●● خالد البلشى


وزير الصحة


د. سمير فياض

«خصخصة التأمين الصحى..! ايه؟!»

كانت البداية عندما سمعت هذه العبارة حيث أنتابتنى الدهشة والذهول لفترة طويلة واستبعدت أن يحدث ذلك كثيرا ولكننى عندما عاودت التفكير فيما يحدث الان قلت.. ربما..!.

وايمانا منا بدور الصحافة فى التنبيه والتحذير وحتى لا ننتظر أن تقع الواقعة، وخصوصا وان قطاع التأمين الصحى- ورغم مساوئه وعيوبه الكثيرة- الا أنه يعنى لعامة الشعب من الفقراء ومحدودى الدخل من العمال الكثير، لذلك قررنا البدء فى استطلاع الحقيقة حول ذلك حيث لم يتبق لدينا إلا التأمين الصحى والذى كان أملنا أن يشمل كافة قطاعات الشعب خصوصا بعد ما آلت اليه اقسام العلاج المجانى فى المستشفيات الحكومية من حال.

وعندما بدأنا فى استكشاف حقيقة ما يحدث تجمعت مجموعة من المؤشرات التى تؤكد أن الدولة تتجه لخصخصة جديدة فى هذا القطاع الحيوى بالنسبة للكثيرين . ولكن ظهرت مؤشرات أخرى تنفى هذا وأمام هذه المعلومات المتضاربة توجهنا للمسئولين عن القطاع **ابتداء من إدارة العلاقات العامة فى الهيئة وحتى وزير الصحة** فلم نجد أمامنا إلا أبوابا مغلقة مما دعم شكوكنا، رغم اجماع المهتمين بهذا القطاع على أهميته وتعليقهم كثيرا من الآمال عليه ولذلك فاليكم حكاية **التأمين الصحى** من البداية وحتى الآن والتى نرجو أن لا تكون النهاية.

****

منذ ثورة ١٩٥٢ اهتمت الحكومة بان تكفل الرعاية الصحية لجميع أبناء الشعب فتوالت التشريعات التى تؤكد على وجوب وجود رعاية صحية للعاملين وتتابع صدور تشريعات التأمينات الاجتماعية منذ ٥٢ وحتى ٦٤، حيث صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والذى عنى باحكام تأمين المرض واصابات العمل، كمااستحدث نظام التأمين الصحى الاجتماعى لأول مرة بالباب الخامس منه بحيث يسرى على جميع العاملين، كما صدر القانون ٧٥ لسنة ٦٤ فى شأن التأمين الصحى على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية ثم صدر القرار الجمهورى ٢٠٩ لسنة ٦٤ بانشاء الهيئة العامة للتأمين الصحى .

ومنذ البداية انتهجت مصر المنهج الفنوى فى تطبيق التأمين الصحى حيث يقسم المجتمع إلى فئات وشرائح للسكان يتم التطبيق عليها تدريجيا بحيث كان من المستهدف أن يشمل التأمين الصحى كافة فئات المجتمع باسرع وقت ممكن،وأن يكون هو النظام العلاجى الاساسى فى مصر. واختارت الدولة البدء بالتطبيق على العمال وذلك بحكم ما رأت من سوابق التطبيق فى الدول الأخر. كانت البداية بالقوى العاملة يستند فى جوهره إلى أن توفير رعاية صحية جيدة لهم سوف يؤدى إلى رفع الكفاءة الانتاجية وانخفاض معدلات التغيب عن العمل بسبب المرض، وبالتالى زيادة الربحية، وأيضا لأن الدولة فى هذا الوقت اعتبرت القوى العاملة ثروة بشرية يملكها المجتمع لطالما عانت اجتماعيا واقتصادياً.

ولكن الأمر لم يكتب له التطور اذ سرعان ما اتت نكسة ٦٧ ليتوقف التقدم فى المشروع.

وفى عام ٧٥ صدر القانون ٣٢ لسنة ٧٥ فى شأن نظام العلاج التأمينى للعاملين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة . يستهدف فى الاساس تخفيض مساهمة الدولة والمؤمن عليهم إلى نصف المساهمة المقرره فى القانون ٧٥ لسنة ٦٤ مع تحميل المؤمن عليه رسوم رمزية عند الانتفاع بالخدمة وكأن الدولة بدأت تنسحب وتلقى على العاملين بالمسئولية ..وبعد ذلك صدر القانون الموحد ٧٩ لسنة ٧٥ ليقضى على تعدد التشريعات ونص على انشاء صندوق خاص بالهيئة وتنظيم التأمين على أرباب المعاشات والأرامل والذى صدر بشأنه قرار رئيس الوزراء رقم ١ لسنة ٨١ والذى يجيز للأرملة المستحقة للخدمة الانتفاع بها فى مقابل سداد اشتراك ٢٪ من المعاش ثم تبعه القرار رقم ١٠ لسنة ٨١ بشأن سريان أحكام التأمين الصحى على أسر المؤمن عليهم مقابل ٥ر٪ لكل فرد من المعاش.

وطبقا لهذه القوانين وصل عدد المؤمن عليهم حتى سنة ١٩٩٢ إلى حوالى ٣ر٥ مليون شخص أى بمعدل ١ر٩ ٪ تقريبا من السكان. ثم صدر القانون ٩٩ لسنة ٩٢ فى شأن التأمين الصحى على طلاب المدارس وصدر فى ٢٢ يوليو

ليشمل كافة **طلاب المدارس من رياض الأطفال حتى الثانوى العام** وذلك بعدما تكشفت المؤشرات عن ضعف الصحة و اللياقة البدنية للاجيال الجديدة المتقدمين للكليات العسكرية.

وادراكا لاهمية رعاية النشء وتعهد ابناء الجيل المقبل بالرعاية والعناية الصحية الواجبة. وذلك ليرتفع عدد المؤمن عليهم من السكان وطبقا لاحصائيات ديسمبر ١٩٩٥ إلى حوالى **٢٠ مليون فرد بما يعادل ٥ر٣٦٪ من مجموع سكان البلاد.**

كان هذا هو الجانب التشريعى الخاص بالتأمين الصحى ولكنه لا يلقى الضوء بشكل جيد على أسس المشكلة حتي عام ١٩٨٥ وحسب تصريحات الدكتور **سمير ضياء** رئيس الهيئة الأسبق بلغت ودائع الهيئة مائة مليون جنيه.

وطبقا لدراسة للاستاذ **رفعت رضوان** مدير الهيئة الحالى فان العجز المالى قد بدأ فى الظهور منذالعام ٨٦/ ٨٧ بالنسبة للقانون ٣٢ لسنة ٧٥ ومنذ عام ٨٨/ ٨٩ بالنسبة للقانون ٧٩ لسنة ٧٥ وبرز بشكل واضح فى العام المالى ٩٠/٩١ مما ادى لتراكم مديونيات الهيئة العامة للتأمين الصحى حتى بلغت فى ٣١ ديسمبر ٩٥ ما يعادل ٣٠٤ مليون جنيه.

يثور هنا تساؤل: كيف تحول الوضع المالى للمؤسسة من وفر ١٠٠ مليون جنيه سنة٨٥ إلى عجز مالى خلال سنة واحدة سنة ٨٦ / ٨٧ حسب الدراسة المشار إليها والاجابة بسيطة، فقد أصدر وزير الصحة انذاك قراراً بتحويل ودائع الهيئة للصرف على المؤسسات العلاجية الأخرى، ليرفض رئيس الهيئة آنذاك القرار فيتم إقالته ليأتى الرئيس الجديد ليوافق على القرار، وبذلك تتحول مدخرات العمال لدى الهيئة لأوجه أخرى. ويتحمل العمال الامرين من أجل اصلاح الوضع المالى بعد ذلك .

هناك مشكلة أخرى تواجهنا، فحسب تقارير لمنظمة الصحة العالمية وطبقا لتقارير مجلس الشورى فان نصيب المنتفع من التأمين الصحى قد تدنى ليصل إلى **٢٥ جنيها كل عام فى حين أن ما يدفعه الموظف المصرى يصل إلى أضعاف هذا الرقم فى صورة اشتراك ورسوم وتمغات وضرائب.**

المهم أنه لمعالجة العجز المالى بدأ فى اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتى كانت بالتأكيد تؤثر على نوعية الخدمة التى تقدمها الهيئة للمنتفعين. ففى عام ٨٨ صدر قرار رئيس الهيئة د.**سمير ضياء** لتحويل جزء من مستشفيات الهيئة للعلاج باجر ثم كان القرار ٢١٦ لسنة ٨٨ أيضا والذى قضى بالا يكتب أى أخصائى أكثر من ٣ أدوية. وكان أحد أهداف التطبيق على طلاب المدارس هو سد العجز عن طريق زيادة أعداد المشتركين، ولكن ذلك أدى لزيادة التدهور حيث أن المحتاجين للنظام قد زادوا وذلك نظراً لقصور التخطيط عند التطبيق على الطلاب، مما أدى لزيادة فى سوء الخدمة وارتفاع المديونية، وذلك لا ينفى الهدف النبيل من التطبيق على الطلاب ولكن يشير إلى سوء التخطيط داخل الهيئة).وفى أكتوبر ٩٤ تقف القيادات العمالية بشدة ضد اقتراح بزيادة مبالغ المشاركة فى روشتة العلاج إلى ٣٠٪ وكذلك المشاركة فى مصاريف المستشفى و فى يوليو ٩٥ خرجت قيود جديدة على صرف أدوية التأمين الصحى غالية الثمن كما بحثت الهيئة ترشيد أعداد الأطباء والعاملين بها وذلك للمساهمة فى سداددیون الهيئة.

وفى هذا الوقت طالب فيه رئيس الهيئة بضرورة **رفع مشاركة العاملين إلى ٣٠٪ بل أن رئيس الهيئة فرع الاسكندرية طالب برفعه إلى ٤٠٪**ورغم المطالبات برفع الاشتراك فان الدراسات الحكومية خرجت لتؤكد تدنى مستوى الخدمة التى تقدمها الهيئة.

كانت كل هذه القرارات بمثابة ارهاصات بان الهيئة بدأت فى التخلى عن دورها ومحاولة لدعم الاتجاهات نحو الخصخصة، والذى بدأت ارهاصاته تظهر أيضا من خلال بعض الدراسات الحكومية حيث دعت دراسات **لجنة الصحة بمجلس الشعب سنة ٨٥ إلى ضرورة ايجاد انظمة بديلة للتأمين الصحى** تقدم عن طريق هيئات لا تهدف للربح. كانت هذه هى البداية الخافتة للدعوة واستمراراً لها. ولكن أيضا بشكل خافت دعت دراسة أخرى لمجلس الشورى سنة٨٧ لان تتحمل الدولة أعباء الرعاية الصحية الطارئة والخدمات الوقائية،أما الخدمات العلاجية فتقترح اللجنة أن يتصدى لها التأمين الصحى لغير القادرين.

وتبدأ عبارة **غير القادرين** والتى لا نستطيع تحديدها كما أن هذا يعد اخلالاً باحد مبادئ التأمين الصحى القائم على التكافل الاجتماعى بين جميع طبقات الشعب بحيث يعطى الفرد حسب قدرته ويأخذ حسب حاجته.

لكن الدعوة ما لبثت أن خبت سريعاً حيث ظهرت دراستان حكوميتان فى سنتى ٨٧، ٨٨ تناديان بضرورة التوسع فى التأمين الصحى لكل قطاعات الشعب ودعوة لمساواة مواطنى المدن والريف والا ينظر للمشروع على أنه مشروع تجارى وكان ذلك فى مجلس الشورى أيضا. ثم كان التطبيق على طلاب المدارس سنة ٩٣ ليعنى استمرار مبدأ التوسع، ثم فى ٩٥ دعوة لتشريع جديد للتأمين على أصحاب المعاشات ودخولهم مباشرة للتأمين الصحى دون طلب.

وفى النصف الثانى من عام ٩٥ بدأت الصحف تركز على خسائر الهيئة وتدعو لرفع الاشتراكات ويبدأ مجلس الشورى فى مناقشة ما يعرف بمشروع استرداد نفقات العلاج والذى عرضه المجلس تحت مسمى مشروع التفاهم، ويتم بمقتضاه رد الهيئة لمبالغ مالية-متفق عليها مسبقا-تدفع مقابل تكاليف علاج أنفقها المريض وهذه المبالغ لا تعتمد على تكاليف العلاج الفعلية ولكن تدفع طبقا لقيمة ما دفع من اقساط. وسط هذا وطبقا لتجاربنا السابقة فى عملية الخصخصة بدأت الشكوك تتدعم لدينا لتصبح مخاوف على المصير المرتقب للهيئة.

وتزداد المخاوف حدة بعد الاعلان عن تقديم الدكتور **مصطفى القاضى** رئيس القطاع الجنوبى فى هيئة التأمين الصحى لاستقالته من الهيئة، مسببا لها بان **هناك مخططاً حكوميا لتصفية مشروع التأمين الصحى وان الهيئة تجاهلت التوصيات التى قدمت لاصلاح الوضع المالى للهيئة .**

وفى مارس ٩٦ تظهر دراسة للاستاذ **رفعت رضوان** مدير الهيئة يقوم فيها بالرد علي الذين يطالبون بوقف دور الرعايةالصحية التأمينية عند الحد الذى بلغته أو المطالبة بافساح المجال للقطاع الخاص ليتولى المسئولية تمشيا مع الاتجاه العام للخصخصة أو المزج بينهما.

وفى محاولة لحسم الشك باليقين حول خصخصة التأمين الصحى حاولت عرض الامر على مدير الهيئة وكذلك رئيس مجلس إدارتها ليتكشف لنا أن مدير الهيئة ووكيل أول وزارة الصحة الاستاذ **رفعت رضوان** ممنوع من الكلام للصحافة فى موضوع التأمين الصحى . خصوصا أنه أحد أكثر المهتمين بهذا المجال والذى تؤكده دراساته و

كتاباته الكثيرة حول الموضوع وبالتوجه لوزارة الصحة وتقديم طلب تصرح لنا موظفة العلاقات العامة انه بعرض الطلب على الدكتور **سميرى سلطان** صرح بان موضوع التأمين الصحى موضوع شائك ولا يستطيع أحد أن يتكلم فيه غير وزير الصحة وأن الطلب سيتحول للوزير لمقابلته بشأن هذا الموضوع. وتبدأ رحلة جديدة من المماطلات بسبب انشغال الوزير وأن علينا الانتظار لحين أن يبت فيه الوزير. وتستمر هكذا حتى الان لمدة شهر ونصف والطلب لم يبت فيه. ويبدو أن الوزير نفسه ليس بيده الأمر ولا يستطيع الكلام. حيث صرح فى أحد أحاديثه لمجلة عالم الصحة ان التأمين الصحى سوف تحل مشاكله عندما يدخل لاولويات **د. الجنزورى**. ومن يعلم ربما أن الأمر ليس بيد الجنزورى نفسه.

ومن المهم لكى نضع ايدينا بدقة على المشكلة معرفة مجموعة من الحقائق:

١- إن واحدة من أكثر الدول تبنيا للنظام الرأسمالى فى العالم وهى **انجلترا** فيها نظام حكومى للتأمين الصحى تحت إشراف وزارة الصحة يغطى جميع السكان ويقوم على اساس الاشتراكات والتى تقدر بـ ١٪ من الأجور ويقدم رعاية طبية شاملة ونظام المشاركة فى الدواء بنسبة ١٥٪ (مصر ٣٦٪ من السكان الاشتراك ٣٪ المشاركة فى الدواء ٢٥٪) ونجد **روسيا** فيها نظام حكومى أيضا يغطى جميع السكان فى حين **فرنسا** يغطى ٩٨٪ من السكان و**كندا** ٩٩٪ من السكان ويقدم خدمة رعاية مسنين و**النمسا** ٩١٫٧٪ من السكان. وكلها أنظمة حكومية أو قومية تقدم رعاية صحية شاملة. وفى **المانيا** نظام حكومى لا مركزى اجبارى لذوى الدخول الضعيفة ويغطى ٩٠٪ من السكان و الاشتراك ٩٪ من الاجر مناصفة بين العامل وصاحب العمل ومشاركة ١٪ من الدواء. أما **أمريكا** أكثر الدول رأسمالية ففيها نظام تأمين صحى اجتماعى لكبار السن وغير القادرين برسم رمزى وكان أحد أسباب نجاح **كلينتون** هو الوعود بالتوسع فى التأمين الصحى الاجتماعى.

أمام كل هذه الحقائق على أى أساس تتم المطالبة بتخصيص أو بيع وحدات التأمين الصحى أو حتى تطبيق نظام استرداد نفقات العلاج أو حتى الدعوة لرفع المشاركة فى ثمن العلاج عن نسبة الـ ٢٥٪ بالنسبة للعمال أو الـ ٣٠٪ للطلاب ونحن نرى أن المشاركة فى الدول لم تزد عن ١٥٪.

٢- وطبقا لدراسة سابقة أجراها **د. حسن عبد الفتاح** رئيس الهيئة الحالى وبعد مقارنة النظم المختلفة للتأمين الصحى توصل إلى أن التأمين الصحى جزء لا يتجزأ من الخطة الاجتماعية التى يجب أن تسير مع الخطة الاقتصادية للدولة وأنه من الممكن أن تساهم الدولة بجزء كبير من تكاليف التأمين الصحى ليس بصفتها صاحب عمل ولكن من حصيلة الضرائب و ذلك لنستطيع البدء فى التطبيق على الطبقات ذات الدخل المحدود. الأمر لا يحتاج إلى تعليق.

٣- تعرضت مادتان من الدستور المصرى لحقوق المواطن فى المجال الطبى ومدى كفالة الدولة ومسئولياتها عنها ففى المادة ١٦ تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعاً لمستواها. فى حين نصت المادة ١٧ على أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً وفقا للقانون. فأين نحن الأن من ذلك؟.

٤- نلاحظ أن الانفاق الصحى الحكومى فى مصر فى سنة٩٦ وطبقا لتقارير وزارة الصحة لا يتعدى أكثر من ٢٫٢ ٪ من الميزانية فى حين أنه كان ٥٪ عام ٦٤ فبدلا من الدعوة لعودته كما كان عام ٦٤ (الدكتور **سمير فياض** رئيس المؤسسة العلاجية السابق دعا لزيادته إلى ٧٪ من الميزانية) تحاول الحكومة التخلى عن قطاعات كبيرة من الفقراء بالتخلى عن مشروع التأمين الصحى.

٥- أثبتت التجارب أن الاستثمار فى مجال الصحة هو من أنجح الاستثمارات وهذا ما توصلت اليه الحكومة فى الستينات فمما لا شك فيه أن المرض بما يتسبب فيه من أعباء مختلفة يعكس اثاراً سلبية على نوعية الحياة. وعلى الانتاج وفى تقرير البنك الدولى عن التنمية سنة ٩٣ دراسة اجريت لتحديد حجم السنوات المقدرة كسنوات مفقودة من الفرد والمجتمع نتيجة المرض والاصابة كانت النتائج ان حوالى ٣٠٠ سنة تفقد من عمر كل ١٠٠٠ شخص فى دول الشرق الأوسط من بينها مصر فى حين لا تتعدى النسبة ١٥٠ سنة فى الدول المتقدمة أى أن النسبة النصف فلماذا نتخلى عن التأمين الصحى الآن.

٦- وأخيرا وبمتابعة كثير من المهتمين بالمجال سواء من هم فى مواقع المسئولية الان عن طريق أبحاثهم السابقة أو المهتمين العاديين وجد أن الجميع أجمع على ضرورة وجود نظام التأمين الصحى وأهميته بل إن الجميع دعا إلى امتداد مظله التأمين الصحى لتشمل جميع السكان وهذا ما سوف يتضح فيما نستعرض من آراء فمن أين أتت فكرة خصخصة التأمين الصحى أو التوقف عند هذا الحد؟ من هو صاحبها..؟ هذا ما نريد أن نعرفه ..؟!

آراء المهتمين

سنبدأ مع **د. مصطفى القاضى** أحد الذين فجروا القضية حين قدم استقالته من الهيئة حينما كان مدير القطاع الجنوبى للهيئة مطلقا صيحة تحذير.. «**أحذروا هناك مخطط حكومى لتصفية هيئة التأمين**» مؤكدا بان التركيز الذى جرى على الخسائر فى الهيئة هو سبب للانقضاض على الهيئة وتصفيتها فى حين أن الهيئة تجاهلت ما قدم من اراء ومقترحات لترشيد النفقات فى الهيئة حيث دعى لان تعمل الهيئة على تفرغ الاطباء فى القطاع الذى يهتم بالكبار حيث أن تفرغ الاطباء فى هذا القطاع سيكلف الهيئة ٨٨٧ ألف جنيه فى حالة ضمان دخل اضافى للطبيب من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ جنيه حسب درجته وذلك يوفر على الهيئة حوالى ٢مليون جنيه فى نظام التأمين الصحى للكبار وفى قطاع يمثل أقل من ١٠٪ بالاضافة لتحسين الخدمة حيث سيعمل الطبيب الوقت الكامل من الساعة ٩ إلى الساعة الخامسة وهذا القطاع يكلف ٢٫٨٥ مليون جنيه الآن.

الجزء الثانى ويقوم على التوسع فى إنشاء الصيدليات التابعة للهيئة حيث إن الهيئة تحصل على ٥٦٪ من الدواء من جهات خارجية فى حين أنها تأخذ ٣٠٪ خصماً على الأدوية فى حالة تعميم الصيدليات الداخلية ولو حدث ذلك فان تكاليف العلاج سيحدث فيها أكثر من ٣٠ مليون جنيه وفر. ويضرب **د. مصطفى القاضى** المثل بهذين القطاعين ويترك القياس على باقى القطاعات ويشدد على أهمية المحافظة على هيئة التأمين الصحى حيث يرى أنها الرصيد

المتبقى لنا وللفقراء للعلاج الرخيص.

أما الاستاذ **رفعت رضوان** مدير الهيئة ووكيل أول وزارة الصحة فلقد أوصانا بان نستطلع رأيه من كتبه ودراساته المنشورة بعد ما احتلنا للوصول إليه حيث أنه ممنوع من الحديث للصحف بامر كتابى من وزير الصحة ورئيس الهيئة.

وطبقا لما قرأناه يعزى الاستاذ **رفعت رضوان** ما آل إليه الحال فى التأمين الصحى إلى **عدم وجود تخطيط وعدم وجود رؤية مستقبلية لما يدخل علينا من تغيرات** ويتحدى أن يقدم له أحد تصوراً حول المستقبل فى الهيئة.

ويبدأ فى الحديث مفنداً آراء الداعين للخصخصة متسائلا هل لا زال التأمين الصحى الاجتماعى ضرورة فى مصر؟.. ويقول لا زال جوهر المشكلة فى مصر كما هو منذ بدأ التفكير فى نشأة نظام التأمين الصحى منذ أكثر من ٣٠ عاماً. والذى يتمثل فى **اختلال التوازن بين تعداد السكان واحتياجاتهم الصحية من جهة أخرى وبين الامكانيات المادية والبشرية المتاحة من جهة** فلا زالت الامكانيات المتاحة أقل كثيرا من اللازمة لمواجهة الحد الادنى من الرعاية الصحية للمواطنين.

كما أن **الغالبية العظمى من السكان على ضوء انخفاض مستوى الدخول والارتفاع الجنونى لأسعار الرعاية الصحية الخاصة بعيده عن استخدامها** الا فى الضرورة على سبيل الانتحار. ولا زال الانفاق الصحى يحتل مكانه متأخرة فى توزيع الموارد رغم ادراك اهمية الصحة مما جعل مستوى الرعاية الصحية المجانية متدنياً بل أنه أصبح مجرد ذكرى حيث أصبح شعاراً دون مضمون حقيقى. مما يعنى أن الاعتماد على الدولة لاستكمال امكانيات الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين أمر عسير للغاية وأن اعتماد المواطن على نفسه فى تحمل أعباء الرعاية الصحية جد مستحيل. وهذا كان وحده مبرر نشأة نظام التأمين الصحى الاجتماعى فى مصر وبالتالى لا زالت الضرورة تفرضه. **فالتأمين الصحى فى ظل ما قلنا ينقل عبء تكلفة الرعاية الصحية اللازمة إلى عاتق المجتمع فالتأمين الصحى الاجتماعى مهم جدا حيث يلعب دوراً في عدالة توزيع الدخول إذ يستند إلى قاعدة التكافل الاجتماعى فالمؤمن عليه يؤدى التزامه وفقاً لقدراته ويأخذحقوقه بقدر حاجته.**

-ثم يطرح سؤالاً آخر وهو هل يمكن للتأمين الصحى الخاص أو التجارى أن يحل محل التأمين الصحى الاجتماعى ويلعب نفس الدور؟!.

ويقول إن هذا لا يمكن فالتأمين الصحى الخاص ليس معنياً باستكمال إمكانيات الرعاية الصحية فى المجتمع وانما استخدام المتاح منها وفى تحديد التزامات المؤمن عليهم بما يكفل له تحقيق عائد من العمليات التأمينية يتناسب مع درجة التعرض للخطر ولجأت بعض الدول لتقديم اعانة للتأمين الصحى الاختيارى فى أواخر القرن ١٩ إلا أن التجربة فشلت نتيجة انخفاض مستوى الدخول.

ولذلك فان الاستاذ **رفعت رضوان** يرى **أن أهم تحد يواجه التأمين الصحى فى مصر هو التغطية الشاملة ومواجهة الاتجاه الجارف نحو الخصخصة وهبوب رياح الجات.** ولذلك فان تكامل المؤسسات ونظم الرعاية الصحية الحكومية الموجودة فى المجتمع يصبح ضرورة ضمنية فلن يعد لهذه المنظمات هدفها الأصلى الذى انشئت من أجله اذا ما امتدت مظلة التأمين الصحى لكافة المواطنين فى اقليم ما ولذلك فلابد لكل هذه المؤسسات أن تتحول لخدمة التأمين الصحى والا كان بقاؤها خارج هذا الاطار هدراً غير معقول للموارد والامكانيات المتاحة.

أما د. **محمد حسن خليل** وكيل جمعية التنمية الصحية والبيئية وطبيب بمستشفى التأمين الصحى بمدينة نصر فلقد **حذر من الاتجاهات الموجودة الان التى تدعو لخصخصة الهيئة أو بيع وحداتها** حيث دعى لان تظل هذه الوحدات تحت اشراف التأمين الصحى حيث أنها ستعمل على ضبط اسعار القطاع الخاص في حالة قيام الهيئة بدور الممول والذى تتعامل معه الهيئة وضرب مثلا لما كان يحدث عند تغيير مفصل الركبة والذى قلت تكلفته اكثر من الثلث بعدما أصبح يجرى فى مستشفى مدينة نصر (كانت تكلفته في أحد المراكز الخاصة تصل الى ٧٥ الف جنيه)قلت لأكثر من الثلث كما ندد بالمحاولات التى تستهدف تطبيق مشروع استرداد نفقات العلاج حيث رأى أن ذلك يعد تخلياً من الدولة عن دورها فى توفير العناية الصحية للافراد.

ثم قال لنا بان من الاسباب المهمة فى تدهور مستوى الخدمة العلاجية فى مصر هو تعدد الأنظمة العلاجية ودعا لتكامل هذه المشروعات تحت مظلة التأمين الصحى وذلك لرفع مستوى الخدمة الصحية وأكد على ضرورة أن تستمر هيئة التأمين الصحى وتمتد لتشمل جميع قطاعات الشعب.

أما الدكتور **محمد ابراهيم شحاته** رئيس الجمعية العلمية للتأمين الصحى الاجتماعى ورئيس الهيئة العامة للتأمين الصحى الأسبق. فقد أكد على أهمية دور التأمين الصحى الان **رغم خسائره الكبيرة والتى وصلت إلى ٤٥٠ مليون جنيه** حسب تصريحاته ويقول يوجد هناك اتجاهان متعارضان أحدهما هو أن تظل الهيئة كما هى وتتعاقد مع الجهات الأخرى فى الأماكن غير الموجود بها مؤسسات صحية تابعة للهيئة. أما الاتجاه الثانى فهو بيع المنشآت الصحية التابعة للهيئة ويكون دور الهيئة التخطيط ووضع المعدلات وهو يعارض الطرف الثانى ويقول اننى اثناء فترة رئاستى للهيئة ركزت على إصلاح صورة الهيئة والتوسع فى تقديم الخدمة عن طريق انشاء مؤسسات صحية تابعة عن طريق الانشاء والتعاقد .ويقول أننا نريد نظاماً يحقق الاتى:

١- تحقيق المعادلة الصعبة بتقديم أحسن جوده ممكنة باقل تكلفة ممكنة بحيث نحافظ على التوجه الاجتماعى الذى من أجله انشئت الهيئة.

٢- نظام يعمل على تكامل مستويات الخدمة ابتداء من الممارس ووصولاً إلى الأخصائى وحتى المستشفى حيث يوجد نظام تحويلى وملف طبى.

٣- نظام يشرك مقدمى الخدمة فى المخاطر والحوافز.

وفى اطار تقديم تصور للمستقبل يتلافى العيوب الموجودة فى النظام الحالى وجدنا أن تصورات كل من الاستاذ **رفعت رضوان** والدكتور **محمد حسن** ودكتور **محمد شحاته** تصورات متقاربة فى مجموعها مع بعض الاختلافات الطفيفة.

حيث يقوم تصورهم على **انشاء نظام تضم فيه المؤسسات التابعة للهيئة مع المؤسسات المماثلة من عيادات ومراكز ووحدات صحية**

ومستشفيات حكومية سواء كانت تابعة لوزارة الصحة أو المؤسسات العلاجية وتديرها مؤسسة ذات ادارة حديثة قادرة على مواجهة التطورات الجديدة فى العالم والمجتمع بحيث تمثل هذا القطاع الحكومى فى مجال الصحة وبحيث يصبح دور هيئة التأمين الصحى التمويل ومتابعة الاداء فى هذه المؤسسات مما يتيح للهيئة العامة للتأمين الصحى كممول شراء الخدمة من المنظمات المتاحة فى المجتمع حسب الأحوال سواء من الحكومية أو الخاصة بحيث يتحقق التنافس بين كل هذه التجمعات وبحيث تلعب المؤسسات الحكومية دوراً فى ضبط أسعار اداء الخدمة وبحيث نستطيع توفير خدمة أفضل باقل تكلفة ممكنة للمؤمن عليهم.

وسوف يشجع دور الهيئة الجديدة على الاستثمار فى استكمال الامكانيات المادية و البشرية اللازمة فى نطاق التطبيق لأن إحجام رؤوس الأموال الخاصة عن الاستثمارفى منشآت صحية بالقرى مثلا سببه عدم وفرة الزبون لكن حينما تعرض الهيئة طلب الخدمة لعدد مضمون من المؤمن عليهم فى منطقة ما سوف تقوم بسداد المستحق من أجور الخدمة عنهم فان ذلك سوف يشجع على الاستثمار وعلى إعادة توطين الخبرات مرة أخرى بدلاً من نزوحها بحثا عن الزبون فى المدن القريبة.

وبافتراض أن رؤوس الأموال الخاصة احجمت عن انشاء عيادة أو مستشفى بقرية ما كانت وفقا لمعايير ومعدلات الخدمة بحاجة إليها فان الهيئة تقوم بتشجيع الاستثمار من خلال دخولها كمساهم بالجزء الأكبر من الأموال المطلوبة تماما كما تفعل الشركات القابضة أى استثمار جزء من فائض الأموال للمؤمن عليهم فى المشاركة لانشاء وحدات صحية سوف يدر مستقبلا عائداً تحصل منه على نصيبها بقدر ما شاركت به من رأسمال وهو تنمية ذاتية لمواردها تشجيعا للاخرين على المشاركة.

ويضيف دكتور **محمد ابراهيم شحاته** بان النظام يجب أن يشمل الجانب الوقائى بجانب الجانب العلاجى بحيث تقوم المؤسسات على العمل على تقليل النفقات بحيث تجعلنى لا أمرض عن طريق الوقاية وادخال الافكار الجديدة فى الطب.

لا نستطيع أن ننتهى قبل أن نقدم رأى أحد الاكاديميين فى مجال الاقتصاد وهو من المهتمين بالتأمين الصحى وهو الدكتور **متولى السيد متولى** وكيل كلية التجارة وادارة الأعمال جامعة حلوان.حيث يرى: **أن التأمين الصحى هو الرصيد الاستراتيجى لمواجهة مشكلة العلاج فى مصر** وذلك أن عديداً من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية قد ادى إلى واقع أصبحت المصادر التقليدية للتعامل مع المرض غير فعالة وخاصة مصادر العلاج المجانى ويضاعف من الاثار السلبية لذلك الواقع زيادة الطلب على الخدمات الصحية ومحدودية الموارد المتاحة لمستشفيات وزارة الصحة فى الوقت الذى ترتفع فيه تكاليف العلاج فى المستشفيات الخاصة فوق مستوى قدرات جميع طبقات المجتمع بما في ذلك الشرائح الأولى من الطبقة العليا.

ثم يضيف : أنه فى بريطانيا مثلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وفى مواجهة موقف مماثل كان المدخل الذى أتفقت عليه الحكومات المتعاقبة هو تطبيق نظام التأمين الصحى. وفى **أمريكا** ما زالت المشكلات الصحية ونظم العلاج محل جدل وطنى كبير إلى حد أنها جاءت فى الترتيب الأول للرئيس الأمريكى الحالى.

ونتيجة ما يعانى التأمين الصحى من أزمات انعكس على أداء المؤسسة واعطاء صورة سلبية لها نتيجة لعدم وجود الاعتمادات المالية الكافية لتوفير السيولة اللازمة لدفع المبالغ المستحقة للموردين وخاصة الصيدليات.

وهنا فان الدكتور **متولى** يدعو لمواجهة ذلك دون المساس بالهيئة وبدورها بل أنه يدعو إلى العمل على حل مشكلة العلاج فى مصر من منظور الحرص على تحقيق توازن بين الحاجة إلى خدمة صحية فعالة وبمستوى انسانى. للمواطن المصرى بصفة عامة فيكون الهدف الأستراتيجى(الذى قد يتحقق بعد عشر سنوات) هو أن تمتد مظلة التأمين الصحى لتغطى جميع المواطنين والمقيمين فى مصر. بحيث **تندمج موارد التأمين الصحى مع الموارد المتاحة لوزارة الصحة وخاصة المستشفيات والمراكز العلاجية لتكون منافذ لتقديم خدمات التأمين الصحى فى جميع المحافظات** وأن يقتصر دور وزارة الصحة عندئذ على التخطيط والمتابعة والقيام بالخدمات الوقائية والصحة العامة والخدمات الأخرى غير العلاجية.

ويؤكد د. **متولى** على ضرورة الحرص على الدور الاجتماعى الذى يؤديه التأمين الصحى والعمل على استمراره فاننا بتحقيق ذلك نكون قد نجحنا فعلاً فى ارساء إحدى دعائم الأمان للانسان المصرى ونكون قد اكدنا على البعد الانسانى فى فكر الادارة المصرية واضأنا شمعة جديدة تضئ على وجه مصر باعتبار ذلك إحدى دعائم النهضة الحضارية.

بعد استعراض وجهات النظر حول الموضوع نجد أن جميع الخبراء اجمعوا على أهمية التأمين الصحى بل ودعوا إلى أن يمتد النظام ليشمل جميع المواطنين وذلك بحيث تتكامل جميع الانظمة العلاجية فى البلاد فى خدمة التأمين الصحى مما يقضى على تعدد الانظمة العلاجية فى مصر والذى يعد أحد أهم الاسباب لسوء الخدمة فى مصر فمن أين أتت فكرة خصخصة أو بيع وحدات التأمين الصحى أو حتى التوقف بدوره عند هذا الحد.

وقبل أن أنهى موضوعى أقدم مؤشرات وآراء سريعة لتساعد ايضا فى مزيد من الايضاح.

١-أنه لكى نستطيع القضاء على أزمة التمويل فانه يجب الاعتماد على مصادر متعددة للتمويل من خلال مشاركة كل من الحكومة والمواطنين وأصحاب الاعمال وبعض المصادر المساعدة كالضرائب على السلع المضره بالبيئة كالسجائر(مقال منشور للدكتور **يحيى محمد سالم طمطوم** رئيس الهيئة الاسبق).

٢- أن نضع فى اعتبارنا تجارب الدول الأخرى ونسعى للتكامل مع الدول العربية المجاورة والتى تطبق نظماً متقدمة للتأمين الصحى مثل **لبنان وتونس وليبيا**.

٣- دعا البعض إلى زيادة ميزانية وزارة الصحة من ٢٪ إلى ٧٪ من الميزانية بحيث يرتفع مستوى الخدمة الصحية وذلك إدراكا لأهمية قطاع الصحة.

وأخيرا لم يعد فى وسعنا إلا أن نقدم هذه الآراء والحلول المقترحة للقائمين على أمر التأمين الصحى فى مصر. صارخين فيهم من فضلكم رفقا بعامة الشعب من الفقراء ومحدوى الدخل. حيث لم يتبق لهم الا الاقدام على حل أرجو الا يكون مطلبكم وهو الانتحار .كما نحذر بانه ربما تتبقى حلول «أخرى لن تعجبكم كثيراً».

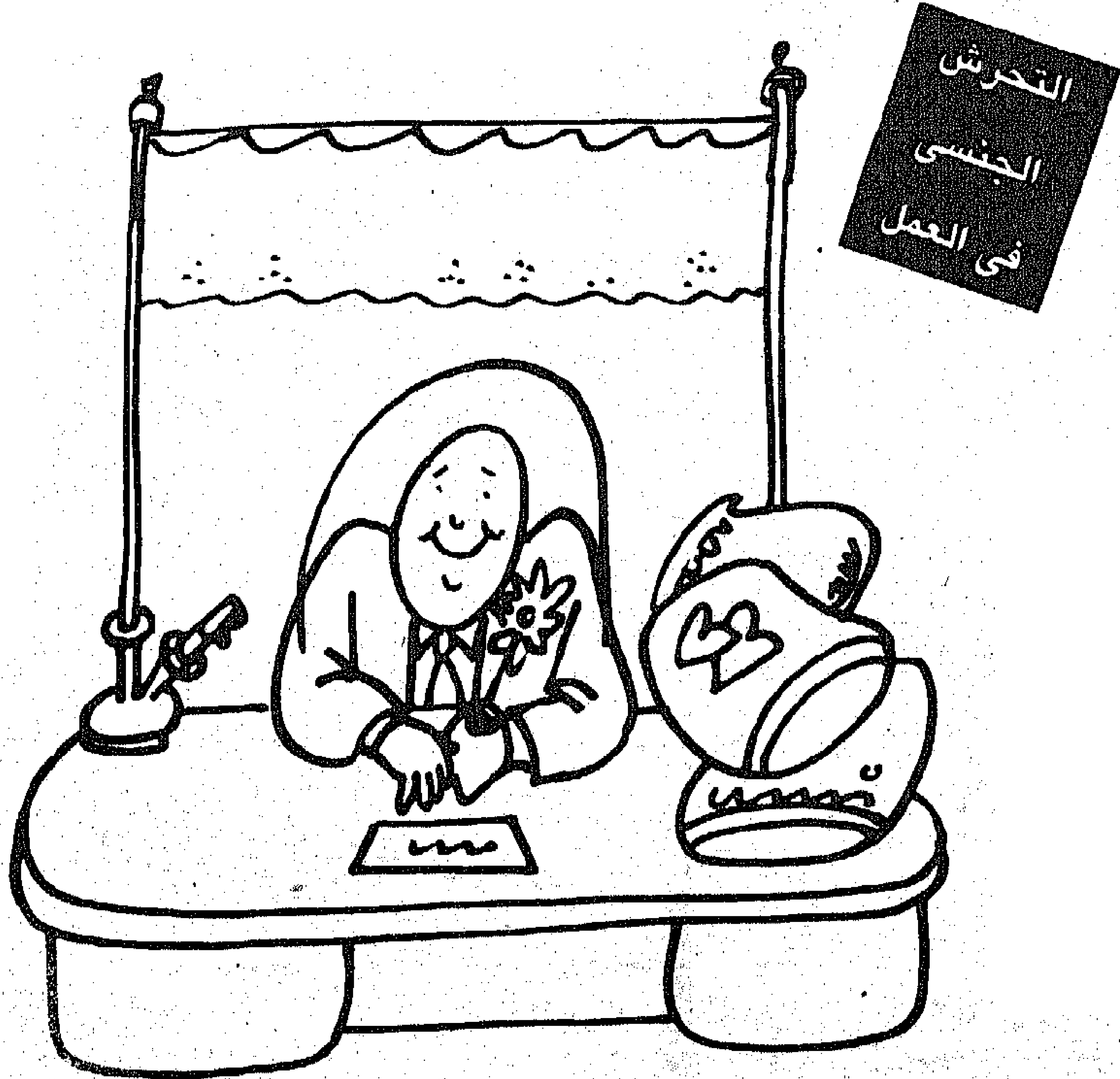
عماليات

قبل ما يقرب من عامين، عندما كانت مصر كلها تقريبا مشغولة بالحديث عن فيلمى «النوم في العسل» و «استاكوزا» ،حدثنى أحد معارفى ممن يعملون فى احدى المصالح الحكومية التى تشكل النساء نسبة كبيرة إلى حد ما من العاملين فيها، أن الحديث دار حول الفيلمين فى أحد مكاتب تلك المصلحة وقد تجمع فيه عدد لا بأس به من العاملات جنباً إلى جنب مع الرجل الوحيد الذى يعمل فى المكتب، وقد تصادف أنه قبطى ، وتطرق الحديث إلى السبب الذى يجعل هذا الزميل عازفا عن الزواج وقد قارب عمره من الخمسين ،وهل يرجع ذلك إلى برود جنسى، وهل لهذا السبب صلة بعدم تختنه، وأدلت كل واحدة من الموجودات، سواء كانت مسلمة أو قبطية ، بدلوها فى هذا الحوار الذى كان يدور بمسمع من الرجل الملتزم للصمت التام. وأدهشتنى الأمر ، وقلت فى نفسى إنه تحرش جنسى ولكن «بالمقلوب» ،وهو أشبه بموضوع الفيلم الذى كان يثير ضجة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت ،وهو فيلم «افشاء» الذى قام ببطولته النجم الأمريكى المعروف «مايكل دوجلاس».

والظريف فى الأمر، أن الحكومة الأمريكية قبلت فى عام ١٩٩٦ أن تدفع تعويضا لأحد العاملين فى «فرق السلام» الأمريكية مقداره ربع مليون دولار بعد أن اشتكى من أن رئيسته فى العمل ظلت تطارده لبعض الوقت بمراوداتها الجنسية. وقال محامى الموظف الذى تعرض للتحرش الجنسى: إن هذا التعويض بمثابة اعتراف بأن التحرش الجنسى ينطبق على كلا الجنسين ،وأنه اعتراف من الحكومة بأن الضرر الذى يلحق بالرجل أو المرأة من جراء سوء استغلال السلطة يعد أمراً غير مقبول.

ومنذ السبعينات والعالم مشغول بقضية «التحرش الجنسى» بالعاملات، غير أننا فى مصر نجد أن من باب «التبسط» أن يمد الرئيس يده لكى «يزغد» مرءوسته أو يدفعها أو يربت عليها، وقد يتلطف ببعض الكلمات التى تحمل ايحاءات جنسية مغلفة فيتدافع الجميع، رجالا ونساء، إلى الضحك إرضاء لسيادته . لو حدث هذا فى أحد أماكن العمل الأوروبية أو الأمريكية لربما فقد هذا الرئيس عمله. ومنذ سنوات اضطر أحد كبار موظفى أمانة الأمم المتحدة إلى الاستقالة ، لأنه مد يده ، أثناء إملائه مذكرة على سكرتيرته ، فمسح بها على شعرها ثم دعاها إلى العشاء معه فى أحد المطاعم القريبة!.

ويكتسب الأمر أهمية خاصة فى ضوء ما يشير إليه خبراء منظمة العمل الدولية من أنه يجرى فى السنوات الأخيرة التخفيف من صرامة الكثير من مستويات العمل الدولية والتشريعات الوطنية التى استنت فيما مضى من أجل تنظيم استخدام المرأة فى مجالات العمل المختلفة ووضع الضمانات التى تحميها من مختلف أشكال التعسف ، وذلك تحت



التحرش الجنسى فى العمل

محمد جمال إمام

دعاوى المساواة بين الجنسين وعدم الاجحاف بفرص استخدام المرأة ، خاصة فى القطاع الخاص الذى يحفل من القيود الاجتماعية التى تكبله بأعباء مالية . ويعنى ذلك التوسع فى استخدام المرأة فى أنشطة وأماكن كانت مقصورة من قبل على الرجال لعقود طويلة مما انشأ فيها مناخات ثقافية وسلوكية معينة تتعرض فيها المرأة الداخلة إليها، وبخاصة اذا ما كان ينسب تقل كثيرا عن نسب العمال الذكور ، للاهانة والامتهان. فضلا عن التوسع فى تشغيل المرأة فى نوبات العمل الليلية التى كان يحظر تشغيلها فيها إلى عهد قريب إلا فى مهن معينة كالتمريض على سبيل المثال. وكل هذه الاعتبارات تخلق أوضاعا جديدة بالنسبة للمرأة العاملة يتعين مواجهتها بما يحفظ كرامتها وآدميتها.

صور التحرش الجنسى فى المصانع

وفى العام الماضى شغلت دوائر العمل والعمال فى الولايات المتحدة بتفجر فضيحة تحرش جنسى على نطاق واسع فى مصنع لسيارات **ميتسوبيشى** اليابانية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وزاد من سخونة الموضوع بالطبع مسألة الحساسية الأمريكية تجاه انتشار الاستثمارات اليابانية الناجحة فى الولايات المتحدة الأمريكية. ونقلت صحيفة «**واشنطون بوسط**» الأمريكية فى تحقيق طويل عن هذه القضية شكايات بعض العاملات اللاتى تعرضن للتحرش الجنسى من زملائهن فى العمل. فتقول إحدى العاملات ،وتبلغ من العمر ٢١ عاما ، أنها عندما التحقت بالعمل فى المصنع كانت النكات والتلميحات بسيطة وتشبه ما كانت تجده من قبل فى عملها فى إحدى شركات البناء، غير أنها عندما نقلت إلى العمل فى ورشة تجميع هياكل السيارات، اختلف الأمر كثيرا . لقد دخلت إلى عش الدبابير ، إلى عالم الرجال الخشن الذى شكل على مدار سنوات طويلة مناخا ثقافيا خاصا به لا يجد غضاضة فى تبادل النكات الجنسية الصريحة والفجة، أو تعليق الصور الجنسية وصور النساء العاريات على دواليب العدد والملابس. وتقول تلك العاملة أن العمال الذكور كانوا يتجمعون حولها ويتحسسون صدرها أو يدفع أحدهم بيده بين فخديها للوصول إلى أماكنها الحساسة ، وأنهم كانوا يرسمون صورا لها فى أوضاع جنسية فاضحة متخيلة ويكتبون عليها اسمها ويعلقونها على هياكل السيارات التى تمر على العمال بالدور ليضيف كل منهم ،وهى من بينهم الجزء الخاص به إليها. وفى إحدى الأمسيات قام أحد العمال بتعرية عضوه التناسلى لها. واشتكت عاملات أخريات من أن العمال كانوا يضعون فى صناديق العدد نماذج بلاستيكية للأعضاء التناسلية للرجال. بينما ذكرت أخرى أن أحد زملائها وضع ذات يوم بندقية صوت بين فخديها ثم أطلق زنادها . بينماقالت أخريات إن العمال كانوا يتعمدون وضع العدد على الأرض حتى تضطر العاملة إلى الانحناء لالتقاطها. واشتكت أخريات من أن زملاءهن العمال كانوا يطلقون على العاملات أوصافا ونعوتا جنسية بذيئة وخارجة وينادونهن بها بدلا من أسمائهن ،وأنهم كانوا يتقلون عليهن بمحاولة معرفة أسرارهن وميولهن الجنسية. وقال أحد العمال الذكور أنه كان يشارك فى هذه الاتجاهات بدون سوء نية لأن هذا هو المناخ السائد فى البيئة العمالية للرجال.

وتقول احدى الباحثات أن التحرش الجنسى بالنساء فى المهن التى يهيمن عليها الذكور غيره فى تلك التى يكثر فيها استخدام النساء بشكل تقليدى كأعمال السكرتارية .ففى النوع الأخير من العمل يكون التحرش فى شكل « شئ مقابل شئ آخر» ، أى أن يطلب الرئيس من مرءوسته موعدا غراميا ويهددها بالويل والثبور إن رفضت أما التحرش فى النوع الأول من المهن فعادة ما يكون عدوانيا وصريحا.

المنظور القانونى المصرى

وفى استشارة قانونية نشرت فى العدد الأسبوعى من صحيفة «الأهرام» قبل مدة ليست بالقصيرة يقول المستشار **بدر الدين السيد البدوى** نائب رئيس مجلس الدولة أن المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات المصرى تنص على أنه: «من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فاذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال المؤبدة». ويضيف المستشار إن المقصود بالخدم بالأجر ليس خادمات المنازل فقط بل يمتد إلى العاملات بالمصانع أو البائعات بالمحلات اللاتى يقدمن خدمات بمقابل مادى. ويقول انه يعتبر شروعا فى هذه الجريمة مجرد جذب الشخص لخادمته أو العاملة من يدها ووضع يده على ما يستر عفتها ليخلعه عنها بقصد مواقعتها بغير رضاها إلا أنها استغاثت فلم يتمكن من اتمام جريمته لسبب لا دخل لارادته فيه! كما أنه ليس من الضرورى أن يكون الاكراه مستمراً وقت الفعل ، ولا يشترط أن يكون ماديا بل يكفى أن يكون الاكراه معنويا ما دامت الطريقة التى استخدمها فى الاكراه كافية للتغلب على مقاومة المجنى عليها، فاذا فقدت المجنى عليها قواها وأصبحت لا تستطيع المقاومة فهنا تتوافر الأركان القانونية لتلك الجريمة . ثم يضيف بقوله إنه يلاحظ أن الجريمة تقع متى كانت الأفعال التى ارتكبها الجانى منافية للآداب ووقعت مباشرة على جسد المجنى عليها مثل أن يحتضن الجانى خادمته كرها عنها ويطرحها أرضا ويستلقى فوقها ولو لم يكشف عن ملابسها أو حتى ملابسه ولو لم يحصل احتكاك يتخلف عنه أى اثر: كما يلاحظ أن المرجع فيما يعد عورة انما يكون وفق العرف الجارى وأحوال البيئة الاجتماعية. كما أنه يجب العقاب حتى ولو كانت تلك الأفعال فى ذاتها غير منافية للآداب مثل أن يصارح الجانى خادمته بأنه يريد هتك عرضها ويهددها ويمسك بها بالقوة ! اذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ عقوبات على أن «كل من هتك عرض انسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع فى ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من

منذ أكثر من عشرين عاما..

والعالم يحارب التحرش الجنسى بالعاملات..

ونحن نغض الطرف عنه

ثلاث سنين إلى سبع».

ما هو التحرش الجنسي؟

فما هي قصة «التحرش الجنسي» بالعاملات اذن؟ تقول ادبيات العمل الدولية أن التحرش الجنسي كان مشكلة بدون اسم لسنوات عديدة ، وأن أجيالا متعاقبة من العاملات عانت من المراودات الجنسية غير المرغوبة ومن السلوك العدواني في العمل ، ولم يعط لهذه المشكلة القديمة اسما إلا في أوائل السبعينيات ، عندما اصطلك هذا الاسم في الولايات المتحدة الأمريكية حينما اعترف القضاء بأن هذا النوع من السلوك يعد إثما قانونيا محددا يقع تحت تشريعات التمييز الجنسي.

وما هو التعريف القانوني للتحرش الجنسي ؟ تقول احدى مطبوعات منظمة العمل الدولية إن الناس قد يختلفون فيما يعتبرونه تحرشا جنسيا ، غير أن هناك شواهد على أنها مشكلة شائعة ،وفي حين أن المرأة أكثر عرضة من الرجل للوقوع ضحية أقل من تعرض المرأة لها. ومعظم الدوائر القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية تتعرض لها في أماكن العمل، فان الرجل قد يجرب أيضا التعرض لها، وإن يكن بدرجة للمشكلة في اطار سوء استخدام السلطة. فاحتمال التعرض للتحرش الجنسي مرتبط ارتباطا وثيقا بما يتصور أنه قابلية الضحية للتضرر وبحاجته المالية . فالنساء المطلقات أو المنفصلات عن أزواجهن أو الأرامل ،والنساء المنتميات إلى الأقليات العرقية ،واللاتي يعملن في مهن يغلب على العاملين فيها طابع الذكورة أو في مهن نسائية يكون المشرفون فيها من الرجال والنساء الداخلات حديثا إلى سوق العمل، والعاملات بعقود مؤقتة ،من أكثر من يحتمل أن يتعرضن للتحرش الجنسي.

وتقول تلك المطبوعة: إن «**التعريف التقليدي الضيق للتحرش الجنسي** في العمل يشير إلى مطالبة من المشرف، عادة ما لا يكون رجلا على الدوام، لمرؤوسه ،عادة ما لا يكون امرأة على الدوام، بمنح المشرف متعا جنسية لكي يحصل على وظيفة أو يحتفظ بوظيفته أو للحصول على منافع معينة مرتبطة بالوظيفة ،من قبيل زيادة في الأجر أو الترقية أو النقل. وهذا النوع من التحرش الجنسي الذي يشار إليه على أنه تحرش جنسي من نوع شئ مقابل شئ، عادة ما ينطوي على اساءة استخدام للسلطة.

ثم تضيف المطبوعة بأن «التعريف الأوسع للتحرش الجنسي هو كل ما هو غير مطلوب أو مستحب من المراودات الجنسية ، أو المطالبة بالمتع الجنسية، أو غير ذلك من السلوك اللفظي أو المادي ذي الطابع الجنسي الذي يرمي إلى التدخل غير المعقول في آداء الفرد لعمله أو يخلق بيئة عمل ترهيبية أو عدوانية أو مسيئة أو جارحة أو مسممة ، أو يعمل على احداث ذلك . ويطلق على هذا التعريف التقليدي للتحرش الجنسي بأنه لا يتعين على الشاكي أن يبين وقوع خسارة اقتصادية ملموسة في صورة خسارته للترقي أو الزيادة في الأجر أو بفصله من العمل بسبب عدم تقديمه للمتع الجنسية».

وهناك تعريف ثالث للتحرش الجنسي يرد في مطبوعة أخرى لمنظمة العمل الدولية يقول:إن «التحرش الجنسي سلوك له طابع جنسي يتصف بأنه غير مطلوب وغير مستحب! وانه يشمل الأعمال المادية ، الشفوية وغير الشفوية ، ذات الطابع الجنسي التي تعتبر جارحة للضحية! ويمكن لهذه الأعمال أن تتكرر أو تتشكل من واقعة وحيدة. ويعترف حاليا بأن التحرش الجنسي يعد انتهاكا لحقوق الانسان ، وشكلا من أشكال العنف المرتكبة ضد المرأة ،وعملا من أعمال التمييز الجنسي ،وخطرا على صحة المرأة وسلامتها وشرطا غير مقبول للاستخدام».

وتقول إحدى مواد « مدونة السلوك» الصادرة عن لجنة المجتمعات الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي إن التحرش الجنسي يعني«سلوكا ذي طابع جنسي غير مطلوب أو أي سلوك آخر يقوم على الجنس ويمس كرامة الرجل والمرأة أثناء العمل . ومن الممكن أن يشمل ذلك سلوكا ماديا، شفويا أو غير شفوي ، غير مستحب .. ويعد السلوك غير مقبول أن لم يكن مرغوبا فيه وغير معقول وجارح للمتلقي! واذا كان رفض شخص ما لهذا السلوك من جانب رب العمل أو العمال(بما في ذلك الرؤساء والزملاء) ، أو خضوعه له، يستخدم صراحة أو ضمنا كأساس لاتخاذ قرار يؤثر على حصول هذا الشخص على تدريب مهني أو فرصة للاستخدام ، أو استمراره في العمل، أو حصوله على ترقية أو زيادة في الراتب أو غير ذلك من القرارات الوظيفية أو اذا ما كان هذا السلوك يخلق بيئة عمل ترهيبية أو معادية أو مهينة للمتلقي».

كما أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة المتفرعة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أصدرت توصيات في يناير ١٩٩٧ بهذا الشأن تقول إن «التحرش الجنسي يشمل سلوكا جنسيا عمديا غير مستحب مثل التلامس الجنسي والمراودات الجنسية، والملاحظات المحملة بتلميحات جنسية، واظهار الصور الجنسية الفاضحة وابداء المطالب الجنسية ، سواء بالكلام أو الأفعال ،ومثل هذا السلوك قد يكون مهينا وقد يشكل مشاكل صحية وسلامية ! ويمثل تمييزا ضد المرأة عندما يكون لديها مبررات معقولة تجعلها تعتقد أن رفضها له سيلحق بها أضرارا فيما يتعلق بعملها، بما في ذلك فرصتها في الاستخدام والترقي، أو حينما يخلق هذا السلوك بيئة عمل معادية».

وأضافت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى هذه المحاولات المستفيضة لتعريف التحرش الجنسي قولها أنه يشمل «الاهانات: والملاحظات والنكات والتلميحات والتعليقات غير اللائقة على ملبس الشخص وهيئته وسنه ووضعه العائلي، والاتجاه التلطفي أو الأبوي الذي ينتقص من الكرامة، والدعوات أو المطالبات غير المستحبة سواء كانت صريحة أو ضمنية ، وسواء كانت مصحوبة بتهديدات أو نظرات داعرة أو غير ذلك من التلميحات الموحية بالرغبات الجنسية ، أو الملامسات الجسمانية غير الضرورية مثل اللمس أو التربيت أو القرص أو التهجم ». وشددت اللجنة على أنه كيما يعتبر مثل هذا السلوك تحرشا جنسيا فانه يجب أن ينظر إليه دونما اجحاف على أنه شرط مسبق للاستخدام أو شرط للاستمرار في العمل أو أنه يؤثر على القرارات التي تتخذ في هذا الصدد أنه يزري بالشخص الذي يتعرض له أو يهينه أو يخيفه.

دواعي الخضوع

ما الذي يجعل العاملة تخضع في بعض الأحيان ، أو في كثير من الأحيان، لمثل هذا التحرش الجنسي؟ يجمع خبراء العمل على أن المسألة مرتبطة بالاعتبارات الاجتماعية -الاقتصادية. فحيثما يكون هناك تنافس حاد للحصول على فرصة عمل، فان احتمال شكوى المرأة من تعرضها للتحرش الجنسي يكون أقل مما يحدث في أحوال سوق العمل الضيقة التي يحارب فيها رب العمل على الاحتفاظ بالعاملين لديه ومن ثم يكون لديه استعداد لبحث أي شكوى من أنواع السلوك التي قد تؤثر على استمرار هذه العمالة لديه .كما يشير هؤلاء الخبراء إلى أنه اذا ما نظرنا إلى السبب الأساسي للتحرش الجنسي على أنه علاقات النفوذ غير المتساوية ، فان العاملات في قطاع العمل الموسمي والقطاع غير الرسمي يكن أكثر احتمالا للتعرض للتحرش الجنسي وأقل قدرة على الشكوى منه بسبب الافتقار إلى الأمن الوظيفي وصعوبة انفاذ التشريعات المناهضة له. وفضلا عن ذلك فهناك المناخ الثقافي السائد الذي قد يجعل العاملة تخجل من اللجوء إلى الاجراءات الرسمية لقمع التحرش الجنسي والتي تتطلب تقديم شكاوى رسمية بالوقائع ومناقشتها مع المسئولين عن التحقيق فيها، ومعظمهم في كثير من الحالات من الذكور .(ربما يجدر بنا أن نشير إلى المناخ الذي

يسود منذ فترة فى وسائل النقل العام المزدحمة عندنا حيث يمارس هواة التحرش الجنسى نشاطهم فيها فاذا ما احتجت الضحية بصوت مرتفع ونهرت المتحرش فانه يعمل على الفور على قلب الأمور على رأسها ويتهجم عليها مستثيرا معه تعاطف الركاب الذكور المتمترين بالاناث، بحيث تصبح الضحية هى المذنبة وتجد نفسها تهرب من وسيلة المواصلات تشيعها عبارات ونظرات الاستهزاء والسخرية، مما يجعل الكثير من الضحايا المضطرات إلى عدم هجر وسيلة المواصلات حرصا على ضغوط الوقت إلى الاستسلام لتلك العمليات المهينة لآدميتهن خوفا من العواقب الأكثر ايلاما! وفضلا عن ذلك، فمن الممكن أن نتخيل معا الطريقة التى قد يناقش بها مسئول فى إحدى منشآت العمل فى بلادنا شكوى تقدمها اليه احدى العاملات فى هذا الشأن اذا لم يكن مدربا على التعامل مع هذا الموضوع، والسخرية والاستهزاء الذى قد تلقاه منه، خاصة اذا كان المشكو فى حقه من كبار المسئولين.

ولقد ثبت أن التعرض للتحرش الجنسى يؤدى إلى اصابة الضحايا بالارهاق العاطفى والمعنوى والعلل الجسمانية وضياع الحافز الوظيفى والتغيب عن النشاط التدريبى والتغيب المستمر عن العمل، مما قد يفضى فى نهاية الأمر إلى فقد الوظيفة ذاتها.

سبل مناهضة التحرش

والتدابير المقترحة لمناهضة التحرش الجنسى بالعاملات تشمل الاعتراف بالمشكلة كقضية من قضايا العمل والادارة، والقيام بأنشطة لاثارة الوعى العام بها: وسن القوانين التى تحظر التحرش الجنسى فى أماكن العمل صراحة وانشاء آليات لمعاونة الضحايا على تقديم الشكاوى ولتوفير سبل الانتصاف منها والجزاءات لمرتكبيها! وتوفير الخدمات الاستشارية التى تساعد الضحايا على الحصول على حقوقهن وعلى التعويضات اللازمة مما يكون قد حاق بهن من أذى من جراء تلك المشكلة! وتدريب المسئولين عن معالجة هذه الشكاوى! وتوعية المنظمات النقابية بدورها فى هذا الصدد. كما يجب التفكير بشكل خاص فيما يمكن اتخاذه لمواجهة هذه المشكلة فى القطاعات غير الرسمية الريفية أو الزراعية أو القطاعات التى لا يغطيها النشاط النقابى. كما يشير الخبراء إلى الدور البالغ الأهمية الذى تقوم بها وسائل الاعلام فى هذا الصدد! وان كان الشرط الأساسى لقيامها بذلك أن تتوقف أولا عن نشر تلك الصور النمطية المهينة للمرأة باعتبارها غرضا جنسيا أو كائنا أدنى مرتبة أو أقل أهمية.

وفيما يتعلق بالاطار القانونى للتعامل مع هذه المشكلة، فانه ينبغى التشديد على أن الغرض من سن قوانين فى هذا الشأن ليس مجرد معاقبة المذنبين بقدر ما هو العمل على وقف الجرم. ومن الضرورى فى هذا الصدد أن يكون التعريف القانونى للتحرش الجنسى واضحا ومحددا بصرامة بحيث يشمل كافة أشكال التحرش الجنسى بما فى ذلك الابتزاز الجنسى، والتحرش الذى تتعرض له العاملة من زملائها ومن العملاء، وليس مجرد التحرش الذى تتعرض له من رؤسائها فى العمل أو من أرباب العمل وذويهم، خاصة وأن هذه المسألة تتصف بالخصوصية البالغة بحيث يصعب معالجتها بشكل واف عن طريق حظر قانونى يتصف بالعمومية فى تطبيقه. كما ينبغى أن يشمل التعريف كافة أشكال التحرش، سواء المادى منها أو اللفظى (الصريح منها أو الضمنى). وسواء كان التحرش مباشرا أو غير مباشر (مثل استخدام الصور الفاضحة أو المثيرة جنسيا، أو تعرية أجزاء من الجسم حتى ولو لم تكن من الاجزاء الحساسة. ومن الانصاف فى هذا الصدد أن نذكر أن بعض طرز الملابس غير اللائقة أو الفاضحة التى ترتديها نسبة لا بأس بها من العاملات فى أماكن العمل وتعريتهن لمساحات متباينة من أجسادهن يدخل أيضا فى نطاق التحرش الجنسى وإن يكن تحرشاً بالمقلوب) أو الجور على حق العاملة فى حماية خصوصياتها بدعوى المساواة بين الجنسين، إلى آخر أشكال التحرش الجنسى التى قد تشكو منها العاملات. كما ينبغى أن تنص تلك التشريعات على مسئولية المنشآة، ورب العمل، عما يقع فيها من أحداث تحرش جنسى، بما يدفعها إلى الحرص على توفير السبل الضرورية لحماية العاملات من التعرض لها وتمكينهن من شكاية المقترفين لتلك الأعمال.

ومن الناحية القانونية أيضا، هناك مشكلة تعريف الأداة القانونية المستخدمة، وما اذا كانت تدخل فى اطار قوانين العمل أو الأحوال المدنية أو القوانين الجنائية! حيث أن لكل من هذه الاعتبارات متطلباتها المختلفة فى اثبات الواقعة (البينة على من ادعى والمتهم برئ حتى تثبت ادانته، مع صعوبة تمكن الشاكية فى كثير من الاحيان من تقديم الدليل أو الشهود، خاصة اذا كان المتهم رئيسا أو مشرفا أو رب عمل)، وضرورة تحديد سبل الانتصاف منها، فضلا عن مسألة تكوين الهيئات القانونية القائمة على انفاذ تلك القوانين، حيث تعم الشكوى من تحيز القضاة الذكور فى بعض الأحيان إلى جانب المتهمين الذكور، أو تعاطفهم اللاشعورى معهم، فاحدى المحاكم الأمريكية مثلا قالت فى حيثيات رفضها لدعوى اقامتها احدى ضحايا التحرش الجنسى ان من الصعب تحديد العتبة التى تصبح بعدها النكات والتهكمات السمجة السيئة النية أعمالا من قبيل التحرش الجنسى.

انني ادرك أنني أضع يدى فى عش الدبابير نظرا إلى الحساسية البالغة لهذا الموضوع والتحيز البالغ فى المجتمعات النامية، وغير النامية، ضد المرأة واعتبارها فى كثير من الاحيان مخلوقا من الدرجة الثانية، والنظرة اليها على أنها متاع جنسى وفريسة يزهو المتحرش بما يحرزه نتيجة للجور عليها، فضلا عن المناخ الذكورى العام الذى تتشكل فى اطاره كافة الاتجاهات الاجتماعية والثقافية والتشريعية والفقهية والتفسيرات الدينية فى بلادنا، ورغما عن ذلك فانه من الضرورى أن يعلق الجرس فى رقبة القط حفاظا على كرامة المرأة فى مصر، العاملة منها وغير العاملة، وآدميتها وحقها فى التمتع بحقوقها فى اطار كيانها كامرأة لها خصائصها البيولوجية والنفسية المتفردة عن خصائص الرجل. وفضلا عن ذلك فاننا مجتمع يهوى أن يزكى نفسه باعتباره مجتمعا متدينا، والقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة حافلان بمصفوفة عظيمة من حقوق المرأة وواجباتها كمخلوق مكرم صنو للرجل (أنظر فى هذا الشأن، على سبيل المثال، كتاب الشيخ محمد الغزالى «قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة»). غير أن الاثرة الذكورية والحرص البشرى الطبيعى على المزايا والمغانم قد حجبتها كلها فى أغلب الأحوال. إن النظرة غير البريئة إلى الجنس الآخر اثم، فما بالنا بمد اليد أو اللسان أو الابتزاز أو غير ذلك من أشكال التحرش الجنسى، فضلا عما فيها من إهانة بالغة لآدمية الضحية، أنثى كانت أو ذكرا. وليس هناك من ختام لهذا الموضوع الشائك أفضل من التذكير بالايتين الكريمتين: «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم، ذلك أزكى لهم، ان الله خبير بما يصنعون وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ماظهر منها، وليضربن بخمرهن على جيوبهن، ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو اخوانهن أو بنى اخوانهن أو بنى اخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت ايمانهن أو التابعين غير أولى الاربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء، ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن، وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون» (الآيتان ٣٠ و٣١ من سورة النور).

إسلام
لا
كهانة

البرئ...!!

خليل عبد الكريم

فتحت التلفاز أثناء تناولي العشاء ،كان يبث لقطات من حفل توزيع الجوائز وشهادات التقدير التى نفحها المركز .. المصرى لعدد من النجوم ، كانت المذيعة الزّيافة (التى تتبختر فى مشيتها) تحاور رأس المحكمين (بفتح الكاف) ، فوجئت به يدلق سيلا من قصائد المديح عن القيم والمثل والمبادئ التى يعير بها المركز إياه الأعمال الفنية.

تبسمت فقد ذكرنى بعجز البيت القائل

من اللائى لم يحججن يبغين حسبة... ولكن ليقتلن البرئ..

ذلك أننى عدت توا من رحلة الشتاء التى أقوم بها كل عام لاسوان وفيها أحاول جهد طاقتى أن أغير مألوفى الذى يكبلنى طوال العام.

أضع العمامة الكبيرة وانتعل المركوب واتناول الاكلات التقليدية السخينة والمفروكية والعصيدة والويكة والخربيط وأأتدم بالملتوت والنسناسن وزشرب الابريج واتسلى بالجورما والماراروه واتخلى عن بقايا اللهجة القاهرية لاندمج فى الونسات خاصة وقد وافقت الزيارة شطراً من الشهر الفضيل.

واهجر القراءات المتجهة العسرة التى اعانى منها طوال السنة وزقبل على الروايات الطويلة ومجموعات القصص القصيرة وهذه المرة صحبت معى(أسم الوردة) تأليف امبرتوايكو ترجمة كامل عويد العامرى -الطبعة الأولى ١٩٩٦ -دار سينا وهى رواية تسجيلية وثائقية تناهز صفحاتها الثمانمئة من القطع المتوسط تناول مؤلفها النوازل والاحداث التى كانت تجرى فى العصور الوسطى بين جنبات المذهب الذى ينتمى إليه المركز مغدق العطايا- والافاعيل التى يشيب لها رأس الوليد التى كان يرتكبها رؤساء شئون التقديس فيه وما كانوا يرمون به خصومهم-من ذات المذهب -من تهم اهونها الهرطقة وعبادة الشيطان وما كانوا يصبونه عليهم- عبر محاكم التفتيش التى كانوا يعينون اعضاءها- من عقوبات اهونها حرق الاحياء وتشيط لحومهم ونشرها بالمناشير وما كان يقوم به المنشقون على الرئاسة مع تأكيدهم بانهم أصحاب المذهب الصحيح من غارات ونهب وحرق وسلب و اغتصاب للعذراوات فى القرى التى يوقعها سوء الطالع فى طريقهم-وخصص المؤلف جانبا وسيعاً من الكتاب / الرواية لما كان يجرى داخل الأسوار العالية الحصينة للاديرة- اديرة الرهبان واديرة الراهبات من أمور لا يصدقها العقل ، بالغة البشاعة: قتل ، سم بالاعشاب، تكتلات، مؤامرات ، احقاد، اضغان ، سرقة ، زنى ، اغتصاب ، جنسية مثلية (لواط بين الذكور وسحاق عند الاناث) وغلمة حتى نحو رمزين مقدسين يعدآن مثلا شامخا للطهارة والعفه والنقاء.. الخ.

تلك هى المبادئ والقيم والمثل التى كان يشيئها على أرض الواقع اسلاف المتنفذين فى المركز المهيب وكلها كانت تتم باسم الدين تماما مثلما كان يؤكد كبير العائلة (كله بـ القانون).

وبعد

فهل هذه هى التى كان يرمى إليها النجم (المتألق دائما) (وهو لقب تمنحه المذيعة اللوذعية لكل من تحادثه : أ. هـ) أم أنه كان يقصد تلك التى تعشش فى جوف (النصوص المقدسة) والتى يخبرنا تاريخ الاديان الابراهيمية الثلاثة ان اكابر اتباعها ضربوا بها عرض الحائط منذ أن سمعوها.

على هاتين الصفحتين نعرف القارئ بأحدث ما تصدره المطابع العربية من عناوين .. لنختار منها ما يضيف إلي مكتبته، أو يحاول قراءتها فى الكتبخانة العمومية.. وتلفت نظر الناشرين العرب الذين يرسلون إلينا باصداراتهم ،إلى أهمية ذكر أثمان بيع الكتب ، ليكون القارئ على نور قبل الشراء.

صلاح عيسى

- الكتاب: الوسط والاخوان
- تأليف: طلعت رميح
- الناشر: مركز يافا للدراسات والابحاث ١٩٩٧
- ٢٧٠ صفحة / قطع كبير/ ١٥ جنيها.

يستعرض هذا الكتاب تاريخ نشأة ما يسميه بـ «جيل الوسط» فى قيادة الحركة الاسلامية المعاصرة، وبالذات داخل إطار جماعة الاخوان المسلمين، ليتوقف أمام مشروع تأسيس حزب الوسط. فيتقصى خلفيات المشروع، ويستعرض المواقف المختلفة داخل مجلس الارشاد منه، كما يستعرض موقف القوى السياسية الاخرى، وموقف الحكومة من مؤسسيه.. ثم اعتراض مكتب الارشاد على فكرة الحزب ومعارضته لها، وضغطه على أغلبية المؤسسين لكي ينسحبوا من الطعن على قرار لجنة الاحزاب بالاعتراض على تأسيسه.

والكتاب، يعتمد على ما توفر لمؤلفه من وثائق تتعلق بتأسيس هذا الحزب، الذى ما تزال قضيته، متداولة أمام القضاء، والذى يعتبره بعض المراقبين، ظاهرة بالغة الأهمية فى مسار الحركة الاسلامية المعاصرة.

- الكتاب: مدينة القاهرة من ولاية محمد على إلى اسماعيل
- تأليف: د. محمد حسام الدين اسماعيل
- الناشر: دار الافاق العربية/ القاهرة ١٩٩٧.
- ٥٠٠ صفحة/قطع كبير/ ٣٠ جنيها.

يستعرض هذا الكتاب الخطوات الأولى لتحديث مدينة القاهرة/ خلال مرحلة تصل إلى ثلاثة أرباع القرن، وعبر عهود محمد على وابراهيم وعباس وسعيد واسماعيل، فيهتم بتأثير الحياة الاقتصادية والسياسية على عمران العاصمة وتخطيط شوارعها وميادينها ومبانيها العامة، ويربط ذلك بالسياسات العامة لمحمد علي وخلفائه.

ويتناول الكتاب الأعمال المعمارية البارزة، التى قام بها ابناء محمد على وكبار رجال دولته، الذين ساروا على نهجه فى تطوير وتحديث المدينة، وخاصة تخطيط شبكة الطرق والمواصلات التى حكمت ،حتى الآن تطور عمرانها.

ويدرس الكتاب بتفصيل الأعمال المعمارية للخديوى اسماعيل ، الذى كان يهدف منها لأن يجعل مصر قطعة من أوروبا، ويجعل من القاهرة صورة من باريس.

ويدقق الكتاب تاريخ عدد من الشوارع التى ما تزال قائمة إلى الآن، ومواقع عدد من آثار هذه المرحلة التى لحقها التغير أو اندثرت.

- الكتاب: البلد فى ١٩٩٥/٩٤/٩٣.
- المؤلف :مصباح قطب
- الناشر:تحت دائرة الضوء / مركز المحروسة / القاهرة ١٩٩٦
- ١٦٠ صفحة / قطع متوسط.

هذه محاولة لقراءة المجتمع المصرى من خلال فهم وتحليل تقارير الأمن العام السنوية التى تصدرها وزارة الداخلية، لا يقوم بها مسئول شرطى يسعى للبقاء على مقعده، بالاستدلال الخاطئ من الأرقام على أن كل شئ على ما يرام، أو محلل اجتماعى يتميز بعقل أكاديمى بارد، ويتعامل مع الحقائق الاجتماعية التى تحيط به، بانفصال تام عنها.. ولكن يقوم بها صحفى يبحث فى التقارير الرسمية ، عن الحقيقة التى يعيشها بين الناس، ويقرأ وجوها أخرى لها فى وقائع حياتهم ،وفى تقارير رسمية وأخرى شعبية.. وقضايا منظورة أمام المحاكم.

والسنوات الثلاث التى اختارها ليحللها، هى سنوات المدّ الارهابى والتوتر الأمنى.

وفضلا عن اهتمامه بنقد الطريقة البيروقراطية فى نشر المعلومات ،وفى اذاعة الأرقام، فانه يربط فى تحليله لهذه الأرقام بين العنف بكل أشكاله، وبين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.



☐ الكتاب :فجر العلم الحديث
☐ المؤلف : توبى هاف
ترجمة : د. أحمد محمود صبحى
☐ الناشر: عالم المعرفة ٢١٩/ الكويت مارس ١٩٩٧
☐ ٣٩٠ صفحة/ قطع متوسط/ ثلاثة جنيهات ونصف

مؤلف هذا الكتاب أكاديمى أمريكى، يهتم -بحكم تخصصه فى الانثروبولوجيا- بالعوامل الاجتماعية التى تؤثر فى تقدم العلوم.. وفى هذا الكتاب الذى يصدر فى جزئين، يؤرخ لنشأة العلم الحديث، خلال القرنين الثانى عشر والثالث عشر، ويتوقف أمام سؤال يهمنا نحن العرب والشرقيين، الآن، كما كان يهمنا فى الماضى.. وهو : لماذا لم ينشأ العلم الحديث الذى تقوم عليه الحضارة المعاصرة فى الصين أو فى البلاد الاسلامية، مع أن الحضارة الصينية والاسلامية ،كانتا فى العصر الوسيط ، أكثر تقدما من الناحية العلمية من الغرب الذى ازدهر فيه العلم؟.

وفى الاجابة على هذا السؤال يقارن المؤلف بين الفلسفات المتباينة عن الانسان والطبيعة فى الغرب، وكل من الحضارتين الاسلامية والصينية، بحثا عن العوائق الأساسية التى حالت دون ظهور العلم الحديث فيهما.

☐ الكتاب: القلم والاسلاك الشائكة
☐ المؤلف كمال النجمى
☐ الناشر:كتاب الهلال ٥٥٥/ مارس ١٩٩٧ / القاهرة
☐ ٢٦٠ صفحة / قطع صغير/ ٤٠٠ قرش

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات كتبها الشاعر المخضرم كمال النجمى، عن طائفة من الشخصيات الأدبية والفنية والسياسية ممن عرفها أو قرأ لها ، أو زاملها خلال عمله الصحفى أو رحلته الشعرية، معظمهم ممن لم يأخذوا حظاً كافيا من الكتابة عنهم، فيضيف ملامح جديدة تساعد على فهمهم،وعلى تقييم دورهم فى التاريخ الأدبى والفنى.

ومن هذه الشخصيات أمير بقطر وأحمد أمين وزكى مبارك وجليله رضا وفكرى أباظة وصالح جودت وكامل الشناوى ومصطفى صادق الرافعى ونبوية موسى ومكرم عبيد.. الخ ومع أن مدخله للكتابة عن بعض هذه الشخصيات قد يكون كتابا ألفوه ، أو جائزة حصلوا عليها، أو حياة ودعوها، فقد حرص دائما على أن يبلور رأيه فيما أدوه فى عبارات واضحة ،تعكس أفكارا عميقة، وحكما منصفاً.

☐ الكتاب: ايقاع ومونتاج الفيلم فى مصر
☐ المؤلف: عادل منير/ تقديم : د. مدكور ثابت
☐ الناشر :ملفات السينما ٣/ المركز القومى للسينما/ القاهرة ١٩٩٧
☐ ٢٩٠ صفحة / قطع كبير.

يعالج هذا الكتاب أحد أهم الفنون التى تتعلق بالسينما ، وهو فن المونتاج ،وكاتبه هو أحد ألمع المعاصرين من فرسان هذا الفن.. وقد بدأ نشاطه بفيلم تسجيلى قصير، هو «ثورة المكن» اخرجه عام ١٩٦٧ الدكتور مدكور ثابت، الذى قدم للكتاب برصد لهذه التجربة، التى كانت من البواكير الأولى لنشاط أول دفعه من خريجى المعهد العالى للسينما..

ويستعرض الفصل الأول نشأة وتطور ومدارس فن المونتاج فى السينما العالمية ،كجزء من التطور العام لهذا الفن، وهو ما يفعله الفصل الثانى بالنسبة للسينما المصرية، أما الفصل الثالث، فيخصصه المؤلف لتحليل خمسة أفلام من كلاسيكيات السينما المصرية، هى الأرض وباب الحديد ليوسف شاهين، والفتوة لصلاح أبو سيف والحرام لهنرى بركات، والمومياء لشادى عبد السلام، من وجهة نظر الايقاع السينمائى ، الذى يشمل، ضمن ما يشمل ، السيناريو والاخراج والمونتاج.

أهلاً بكم
في هذا الوطن
من المحيط الهادر
الى الخليج العاثر !

خلدون غرايبة

مكتب
مقاطعة « ~~إسرائيل~~
العراق

خلدون غرايبة



الاستيطان فى القدس ستة أضعاف مشروع أبو غنيم

حكومة نتنياهو تخطط لمشاريع استيطان رهيبة فى الأراضى الفلسطينية، ازاءها يبدو مشروع أبو غنيم بسيطاً.

المخطط للقدس وحدها اضافة ٣٤ الف وحدة سكن

أى ستة اضعاف عدد الوحدات المقرر إقامتها فى حى جبل ابو غنيم.

رسالة حيفا

نظير مجلى

فى الوقت الذى ينشغل فيه العالم، وبحق ،فى مشروع الاستيطان الاسرائيلى التهويدى فى حى**جبل ابو غنيم** فى **القدس** الشرقية المحتلة ، تقوم الحكومة الاسرائيلية ودوائرها ومؤسساتها باعداد وتنفيذ مخططات استيطانية رهيبة فى جميع انحاء الأراضى الفلسطينية المحتلة **.والمشاريع الحقيقية المخططة لمدينة القدس العربية والرامية إلى تهويدها وطمس معالمها العربية، تعادل ستة أضعاف المشاريع المقامة فى جبل أبو غنيم.** وبهذا ، تكمل مشاريع الاستيطان التى بدأتها الحكومات الاسرائيلية السابقة منذ العام ١٩٦٧ ،وتنتشر على جميع أنحاء القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالاضافة إلى الهدف العنصرى للاستيطان، القاضى بتهويد الأرض وسكانها على حساب الوجود والتطور الفلسطينى، **ترمى هذه السياسة الاستيطانية إلى تمزيق الأراضى الفلسطينية بحيث لا يبقى لها امتداد جغرافى ودمغرافى، وذلك حتى لا تكون فيها امكانية واقعية للاستقلال الوطنى لفلسطين حتى لو اتفق مستقبلا على دولة فلسطين مستقلة ومنزوعة السلاح.** فالاستيطان اليهودى سيتيح ،فى حالة نجاح كل هذه المشاريع، السيطرة العسكرية على هذه الدولة والتحكم بحياتها اليومية واقتصادها والتنقلات فى داخلها وتجارتها وكل تحرك فيها. وبالنسبة للقدس، تستهدف مشاريع الاستيطان منع أى اتصال لها مع الأراضى الفسطينية الاخرى ومنع السلطة الوطنية من أية علاقة بها، وبالتالى الانفراد بها وخنق التطور العربى فيها وتقليص عدد سكانها العرب بمختلف أساليب التضييق والتطفيش.

وفيما يلى جرد إحصائى لمخططات نهب الارض والاستيطان الجارى تنفيذها على قدم وساق:

**** الأرض**

منذ الايام الاولى للاحتلال الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية فى العام ١٩٦٧ ،اخرجت الحكومة ودوائرها الرسمية من الدرج

عدة مشاريع قديمة وأعدت مشاريع جديدة لنهب الأراضي الفلسطينية وخلال الثلاثين سنة الماضية (حتى مطلع العام الجاري ١٩٩٧).تمكنت من وضع يدها على حوالي **٣ ملايين دونم أرض (من مجموع ٨ر٥ مليون دونم) من أراضي القدس والضفة الغربية وقطاع غزة منها:** مليون وربع المليون دونم مسجلة على اسم الدولة. ٤٥٠ ألف دونم من أراضي الفلسطينيين الذين هربوا أو تم تشريدهم عن اراضيهم واعتبرتهم اسرائيل غائبين (بعضهم بقوا في الوطن. لكن اسرائيل لم تعترف بوجودهم في قراهم ومدنهم الاصلية)، مليون و٢١٢ الف دونم أغلقت بأمر عسكري واعتبرت محميات طبيعية و ١٥٠ ألف دونم صودرت من أصحابها ذوي الملكية الخاصة.

هذه الارقام لم تتغير بشكل جوهري مع بدء تطبيق اتفاقات أوسلو، والانسحاب الأول(سنة ١٩٩٥) . فحتى مع الانسحاب الثاني المفروض أن يكون قد تم في مطلع مارس / آذار ١٩٩٧ ، لكن الحكومة الاسرائيلية لم تنفذه، **تظل اسرائيل مسيطرة على ٧١٪ من مساحة الأراضي في الضفة الغربية و ١٧٪ من أراضي قطاع غزة و ١٠٠٪ من أراضي القدس.**

ولم تتوقف هذه المصادرات، حتى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو. بل أن حكومتي **رابين وبيرس** صادرتا **٢٣ ألف دونم، من أجل شق الطرق الالتفافية من حول البلدان الفلسطينية المحررة**، لخدمة المستوطنين اليهود ولجعلهم يتجولون بحرية من دون الحاجة للمرور بتلك البلدان الفلسطينية. ويشار إلى أن **طول تلك الشوارع مجتمعة يبلغ ١٨٠ كيلو** مترا، وعرضها بالمتوسط **٥٠ مترا**.وعلى سبيل المثال فان الشارع الالتفافي من حول **اريحا** وحدها يبلغ طوله ١٧ كيلو مترا ومن حول **نابلس** ١٥ كيلو مترا ومن حول **جنين** وقراها ٢٥ كيلو مترا وهكذا..

وبلغ مجموع المصادرات بعد أوسلو ١٠٢ الف دونم من الأرض.

** الاستيطان

خلال السنوات الثلاثين الماضية أقامت حكومات إسرائيل **١٧٤ مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزه يعيش فيها حاليا ١٤٥ ألف مستوطن يهودي**(الضفة ١٥٥ مستوطنة يعيش فيها

منذ احتلال ١٩٦٧ ، استولت سلطات الاحتلال الاسرائيلى على ٣ ملايين دونم من اراضى القدس والضفة الغربية وقطاع غزه ، أى اكثر من نصف الاراضى.

١٤٠ ألف مستوطن وفي غزه ١٩ مستوطنة يعيش فيها ٥ آلاف نسمة).

وكما أشرنا آنفا، فان كل حكومات إسرائيل ساهمت في هذا الاستيطان:

- خلال حكم **ليفي اشكول** ، الذي احتل الأراضي عام ١٩٦٧ وحكومة **غولدا مائير** التي تبعته (وكلاهما من حزب العمل)، اقيمت ١١ مستوطنة . وتركزت بالاساس في **غور الاردن** وفي المنطقة **المتدة ما بين بيت لحم والخليل** (تسمى **غوش عيضون) وقطاع غزة.**

حكومة اسحق رابين الأولى (٧٤-١٩٧٧) : **٩ مستوطنات معظمها في ضواحي القدس** وكذلك في **غور الاردن.**

-حكومة الليكود الأولى **بزعامة مناحم بيجن** ، وخلال مفاوضات **كامب ديفيد** (٧٧- ١٩٨١) : ٣٥ مستوطنة ،وقد أقيمت في عمق الضفة الغربية ، قرب **نابلس ورام الله والخليل وكذلك في قطاع غزة.**

-حكومة **بيغن** ،وبعدها حكومة **اسحق شامير المشتركة مع حزب العمل** حتى سنة ١٩٨٦) : ٤٣ مستوطنة أيضا في منطقتي نابلس ورام الله.

-**حكومة شامير** الاخيرة (حتى ١٩٩٢) : ٢٧ مستوطنة جديدة تركزت معظمها في **منطقتي الخليل ونابلس.**

-حكومة **رابين -بيرس** (حتى ١٩٩٦) : لم تبن مستوطنات جديدة، لكنها قامت بتوسيع المستوطنات القائمة عموما وزادت عددالمستوطنين في الضفة والقطاع بنسبة ٤٥٪.

** حكومة نتنياهو

منذ أن تسلم **نتنياهو** الحكم (يونيو / حزيران-١٩٩٦) ، وضع أمام ناظريه العمل على تكثيف وتوسيع الاستيطان بشكل حثيث وقد اتخذت حكومته **٢٣ قرارا لدعم أو توسيع الاستيطان في الضفة الغربية والقطاع والجولان السوري المحتل.**

هذه القرارات اتخذت بالاجماع. وتولى المصادقة عليها وزير الامن، **اسحق مرخادي** ، بوصفه المسئول أيضا عن ملف الاستيطان.

وفي ميزانية الحكومة لسنة ١٩٩٧ ، رصد مبلغ **مليار شيكل(٣٣٠ مليون دولار)** لتوسيع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين . وهذا عدا عن الميزانيات التي يتبرع بها يهود متمولون من الخارج لشراء البيوت الفلسطينية في القدس وفي الخليل.

والحكومة الحالية ماضية في سياسة الاستيطان بشكل خبيث ومثابر .ومع أنها «ملتزمة بعدم اقامة مستوطنات جديدة» إلا أنها تقوم ببناء احياء جديدة في المستوطنات القائمة، كل منها يكفي ليسمى قرية. وتقوم بتوصيل الأحياء ببعضها من خلال السيطرة على الوف الدونمات من الأراضي المتدة فيما بينها. وتتحول المستوطنة إلى مدينة.

** القدس

في القدس ايضا هناك مخطط استيطاني واسع أعلنه رئيس البلدية الليكودي ، **اهود اولمرت** ، ويشتمل على بناء ٣٥ ألف وحدة سكن، أي حوالي ستة أضعاف الاستيطان المقرر في منطقة جبل أبو غنيم المشهورة (٦٥٠٠ وحدة سكن ، ستقام على ٣ مراحل ، الأولى منها ٢٠١٥ وحدة سكن بدء العمل بها).

وكانت اسرائيل قد سيطرت على

رسالة حيفا



المظاهرات الفلسطينية فى مواجهة جبل أبو غنيم

خلال الاشهر التسعة.. حكومة نتنياهو أصدرت ٢٣ قراراً استيطانيا

أراضى القدس العربية وأراضى تابعة لـ ٢٨ قرية محيطة بها **بمساحة ٩٥ الف دونم** . وقد بلغت مساحة الأراضى التى اقيمت عليها مستوطنات أو احياء استيطانية فى القدس العربية ٢٣ ألف دونم، وهذا عدا عن ١٥ مستوطنة مقامة حول القدس .

وزارة الاسكان من جهتها اعترفت بمخطط لبناء ٢٠ ألف وحدة سكنية فى القدس الشرقية.

والمخطط للقدس يقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولا : توسيع الاستيطان القائم . فمن جهة يتواصل العمل على شراء بيوت عربية بمبالغ طائلة، ومن جهة ثانية ، يجرى توسيع المستوطنات أو الاحياء الاستيطانية القائمة. فعلى سبيل المثال يخططون لتوسيع حى **جبعات زئيف** بحوالى ١٣٠٠ وحدة سكن **وجبعات هماتوس ٣٦٠٠ ورمات شلومو ٢١٦٥ وحى راموت ٦٤** وحدة **وحى هار أدار** ٧٥٠ وحدة إلخ.

ثانيا : اقامة احياء جديدة وهنا مشكلة المشاكل، إذ أن الحديث يجرى عن عدة احياء، فى مناطق حساسة تثير استفزاز المواطنين الفلسطينيين ،وهذه ابرز الاحياء.

جبل أبو غنيم: وقد بدأ العمل فيه يوم ١٨ مارس ؟ آذار الماضى، وسط جو متوتر هذا الجبل يشكل البوابة الجنوبية للقدس، ويربط بينها وبين **بيت ساحور وبيت لحم**، أى أنه يخلق تواصلا طبيعيا بين القدس العربية وهذه المنطقة من الضفة. وقد قررت الحكومة اقامة الحى اليهودى فيه لقطع هذا التواصل.

وقد كشف النقاب عن وجود شركة يهودية اشترت ٨٠٠ دونم من أراضى الجبل العربية واتفقت مع أصحاب هذه الأراضى والجيران العرب، على أن يتحول الحى إلى مدينة سلام تبنى فيه البيوت والمتاجر للعرب ولليهود معا. وأعدت الشركة كل الخرائط اللازمة منذ ٧ سنوات . لكن الحكومات السابقة والحالية كانت تختلق الاسباب لرفض الخرائط والمطالبة بتعديلها. وقامت الشركة بتعديلها ست مرات. ثم جندت رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروع لكن الحكومة اعطت رفضها القاطع للمشروع ثم صادرت و أراضى هذه الشركة اراضى العرب المجاورة بمساحة ٤٠٠ دونم.

هذا المشروع يقوم على ١٩٦٠ دونم أرض. ويشمل ٥٦٠٠ وحدة سكن لليهود اضافة إلى ١٢٠٠ غرفة فندق. والمرحلة الأولى من المشروع التى بدء بها قبل أسبوعين والتى سينتهى العمل بها بعد حوالى السنتين سيشمل ٢٠١٥ وحدة سكن.

-**رأس العامود:** رأس العامود هو حى عربى مزدحم لكن فيه قطعة أرض امتلكها المليونير اليهودى ، من المتدينين الاصوليين المتطرفين، **أرفين موسكوفيتش** ، وقرر اقامة حى يهودى . هذا الحى جاء ليقطع التواصل الجغرافى العربى، ما بين القدس العربية الشرقية وبين قرية العيزرية من جهة وبين بيت لحم من الجهة الأخرى.

وقد اكتشف المواطنون العرب ان هناك خداعا فى عقود الشراء اذ ان الارض ليست كلها لليهود. وهناك قضية تعالج اليوم فى المحكمة . ولا أحد يعرف نتيجة البحث أى أن البناء فيه ممنوع ولهذا توقف العمل حاليا، ويقضى المخطط باقامة ٤٤٥ وحدة سكن.

مخطط سلوان: والأرض هنا بمساحة **٣٠٠ دونم تقع بمحاذاة السور الجنوبى للمسجد الأقصى المبارك** . والمخطط إقامته ٢٠٠ وحدة سكن عليها، باسلوب بناء قديم. هذا المخطط وضعه اسرائيل شارون، حين كان وزيرا للاسكان فى حكومة شامير ، قبل خمس سنوات. والهدف منه إحياء الوجود اليهودى القديم فى هذه المنطقة.

البوابة الشرقية هنا يجرى الحديث عن إقامة **٢٠٠٠ وحدة سكن** ،قطعة ارض مساحتها ٢٢٠٠ دونم. والهدف من هذا المخطط إيجاد تواصل استيطانى يهودى ما بين حى بسجات زئيف وحى التلة الغربية ، وكلاهما حيان يهوديان.

ثالثا: مشروع القدس الكبرى ،وهو الذى يجعل القدس (العاصمة الموحدة لدولة اسرائيل الواقعة تحت السيادة الاسرائيلية المطلقة » ،كما يقولون) **تسيطر على ١٥٪ من أراضى الضفة الغربية** . والمخطط الحالى لهذا المشروع يقضى بربط القدس الشرقية من اسوار البلدة القديمة شرقا حتى مستوطنة معالية أدوميم وامتداداً إلى قرى اريحا. **ومساحة الأرض التى سيلتهمها هذا المشروع تقدر بعشرين الف دونم. ويتم** بموجبه توسيع مستوطنة **معاليه ادوميم** هذه من ٢٣ ألف نسمة حاليا إلى ٣٥ الفا ، بحوالى ٥٠٠٠ وحدة سكن.

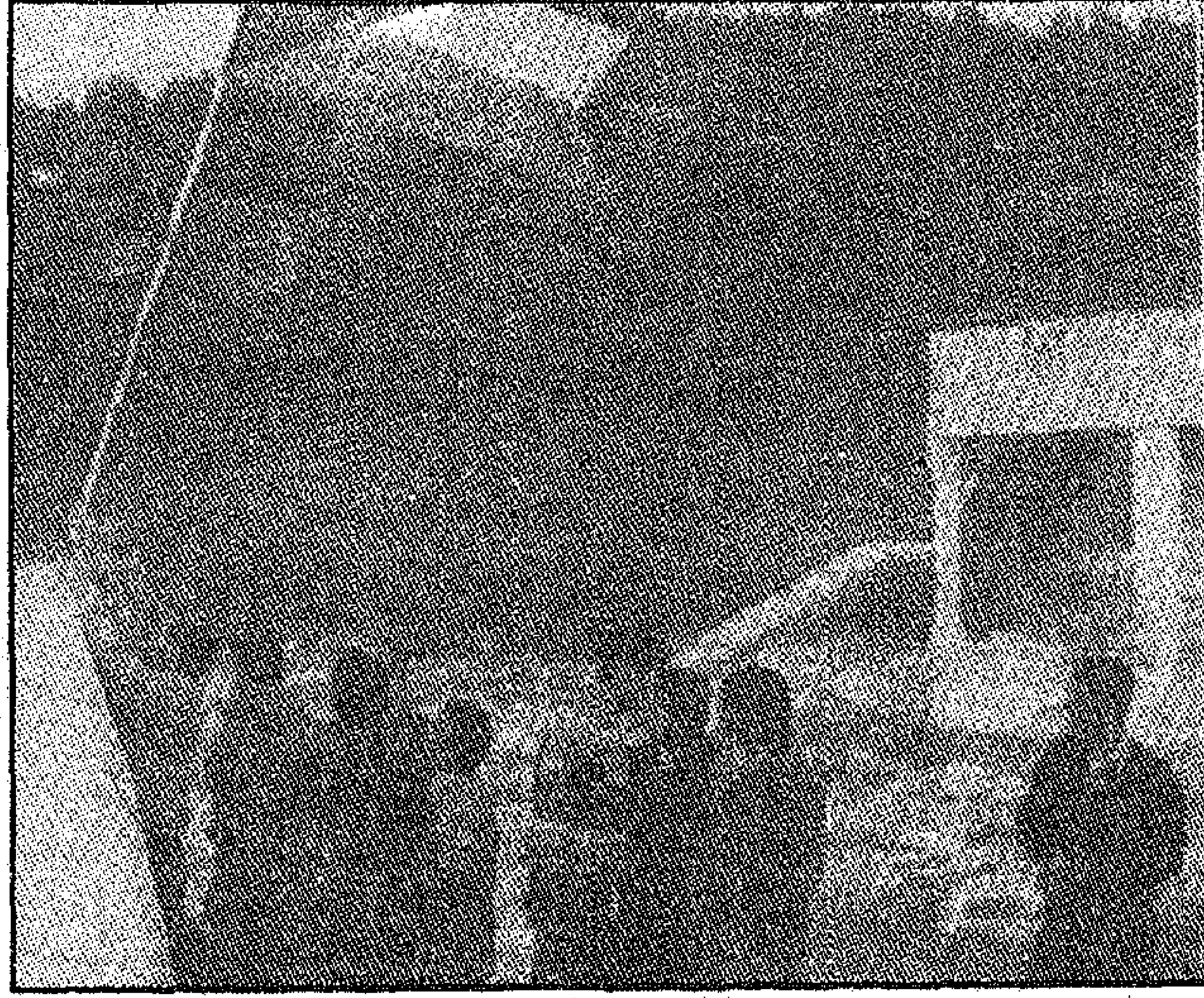
القدس وإعادة الانتشار.. وجبل أبو غنيم

حنا عميرة

فرض سياسة الامر الواقع الاسرائيلية على القدس، وقرار الحكومة الاسرائيلية بالاستيطان في **جبل أبو غنيم**،وإعادة الانتشار الاولى.. المحدودة جدا وغير المقبولة، للجيش الاسرائيلي في الضفة ، شكلت جميعها عناصر الفتيل الذي ادى للازمة الراهنة في العملية التفاوضية..!.

وليس صحيحا أن أسباب هذه الازمة، تكمن في ارتفاع سقف التوقعات الفلسطينية ،كما يردد المسئولون الاسرائيليون ، فمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، خلال السنوات الأخيرة تشهد على عكس ذلك تماما، **فقد هبطت هذه التوقعات حتى سقف اتفاقيات اوسلو.. بعد ان كانت تمتد من البحر حتى النهر**، وجرى القبول بحل على مرحلتين وفي حدود الضفة والقطاع، حل يبدأ بتسوية جزئية داخل المدن، ومن ثم يتطور عن طريق المفاوضات إلى تسوية شاملة.

هذا هو السقف الذي قبل به الجانب الفلسطيني.. وهذه هي التوقعات التي يسعى إلى تحقيقها .. ولكن يظهر الآن ان **حكومة الليكود، تعتبر اتفاقيات أوسلو المرحلية سقفا عاليا جدا** ،وتحاول من خلال اجراءاتها السياسية والعسكرية والاستيطانية الهبوط به إلى أدنى حد ممكن ! وإلى مستوى أقل بكثير مما تمنحه الاتفاقات المعقودة. ان هذا المنهج من شأنه أن يزيد من تفاقم الازمة مع مرور الوقت، حتى وإن وضعت بعض الحلول المهدئة ،ونجحت الوساطات المبذولة بتخفيف حدة التوتر، وإعادة الأمور إلى مجراها التفاوضي، وتجديد قنوات



الفلسطينيون يرفعون العلم الفلسطيني

الاتصال المقطوعة. فالقرارات الاسرائيلية الاخيرة حول الاستيطان في جبل أبو غنيم، وإعادة الانتشار الاولى، قد انطوت على تعديل جوهري في منهج التعامل مع السلطة الفلسطينية، فهي تؤثر على مستقبل العملية التفاوضية وبالتحديد على مفاوضات الحل النهائي، وتضع حدا فاصلا بين العملية التفاوضية ومرجعيتها، ممثلة بقرارات الشرعية الدولية، **وتستبدل المرجعية المتفق عليها، بمرجعية اسرائيلية وبأجراءات وقرارات من جانب واحد،** ترسم معالم الحل النهائي على الأرض، وبالقوة العسكرية والجرافات بدل المفاوضات.

واذا ما أخذنا قضية **جبل أبو غنيم** ، فخطورة الاستيطان هناك لا تقاس بمساحة هذا الجبل وهي حوالي ١٨٥٠ دونم، وانما بالاهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، وخاصة بالنسبة لمستقبل **القدس الشرقية، التي باتت محاصرة بالمستوطنات من مختلف الجهات** .وهذا الجبل الذي يقع في جنوب شرق القدس، **يشكل منفذا يصل ضواحي المدينة الجنوبية ،مع مدينتي بيت لحم وبيت ساحور** ، وبدونه تغلق جميع أبواب الحصار الاستيطاني حول المدينة المقدسة. بالاضافة إلى أن بناء مستوطنة على هذا الجبل،من شأنه أن يحكم الحصار الاستيطاني أيضا حول مدينة بيت لحم، وأن يشكل حلقة أساسية يمكن أن ترتبط مع سلسلة أخرى من المستوطنات القائمة. **وتخلق واقعا ديموغرافيا جديدا يؤثر على التناسب**



الاف الجنود الاسرائيليون انتشروا فى المنطقة تحسبا لوقوع المواجهات مع المعتصمين

السكانى فى مدينة القدس نفسها حيث أن الهدف هو إسكان أكثر من **٣٠ ألف يهودى** في تلك المنطقة، مع الاخذ بعين الاعتبار ان عدد المواطنين العرب فى القدس الشرقية ، يبلغ الآن **١٦٥ ألفا** ، بينما يصل عدد اليهود إلى **١٦١ ألفا**.

فالاخطار إذن على مستقبل مدينة القدس، والتى هي وفق الاتفاقات المعقودة موضوعا مؤجلا من المقرر ان يبدأ التفاوض فى الوقت الحالى ، لكن جراقات الحكومة الاسرائيلية ابتدأت تستبق بدء هذه المفاوضات.

أما بالنسبة للقرار الثانى الذى تحاول حكومة نتنياهو فرضه على الجانب الفلسطيني، أي قرار إعادة الانتشار، والذى غلفته بادعاء غير صحيح وكأنه يشمل ٩٪ من مساحة الضفة الغربية، وهي مساحة على حد ادعاء هذه الحكومة تفوق مساحة قطاع غزه .. فهو ادعاء لا يمت للحقيقة بصلة. لأن الدعاية شئ والحقيقة شئ آخر. **فمساحة اعادة الانتشار المزعومة ليست ٩٪ كما أعلن وانما ٢٪ فقط**،تقرر نقلها من المنطقة ج ، التى لا تزال تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة ،وتشكل حوالى ٦٨٪ من مساحة الضفة ، إلى **المنطقتين «أ» و «ب»** ، أما باقى الـ ٧٪ فقد تم نقلها من المنطقة «ب» -أي منطقة الريف الفلسطيني -إلى المنطقة «أ» وبالمناسبة فان المنطقة «ب» تخضع اداريا للجانب الفلسطيني وكان الجيش الاسرائيلى قد خرج منها منذ مطلع العام الماضى.

ولم يكتف الجانب الاسرائيلى بمحاولته فرض هذا القرار على السلطة الفلسطينية ورفض التفاوض معها حول ذلك ، لكنه قام بالمقابل باجراء **اتصالات ومفاوضات مع المستوطنين، ووافق بناء على طلبهم على ادخال ٤٠ تعديلا على خارطة اعادة الانتشار المقترحة، بما فى ذلك شق طرق التفافية جديدة ، ستؤدى إلى مصادرة المزيد من الأراضى العربية.**، وذلك قبل أن يطلع الجانب الفلسطيني عليها.

لقد انطوت هذه الخطوة الاسرائيلية باعادة الانتشار من ٢٪ فقط فى الضفة ، على اشارة واضحة وجلية مفادها ان الانسحاب الكامل من الضفة، ليس مطروحا على جدول اعمالها، وعندما احتج الجانب الفلسطيني على ذلك، اتهمته بأنه صاحب خيال واسع وتوقعات عالية!.

ومما زاد الأمر خطورة ،هو أن هذا القرار الاسرائيلى، قد ترافق مع تسريب متعمد عن **«خارطة أمنية» وضعها الجيش الاسرائيلى، وتقضى بضرورة احتفاظ اسرائيل بحوالى ٤٨٪ من مساحة الضفة، مع نهاية مفاوضات الحل النهائي- وذلك لاسباب أمنية، وأخرى تتعلق باستمرار السيطرة على مصادر المياه.**

لهذا فان الازمة الناشئة الان، ليست مسألة عابرة وانما تتعلق بجوهر العملية التفاوضية وهدفها، **تتعلق بمستقبل مدينة القدس، وبمسألة الانسحاب الشامل ورسم الحدود ونيل السيادة** ،كما تتعلق أيضا بمنهج الحكومة الاسرائيلية باستبدال المفاوضات، بقرارات تتخذها من جانب واحد وحسب ما تمليه مصالحها التوسعية وليس مصلحة تحقيق السلام.

ومن هنا فان إيجاد حلول لهذه الازمة ، لن يكون بتقديم بعض التنازلات الشكلية حول موضوعات مثل المطار والميناء أو التراجع عن اغلاق بعض المؤسسات، وإنما في التخلي عن سياستها التوسعية ،وعن منهج الفرض والاملاء،وهذا ما يجب ان تتجه إليه وتعالجه الوساطات المبذولة ،وإلا فان عوامل الصراع ستبقى قائمة وعناصر المواجهة قد تنفجر بأى لحظة ..حتى ولو اسفرت الوساطات عن تأجيلها إلى حين. لانه ليس عن طريق العروض الصغيرة والخطوات الشكلية يمكن نزع فتيل الازمة وحل الصراع.

على هامش تبادل الرسائل وأحداث أخرى:

الابتزاز التفاوضي!


عرفات

قبيل حادث إطلاق النار في **الباقورة** ،على الحدود الاردنية- الاسرائيلية، وزيارة التعزية التي قام بها **الملك حسين** إلى اسرائيل، نشرت وسائل الإعلام ،نص رسالة الملك إلى رئيس وزراء اسرائيل، **بنيامين نتنياهو** ،التي اعرّب فيها عن خيبة أمله الشديدة ازاء اجراءات الحكومة الاسرائيلية ، التي لا تشجع على استمرار عملية السلام.

وقد لفت الانتباه في هذه الرسالة ان **الملك حسين** رفض دفاع **نتنياهو** ، بأنه يتصرف تحت وطأة الضغط والاكراه، أى تحت ضغط المعارضة الداخلية في حزبه وداخل الائتلاف اليميني الحاكم، **والتي شكلت مؤخرا ما يسمى «بالقوة ١٧» لأنها تتألف من ١٧ عضو كنيست من أحزاب اليمين بما فيها الليكود.**

ومما جاء في رسالة **الملك حسين** حول هذا الموضوع..« **وبصراحة فانني لا استطيع أن أقبل اعذارك المتكررة وبأنك مضطر للتصرف كما تصرفت تحت ضغط واكراه كبيرين** »..أي تحت ضغط المستوطنين والقوة١٧ وأحزاب اليمين ! والاشارة هنا واضحة إلى قرار نتنياهو، باقامة مستوطنة جبل أبو غنيم في جنوب القدس.

وكما أفادت التقارير الصحفية ، فان نتنياهو قد استخدم نفس هذه العبارات، في اجتماعه مع الرئيس الامريكي **كلينتون** ،وفي اتصالاته مع عدد من الرؤساء العرب ،وطالبهم بالاخذ بعين الاعتبار الضغوط الداخلية الكبيرة التي يتعرض لها ،وتقديم تنازلات معينة، مثل الموافقة الان على **اقامة مستوطنة جبل ابو غنيم،** والقبول باعادة الانتشار الشكلي للجيش الاسرائيلي في الضفة، من أجل مساعدته على مواجهة هذه المعارضة!!.

واستخدام هذا السيناريو يعني أن الجانب الفلسطيني لا يفاوض نتيناهو فقط، وانما يفاوض ايضا جميع وزرائه فردا.. فردا وجميع احزاب اليمين في اسرائيل حزبا.. حزبا، والمستوطنين وجبهة أرض اسرائيل ويترتب عليه أن يسهل مهمة نتيناهو بالتجاوب مع مطالبهم جميعا ، بالنسبة لجبل أبو غنيم الان.. ولا ندرى إلى أين ستصل مطالبهم واشتراطاتهم في الايام القادمة ! خاصة وان الشهية تأتي مع الاكل..

وموضوع الاستيطان في **جبل أبو غنيم** المثال الوحيد على أسلوب المناورة والابتزاز الذي يتبعه رئيس الوزراء الاسرائيلي ، فقرار الحكومة الاسرائيلية باعادة الانتشار الأولى في الضفة الغربية، وعلى الرغم من شكليته ومحدوديته ، فقد ادخل عليه وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق مردخاي ٤٠ تعديلا **بعد اجتماعه مع المستوطنين وبناء على ضغوطهم ويبرر ذلك بقوله أنها تعديلات شكلية.**

وبرز نفس هذا الاسلوب ايضا قبل فترة وجيزة ،في اطار الفضيحة المساة فضيحة **بار اون** في اسرائيل، وقرار تعيينه مستشارا ماليا للحكومة الاسرائيلية تحت ضغوط زعيم حركة شاس الدينية الراب اربيه درعي الذي هدد بالتصويت ضد اتفاق الخليل، في حالة عدم الاستجابة لطلبه .وفي هذا السياق ايضا استخدم **نتنياهو موقف حزب شاس الديني** في الابتزاز التفاوضي للجانب الفلسطيني حول الخليل ! وقد اعترف **الراب اربيه درعي بعد ذلك** ،في تصريحات للتلفزيون الاسرائيلي، بأن **رئيس الوزراء نتنياهو طلب منه الاستمرار في اعلان موقف الرفض لاتفاق الخليل، لان ذلك سيحسن مركز نتنياهو في لقائه مع الرئيس عرفات!** أي سيساعده على المطالبة بتنازلات إضافية من الجانب الفلسطيني، لتعزيز موقفه أمام معارضة بعض أقطاب حزبه والأحزاب اليمينية والدينية الاخرى، التي اعلنت في ذلك الوقت، معارضتها لصيغة الاتفاق المذكور.

طبعا، فقد كانت هناك أسباب أخرى لغضب درعي على اتفاق الخليل، لكن هذا يجب الا يغطي على المناورة السياسية التي اتبعها نتنياهو لابتزاز الطرف الاخر. . ومن المفيد الاشارة إلى أن هذا الجانب من الفضيحة ، لم تهتم به وسائل الاعلام الاسرائيلية، لان الخطر الاكبر هو **احتمال سقوط الحكومة «بتهمة انتهاك الامانة»!!.**

وقبل حكومة الليكود ، استخدم **شمعون بيريز** مثل هذا التكتيك ، لتأجيل تنفيذ اتفاق اعادة الانتشار في الخليل ، إلى ما بعد الانتخابات العامة في اسرائيل، وبدعوى أن ذلك سيعزز موقعه الانتخابي أمام معارضة الليكود ، وسيمكنه من الفوز في هذه الانتخابات.. لكن النتيجة كما هو معروف كانت عكس ذلك تماما ، فقد سقطت حكومة بيرس، ولم ينفذ هذا الاتفاق الا قبل مدة وجيزة.

وهكذا كان أيضا قبيل التوقيع على **اتفاق طابا** لاعادة الانتشار من ٦ مدن فلسطينية ، عندما استخدم رئيس الوزراء الاسرائيلي في ذلك الوقت **اسحق رابين** نفس الاسلوب السابق، أي التلويح بمواقف المعارضة وعدم قدرته على مواجهتها في حالة اصرار الجانب الفلسطيني على جميع مطالبه. وقد لعبت **حركة شاس** في ذلك الوقت أيضا دورا هاما في تمرير هذه المناورة!.

لتتواصل حملة الضغط والتنديد

حتى تتراجع حكومة نتنياهو

ناقش المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني ،التطوارات الأخيرة الحاصلة على الساحة الفلسطينية ،والنتائج الخطيرة والمدمرة للاجراءات الاستيطانية الاسرائيلية في القدس ، وباقي مناطق الضفة الغربية، على مستقبل المفاوضات. واصدر البلاغ التالي:

«تتحمل حكومة بنيامين نتنياهو مسئولية كاملة، عن الازمة الراهنة ، ان كان ذلك من خلال قرارها بالاستيطان في جبل ابو غنيم، أو في مواصلة سياستها بتهويد القدس، وتوسيع المستوطنات والمصادرات في باقي المناطق الفلسطينية.

وجاء القرار الأخير لهذه الحكومة ، في اطار ما يسمى باعادة الانتشار الاولى من الضفة، ليؤكد مجددا المضمون العدواني التوسعي لسياستها ، وليعبر عن منهجها الرامي، إلي فرض التعديل على الاتفاقات ، بقرارات من جانب واحد، بعد أن فشلت في تمرير هذا المنهج عن طريق قبول الطرف الفلسطيني به.

لهذا فان الازمة الراهنة لا تعبر عن ارتفاع سقف التوقعات والامال الفلسطينية ،كما ادعى وزير الخارجية الاسرائيلي **دافيد ليفي** قبل أيام، وانما تعبر عن الهوة العميقة، بين برنامج حكومة نتنياهو واجراءاتها المعادية للسلام ،وبين متطلبات واستحقاقات السلام العادل. بين برنامج هذه الحكومة التوسعي الاستيطاني ،وبين اسس ومرجعية العملية التفاوضية نفسها، أي تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢و ٣٣٨ والانسحاب الكامل من اراضينا المحتلة.

وبالرغم من ان سياسة الحكومة الاسرائيلية ، قد أوصلت العملية التفاوضية إلى طريق مسدود ، ونقلتها إلى دائرة الاملاء وتوجيه الاوامر والتعليمات، إلا أنه يجب عدم تحرير هذه الحكومة من تنفيذ التزاماتها ،وانما يجب الزامها بتطبيق الاتفاقات المعقودة. وهذا لن يتأتى بالاستمرار بالمنهج التفاوضي السابق، أو من خلال ما يسمى «بأسلوب التراكم» الذي ادى من الناحية العملية، إلي تراكم الحواجز بين العملية الجارية، وهدفها المتمثل بالتخلص من الاحتلال الاسرائيلي، وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ويترتب على ذلك **ان نواصل مطالبة الحكومة الاسرائيلية بتنفيذ التزاماتها، وعدم التفاوض على هذه الالتزامات ،والانطلاق لمفاوضات الوضع النهائي ، التي حان وقتها بخطة تفاوضية تقوم على تنفيذ القرار ٢٤٢** .ان التوجه لمفاوضات الحل النهائي وفق هذا الاساس، من شأنه اعادة التعاون والتنسيق بين مختلف المسارات التفاوضية العربية مع اسرائيل .هذا سيعيد التوازن إلى التضامن العربي ويشكل عاملا هاما في ايصالنا إلى النتائج المطلوبة.

نحن نرى ان رفض السلطة الوطنية الفلسطينية، التعامل مع القرار الاسرائيلي الاخير، باعادة الانتشار من جانب واحد ،واعتباره مناقضا لجوهر عملية السلام ،والرفض الحازم لمختلف المخططات الاستيطانية ،وفي مقدمتها مخطط الاستيطان في جبل أبو غنيم ، يعتبر مدخلا للرد على التعديات الاسرائيلية ،ومواجهة سياسة فرض الامر الواقع لحكومة نتنياهو.

ان تعزيز موقف السلطة الفلسطينية لمواجهة هذه التحديات الكبرى ،يحتاج لكل طاقات الشعب الفلسطيني،وتعزيز الجبهة الداخلية بايصال الحوار الوطني الشامل إلى اهدافه المرجوة، وتحسين الاداء وتكريس المنهج الديمقراطي في التعامل مع الجماهير، ووقف التجاوزات ،وايجاد الحلول المناسبة والمنصفة لمشاكل الناس المعيشية والحياتية، وتوجيه السياسات الاقتصادية كي تكون روافع للنضال من أجل تنفيذ المهمة المركزية .كما ان تفعيل دور الجماهير في النضال الوطني ،بات يتطلب في المرحلة الراهنة، اعادة احياء وتفعيل اللجان الوطنية والشعبية ،لمساندة السلطة في النضال ضد الاحتلال والاستيطان.

وإذا كان **نتنياهو** وغيره من رؤساء الوزراء الاسرائيليين ، قد رأوا في مثل هذه الأساليب والمناورات ذكاء تفاوضيا !! فان بامكان الطرف المقابل ومن حقه استخدام نفس الوسائل، لان مثل هذا المستوى من الذكاء ليس مقتصرا على طرف واحد.. ولا يجب أن يؤدي إلى اطلاق التهديدات بالطرد والابعاد إلى تونس أو بغداد كما فعل وزير العدل الاسرائيلي **هنغبي** مؤخراً!.

لكن **نتنياهو** يرفض هنا الاعتراف بـ «مبدأ التبادلية» الذي يطالب الجانب الفلسطيني التقيد به. فهو لا يعتقد، كما صرح بعد عودته من واشنطن، بأنه سيكون للفلسطينيين ردود فعل عفوية، على الاستيطان في جبل أبو غنيم. كما أنه لا يرى بأن الرأي العام الفلسطيني يعتبر عاملا في المعادلة، وأن السؤال الوحيد هو عما اذا كان عرفات يسعى للعنف أولا!.

وكما أن رئيس الوزراء الاسرائيلي يريد من **الرئيس عرفات** وغيره من القادة العرب، التعامل مع اعتباراته الداخلية ،والتجاوب مع مطالب جميع القوى والاحزاب الصهيونية والدينية ، التي على يمينه وأكثر تطرفا منه، **فيكون عليه بالمقابل ،وباسم مبدأ التبادلية الذي ينادي به ان يتعامل مع جميع القوى والاحزاب والفصائل الفلسطينية ،وان يتجاوب مع مطالبها أيضا** ، وبدون أن يسارع هو ووزراؤه باطلاق الشكاوي والتحذيرات ازاء ما يسمونه بالاخطار الكامنة ، وراء الحوار الوطني الفلسطيني الشامل وازاء التنسيق مع الاطراف العربية والدولية ،واعتبار كل هذه خطوات تصعيدية توتر الاجواء وقد تنسف عملية المفاوضات.

وإذا كان **نتنياهو** لا يتجاوب الا مع لغة الضغط والاكراه ، كما اعترف بنفسه، فيكون على الجانب الفلسطيني ان يستخدم نفس اللغة، وان يتمسك بنفس الاسلوب، وان يجند قواه الذاتية وعوامل القوة التي يستطيع حشدها ، محلية وعربية ودولية، لاجبار هذه الحكومة على التراجع.. ولا سبيل آخر غير ذلك ،وحذار من السقوط مرة أخرى في مناورات السياسة الداخلية الاسرائيلية.

القدس

كما أن مسعى حكومة نتنياهو، لتفريغ المفاوضات من مضمونها وعزلها عن مرجعيتها واطارها الدولى ، بات يحتاج لاتخاذ **خطوات عملية لاعادة الارتباط بين العملية التفاوضية ومرجعيتها أى قرارات الشرعية الدولية ،والعودة إلى الاطار الدولى، الذى انطلقت منه فى مدريد، ودعوة جميع الدول التى شاركت فى هذا المؤتمر إلى الاجتماع مجدداً لمراجعة ما آلت إليه عملية المفاوضات والاخطار التى تتهددها. ان دعوة السلطة الفلسطينية لعقد اجتماع دولى فى غزة للدول الضامنة للاتفاقات، يعتبر خطوة هامة يجب أن تتبعها خطوات اخرى تترجم القرارات الدولية ومنها قرار الامم المتحدة الاخير الذى حصل على تأييد ١٣٠ دولة فى العالم إلى اطارات عمل دائمة توفر الالية المناسبة للضغط على اسرائيل.**

اننا فى حزب الشعب الفلسطينى ، اذ نثمن مواقف جميع الدول والشعوب العربية، التى تقف إلى جانبنا فاننا نضم صوتنا للدعوة **إلى عقد مؤتمر قمة عربى طارئ، للاتفاق على خطة مشتركة، تضع حداً لسياسة الاملاء والعجرفة الاسرائيلية، وتصوغ الالية المناسبة التى تربط موضوع العلاقات مع اسرائيل، بمدى احترامها لعملية السلام ،وخاصة لوقف اجراءاتها الرامية إلى تهويد مدينة القدس العربية.**

كما اننا نشير ايضا إلى أهمية الدور الاوروبى، وإلى ضرورة ايجاد الوسائل الملائمة لتطويره ،ومقاومة المحاولات الاسرائيلية ، لعزل هذا الدور عن امكانية التأثير فى الاحداث فى منطقتنا.

وعلى الصعيد الداخلى فى اسرائيل، فاننا ننظر بأهمية بالغة إلى الدور الهام، الذى تقوم به قوى السلام والديمقراطية فى اسرائيل، وإلى ضرورة تطوير دور هذه القوى، التى تقف بشجاعة فى مواجهة السياسة الرسمية للحكومة الاسرائيلية الحالية، وهذا يتطلب منا على الصعيد الفلسطينى اتباع سياسات تسهل قيامها بهذا الدور.

١٩٩٧/٣/١٤

المكتب السياسى

لحزب الشعب الفلسطينى.



ضلدون غرايبة


نقل ضحايا الهجوم على الباص الاسرائيلي

حادث الباقورة يعيد فتح ملف
العلاقات الأردنية الاسرائيلية

رسالة عمان

صلاح يوسف

جاء حادث إطلاق النار الذي قام به جندي أردني على حافلة اسرائيلية تقل تلميذات مدرسة في منطقة الباقورة الاردنية، ليطرح مجددا العلاقات الاردنية الاسرائيلية التي بدأت وشهدت خلال عمرها القصير درجة من الدفء مما جعلها تؤخذ مثالاً مختلفاً عن المثال المصري. وما أعنيه هنا هو علاقة الحكومات ببعضها وليس الشعوب.

ثم جاء الحادث الذي قتلت فيه سبع تلميذات وجرحت ست آخريات في ذروة توتر أصاب العلاقات الاردنية الاسرائيلية ،من جراء السياسة الاسرائيلية التي تمادت في تحديها لمشاعر العرب والمسلمين ،وفي صورة خاصة لمشاعر الاردنيين الذين كانوا قد حرصوا طوال المدة التي فصلت بين توقيع اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية ،وبين حادث اطلاق النار على تقديم نموذج «لسلام دافئ» مع اسرائيل، بالرغم من «الاختلافات» التي تحدث بين شريكي السلام ، بين آن وآخر وذلك بخلاف سلام مصر«البارد» مع إسرائيل.

استعادة سليمان خاطر

وقد شاءت الصدفة أن يأتي الحادث الذي شبهه كثيرون بالحادث الذي قام به الجندي المصري «**سليمان خاطر**» ضد مجموعة من السياح في سيناء في العام ١٩٨٥، في وقت كانت فيه العلاقات الاردنية الاسرائيلية في درك لم تكن قد وصلته منذ أكتوبر ١٩٩٤ ،وهو الشهر الذي وقع فيه الاردن واسرائيل اتفاقية السلام بينهما.

فقبل ذلك بيوم واحد كان مجلس النواب الاردني قد عقد اجتماعاً خصصه لمناقشة خطط اسرائيل لبناء مستوطنة في جبل أبو غنيم جنوبي القدس. وخلال هذا اللقاء طالب ٢٣ نائبا أردنيا **بتجميد العلاقات مع اسرائيل ،والغاء قانون المعاهدة الاردنية الاسرائيلية بسبب ممارسات العدو الصهيوني ، والتي تكشف «الطبيعة العدوانية الاستيطانية وتحاول اختراق العالم العربي، وهي ماضية في مخططها المرسوم ،ولا تلتزم بأي شيء من حقوقنا في أرضنا ومقدساتنا»** وطالب نواب آخرون **بعقد قمة عربية لتطبيق مقررات قمة القاهرة الاخيرة، فيما دعا نواب غيرهم «إلى اعلان الجهاد طالما بقي هناك شبر محتل من أرض المسلمين»**.

وقبل ذلك كان رئيس الوزراء عبد **الكريم الكباريتي** قد ألقى خطابا نارياً في المجلس خاطب فيه اسرائيل قائلا: «إن عليها أن تفهم أنها لن تستطيع بناء علاقات طبيعية مع الاردن، خاصة والدول العربية والاسلامية عامة في ظل استمرار استهداف القدس العربية» وأن «**بقي استحالة المضي في بناء المستوطنات والسلام في الوقت نفسه**».

وفي الوقت الذي كان فيه العاهل الاردني يتأهب لاستقبال وزير الدفاع الاسرائيلي**اسحق موردخاي** في اليوم نفسه كان أمر الرسالة التي ارسلها **الملك حسين** إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي قبل ذلك بأيام قد تكشف ،بدأت وسائل الاعلام تتناقل أجزاء منها، لكن **الملك حسين** سمح له بعد تسرب أجزاء منها للصحافة بنشرها كاملة

هل يستمر التوتر أم يعود السلام «دافئا» كما بدأ؟

فى الصحف الاردنية.

ومن أبرز ما جاء فى الرسالة المذكورة ، وذكر الملك حسين صراحة **أنه لا يستطيع قبول اعذار بنيامين نتنياهو المتكررة ،مؤكدا أنه لا يجد فيه شخصا يقف بجانبه لتحقيق «مصالحة بين أبناء ابراهيم»**.

وقال له: «إن الطريق الذى اتبعته يبدو أنه سوف يحطم كل آمنت به العائلة الهاشمية ». مشيراً إلى أن نتنياهو، إذا كان ينوى «استدراج اخواننا الفلسطينيين إلى مقاومة مسلحة حتمية، فما عليك سوى ارسال جرافاتك إلى المكان المقترح لاقامة المستوطنات .. وما عليك سوى أن تأمر الشباب من قواتك المسلحة القوية الذين يحيطون بالمدن الفلسطينية بارتكاب الجرائم بما ينتج عنه هجرة جديدة للمعذبين الفلسطينيين من بلادهم وتساءل عن سبب «الاذلال المستمر والمقصود لمن يسمون شركاء لها فى السلام من الفلسطينيين».

وكشف العاهل الاردنى النقاب فى رسالته تلك عن أنه، وخلال تدخله فى مشكلة الخليل فى شهر يناير الماضى قد طلب من نتنياهو السماح لطائرته بالهبوط فى مطار غزة لكن رئيس الوزراء الاسرائيلى رفض طلبه، وتساءل العاهل الاردنى لو هبطت بطائرتى ومارست حقى كصديق يربطه بدولتك السلام.. فهل كنت ستصدر أوامرك إلى الزملاء الطيارين من سلاح الجو الاسرائيلى.. بمنعى من الهبوط بالقوة».

وأعرب عن اعتقاده « بوجود نية لتحطيم كل ما بنيته بين بلدينا وشعبينا ».

وحين ذاع نبأ الرسالة وفحواها ، كان رئيس الوزراء الاسرائيلى **بنيامين نتنياهو** يزور موسكو، وهناك سئل عنها وعن رأيه فيها فأبدى استياءه وخيبة أمله.

وجاءت زيارة وزير الدفاع الاسرائيلى **موردخاى** إلى الأردن فى ذلك اليوم المشحون نفسه. فكان من الطبيعى أن يكون فشلها ذريعاً، و هو فشل لم تستطع أن تخفيه الاجوبة الغائمة والمرتبكة لموردخاى على أسئلة الصحفيين، من قبيل تكراره لفكرة أن **الملك حسين** يحظى بحب وتقدير واحترام الاسرائيليين كافة، ومحاولته الايحاء بأن كل شئ على ما يرام بين اسرائيل والاردن وهو ما نقضه رئيس الوزراء **عبد الكريم الكباريتى** صراحة حين أعلن بعد خروجه من لقاء موردخاى والعاهل الأردنى أن «**مسيرة التسوية السلمية تمر بأزمة حقيقية**» وحذر من أى اجراءات تتخذها اسرائيل من جانب واحد، وأعرب عن رفض الاردن قرارات اسرائيل بالمضى فى خططها الاستيطانية فى جبل أبو غنيم وحمل اسرائيل النتائج التى قد تنشأ عن تنفيذها.

فى هذه الأجواء جاء اطلاق النار من جانب الجندى الاردنى على التلميذات الاسرائيليات فى منطقة الباقورة، وهو حادث اهتز له الأردن الرسمى ،الذى سارع إلى ادانة الحادث الذى وصفه «بالاجرامى» ،وتحرك كل من ولى العهد الأردنى الأمير **حسن، ورئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتى** ليكونا على مقربة من موقع الحادث ، فى الوقت الذى كان فيه **الملك حسين** يقطع زيارته إلى اسبانيا ويعود إلى عمان شاجبا الحادث بأكثر الكلمات إدانة ،وليأمر بعد ذلك بتشكيل لجنة للتحقيق فى الحادث برئاسة **محمد رسول الكيلانى** ،وهو مدير سابق للمخابرات العامة فى الستينات ،وليعلن بعد ذلك بيوم نيته زيارة اسرائيل وتقديم العزاء لذوى التلميذات القتيلات.

اتهامات موردخاى

لقد جاء هذا الحادث ليقلب الموقف تماما ،حيث **تحول الموقف الاسرائيلى إلى موقف هجومى، والموقف الاردنى إلى دفاعى**، وفى المؤتمر الصحفى المشترك الذى عقده **الأمير حسن** ،ولى عهد الاردن، **واسحق موردخاى** فى أعقاب الحادث مباشرة وفى الموقع الذى وقع فيه الحادث ،وقف **موردخاى** ليقول إن العنف الكلامى يكون فى العادة مقدمة للعنف الجسدى، ويرد **الأمير حسن** بادانة العملية «الاجرامية» ،ويدرك **عبد الكريم الكباريتى** مرامى وزير الدفاع الاسرائيلى ،والذى ينطوى على اتهام مبطن للاردنيين الذين أعلنوا إختلافهم معه قبل ذلك بيوم بأنهم المحرضون غير المباشرين على قتل الفتيات فيعلن أنه **ليس هناك علاقة بين الأحداث السياسية التى تشهدها المنطقة، وبين ما قام به الجندى الأردنى** ،والذى اعتبر ما قام به عملاً فردياً والطريف أن الفكرة التى قذفها **موردخاى** فى وجه الاردنيين هى نفسها التى كان حزب العمل قد قذفها فى وجه حزب الليكود حين اتهمه ضمناً بالتحريض على قتل رئيس الوزراء الاسرائيلى الأسبق **اسحق رابين** ،وذلك فى اشارة إلى الحملة السياسية الواسعة التى شنها حزب الليكود على رابين متهماً اياه «بالتنازل عن اجزاء من أرض اسرائيل» وهو ما يعنى الخيانة بالنسبة للمتطرفين اليهود الذين وجدوا فى «ايغال عامير» ممثلهم الحقيقى، فبادروا إلى قتل رابين.

غير أن الجانب الاردنى الذى أدرك خطورة اتهام موردخاى شدد على الطبيعة الفردية للعمل الذى قام به الجندى الأردنى، شاجباً إياه بأكثر الكلمات إدانة، وهى **إدانة تستحق أن يقطع الملك حسين زيارته ليعلنها صراحة هنا فى عمان.**

لقد أعاد الحادث كما ذكرنا فتح ملف العلاقات الأردنية الاسرائيلية ،وهى علاقات تاريخية أخذت شكلها المعلن يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ ،حين وقع الأردن واسرائيل اتفاقية السلام بينهما. وكان على اسرائيل بموجبها أن تعيد منطقة الباقورة التى شهدت الحادث إلى السيادة الاردنية بعد احتلال دام ٢٧ عاماً.

ولكن اسرائيل والاردن اتفقا على أن تستمر اسرائيل فى استثمار المنطقة المحاذية لنهر الأردن، فى الوقت الذى تعترف فيه بسيادة الاردن على المنطقة ،ودليل هذه السيادة أن أمن المنطقة هو مسئولية أردنية. وهذا هو سر عدم السماح للجيش الاسرائيلى بالتدخل فى

الموقف وانفراد الجانب الاردنى بمعالجته.

وإن كان هذا الحادث جاء ليشير إلى نقطة وصلت إليها العلاقات الاردنية الاسرائيلية منذ أكتوبر ١٩٩٤، فان هذه العلاقات كانت قد بدأت «دافئة» كما ذكرنا ففى الفترة بين توقيع المعاهدة ونهاية العام ١٩٩٦ خطا الأردن واسرائيل خطوات واسعة نحو تطبيع العلاقات بينهما، وذلك على الصعد الاقتصادية والسياحية وغيرها.

فعلى **الصعيد السياحى** مثلا وضع الطرفان الاردنى والاسرائيلى برامج ترويج سياحى مشتركة، أى أن السائح الذى يزور اسرائيل يكون فى برنامجه أيضا زيارة الأردن والعكس صحيح.

وعلى **الصعيد التجارى** بدأ التبادل بين الجانبين يصل أرقاما كبيرة نسبياً حيث بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين نحو ١٨ مليون دينار، وهو رقم يزيد على رقم التبادل التجارى بين الاردن ومنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى.


الملك حسين خلال زيارة جرحى الحادث برفقة نتنياهو

وعلى **صعيد النقل** مثلا، فان فى امكان السيارات الاسرائيلية الخاصة دخول الاردن بعد تغيير لوحة أرقام السيارات، وفى المقابل يمكن للاردنى زيارة أى مكان فى اسرائيل بسيارته الخاصة، وفى احصائية بثتها وكالة الانباء الرسمية الاردنية (بترا) **بلغ عدد المسافرين بين الاردن واسرائيل خلال العام الماضى نحو ٣١١ ألف مسافر، وهو رقم كبير بالتأكيد.**

كل هذا يشير إلى نوع العلاقات بين الاردن واسرائيل وهى علاقات انعكست فى صورة واضحة على المستوى السياسى، وخلال فترة قصيرة لا تتعدى العام الواحد على توقيع الاتفاقية كان الاردن يقيم علاقات وثيقة مع اسرائيل، وكان رئيس الوزراء الاسرائيلى **اسحق رابين** قد زار الأردن أكثر من مرة، والملك حسين زار اسرائيل أكثر من مرة فى المقابل، وبلغت العلاقات ذروتها قبيل اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى **رابين** ورغم أنها فترت بعض الشئ فى عهد **شمعون بيريز** فانها بقيت جيدة وقوية عموماً، وهو ما جعل المراقبين السياسيين يجدون فى نوع السلام الذى قام بين الاردن واسرائيل نموذجاً مختلفاً عن ذاك القائم بين اسرائيل ومصر، **وفى مقابل «السلام البارد» بين اسرائيل ومصر، كان هناك «السلام الدافئ» بين الاردن واسرائيل.**

وحين أجريت الانتخابات الاسرائيلية التى تنافس فيها **شمعون بيريز وبنيامين نتنياهو** فى شهر مايو من العام الماضى، كان الاردن البلد الوحيد تقريبا الذى لم يحذر من سقوط حكومة حزب العمل ومجيئ حكومة برئاسة حزب الليكود إلى الحكم. بل إن العاهل الأردنى دعا رئيس حزب الليكود آنذاك، بنيامين نتنياهو إلى الاردن لمناقشة الأوضاع السياسية فى المنطقة، وهو عمل لم يقم به أحد، واعتبر من بعض الأوساط فى ذلك الحين مراهنة على حزب الليكود وليس العمل.

غير أن هذا كله بدأ يأخذ منحى جديدا بعد أحداث العنف التى نشبت فى فلسطين فى أعقاب فتح اسرائيل نفق تحت المسجد الأقصى.

وكان للأردن أكثر من سبب لانتقاد الخطوة الاسرائيلية أبرزها أن اسرائيل كانت تعهدت للاردن بألا تقوم بأي خطوة تمس وضع المقدسات الاسلامية فى القدس، وهو تعهد خرقته اسرائيل بفتحها النفق. ورغم ذلك لم تتعكر العلاقات بين البلدين بشكل كامل، وذلك حتى حدثت مشكلة الخليل التى كان الاسرائيليون تعهدوا بالانسحاب منها، دون أن يوفوا بوعودهم، فتدخل الملك حسين فى اللحظة الأخيرة ووافقت اسرائيل على الانسحاب بموجب بروتوكول تنفيذ اتفاقية الخليل.

ولكن جاءت أخيرا مشكلة الاستيطان فى جبل أبو غنيم، وبطريقة على درجة هائلة من الفجاجة، لتعيد وضع العلاقات الاردنية الاسرائيلية على المحك، فجبل أبو غنيم فى القدس التى ونصف اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية على اعطاء الاردن حق الاشراف على الاماكن المقدسة فيها. كما أن اسرائيل تستهتر بالعالم أجمع وتخرق الاتفاقات التى وقعتها بنفسها، وهذا فى حد ذاته نذير للاردن بأن اسرائيل قد لا تتورع عن خرق الاتفاقية التى وقعتها معه. ومن هنا تحديداً جاء التصعيد الاردنى الذى بلغ ذروته قبل يوم واحد من حادث مقتل الفتيات الاسرائيليات. لكن الحادث عاد فقلب الادوار، وبدأت اسرائيل تصعد لهجتها والاردن يتخذ موقف الدفاع، فهل تستمر العلاقة بين البلدين على هذا الشكل، أم بمنعطف جديد وتتأزم العلاقة مجدداً؟ أم تعود دافئة كما بدأت؟ الزمن وحده كفيل بالاجابة عن كل هذه الأسئلة.

شهدت دمشق خلال الشهرين الأولين من العام الحالى، سلسلة من الندوات والمحاضرات، ونشرت عديد من الدراسات سواء بالصحف الرسمية أم صحف أحزاب الجبهة ، ووزع بعضها على نطاق واسع للمسئولين والمواطنين وأعضاء مجلس الشعب، بعضها ساهمت به(**ندوة الثلاثاء الاقتصادية**) وهى تجمع للمثقفين والناشطين فى مجالات الاقتصاد، من أكاديميين وباحثين وعاملين فى مؤسسات الدولة والقطاع العام ،تعقد سنوياً سلسلة محاضرات وندوات تناقش فيها جوانب الحياة الاقتصادية المختلفة فى سوريا. كما ساهم به اقتصاديو القطاع الخاص وملاكه من خلال دراسة أصدرها السيد **رياض سيف** وهو من الصناعيين السوريين له معامل نسيج وعضو بمجلس الشعب، وقد وزعها على نطاق واسع، وأدلت صحف **الحزب الشيوعى السورى** بدلوها أيضا ، سواء من خلال ردها على مذكرة الصناعيين أم من خلال تناول جوانب الحياة الاقتصادية السورية الأخرى.


الرئيس حافظ الأسد

ركود اقتصادى.. وحلول متباينة

رسالة دمشق

حسين العودات

تناولت الدراسات والمحاضرات والندوات مناقشة واقع الاقتصاد السورى ،وخاصة السياسات الاقتصادية العامة، ومؤشرات النمو، وسياسات الاستيراد والتصدير ،والسياسات الصناعية والزراعية، وسياسات الأسعار والضرائب والأجور، ثم نشاطات القطاعين العام والخاص.

أجمعت الدراسات والمحاضرات والندوات على أن **سوريا تعانى ركوداً اقتصادياً واضحاً** ،انعكس جدياً على حياة الطبقات الدنيا (بعد أن تدهورت الطبقة الوسطى وتحولت إلى طبقة دنيا) حتى أصبح الركود حديث الناس اليومى،حيث تجد الشكوى على كل لسان ،فى الوقت الذى يزداد فيه غنى الأغنياء، وخاصة أولئك محدثو النعمة من **الطفيليين والبورجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية** ،**وتجار الصفقات والمهربين ومخالفى القانون والمتهربين من الضرائب** ، الذين -رغم قلة نسبتهم لعدد السكان- يملأون الدنيا ضجيجاً ببذخهم، وسفههم فى الانفاق والحفلات، وإصرارهم على المظاهر الاستهلاكية التى تستفز الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب السورى.

كان من أهم الدراسات واحدة ألقاها الدكتور **عارف دليله** وهو أستاذ بجامعة دمشق، فى مكتبة الأسد بدعوة من ندوة الثلاثاء الاقتصادية، بسبب وضوحها وجرأتها وشمولية نظرتها إلى جوانب الحياة الاقتصادية السورية المتعددة، وقد لخص الدكتور دليلة(والتقى بجوانب كثيرة من محاضرته مع محاضرين آخرين) واقع الاقتصاد السورى بما يلى:

فى مجال الناتج المحلى: تضاعف الناتج المحلى الصافى (بالأسعار الثابتة) فى سوريا بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٥ أربع مرات ونصف ،منها ثلاث مرات فى عقد السبعينات، ومرة ونصف خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة. **بينما لم يتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلى الصافى** بسعر السوق (وبأسعار ١٩٨٥ الثابتة) إلا مرة واحدة خلال ربع قرن (٩٠٪ من هذه الزيادة خلال عقد الثمانينيات)، أما حصة الفرد من الدخل القومى المتاح بالأسعار الجارية فقد تضاعفت (٣٦ مرة) ،منها مرتان حقيقيتان و

** الاثرياء الجدد من الطفيليين و الكومبرادور والبيروقراطيين وتجار الصفقات والمهربين.. يملأون الدنيا ضجيجاً ببذخهم و سفههم المستفز لغالبية الشعب **

(٣٤) مرة وهمية بسبب التضخم. وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي المتاح عام ١٩٩٥ مبلغ (٧٥٠) دولاراً أمريكياً ،مع أخذ أسعار الصرف بالسوق الحرة بعين الاعتبار.

وفي مجال الاستثمار وتكوين رأس المال: فقد انخفض الانفاق الاستثماري في السكن من مجمل تكوين رأس المال من ٢٧ر٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٨ر٨٪ في الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٥، بنسبة هبوط تبلغ ٣٠٪ وكان هذا الانخفاض لصالح الاستثمار في وسائط النقل ، الذي ارتفع من ٤ر٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٢ر٦٪ في الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ ،وبنسبة ارتفاع تبلغ ٤٨١٪.

أما في التكوين الرأسمالي: فقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام فيه من ٧٠٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٤٪ عام ١٩٩٥ ، بينما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص من ٣٠٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥٦٪ عام ١٩٩٥ إلا أن هذا الارتفاع تركز بالدرجة الأولى في قطاع الخدمات وإشباع الحاجات الاستهلاكية. ويرى الدكتور عارف دليلة (أن الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص بنسبة المساهمة في تكوين رأس المال الثابت، لم يكن يعني زيادة مساهمة هذا القطاع في عملية البناء والتنمية، فهو في الواقع انسحب من قطاعات البناء والتشييد ، ولم يضف على نسبة مساهمته في الآلات والتجهيزات شيئاً، وإنما نقل مساهمته إلى قطاع واحد هو إشباع الحاجات الاستهلاكية والاستفزازية).

وفي الأجور: بلغ متوسط أجر العامل السوري في القطاع العام (٦٤ر٧) ألف ليرة سورية (تعادل ١٢٩٤ دولاراً بالسعر الحر) و(٢٢) ألف ليرة سورية في القطاع الخاص (تعادل ٤٤٠ دولار) ،مع ملاحظة أن القطاع الخاص يضم (٦٤٩١٢) مؤسسة، منها (٩٨ر٣٪) تشغل بين عامل وتسعة عمال ،و(١ر٧٪) تشغل أكثر من عشرة عمال ،وتحتل هذه النسبة الثانية من المؤسسات (١٦ر٧٪) من مجموع مبيعات القطاع الخاص،في الوقت الذي بلغ فيه النمو الحقيقي في قيمة الانتاج الصناعي السوري ١٧٪ والانتاج الزراعي ٤٩٪ خلال عشر سنوات.

أما في التجارة الخارجية: فان الاحصاءات تشير إلى أن الصادرات النفطية تحتل النسبة الكبرى من مجموع قيمة الصادرات (٦٤ر٥٪) لعام ١٩٩٥ ،وتحتل الصادرات الصناعية (١٨٪) وصادرات الأغذية والحيوانات الحية (١١ر٦٪) من مجموع الصادرات . ويتقاسم القطاعان العام والخاص بالتساوي قيمة الصادرات غير النفطية لعام ١٩٩٥ ،بعد أن كانت (٩٢ر٤٪) للقطاع العام و (٧ر٦٪) للقطاع الخاص عام ١٩٨٥.

تراجع استيراد القطاع العام عام ١٩٩٥ ليحتل(٣٤ر٦٪) من حجم المستوردات بعد أن كان يحتل (٨٤ر٢٪) عام ١٩٨٥،بينما احتل القطاع الخاص عام ١٩٩٥ نسبة (٦٥ر٤٪) من حجم المستوردات ،وكان يحتل(١٥ر٨٪) عام ١٩٨٥.

ويرى الدكتور دليله (أن السياسة المتبعة لتشجيع التصدير هي سياسة ملتوية ومكلفة جدا، وقد خلقت ثغرات مصطنعة أدت إلى **جرف ثروات هائلة على حساب المنتجين والمستهلكين دون أن تضيف أي تصدير يذكر**، إن لم أدت إلى العكس من ذلك). خاصة وأن الفساد بلغ في مؤسسات التجارة الخارجية(درجة عالية ،انعكس بتقويض فعالية الانتاج الوطني وقدرته على المنافسة،وتحميل المستهلكين علاوات عالية على الأسعار تذهب إلى جيوب محددة تهربها إلى الخارج تاركة الداخل للتضخم).

هذه خلاصة مختصرة جداً لمجموعة دراسات ومحاضرات تناولتها ندوة الثلاثاء الاقتصادية على عدة أسابيع .فما هي الآراء الأخرى؟.

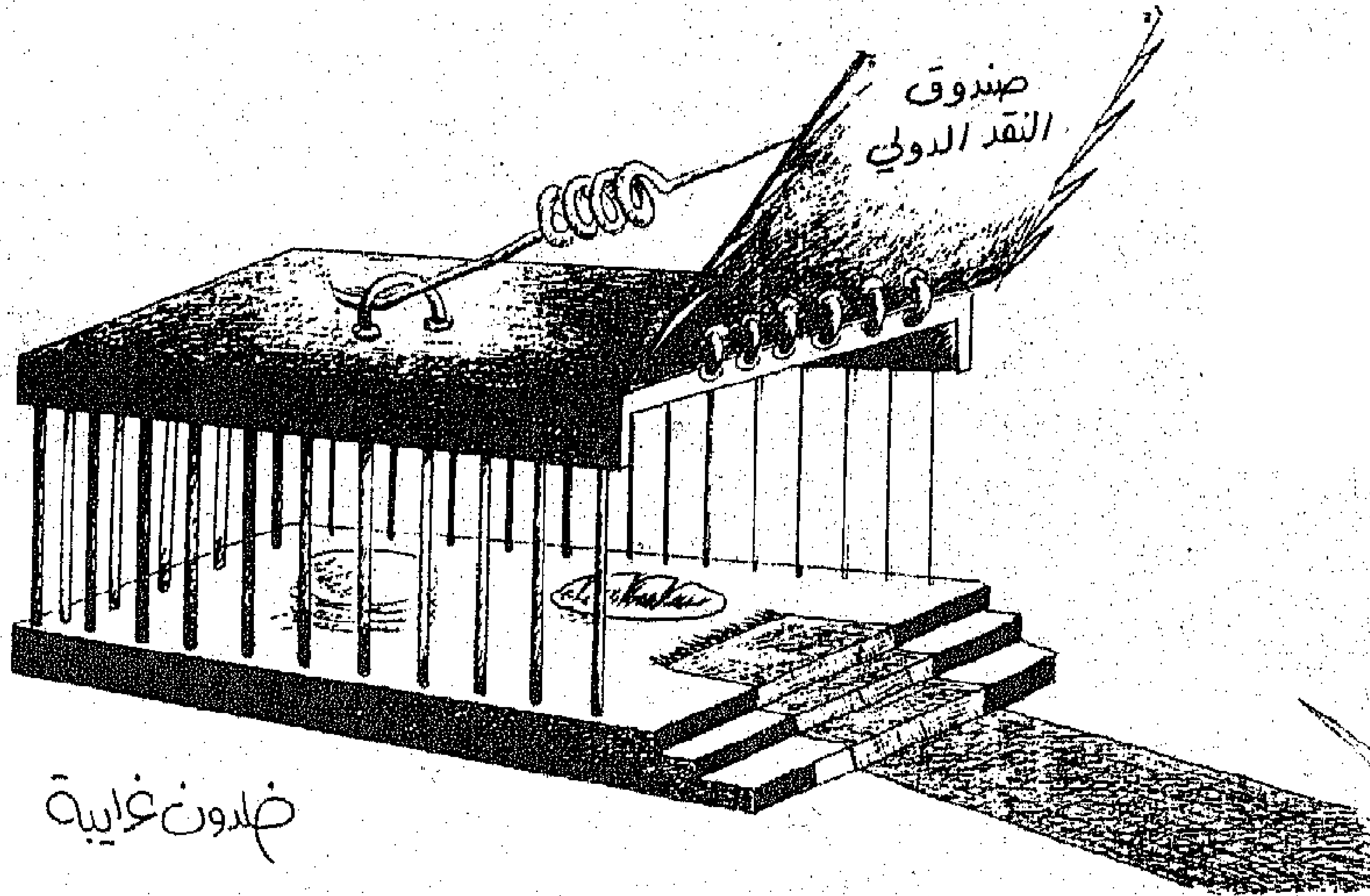
في دراسة (أشرنا إليها) وزعها السيد **رياض سيف** باسمه وكان من الواضح أنها تمثل رأي الصناعيين(وزعت حتى على أعضاء مجلس الشعب)،يرى هؤلاء الصناعيون(وهم من القطاع الخاص) أن الطبقة **الوسطى في سوريا تآكلت خلال السنوات العشر الأخيرة**(وهي الأكثر أهمية في فعالية **السنوات العشر الأخيرة**(وهي الأكثر أهمية في فعالية لاقتصاد كاقتصاد سوريا حسب رأيهم)، **وأن رواتب العاملين في الدولة تآكلت أيضا بنسبة بين ٧٥٪ للرواتب الدنياو ٩٢٪ للرواتب العليا، وأن هؤلاء العاملين يدفعون ضرائب مباشرة على رواتبهم تبلغ (١٠٪) بينما لا يدفع الأغنياء أكثر من (١٪) من دخلهم -إن دفعوا- للضرائب المباشرة.**

ونتج عن تآكل الرواتب والأجور نتائج اقتصادية واجتماعية عديدة تمثلت في **ازدياد تيار الهجرة إلى الخارج والانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وضعف إنتاجية القطاع العام، وانتشار ظواهر الرشوة والفساد**، ويرون أن الهدر في وقت العمل بالقطاع العام ومؤسسات الدولة بلغ(٩٠٪) وأن انتاجية العمل لم تتجاوز ١ر٤٪ .وأصبح القطاعان العام والخاص عاجزين عن التصدير خاصة بسبب سوء مواصفات الانتاج وارتفاع تكاليفه، ويرون أن هذا أدى إلى عجز كبير بالميزان التجاري بلغ (٢٧١٩) مليون دولار

اذا لم نحتسب عائد النفط، و(٦٤٤) مليون دولار اذا احتسبناه. وأن تحقيق التوازن فى الميزان التجارى يحتاج إلى زيادة التصدير بنسبة ٣٧٪ ،كما يرون أن انخفاض معدل الفائدة أدى إلى عزوف الناس عن الادخار، وتوجهوا إما إلى التوظيف بشركات توظيف الأموال (التى أفلست جميعها) أو إلى الادخار بالعملة الصعبة فى البنوك الأجنبية.فى الوقت الذى تجبى فيه الضرائب- حسب رأيهم- بلا معايير واضحة، وتعتمد على تقديرات وزارة المالية، لا على الحساب الجدى للأرباح والخسائر الفعلية،ويقترح صناعيو القطاع الخاص، رفع رواتب الحد الادنى للعاملين بالدولة والقطاع العام وعددهم (٧٣٦ ألف عامل) ،والتخلص من البيروقراطية وتحديث ادارة القطاع العام، وانشاء شركات جديدة تستوعب عاملين جدداً، وإقامة مصارف محلية والسماح للمصارف الأجنبية بالعمل فى سوريا، والغاء أسعار الصرف المتعددة للدولار والعملات الأخرى، وإعادة النظر بنسب الضريبة وتحصيلها حسب معايير اقتصادية تأخذ الأرباح الفعلية بعين الاعتبار.

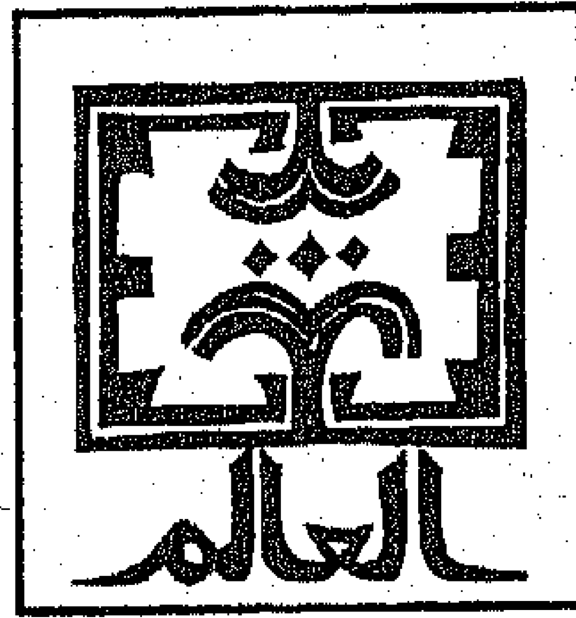
رغم أن صحف الحزب الشيوعى، والصحف الرسمية (بشكل غير مباشر) التقت فى توصيف الحال الاقتصادى مع الصناعيين من القطاع الخاص ، إلا أنها اختلفت معهم فى الحلول، ورأت فى مقالات عدة، أهمها رد الدكتور **مصباح غيبه** (نائب شيوعى)والسيد **محمد الجندى** (صحفى وكاتب) فضلا عن عديد من محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية، رأت أن الحلول تكمن بوضع سياسات ثابتة وواضحة اقتصادية واستثمارية وسياسية ادخار وتراكم ونمو وتسليف وتجارة خارجية واجتماعية وسكانية،وتطوير اطار قانونى وادارة اقتصادية مواتية لسوق حية وفعالة، وزيادة فروع المصارف المحلية وتحديث عملياتها، **وتوسيع شركات القطاع العام ومؤسساته ،ووضع سياسة مالية للضرائب وليس سياسة جباية، وإعادة النظر بالنظام الضريبى ومعاييره، وهاجموا البورجوازية الطفيلية والبيروقراطية** وحملوها مسئولية الركود الاقتصادى ،ونهب الثروة الوطنية وتهريبها للخارج، وشجبوا دورها السلبى فى انخفاض النمو الاقتصادى، والحد من النشاط الاقتصادى التنموى الحقيقى، وألقوا بجزء من المسئولية على التضخم النقدى العالمى، وعلى السياسات العسكرية لادارات الدول المتقدمة وخاصة الادارة الأمريكية، ورأوا أن العامل الدولى يضع سقفاً للنمو فى جميع دول العالم النامية، واتفقوا على أن هذه **البورجوازية الطفيلية تلتقى مع توجهات سياسات أجنبية بهدف تخريب اقتصاد الدول النامية من الداخل،وحصارها من الخارج لايصالها إلى حالة الافلاس، وايصال شعوبها إلى الكفر بكل الطموحات التحررية التى ناضلت لتحقيقها طويلا.** .وذلك بهدف إغلاق كل السبل أمام الجماهير فى ايجاد المخرج من الازمات المتزايد إلى أن تجد نفسها وليس أمامها من مخرج إلا تبنى تلك المطالب بنفسها.

وما زال الحوار جارياً.





مبارك وكلينتون



الخطة الأمريكية وراء فوضى المواقف المختلطة فى الشرق الأوسط

سياستان أمريكيتان تجاه مصر:

□ سياسة ودية في الادارة

□ عدائية في الكونجرس

* اختلطت الأمور بشأن عملية السلام فى الشرق الأوسط أكثر مما اختلطت فى أى وقت من قبل.

لم تعد الخطوط التى يتحرك وفقا لها أى من الاطراف معروفة أو محددة . ينطبق ذلك على الاطراف المباشرة ، أى العرب -**فلسطينين وأردنيين وسوريين ولبنانيين.. ومصريين واسرائيل** (وهى أيضا عدة أطراف متداخلة من أقصى اليمين الديني إلى أقصى اليسار) والولايات المتحدة . وبدورها فانها ليست طرفاً واحدا. حتى من الناحية الرسمية هناك على الأقل طرفان : الادارة **ادارة كلينتون** ولها سياساتها ومواقفها كما تعبر عنها الرئاسة ووزارة الخارجية، ومن ناحية أخرى **الكونجرس** وله سياسات ومواقف وتأثيرات على عملية السلام تختلف عن الادارة.

.. حتى لقد أصبح من الضرورى- وليس من قبيل الرفاهية أو الترفيه- أن يتوجه أى من الاطراف المباشرة إلى واشنطن لاجراء محادثات بشأن عملية السلام فيجد أن **عليه ان يجرى هذه المحادثات مرة مع الإدارة(الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع وربما مستشار الرئيس للأمن القومى) ومرة مع الكونجرس بزعامتيه ،الأغلبية والأقلية، ولجانه المعنية خاصة العلاقات الخارجية والاعتمادات.** وأصبح من المألوف أيضا أن يستمع الرئيس الزائر أو وزير الخارجية أو غيرها إلى وجهات نظر متباينة تماما فى الادارة عن تلك التى يستمع إليها فى الكونجرس.

ولم يكن الرئيس مبارك استثناء من ذلك فى زيارته الأخيرة.

فى المحادثات مع الادارة **تظهر مصرفى صورة دولة صديقة وشريك ايجابى فى عملية السلام لا غنى عن جهوده** -ويظهر السلام بين مصر وإسرائيل باعتباره نموذجا وركيزة لأمن الشرق الأوسط .. إلخ.

وفى المحادثات مع الكونجرس فان زعماءه لا يترددون فى الحديث عن **مصر التى تلعب الآن دوراً هداماً لعملية السلام أو على الأقل دوراً سلبياً ، إلتى تقصر فى تنفيذ التزاماتها التى قطعتها على نفسها فى كامب ديفيد وفى معاهدة السلام ،وتتراجع عن أداء دور جسر السلام من الناحية العربية باتجاه**

لماذا تتهم المنظمات اليهودية كلينتون بخيانة اسرائيل؟

رسالة واشنطن

سمير كرم

اسرائيل،ويعض زعماء الكونجرس آثار في المحادثات الأخيرة أخطار الحملات التي تشن في الصحافة المصرية على إسرائيل ووصفها بأنها تطلق العنان لنزعة العداء للسامية وتفجر فرص التطبيع.

أما الأكثر حدة في مواقف الكونجرس فكان **إثارة دوافع الرئيس مبارك ومصر من وراء امتناعه المتعمد** عن زيارة اسرائيل(باستثناء حضوره جنازة رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين) وتفسير ذلك بأنه إرضاء للمشاعر المعادية لإسرائيل في الدول العربية طلبا لشعبية في الشارع العربي وإرضاء لنوازع لا يمكن أن يكون السلام مع استمرارها.

هذا الاختلاط بين سياسة أمريكا كما تعكسها **ادارة كلينتون** وسياسة أمريكا كما يعكسها **الكونجرس** وزعاماته التي لا يكاد يوجد بينها- أغلبية جمهورية وأقلية ديمقراطية- سوى تأييد اسرائيل بلا حدود ولا شروط وغالبا بلا تفكير في العواقب . سواء تعلقت هذه العواقب بعملية السلام والدور الأمريكي فيها أو بالعلاقات الثنائية بين أمريكا وكل من الدول العربية .. هذا الاختلاط ليس سوى جانب واحد من صورة الاختلاط العام السائد.

ولا يتسع المجال لعرض الجوانب المتعددة لهذا الاختلاف العام الذى أصاب مسألة الشرق الأوسط وعملية السلام . لكن الجانب الأجدر بالتناول هو **الاختلاط في العلاقات الأمريكية -الاسرائيلية وهو أجدر بالتناول لعدة أسباب:**

* أولا لأن هذه العلاقات هي جوهر الوضع في الشرق الأوسط ، بصرف النظر عن زاوية الرؤية التي ينتظر بها إليها. سواء تصورنا أنها **علاقة سيطرة أمريكية تؤدى فيها اسرائيل دور الاداة التابعة**،أو استسلمنا للتصور الآخر بأن **اسرائيل هى الجانب المسيطر وأن أمريكا لعبة فى يد اسرائيل والنفوذ اليهودى الأمريكي والعالمي.**

ثانيا: لأن بعض جوانب العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل يكاد يكون مجهولا، وأحيانا «يفوق التصور» في عالمنا العربي. وعلى سبيل المثال فاننا في الغالب نأخذ كل حديث عن خلاف أمريكي -اسرائيلي في أي شأن على أنه وهم أو كذب متعمد أو توزيع أدوار. وهو قد يكون كذلك في بعض الأحيان.. لكن ليس في كلها.

* ثالثا: لأن خبرات الماضي أظهرت أن هذه العلاقة العضوية بين أمريكا واسرائيل- التي تتجاوز كونها علاقة بين دولتين إلي كونها **علاقة تداخل بين مجتمعين بينهما مساحات بشرية وسياسية وايديولوجية**(وحتى دينية ، مشتركة . وأهم هذه المساحات هي العنصر البشرى اليهودى الأمريكي . وتلعب هذه العلاقة العضوية أهم أدوارها وأخطرها وأكثرها دأبا في الوقت الحاضر..وقت أصعب أزمة تمر بها عملية السلام في الشرق الأوسط.

* **رابعا:** لأن هذه العلاقة العنصرية طفت على السطح في الآونة الأخيرة أكثر من أي وقت مضى من خلال **تمثيل غير عادى وغير متناسب للعنصر البشرى اليهودى فى ادارة كلينتون .. وبالتحديد في الاجهزة المسئولة عن عملية السلام وعن سياسة أمريكا عموما في الشرق الأوسط.** أي تجاه اسرائيل من ناحية والعرب من ناحية أخرى. ان وجود مسئولين يدينون باليهودية في مواقع المسئولية هذه في هذا التوقيت بالذات ليس صدفة وليس بالامكان التغاضى عنه. وحتى أن بدا أن الرأى العام الأمريكي وقياداته السياسية والثقافية ،والإعلامية تتغاضى عنه فان هذا التغاضى لا يمكن أن يستمر. وشيئا فشيئا فان الكتمان بشأنه يتحول إلى تساؤلات تكبر وتتسع تدريجيا . واذا طال كتمانها تصبح قابلة للانفجار.

ولعل أكثر الجوانب الراهنة بعدا عن المدارك العربية الآن يتمثل في **حملة انتقادات يهودية أمريكية منظمة**

مبارك مع وزيرة الخارجية الأمريكية



رسالة

واشنطون

ضد.. الرئيس الأمريكى **كلينتون.**
وتقول منظمة لأن القائمين بها هم زعماء المنظمات اليهودية الأمريكية الذين تصور مواقفهم عن تنسيق مسبق فيما بينهم من ناحية، وبينهم وبين الحكومة الاسرائيلية.

وتصل هذه الانتقادات إلى الحدود التى نصفها بأنها «تفوق التصور».

فقد أعربوا واحدا بعد الآخر- من مقار منظماتهم فى واشنطن ونيويورك (**عصبة مكافحة التشهير، اللجنة اليهودية الأمريكية مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى** .وهذا يضم تحت مظلته ٣٠ منظمة يهودية أمريكية، ولجنة الشئون العامة الامريكية الاسرائيلية) . ان **كلينتون** مسئول عن الانتقادات التى تتعرض لها حكومة اسرائيل فى الفترة الأخيرة، مسئول بالتالى عن محاولة فرض عزلة على اسرائيل. جميعهم انتقدوا كلينتون لأنه سمح بأن يقف الرئيس المصرى **حسنى مبارك** فى المؤتمر الصحفى المشترك بينهما «ليلطخ بلسانه اسرائيل ويتهمها بتخريب عملية السلام وارتكاب انتهاكات ضد اتفاقات أوسلو.. كل هذا دون أن يرد عليه مدافعا عن اسرائيل(..)

وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان هذه الانتقادات اليهودية ضد كلينتون جاءت بعد «الفيتو» الأمريكى فى مجلس الأمن لحماية إسرائيل من قرار يدين مشروعها الاسكانى فى جبل أبو غنيم فى القدس الشرقية ازدادت دهشتنا من هذه الانتقادات.

وتستمر الانتقادات -تحملها الصحافة اليهودية الأمريكية اليومية والأسبوعية -**فتحمل كلينتون مسئولية «الرسالة الفظة» التى وجهها الملك حسين ملك الاردن إلى رئيس وزراء اسرائيل نتنياهو** (قبل أن يذهب الملك الاردنى إلى اسرائيل للتعزية فى الفتيات ضحايا اطلاق النار من جندى أردنى على أتوبيس لتلميذات مدرسة اسرائيلية ليعتذر عن الحادث وليؤكد أن رسالته لم يكن مقصودا بها أن تنشر، أنها تسربت دون علمه إلى الصحافة.. وهو ما اعتبر اعتذارا أيضا من الرسالة).

وجاءت الخطيئة الكبرى من كلينتون فى نظر زعماء اليهود الأمريكيين عندما أوفد القنصل العام الأمريكى فى القدس إلى غزة ليمثل أمريكا فى اجتماع غزة الذى دعا إليه رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية **ياسر عرفات** وحضره ممثلون من دول الاتحاد الاوروبى وروسيا واليابان ومصر، من أجل اتخاذ موقف من تصميم اسرائيل على المضى فى مشروعها الاستيطانى فى القدس الشرقية.

خطيئة كلينتون الكبرى هنا كانت إيفاده المندوب الأمريكى ليحضر اجتماعا لا تحضره إسرائيل، فهذا معناه فى رأى زعماء اليهودية أن ادارة كلينتون «تسهم» فى محاولات عزل اسرائيل ، وحسب تعبير **ابراهام فوكسمان** مدير عصبة مكافحة التشهير اليهودية فان «**القرار الأمريكى بحضور اجتماع غزة يعيد إلى الأذهان حقيقة ماضية كانت فيها المسائل ذات التأثير على اسرائيل وجيرانها تناقش من جانب المجتمع الدولى دون مشاركة إسرائيلية**».

ما لم يستطع قادة المنظمات اليهودية أن يقولوه فى انتقاداتهم أعطوا الضوء الأخضر للصحف المعبرة عنهم لتقوله».

على سبيل المثال فان صحيفة «**فوروارد**» الاسبوعية ، وهى اقدم صحيفة يهودية تصدر فى نيويورك ويزيد عمرها على ١٠٠ عام كتبت مقالا افتتاحيا (فى عددها الصادر يوم ١٤ مارس الماضى) بعنوان «**حماقة كلينتون**» .. قالت فيه «**بالمعدل الذى يسير به الرئيس كلينتون ونائبه غور فانهما سيذكران ((فى التاريخ) باعتبارهما الزعيمين الأمريكيين اللذين خانا اسرائيل بشأن القدس**».

وانتقدت صحيفة «**واشنطن جويش ويك**» (أسبوعية واشنطن اليهودية) اقدام **كلينتون** على تعيين أمريكى كان من بين اليهود الذين عارضوا **نتنياهو** فى حملته الانتخابية فى العام الماضى سفيرا للولايات المتحدة لدى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة والتى يوجد مقرها فى جنيف.. مع معرفته بأن هذه اللجنة واحدة من أكبر لجان المنظمة الدولية انتقادا لاسرائيل وتحاملا عليها.

وتجاهلت الصحف اليهودية حقيقة أن كلينتون رضخ لضغط يهودى قوى ضد تعيين الزعيم الأسود «**آندرو يونج**» فى هذا المنصب بمجرد أن عرفوا أن **يونج** مرشح له.. وهو نفسه الذى كان قد فقد منصبه كسفير لأمريكا لدى الأمم المتحدة فى أواخر السبعينيات (فى عهد كارتر) عندما ضبط متلبسا آنذاك بالاجتماع بمندوب منظمة التحرير الفلسطينية المراقب لدى الأمم المتحدة.

فلم يكن استبعاد يونج من منصب السفير لدى لجنة حقوق الانسان كافيا للمنظمات اليهودية ولم يكن تعيين يهودى أمريكى فى هذا المنصب أيضا كافيا. فقد كانوا يريدون ان يعين مرشح معين اختاروه هم بالتحديد.

والحقيقة أن الانتقادات الحادة ضد كلينتون فى المنظمات اليهودية وصحافتها لم تبدأ بعد المؤتمر الصحفى المشترك مع مبارك ،ولا نتيجة لقرار ايفاد القنصل العام الأمريكى فى القدس إلى اجتماع غزة.. انما بدأت قبل ذلك وبالتحديد أثناء زيارة عرفات لواشنطن وبعدها.**لم يكن يمكن لهذه المنظمات أن تغتفر لكلينتون أنه انتقد قرار اسرائيل المتعلق بمستوطنة «حار حوما» (التسمية اليهودية لجبل أبو غنام) بانه قرار لا يبنى الثقة وأنه كان يتمنى لو أنه لم يتخذ**.. وقال هذا فى وجود عرفات إلى جانبه فى البيت الأبيض.

وقالت افتتاحية الاسبوعية «**جويش ويك**» (١٣ مارس) «**إذا كانت الولايات المتحدة تعطى لياسر عرفات تأييدا غير التأييد الذى يستحقه** وهو التأييد المشروط بأداء معين فانها بذلك تأخذ أوراقا من اسرائيل وتعطيها للفلسطينيين .وهذا نوع من المقامرة لن يكسب أى سلام».

ويمكن تفسير «الفيتو» الأمريكى فى مجلس الأمن بعد ذلك بأيام معدودة بأنه كان نتيجة لهذه الحملة من الانتقادات ضد كلينتون أكثر مما كان نتيجة أى اعتبارات أخرى.

ومعنى هذا أن **المنظمات اليهودية**

المرحلة المقبلة فى عملية السلام مرحلة تأجيل.. والهدف الرئيسى فيها «كبح جماح الفلسطينيين وكسر أية مواقف عربية تعارض القرارات الأمريكية».

تعرف جيدا أنها **تحصل وتستمر فى الحصول على نتائج كلما لجأت إلى** الاستراتيجية **المعروفة «والهجوم خير وسائل الدفاع»** .. وهى فى هذه الحالة الهجوم على كلينتون هو خير وسائل الدفاع عن اسرائيل ، وبصرف النظر عن معايير الحق والباطل الايجابى والسلبى ، أو حتى معايير المصالح.

وفى هذا النوع من الحملات السياسية تكاد تكون قد اختفت تماما الفروق والاختلافات بين هذه المنظمات ،ما هو عقائدى وما هو سياسى أو اجتماعى . وقد اختفت فى صخب الحملة ضد كلينتون أشياء كثيرة من بينها (مواقفه المؤيدة لاسرائيل التى وصفوها هم أنفسهم-فى ظروف سابقة بأنها (تتجاوز مواقف التأييد التى اتخذها رؤساء أمريكا السابقون منذ تأسيس الدولة اليهودية) .

واختفت وسط هذا الصخب أيضا أصوات حركة السلام الآن الأمريكية التى لا تتجاوز فى النشر حدود البيانات الصحفية التى أرسلت إلى الصحافة فلم ينشر شئ منها.. لأنها رأت أن نقد كلينتون لقرار نتنياهو فيما يتعلق بمستوطنة «جار حوما» سياسة ، وأن التحذير من تأثيرات هذا القرار المدمر على عملية السلام هو تحذير فى محله.

اختفت -بالمثل- فى صخب الانتقادات واتهام كلينتون بأنه سيدخل التاريخ كخائن لاسرائيل فى القدس حقيقة أنه حذر عرفات من العنف ..بل من الحديث عن احتمالات العنف . وأن ادارة كلينتون ، وان كانت قد **أظهرت بعض المودة تجاه عرفات لم تسمح له بأن يرفع علم فلسطين على السيارة التى يستقلها خلال وجوده فى واشنطن.**

وقد تكون هذه كلها أمور رمزية أكثر منها جوهرية.

وجوهريا فان ادارة كلينتون تعرف ما تريد .. تماما كما تعرف المنظمات اليهودية ما تريد بحملتها الراهنة. والاختلاف بينهما ظاهرى تماما.

جوهريا فان **ادارة كلينتون تنفذ باحكام خطة تهدف أساساً كبح جماح الطموح الفلسطينى** . وتقوم هذه الخطة على تقدير من جانب الادارة بان تطورات الفترة منذ صعود نتنياهو إلى السلطة فى اسرائيل ضخمت توقعات الفلسطينيين، بمن فيهم قيادات السلطة الوطنية ،إلى حد **تصور قرب الحصول على قبول أمريكى بفكرة الدولة الفلسطينية ،وقرب الحصول على قبول أمريكى لفكرة القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.**

وقد بدأ تنفيذ خطة كبح الطموح الفلسطينى اثناء زيارة عرفات ليس فقط من خلال تحركات رمزية من نوع رفض علم فلسطين على سيارة عرفات فى واشنطن.. بل من خلال تأكيدات -خاصة من جانب **مادلين اولبرايت** وزيرة الخارجية الأمريكية -الجديدة **بأن قراءة أمريكا لاتفاقى أوسلو تجعلها ترى أنه ليس فى نصوصهما ما يمنع اسرائيل من اقامة «جار حوما»**.. وان كانت واشنطن تفضل أن تؤجل عملية اقامة مستوطنة تفاديا لتأثيرات سلبية على عملية السلام ، خاصة وأن وقت مفاوضات المرحلة النهائية قد حان.

واكب ذلك ضغط شديد من جانب الكونجرس بضرورة «مراقبة التزام السلطة الفلسطينية بما التزمت به فى اتفاقاتها مع الحكومة الاسرائيلية » مع التأكيد بأن **الكونجرس يرى أن اسرائيل تفى بكل التزاماتها ولم تقصر فى ذلك على أى نحو بعد تولى بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة(..).**

وترى الخطة الأمريكية- فيما يتجاوز الشأن الفلسطينى ،وإلى جانب الحد من تصاعد الآمال الفلسطينية- إلى اظهار «**عدم جدوى الاختلاف مع الولايات المتحدة وعدم جدوى الاعتراضات من جانب بعض الاطراف العربية على بعض ممارساتها فى عملية السلام**».وهذه اشارة واضحة إلى تصاعد حالة عدم الرضى عن مواقف مصر فى الفترة الاخيرة والدور الذى يبرز فيه بشكل خاص وزير الخارجية **عمرو موسى** فى نقد المواقف الأمريكية إلى جانب نقد مواقف اسرائيل.

لقد أسفرت المناقشات داخل الادارة بشأن تحديد ملامح السياسة الخارجية الامريكية لفترة رئاسة كلينتون الثانية عن تغلب جناح فى الادارة يعتنق وجهة نظر بأن **ردود الفعل العربية ينبغى أن لا تحمل صانع القرار الأمريكى على تعديل مواقفه أو قراراته** ، لأن معنى هذا أن تتسع دائرة المطالب العربية بصورة غير واقعية.

لكن لعل الجانب الأهم فى خطة فترة الرئاسة الثانية لكلينتون تتمثل فى **دفع عملية السلام برمتها خطوات إلى الوراء بحيث لا تبدو كأولوية للسياسة الخارجية الأمريكية**. وفى هذا السياق تريد ادارة كلينتون أن تبدو محادثات المسار السورى الاسرائيلى مؤجلة أمريكيا فى الوقت الحاضر على الأقل، لأنها تريد **اعطاء الأولوية لمنطقة الخليج حيث تواجه تعثر استراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران فى وقت واحد.**

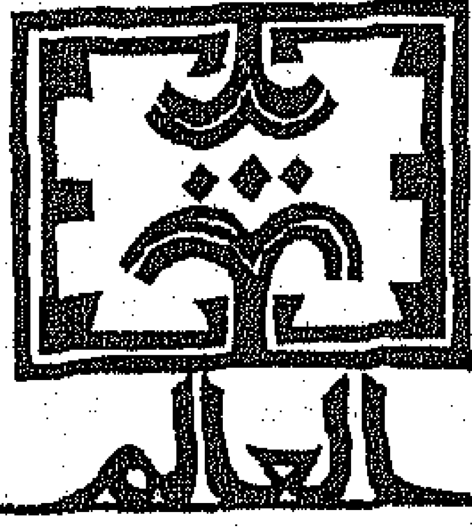
فهل يمكن وصف هذه الخطة بأنها جدول أعمال أمريكى للشرق الأوسط؟ أم أنه جدول أعمال اسرائيلى لأمريكا فى الشرق الأوسط؟ أم جدول أعمال أمريكى -اسرائيلى مشترك للمنطقة؟.

إنها جوانب متباينة لظاهرة واحدة.

وهذه الظاهرة قابلة للاستمرار بجوانبها المتعددة فى غياب أى فاعلية للجانب الآخر فى الشرق الأوسط.

ما هو الجانب الآخر فى الشرق الأوسط؟.

الجانب العربى.. لقد أصبح موجودا بالاسم فقط والأمور مختلطة عليه وحده. وهو الجانب الوحيد بلا موقف موحد.. بلاخطة وبلا حساب . على الأقل هكذا يبدو من واشنطن.



يلتسين..

الاستعداد للرحيل..

المظاهرات والاضرابات عن الطعام تجتاح روسيا

عشرون مليون روسي يشاركون في مظاهرة واحدة

تباهى الرئيس الروسى مؤخرا بعافيته التى استعاد قدرا منها فصرح فى ٢١ فبراير- يوم الجيش السوفيتى سابقا ويوم «حماية الوطن» -حاليا -بقوله :«إننى قادر على رد الصاع صاعين للبرلمان اذا شاء ذلك». ثم أضاف بعد الاعلان عن جراحة فى ركبة كلينتون:«**كانوا يقولون ان يلتسين سيحضر قمة هلسنكى مريضا ليلتقى بكلينتون السليم، فما قولكم الآن، إننى أن الذى سأتجه إلى هناك معافى لألتقى بكلينتون المريض**»؟.

بالرغم من ذلك يسود شعور عميق بأن افاقة الرئيس مؤقتة ، وأن الاستياء الشعبى يتضاعف. وأن الأوساط السياسية تعيش لحظة انتظار رحيل الرئيس ، بعضها يعرب عن ذلك صراحة، وبعضها يتكتمه ،وهى حالة تشبه حالة السنوات الأخيرة من حكم بريجنيف حين كان الجميع يعلمون أنه عاجز بينما يستمر التظاهر بأنه فى أفضل حال.

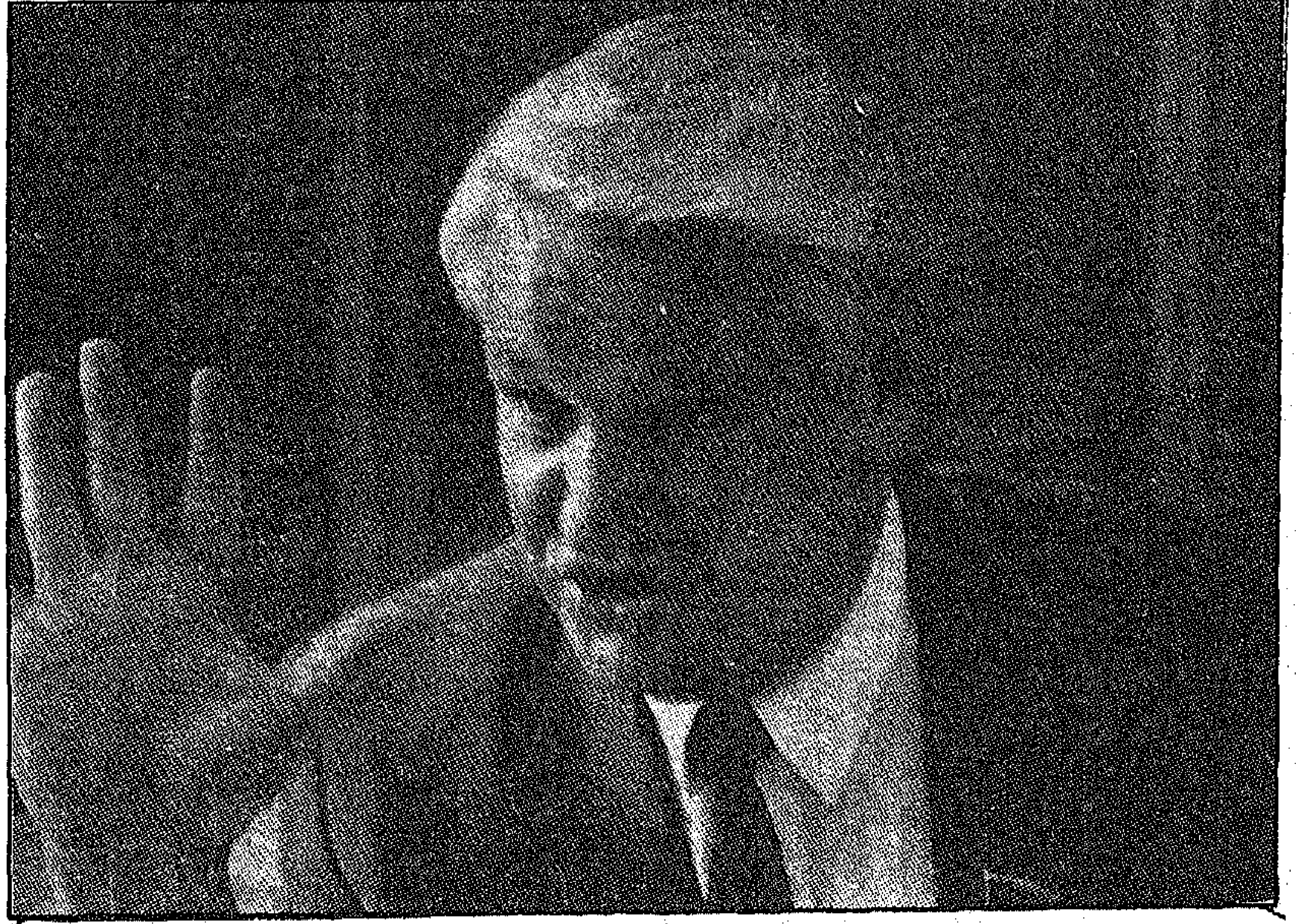
ولذلك **يتعجل الاصلاحيون الموالون للغرب عملية ترتيب أوضاع روسيا فى الخارج -بتوقيع اتفاق مع الناتو- وفى الداخل باعادة توزيع للقوى السياسية داخل المؤسسات الحاكمة لصالح الجناح المسمى** «**الأطلسى**» فى قاموس مصطلحات الوطنيين الروس. وتتطابق إلى حد كبير اتجاهات تعديل أوضاع روسيا- لاحكام اخضاعها - دولياً وداخليا قبل رحيل **يلتسين** وقبل عواصف الاحتجاج الشعبى التى تتجمع فى الأفق.

إن وضع الاستياء الشعبى ينذر- ربما للمرة الأولى منذ ١٩٨٥ -بغليان شعبى.

رسالة موسكو

أحمد الخميسي

وفى ١٩ مارس -قبل سفر **يلتسين** لهلسنكى بيوم- **خرج عمال المصانع العسكرية بموسكو فى مظاهرة ضخمة يطالبون فيها بالخبز** . ودعا «**اتحاد النقابات الحرة لروسيا**» لاضراب عام فى ٢٧ مارس سيشارك فيه ما بين خمسة إلى عشرين مليون مواطن روسى وهى المرة الأولى التى يشارك فيها مثل ذلك العدد الضخم فى إضراب واحد. وقد أوشكت الاضرابات والمظاهرات فى روسيا أن تكون ظاهرة يومية مألوفة. فاضرابات عمال المناجم تتوالى دون توقف منذ مطلع العام خاصة فى **بريموري وفى مناجم «بنيسيسكايا»** يواصل ألف عامل إضرابا بدأ منذ أسبوعين. وفى المناجم الواقعة بضواحى **موسكو** لا تتوقف الاضرابات عن العمل والطعام الا لأيام ثم تستأنف من جديد. وفى **كالينينجراد** يفتتح عمال مصنع «**ياتتار**» عملهم كل يوم باحتشاد لمدة نصف الساعة ومفاوضات مع ادارة المصنع والمقاطعة .. وفى **سفير دلوفسك بمدينة نيجيني تاجيل** شرع سائقو سيارات الاسعاف منذ أول مارس فى اضراب عام تحول لاضراب عن الطعام منذ ٦ مارس . وفى مدينة **روستوف** قدم عمال



يلتسين

مصنع «روستيلماش» الشهير انذارا إلى الرئيس يلتسين يتهمونه فيه بأنه: «يمارس **بالتجويع سياسة ابادة عنصرية للشعب الروسى**» لأنهم لا يتلقون رواتبهم منذ يونيه ١٩٩٦ ! وتقدم عمال مصنع «**كيروفسكى**»

«**ببطرسبورج (لينينجراد)**» بانذار مماثل للرئيس. وأعلن الأطباء بمستشفى الأطفال فى **بيتروزافودسكى** اضرابا عن الطعام بسبب الرواتب. وتشهد **ساخالين** اضرابا للمدرسين والعاملين فى دور الحضانة. **وفى فولجوجراد** يتلقى الرجال العاملون فى مصنع «**أرمينيا**» للملابس ومستحضرات الزينة النسائية رواتبهم فى شكل حمالات صدور حريمى . ويتلقى الواحد منهم تسع حمالات للصدر شهريا لا يدرى ماذا يفعل بها!.

ويختمر غضب مماثل داخل الفئات العسكرية ويكفى اعلان وزير الدفاع **ايجور راديونوف**: انى وزير لجيش يتحلل وأسطول يتلاشى وذلك يوم الاحتفال بـ«حماة الوطن» (يوم الجيش) وتصريحه بان ضباطه يبيعون دماءهم للمستشفيات ليأكلوا ويجمعون فتات الأطعمة من موائد المطاعم ليحملوها معهم إلى بيوت أسرهم. وصرح أحد الجنرالات مؤخرا بأن **الدولة لا تخصص لطعام الجندى الفرد سوى أربعة آلاف روبل يوميا مع أن سعر رغيف الخبز ثلاثة آلاف روبل**.

وتنضم شيئا فشيئا فئات واسعة أخرى من **العلماء والمثقفين** لوضع الاستياء والاحتجاجات .وفى ٤ مارس جرى احتشاد عام لعلماء اكاديمية العلوم بمدينة **بنوفوسيبيرسك** تزعمه رئيس الاكاديمية **نيكولاى دوبريتسوف** ووزع بيانا يدعو لاقامة محاكمة للرئيس يلتسين على نمط محاكمة النازيين الشهيرة «نورمبيرج». وبدأ علماء **مركز بوشكين للعلوم** فى جمع تواقيع على استفتاء عام بسحب الثقة من يلتسين والحكومة. وانضمت إليهم فى ذلك معاهد علمية عديدة تعرب فى بيانات سياسية عن ثقتها فى أن الدولة تنهج متعمدة سياسة القضاء على العلوم بعد أن ألغت الدولة كل دعم للعلوم بل وضاعفت الضرائب على مؤسساته .

إلا أن **ظاهرة الاضرابات تشق طريقا لتتجمع وترتقى للمرة الأولى من شرر الاحتجاجات المتناثرة إلى احتجاج عام على مستوى روسيا كلها** .قادر إلى حد ما- ليس فقط على مد الصلات والأفكار بين فئات واسعة مختلفة من الشعب -بل وعلى أن يكون نواة لحركة شعبية خارج قاعات البرلمان التى تجرى السلطة تجربة الديمقراطية بين جدرانها. وكانت النقابات الحرة لفيدرالية روسيا- بزعامة **ميخائيل شوماكوف** -هى الداعى للاضراب العام. وقد سبق لها أن دعت لاضراب مماثل فى ٥ نوفمبر العام الماضى. هذا العام سيشارك- من أصل ٣٨ ألف نقابة ومنظمة تضم حوالى خمسة وأربعين مليون مواطن- ٢٦ ألف منظمة علاوة على نقابات أخرى ليست عضوة فى اتحاد النقابات الحرة.

ويؤيد الاضراب ويساهم فيه **الحزب الشيوعى وكتلة يا بلوكو والحزب الزراعى والحزب الليبرالى بزعامة جيرونوفسكى وحزب سلطة الشعب بل وأقسام حتى من حزب الحكومة «روسيا بيتنا»**. وللمرة الأولى يضم صوته للنقابات عدد كبير من المثقفين الذين طالما قدموا دعمهم للاصلاحات على مدى السنوات الخمس الماضية. وبطبيعة الحال فان المفاوضات التى دارت وتدور بين الحكومة وقيادات الاضراب قد تنتهى باقناع النقابات بقبول بحل وسط بتسديد قسط من الرواتب يؤجل الاضراب. لكن التحضير للاضراب واعراب الملايين عن استعدادها للاندفاع بالمشاركة فيه لا يفقد مغزاه ودلالاته الاجتماعية حتى لو أحبط الاضراب بحد ذاته أو قبل قادته برشوة صغيرة . **فقد حقق التحضير للاضراب حتى الآن مكسبا هاما عندما تلمس العمال فى مجرى الاعداد للاضراب الحجم الضخم لقواهم المبعثرة وعندما عرفوا وعرفت روسيا من شمالها لجنوبها أن ثمة عشرين مليون بل ويقال خمسة وأربعين مليون مواطن مستعدون لاضراب شامل.** وسيقدم الوعى بهذه الحقيقة خاصة أن الحكومة -حتى بعد تعديلها مؤخرا- لن تستطيع كما أنها لا ترغب فى سداد **خمسين تريليون روبل (حوالى تسعة مليارات دولار)** هى مديونية الدولة من رواتب ومعاشات واعانات لم تصل لمستحقيها.

وخلافا لاضرابات عام٩٦ التى كانت الرواتب محركها الرئيسى فان **المظاهرات هذه المرة تدفع إلى المقدمة ليس بقضية الأجور فحسب بل بقضية الثقة فى يلتسين وحكومته ونظامه.** ويدل على ذلك أن أغلب بيانات النقابات تلح على اقالة الحكومة فى المقام الأول أكثر من الحاحها على دفع الاجور. والصدامات المحتملة بين الطبقة العاملة والنظام فى روسيا تنذر بما لا تنذر به صدامات أو خلافات مماثلة فى بلد أوروبى آخر. **فتاريخ الطبقة العاملة الروسية- علاوة على درجة التطور الاقتصادى المتدنية بأوروبا- لم يسمح لها بتكوين ارستقراطية عمالية تنعم بالامتيازات وتقبل بالفتات وتشويه وعيها كطبقة. كما أن روسيا هى البلد الوحيد فى أوروبا كلها الذى يضم خمسة وأربعين مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر وفى ظروف فظة، علاوة على تاريخ صدامى وثورى طويل لم يسفر سوى فى روسيا عن تجربة اشتراكية ضخمة بكل مثالبها وامتيازاتها**.ومن ثم فان مستقبل ذلك الصراع

لابد أن يتخذ منحى حادا لاحقا.

وفي ١٩٩٢ كان يلتسين مرغما- لتفادى عاصفة احتجاج شعبى مماثلة- على التضحية **بيجور جايدرار وجينادى بوربولوس** وحكومته حينذاك ، لكنه حينذاك «تفادى العاصفة» بتبديل الحكومة وتعيين **فيكتور تشيرنوميردين** كحل وسط. هذه المرة ولنفس الأسباب كان يلتسين مرغما على تبديل حكومته ولكن ليس هروبا من العاصفة كما في المرة الأولى بل لمواجهتها بمزيد من القمع الصريح. فقد اعترض القوميون والشيوعيون وغيرهم على **أناتولى تشوبايس** المعروف في روسيا **بالكاردينال الاشقر** (نظرا لسلطاته الواسعة المستمدة من علاقته بابنة يلتسين)، والمعروف أساسا بأنه «**أبو التخصيص**» الذى دمر الصناعات والمؤسسات الوطنية. لكن يلتسين جعل منه نائبا أول لرئيس الوزراء، ثم عين إلى جواره بوريس آخر **هو بوريس نيمتسوف** الذى لا **يتصف بأية ميزة سوى أنه يهودى مثلما هى الحال مع تشوبايس**. وعين **معهما نائبين آخرين من اليهود هما** ألفريد كوخ ، **وياكوف** أورينسون. **وبذلك تسلم اليهود فعليا نصف الحكم في روسيا علاوة على أن «خمسين بالمائة من اقتصاد روسيا بأيادى اليهود» وفقا لتصريح بوريس** بيريزوفسكى **(الذى يحمل جواز سفر** اسرائيليا وعين نائبا **لسكرتير مجلس الامن القومى الروسى)**.

إن وصول اليهود لاقتسام الحكم يبدو واضحا في أنه اذا كان وزير الدفاع راديونوف روسيا وجب أن يكون نائبه في مجلس الأمن **يورى باتورين** يهوديا، واذا كان **جينادى** سيلزنيف رئيس الدوما روسيا وجب أن يكون نائبه **الكسندر شوخين** يهوديا وهكذا، واذا كان **ايفان ريبكين** في مجلس الأمن روسيا كان نائبه **بوريس بيريزوفسكى** يهوديا، وهكذا. لكن تهويد السلطة في روسيا دخل إلى مرحلة جديدة ثالثة بالتعيينات الأخيرة . المرحلة الأولى كانت عندما **دفع أصحاب البنوك اليهودية المليارات من الدولارات لانجاح يلتسين في الحملة الانتخابية**، والثانية عندما نجحوا في **الاطاحة بممثلى الجناح الروسى من أمثال آليج سوسكوفيتس وكورجاكوف وأعوان تشيرنوميردين** ، المرحلة الثالثة الآن هي استلامهم نصف الحكم. وقد صرح **بوريس** نيمتستوف (٣٧ عاما محافظ لمقاطعة نيجنى نوفجورد) عند تعيين يلتسين له نائبا أول بأنه: «يطلب لموافقته على قبول المنصب أن يكون اتصاله مباشرا بالرئيس يلتسين «أى أن وضعه من الناحية الفعلية مساو لوضع رئيس الوزراء، وهو نفس الامتياز الذى يتمتع به **أناتولى** تشوبايس! .وقيل إن يلتسين قد أجرى تلك التعديلات لاسترضاء كلينتون قبل سفره إلى هلسنكى في اشارة من يلتسين إلى أنه ينوى مواصلة الاصلاحات !.

واليهود المتروسين بالنسبة لأمريكا كانوا دائما أفضل ضمانة للمصالح الأمريكية لأن ولاءهم الوحيد للغرب الذى قدم لهم حماية تاريخية سواء بالدفاع عنهم داخل الاتحاد السوفيتى فيما سبق أو بحماية دولتهم أو حمايتهم هم شخصيا الآن. ومن ثم فانهم أفضل وكيل للمصالح الغربية ، لأن مصالحهم هناك في واشنطون وتل أبيب وليست في موسكو، ولأن اليهودية التى خلت دائما من الانتماء الوطنى تظل رهان الغرب.

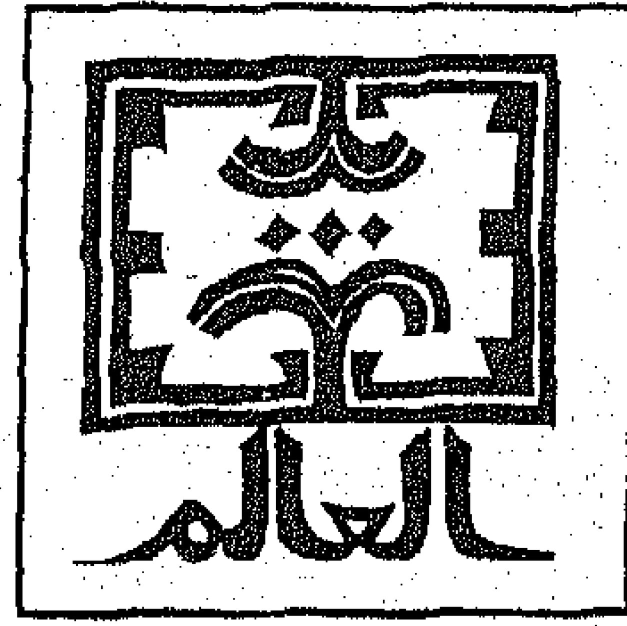
ولكى ندرك الطابع القومى للتعديلات التى تمت في الحكم نضيف أن **يجور جايدار**(اليهودى الاشهر) سيكون المستشار الاقتصادى ليلتسين بينما سيكون **تشوبايس** المسئول الأول عن الاقتصاد في الحكومة علاوة على أنه وزير للمالية . ويدور الخلاف على تلك التعيينات -بين الشيوعيين ويلتسين- لأن وصول أولئك اليهود إلى الحكم يعنى من الناحية الفعلية التضحية بمصالح روسيا بالكامل ممن لا تعنى تلك المصالح شيئا بالنسبة لهم، ويؤجج ذلك غيرة قومية روسية مفهومة الأسباب.

ولكن تهويد السلطة مهمة داخلية أخيرة لابد ليلتسين أن ينجزها قبل الرحيل. أما مهمته الخارجية فهى تسليم روسيا لحلف الناتو قبل هلسنكى وأثناءها وبعدها. وليست التصريحات المتشددة ليلتسين بشأن الخلافات مع الناتو- وهى خلافات قائمة ولكنها ثانوية- سوى قناع يدارى به انسياق الكرملين لعملية الاخضاع والقبول بزحف الحلف إلى الحدود الروسية كأمًا باعتباره أمرا واقعا لا مفر منه. وقد **اختصرت القيادة الروسية قضية توسع الحلف (بكل أبعادة السياسية والعسكرية والدولية) إلى مجرد مشكلة وثيقة لابد من توقيعها على أن تكون ملزمة للطرفين»** ، وبذلك تركزت الأنظار على الوثيقة وتهيأت النفوس -مع تهويل الخلافات- لاعتبار أن توقيعها «سيكون انتصارا لروسيا» ، وأن يلتسين انتزع ما صمم عليه. وهكذا شغلت الانظار عن التوسع بمجرد وثيقة ، مع أن التاريخ يثبت أن العبرة ليست بالوثائق القابلة للتجاهل، ولكن للوقائع العسكرية التى تراكم منطقها الخاص بقوتها المتراكمة على الحدود.

وتؤكد مصادر كثيرة أن جملة المفاوضات الروسية الأمريكية على امتداد شهرى يناير وفبراير واللقاءات بين **بريماكوف وخافيير سولانا** سكرتير الحلف **ومادلين أولبرايت** قد أسفرت عن مشروع اتفاق أو ميثاق مبدئى يضم خمسة أبواب : **تصور عن بناء أوروبا الجديدة / مبادئ** عامة للعلاقة نظام المشاورة والتعاون **في اطار مجلس استشارى يسمى روسيا والناتو لا يكون لروسيا فيه حق النقض / ثم مناطق التعاون والشراكة والعمليات المشتركة بما في ذلك تبادل المعلومات العسكرية والاستراتيجية / وأخيرا الباب الخامس المكرس للموضوع العسكرى**.وتطالب روسيا الحلف بعدم نشر أسلحته في الدول المرشحة لعضويته من شرق أوروبا وعدم انشاء هياكل عسكرية تحتية في تلك البلدان . ولكن الحلف يرفض ذلك- لأن فيه «انتقاصاً لحقوق الاعضاء الجدد» وهو ما لا يرضاه الحلف لنزاهته وحرصه على المساواة بين اعضائه!! ويزرد الحلف الاكتفاء بدلا من ذلك بتعهدات عامة وردت على لسان مجلسه الذى أعلن في ١٤ مارس أنه : «في الوقت والظروف الراهنة لن يتم نشر الأسلحة» علاوة على تصريحات سابقة لوزراء خارجيات دول الحلف في ديسمبر ٩٦ جاء فيها أن الحلف: لا تتوفر لديه النية أو الاسباب لنشر أسلحته في دول شرق أوروبا.

وإذا تذكرنا أن روسيا سبق لها أن وقعت في بروكسل عام ١٩٩٤ على وثائق الشراكة ، ثم وثائق البرنامج المفصل للشراكة عام ١٩٩٥، لادركنا ان الخلافات المطروحة قابلة للتجاوز. الشكل الذى سيتخذه ذلك التجاوز مفتوح للاجتهادات . فاما أن تقبل روسيا في هلسنكى ببيان عام غير ملزم تحت شعارات متشددة، أو أن تقبل أمريكا بالتوقيع على وثيقة تكون ملزمة على ألا تتضمن تنازلات أمريكية هامة بحيث تكون أمريكا ملزمة بلا شئ، أو أن يتم التوقيع على وثيقة ما-يقال فيما بعد أن يلتسين تشدد بشأنها- ومن ثم تحال إلى خبراء لاجراء التعديلات المطلوبة فيها الخ. وخلال ذلك ستقدم أمريكا وعودا ببرنامج مساعدة اقتصادية ضخمة مع بعض التنازلات السياسية والعسكرية الطفيفة التى لن تخل بموازين القوى.

وفي كل الأحوال فان الغرب يدرك أنه لابد من التعجيل بصياغة أخيرة لوضع روسيا في الداخل وعلى الساحة الدولية.. قبل رحيل الرئيس بوريس يلتسين.



اتساع المعارضة
العمالية لحكومة كول

العولمة تدعو:
يا عمال العالم
تصارعوا


المستشار كول

طوال شهر فبراير وما انقضى من مارس تواصلت مظاهرات العاملين بشكل يومى. ولا يشك أحد فى أنها ستستمر فى الأسابيع والشهور القادمة. الحكومة مصرة على النهج «النيوليبرالى» الذى **لا يعترف بأى دور اجتماعى جدى للدولة.** والعاملون من عمال وموظفين لا يريدون الاستسلام لسياسات تخفيض الاجور والمعاشات وسياسات القضاء على فرص العمل.

وقد نجح نضال عمال المناجم فى غرب المانيا فى الأسبوع الماضى فيما فشل فيه منذ بضع سنوات زملاؤهم فى شرق المانيا. فبعد صراع جذب اهتمام الرأى العام **انتزعت نقابات عمال المناجم موافقة الحكومة على أن يبقى الدعم الحكومى لصناعات الفحم فى الغرب.** وكانت الحكومة قد أعلنت عزمها على تقليص الدعم للنصف (٣٫٨ مليار مارك خلال السنوات القادمة) بما يعنى الاستغناء عن عشرات الألوف من العمال. إلا أن إغلاق مناجم منطقة الرور لا يعنى فحسب أن يفقد عمالها مصدر رزقهم بل يعنى أيضا أن تتحول مناطق بأسرها إلى خلاء مهجور لان الفحم يعنى الحياة بالنسبة لتلك المنطقة التى لم تنجز التحولات الضرورية فى بنية الصناعة بحيث يبقى هناك انتاج صناعى وبالتالى قوة شرائية تضمن استمرار الحياة فى المنطقة.

وحجج الدولة التى بررت بها تقليص الدعم لصناعة استخراج الفحم تعد حججاً قوية من الناحية الاقتصادية البحتة. لان الفحم الاجنبى المستورد أرخص بكثير من الفحم الالمانى. وترد النقابات العمالية ويدعمها فى ذلك عدد من خبراء الاقتصاد بان **الحفاظ على الانتاج الوطنى من الفحم أمر ذو أهمية استراتيجية.** وبمقتضى الاتفاق بين **الحزب المسيحى** الحاكم **والديمقراطى الاجتماعى** والنقابات سيستمر الدعم حتى عام ٢٠٠٥، وانخفاض شعبية حزب المستشار كول (٢٧٪) مقابل ٣٧٪ لحساب الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى الاستطلاعات الأخيرة) كان له اثره على قرار المستشار بقبول مطالب عمال المناجم.

وقد تذكر الاعلام (الغربى فى غالبه) فجأة أن **قطاع انتاج الفحم البنى فى شرق المانيا** (واسمه أيضا الفحم الطرى الذى يجرى استخراجه بتجريف التربة فى مناطق وجوده) **قضى عليه وشرد قسم كامل من عمال المانيا الشرقية دون أن تذرف الحكومة ولا النقابات دمعة واحدة.** وقيادات نقابات عمال الفحم المتمركزة فى الغرب لاذت وقتها بالصمت من موقع المنافسة مع عمال الشرق لان أى دعم لانتاج الفحم فى الشرق كان يعنى تهديد الدعم لفحم الغرب. **هذا الصراع العمالى -العمالى تكررت مشاهده بعد الوحدة الالمانية على مختلف المستويات** وبين شتى الفئات من المشتغلين من ابسط الأعمال حتى المهن عالية التخصص مثل الطب أو البحث العلمى. وهكذا **تم تصفية اكاديمية العلوم فى شرق المانيا** دون احتجاج يذكر من زملاء المهنة فى الغرب فيما عدا نقابة المهن التعليمية ذات المواقف المتقدمة.

العولمة تدعو: «يا عمال العالم تصارعوا»

عمال البناء فاض بهم الكيل..

تجمعوا يوم ١٠ مارس فى قلب مدينة **برلين** بالقرب من ميدان بوتسدام.. فى المنطقة التى يسمونها أكبر موقع بناء فى أوروبا، حيث يجرى تشييد مراكز لمؤسسات الحكم الاتحادية الالمانية وحيث تتبارى الكونسيرنات الصناعية العالمية فى اقامة صروح معمارية تحمل أعلى الأوصاف (الأعلى والأعلى والأجمل).. هناك بالضبط وفى يوم مشمس نادر فى هذه السنة الالمانية الرمادية سادت الصورة **آلاف الاعلام**

رسالة المانيا: نبيل يعقوب

الحمراء لنقابة عمال البناء والجموع الحاشدة من العمال **بخوذات العمل البلاستيكية وبالشعارات المعبرة عن نبض الشارع الالماني** في هذه الايام (سبتمبر). وكانت مظاهرات عمال البناء متواصلة احتجاجا على البطالة المستفحلة بين عمال البناء والتي تسبب فيها أيضا قرار الحكومة بالغاء تعويض الظروف الجوية (نسبة (تتحمل الدولة ما قيمته ٦٨٪ من الاجر لعمال البناء عن كل ساعة يضطرون فيها للتوقف عن العمل بسبب الظروف الجوية السيئة في الفترة الواقعة بين شهري نوفمبر ومارس). وكانت نتيجة الغاء هذا التعويض الذي يوفر على الدولة نحو ٧٠٠ مليون مارك سنويا ان افلس الكثير من شركات البناء الصغيرة والمتوسطة او سرحت جانبا كبيرا من عمالها. واضطر مكتب العمل الاتحادي أن يدفع تعويضات لعمال البناء المتعطلين تفوق التوفير المحقق بعدة أضعاف. وكانت النقابات قد توقعت هذا بالضبط. وكان سحب الدولة الدعم لقطاع البناء عامل ضغط اضافي زاد من خوف أصحاب الأعمال لاستقدام الايدي العاملة الرخيصة من **البرتغال واليونان** وبولندا وغيرها. ويحصل العامل البرتغالي على اقل من نصف أجر العامل الالماني، كما تنتشر ظاهرة **العمل الاسود** (أي غير المسجل رسميا) **والذي لا تدفع عنه تأمينات اجتماعية** وبالتالي من يقوم به محروم من كل الخدمات والتأمينات الصحية والاجتماعيه ويتعرض فوق ذلك للعقوبة باعتباره متهرباً من الضريبة.

وتستغل القوى المحافظة واليمينية المتطرفة الوضع لاثارة العمال الالمان ضد الاجانب الذين يسرقون أماكن عملهم. وعلى هذا الوتر بالتحديد يعزف الحزب الباڤاري **(الاتحاد الاجتماعي المسيحي)** والحزب اليميني الراديكالي **(الجمهوريون)**. وقد سبق لهذا الأخير أن حقق نسباً انتخابية هامة في منتصف التسعينات.

ولكن نقابة عمال البناء لم تسقط في الفخ «**القومجي**»، **بل رفعت مطلب أن يحصل العمال الاجانب على نفس أجر العمال الالمان لتنتهي بذلك المنافسة غير المشروعة والمدمرة لمستوى الأجور ولتضامن العمال.**

وضرب **العامل الالماني بالبرتغالي والايطالي بالمصري والفرنسي بالمغربي والامريكي بالمكسيكي هو أحد مظاهر المعاصرة لتفتيت وتشتيت العمال ونسف التضامن بينهم.** وتبدو العملية في ظاهرها تلقائية وطبيعية للغاية بين ناس تبحث عن لقمة العيش وتتنافس من أجلها على مكان العمل. وتسمح الوحدة الاوروبية بين دول غرب أوروبا بانتقال القوى العاملة ورؤوس الأموال بحرية ولكن الدول لا تنفذ القوانين الموجودة لحماية القوى العاملة من المنافسة غير المشروعة كما أن الرأسمال الخاص يسمح بتشغيل العمالة غير المسجلة (أو غير المشروعة).

ويستفيد رأس المال من الوضع إلى الحد الأقصى فمن ناحية **يمثل ملايين العاطلين ضغطا هائلا على النقابات وعلى الأجور**، ومن الناحية الأخرى يجلبون العمال من بلدان الاتحاد الاوروبي ذات الاجور المنخفضة ويشغلون العمالة غير المشروعة من شرق أوروبا والتي تحصل على أقل من القليل محققين معدلات ربح هائلة. وتؤدي هذه العملية إلى زيادة تركز رأس المال اذ تعزز موقع الشركات الكبرى تجاه المتوسطة والصغيرة التي تغلق ابوابها.

هذا التطور الرأسمالي المرتبط **بزيادة القلق الاجتماعي والبؤس في واحد من أغنى بلدان العالم هو الذي** يدفع العمال للخروج يوميا للشوارع.

الظاهرة الجديدة هي المظاهرة العمالية الكبيرة التي شهدتها العاصمة البلجيكية **بروكسل** لآلاف العمال البلجيكيين والفرنسيين والهولنديين والالمان الذين أعلنوا **تضامنهم مع عمال شركة سيارات رينو التي تريد ادارتها تسريح ثلاثة آلاف منهم**. هذه المظاهرة تعد بلا شك علامة على الطريق في نضال العمال ضد العولمة الرأسمالية ومن أجل افشال مخطط التفتيت والتشتيت.

الحرب ضد الأكواخ .. كتاب مثير للعالم الفرنسي برتراند شنايدر

عندما انعقدت قمة البيئة **في ريو دي** جانيرو في عام ١٩٩٢ وعد المستشار كول بزيادة المساعدات للدول النامية لتصل إلى نسبة ٠,٧٪ من الدخل القومي لالمانيا بمجرد أن يصبح ذلك ممكنا. والواقع الراهن يبين أن هذه المساعدة قد انخفضت بدلا من أن ترتفع. ولكن ليس هذا موقف المانيا وحدها بل هو تطبيق سياسة معظم الدول الصناعية الكبرى. فقط البلدان الاسكندنافية تسير على سياسة مخالفة.

الحرب ضد الاكواخ هو عنوان كتاب مثير جديد أصدره العالم الفرنسي **برتراند شنايدر** وهو السكرتير العام الحالي لنادي روما. والكتاب يتناول بالتحليل السياسات التنموية للدول الصناعية الكبرى ويسمي العلاقة الناشئة بين الشمال والجنوب بسبب هذه السياسات **فضيحة الشمال-الجنوب**.

ونادي روما يمثل تجمعاً للفيف من باحثين علميين من شتى بلدان العالم يتميز عملهم البحثي بدرجة عالية من الاستقلالية عن الفكر والنهج السائد في الأوساط الحاكمة في العالم، كما يتسم الانتاج الفكري للعلماء المنتمين لنادي روما بالنظرة العلمية الشاملة التي تعتمد على التعاون الوثيق بين شتى التخصصات العلمية الطبيعية والاجتماعية.

وبهذا الكتاب يضيف نادي روما إلى انتاجه العلمي الخصب مرجعا هاما جديدا عن موضوع تسوده الكتابات الدعائية الخادعة والمثيرة للاوهام.

رســـالة

المـــانيا

وقد سبق ان عرضت اليسار فى سنة ١٩٩٥ تقريرا لنادى روما **بعنوان «فلتحسب حساب الطبيعة»** وهو عبارة عن صيحة تحذير من مواصلة النهج الاقتصادى الحالى الذى يسير عليه العالم ،وقد انتقد ذلك التقرير- الذى كان موضوعه الرئيسى المطالبة بتغيير أسس ومفاهيم حساب الدخل القومى وحث السياسيين على أن يأخذوا **«الناتج الاجتماعى الايكولوجى»** أساسا لحساب الاقتصاد القومى- بدلا من مفهوم **«الناتج القومى الاجمالى»** -انتقد النظام الاقتصادى العالمى الذى يجعل الدول الغنية تزداد ثراء على حساب الدول الفقيرة.

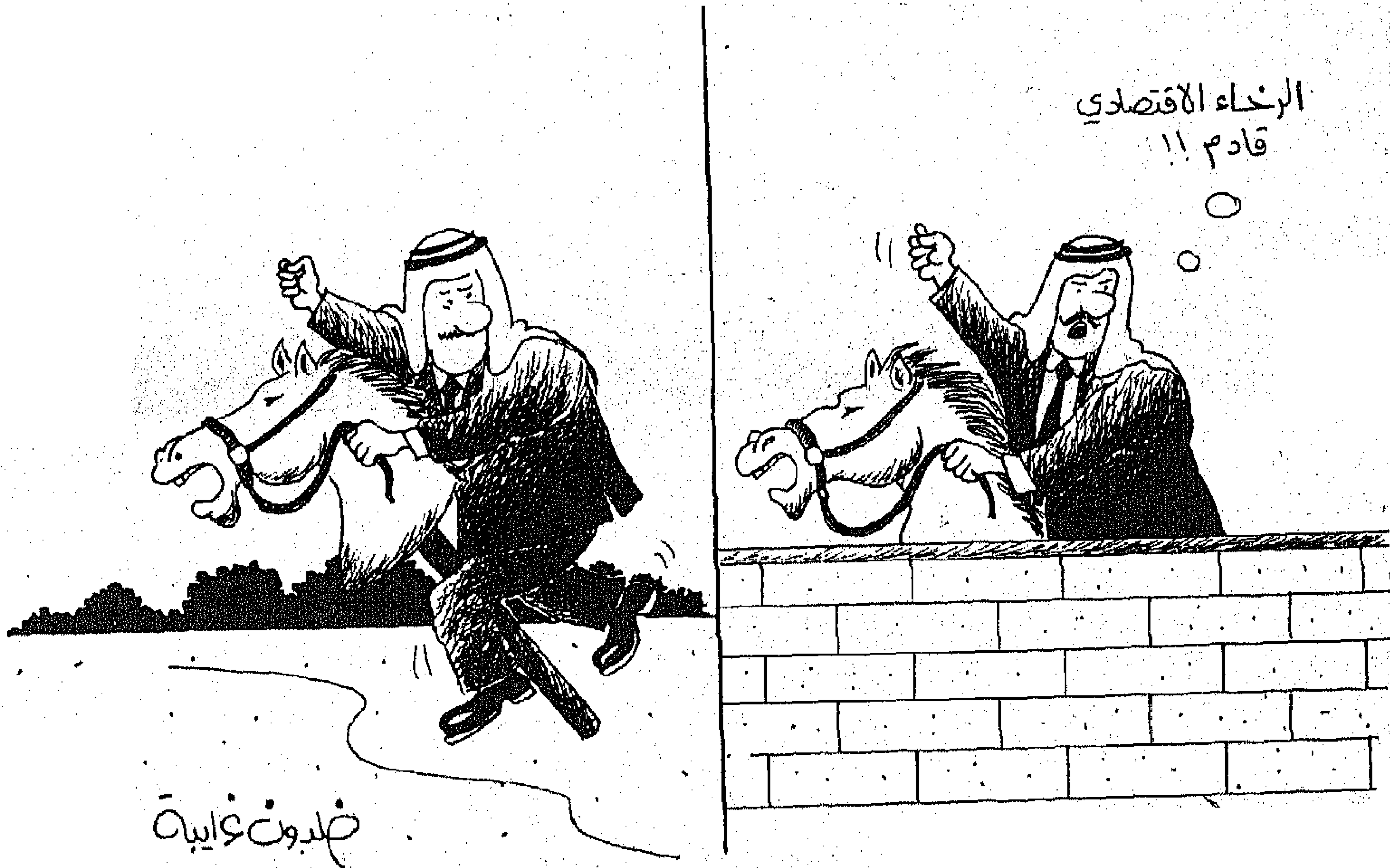
التقرير الحالى يحلل سياسة ما يسمى بالمساعدات التنموية أو سياسات **«التعاون الدولى مع الدول النامية»** منطلقا من واقع هذه الدول النامية بعد ٤٠ سنة من سياسات التنمية الموصوفة . ويدين **شنايدر** السياسات التى تطبقها الدول الصناعية الكبرى تجاه البلدان النامية ويصف المساعدات التنموية بأنها لا تعدو أن تكون عملية احتيال مدعومة حكوميا وبمقتضاها تفرض الدول الغنية ما تراه من «حلول» لمشكلة الفقر على البلدان الفقيرة .والنتيجة هى أن **تترسخ الهوة بين الفقراء والاغنياء فى العالم ،وتنتشر الصراعات الاجتماعية وحركات الهجرة واتجاهات العداء للاجانب والنزعة العنصرية ويتصاعد العنف فى المجتمعات وتنتشر المخدرات ويجرى تدمير البيئة على نطاق واسع.** ويسجل شنايدر نتيجة الفشل الذريع لسياسات تسمى تنموية ذاكرا أن أكثر من **خمس سكان العالم(نحو ٢ر١ مليار انسان) يعانون من الفقر والبؤس ومنهم ٨٠٠ مليون يعانون من الجوع ومن بينهم ٢٠٠ مليون طفل.**

وبرتراند شنايدر هو أحد الخبراء العالميين المتخصصين فى المشكلات الكونية **.وتحت هذا العنوان نشر كتابه الشهيرسنة ١٩٩١ وكان قد اثار انتباها كبيرا عام ١٩٨٥ بكتابه (ثورة الحفاة).**

فى «الحرب ضد الاكواخ» يحذر شنايدر من نتائج السياسات السائدة . وهو يحلل فى كتابه آليات الممارسة التنموية للبلدان الغنية وكيف تردت هذه الممارسة لتخلق الارض التى تنبت منها الفضائح والتى أصبحت مرتعا للنفاق الدولى . ويهاجم المؤلف **«تجار التنمية فى الشمال»** وهم فى نظره من **الخبراء وأصحاب الاعمال والبنك الدولى** وحتى الامم المتحدة .كما يدخل فى عدادهم المستفيدون منهم الفاسدون فى الجنوب ،الذين يبددون الأموال العامة أو ينهبوها أو يستخدمونها فى غير اغراضها . وينتقد **شنايدر** حكومات الغرب التى تطالب بملء فمها بالديمقراطية وحقوق الانسان كمعايير بل وكشروط لمنح المساعدات التنموية بينما تقوم هذه الحكومات فى نفسه الوقت بتقديم الدعم المالى والعسكرى لأسوأ الأنظمة فى افريقيا وغيرها.

ويطالب شنايدر بتغيير كلى فى طريقة تفكير الحكومات والشركات فى الشمال والجنوب كما يطالب بالاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية باعتبارها شريكا حقيقيا ينبغى دعمه وليس استخدامه كأداة.

(استندت فى هذا العرض القصير للكتاب على ما جاء فى مجلة «يوتوبيا» وسأعود لعرضه بشكل أوسع).



«حمى الشمال والجنوب» السياسات الاجتماعية بين التخفيض والتراجع

محمد العجاتي

يجتاح العالم الآن شماله وجنوبه حمى شديدة الوطئة أساسها تخفيض المخصصات التى توجهها الدولة إلى عمليات الرعاية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي. وأساس هذه الحمى هو **تراجع الدول عن الاستثمار الحقيقى فى الانسان لخدمة الاستثمارات الرأسمالية** متجاهلة أن السبب لقيامها وبل لقيام المجتمع ككل هو النوع الأول من الاستثمار، فالهدف فى علم الاجتماع من قيام المجتمع وخلق سلطة له هو التضافر بين عناصره من أجل الوصول إلى مستوى أرقى من الرفاهية لغالبية المجتمع، إلا أن ما تقودنا إليه هذه الحمى هو **تكريس الرفاهية لفئات محدودة على حساب الاغلبية العظمى من افراد المجتمع** معللين ذلك بحسابات الارقام المعروفة في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية بداية من خفض الموازنات إلى تحقيق فائض دون قياس العائد الحقيقى لمثل هذه الارقام وهو انعكاسها على حياة الغالبية العظمى من افراد المجتمع.

وإن كان أساس الحمى واحد فى الشمال والجنوب ، إلا أن الأسباب والأعراض تختلف بينهما حيث تقوم هذه العملية فى الشمال على **تخفيض المزايا الممنوحة فى ظل ما كان يسمى بدولة الرفاهه**، أما فى الجنوب فتقوم فى معظمها على **السير فى اتجاه الرأسمالية دون اتخاذ أى خطوات فى الطريق الموازى** وهو **طريق الرفاهه الاجتماعية بل والانتقاص من الحقوق الممنوحة، مثل خفض الدعم وخصخصة مؤسسات العلاج والخدمات الرئيسية فى المجتمع.**

برزت هذه الازمة بشكل واضح فى الصيف الماضى فى **الولايات المتحدة** ،من خلال قانون اقترحه الكونجرس ذو الأغلبية الجمهورية وتبناه الرئيس الأمريكى **كلينتون** «الديمقراطى» دون أي استشارة للقاعدة الانتخابية لحزبه والتى تتكون فى الأساس من عدة منظمات اعترضت -فى معظمها- على مشروع القانون عند عرضه على الكونجرس.

وفى **فرنسا** امتدت هذه الحمى لتشمل فئات جديدة من المجتمع مثل الصحفيين والمدرسين حيث أدى هذا الامتداد إلى إضراب عام شل الحياة تماماً فى ١٦/ ١٠ /١٩٩٦ حيث شارك فيه المتضررون من هذه العملية على مدى الأعوام الأخيرة حيث استمرت عملية التخفيض للعام الثالث على التوالى. وبمراجعه سريعة للتراجع فى دعم السياسات الاجتماعية فى فرنسا نجد أنها بدأت فى الانخفاض فى العام التالى لوصول **شيراك** إلى الحكم حيث **كانت تمثل ٥٧ مليار فرنك فرنسى** موزعه على أربعة مجالات أساسية أولها **العجز والتقاعد** ٤٩٪ ،**والصحة** ٢٧٪ ،**والأمومة والأسرة**١٣٪ ،**والعماله** وترتكز على اعانات البطالة ٩٪ وقد شهدت هذه الاعانات زيادة فى فترة ما قبل وصول شيراك إلى الحكم بنسبة ٨ر٣٪ فى المجال الأول، ٩ر٥٪ فى الثانى ، و٤ر١١٪ فى المجال الثالث والرابع ،و٦ر٥٪ فى المجالات الأخرى. إلا أن **الفترة من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٦ شهدت تراجعاً فى هذه السياسات ،حيث انخفضت هذه الاستثمارات كمياً وكيفياً بشكل متضاعف يبلغ حوالى الربع خلال ثلاث سنوات،** مما يعطى مؤشراً إلى سرعة هذه العملية والمحاولة للوصول بها إلى الحد الادنى الممكن فى أقصر وقت ممكن.

أما فى الجنوب. استمرت فى **مصر** عمليات ما يسمى إعادة الهيكلة دون إعطاء أى حق جديد للطبقات المتضررة من هذه السياسات وهى تمثل الغالبية العظمى من الشعب المصرى الذى يعانى أكثر من ٥٥٪ منه فى الحياة تحت خط الفقر. فمنذ تولى الحكومة الحالية -**حكومة الجنزورى**- اتخذت اجراءات الخصخصة خطى أوسع وصلت إلى حد طرح أسهم أكثر من شركة تعمل فى نفس المجال بأقل من قيمتها الحقيقية وفى وقت واحد فى بورصة الأوراق المالية ،مما أدى إلى انخفاض سعر الاسهم بشكل كبير،كما اتخذت خطوات أعمق حيث وصلت إلى صناعات استراتيجية بالنسبة لمصر مثل الغزل والنسيج عن طريق تأجير مصانع **حلوان** ،**وكفر الدوار** أو الخدمات الاساسية مثل الاعلان عن **بيع الطرق والمطارات** ، أو خطوات تمهيدية نحو خصخصة أهم الخدمات عن طريق فتح باب الاستثمارات الخاصة فى مجال مثل **الطاقة والكهرباء** .وكل ذلك دون أى تقدم على مستوى الضمان الاجتماعى والاستثمار فى الطاقة البشرية ،**فاعانات البطالة والرعاية الصحية الشاملة وشبكة التأمينات ما زالت مشاريع غير كاملة وغير محدده، تشوبها العديد من التساؤلات والمشكلات.**

أما عن حق الاضراب أو التظاهر أو الاستقلال النقابى فما زال ينظر لها كأعمال خارجه عن القانون.

وإن كان منطق هذه السياسات فى الجنوب هو وهم قيادتها للمجتمع نحو وضع أفضل، إلا أن الرأسمالية فى الشمال قد تخطت مثل هذه

المقولات وبدأت تكشف بوضوح عن وجهها الحقيقي حيث **يتفق المنطق الامريكي والفرنسي في أن الفقر هو خطأ الفقراء** . ففي الولايات المتحدة يرون أن **العاطلين لا يبحثون عن عمل**، وأن **المسنين والمرضى لاحق لهم في الحصول على نفس حقوق الأصحاء الذين يعملون** . أما في فرنسا فقد أعلن **شيراك** في العام الماضي أن الحل لمشاكل الطبقات الدنيا يجب أن يكون عن طريق الأعمال الفردية، حيث لا يجب أن تتحمل الدولة مثل هذا العبء، وهو **نفس المنطق النازي الذي بدأ هتلر فترة حكمه في المانيا وأنتهت به إلى إعدام المعاقين في الأفران الجماعية**.والطريف أن الأسلوب الذي أقرت به هذه القوانين أقتدت فيه دول الشمال بدول الجنوب وليس العكس حيث اتخذت أسلوب العالم الثالث من حيث أسلوب التمرير السريع للقوانين ، **فقد مرت في فرنسا معظم التشريعات بشكل سريع وغريب في آخر ثلاثة أيام من المناقشات في البرلمان في العام الماضي**.

كما جاءت مواجهة ردود الفعل الشعبي لهذه السياسات على نفس النسط، حيث تم إلصاقها بالرجل الثاني . فالكونجرس هو المسئول عنها في الولايات المتحدة **وآلان جيبيه** رئيس الوزراء هو المسئول وليس شيراك في فرنسا، كما أنه رئيس الوزراء السابق أو الحالي وليس رئيس الجمهورية في العالم الثالث. وهو أسلوب قديم ومكشوف لامتصاص غضب الجماهير واعطائهم أمل في تعديل الأوضاع.

كما تتوافق دول الشمال والجنوب في الهدف حيث يأتي تصحيح الهياكل الاقتصادية الرأسمالية على حساب ما يمكننا أن نطلق عليه الجسد الحقيقي للاقتصاد القومي. ففي الولايات المتحدة اتفق الديمقراطيون والجمهوريون على **موازنة الميزانية بحلول عام ٢٠٠٢ ليس بخفض الانفاق العسكري أو زيادة الضرائب على الأغنياء إنما باقتطاعات في برامج الرعاية الاجتماعية والتغذية والاسكان والرعاية الصحية لباقي الامريكيين** . أما فرنسا فبالاضافة إلى اللحاق بمعاهدة مسترخت وشروطها فهدف الحكومة الفرنسية المعلن هو خفض العجز في الموازنات من ٥٪ إلى ٣٪ في نهاية ١٩٩٧ عن طريق **خفض الانفاق على الرعاية الاجتماعية**. وفي مصر الهدف هو خروج من الأزمة الاقتصادية الشاملة وتتخذ الحكومة مواجهة الديون الخارجية وإسقاطها وليس سدادها مقياساً للنجاح في الخروج من الأزمة وليس مدى ارتفاع مستوى المعيشة الجماعي للشعب المصري.

وإن كانت هذه السياسات قد تؤدي على مستوى التحليل الرقمي «الميكرو اقتصادي» إلى نتيجة ما على المدى القصير فان ذلك سيكون بالضغط على الشعب مما يجعل احتمال التحسن حتى على نفس المستوى على المدى البعيد قليل الاحتمال ، كما أنه على المدى المتوسط والقصير سيؤدي إلى زيادة الأعباء على كاهل الطبقات الكادحة. فنيويورك تايمز على سبيل المثال تقول على لسان **هيوبرايس** رئيس الجمعية القومية للحضر: «**إنه يبدو أن الكونجرس أنهكته الحرب ضد الفقر فقرر أن يشن حربا بدلا منها ضد الفقراء**» ويرى أن القانون الأخير سيؤدي إلى كارثة حيث سيمنع الرعاية الاجتماعية عن ٣٫٥ مليون طفل في عام ٢٠٠١ ويتفاقم الرقم إلى ٤٫٩ مليون عام ٢٠٠٥ بناء على الدراسة التي أجراها المعهد الذي يرأسه.

وهي تقريبا نفس النتيجة التي توصلت لها مجلة **لوموند** الفرنسية عندما أعلنت أن «مضمون هذه السياسات هو «**الأخذ من الفقراء واعطاء الأغنياء**»، **وذلك في ظل بطالة تتزايد بشكل مضطرد من ٢٤٢٩٫١ ألف في ١٩٨٥ لتصل إلى ٢٧٨١٫٢ ألف في ١٩٩٣** . وهو ما ينطبق بشكل أكثر وضوحاً على مصر حيث تؤدي بالفعل هذه السياسات المعروفة بسياسات اعادة الهيكل إلى زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء مع خفض مستمر لمستوى معيشة الطبقة الوسطى والعودة إلى وضع ما قبل ثورة ١٩٥٢ وهو مجتمع ما قبل رأسمالي يقوم على الإقطاع في المجال الزراعي والاحتكار في المجال الصناعي مما يحصر مقدرات الاقتصاد القومي في يد أقلية وهو واضح من خلال ظهور دور بعض رجال الأعمال محدودي العدد بشكل بارز في الفترة الأخيرة وصل إلى **حد اصطحاب الرئيس لمجموعة منهم في لقائه بقيادات القوات المسلحة في سبتمبر الماضي**.

كما أن أرقام «**الماكرو اقتصادية**» التي تستخدمها الحكومة لاثبات النجاح في سياستها التي تعتبر عملية الخصخصة هي عمادها الأساسي تثبت عكس ما تدعيه الحكومة .فاسقاط الديون وخفض عجز الموازنة يأتي على حساب خفض متوسط دخل الفرد من ٨٦٠ دولار عام ١٩٨٧ إلى ٦٠٠ دولار عام ١٩٩٠ طبقا لتقرير البنك الدولي وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من ٤٤٪ إلى ٥٧٪ أما نسبة البطالة فارتفعت بنسبة الضعف خلال سبعة أعوام. ويأتي هذا التراجع مصاحبا لانخفاض مستمر في الناتج المحلي الاجمالي العام بعد الآخر. وقد ظهرت آثار هذا التدهور في شكل إضرابات ومظاهرات متفرقة في **المحلة الكبرى وكفر الدوار ومصانع ايديال** وغيرها وكان آخرها الاضراب والمظاهرات التي قام بها موظفو شركة النصر بوسط المدينة في القاهرة في سبتمبر الماضي اعتراضا على بدء تسريح موظفين كتمهيد لعملية الخصخصة.

كما شهدت الولايات المتحدة مظاهرات مماثلة لعل ابرزها المظاهرات التي قام بها المهاجرون المكسيك في قلب واشنطون في يوليو الماضي حيث ستمس القوانين الجديدة أطفال المهاجرين بشكل مباشر وقاس. وشهدت الصحف والمجلات تحولاً في نبرة الحديث عن هذه السياسات،حيث بدأت تحذر من مخاطرها بشكل صريح ومباشر لم تعتده هذه المجلات مثل **النيويورك تايمز**.

أما فرنسا فقد شهدت أكبر موجة من المظاهرات والاضرابات والاعتصامات منذ عام ١٩٦٨ بلغت أوجها في سبتمبر ١٩٩٥ ويناير ١٩٩٦ و١٦ أكتوبر من نفس العام وأصيبت باريس بشلل تام خاصة بعد اشتراك المحامين والمدرسين وموظفي وعمال النقل.

وعلى عكس العنف الذي واجهت به الحكومة المصرية أعمال المعارضة وكان أبرزها في كفر الدوار عام ١٩٩٤ ، قامت الحكومة الفرنسية بادخال تعديلات على القوانين الأخيرة لامتصاص الغضب الشعبي في ١٦ ديسمبر ١٩٩٥ لكنها لم تمس جوهر هذه السياسات فعلى سبيل المثال لم تمس هذه تعديلات القوانين المؤثرة في الرعاية الصحية. كماطرحت الحكومة مشروعاً يقوم على فكرة ايجاد فرص عمل للعاطلين تقدر بثلاثمائة ألف وظيفة وهو رقم ضئيل بالنسبة لعدد العاطلين بالاضافة إلى أن العاطلين ليسوا إلا فئة من مجتمع يستفيد كله بقوانين الضمان الاجتماعي . أما الولايات المتحدة فقد اتخذت هذه القضية موقعاً بارزاً في وعود مرشحي الرئاسة مما جعل الحلول تتأجل إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية.

ووجه الشبه الشديد بين حالات تخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية يأتى فى الأسباب والعوامل التى دفعت نحو هذه السياسات . فهذه النماذج الثلاث على سبيل المثال تمت تحت ضغط وإن اختلفت مصادره أحيانا، **فالدور البارز بالولايات المتحدة كان لرجال الأعمال والمؤسسات الرأسمالية الكبرى والحزب الجمهورى** المتبنى أساسا لمصالحهم حيث يعتبرون مموليه الأساسيين فى حملاته الانتخابية سواء على مستوى الكونجرس أو على مستوى الرئاسة، وفى فرنسا كان لضغط **اتفاقية مسترخيت ومعاهدة روما تحديدا** الدور البارز فى الاسراع نحو إسقاط القطاع العام ذى التاريخ الطويل فى فرنسا. وسياسات خفض الاستثمارات البشرية عن طريق الاقتطاع من الرعاية الاجتماعية فقد جاء بعد عدة مبادرات من **الشركات متعددة الجنسيات التى تعمل فى فرنسا والتى بلغت ٦٥ شركة أصبح لها اليد العليا فى توجيه الاقتصاد الفرنسى فى فترة حكم شيراك** ،وإن كان المحركان الأساسيان السابقان- رجال الأعمال والشركات متعددة الجنسية- لا يظهران بشكل بارز **فى الحالة المصرية إلا أن الدور البارز كان لصندوق النقد الدولى وسياساته المفروضة والتى تبنتها حكومة عاطف صدقى ببطء ومضت فيها حكومة الجنزورى بشكل مكثف وسريع.**

وحول دور الرأسماليين فى مدى قبولهم لسياسات الرأسمالية قام« **جيكنز وبرنتس**» وهما من علماء العلوم الاجتماعية فى الولايات المتحدة بدراسة عام ١٩٨٩ طرحا فيها ثلاثة تساؤلات رئيسية وهى:

١- هل الرأسمالية الليبرالية تتحكم فى صنع مشاريع قوانين الرعاية الاجتماعية أم أن هذه المشاريع تنمو بشكل مستقل من خلال خبراء سياسيين واداريين؟.

٢- هل الرأسماليون بشكل عام يرفضون أم يوافقون على هذه السياسات وإلى أى حد؟.

٣- ماذا يعنى ذلك بخصوص الحدود السياسية للطبقات الرأسمالية؟.

وقد جاءت الاجابات حاسمة حول رفض الطبقة الرأسمالية للسياسات الاجتماعية من الأساس وذلك منذ عام ١٩٣٦ عندما صدر ميثاق «العهد الجديد» New Deal. كما أن سعيهم الدائم كان من أجل افراغ محتوى هذه السياسات أو توجيهها لصالحهم الخاص. وأكد **جيكنز وبرنتس** إن الاكاديميين والطبقة الوسطى كانوا دائما القادة فى مشاريع هذه السياسات إلا أن ذلك احتوى دائما تحت مظلة الرأسمالية والرأسماليين أصحاب التمويل اللازم، فقد ادركت هذه الطبقة استحالت رفض هذه السياسات فقررت إخضاعها من خلال التحكم فى التمويل والمؤسسات البحثية أو تأييد القرارات الأقل إضرارا بمصالحهم. ويتوصل الباحثان إلى أن هذه العملية تدور كلها لصالح الرأسماليين ونظامهم وأن **التدهور سيستمر طالما ظلت حركات الاحتجاج معلقة.**

وإن كان دور رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولى وجه لعمليات الافقار المستمر، فان الوجه الآخر يتمثل فى ضعف الحكومات وعدم قدرتها على مجابهة هذه الهيئات أو المؤسسات خاصة بعد أن **فقدت بمحض إرادتها الورقة الاقتصادية فى المواجهة بعد التخلص من القطاع العام أو تحويله فى مصر مثلا إلى مؤسسات خاسرة وادارات فاسدة لتبرير أسباب خصخصتها** . أضف إلى ذلك ضعف مفهوم عدم التدخل والسيادة الوطنية، وتسييس الأمم المتحدة والنظام العالمى الجديد ككل وهو ما يمثل البعد الخارجى لهذه الاحداث. كما أن سقوط النظم الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية بالاضافة إلى تراجع اليسار المنظم خاصة أصحاب مذاهب الاشتراكية الديمقراطية ،و(ولعل أبرز مثال عليهم حزب العمال البريطانى والحزب الاشتراكى الفرنسى إن كان الأخير قد بدأ فى مراجعة مواقفه الأخيرة) أعطى فرصة لقوى الرأسمالية لفرض سيطرتها التامة خاصة بعد أن سقط الحاجز النفسى الذى كان متواجداً لديها وخوفها الدائم من الزحف الشيوعى كما كانوا يسمونه حيث زال الخطر من وجهة نظرهم وأعتقد بعضهم بنهاية التاريخ كفكوياما أو أعتقد آخرون أن الشيوعية أصبحت تباع فى زجاجات على سبيل التذكار فى أوروبا الشرقية على حد تعبير **جورج بوش ومثل هذه المقولات- المردود عليها- مثلت الحافز الرئيسى للرأسمالية لاظهار وجهها القبيح دون خجل أو خوف من بديل آخر قادر على هدم نظامها فاسقطت بنفسها مفهوم دولة الرفاهة المفهوم الحامى الخاص بها**. إلا أن مثل هذا الوجه يقود العالم بخطى حثيثه نحو البربريه بزيادة الفجوة بين الطبقات عن طريق مزيد من الاستغلال للطبقات العاملة ومزيد من التكديس لفائض القيمة للطبقات المستغلة بالاضافة إلى سيادة مفاهيم السوق المتوحشة- وليست المعدلة التى كانت تطرح فى ظل مفهوم دولة الرفاهه والتى تؤدى بالضرورة إلى زيادة التراكم الرأسمالى داخل دول الشمال لحساب فئات محدودة. وسينعكس ذلك بشكل واضح على دول الجنوب من خلال إضعاف نفس العملية فيها مع استغلال من جانب الفئات الكومبرادورية للطبقات العاملة على مختلف مستوياتها وهو ما سيؤدى إلى أحد السيناريوهين التاليين من وجهة نظرى:

-**الأول** وهو ما يمكن أن نسميه سيناريو حد الالتقاء وحد الانفجار ، ويقوم على فكرة وصول الأحوال والظروف إلى حد لا يمكن احتماله من خلال الطبقات الكادحة وسيكون هذا الحد هو حد الانفجار، والذى سيبدأ فى مثل هذه الحالة فى دول الشمال حيث ستشعر هذه الطبقات بوطأة السياسات الرأسمالية بشكل أسرع من دول الجنوب ، وستنتقل العدوى إلى الجنوب بشكل سريع اذ ستفقد الطبقة الكومبرادورية المسيطرة حلفاءها الأساسيين فى الشمال كما أن حركة الوعى باضرار هذه السياسات ستكون جالبة للطبقات الكادحة فى دول الجنوب.

-أما السيناريو **الثانى** سيناريو التطلعات المتزايدة والتأثير الخارجى فتكون المبادرة بالانتفاض آتية من الجنوب من خلال الآمال المعقودة على هذه السياسات والتى ستقود على العكس إلى أزمة طاحنة تعانى منها الطبقات الدنيا والوسطى معا مثلما حدث فى **بيرو والمكسيك** ، وهو ما يخلق فرصة مواتيه لمواجهات قد تأخذ شكلاً أكثر حده من السيناريو الأول ولكنها ستنتهى بالتحالف مع حركات أخرى فى الشمال تتولد من خلال عمليات الاحتجاج السائدة فيها بالاضافة إلى ضعف الطبقات البرجوازية لما سيصيب التراكم الرأسمالى من ضرر نتيجة إضعاف عملية الاستغلال الرأسمالى لدول الجنوب.

وإن كان هذان السيناريوهان قد يبدوان بعيدى المدى إلا أنهما مرتبطان بشكل مباشر بمدى اتخاذ الرأسمالية خطوات أسرع فى طريقها التى تسير فيه.

فكر

التبعية الثقافية

د. خليل حسن خليل

كان الطابع الغالب فى مقالاتنا عن التبعية هو الطابع الاقتصادى. فالهدف الرئيسى للاستعمار قديمه وحديثه هو الاستغلال الاقتصادى للمستعمرات، ونزح ثرواتها، أو فائضها الاقتصادى بواسطة الدولة المستعمرة، واستخدامه فى مزيد من التقدم والاثراء لهذه الأخيرة، وافقار المستعمرات، أو البلاد المتخلفة التابعة، وتعميق تخلفها. وقد عرضنا لألوان ثلاثة من التبعية الاقتصادية هى التبعية التجارية والتنكولوجية ،وتلك التى ترجع لرءوس الأموال الأجنبية.

فالتبعية التجارية بين البلد الرأسمالى المتقدم، وبين البلد المتخلف التابع تستنزف موارد الأخير عن طريق نسبة تبادل تجارى غير مواتية بين المواد الأولية التى ينتجها التابعون، ويبادلونها بالسلع المصنوعة التى ينتجها المتقدمون. وهذا يعنى اسعارا منخفضة للسلع الأولية، وأسعار مرتفعة للسلع المصنوعة.

وأخطر من ذلك المنافع الديناميكية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ،حيث فرضت التجارة تقسيما للعمل الدولى. تخصصت بمقتضاه الدول التابعة فى الانتاج الأولى، وتخصصت الدول المتقدمة فى الانتاج الصناعى. ولما كانت الصناعة هى دينامو النمو، تكون التبعية قد حرمت التابعين من النمو، وعمقت فيهم التخلف. وأصبح التقدم الصناعى والتنكولوجى مقصورا على المتقدمين.

وقد دعم هذا الوضع بواسطة رؤوس الأموال، أو الاستثمارات الأجنبية ، التى تقوم بها الشركات العابرة للقوميات حيث نقلت ارباح تلك الاستثمارات إلى الخارج، وحرمت الاقتصاد التابع من مورد هام لتمويل التنمية. وسيطرت تلك الشركات على الاقتصادات التابعة، فشوهت تنميتها، وفتحت اسواقها واحتكرتها، وعاقت قيام صناعة وطنية حقيقية بها.

وكان الاحتكار التنكولوجى ، سببا آخر فى تقوية التبعية، فالشركات الأجنبية ، تمسك بالتقدم التكنولوجى فى يدها، وتتيح للاقتصاد التابع، تنمية تابعة مشوهة، تتيح لرأسمالها مزيدا من الارباح، ولسلعها مزيدا من البيع، ومزيدا من احتكار السوق.

كان هذا سببا أساسيا من الاهتمام بالجانب الاقتصادى، وهو الهدف الأول للاستعمار القديم والجديد الذى تضطلع به

حاليا الشركات العابرة للقوميات.

المعنى الواسع «للثقافة»

على أن التحليل الاقتصادي، هو جزء من التحليل الثقافي العام، بالمعنى الواسع لكلمة «ثقافة». فالثقافة ليست مقصورة على المعنى المألوف لدى وزارة الثقافة، التي تشرف على الاداب والفنون، كالشعر والرواية والقصة القصيرة، وعلى فنون المسرح والسينما، والتليفزيون والموسيقى والباليه وغيرها. وبالرغم من أهمية هذه الفروع التي تعنى بصناعة الجمال، وتحاول تجميل المجتمع الانساني، إلا أنها جزء فحسب من كلمة «ثقافة» Culture. وهذه تطلق على قيم المجتمع وسلوكياته، وأهدافه. ونظمه الاجتماعية، والقواعد الاقتصادية، والعلاقات الانتاجية بين الناس. وجميع المسائل التي تعطي المجتمع طابعا خاصا، وطريقته في الحياة.

نمط الاستهلاك

بهذا المفهوم «الثقافي» يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية جزء من النمط الثقافي العام. ولعل نمط الاستهلاك الذي فرض علينا بواسطة الشركات العابرة للقوميات، وهو الذي اطلق عليه «أثر التقليد» demonstration effect، يقدم لنا مثلا في هذا المجال، وهو الذي جعل أصحاب الدخول المرتفعة ينقلون نمط الاستهلاك الغربي في السلع الترفية كالسلع المعمرة الكمالية، كالسيارات، والتلفزيونات الملونة، والفيديوهات، وغيرها، ثم تقليدهم أصحاب الدخول المتوسطة والدنيا. وانتشر هذا النمط الاستهلاكي، إلى جانب «التقليد»، بفضل الاعلانات والدعاية، والعلاقات التجارية، وغزو الاسواق، واستطاعت الشركات العابرة للقوميات، ووكلاؤها، أن تفرض نمطا من الاستهلاك، كان تأثيره فادحا على الكثرة من المستهلكين في البلد المتخلف التابع، ذوي الدخول المتوسطة، والمنخفضة، جعلتهم يتجهون بمدخراتهم إلى تلك الأشياء، التي تستنزف تلك المدخرات، ولا تبقي شيئا للحاجات الأساسية، كالغذاء، والتعليم، والصحة، والمسكن الصحي، والمياه النقية وغيرها. ولا يبقى شئ كذلك لتمويل التنمية ومشروعاتها.

لهذا تجد منظرا مألوفا، تشهد فيه هذه السلع الترفيه، متوافرة في الاكواخ في القرى والاحياء الشعبية في المدن في الوقت الذي لا يوجد فيها، الماء النقي، والطعام اللائق بالانسان، واللازم لزيادة انتاجيته، ولا يوجد بها المرافق الصحية، التي تفرق بين الانسان والحيوان. وبهذا يتسبب هذا الاستهلاك المستورد في تشويه نمط الاستهلاك المحلي، وفي تشويه التنمية واعاقتها. وهكذا يندمج المعنى الاقتصادي في السلوك الثقافي العام، وتزرع فينا قيمة غريبة تسهم في تخلفنا الاقتصادي والثقافي معا..

والواقع أن ما تستهلكه المجتمعات التابعة، هو ما تنتجه المجتمعات المتقدمة، وبهذا تكون السلع المترفه التي تستوردها الدول التابعة تسبب تخريب الانتاج والتنمية فيها، وانعاش التنمية والتقدم في البلاد المتبوعة المتقدمة.

الثقافة تسهل التبعية

ولا ريب أن العلاقات الثقافية، اذا كانت بين تابع ومتبوع، فانها تسهل عملية التبعية وتعمقها. فالتغلغل الثقافي- الذي يشمل الثقافة بالمعنى الضيق بفروعها الأدبية والفنية- يجعل الشعب المتلقي فقط للثقافة، أرضا خصيبة لقيم المرسل للثقافة. فذوقه أصبح تابعا للذوق الأجنبي، في مشترياته وطريقة معيشته. وفي هذا المستوى من العلاقات التجارية والرأسمالية والتكنولوجية تصبح المسائل وكأنها طبيعة، وبهذا يمكن أن يبرر الاستغلال، ويسمى معونة، وتتعمق التبعية، ويطلقون عليها تنمية، ويضيع الاستقلال ويعود الاستعمار، ويسمى صداقة أو تحالف. ويسهل قبول هذه الأوضاع اذا ما كانت هناك قوى محلية مسيطرة، تنال نصيبا وكسبا من هذه الأوضاع الشوهاء.

التبعية تنقل القيم الضارة فحسب

وبكل أسف، فان التقليد الخادم للمصالح الأجنبية هنا، هو التقليد في المسائل الضارة بالمقلد، والنافعة للأجنبي.. وقد رأينا مثال الاستهلاك الترفي المدمر للتنمية في البلاد الفقيرة التابعة. وهناك أمثلة كثيرة، نتخير منها مثالا قريبا، هو تلك المجموعة، التي اكتشفها البوليس أخيرا، واطلقت على نفسها «عبدة الشيطان». فقد اقتبست المجموعة أردأ ما في المجتمع الغربي، وخاصة المجتمع الأمريكي واطلقوا شعارات ومبادئ، ضد الدين والقيم الوطنية الأصيلة، وأباحوا الموبقات المتنوعة كالمخدرات والجنس أو الدعارة، وشوهوا وجه الانسان وجسده برسم رسوم شاذة عليه.. إلى غير ذلك..

وقد وجد أن الشباب- ولم تتحدث الجرائد البرجوازية كثيرا عن ذاك- في هذه المجموعات ينتمي إلى الطبقات البرجوازية أو الرأسمالية. وهذا هو أصل الداء.. فقد وجد الشباب في هذه المجموعة، أن لديهم مالا وثروة تتاح لهم من دخول آبائهم أو أمهاتهم، تلك التي جاءت بطبيعة الحال من صور من الاستغلال للشعب العامل، لسنا بصدد التعرض لها الآن.. المهم أن الفريق الثري المتعطل من الشباب، هو الذي يدعو لعبادة الشيطان، وينغمس في الرجس إلى أذنيه. وكأننا في المجال الاقتصادي، ينقل الأغنياء أو الرأسماليون، نمط الاستهلاك الغربي الترفي إلينا، فيدمر المدخرات والتنمية جميعا، ويبقينا فقراء متخلفين. ويأتي أبناء هؤلاء اليوم لينقلوا إلينا قيما سلبية تدمر شبابنا، ليس الشباب الثرى فحسب، ولكن الأغلبية الكادحة من الشباب، حينما تتسرب اليهم مع الزمن تلك القيم المخربة للاخلاق والاديان والشخصية الوطنية.. وتدمير الشباب، أكبر من أي تدمير آخر، فاتهم يدمرون الوطن ومستقبله.

ولا يرجى من وراء التبعية خير. فالأجنبي لن يسهم في تقدمنا التكنولوجي، مثلا، فهذا مجال محتكر له. يعود عليه بارباح كبيرة. والمحتكر لا يسمح لأي منافس ان ينافسه، حتى لو كان من بلده. فطالما أننا في مجال الاقتصاد، والعلاقات الاقتصادية، ولسنا في مجال النيات الحسنة وأعمال الخير، فاستراتيجية الأجنبي ترسم لمصلحته. والتابعون جزء من هذه الاستراتيجية، وسوف يتلقون الجانب السيئ من هذه العلاقة طالما بقوا تابعين ولا يمكن أن تعود عليهم منافع من العلاقة مع الأجنبي، الا عن طريق الاحسان. وليس في العلاقة الاقتصادية الحقيقية إحسانا.

التبعية الثقافية والتلاقي الثقافي الحر

على أنه يجب أن نفرق في المجال الثقافي بين ما هو مفروض بواسطة التبعية، وبين ما هو طبيعي من تلاق حر بين الثقافات. فالقضاء على التبعية الثقافية، لا يعني مقاطعة ألوان العلم والثقافة العالمية، والانغلاق على ما يسميه البعض «تراثا». فالتقدم الحضاري، يتبع إلى حد كبير، فكرة «التحدي والاستجابة» التي عالجها «توينبي» المؤرخ الانجليزي: تتحدى الحضارة الحديثة، الحضارة القديمة، وتجابه القيمة الجديدة القيمة القديمة. ويظل الصراع بينهما محتدما، حتى تستجيب القيمة القديمة للقيمة الجديدة. ويكون الفوز النهائي للقيمة الصالحة والنافعة للانسان، والذي تدفعه لمزيد من التقدم والحرية والعدل.

هذا التلاقي الثقافي الانساني، وهو يتم بين مجتمعات حرة تسهم جميعا في تقدم المسار الانساني، نحو مجتمعات أفضل ليس فيها من يستغل الآخرين، ويثرى على حسابهم، ويتسبب في افقارهم وتخلفهم، كما هو حال التابع والمتبوع في هذه الأيام.

حوارات

فلسطين الديمقراطية
على كامل التراب الفلسطيني

حلمى شعراوى

عرفت القضية الفلسطينية كثيرا من الأطروحات منذ النضال ضد الاستعمار البريطانى والاستيطانى لتحرير فلسطين العربية، إلى قرار التقسيم، ثم إلى اختيار الدولتين والقوميتين ،فلسطين العربية، وفلسطين اليهودية، وبين هذا وذاك، لم يكتب لطرح فلسطين الموحدة ، العلمانية الديمقراطية لكافة العرب واليهود فيها، قدرا من التقدم حيث بدت عدم امكانية «واقعية»وإن كانت بالأساس هى «المنطقية».

ومن حرب ١٩٧٣ التى كان يمكن أن تحسم الأمر ،والمنطقة العربية تشهد غرائب المبادرات والأطروحات ، إلا هذا الطرح الأول، دولة فلسطين العلمانية الديمقراطية على كل الأرض الفلسطينية وبدلا عن ذلك رأينا فك الاشتباك بين «المتحاربين» **وزيارة القدس، وكامب ديفيد، والدولة الفلسطينية فى ظل ٢٤٢ ،ودولة التقسيم ، ثم مدريد وأوسلو، والحكم الذاتى فى ظل تصورات البانتوستانات، ثم التطبيع الكامل ..وحتى الشرق أوسطية.**

نذكر هذه الوفرة من الاطروحات، لأنه عند كل طرح كل«صيغة» تخرج علينا ترسانة من المفاهيم ، وسلة من العقلانات ، من قبل اليمين وبعض اليسار ، آخرها مقولة ترحيل التناقضات إلى «المجتمع الاسرائيلى» أو خلق تحالف كوبنهاجن ليجرى **حواراً مع بعض القوى «هناك» يقنعهم بالحوار معنا «وقبولنا» ..فى نظام خاص «للفلسطينيين» أو بالأحرى لفلسطينيين».**

والنظم العربية الحاكمة تعمل بجد للانتهاء من حدود «الأزمة» وفض يدها من مشكلاتها المحلية، والتفرغ لاتفاقاتها ، أو توافقاتها الخارجية. وتقبل معظم القوى مناقشة كل الأطروحات غير العادلة لكنها تقف مندهشة أمام الطرح الأكثر منطقية والذى يصفع تطبيقه فى **جنوب أفريقيا** حاليا كل المندهشين. وهو الذى يمكن أن تتبناه أوسع قاعدة من المثقفين والحركات الاجتماعية والقوى الشعبية والأحزاب الديمقراطية بما فيها اليهود الديمقراطيون لو كانوا صادقى الرغبة أو ذوى مصداقية بدلاً من حوارات الغرف التى لا تعنى إلا ترضية ذواتهم بعيدا عن مجتمعهم الحقيقى القائم على الاغتصاب.

ويلفت النظر أن ما بدا من ظروف استحالة هذا الطرح قبل سنوات فى ظل الصراع الدولى والاستقطاب ،أصبح ممكنا فى تقديرى بعد عدد من التطورات، يمكن لمثقفى هذه الأمة إدراكها وتحليلها والنفاذ بها إلى قوى كثيرة على المستويين ، الاقليمى والدولى. والكثير من هذه التطورات لم يبعد كما يبدو ظاهره عن مصالح أساسية للشعوب أو منطق حضارى واجتماعى أصيل فى هذه المنطقة أو تلك.

ولقد كان انهيار **الاتحاد السوفيتى** من أكبر أحداث هذا العصر، وبعيدا عن الضجيج الأيديولوجى الذى أعقب هذا الحدث -فضلا عن استحالة توقعه أصلا- وجو الاستقطاب «العالمى» الذى أعقبه، فقد شهدت الساحة الدولية والاجتماعية على أثره نماذج فكرية وسياسية جديدة حكمتها مصالح ونماذج تاريخية وشعبية قديمة لم يستنكرها أحد.. فالشعوب «السوفيتية» لم يباعد بينها وبين مصالحها الحقيقية حدث انهيار السلطة «السوفيتية» ،**فتمسكت بالتكوين «الامبراطورى» القديم، فى شكل الكمنولوث الجديد.** ومن ناحية أخرى **أسقط الشعب الالمانى نموذج «الدولتين»** لاستحالة تاريخية كانت مؤكدة أو جاءت الفرصة الجديدة ليعيش الشعب الالمانى صراعه الاجتماعى موحداً بدلاً من الصراع السياسى حول «شكل الدولة». وفى طرف آخر من العالم **تنتهى خرافة هونج كونج ،كبؤرة رأسمالية راسخة فى معسكر الصين الشيوعية،** لتناقضها مع منطق التاريخ الاجتماعى للمنطقة. وبالمثل تطرح بقوة الحلول الديمقراطية أمام عرقيات متقاتلة لفترةطويلة فى **العراق والسودان** . أما عن دولة «**الابارتيد» فى جنوب افريقيا** ،فقد جعلها التكوين العنصرى -ذو الطرف التحكمى الواحد مثلما فى فلسطين- نموذجا مستحيل الاستمرار، ونموذجا -أيضا- لترتيبات الحل الديمقراطى كما سنرى.

فلماذا لا يطرح كل هذا الجو من «التغيرات العالمية» نموذجا للدولة العلمانية الديمقراطية على كل أرض فلسطين ولكل سكانها، ليتحقق سلام حقيقى ودائم على أساس اجتماعى راسخ وليس مجرد اعلانات سياسية هشة.

ولماذا يؤدى هذا الجو نفسه من المتغيرات إلى طرح «اللامعقول» عن الهوية -أو القومية- اليهودية والمشروع الصهيونى (اسرائيل) ،وتأكيد قبوله «عالميا». ودوام تحققه فى فلسطين -«كدولة مسيطرة»-ونخبوية ومقدسة، غير قابلة للتغير رغم كل هذه المتغيرات؟.

لقد أدت هذه التغيرات فى لحظة إلى عدم استبعاد الفكرة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، والنجاح الأمريكي المنفرد فى حرب الخليج ازاء إمكان استبعاد الحاجة لدور اسرائيل فى المنطقة لصالح الرأسمالية العالمية ،ولم ينقذ رقبة النظام الصهيوني إلا تكثيف دور اللوبي اليهودي فى المعسكر الاشتراكي -سابقا- لصالح المعسكر الرأسمالي، فضلا عن قوة دفع الحركة الصهيونية ،كمفهوم أيديولوجي قومي رغم انسحاب «الآيديولوجيا القومية» فى مناطقها الرئيسية والحقيقية.

ويجرى الحديث هنا عادة عن قوة **«العامل الذاتى»** لاسرائيل إلى جانب العامل الموضوعى أو الخارجى الذى يضمن لاستقرار «الدولة اليهودية» عناصر قوة لا يمكن قهرها أو التغلب عليها، وكأننا نتحدث مرة أخرى عن «حرب» بينما الواقع أننا نتحدث عن مجموعة «تفاعلات»، فعلت فى الأمثلة الأخرى فعلها، خاصة أن من يتحدثون عن«الحوار مع اسرائيليين» يشيرون فى الواقع بدورهم إلى إمكانيات تفعيل عدد من التناقضات داخل «المجتمع الاسرائيلى»- وهو مجتمع صهيوني بالضرورة- **دون جرأة على الوصول بهذه التناقضات إلى مداها الذى يطرح تغيير صورة الدولة أو مضمونها إلى فلسطين الديمقراطية.**

لقد تفاعل العامل الذاتى فى مثال ألمانيا مع الموضوعي ،نتيجة اعتبار المنطق التاريخي للدولة الالمانية داخل أوروبا وليس نتيجة قوة أو ضعف ألمانيا الشرقية **.فالأخيرة كانت من الدول العشر الكبرى صناعة وانتاجا ونفوذا خارجيا**، ومع ذلك حكمتها تطورات أخرى منطقية أيضا لتحقيق وحدة «نماذج مختلفة» من الدولة. وعلى عكس ذلك لم تنهار الصين الشعبية، بانهيار الاعتبار الخارجي الكاسح نتيجة اعتبار قوة المنطق المحلي للدولة الصينية بل وحكم «الاعتبارالمحلى» إسقاطها نموذج **هونج كونج** رغم حاجة الغرب إليه. فاذا عدنا إلى مثال **جنوب افريقيا** فسنجد أن **«نظام الابارتيد»** لم يكن مختلفا فترة الاستقطاب الثنائى عنه بعد انتهاء الحرب الباردة التى قيل إنها بررت وجوده . فقد دوخ نظام جنوب افريقيا السوفيت وكوبا فى الجنوب الافريقى قبل الانهيار السوفيتي ، وظل يملك الثروة والقوة فى المرحلة التالية خاصة مع التجاهل الأمريكي لافريقيا والرأى العام العالمى كله عند تحديد مصالحها فى هذه المنطقة أو تلك من مناطق العالم،وكان أولى بها دعم نظام جنوب افريقيا **لولاقوة العامل الذاتى للحركة الوطنية الافريقية** وليس قوة البيض وحلفائهم،وجاءت **قوة «العامل الذاتى» الافريقية بقيادة حزب المؤتمر الوطنى الافريقى ورمزية مانديلا الكاسحة، فى أوائل التسعينات تواجه «قمة تحكم العولمة الجديدة»، بل وجاءت بحل أكثر ديمقراطية، أو قل ليبرالية، عن ذلك الذى طرح لروديسيا «زيمبابوى» أوائل الثمانينيات ،وما طرح لناميبيا أواخر الثمانينات»** .سنأتي بعد إلى شرح بعض عناصر قوة ذلك العامل الذاتى الافريقى وتجسداته مما نطمح إلى تحقيقه على الساحة الفلسطينية، فى إطار مطلب **«الدولة العلمانية الديمقراطية»**على كل الأرض الفلسطينية.

فلماذا يمكن طرح هذا الخيار الآن مجدداً؟.

قبل البدء فى الاجابة نشير إلى أهمية قيام مجموعات من المثقفين الديمقراطيين وقيادات الحركات الاجتماعية والمشتغلين بالقضايا العامة والدولية بمجموعة من الدراسات للأوضاع الراهنة وليس مجرد التوقف عند المنطق التاريخي لقضيتنا، حتى نتوصل لصيغة تحسم التصدى لمقولات «الحوار» مع «التناقضات الاسرائيلية» قبل الاتفاق على الصيغة الصحيحة لمنطق الدولة العلمانية الديمقراطية، دولة العصر فى مواجهة العرقيات والقوميات المتعصبة. ولأن أى حوار **فى وجود اسرائيل الدولة العنصرية هو تسليم بقهر التعصب والقوة واللامنطقية مع «متطلبات العصر»** . ونرى أن الظرف العالمى والاقليمى والمحلى، ومنطق العصر، يسمح بهذا الطرح ازاء الموقف المتأزم لكل الطروحات السابقة، وتدهور الموقف الفلسطيني خاصة أمام التعنت الاسرائيلى الذى ندعى للحوار معه. **ويبقى تجديد القدرة الفلسطينية والعربية لممارسة الطرح الجديد بمراعاة كل الظروف. ولمواجهة الصلف الأمريكى الاسرائيلى المنكشف للعالم كله بعد قبول البعض بكل مسلسل التنازلات.**

أولا : دعونا نفحص أولا ما يسمى **الظرف العالمى** وما يتوفر فيه من امكانيات لطرح علماني ديمقراطي:

النظام العالمى
ما يسمى بالنظام العالمى الجديد

ليس صيغة نهائية بالضرورة . فتماسك الرأسمالية العالمية ليس حتمياً ، بل تتسرب إليها التناقضات بدءا من داخل المجتمع الأمريكي «القائد» نفسه، فضلا عن القوى الأخرى المتحركة على المستوى العالمي. ويقوم تطور الشركات عابرة الجنسية بتشكيل مختلف لطبيعته بل ولطبيعة وجود الدولة الرأسمالية، وقد يكون ذلك بالاضافة للاختلاف الاوروبى / الأمريكي هو الذى يبقى حتى الآن على نظم مثلما فى **ايران وكوبا** رغم تصارعهما مع قيم كبرى «عالمية». صحيح أن النظام العالمى» لم يقم بتغيير نظم من داخلها حتى الآن اتساقا مع مصالحه ، وان كان قد فعل ذلك فى «بعض دول **الجوار الأمريكى**» لكنه سيقبل تطورات أخرى بالضرورة وفقا لتطور علاقاته الداخلية أو لاعتبارات تخص شروط مصالحه فى مناطق أخرى، وهنا يمكن لحركة انتفاضة فلسطينية أو حركة مسلحة مع حركات شعبية عربية مساندة ومقلقة للشركات العالمية أن تشكل عنصرا محليا مؤثرا.

أوروبا: تضيق بالدعوات العنصرية ، حفاظا على تركيبها الديمقراطى الذى تتمتع بفوائده مكانة خاصة بين الأمم. والدعوات العنصرية تنالها فى تركيبة بعض أبنائها مما يهدد بنشوء **النازية والفاشية** حتى ضد اليهود ،كما تنالها كدعوات ضد «الغرباء» من المهاجرين الأجانب ، مما يثير ضدها نزوعات مضادة فى مناطق واسعة كالعالم الاسلامى. وقد ترد أفريقيا أيضا فى هذا السياق فيضر ذلك بمصالحها كثيرا. من هنا فان **الدعوة العربية لتصفية أشكال عنصرية مثل المجتمع الإسرائيلى ديمقراطيا يمكن أن تجد رواجا فى دوائر عالمية مؤثرة مثل أوروبا حتى نصل لمواجهة الرأى العام الأمريكى لاحقا.** ولا ننسى أن أوروبا تخشى من اضطراد موجات العنف المتوقع على وجودها الاقتصادى والثقافى بشكل أكبر فى منطقتنا.

***القوى الكبرى الأخرى، مثل الصين واليابان** ،تملك مصالح أساسية وميولاً تاريخية أفضل نحو العرب، وتتمنى انتهاء التوتر في هذه المنطقة من أجل مصالح مستقبلية أوسع، ولديها رغبات فى التخلص من النفوذ الاسرائيلى المنافس الذى يجير لصالح أمريكا وحدها خاصة فى بلدان الجنوب ،منطقة النفوذ الصينى اليابانى المتوقعة.

***بلدان الجنوب** : شاركت فى ميراث التحرر الوطني من جهة ،وتريد بعض المساعدات العربية لشراء التكنولوجيا التى تلوح بها اسرائيل وحدها من جهة أخرى، أى أن النشاط التحررى الفلسطيني هنا سيرتبط بعودة التعاون العربى الافريقى وتقوية الحوار جنوب / جنوب لصالح العرب والمقهورين كافة فى «نظام عالمى جديد..» نكافح جميعا من أجله.

ثانيا: فماذا عن الظرف الاقليمي؟.

إزاء المخاوف «العالمية» هذه من تصاعد التوتر في المنطقة نتيجة عدم التوصل لحل مقبول أو معقول فان استمرار قوة الحركة الصهيونية بصيغتها الحالية لا توفر أية احتمالات تحسن «بوسائل أخرى» مع بقاء صيغة دولة اسرائيل الحالية ومطامعها الذاتية».

فالصهيونية مصممة على فرض حل على نمط خلق «**بانتوستانات» فلسطينية وحتى عربية** ،وهو نموذج سقط تماما في جنوب افريقيا لاشتداد حالة «الوحدة الوطنية» في مواجهته دعما لحل التحرر الشامل، كما أنه نموذج غير ممكن القبول من قبل الشعوب العربية مهما تنازلت النظم أمامه . وليس ذلك لاعتبارات تاريخية فقط ولكن لأن **سياسات الصهيونية في الاحتفاظ «بقانون العودة» لاستجلاب خمسة ملايين أخرى أو أكثر للاقليم تهدد بانفجارات سببها التضخم السكاني الذي لم تتحمله اسرائيل نفسها في حالة غزه من قبل.** وتقدر أوروبا مخاطر مثل هذه الانفجارات السكانية الآن أكثر من غيرها كعنصر أساسي مؤثر في سياسات العالم الثالث نحوها (مؤتمر القاهرة الدولي حول السكان- مؤتمر كوبنهاجن حول القضايا الاجتماعية) . ولا يمكن للحديث العصري هنا عن المشكلة السكانية أن يتجاهل «التاريخي» بالنسبة لعودة «اللاجئين الفلسطينيين».

أما عن تصاعد الطرح الاسرائيلي للمسألة الصهيونية كقومية متجددة، مرتبطة باسرائيل كبرى للشرق الأوسط واستنفارها للنزعة القومية الشوفينية مثل النازية، وقيامها بالمراقبة الدائمة للمجتمع الأوروبي بحجة مقاومة النزعات المعادية للسامية ، (حالة جارودي-حالة البنوك السويسرية) ،فان ذلك يشكل استفزازا وعبئا سياسيا وأمنيا على النظم الأوروبية ،وهو أمر جدير باستفادة العرب والفلسطينيين منه وسحب الابسطة من تحت اقدام الحركة الصهيونية على ساحة واسعة من العالم،خاصة وأن هذا التوسع الاسرائيلي مرتبط بمسألة «الشرق أوسطية» التي لا تلقى ترحيبا كبيرا هنا وهنالك. وفي الاقليم نفسه- عربيا- تتفاعل صراعات اجتماعية محلية لا تبقى عليه بشكل مطلق كمادة خام في يد المصالح الأمريكية على نحو ما بدا بعد حرب الخليج ١٩٩١ . فلابد أن البعض منتبه لتناقض «رخاء» البترول أو الهجرة العمالية ، أو تطور الطبقة الوسطى الخليجية أو التطور الخاص بالجيوش الوطنية. وكلها اعتبارات ذات تأثيرات اقليمية وليست مجرد داخلية.

ثالثا: والآن إلى الظرف المحلي

* **بالنسبة للاسرائيليين** : ثمة فرضان في التعامل مع«الكيان الاسرائيلي» ،فاما أنه مجتمع موحد قوى الهوية الصهيونية، يدفع هيمنته في المنطقة بلا مراجعة ، فهنا ستقابله «حالة عربية» مقاتلة بالضرورة دائمة التصعيد بدورها لأشكال من الكفاح المسلح والعنف العشوائي أو المنظم، لا تقبل المساومات أمام هذه القوة الغاشمة، وسيحدث ذلك سياسيا أو اجتماعيا أو شعبويا أو دينيا ، آنيا أو لاحقا، وهو ما يحاول الكثيرون تجنبه .والفرض الثاني، ذو الطبيعة الجدلية، ان اسرائيل مجتمع يتعرض للتناقضات المتزايدة يبرز فيه تيارات الاعتدال ،واليسار الديمقراطي أمام تعنت تيار اليمين ، لكن هذا التيار لا يفترض قطعا استمرار التناقضات إلى مداها حتى قيام الدولة الديمقراطية العلمانية لليهود والفلسطينيين على السواء.. لا يفترض ذلك بالمرة وإنما يطالب أصحاب هذا التحليل **أن نتحرك نحن العرب لترحيل بعض التناقضات إلى «المجتمع الاسرائيلي» بايديولوجيته الراهنة ودعم الحوار مع طرف أو آخر داخله من أجل «دولة فلسطينية» تقول كل المؤشرات السكانية** والعسكرية والأيديولوجية والأمنية الاسرائيلية **إنها لن تكون لو تحققت- أكثر من «بانتوستان» محاصر وبداخله المستوطنات الامنية الاسرائيلية**.فأي حوار يمكن أن يقوم تحت هذه المظلة ومن أجل هذا الهدف المحدود؟ واذا كان هذا «المجتمع الاسرائيلي» لم تهزه قوة «مبادرة كامب ديفيد» وما لحقها على مدى عشرين عاما ليعتدل في موقفه، فهل تغيره أوسلو واحد أو واثنين أو عشرة؟!.

ومعنى ذلك أن **على هذا الجانب الاسرائيلي الديمقراطي «اذا كان صادقا أو ذا مصداقية» ، أن يعلن التزامه داخل الكيان الاسرائيلي بالهدف العام للحركة الديمقراطية الجديدة ومن أجل فلسطين الديمقراطية بما يؤهله لحوار حقيقي مع القوى الديمقراطية على مستوى عالمي لمحاصرة الصهيونية.**

وليس هذا المثال بجديد أمام ما حدث في جنوب افريقيا لأكثر من نصف قرن، حين انحاز الشيوعيون البيض لموقف حزب المؤتمر الوطني الافريقي ضد النظام العنصري، وخرجوا على «النظام» ،وتم حل حزبهم من قبل النظام في ظل قانون «التخريب» عام ١٩٥٠ في نفس توقيت تحريم حزب المؤتمر .مثل هذا الموقف هو الذي رشح لتحالف «المؤتمر» والحزب في ظل مقاطعة كاملة لنظام الابارتيد حتى سقوط «النظام» العنصري عام ١٩٩٣.

إن هذا الموقف ليس مستحيلا إلا بقدر عدم تنازل الاسرائيليين الفعلي عن النزعة الصهيونية والاستيطانية وقد رده العرب بتردد منذ الستينات ، دون قدرة على دفعه دوليا واقليميا بسبب عوامل ضعف حركة التحرر الفلسطينية نفسها أيضا.والموقف المطلوب ليس موقفا مجانيا لصالح «الديمقراطيين» العرب، بل سيقابله نضال من قبل هؤلاء الديمقراطيين **لتنقية المفهوم العربي من «العرقية» والقومية الشوفينية حول فلسطين** ،وهو نضال ليس بسيطا بدوره، لأنه سيتطلب احتكاكا بمفهوم فلسطين عربية أو اسلامية خالصة، وهو عصري بالضرورة من منظور الواقع الفلسطيني الذي أصبح التوازن السكاني النسبي فيه بين العرب واليهود عاملا قائما بالفعل أمام ثنائية الأغلبية / الاقلية المطلقة مما يهدئ من روع الكثيرين تجاه الاقلية اليهودية أو العربية المضطهدتين .وفي ظل واقع عربي ملتزم بمعالجة أوضاع «الدولة الديمقراطية العلمانية» في السودان والجزائر والعراق ، فان الترتيبات الاقليمية ستنحو نحوا آخر، خلافا للمشروع الصهيوني للشرق أوسطية الذي ترفضه شعوب هذه المنطقة وأصوات عالمية متنوعة. انه بدون هذا الحل سوف تبقى قضية الأمن في المنطقة معلقة بين جماعة يهودية بايديولوجيا التوسع والأمن النووي وبين المجتمعات العربية غير الآمنة والمضطرة لمواجهة هذه القوة المعادية بعنف عفوي أو منظم أو بالعمل المسلح.

بالنسبة للفلسطينيين : لقد جربوا كل الطروحات ، التحرير الشامل- السلطة على الأرض المحررة، الدولة الفلسطينية ثم الحكم الذاتي. ولم يحقق كل ذلك الاستقرار على خط المستقبل، ولا يبدو ذلك في المستقبل المنظور، بسبب تزايد التصميم «الاسرائيلي» على نمط الاستعمار الاستيطاني رغم كل المبادرات التنازلية من قبل النظم المجاورة، ورغم محدودية التصميم الفلسطيني على مواجهة الاستعمار الاستيطاني بالكفاح المسلح، وحتى استنفاد كل فرص التفاوض غير المتكافئ، **وتبدو عملية المقاومة على النحو الذي بلغته التجربة في جنوب افريقيا ، بالنسبة للاوساط العربية مستبعدة بشكل يخل بكل منطق براجماتي أو ثوري.** وأظن أن ذلك بسبب توقف الخيال العربي أو حصاره في جو العولمة المسيطر الذي بات **يطيح بكل**

الاعتبارات المحلية، شعبية وديمقراطية ،لصالح الاقليمى والدولى. ان الموقف الفلسطينى والعربى يعتبر الآن عند اختيار الصفر مرة أخرى بالنسبة لقضيته ولا يجب ان يتوقف خياله عند الاستسلام لاعتبارات محلية آنية.

وبعض هذه الاعتبارات المحلية يشل الخيال بالفعل ،فالحركة الفلسطينية تواجه نظما عربية غير قادرة أو راغبة فى أى دعم للحد الادنى لنضال فلسطينى صحيح، حيث عروبة القضية تتطلب الالتزامات بالضرورة. بل الواقع أن معظم النظم العربية لا تمارس إلا الضغط من أجل التنازلات **والامكانيات العربية فى ظل هذا الموقف، من بترول وممرات ومقاطعة اقتصادية واتفاقيات تسليح وتجارة تفقد مصداقيتها وتفلت من أيدى الحركة الفلسطينية بسبب مساوماتها السابقة مع النظم ذات الثقل فى هذه المجالات.**

والحركات العربية الديمقراطية أو الشعبوية وأطراف يسارية تنفصل عن الفضاء الفلسطينى إلى عوالم ورؤى أخرى تلحقها بأممية جديدة من الاسلامية للعولمة.. وفى هذا الجو أيضا فان **القيادة الفلسطينية «المتنفذة» أصبحت تشكل جزءا من مؤسسات الحكم النظامية العربية وليست من قوة الثورة العربية الوطنية الديمقراطية كما بقيت منظمات جنوب افريقيا.**

اننى اشعر بضرورة تقديم هذه التجربة الملحة فى جنوب افريقيا، والتى جعلت **نظاما عنصريا استيطانيا شديد الاستبداد والمهانة للانسان، وشديد التسلح والبوليسية، وغنى بموارده الطبيعية الخاصة يسلم القيادة للمؤتمر الوطنى الافريقى ويصبح «ديكليرك» رئيس النظام العنصرى ووزير داخليته السابق نائبا ثانيا لمانديلا ثم«زعيما للمعارضة»** .ومع أنه يجب أن تفرد لبعض تفاصيل هذه التجربة دراسة خاصة ، فان هذا المقال يمكن أن يتسع لبعض الخلاصات السريعة، التى أشعر أنها ستكون ذات رد فعل خاص لدى الوطنين والديمقراطيين العرب.

١- عدم تنظيم النضال على أساس «تحقيق السلطة الوطنية على الأرض المحررة» وذلك اعتبارا لفهم طبيعة النظام الاستيطانى الخاصة فى جنوب افريقيا خلافا لوضع «المستعمرات» مثل أنجولا وموزمبيق ،وهنا يقترب التحليل من النموذج الفلسطينى أيضا.

٢- الالتفاف على نظام البانتوستانات وعزل القوى الرجعية فيها والتى تطالب بالاستسلام.

٣- اقلاق المجتمع الاستيطانى العنصرى «بالعنف المسلح» بل ورفع حزب المؤتمر شعار «التخريب» الثورى للمصالح الاستعمارية مقابل التخريب الرادع،ولم يردد كثيرا شعار الكفاح المسلح الشامل الا رمزيا وقد ارتبط بذلك اقلاق المصالح الرأسمالية العالمية فى هذا البلد الشاسع الغنى بالثروات الاستراتيجية.

٤- كسب مواقع حاسمة داخل المجتمع الأبيض عن طريق دفع قوى **اليسار والحركة الشيوعية فيه لرفض شكل الدولة ومضمونها منحازة للحل الافريقى ومتعرضة للحل والعزلة ثم الهجرة للخارج ليقود «جوسلوفو» الشيوعى الأبيض وزوجته مكتب العمل المسلح فى آخر فترة من فترات النضال من أرض موزمبيق.**

٥- كسب دعم الحركة العمالية الافريقية ونقاباتها بعد تردد طويل ما جعل اتحاد المناجم أداة شلل للمصالح الرأسمالية.

٦- تعبئة دور الحركات الاجتماعية والأهلية للمرأة والشباب والطلاب، بما جعل تنظيماتهم الستمائة تشكل المؤتمر الشعبى التأسيسى للجبهة الديمقراطية المتحدة أوائل الثمانينيات وتكسب الكنيسة الافريقية والتيارات الدينية ،وتدعم بقاء حزب المؤتمر والشيوعى ، القادة السياسيين للجبهة.

٧- التصميم على استمرار العنف المسلح ،سواء عند التفاوض لفك سراح مانديلا وحتى أثناء مفاوضات ترتيبات الانتقال للدولة الديمقراطية (صيغة كوديسا) .. وذلك رغم استغاثات ديكليرك لدى الرعاة الغربيين».

٨-تعبئة واسعة مسلحة بالأفكار وقوى المجتمع المدنى فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا وفرت بيئة تحرك للحركة السياسية القائدة (المؤتمر الوطنى الافريقى) كما وفرت بيئة للتمسك بمقاطعة النظام العنصرى اقتصاديا حتى لحظة الانتقال للدولة الديمقراطية.

لقد استطاعت القوى الوطنية الديمقراطية فى جنوب افريقيا -بثورية حقيقية - أن تحافظ على **وصف النظام العنصرى «بالنظام الاستعمارى الاستيطانى»** الذى لا يمكن التحرر منه إلا بالعنف رغم أن كثيرا من وثائقها احتفظت بسمة استعمار ذى طابع خاص حتى تتيح هامشا للتفاوض من أجل الدولة الديمقراطية . وبهذه التعبئة الفكرية الصحيحة تجاه النظام العنصرى ، قامت التحالفات داخله وتشابكت حركة الديمقراطيين من داخل النظام فى اتجاه تصفية عنصريته دون شوشرة الحوارات الصورية.

فما الذى تستطيع القوى الديمقراطية فى الوطن العربى أن تفعله؟.

إنها تحتاج أولا لوضوح فكرى وثقة فى المستقبل ،وتذكر أن موجات التغيير فى عالمنا تحتاج لجهد وتصميم، لأنها تحدث بالفعل ولصالح التقدم الانسانى فى النهاية وتحتاج انطلاقا من ذلك إلى اطلاق موجة هجوم فكرى وسياسى فى مواقع تبدأ بتجمعاتنا الاجتماعية ومنظماتنا الثقافية والأهلية. وليس حشد صنعاء حول مواجهة التطبيع (ديسمبر ١٩٩٦) وعمان حول التنظيم العربى الحزبى (ديسمبر ١٩٩٦) ببعيدين ويمكن بمثلهما محاصرة الدوائر الفلسطينية والعربية المتراجعة .. والبحث الحقيقى فى مضمون التحالفات الجذرية على المستوى العربى ليمكن طرح أفكار متماسكة ومنطقية وديمقراطية على المستوى العالمى لمحاصرة الكيان الصهيونى.

ويقدم سلوك الكيان الصهيونى مادة لطرحه للمساءلة فى عدد من المؤسسات الدولية وتجمعات المجتمع المدنى والدوائر الفكرية والديمقراطية الدولية، **ولا ننسى ان لجنة تصفية الاستعمار ما زالت قائمة فى الامم المتحدة، وان حركة التضامن الافريقى الاسيوى ما زالت متمركزة فى القاهرة ،وحركة الجامعة الافريقية يعاد احياؤها فى أوغندا وشرقى وجنوبى افريقيا.**

ان كثيرا من التنظيمات العربية ، سياسية وثقافية واجتماعية تفقد شرعية وجودها حاليا، ما لم تنتبه لأن ما نطرحه هو جدول عملها الأساسى بدلا من التباكى أو النزول بجدولها من مستوى الاستراتيجيات إلى مهالك التكتيكات ،ناهيك عن بدء انشغال بعضها بمستوى الاحتفاليات أو الحوارات المشبوهة.

ولو صدق الديمقراطيون فى الكيان الصهيونى، كطلاب سلام، لاعدوا حركتهم ضد الصهيونية وضد الهجرة اليهودية، وخرجوا إلى المحافل الدولية ملاقين العرب فى الدعوة من أجل إقامة فلسطين ديمقراطية على كل الأرض الفلسطينية ،وهنا يتحقق سلام شامل وعادل للجميع.

أرشيف اليسار

ثمة أشخاص ما إن تتعامل معهم، أو تتابع مسيرتهم حتى تتذكر قول الشاعر العربي :

أرى العنقاء تكبر أن تصادا
فعاند ما استطعت له عنادا

وحسين عبد ربه من هؤلاء يعاند الدهر ، ويعاند حتى نفسه. ورث العناد عن أبيه الذى عاند الجميع ، لكنه استطاع أن يطوع عناده ليجعله ايجابيا ، لصالح الوطن والشعب والمعتقد.

الاسم: حسين مصطفى كامل عبد ربه
المهنة: محام. متفرغ سياسى. فنان يعاند فنه
تاريخ الميلاد: ٢٥- ٩- ١٩٣٢
محل الميلاد: ميت سلسيل .دقهلية.



حسين عبد ربه

فعاند..

ما استطعت له عنادا

د. رفعت السعيد

.. من أسرة من أعيان القرية.

الجد **القومندان «مصطفى بدوى عبد ربه»** كان جنديا فى حرس **الخديوى اسماعيل** . اشتهر بين حراس الخديوى بقدرته الفائقة على التصويب فى اطلاق النار-(حتى عندما تقدمت به السن وكل البصر كان يصوب على الصوت فيصيب باتقان شديد) . لكن شهرته الأكثر شهرة أتت عندما اكتشف مؤامرة لقتل **الخديوى إسماعيل** بالسم . أمر الخديوى بترقيته ،وصار واحداً من المقربين إليه، وأقطعه ١٩٠ فدانا من أجود أراضى قريتى **ميت سلسيل والرياض** . وعندما نفى **الخديوى اسماعيل** اختاره ليسافر معه ضمن مجموعة الحرس المحدودة التى رافقته إلى الاستانة.

عاد القومندان بعد فترة ليواجه بالثورة العرابية. التعليمات صدرت إليه باغراق المراكب التى تصعد النيل إلى القاهرة حامله الامدادات والمؤن التى تبرع بها المصريون لدعم جيش العرابيين . لعب مع الخديوى توفيق لعبة متقنة، يترك عديداً من المراكب ويحتجز واحده.. وعندما أحيل إلى المعاش عاد إلى ميت سلسيل ليناديه الجميع«**مصطفى بك**» وليبنى بيتاً على نموذج بيت **الخديوى اسماعيل فى الاستانة** أسماه الفلاحون «السراى».

مات الجد عام ١٩٣٧ عن سبعة وتسعين عاما تاركا ١٧ ابنا وابنه.

الأب عمل صرافا .. ثم استقال ليصبح شيخ البلد، وعلى اثر حادث قطار استقال ليتفرغ لادارة أرضه وأرض والده.

«**وحسين**» واحد ضمن أبناء عديدين تلعب بهم ريح الاب العنيد الذى يفرض رأيه على الجميع، وريح أبناء الذوات الذين تتنازعهم القرية (حيث الأرض والجاه) وبين المدينة(حيث الرقى والاستمتاع والتعليم المتميز).. وهكذا ينتقل«**حسين**» بين المنصورة وميت سلسيل فى طفولة مندهشة.. **وينتقل بين حضانة مدرسة الفرنسيسكان حيث أبناء الارستقراطية فى المنصورة . وبين كتاب الشيخ محمد فى**


ندوة عن دور المسرح فى تنمية الوعى حسين مع المرحوم د. عبد المنعم القويسنى والمخرج عبدالغفار عوده

ميت سلسبيل حيث أبناء الفلاحين الفقراء.

الاب العنيد يمنع البنات من التعليم ،ويركب الابناء أرجوحة عناده. تارة إلى المنصورة وتارة أخرى إلى ميت سلسبيل .وعلى الجميع أن يخضع لعناده.

الاب يدفعه إلى المدرسة الالزامى . ثم مدرسة ابتدائية فى المنزله.. ثم يقرر بعناد ان يكتفى بهذا القدر من التعليم، وعلى الولدحسين (١١ سنة) ان يعاونه فى إدارة الارض (٢٦ فدانا) . احتجاجات الأم .. وصراخ الولد لم يحركا شعرة فى عناد الاب. وبعد وساطات ومفاوضات مضنية وافق الاب بشرط غريب: أن يبدأ «حسين» من السنة الأولى الابتدائية رغم انه كان مؤهلا لأن يقفز إلى السنة الثالثة.

وإنتقل حسين إلى مدرسة طلخا الابتدائيه.. واعتاد كل يوم أن يعبر النهر من المنصورة إلى طلخا.

لكن حسين كان قد فتن بالقرية . وكان قد كرس نفسه زعيما لأولادها. فما أن ينطق «ولد » معلقا فى رقبته صفيحة فارغة يدق عليها دقات معلومة بناء على أمر من الزعيم، حتى يتجمع عشرات الأولاد فى مكان معلوم ، يصطفون كفريق الكشافة.. يستمعون إلى تعليمات «الزعيم» ويبدأ اللعب (فريق كرة قدم، أو الذهاب للصيد فى بحيرة المنزله، أو حتى مساعدة أحد الفلاحين فى حقله)..

عاش فى المنصورة لكن قلبه ظل معلقا بالقرية.

.. البلدة التى تكره الانجليز كراهية ممتدة منذ أن اختطف الاحتلال رجال القرية وأرسلهم فيما أسمى «السلطة» ليحاربوا فى فلسطين.. ذهبوا ولم يعد منهم أحد.

شخصان فى هذه القرية.. تظل ذاكرته متعلقة بهما..

حماده المصرى الذى أسمى نفسه المهدى المنتظر .. كان درويشا من نوع خاص يرتدى شورتا وقميصاً كاكيا ويرصع صدره بقطع من زجاج ملون معلنا أنه المهدى المنتظر.. ومعلنا تأييده لهتلر رافعا يده «هايل هتلر».

واسطورة أخرى عم « محمود بكر» واحد ممن ساقتهم «السلطة» إلى فلسطين ليحفروا الخنادق . هرب إلى سوريا ، وانضم إلى حركة ابراهيم هنانو الكبير. أسرته القوات الفرنسية ، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة فى جزيرة الشيطان بالبحر الكاريبى، لكنه يهرب مرة أخرى ليعيش فى جزر المارتنيك محتميا بالجالية العربية هناك. فى المارتنيك بقى حتى تفجرت حرب فلسطين. رواه الحنين إلى القتال مرة أخرى . عاد إلى مصر ليحارب . لم يهتم به أحد.عاد فى ١٩٤٩ إلى ميت سلسبيل لتستقبله كبطل. وليبهر «حسين» بحكايات لا تنتهى عن مقاومة الاستعمار.. ورفض الظلم.. ومغامرات مبهرة فى جزيرة الشيطان وجزر المارتنيك.

* ضد الاحتلال

كان الفتى يعبر شارع البحر فى المنصورة كل يوم فى طريقه ليعبر النيل إلى طلخا حيث المدرسة . وكان يستفزه منظر الجنود الانجليز. ويستعيد مع رؤيته لهم ، ذكريات عم محمود بكر .. وتطفو فى عقله فكرة «ضرب الانجليز» كعادته جمع بعض الأولاد الذين ألهبت مشاعرهم قصص كثيرة عن تنظيم سرى شكله بعض طلاب المنصورة واسموه «الهبوب» كانوا يتربصون بجنود الاحتلال ليلا ليضربوهم .. وفعلوا هم أيضا ذلك. راقبوا منازل يتردد عليها الانجليز. تجهزوا بكميات كبيرة من الطوب وأمطروهم بها كل ليلة. لكن ذلك لم يشف غليله.

. هو الآن (٤٧-١٩٤٨) طالب فى المدرسة المهيبة «المنصورة الثانوية» أنهى عامه الدراسى الأول وسط مظاهرات صاخبة دفاعاً عن فلسطين وفيما الاجازة الصيفية تقترب اختمرت فى ذهنه فكرة واحدة مهيمنة «أن يسافر إلى فلسطين ليحارب مع المتطوعين هناك». و « عائد ما استطعت له عنادا». ثمانية جنيهات ونصف أدخرها . وجلابيه وفوطه لفهما فى ورقة جرنال ،وسافر إلى الزقازيق دون أن يبلغ أحداً. دله الأهالى على محلج قديم يتدرب فيه المتطوعون . قائد المعسكر رفض قبول هذا الفتى ابن الخامسة عشرة الذى تفوح منه رائحة ابن ذوات. قال له: اذهب إلى الاسماعيلية . هناك قالوا له اذهب إلى السويس ، ذهب فلم يجد شيئا. انتهت الجولة . ولكن هل يعود «الفتى» المعاند؟ هل يقلل من عناده؟ من السويس سافر إلى القاهرة ، قالوا اذهب إلى جماعة الشبان المسلمين. هناك لم يهتم به أحد . لكن الفتى استشعر جرحا لكبريائه . فكيف يعود هكذا إلى بيت الاسرة. ومضى فى طريق العناد . دفع كل ما تبقى ١٢٥ قرشا لمكتب ريجسير كى يسجله ضمن طابور المنتظرين للعمل فى السينما. ثم باع الجاكت بخمسين قرشا. ونام فى جامع السيده ليتردد كل يوم بحثا عن أحد الاختيارين: التطوع للحرب فى فلسطين أو العمل فى السينما. جاع وتشرد نفذت الخمسون قرشا. تلقف ارغفه الفول النابت أمام باب السيدة.. ويظل عناده كما هو .. لن يعود للبيت هكذا مهزوما.

داهمته حمى .. لم ينقذه الا الاقارب . شاهده شاب من البلد متسكعا أمام باب السيده

، أبلغ الاسره أتوا ليجدوه فى الرمق الأخير وعادوا به إلى المنصورة.

«الفتى مخرجا»

عندما كان فى الثالثة الابتدائية لعب دوراً فى مسرحية المأمون. حلم المسرح ظل يؤرقه حتى قرر أن يكون فرقة مسرحية فى القرية.. كان عام ١٩٥١ يدق أبواب قلبه. الفدائيون فى القنال يحاربون الانجليز. جسّد غضبه فى عمل مسرحى أعده من مجموعة قصصية لعبد الرحمن الخميسى «أرض المعركة» أسمى المسرحية نداء الدم .. لكن القرية التى احتشدت جميعا لتتابع المسرحية فوجئت بحريق بندلع خلف الستائر (كان المقصود إعداد نار تعطى انطباعا ديكوريا) وبطلقه رصاص حقيقية تنطلق من أحد بنادق الممثلين. وفشلت المسرحية ،وتعرض لتأنيب القرية كلها.. ولكن العنيد يبقى عنيداً.

وما دام النضال ضد الانجليز لم يتم عبر المسرح، فليكن بالتصادم المباشر. وفى يناير ١٩٥٢ جمع ثلاثة من الاصدقاء وقرروا السفر إلى القنال لقتال الانجليز. هذه المره استعد جيداً حقائب تمتلئ بالملابس ونقود كافية. سافروا إلى الزقازيق.. ثم إلى القرين ولم يقبلهم أحد. هنا لا مجال لتدريب أحد. الناس تأتى جاهزة لتحارب فوراً. مرة أخرى نصحوهم بالسفر للقاهرة إلى جمعية الشبان المسلمين. سافروا قابلهم «**محمد الليثى**» مدير الدار(**حسين سمع بهذا الاسم مقرونا بحادث اغتيال حسن البنا**) أسكت هواجسه . فامامه هدف وحيد. التدريب ليعود فيحارب الانجليز.

سألهم **الليثى** بشكل مباغت «ما دمتم متحمسين هكذا فلم لا تقومون بعمل أفضل؟ -ما هو؟ . « ان تغتالوا الملك» رفضوا ومرةأخرى : «وعاند ما استطعت له عنادا» . داروا دورة كاملة انتهت بهم إلى معسكر تدريب فى جامعة القاهرة. تبدى الأمر وكأن المعركة التى يحلم بها ضد الانجليز قريبة. أحدهم اقترح أن يزوروا طلبه من بلدياتهم . هناك أغلقوا عليهم الباب ،والده لف الدنيا عليه.. سافر إلى أبو حماد ليفتش عليه فى معسكرات الفدائيين ، وقع فكسرت رجله ومع ذلك فهو يواصل البحث فى القاهرة . وظل الباب مغلقاً حتى حضر الأب ليتسلم الابن.. وتفشل محاولته لمحاربة الاحتلال للمرة الثانية.

فى الطريق أكد له أبوه أن قريبهم **بكباشى مهندس أنيس الطوبجى** (وكان صديقا **ليوسف رشاد**) أبلغه أن الملك قرر إنهاء هذه الحركة، وأن حكومة **النحاس** ستقال وتعلن الاحكام العرفية . ويقبض على الفدائيين . لم يصدق ، ولعله كان يدبر خطة أخرى للسفر إلى القنال . يومان فقط.. واحترقت القاهرة ، وتحققت نبوءة الاب.

ثم إلى كلية الحقوق (جامعة عين شمس) ٥٣-١٩٥٤. الآن يطرق الحديد الحديد. عناده يطارد عناد ابيه اختلفا حول موضوع متعلق بأخيه . الاب عاند عناد من اعتاد أن يرضخ له الجميع . لكن ها هو عنيد آخر . تصادما . ابلغه حسين برأيه النهائى. أنا معى شهادة واقدر اعيش منها. وتوظف فى ادارة التجنيد .اعتبرها الأب اهانة «الناس تقول ايه»**مصطفى عبد ربه** مقدرش يصرف على ابنه؟ اشترط لأى صلح بينهما أن يستقيل من وظيفته. وعاند الفتى. عندما مات الاب اعتبر ان دينه لأبيه هو أن يستقيل من الوظيفة .واستقال.

ومرة أخرى..

واذ يأتى العدوان الثلاثى تكون ميت سلسيل جاهزة لندائه.. تطوع العشرات .أقاموا معسكرا ، قام عم **محمود بكر** بتدريبهم ، هو ألقى عليهم محاضرات عن تاريخ المقاومة الشعبية المصرية . لكن احداً لم يهتم بهم. هو يريد القتال الفعلى. سافر إلى القاهرة تدرب في معسكر كلية طب عين شمس. ولم يتيحوا له فرصة السفر.

وفى عام ٥٧-١٩٥٨ كان في السنة الثالثة . عمه يوسف (كان واحداً من قادة الطليعة الوفدية) قابله بشخص اثر فيه كثيرا فيما بعد «**أحمد الرفاعى**»لمح احمد فى عينيه وكلماته حاله التمرد العنيد . قال له: أبقى تعالى زورنى» وكان**سمير عبد الباقى** يتردد أيضاعلى دار «الفكر » ليلتقى **بفؤاد حداد وصلاح جاهين** .. وتلاقت الامواج .. وارسل لهم عم أحمد رفيقا من الحزب ليناقشهما. لم يكونا بحاجة إلى نقاش .. أصبحا شيوعيين بسهولة ويسر. وفى الاجازة الصيفية عاد إلى البلد ليتصل **بالشيخ عبد السلام الخشان** ومجموعة **ميت الحلوج** .وفى هذه الاجازة خاض هو **وسمير عبد الباقى** أهم معركة كرست دوره القيادى فى ميت سلسيل

حسين مع مجموعة من المشاركين فى استوديو الدراما سنة ١٩٧٢





حسين فى أحد اجتماعات حزب التجمع

.. معركة انتزاع الجمعية التعاونية من أيدى بعض الفاسدين ،وفرض انتخابات جديدة، ومجلس ادارة جديد. وأصبح واحداً من قادة القرية.

الآن هو **المسئول التنظيمى لمجموعة الحزب بجامعة عين شمس** (المسئول السياسى لمجموعة الطلاب الحزبيين **عادل حسين**..) وفيما كان العمل منطلقا . انقضت حملة الاعتقالات المباغتة فى أول يناير ١٩٥٩.

.. بعدها بأربعة عشر يوما قبض عليه فى الطريق هو **وعادل حسين**.

وتبدأ محنة السجن.. وتتوج بصمود فى مسلخ أبو زعبل الذى مارست فيه الناصرية أبشع صور التعذيب ومن أبو زعبل إلى الواحات . حتى أبريل ١٩٦٤ ثم إلى ميت سلسيل من جديد. ثم يعمل فى **مجلة المنصورة** «كنا ثلاثة **حسين ومحمد صبحى** وأنا حاولنا أن نغير من وجه الجريدة وان نجعل منها شيئا جديراً بأن نعمل به». بعدها انغمس «**حسين**» فى معركة ضارية لكشف جرائم كبار الملاك الذين هربوا الالاف من الافدنة مستندين إلى نفوذ «اقطاعى» راسخ، وإلى تلاعبات قانونية دبرها لهم مسئول قضائى كبير. الشيخ **محمد الحفنى حجازى** ،**محمد أبو سويلم** .. وغيرهما : كتيبة تشتعل حماساً هو يكتب ،**محمد صبحى** يرسم ،**وعبد الله الزغبى وحسن عباس** يجمعان الوثائق ويرتبان اللقاءات ،ويحشدان الفلاحين للكشف عن حقيقة المالك السرى للأرض. صعق الاقطاعيون .استخدموا نفوذهم. وحاولوا قتله أكثر من مرة.

الغريب ان الاتحاد «الاشتراكى» (!) والشرطة الناصرية(!) وقفت مع الاقطاع. قبضت على الفلاحين الذين أضربوا عن الطعام لاثارة الانتباه. واغلقت «مجلة المنصورة» وصدر قرار بفصل **حسن عباس** من الاتحاد الاشتراكى بأغرب تهمة «**اقطاعى شيوعى**» . وكان على«**حسين**» ان يبحث عن عمل آخر . فعمل مديراً لمكتب مراجعة الارز المعد للتصدير بالمنصورة.

* وأيضا مرة أخرى..

وتكون النكسة، **ويستقيل عبد الناصر** . هو **وحسن عباس** يحشدون مئات المواطنين فى أتوبيسات تتجه من المنصورة إلى القاهرة لتمنع عبد الناصر من الاستقالة . قبل أن يصلوا كان عبد الناصر قد عاد. ذهبا إلى الصديق **عبد المنعم القصاص** . مرة أخرى يتوهج حلمه القديم المتجدد.. ان يحارب..

سافروا إلى الاسماعيلية . فى غابة الاسماعيلية التحقوا بمجموعة يقودها **العقيد كمال سالم** .. حشدوا له مئات من الاحتياطى. لا يعرفون شيئا. بدأوا معه فى تنظيم الأمر . تدريب . توعيه سياسية. ولكن تقارير الأمن تلاحقهما «سافر إلى الاسماعيلية لتشكيل تنظيم سرى» .. وانتهى الامر بالعودة دون حزب.

بعدها ترك المنصورة إلى الاسكندرية عمل مديراً **للمركز الثقافى السوفيتى** هناك حول المركز إلى مركز ثقافى مصرى. فنانو الاسكندرية ، رساموها ، موسيقوها، أدباؤها ،مسرحيوها وجدوا متنفسا لهم.. وتحول المركز إلى خلية نحل .. «**معارض فنية دراسية «صالون» كيف تسمع الموسيقى؟ استوديو الدراما اسبوع افلام ليوسف شاهين ، صلاح أبو سيف ، توفيق صالح افلام شباب الخريجين**».

وتنفست الاسكندرية فنا جميلا.

هو فى هذه الاثناء يوقظ الفنان فى أعماقه ينجز مسرحيته الرائعة «**حكاية ومقتل حسن العباسى**» وان كان يعاند حتى نفسه وحتى فنه، فكثير من أعماله يبقى بلا انجاز ، يغضب من شئ ، فيغضب على كل شئ «**رواية البحر الكبير**» يترك فصلها الأول المتلئ بالابداع دون استكمال . وأعمال أخرى لا تكتمل .. لأنه يعاندها.

اثنان فى هذا العالم استطاعا ان يطوعا عناده العنيد:

المعتقد. الذى الزمه بما يجب أن يلتزم به من نضالية والتزام.. وزوجته التى كانت أما واختا وزوجة ويبقى عطاؤه المميز فى التجمع نموذجا لكل ما كان، ولما يجب أن يكون. فمنذ اليوم الأول شارك فى بناء التجمع وحتى الآن لم يزل يشارك.

لكنه يبقى دوما كما كان.. موزع القلب بين السياسى والفنان.. وان كان السياسى هو الفائز الأول . فأداء الواجب النضالى مقدم على كل رغبة أو طموح .. شخصى.

ورغم المرض الشديد ،ورغم كل ما جرى على ساحة الاشتراكية ، ورغم الصعوبات يظل كما كان دوما «فعاند ما استطعت له عنادا» .

ورغم كل الاحباطات يشرق واحد من أحلامه بالتحقق . فبعد عمل مضن، ونضال طويل، تتوج ميت سلسيل نضاله ونضال جيله من اليساريين بانتخاب نائب يسارى .. **محمد الضهيرى**.

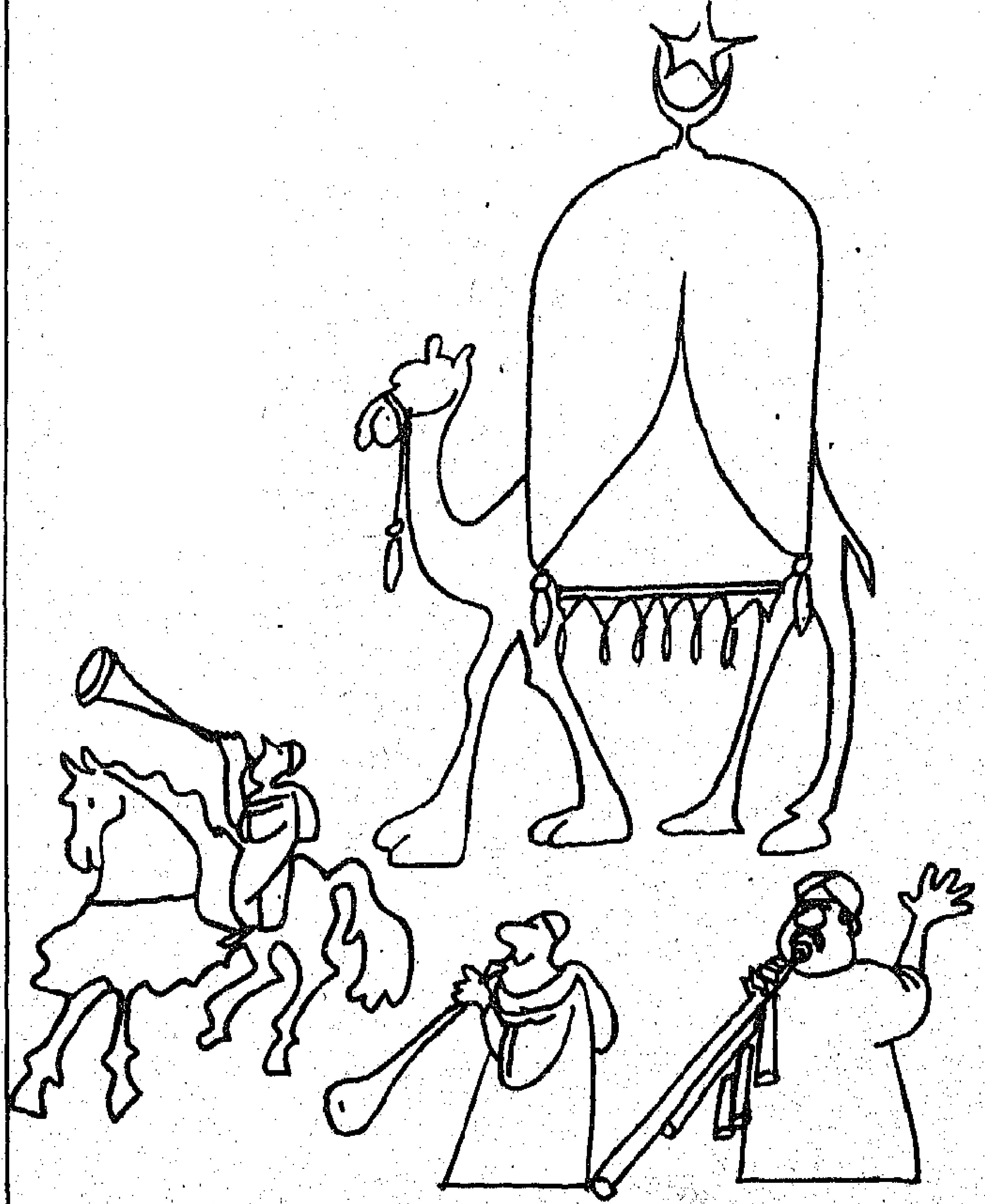
وتتوج من جديد حكمته الدائمة «**فعاند ما استطعت له عناداً**».

رحيق

السنين

□ د. سمير حنا صادق

الموسيقى.. والعلوم الطبيعي



رسم/ رحيق السنين
موضوع الموسيقى

كما حدثنا **توماس كون**، فان مناهج العلم فى فروعه المختلفة تخضع لنظم متباينة وتتغير يوما بعد يوم.

فالموسيقى مثلاً تخضع لقواعد وقوانين معينة منها ما يتعلق **بالهارمونية Harmony**، **والبوليفونية Polyphony** **واللحن المضاد Counterpoint** **والمقامات**، والطابع المميز للعصور المختلفة والأشكال المتعددة.. الخ. ويتكون من هذه القواعد والقوانين علم الموسيقى Musicoiogy، وهو العلم الذى يدرس فى كافة معاهد تعليم الموسيقى الراقية ومنها طبعا الكونسرفاتوار فى اكاديمية الفنون المصرية، حيث يقوم بتدريس هذه المادة فريق من الاساتذة المتميزين...

ولكن للموسيقى أيضا، كغيرها من الفنون ،العديد من العلاقات الوطيدة مع ما ما يطلق عليه إسم «العلوم الطبيعية» كالطبيعة والكيمياء وعلم وظائف الأعضاء.. الخ.

سنحاول فى السطور المقبلة الاجابة عن بعض الأسئلة التى تتعلق بهذه العلاقات.

ما هو الصوت؟

تتكون الأصوات جميعا، ومنها الالحان الموسيقية ،من ذبذبات من الضغط والتخلخل تتردد وتنتقل فى الهواء بسرعة ٣٤٣ متراً فى الثانية وتنتقل أيضا خلال الغازات الأخرى والسوائل والمواد الصلبة، ولكنها لا تنتقل فى الفراغ. وتنتقل هذه الذبذبات من الهواء إلى طبلة الاذن التى تنقلها إلى مجموعة من الروافع العظمية إلى الجهاز العصبى إلى القشرة المخية التى «تفهم» ماهية هذه الأصوات.

وتختلف هذه الذبذبات فى ترددها، وتتروح الذبابات التى تستطيع الاذن تمييزها من ٢٠ إلى ٢٠٫٠٠٠ ذبذبة فى الثانية ويطلق على وحدة «ذبذبة فى الثانية» اسم هرتز Hertz وكلما زادت عدد الذبذبات كلما زادت «حدة» (وليست قوة) الصوت(أى كان الصوت رفيعا) والعكس صحيح. فاذا زاد عدد الذبذبات عن ٢٠٫٠٠٠ هرتز فان الصوت يصبح غير مسموع للاذن البشرية ، ولكنه مسموع لبعض الحيوانات كالكلاب وسباع البحر وتستعمل صفارات خاصة

باصدار هذه الأصوات في تدريب هذه الحيوانات .كذلك اذا انخفض عدد الذبذبات عن ٢٠ هرتز فانه يصبح أيضا غير مسموع.

واذا كان الصوت مجرد «ذبذبات» فكيف يمكن للاذن أن تميز بين أصوات الآلات الموسيقية المختلفة ؟ كيف تميز الاذن بين صوت العود وصوت الجيتار وصوت البيانو اذا عزفت هذه الالات نفس النغمة بنفس الذبذبة؟.

عند العزف على وتر معين ينتج عن ذلك ذبذبات تحددها قوانين البندول ، فمهما كانت قوة «الضرب» فان عدد الذبذبات في الثانية يرتبط بطول الوتر. ولكن الذبذبات التي تحدث في الاوتار تتكون من خليط من «الانغام» ينتج النغم الرئيسي فيها عن اهتزاز الوتر بكامل طوله. ثم يضاف إلى هذا النغم نغم ثانوي ناتج عن اهتزاز الوتر بعد انقسامه إلى نصفين متساويين وانغام أخرى أضعف ناتجة عن انقسام الوتر إلي ثلاثة اجزاء متساوية ثم أربعة بل وأحيانا خمسة. فاذا كانت الذبذبة الرئيسية للوتر هي ٥٠٠٠ ذبذبة في الثانية فانه تنتج معها ذبذبات أخرى أقل في القوة هي ١٠٠٠٠ ، ١٥٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠، ٢٥٠٠٠ ذبذبة في الثانية. ومن هذا الخليط من الأنغام المختلفة تتكون أسس الهارموني والمقامات المختلفة . وتحدث هذه الظاهرة بشكل أقل مع آلات النفخ المختلفة ومع غيرها من الآلات الموسيقية .وتستطيع الاذن المدربة التمييز بين الآلات المختلفة بخبرتها تلقائيا بنسبة خلطة هذه الأصوات الثانوية في هذه الآلات . والاصوات الوحيدة النقية تماما من كافة الاهتزازات الثانوية في هذه الآلات الالكترونية. وقد تمكن اليابانيون بدراسة «الخليط» المميز لكل آلة من انتاج أجهزة الكترونية تستطيع تقليد أصوات الآلات الموسيقية المختلفة.

ويبقى السؤال المهم: لماذا يحب الانسان الموسيقى، وكيف «يفهمها» ؟.

كما هو الحال بالنسبة لغيرها من الفنون، فان الموسيقى تدخل في مجالات علم الجمال وهي مناطق يصعب على العلوم الطبيعية التدخل فيها. ولكن ،هناك على كل حال بعض دراسات للعلوم الطبيعية في هذا المجال ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى مجالين مختلفين:

أولا : الايقاع phythm

في تجارب عن «الام البديلة»surogate motherاكتشف العلماء أن أهم ما يربط الطفل بأمه في أغلب الحيوانات الرئيسيةprimates هي **دقات القلب.** فقد انتزعت صغار القردة من امهاتها ووضعت امامها في اقفاصها بدائل عديدة للامهات: هيكل من الحديد مغطى بالشعر ، هيكل به ثدى صناعي يفرز اللبن، هيكل مدفأ لدرجة حرارة الأم، هيكل به جهاز يصدر اصواتا كنبضات القلب. ولوحظ من هذه التجارب أن صغار القردة تهرع عند تعرضها للفزع من الخطر إلى الهيكل الأخير بلا استثناء. فالام بالنسبة للحيوانات الرئيسية هي نبضات وايقاع القلب. ولو سرنا في هذا الطريق خطوة أخرى لاكتشفنا لماذا يثير الايقاع السريع اعصابنا فهو يذكرنا بسرعة ايقاع قلب الأم عند الخطر.

ثانيا : اللحن melody

برر السلوكيون(ايام انتشار السلوكية behaviourism) حب الحان معينة بالانعكاس الشرطي conditioned re-flex فاللحن في رأيهم يرتبط في ذهن الانسان بمواقف معينة . ولكن يبدو أن الموضوع اعقد من ذلك بكثير.

وهناك بعض الدراسات العلمية الموثقة فيما يتعلق بعلاقة الالحان بعلوم الحياة: فنحن نعرف من دراسات اجراها **ليونارد برنشتين** Leonard Bernstein في معامل **ناعوم تشومسكى** Noam chomskyعالم اللغويات، أن هناك الحاناً موروثة المعنى. وليس هذا بعجيب فللعديد من الحيوانات والطيور الحان معينة لمعان معينة موروثة ،وتمتلئ المحيطات بعديد من الالحان التى تصدرها الحيتان لتنتقل عبر آلاف من الكيلومترات لتنقل «معان» معينة. وصرخة البشر- كل البشر- التى تدل على المرح تختلف عن تلك حتى تدل على الفزع أو على الدهشة .والمثير في أبحاث **برنشتين** أنه اكتشف من دراسات على أجناس البشر المختلفة، ومنهم من لم يحتك اطلاقا بغيره من الجنس البشرى، أن لأطفال البشر في كافة أنحاء العالم الحان خاصة متشابهة يستعملونها في السخرية ببعضهم البعض.

ونحن نعرف أيضا من تجارب اجريت على بعض الآدميين الذين اضطروا لامراض معينة لاجراء عملية جراحية تقطع الاتصال بين النصف الايسر من المخ(وبه مراكز الكلام والحركات الدقيقة في أغلب البشر) عن النصف الايمن، أن النصف الأيسر يقوم «بمناقشة» اللحن الموسيقى وتحليله، أما النصف الايمن فانه يستمتع به فقط من النواحي الجمالية.

وهكذا- وبخطوات وطيدة- يتم تدريجيا ربط العلوم الانسانية بالعلوم الطبيعية حتى يتمكن الانسان من تفهم أعمق لطبيعته.

كلاكيت عاشر مرة

الفلسفة الغائبة فى أزمة السينما المصرية

لماذا؟ ولمن؟ .. وكيف نصنع الأفلام؟

أحمد يوسف

ليس هناك من شك فى أن الجميع يشعر اليوم بعمق الازمة التى تعانى منها السينما المصرية صناعة وفناً. لكن الشك الحقيقى هو أن أكثر من يتكلمون عن هذه الأزمة، أو حتى هؤلاء الذين يعلنون استعدادهم للمساهمة فى حلها، يعرفون حقيقتها وأبعادها. فبين الحين والآخر تطالعك الأخبار -حول انشاء هذه الشركة أو تلك، تنظر إلها معظم الآراء والأقلام فى وسائل الاعلام على أنها تمثل المخرج «الوحيد» من المأزق، باعتبار أن أصحاب الملايين قادمون لاقالة السينما المصرية من عثرتها، وكلما ازدادت أرقام الأموال المعلن عنها وتضخمت، على الأقل على صفحات الصحف، فان التفاؤل يبدو وشيكاً، لولا أن قليلاً من تأمل مثل هذه المحاولات لدخول «المنتجين» الجدد ساحة الانتاج خلال السنوات القليلة الماضية يشير إلى أنها كانت جميعها نوعاً من الأمنيات الطيبة، التى لا تخلو من قدر يسير أو كبير من السعى لتحقيق الأرباح الطائلة من هذه الصناعة المتعثرة، وهو السعى الذى كان يفضى دائما إلى نوع من خيبة الأمل، فيعود هذا «المنتج» أو ذاك إلى تجارته الأولى، أو تبقى «الشركات» مجرد حبر على ورق، حتى تنتهى بدورها إلى الذبول والأفول.

على العكس مما قد يظن البعض للوهلة الأولى أن فشل هذه التجارب يدعو إلى التشاؤم، فالأهم هو أن يدعونا إلى أن ندرك **أن أزمة السينما المصرية ليست فى حقيقتها أزمة رؤوس الأموال، وإنما هى أزمة فلسفة بالمعنى الأشمل للكلمة: فلسفة اقتصادية واجتماعية وسياسية**، تكاد تنسحب على كافة أمور حياتنا المادية والثقافية، إن شئت أن تصوغها فى سؤال محورى يتطلب الاجابة عليه فى مجال صناعة السينما المصرية، فهو: «لماذا، ولمن نصنع السينما؟»، وربما عندئذ فقط يمكننا أن نعرف «كيف نصنع السينما».

فان ما يثير الأسف هو أن **كثيرين ممن دخلوا ساحة الانتاج السينمائى فى الفترة الأخيرة تعاملوا مع هذه الصناعة على أنها يمكن أن تدر عليهم الأرباح العاجلة الطائلة**، كتلك التى تتيحها لهم سياسة «الانفتاح الاقتصادى» بشكلها السائد، خاصة فى مجال التجارة والوساطة (ناهيك عن دخول أصحاب الأموال هؤلاء إلى عالم أضواء النجوم والنجمات!)، أو قد ترى آخرين من أصحاب مصانع سلع الرفاهية والترف يتعاملون مع «الفيلم المصرى» بوصفه سلعة مضمونة التصدير- مثل السجاد والملابس الفاخرة -بشكل لا يخلو من منطق أصحاب

مكاتب تصدير واستيراد البضائع ، وإن كان الأهم أنه يعكس قدراً من الاحساس الوهمي بتضخم الذات- ولا نقول «الشوفيني»-الذي يجعلهم يتصورون أن «اللهجة المصرية» قادرة وحدها- كما يقولون -على الانتشار في أسواق العالم العربي، بل العالم كله من خلال الأعداد الهائلة للمغتربين العرب الذين لابد أنهم ينتظرون الأفلام التى تذكرهم بأوطانهم، وهما المنطق والاحساس اللذان ساعد على ترويجهما تلك الفترة القصيرة التى انتشر فيهااختراع «الفيديو» بخاصة فى دول الخليج العربي (وهي الفترة التي ساد فيها انتاج أفلام «المقاولات» بهدف تعبئة أكبر عدد من شرائط«الفيديو») ،**لكن الواقع الراهن فى ظل انفتاح الارسال التلفزيوني بالأقمار الصناعية يؤكد أن هذا المنطق لم يكن يعتمد على أساس صحيح، لا يضع في اعتباره المستقبل ، بل الأخطر أنه لا يضع حساباً للحاضر نفسه، عندما لا يحاول أن يقدّم اجابة صحيحة عن السؤال: «لماذا ولمن نصنع السينما؟»**.

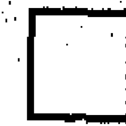
مأساة دور العرض

وأرجو ألا يتصور القارئ أنني أقلل من شأن الفيلم المصرى ، ودوره الثقافى عميق الأثر، فعلى العكس فان اختزال أهميته إلى سيادة «اللهجة المصرية» هو نوع من سطحية الرؤية، لكن الحقيقة أن هذا الفيلم الذى كان وما يزال معروفاً باسم «الفيلم العربي» داخل مصر وخارجها على السواء هو «منتج ثقافي» تجتمع فيه عوامل متعددة من عالم الثقافة وسياقها الاجتماعي كله، وإذا كانت مصر هى التى تقوم بانتاج هذه الأفلام أو معظمها على الأقل، للعالم العربي كله ، فليس ذلك فقط لأن مصر عرفت صناعة السينما قبل شقيقاتها بسبب وجود عدد من الأجانب المقيمين بها اهتموا بالسينما- استهلاكاً وصناعة -منذ وقت مبكر، وإنما من منطلق المسئولية الكبرى التى تقع على عاتق هذا البلد بحكم ثقله الجغرافي والتاريخي والسياسي والثقافي، وهى المسئولية التى جعلت القاهرة - ومصر كلها -بوتقة تنصهر فيها التيارات الثقافية من مشرق العالم ومغربه، مما أفضى إلى أن تكون صيغة «الفيلم العربي» كما توصلت إليه صناعة السينما- فى الثلاثينات والأربعينات على نحو خاص-هى السلعة الثقافية التى تفكر بجدية فى المستهلك أو «**الزبون**» الذى تتوجه إليه.

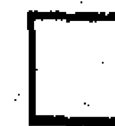
وإذا كانت هذه الصيغة قد بدأت فى أن يتضاءل تأثيرها يوماً بعد يوم ، دون أن تفقده تماماً، فذلك لأنها تخلت شيئا فشيئا عن هذا الزبون ، وبدأت فى مغازلة مستهلك من نوع جديد، **زبون عارض عابر، يبحث عن التسلية وحدها** ، وكان يجدها ذات يوم فى شرائط الفيديو، ويجدها اليوم فى وسائل أخرى بعيدة عن صناعة السينما المصرية، فى الوقت الذي كانت فيه هذه الصناعة قد تناست -ثم نسيت- أن تجربة التذوق والاستهلاك فى عالم السينما تتم أولا ودائماً داخل قاعات العرض السينمائى ، للجمهور الحقيقى الذى يجب أن تخاطبه الأفلام.

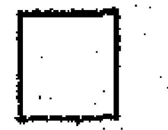
واننا حين نتحدث عن «التجربة السينمائية» فى التذوق واستهلاك الأفلام- فى الجانبين الثقافى والتجارى معاً- إنما نتحدث عن ظاهرة جماعية واجتماعية بالمعنى الكامل للكلمة، لا تتحقق إلا من خلال **دور العرض السينمائى** التى يذهب إليها





فيفي عبده نجمة جديدة من نجوم الأزمة





نادية الجندى وخواء الوجدان العام!!





الناس فرادى، ويجلسون فى الظلام ليتسللوا رويداً رويداً إلى الشاشة ، أو تتسلل هى إليهم، فإذا بهم جميعاً وقد اجتمعوا بأحاسيسهم وعواطفهم وأفكارهم فى حالة بين الواقع والحلم. وتلك الحالة من التوحد الجماعى، والتى لا تتحقق إلا بقدر من الصعوبة فى عالم المسرح بسبب ادراك المشاهد للعبة المسرحية من جانب ، وبسبب صعوبة وجود عدد هائل من الفرق المسرحية التى تقدم عروضاً تجعل هذا الفن وسيلة اتصال جماهيرية واسعة الانتشار من جانب آخر، هذا التوحد - والذى هو جوهر فن السينما- يتحقق بسهولة من خلال بضع علب من شرائط السليولويد ، يمكن استنساخها وتوزيعها على نطاق واسع، لكن هذا يتطلب ايضاً وجود عدد كاف من دور العرض.

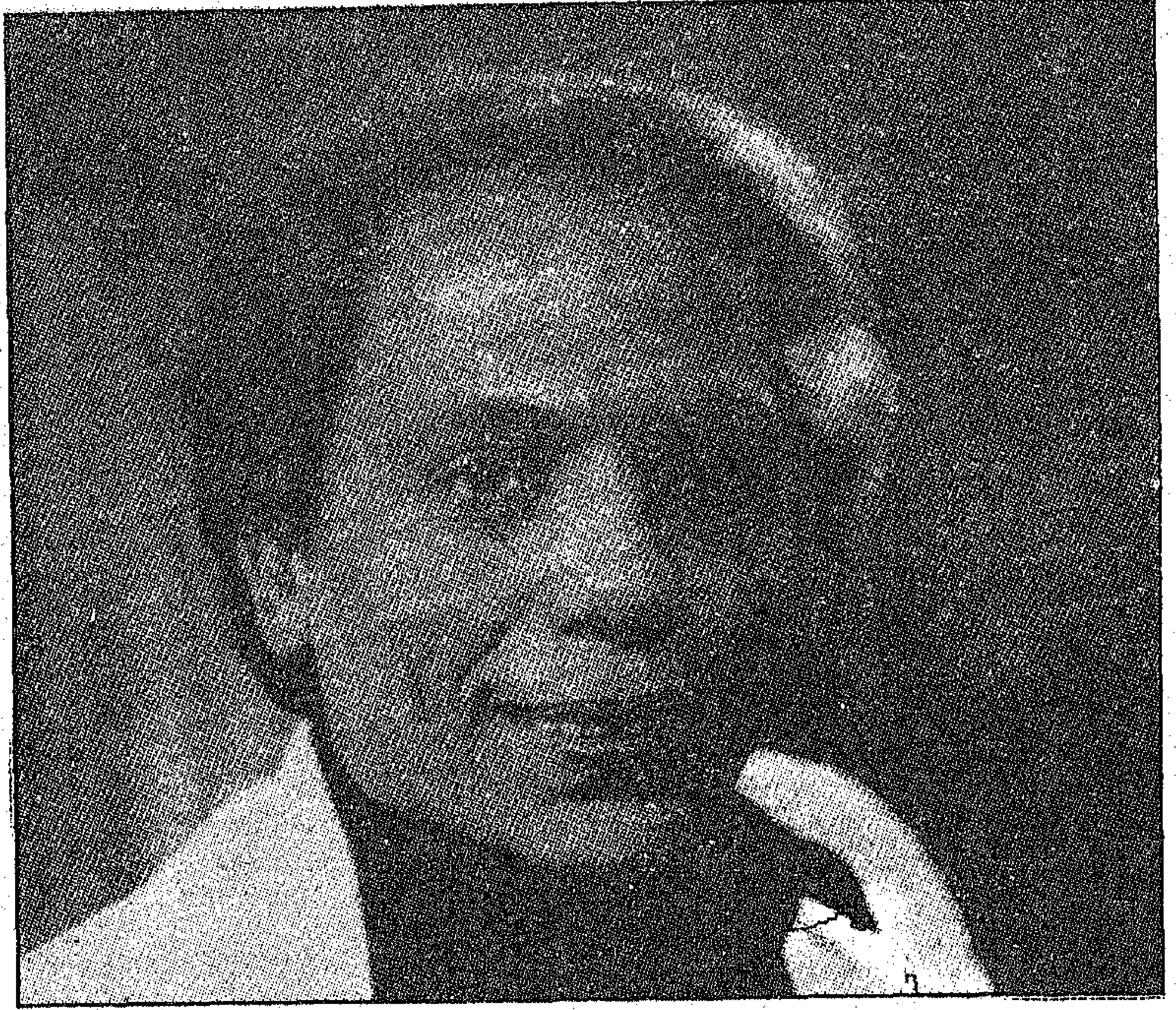
وتلك هى الازمة الحقيقية داخل صناعة السينما العربية ،التى لا يدرى المرء كيف يمكن أن تغيب عن بال معظم المهتمين بأزمة هذه الصناعة (والتفسير الوحيد لغياب ذلك عن بالهم هو أنهم لا يعرفون لمن يصنعون الأفلام) ،فقد تناقص عدد دور العرض السينمائى فى مصر من حوالى الأربعمائة خلال الخمسينيات، ليصبح حول المائة خلال التسعينات ،فى الوقت الذى تضاعف فيه عدد السكان- أو قل «الزبائن»-إلى أكثر من ثلاثة أضعاف. فإن أحداً لم يتساءل عن «الدكاكين» التى يمكن أن يذهب إليها المستهلك ليشترى السلعة ، ناهيك عن أن الفيلم لا يصبح سلعة قابلة للاستهلاك إلا من خلال عملية العرض ذاتها!.

ولكى نقترب من فهم هذه الحقيقة وخطورتها، فإن أى حديث عن هيمنة **السينما الأمريكية على السوق العالمية** يتجاهل أو يجهل أن **هذه السينما تحقق جل ربحها من داخل الأسواق الأمريكية** ذاتها لا يعرف أهمية دور العرض فى الصناعة السينمائية ، والتى تملك منها الولايات المتحدة مئات الآلاف حتى فى المدن الصغيرة والقرى ،وما تزال بفضلها عادة مشاهدة الافلام سلوكاً جماعياً واجتماعيا معتاداً، لذلك يحصد الفيلم الواحد داخل أمريكا مئات الملايين من الدولارات ، يصبح بعدها العرض فى بلاد العالم الأخرى هدفاً ثقافياً وسياسياً محضاً، لا يسعى إلى اضافة بعض ملايين ضئيلة أخرى إلى ارباحه . وإن قدراً يسيراً من تأمل صناعات السينما الراسخة فى أى بلدان العالم التى ازدهرت فيها هذه الصناعة ، يؤكد لك أن هذا الازدهار قد بدأ مع انتشار دور العرض انتشاراً هائلاً، تزايد معه الطلب على إنتاج الافلام وتوزيعها.

السلعة، والزبون، والرسالة

وإذا كان هذا هو الجانب الاقتصادى من أهمية وجود عدد كاف من دور العرض ، فاننا نستطيع القول بقدر كبير من اليقين إن **تقلص عدد تلك الدور- بل اختفاءها تماماً من عشرات المدن المصرية الصغيرة -كان سبباً من الأسباب الجوهرية** ، وإن لم يكن بالطبع سبباً وحيداً ، **فى انتشار الأفكار السلفية المحافظة داخل قطاعات هائلة من الطبقات المتوسطة والفقيرة** ، التى كانت فى الماضى تذهب إلى دار السينما كأنها تمارس طقساً جماعياً محبباً، كما كانت ترى فى النجوم على الشاشة ، وطريقة حديثهم وملبسهم وعلاقاتهم ، أمراً طبيعياً يدعو إلى حب الحياة. لكن ما أبعد الليلة عن البارحة، فعندما اختفى هذا الدور الثقافى السحرى للسينما ، فى صياغة وصناعة وجدان الجماهير، تحول هذا الوجدان إلى ظلام دامس، وكهف مهجور، لا يصلح إلا لسكنى الوحوش والخفافيش.

وإن ما يؤلم حقاً هو أن تسمع من بعض أساطين صناعة السينما المصرية المعاصرة، ما يؤكد لك ابتعادهم الكامل عن جوهر الأزمة ،عندما تغيب عن اذهانهم أهمية انتشار الآلاف- بالمعنى الحرفى للكلمة-من دور العرض فى المدن الصغيرة والقرى، فهم يتحدثون عن انشاء عدد لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة من دور العرض الفاخرة داخل القاهرة ، بينما يقبع زبونهم الحقيقى على مساحة شاسعة من الوطن، لا ينتظر إلا عرضا سينمائيا يستمتع به فى دارعرض متواضعة ، ولقد كان هذا الزبون -وما يزال- هو القادر وحده على تمويل «الصناعة» ، مثلما كان الحال **حين كان الفيلم الواحد يظل يدور عبر المدن لشهور وسنوات** ، **ويظل يدر لمنتجه وموزعه دخلا يجعله قادراً على الاستمرار فى صنع الافلام** ،وبذلك وحده يمكن أن تنشأ صناعة سينما حقيقية ، بدلاً من تلك الطريقة المعاصرة فى انتاج الافلام المصرية ،والتى تجعل منها جميعاً- دون استثناء-أفلام مقاولات ، يطبع فيها المنتج عشرين نسخة من فيلمه، يوزعها على دور العرض فى القاهرة، ليحصد منها أرباحاً سريعة خلال أسابيع قليلة ،وليتعمق مفهوم «اكسب وأجر» وللأسف فانك قد تقرأ أحياناً من



عادل امام .. هل ينجح نجم الشباك في الخروج من الازمة

يحول أزمة السينما المصرية إلى نطاق الهزل، حين يؤكد لك أنه **ليست هناك أية أزمة، ما دام هناك مليون متفرج قد رأى فيلما لعادل إمام أو نادية الجندي**، فاذا كان ذلك يحقق الربح للمنتج العابر، فهل هو حقاً ربح للصناعة التي ينبغي عليها أن تتوجه إلى اثنى عشر مليوناً من المتفرجين في القاهرة، أو ستين مليوناً في أنحاء مصر كلها؟! إن شئت الحقيقة فان سينما **عادل إمام أو نادية الجندي** (ومن بعدها **فيفي عبده**) التي أصبحت تقوم ببطولة عدد كبير من الافلام القليلة التي تقدمها السينما المصرية كل عام، ليست إلا أحد التجليات-بل هي البرهان الساطع-على أزمة السينما المصرية، التي تعتمد على نجم أو نجمة بعينهما، دون أن تضع في اعتبارها أن صناعة السينما ينبغي أن تتحول إلى «مؤسسة راسخة»، وأخشى أن يكون ذلك هو ما يفكر فيه أصحاب الملايين القادمون لانقاذ السينما، حين يظل هدفهم محصوراً في «بيع» هذا النجم أو ذاك في شرائط سينمائية، يتوجهون بها كما يقولون إلى «المغتربين» العرب في بلاد «الخواجات»!.

-ولقد كان تخلي السينما المصرية عن زبونها الحقيقي، وتوجهها إلى الزبون العابر، سبباً في أن تفضي أزمة السينما إلى ما نسميه «**سينما الأزمة**»، حين انتشرت الأفلام الهابطة، وتزايد ايقاع السباق المحموم للامساك بتلابيب المتفرج بقدر أكبر من الابتذال (ناهيك عن صنع صورة زائفة للنجوم لا تعبر بحال عن مفهوم النجومية كظاهرة تجسد أحلام الجماهير)، لكن الأخطر هو أنه بات على الجادين من الفنانين-خاصة أبناء جيل الثمانينات والتسعينات- أن يتخلوا بارادتهم عن أحلامهم كمثقفين يسعون -كما هو مفترض- لتجاوز الواقع السائد، فعلى العكس **تسللت التوابل الجماهيرية التقليدية إلى بعض أفلام محمد خان وخيري بشارة سعياً إلى ارضاء الزبون الجديد**، وتحقيق النجاح التجاري بعد يأسهم من تحقيق أحلامهم الجميلة النبيلة. بل ظهر جيل كامل خلال الفترة الأخيرة، مثل **كريم ضياء الدين وعلاء كريم** وغيرهما، لا يخفى أن هدفه الأول هو «شباك التذاكر»، ولا نتحدث عن أبناء أجيال كاملة من الذين يتخرجون من معهد السينما، فلا يجدون عملاً يحقق لهم أحلامهم السينمائية، فيتوجهون للعمل فنيين متواضعين في بعض محطات الانتاج التلفزيوني (أو ربما أيضا في تصوير الأفراح) بل لا نتحدث عن أبناء جيل أقدم توقف عن الانتاج بعد فترة من الانحدار الفني الذي فرضته عليهم أزمة السينما، **مثل حسين كمال وأشرف فهمي**، أو مثل علي عبد الخالق الذي أقدم على ما يمكن اعتباره **ارتكاب اخراج أسوأ فيلم مصري، مع سبق الاصرار، وهو فيلم «المزاج» لفيفي عبده**، التي استطاعت أن تجعل هؤلاء المخرجين «الكبار» يصنعون لها الافلام على مقاسها!.

وإن عودة السينما المصرية -صناعة وفناً-إلى جمهورها، من خلال انشاء عدد هائل من دور العرض، هو البداية الحقيقية لأن تسترد هذه السينما قدرتها على الابداع المتجدد، بالاضافة إلى عودتها إلى انتاج العدد الوفير من الشرائط السينمائية، وعندها فقط يمكن الحديث عن امكانية تميز عدد من الأفلام التي يمكن بها أن نزعم قدرة السينما المصرية على مواكبة -ولا نقول منافسة-ما تنتجه السينما العالمية في عقر دارها.

دور الدولة

الغائب الحاضر

تبقى الأزمة الأهم، وهي السبب وراء تراجع عدد دور العرض بالشكل الخطير الذي آلت إليه، ولا يمكن تفسيرها، إلا من خلال سياق سياسة الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي، الذي سادت فيه تأثيرات متعددة أدت إلى هذا الانهيار، فقد توجه رأس المال إلي أكثر النشاطات طفيلية، في مشروعات سريعة الربح قصيرة المدى، وأصبح مشروعاً خاسراً أن تملك داراً للعرض بينما يمكنك أن تبيعها أرضاً بالملايين، أو تبني وحدات سكنية للبيع الفوري، فما بالك بتجديد الاستوديوهات التي قد تحتاج لرؤوس أموال كبيرة، ولا تجني أرباحها إلا بعد سنوات عديدة؟!

لكن الأغرب هو أن ترفع الدولة -ولا نقول الحكومة -يدها، أو بالاحرى تتخلى عن مسئولياتها، عن حماية الصناعات الوطنية، تحت زعم تحقيق الحرية للنشاطات الرأسمالية الحرة، بينما نرى اليوم **دولة رأسمالية مثل فرنسا تتوقف طويلاً أمام تطبيق اتفاقيات «الجات» (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية) على السينما، لأنها لا تريد لصناعتها السينمائية أن تذوي أمام الهجوم الكاسح للسينما الأمريكية**، ولا تلتفت للزعم بتكريس نظام اقتصادي عالمي مفتوح، يبدو فيه الأغنياء الذين أصابتهم التخمة وهم يتبادلون الأطباق الشهية، بينما يتفرج عليهم الفقراء وهم يتلمظون جوعاً وغيظاً، ولا يبقى لهم إلا حرية التبعية، وتنفيذ الأوامر بالتخلي عن ادارة اقتصاد

الفلسفة الغائبة فى أزمة السينما المصرية

وطنى مستقل ،وتحويل الأوطان إلى أسواق مفتوحة ، يصبح فيها المواطنون مجرد مستهلكين (بكسر اللام وفتحها معاً) . بل ليس بعيداً عنا ما تردد عن أن الولايات المتحدة نفسها ،هى التى لا تكسب إلا النزر اليسير من عرض أفلامها داخل مصر، **قد ربطت بين استمرار المعونات الأمريكية وحماية حقوق توزيع الفيلم الأمريكى فى السوق المصرية!.**

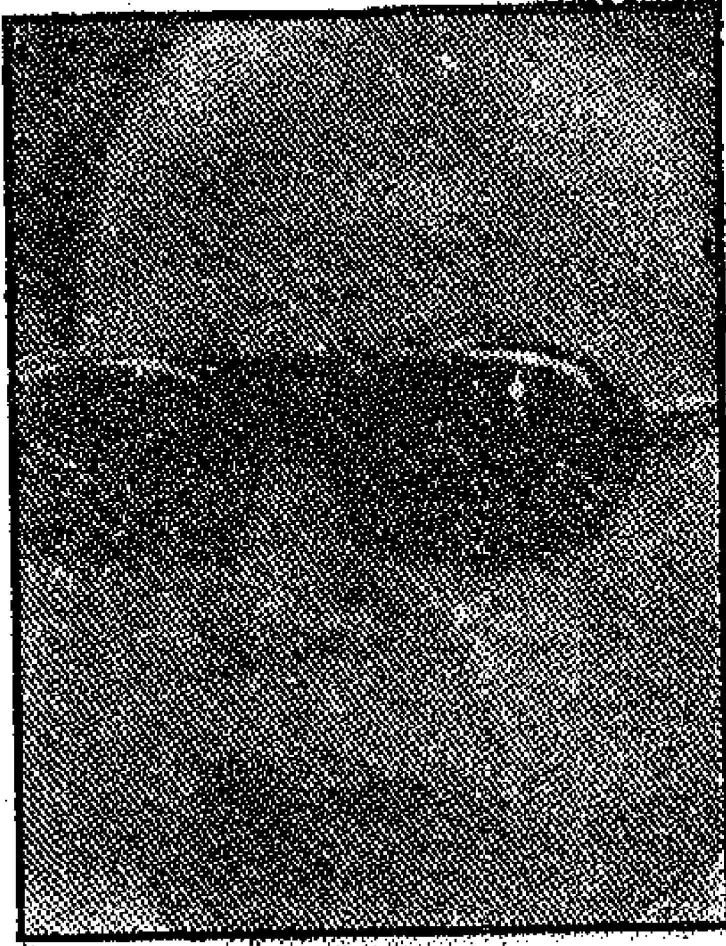
بل إن سياسة الانفتاح كما تم تطبيقها لا تؤدى بالفعل إلى حرية اقتصادية رأسمالية ،وإنما جاءت مشفوعة -فى تناقض مثير للدهشة -بالعديد من القوانين التى فرضت رسوما وضرائب باهظة على أصحاب دور العرض ومنتجى الأفلام فكأن الحكومة تذبح الدجاجة التى تبيض ذهباً ، ليتحول رأسمال المال إلى نشاطات عابرة متقلبة.

فاذا كانت دور العرض قد عانت من **جباية الضرائب** ، فان هذا هو الأمر ذاته الذى عانت منه الاستوديوهات القليلة وشركات التوزيع المحدودة التى لابد من وجودها لكى تستمر الصناعة فى انتاج الأفلام ، حتى ذوت الاستوديوهات وشركات التوزيع واحدة بعد الأخرى، وإنك لن تجد اسماً واحداً من بينها كان يحقق الانتشار والنجاح منذ ثلاثة عقود فقط موجوداً اليوم فى ساحة صناعة السينما، كما أن كل من دخل إلى هذه الساحة خلال العقد الأخير سرعان ما فر منها بعد عدد قليل من الأفلام، ولك أن تقارن ذلك بشركات الانتاج والتوزيع الأمريكية التى تأسست منذ بداية القرن، وما يزال معظمها حتى اليوم «مؤسسة» راسخة ،حتى لو انتقلت ملكيتها إلى أصحاب رؤوس أموال جدد.

«المؤسسة» الراسخة : هذا هو ما نبحث عنه اليوم داخل صناعة السينما المصرية وخارجها، وهو ما يعنى افتقادنا العميق لأن تحدد الدولة فلسفتها وأهدافها على أسس علمية واضحة ، يتضاءل فيها دور الفرد -أو النجم -فى كل المجالات ، لكى تكتمل للدولة مقوماتها. واذا كنا نريد أن نعود للحديث عن صناعة السينما المصرية تحديداً ، فانه لا ينبغى علينا أن ننسى أو نتناسى أن هذا يحتاج إلى سياق كامل، ومناخ سائد ، يسمح لهذه الصناعة أن تتحول إلى مؤسسة بالمعنى الحقيقى للكلمة ، تتكامل فيها حلقاتها، وليس هدفنا من القاء الضوء على أهمية البداية بانشاء عدد كبير من دور العرض إلا أن يكون ذلك دافعاً لأن تنشأ الحاجة لاستكمال الحلقتين الاخريين من الصناعة : الاستوديوهات الحديثة التى تقوم بانتاج افلامها وافلام شركات الانتاج الاخرى التى قد لا تملك هذه الاستوديوهات. وشركات التوزيع التى تنظم عمليات التسويق. وبدون وجود هذه الحلقات الثلاث جميعها: الانتاج ،والتوزيع، والعرض، سوف تصبح الاجتماعات واللجان وأخبار انشاء الشركات السينمائية المزعومة من أموال الاثرياء مجرد ثرثرة ، أو لعلها فى أفضل الأحوال أضغاث أحلام، تسفر حين يأتى الصباح عن واقع كئيب يجثم فيه ظل الازمة ، التى تبدأ وتنتهى بالاجابة عن السؤال: «لماذا ،ولمن، وكيف نصنع الأفلام؟»!.


محمد خان


خيرى بشارة


حسين كمال

فن تشكيلى

مع كل تجربة فنية جديدة يلح على هذا

السؤال التقليدى: لماذا ولأى غرض

يكون النقد الآن..؟.

لن تعنينا كثيراً إجابة السؤال، فكثيرا ما يطرحه الناقد على سبيل الضرورة المنهجية والجدلية فقط..

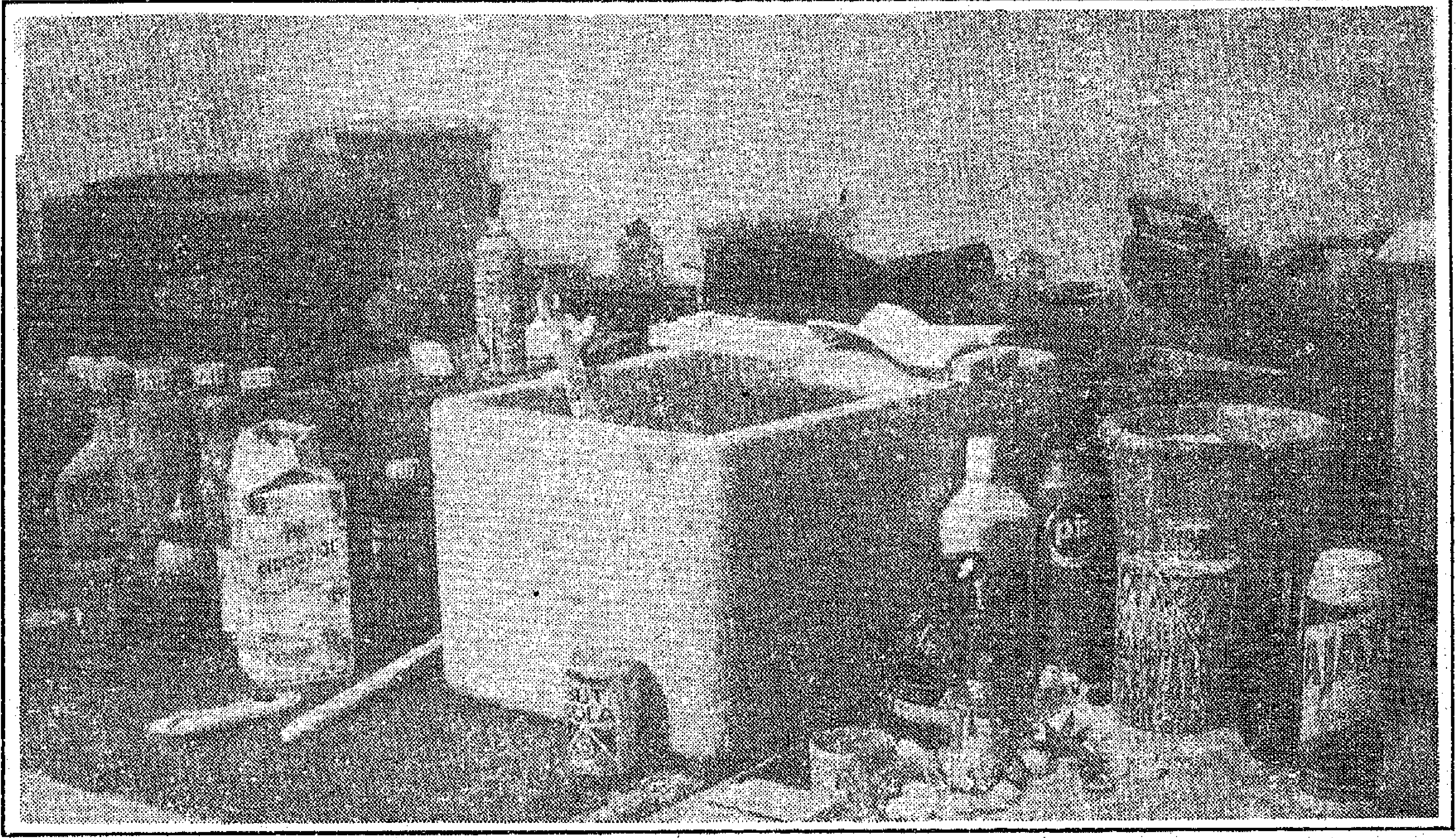
أما الذى يعنينا ،هو أسباب إثارته . قد تكون حالة الضياع التى تصيب الناقد أمام تحطيم الحدود ، بين أشكال الفن وتجريباته . وقد تكون اختصار المسافة بين الفنان، والعمل الفني، والجمهور وغموض دور الناقدين، هذا الثلاثى وأسباب أخرى لسنا فى مقام ذكرها الآن. هكذا يدور الصراع الآن فى نفس الناقد بين الاحساس الذاتى بالدونية ،والاحساس الذاتى بالأهمية الزائدة عن الحد والتى تصل إلى حد التعالى فى بعض الأحيان. هل تفترض تلك التجارب علاقات جديدة، بين الناقد والفنان يختلف فيها دور الناقد التقليدى، ويكون جوهر تلك العلاقة أن يبطل

عمل الفنان أحمد حسرنه



فن الفيديو و مايخصنا

فاطمة اسماعيل



عمل الفنانين فيشلى وفايز

النقد نفسه ويتصالح مع الفن النشط؟.

ثم نأتى للمثير الذى دعى لكل تلك الهواجس والأفكار وهى التجربة الفنية الجادة التى تقدمها **مؤسسة بروهلفستيا بمركز الهناجر، تحت عنوان.. «آفاق الفيديو بالقاهرة» ٩٧.**

هذا المعرض هو التجربة الثانية لورشة العمل التى أقامتها المؤسسة عام ١٩٩١ بالقاهرة ، ودعت لها أحد فنانى الفيديو المعروفين بسويسرا للعمل مع **مجموعة من الفنانين المصريين فى مجالات الفنون المختلفة، السينما التصوير الفوتوغرافى ، الرسوم المتحركة إلى أخره.** شارك فى الورشة فنانون عالميون من بينهم **سيلفى وشريف دفراوى** (وهو من أصل مصرى) وكذلك الفنانان **فيشلى وفايز** وآخرون.

وبرغم أن هذا **الفن (الفيديو)** عرفته أوروبا منذ منتصف السبعينيات إلا أننا لم نتعرف عليه إلا مع بداية التسعينيات من خلال معرض **الفنانين السويسريين فيشلى وفايز** فى المعرض الذى أقيم بمجمع الفنون بالزمالك عام ١٩٩١ بالتعاون أيضا مع مؤسسة بروهلفستيا السويسرية. عرض الفنانان فيلماً بعنوان **«هكذا تسير الأمور»** ، مدة الفيلم حوالى خمس وثلاثون دقيقة، يجمع الفنانان اشياء متبعثرة لا تجتمع فى الواقع بأى حال من، بلاستيك ، مياه ، كحول ، بترول ، كاوتش سيارة قضبان حديد، لهب . تقوم فكرة الفيلم على أن المواد تستمد طاقة وجودها من انهيار الوجود السابق عليها . ورغم عبثية المنطق إلا أن هناك وهماً لنظام من تركيبة عشوائية مخلقة من صنع الانسان.

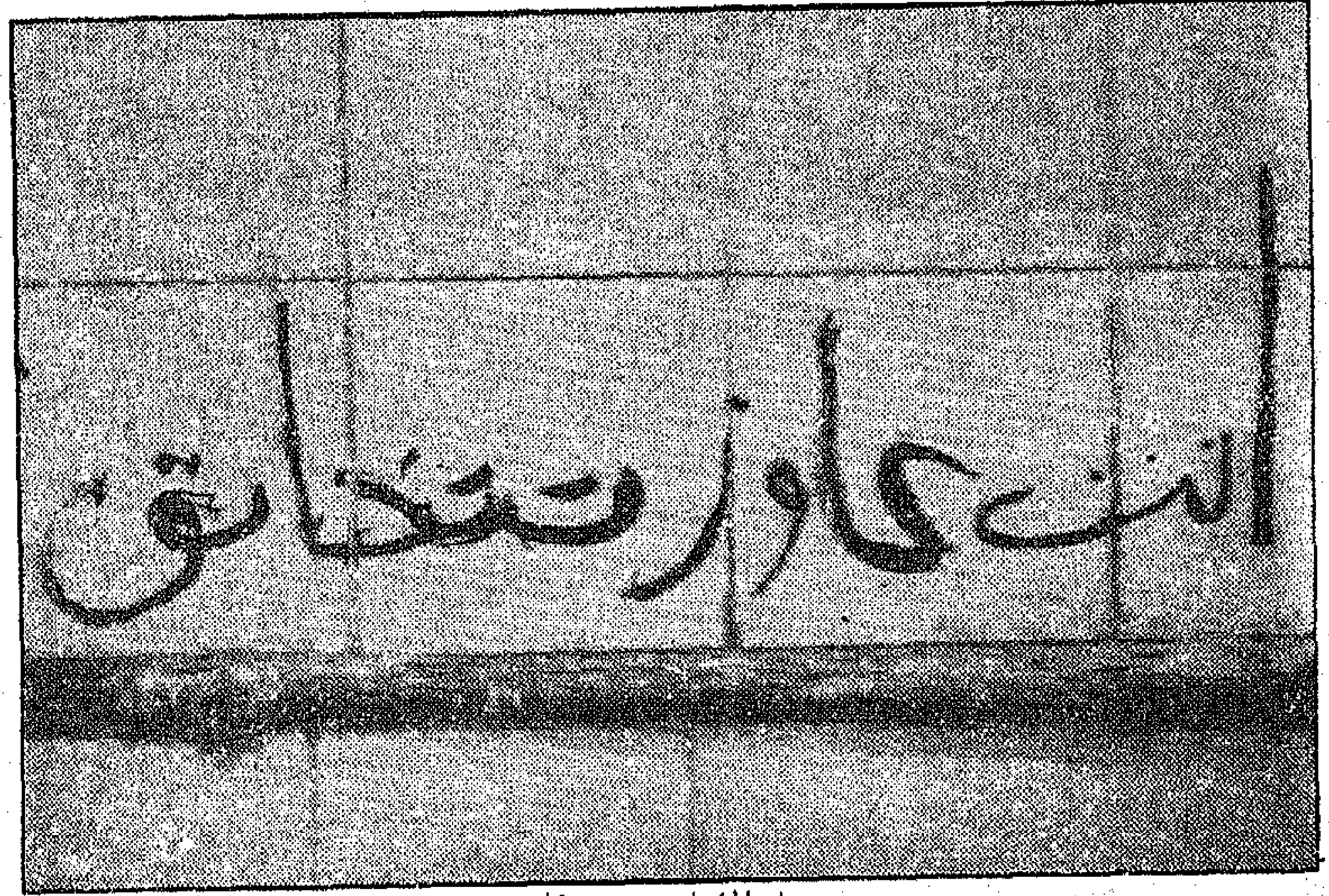
ثم تعرض الفنانة الالمانية (المصرية الأصل) **سوزانا هيفونا** المعرض الثانى لفن الفيديو بالقاهرة عام ١٩٩٢ بمجمع بالزمالك بالتعاون مع **معهد جوته** الألمانى بالقاهرة . عرضت **سوزانا** فى هذا المعرض فيلماً تحت عنوان **«هل لنا أن نعثر على ذلك المدعو «انساناً» وسط خضم عالمنا البارد الذى إجتاحته تكنولوجيا العصر».**

قامت فكرة الفيلم على إحداث نوع من العلاقة البصرية بين رسومات جدران الكهوف ذات البعدين وبين التخاطب عن طريق فن الفيديو كمجال فنى ذى ثلاثة أبعاد.. وذلك من خلال **بناء انشائى "Installation"** يتضمن ثمانية الواح فى القاعة الرئيسية بقاعة اخناتون (١)، تمثل كل أربعة الواح جانباً من جانبى العمل، وفى الداخل قسم المستطيل إلى ثلاث حجرات مربعة الشكل ، وهناك حائط به فتحة نافذة مربعة أيضاً يبلغ ارتفاعها قامة الزائر .. فى منتصف الحجرات الداخلية هناك شاشة تلفزيونية مثبتة على قاعدة خشبية بارتفاع متر من سطح الأرض فى وضع أفقى وبذلك تلتقط عين المشاهد ما يعرض على الشاشة من مسقط رأسى.

تتلاحق صور على الثلاث شاشات بايقاع نبض القلب الانسانى وان كانت تقدم ثلاث رؤى مختلفة عن **«إعادة الدورة»** . فى الحجرة الأولى و**«القواس»** فى الحجره الثانية ثم **«حياة صامتة»** .. فى الحجرة الثالثة.. تلك الرؤى تقدم تحليلاً للوجود الانسانى برؤية شاملة.. رغم تناقض اللغة المقدم بها هذا التحليل، بين الرسم الفورى والاجمالى الذى تصدره الوسائل الهندسية الضوئية والتى تعمل بصوره شمولية، بينما تقدم الفنانة رسومها فى صورة فرادى ومتوالية تحليلية ..**وجوهر بحثها البصرى هو كيفية التعبير عن الفن بين حالة الفنان البدائى وحالة الانسانى المعاصر و أزمته مع التكنولوجيا.**

ثم يأتى معرض آفاق الفيديو بالقاهرة منذ عامين ١٩٩٤ وتكون هى المرة الثالثة التى تتعرف فيها القاهرة على فن الفيديو ، وكان الفنانون المشاركون من السويسريين والمصريين فى تلك التجربة أكثر دفئاً وحماساً وأيضاً اعداداً خاصة فيما يخص الفنانين المصريين، أما هذا المعرض الذى أقيم أيضا بمركز الهناجر ، فلم يقدم ما توقعناه خاصة بعد مرور ما يقرب من ست سنوات على ورشة العمل، والتى تقتضى بالضرورة **تجاوزات على مستوى «التقنية» «والفكر»** بفن الفيديو . لكننا نعتقد أن ذلك لم يتحقق إلا فى أعمال بعينها مثل العمل الذى قدمته **سيلفى دفراوى** تحت عنوان «أماكن للذكرى» .

تتجاوز الفنانة فى هذا العمل احساسها بالواقع الذى تهيمن عليه المعلوماتية والتكنولوجيا والنتائج المتوقعة للانضباط



عمل الفنان حسن خان

ودقة النظام، إلى اكتشاف القوة الحقيقية التي تبطش، وتعصف بهذا العالم في لحظة.. «يد القدر» هي إحدى الأبعاد الميتافيزيقية التي استعانت بها **سليفي** لتؤكد على وجود واقع آخر له حساباته، ومنطقه العبثي وقدرته على تحقيق فعله.. **تعاملت سليفي مع تقنيات الفيديو في حجمها الحقيقي باعتبارها أدوات الاستخدام للعمل وليست وسائل أو نتائج الاستخدام** وبذلك تخلصت الصورة من الابتزاز التقني واضافت الفنانة أبعادا شعريه لها كما اهتمت بتضمين إشارات وعلامات موحية..

الحركة وعلاقتها بالزمن في السبعينيات

إن ما قدمته سيلفي دفراوى هو عمل ابداعي حقيقي يضعنا أمام واقع تطور فن الفيديو منذ نشأ في السبعينيات.. حين أثار هذا الفن جدلاً حول «هويته» كمجال فني، واليوم تنتقل القضية إلى علاقة هذا المجال الفني مع الفن المعاصر.

ومع أن الفيديو يعد من الفنون الحديثة، إذ أنه لم يحتفل به بصورة متخصصة إلا من خلال الفيديو ناله **ببون** عام ١٩٨٨ وكذلك مهرجان الفيديو النحتي **بكولون ببرلين وزيبورغ** عام ١٩٨٩، ومهرجان الفيديو العالمي أيضا ١٩٨٨. إلا أننا لا نغفل التجارب الأولى التي ظهرت مع ابتكار آلة الفيديو منذ الستينات واخضاعها كوسط فني بفضل الفنان الكوري **نام جون بايك**.. ومعه **جون كيج وباورمايستر وفوستيل**، وغيرهم من الفنانين الطليعيين في فن الفيديو.. إلا أننا نعتقد أن التجارب الأولى لم تتجاوز حدود النقد الذاتي للتلفزيون، فالعمل الذي قدمه **فوستيل** حين وضع شاشات تليفزيونية وأطلق النار عليها. أمام الزائرين يؤكد هذا الاعتقاد. أيضا العمل الذي قدمه **بايك** عام ١٩٦٢ بوضع شاشات تليفزيونية تعكس صوراً مشوشة ومتبعثرة، تؤيد أيضا نفس الفكرة.

واختلف التفكير «بفن الفيديو» منتصف السبعينيات عنه في الستينيات باكتشاف **نظام «الدوائر المغلقة»**.. فهي أول ملمح تقني يثير انتباه الفنان للامكانيات التقنية لهذا الوسيط.. فرغم أن اكتشاف الدوائر المغلقة كان بهدف الحماية والحراسة والتأمين إلا أنه كان يعني بالنسبة للفنان اكتشاف علاقة مرتبكة تخص توحيد الزمان والمكان بالتماثل بين الحقيقة مع الصورة، أو الواقع وصورته.. نرى ذلك في معرض الفنان **بروس ناومان** الذي عرضه في السبعينيات **بدوكومنتا بكاسل** الذي قدمه في صورة عمل انشائي **Installation** "يحوي أربعة ممرات مختلفة العروض، ثلاثة منها لا يمكن الدخول فيها لضيقها أما الرابع فيسمح بمرور الزائرين.. في نهاية الممر مثبت شاشتان تعلو إحداهما الأخرى، إحدى الشاشتين تتابع دهاليز الممرات الثلاثة الضيقة خالية من الزائرين والشاشة الأخرى تعكس صورة الزائر المتجه ناحية الشاشة وكلما اقترب الزائر من الشاشة ابتعدت الصورة عنه حتى تصل إلى حد الاحساس الوهمي بانفصال الانسان عن ذاته.

استفاد **ناومان** في عمله هذا من الامكانيات التقنية للفيديو في تحقيق بعد جديد «للحركة» في علاقاتها بالزمن من خلال تشكيل سياق المكان.

أما الفنان الالماني **دان جراهام**، فكانت له رؤية تخصه في اكتشاف تلك العلاقة المرتبكة بين الزمن وعلاقته بالواقع إلى حد إحداث نوع من الضياع، ففي العمل الذي انتجه عام ١٩٧٤ وأسماه **«الماضي يستمر في الحاضر»** يضع الفنان الزائر في مواجهة شاشتين تعكس احداهما لحظة ظهوره بينما تعكس الشاشة الاخرى صورته بعد ثوان من وجوده الحقيقي..

في هذا العمل يعيد **جراهام** تسجيل حركة دخول الزائر بضعف زمنها الحقيقي، ويضع المشاهد في ارباك ناتج من مفارقة تطابق الواقع مع صورته..

من تلك الأمثلة نستخلص تركيز لغة فن الفيديو في منتصف السبعينيات على الانبهار بالتقنية واكتشاف العلاقات المركبة التي تولدها.

الفيديو كمجال فني مع الثمانينات والتسعينيات

تطور فن الفيديو و لغاته حتى كونت فنوناً مستقلة فيما بينها ووصل الأمر أن يصنف النقاد (فن الكومبيوتر) باعتباره إحدى لغات فن الفيديو وأصبحت قضية فن الفيديو في علاقته مع الفن المعاصر.

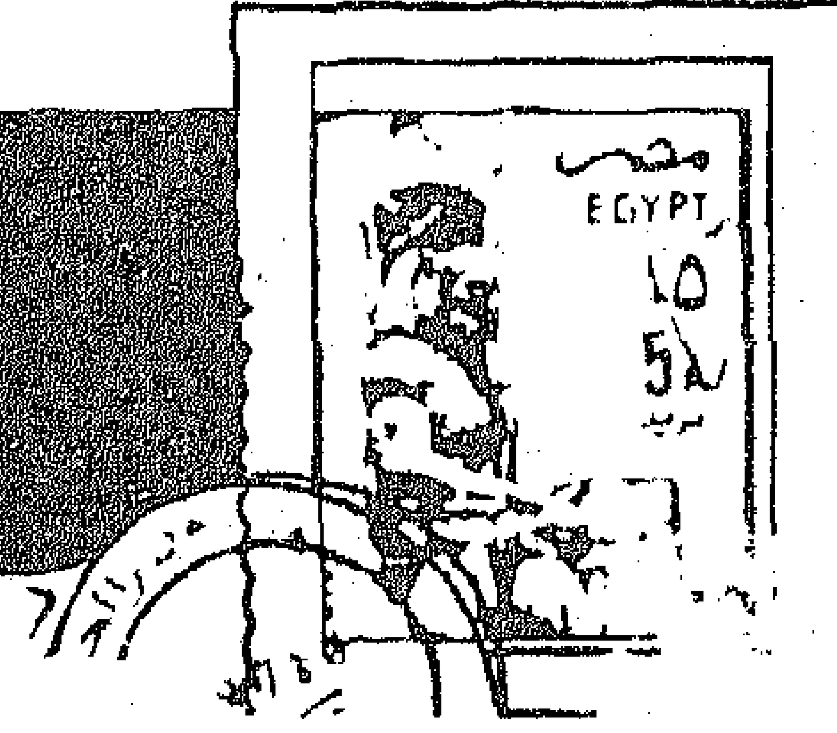
وما قدمه معرض آفاق فن الفيديو بالقاهرة، وما قدمته **سوزانا هايفونا** من قبل وكذلك **فيشلي وفايز**، يمثل ملامح تطور هذا الفن وتجاوزه استغراق التقنية، وتجسيده لافكار فنية خالص بل أصبح جزءا من الفن المفاهيمي والحداثي والبيرفورمانس والبيئي وتحطمت حدوده كفن يحوي طرائف تقنية..

* فن الفيديو وما يخصنا

ثم نأتي لبيت القصيد في هذا المعرض، وهو الهدف وراء اقامة ورشة لفن الفيديو بين فنانين مصريين وفنانين سويسريين.فهل حققت الورشة أي تبادلية ثقافية في نقل الخبرات..؟.

من العبث ان نقول ان هناك تبادلية للخبرات، فنحن ما زلنا بدائيين مع تكنولوجيا هذا الفن.. إذاً هل استفاد الفنانون المصريون من تلك الورشة..؟ وإلى أي حد كانت الاستفادة؟.

نستطيع أن ندعي أن نتائج المعرض لا تعطي إجابة عامة عن هذا السؤال.. فقدر الاستفادة متفاوت بين فنان وآخر يبدأ هذا التفاوت وللاسف الشديد من عدم الالمام بتقنيات هذا الفن ويصل إلى عدم ادراك أن لهذا الفن (فكراً) يخصه.. وعموما لا نستطيع أن نتجاهل عمل الفنان **أحمد حسونه** والفنان **حسن خان** اللذين ينبئان بمستقبل يطرح فيه فن الفيديو كمجال فني بمصر.




لطفي الخولي

«الحدود الفاصلة»

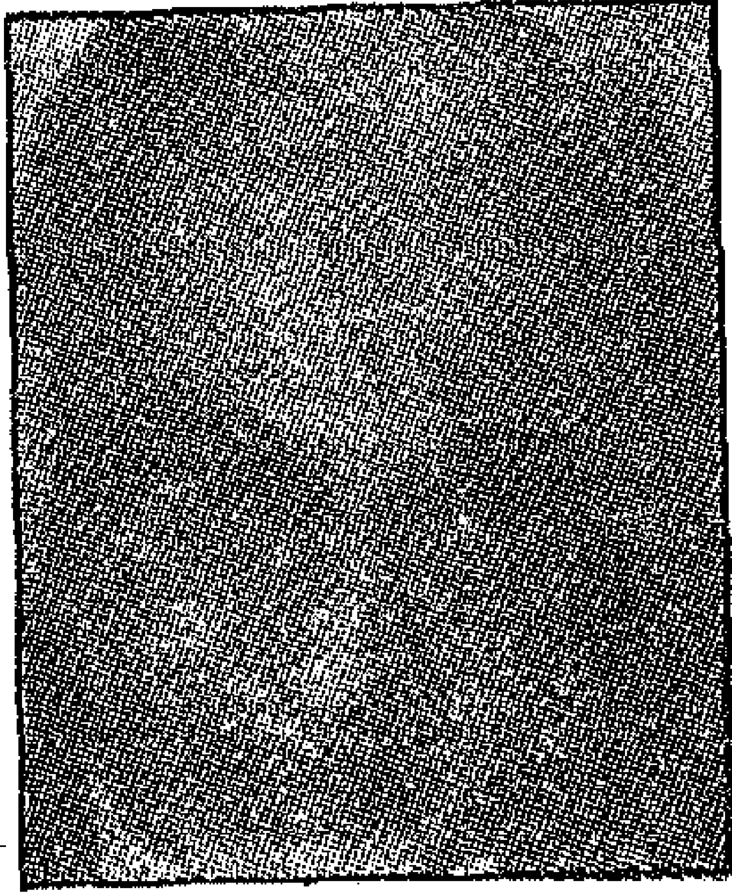
يواصل عدد من مثقفينا تمييع الحدود الفاصلة لقضايانا الوطنية بدعوى أن العولمة والنظام الدولي الجديد وآلياته قد تجاوزت هذه الحدود وطريقة معالجة القضايا الوطنية قد اختلفت عما قبل ومن ثم طبقاً لهذه الدعوى تطرح موضوعات تعلي من شأن الجلادين وتجميل حياة المقهورين مثل موضوع التحالف من أجل السلام الذى وقع على وثيقة تأسيسه شخصيات مصرية بارزة من بينها **لطفي الخولي** مع مجموعة من الاسرائيليين والفلسطينيين والاردنيين وهذا التحالف عبارة عن مسار غير حكومي للتفاوض ومما يدعو للأسف أن وثيقة كوبنهاجن التي وقعها الأعضاء المؤسسون تتغاضى عن مطالب أساسية للحقوق العربية وكأن مثقفينا الكبار ذوى الرطانة اليسارية والليبرالية وكبار رجال الأعمال يحاولون من خلال تمييعهم للحدود فى قضايانا الوطنية أن يبيعوا رطانتهم فى سوق المال والسوق الجاهز اليوم للدفع الفورى هو سوق التغيرات السياسية والاستراتيجية فى المنطقة وتجهيز الساحة لمثل هذه التغيرات تحتاج لأشخاص من نوعية خاصة لبث روح التخاذل واليأس والانهيار فى صفوف الجماهير والعمل من خلال الآليات الجديدة للعولمة والنظام الدولى الجديد نحو مزيد من الهيمنة للدول الكبرى الصناعية وتكريس منهج التبعية والتخلف والانهيار. واذا كان هناك مطلب فعلى العرابين من كل اتجاه أن يبتعدوا عن ساحة القضايا الوطنية وأن يكنزوا المال ويملأوا خزائنهم بعيداً عن دماء الشهداء وأصبح واجباً على مثقفينا الوطنيين أن يقفوا بشدة ضد الميوعة وأن يوجهوا جهودهم وبرامجهم لدعم بناء صرح وطنى ذى ارادة حرة وأسس هذا البناء بنيان داخلى صلب يراعى الفئات الاجتماعية المختلفة ويلبى متطلباتها واحتياجاتها وسياسة خارجية مستقلة تدعم دور مصر فى إطار نظامها الاقليمى العربى وفى اطار دور أكثر تميزاً فى النظام الدولى الجديد..

عبد الحميد القداح. المنصورة

مافيا النشر

ليس أصعب على النفس من أن تواجه حرباً من أناس يملكون القوة المادية وهى لا تملك غير قوة الإيمان بما صممت على انجازه والسير فيه إلى آخر الشوط، واعترف اننى كدت أن أيأس فعلا واترك الميدان لولا أن فكرت فى مجلتكم الغراء، فاننى مع اليسار لانه يعنى الثورة على الأوضاع التقليدية الباليه والحرب ضد الاستغلال والاحتكار. فهل أجد موضع قلم فى مجلتكم.. واستنكر موقف الصحف والمجلات الكبرى لعدم تبنيها للاقلام الشابه والحقيقة التى ارجو أن تكون واضحة تماماً هى أن «المافيا» المسيطرة على «عالم النشر» خاصة فى المجال السياسي- تقف بكل ثقلها ضد ظهور أى قلم شاب يسعى لاعلان كلمة حق حرة نزيهة بعيدة عن النفاق مستقلة عن «كهنوت» الرؤس الكبرى!.

أشرف عبد السلام عبدالرحيم حدائق القبه القاهرة


مصطفى خليل

نتنياهو يرفض التسوية والتحالف يدعم حكومته

كيف تتحرك الجهود المسماة بانشاء جمعية مصرية / اسرائيلية نحو التطبيع مع الكيان الصهيونى.. ودلل لها بعض رموز اليسار المصرى.. وكلنا يعلم دور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطنى.. وقائد ملف التطبيع مع اسرائيل .. مثلما ينشد الكاتب انيس منصور ..فهل هان علينا الامر بانشاء جمعية صداقة مصرية/ اسرائيلية.. فاليسار المصرى وطنى ملتزم.. بعكس اليسار/ الاسرائيلي.. فاليسار المصرى يطالب بعودة كافة الاراضى المحتلة بما فيها القدس العربية.. اما اليسار الاسرائيلى مروره خدمة الحركة اليهودية .. بل ان السلام الشامل عرضه للانهيار فى أى وقت .. والرموز المصرية التى تنشد التعامل مع

الكيان الصيهونى تتغاضى عن سياسات نتنياهو : لا للدولة الفلسطينية .. لا للقدس الغربية.. لا لعودة الجولان .. وما زلنا عربيا نرفض المؤتمر الشعبى الذى عقد فى كوبنهاجن فى الفترة من ٢٩ : ٣٠ يناير لماذا؟ لان القدس ما تزال غائبة عن حركة المفاوضات..وكذلك تنفيذ القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و٤٢٥ لمجلس الأمن .. بل ان اسرائيل تحتفظ بالترسانة النووية التى تمتلكها .. واتساءل ماذا أصاب رمز اليسار المصرى الاستاذ/ لطفى الخولى.. فهل سيادته ينشد سلاما على الطريقة اليهودية.. والصهاينة يمينا ويسارا هم اعداء الأمة منذ تاريخ اغتصاب الأرض الفلسطينية .. ومؤتمر كوبنهاجن حقا مثير للشبهات وصمودنا العربى هو الذى يعيد الأرض العربية وبدون ذلك لا شئ فهل نعى درس الصمود..

تنازلات من فك الاشتباك لكوبنهاجن

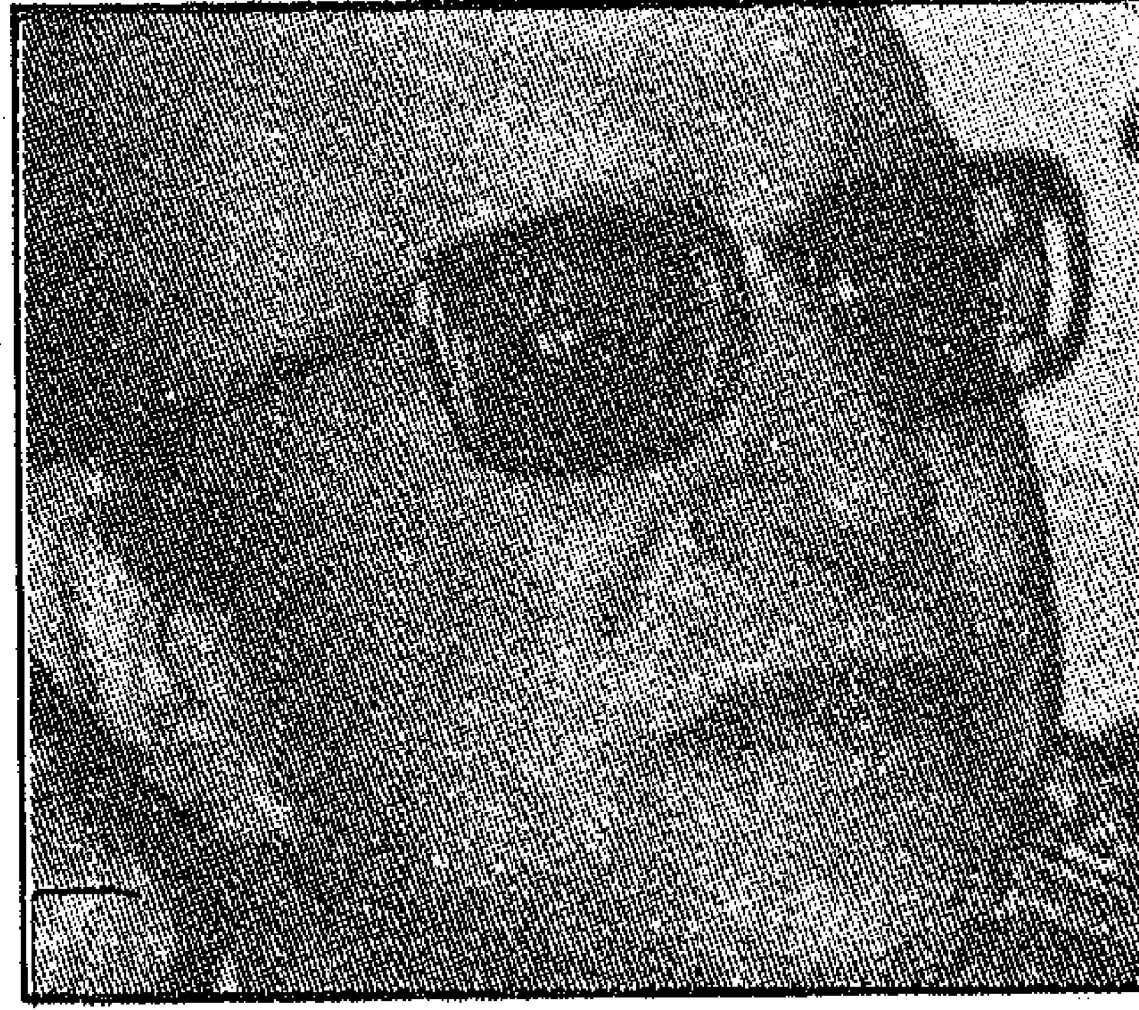
منذ زيارة السادات المشئومة للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ والتنازلات العربية الكبيرة هى السمة الغالبة على الاتفاقات مع اسرائيل منذ اتفاقية فض الاشتباك الأولى وحتى اتفاقية الخليل الأخيرة. وبداية المسرحية كانت مغرقة فى الكوميديا السوداء وتبدت فى دموع القائد العسكرى المنضبط حين أخبره كيسنجر أن السادات وافق على سحب المدرعات من سيناء ، وهى بداية تبعها نهر من الدموع لم يشهد التاريخ المعاصر مثله: من اجتياح لبنان، إلى ضرب المفاعل النووى العراقى ومن ضرب مقر منظمة التحرير فى تونس إلى تكسير عظام أطفال الانتفاضة ومن مذبحة قانا إلى تفجيرات دمشق ثم أخيرا مؤتمر كوبنهاجن !.

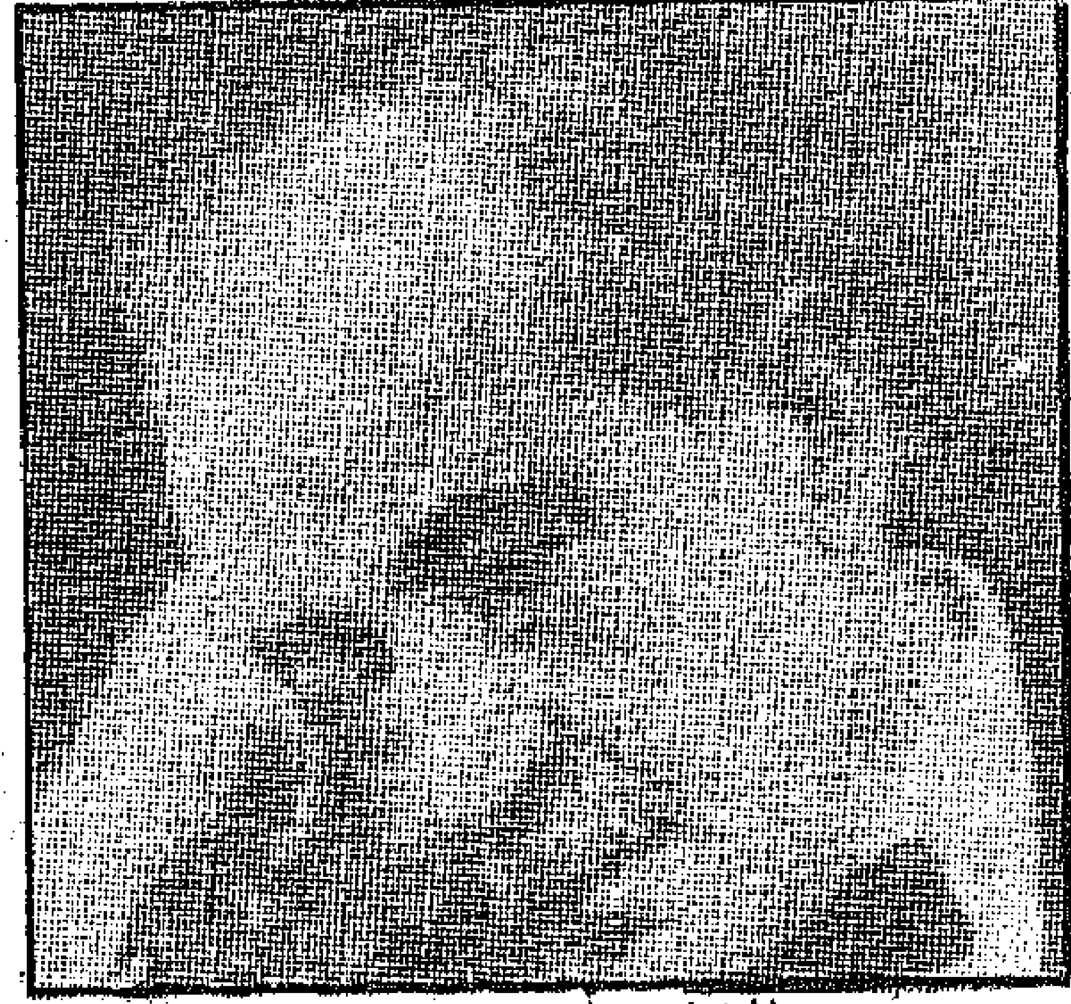
لقد أصبح الكيان الصيهونى بلطجى المنطقة دون منازع والسبب هو خروج مصر من معادلة القوى العربية.

وفى هذه الأجواء ،وفى صمت رهيب يتم ضبط مجموعة من المثقفين العرب مع اسرائيليين صهاينة فى كوبنهاجن لتتواصل المهزلة ويختزل الصراع المرير إلى مجرد حاجز نفسى، ليتوهم مثقفو كوبنهاجن أن باستطاعتهم تحطيمه!.

محمد أحمد فرحات
المنوفية


أنور السادات


محمد عبد الوهاب


الشاعر أحمد شوقى

عن عبد الوهاب والآخرين

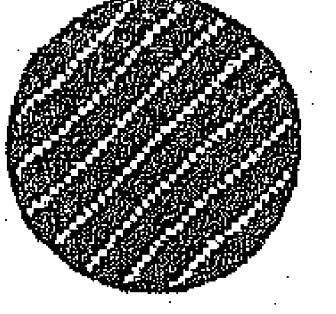
أسعدنى مقال د. سمير حنا عن موسيقار الأجيال «**محمد عبد الوهاب**» الذى أعتقد أنه أخذ حجما هو فى الحقيقة أكبر مما يستحق! ففى مجال الأغنية الدينية لم يبدع عبد الوهاب مثل« اله الكون» للسنباطى أو الفين صلاة على النبى، أو مواكب للحبيب هالة لعبد العظيم عبد الحق ، كما لم يقدم قصائد كسلو قلبى وريم على القاع والقلب يعشق وولد الهدى للسنباطى ، والادعية التى قدمها عبد الوهاب ما هى إلا مجاراة وتقليد للرائع الدائم محمد الموجى والصوت الدافئ عبد الحليم ومحمد فوزى فى «لبيك إن الحمد لك» أو كمال الطويل فى «إلهى ليس لى إلاك عونا» . وفى مجال النشيد الوطنى لم يبدع مثل أمجاديا عرب أمجاد واحنا ما بينا وبينك ثار لزكريا أحمد » أو حتى المارد العربى لفريد الأطرش أو الله أكبر ودع سمائى لمحمود الشريف ورائعة الموجى «يا أغلى أسم فى الوجود» أو حتى ما تقولش إيه ادتنا مصر «لحلمى بكر» ووحدة ما يغلبها غلاب لعبد العظيم عبد الحق وهى التى أقتبسها عبد الوهاب فى دقت ساعة العمل الثورى. فاغانى عبد الوهاب الوطنية كدقت ساعة العمل الثورى أو الوطن الأكبر بها بعض الموسيقى لكنها أغانى مناسبات ضعيفة النظم وانتشرت بفعل الالحاح الاعلامى لا أكثر ولا أقل!.

زغلول محمود
محاسب
الاسكندرية

المحررة: نشكر لك رسالتك الأولى لمجلة اليسار وسوف تسعد المجلة بالمزيد من مساهماتك وبطبيعة الحال، فان قضية التذوق الفنى تحتوى على عامل شخصى لا يمكن انكاره ؟ وكمتذوقة فان تقييما للتراث الفنى الذى تركه محمد عبد الوهاب ينتهى إلى أن حصيلته صفرا يعد تقييما ظالما ومتحاملا بعد أن أسعدت أغانيه وألحانه الأمة من شرقها إلى غربها على امتداد أكثر من خمسين عاما ، وما تزال أغانيه الأكثر طلبا وأشرطته الأكثر توزيعا. ومع ذلك فمرحبا بتعدد الآراء والاذواق.

وبهذه المناسبة ، ما رأيك فى اختياره وتلحينه قصيدة شوقى البديعة، «مضناك جفاه مرقده»!.

مشاغبات



بدلا من الشرشحة التى لا تفيد!

جميل جداً أن يصدر مجلس نقابة الصحفيين ، قراراً بلفت نظر ست صحفيين لمشاركتهم فى وفد المثقفين الذى التقى برئيس الوزراء الاسرائيلى « بنيامين نتنياهو » خلال زيارته الأخيرة للقاهرة.. ومخالفتهم بذلك، لقرارات الجمعية العمومية للنقابة، التى تحظر العلاقات النقابية أو المهنية أو الشخصية مع المؤسسات الاعلامية والجهات والأشخاص الاسرائيليين..

أما الذى ليس جميلا ، فهو أن هذا القرار، يبدو فى ظاهرة غير عادل، لأن كثيرين من أعضاء النقابة ، قد خالفوا هذه القرارات نفسها من قبل، من دون أن يستطيع مجلس النقابة الحالى أو المجالس السابقة أن تلفت نظرهم إلى المخالفة .. لأسباب تتعلق بتركيب المجلس، أو بالظروف النقابية أو بالمناخ العام..

وأى مراجعة لقرارات النقابات المهنية والعمالية بشأن حظر تطبيع العلاقات مع اسرائيل ،تكشف عن تناقض فى صياغتها، وتفاوت فى شموليتها، وفى مدى دقتها .. بل إن قرارات نقابة الصحفيين فى هذا الشأن، التى تكاد تكون أدق وأشمل هذه القرارات، لا تتضمن نصاً يلزم مجلس ادارة النقابة بتطبيقها ، أو يحدد عقوبات نقابية على الخروج عنها، وهو ما يجعل قرار المجلس بـ «لفت نظر» الصحفيين الستة، مجرد «تذكير» لهم بقرارات الجمعية العمومية ،وليس عقابا لهم على الخروج عن هذه القرارات .

ومن بين الصحفيين ، من يعترضون على إلزام أعضاء النقابة بعدم تطبيع العلاقات مع اسرائيل، ويطالبون بأن يكون الأمر اختياريا، ويعترضون على المطالبة بفرض عقوبات نقابية على الذين يخرجون عن هذا الالزام، لأنها ستكون عقوبة على رأى سياسى لا تجوز .. فضلاً عن أنها لن تكون قانونية!.

ومع أن هناك من يدركون مدى الخلل الذى يحدثه التناقض والنقص فى القرارات التى تنظم حركة مقاومة التطبيع، وعجزها عن استيعاب المستجدات فى العلاقات الرسمية وشبه الرسمية بين العرب والاسرائيليين وخاصة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، فانهم يفضلون إبقاء الحال على ما هو عليه ،حتى لا يؤدى فتح باب المناقشة فى هذه القرارات من جديد، إلى الغائها تماما، بدلا من تدقيق وإحكام صياغتها.

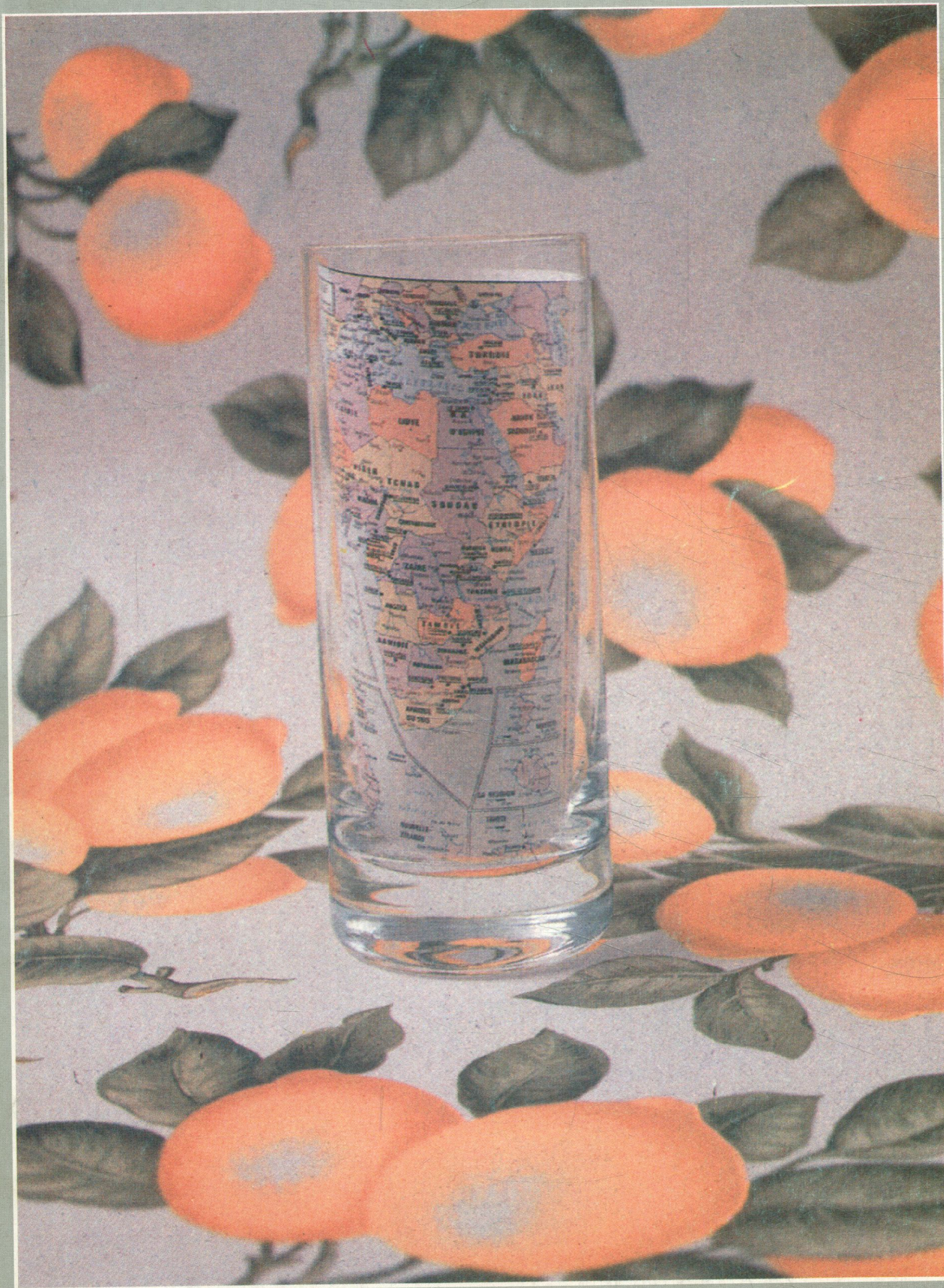
والحقيقة أن الوضع القائم فعلاً، لا يقل سوءا عن هذه النتيجة التى يتطير هؤلاء من وقوعها، ولابد من النظر إلى ما فعله الكاتب المسرحى «على سالم» منذ عامين وما فعلته مجموعة كوبنهاجن أخيرا، من زاوية لا يتنبه إليها أحد كثيراً، وهى أن هؤلاء كانوا بالفعل من العناصر النشطة فى جبهة مقاومة التطبيع ، ثم انسحبوا منها، وهو أمر لا يفسره افتراض دوافع شخصية لدى هؤلاء ، ولا يحول دون تكراره القيام بحملة شرشحة لهم..

المسألة تحتاج إلى مناقشة هادئة، يتسع صدرها لتقبل كل وجهات النظر، وتنتهى باعادة بناء حركة مقاومة التطبيع لتضع فى يد المفاوض العربى، سلاحا يفيده فى الحصول على بعض حقوقنا، بدلاً من أن ينفجر كالعادة فى صدورنا.. ويبدد شملنا.. وذلك ما يحدث الآن!.

صلاح عيسى



عمل للفنان فارس عبد الكريم



عمل للفنانة سيلفى دفراوى

اليسار

رابة المستضعفين فى الأرض

الاقباط والإقالة من الوطن

■ اليسار / العدد السابع والثمانون / مايو ١٩٩٧ م / ذو الحجة ١٤١٧ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■

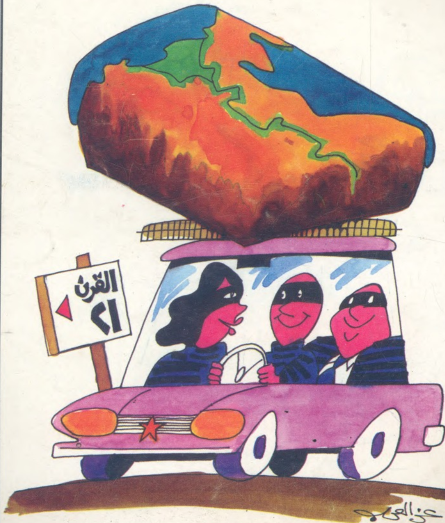
المنيرة الغربية ..
من الجمهورية الإسلامية
إلى سيطرة الحزب الحاكم

الشعب ينصرف عن المحليات

أسوأ أيام الحركة العمالية المصرية

التسوية السياسية بين تغيير السياسات وتغيير القرارات

مصر والقرن الواحد والعشرون بين الحلم وترويج الأوهام





الاحتراف الوهمي و"وكسة" الكرة المصرية

خلاص ..
قسموه وحجزوه
كله لحسابهم



فى هذا العدد

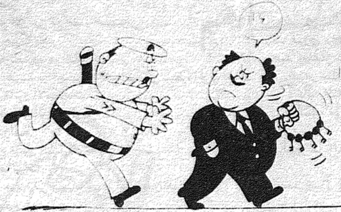
رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
أحمد عز العرب
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

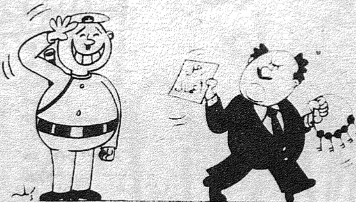
اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٤جنيها للأفراد و٦٠جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.
الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب -القاهرة
ت: ٥٧٥٩٠١١- ٥٧٥٩١٥٢- ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298

بدون كلام





عمرو سليم

اليسار در

توالت الاعياد طوال الشهر الماضي..

عيد الأضحى المبارك.. عيد الفصح .. شم النسيم .. عيد تحرير سيناء..

ورغم سعادتنا بالاعياد والعطل وسفر بعضنا إلى الشواطئ أو الريف عند الأهل للراحة والتمتع بلقاء الأقارب والاصدقاء، فقد كان العمل خلال هذا الشهر غاية في الصعوبة. فالكتاب يشعرون بالاسترخاء وتصل موضوعاتهم في الساعة «الخامسة والعشرون» أي بعد موعهد الانتهاء من اعداد مادة العدد. ويصبح على الزميلة «**نسرين**» أن لا ترفع رأسها من على الكمبيوتر ساعات متواصلة دون راحة. ويستحيل تجنب الأخطاء المطبعية فالوقت المتاح للمراجعة ضيق جدا.

ومع ذلك- ولأن الله يعلم بحالنا- فقد نجحنا في الانتهاء من العدد وتجهيزه وصدوره في الموعد المحدد وبصورة نأمل أن ترضي القراء.. خاصة وقد عاد للمساهمة في الكتابة لليسار «**د. فوزي منصور**» بعد أن استعاد عافيته تماما، كما إنضم إلى كتابنا- الذين نعتز بهم جميعا- الصديق «**أمين عز الدين**» الذي ننشر هذا العدد دراسته حول مشروع قانون العمل الموحد.

وتبدأ «اليسار» في هذا العدد تقديم صفحتين للرياضة يحررهم الناقد الصديق «**حسن عثمان**» تقدم وجهة نظر موضوعية في هذا المجال الهام للنشاط الانساني.

وقد فرضت الاحداث الداخلية نفسها على العدد، من **وثيقة مصر للقرن ٢١ إلى انتخابات المحليات** ومشروع **تنمية جنوب مصر** والوادي الجديد إلى محاولة البعض القضاء **على حق المواطنة** وتحويل الاقباط إلى مواطنين من الدرجة الثانية..

ولكن هذا الاهتمام لم يمنع أن تتابع اليسار ما يجري في الساحة الفلسطينية والاردن ودمشق والدار البيضاء وواشنطون وموسكو. ولظروف المرض لم تصلنا رسالة برلين، وكذلك رسالة فرنسا ونأمل أن نجدها- كالعادة- في العدد القادم

وإلى اللقاء.

اليسار

موقفنا

مصر

والقرن الحادى والعشرون

والفرق بين الحلم

وترويج الوهم

حسين عبد الرازق

من حقنا جميعا أن نحلم.. فالحلم هو بداية أى عمل عظيم . والانسان الذى لا يحلم لا يتقدم والثوار هم أعظم الحالمين على وجه الأرض.

وعلى المستوى الوطنى والقومى تكبر الاحلام فى فترات التقدم والنهوض وتخوض الشعوب المعارك لتحقيق أحلامها.. ومعركة بناء السد العالى تحولت فى لحظة من التاريخ إلى حلم قومى. وخاض الشعب المصرى معارك متصلة (تأميم قناة السويس- عدوان ١٩٥٦ -تمصير المصالح الاجنبية- الحصار الاقتصادى- اسقاط مبدأ آيزنهاور- قرارات التأميم عام ١٩٦١..) حتى استطاع تحقيق هذا الحلم على أرض الواقع . ومع الانتصارات كبرت الاحلام. وتمنى «صلاح جاهين» أن يأتى اليوم الذى يقام فيه «تماثيل رخام عالترعة وأوبرا».

ولكن **هناك فرق بين الحلم وترويج الوهم** . فعندما يتحدث حاكم عن مشروعات جبارة عملاقة دون أن تكون هناك أى رؤية أو إمكانية لتحقيقها على أرض الواقع، فهى عملية خداع وترويج للوهم.

وأى قراءة دقيقة لوثيقة «**مصر والقرن الواحد والعشرون**» التى أصدرها مجلس الوزراء برئاسة د.**كمال الجنزورى** فى ١٥ مارس الماضى، تقول بوضوح إن الحكم يحاول خداع الناس وإيهامهم بان **الرخاء قادم خلال عشرين عاما، أى فى عام ٢٠١٧**.

لقد حدّد الحكم فى هذه الوثيقة استراتيجية تغطى الفترة من **١٩٩٧ إلى ٢٠١٧** عبر أربع خطط خمسية تبدأ بالخطة الخمسية الرابعة وتنتهى بالخطة السابعة . وأعلن أن هذه الاستراتيجية ستؤدى إلى **مضاعفة مساحة المناطق الآهلة بالسكان ما يقرب من خمسة أضعاف** (من ٥ر٥ ٪ من مساحة البلاد إلى ٢٥٪) **والارتفاع بمعدل النمو إلى ٨ر٦٪ و ٦ر٧٪ ، ومضاعفة الناتج المحلى الاجمالى كل عشر سنوات ليصل إلى أربعة أمثاله فى الوقت الحاضر** (من ٧٦ مليار دولار إلى ٣٢٤ مليار دولار) ،أو من ٢٥٧ مليار جنيه إلى ١١٠٠ مليار جنيه ، ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من ١٢٥٠ دولار (٤٢٧٠ جنيهاً) إلى ٤١٠٠ دولار (أى ١٣٧٥٠ جنيها) ،**وتوليد نحو ٥٥٠ ألف فرصة عمل سنويا ، تقضى على البطالة نهائيا** عام ٢٠٠٢ أى بعد خمس سنوات)، وبما يزيد حجم قوة العمل فى مصر من ٨ر١٥ مليون حاليا إلى ٨ر٢٦ مليون عام ٢٠١٧.

وبصرف النظر عن عدم دقة الارقام التى وردت فى هذه الوثيقة مثل القول بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى هو ١٢٥٠ دولار حاليا (الرقم الصحيح ٦٨٠ دولار) ، فان الحقائق المعروفة لدى الذين صاغوا هذه الوثيقة ،وفى المحافل الدولية ،والدوائر الاقتصادية والاكاديمية المصرية- والمنشورة -تجعل هذه الاستراتيجية هى نوع من الخداع وترويج الوهم.

ماذا تقول لنا هذه الوثيقة؟

عبر ١٨٦ صفحة من الورق المصقول و ١٣ خريطة ملونة ،


د. كمال الجنزوري

وثيقة مجلس الوزراء بعنوان: مصر والقرن الواحد والعشرون تروج للأوهام وتعد الناس بالرخاء عام ٢٠١٧!!

تشمل الوثيقة كلمة السيد رئيس الجمهورية (فى الحفل الذى أقيم بمناسبة البدء فى تنفيذ مشروع وادى النيل الجديد فى ٩ يناير ١٩٩٧ فى ذكرى تحويل مجرى نهر النيل تمهيدا لبناء السد العالى) ،ثم تقديم للدكتور **كمال الجنزورى** للوثيقة وتعريف بها، وثلاثة أقسام.

* القسم الأول ويحمل عنوان الاتجاهات العامة وحددها فى ١٤ اتجاها «دور مصر الاقليمى- محورية النشاط الخاص- انبعاث الارادة الوطنية- التنمية البشرية-التحول إلى مجتمع معرفى- التنوع الفكرى- الخروج من القوالب الجامدة -تواصل النهضة- صون البيئة- ثقافة صون المياه- سياج القانون- دور المجتمع المدنى- الدور الاجتماعى للدولة- الخروج من الوادى القديم.

* القسم الثانى ويتناول ملامح استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ خلال أربع خطط خمسية قادمة.

* القسم الثالث ويركز على الخروج من الوادى وبصفة خاصة تنمية جنوب الوادى ومد مياه النيل إلى قلب الصحراء الغربية وسيناء وترعة السلام.

ومن اللحظة الأولى يكتشف القارئ أن **جوهر الوثيقة واستراتيجية التنمية وهى مشروع وادى النيل الجديد** الذى كان يسمى فى البداية «ترعة الشيخ زايد والدلتا الجديدة».

فتصدير الوثيقة بخطاب رئيس الجمهورية حول هذا المشروع، ثم الحديث عن الخروج من الوادى القديم نهاية الاتجاهات العامة.فى القسم الأول، ثم جعل **الهدف الأول فى استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ هو الخروج من الوادى القديم**، وتخصيص القسم الثالث بكاملة لهذا الموضوع، قاطع بان جوهر هذه الوثيقة التى «تمزج بين انطلاقه الخطوط الفكرية العامة، وبين الاعتبارات الواجب مراعاتها للتخطيط فى إطار زمنى محدد» هو مشروع «وادى النيل الجديد».

والمشروع فى حد ذاته حلم جميل ونبيل، وهو كما تقول الوثيقة «ليس مجرد اختيار بين بدائل مطروحة ولكنه مسألة حياة لا لجيلنا وحده ولكن للأجيال القادمة أيضا». فالزيادة السكانية المتوقعة خلال ٢٠ عاما تقدر بنحو ٢٠ مليون نسمة، أى أن عدد السكان فى مصر سيتجاوز ٨٠ مليون نسمة عام ٢٠١٧.

ولكن هذا الحلم النبيل يصبح كابوسا إذا تحول إلى وهم نتعلق بحباله الذائبة سنوات ثم نسقط فجأة من القمة إلى القاع.

لقد ناقش الخبراء والساسة هذا المشروع، وقدموا اعتراضاتهم الموضوعية عليه. ولم تأت الوثيقة بجديد يدحض هذه الاعتراضات.

** أول هذه الاعتراضات ومن أهمها موضوع توفير المياه اللازمة للمشروع.

تقول وثيقة «مصر والقرن الواحد والعشرون»، أن المستهدف زيادة حجم الموارد المائية المتاحة حتى عام ٢٠٠٢ (الخطة الخمسية الرابعة) بنحو ٧ر١٠ مليار م٣ يستخدم منها ٩ مليار متر م٣ لاستصلاح وزراعة ٥ر١ مليون فدان فى الوادى القديم والجديد. وتقدر الوثيقة زيادة الموارد المائية خلال الخطط الخمسية الخامسة والسادسة والسابعة، أى حتى عام ٢٠١٧ بنحو ٥ر١٢ مليار م٣ تكفى لاضافة ٩ر١ مليون فدان أخرى، أى استصلاح وزراعة ٤ر٣ مليون فدان خلال عشرين عاما.

وتحدد مصادر الحصول على هذه المياه، بتعديل التركيب المحصولى واقلال مساحة المحاصيل العالية الاستهلاك للمياه، وتطوير نظم الرى وترشيد الاستخدامات، وقناة جونجلى، واعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، والمياه الجوفية العميقة بالصحراء الغربية والشرقية وسيناء.

وترد الوثائق الحكومية على هذه المقولات. فالمرحوم المهندس «**عبد الهادى راضى**» وزير الاشغال العامة والموارد المائية فى المذكرة المقدمة منه «**بشأن ادارة واستخدامات الأراضى والمياه لاغراض التنمية الزراعية الأفقية**»، والمهندس «**عبد الرحمن محمد محمد شلبى**» فى دراسته «موارد مصر المائية .. الافاق- المحددات- الحتميات» وهو رئيس قطاع المشروعات بالوزارة، يسجلان مجموعة من الحقائق الهامة، تجاهلتها وثيقة «مصر فى القرن الواحد والعشرين» رغم أن الارقام المنشورة فيها مستمدة من الوثيقتين.

-فمصر وصلت حاليا عند معدل مياه ضاغط Stressed State(١٢٠٠م٣) للفرد فى العام، ويتحرك تدريجيا نحو الندرةSCarecity State(٧٥٠م٣ للفرد).. أو ما يطلق عليه تحت خط الفقر المائى.

- يمكن اتاحة ٦ر١١ مليار متر مكعب سنويا حتى عام ٢٠٢٥ يستخدم منها للاحتياجات المائية المنزلية والصناعية الاضافية ٥ر٦ مليار م٣، وبذلك تكون المياه التى يمكن اتاحتها لمزيد من التوسع الافقى فى حدود ٥ر٦ مليارم ٣ **تكفى للتوسع بالمناطق ذات الأولوية**

معدل نمو الناتج القومي وفقا لتقديرات البنك الدولى لم يتجاوز ٣ر٢٪ سنويا فكيف يمكن القفز به إلى ٨ر٦ ٪ سؤال لم تجب عنه وثيقة مجلس الوزراء

بحواف الدلتا وصعيد مصر والبحيرات الشمالية ووسط سيناء..» ومن المقدر أن مصر سوف تعانى من عجز مائى حقيقى فى المياه بدءا من نهاية العقد الأول للقرن القادم».

– تعديل التركيب المحصولى فى ظل ما سمى تحرير الزراعة يبدو أمرا شبه مستحيل، **فالتحكم فى التركيب المحصولى ارتبط بالتنظيم المركزى للمياه والزراعة والذى الغى بجرة قلم.**

لا يوجد أى أفق لزيادة حصة مصر من مياه النيل ،فى ظل مطالبة دول المنبع خاصة أثيوبيا بزيادة حصتها من مياه النيل وشروعها فى اقامة سدود على الانهار لتغيير نظام الرأى فيها **بل هناك خطر المطالبة بتخفيض نصيب مصر فى هذه المياه.وقناة جونجلى مشروع معطل فى ظل -الحرب الأهلية فى السودان.**

-الحديث عن تطوير نظم الرى وترشيد استخدام المياه تعترضها معوقات خطيرة سجلها وزير الرى السابق فى ١١ بنداً ،من أهمها «وضع اليد ومخالفة نظم الرى المقررة- قصور امكانيات أعمال الاستصلاح-المصاعب التى تواجه المنتفعين فى الأراضى القديمة والجديدة- نوعية المياه ومشاكل التلوث- التوسع فى زراعات الارز وقصب السكر- فواقد مياه الشرب والصناعة- التشريعات المتعلقة باستخدامات الأراضى والمياه ومنع التلوث -الهياكل الفنية والادارية..».

** واذا تركنا موضوع المياه جانبا فسيقفز أمامنا مباشرة موضوع الاستثمارات اللازمة لهذا المشروع ومعدلات التنمية فالوثيقة تطلب ارتفاع معدل النمو للناتج القومى الاجمالى إلى ٨ر٦٪ خلال الخطة الخمسية الرابعة(١٩٩٧-٢٠٠٢) ثم إلى ٦ر٧ خلال الخطط الخمسة التالية حتى عام ٢٠١٧.

ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من ١٢٥٠ دولاراً إلى ٤١٠٠ دولار.

وتقول إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب ما لا يقل عن ١٠٠ مليار جنيه سنويا وتحديدا ٦ر١١٨ مليار جنيه أى ٩٨ ر٣٤ مليار دولار سنويا منها ٨٠٪ على الأقل استثمارات للقطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى أى ٢٧ مليار دولار. وسيصطدم هذا التصور بواقع مرير ناتج عن السياسات الخاطئة للحكم طوال ما يزيد عن ثلاثين عاما ،والتى ما زالت مستمرة حتى الآن.

فأرقام البنك الدولى تقول إن**معدل النمو الحقيقى للناتج القومى كان(٣ر.٪) عام ٩١ /٩٢ ، (٥ر.٪) عام ٩٢ / ٩٣ ، (٢ر.٪) عام ٩٣/٩٤، ولم يزد عن معدل نمو السكان أى ٣ر٢ ٪ سنويا حتى الآن. فكيف يمكن القفز به ٨ر٦٪ وعلى أى أساس؟.**

وتقول أيضا أرقام البنك الدولى إن **معدل النمو الحقيقى للفرد أى متوسط نصيبه من الناتج القومى الاجمالى كان(-٤ر١٪) عام ٩١ /٩٢ ،(-٧ر١٪) عام ٩٢ /٩٣ ،(صفر٪) عام ٩٣ /٩٤ وهكذا. فكيف يمكن القفز بمتوسط الدخل فى ظل السياسات الحالية ٦٨٠ دولاراً إلى ٤١٠٠ دولار!.**

وكيف ستحصل مصر على استثمارات خاصة- أجنبية فى الاساس- سنويا لا تقل عن ٢٧ مليار دولار استثمارات مباشرة ،بينما يقدر البنك الدولى الاستثمارات الأجنبية المتوقعة فى مصر فى العام القادم بحوالى ١ر٢مليار دولار منها ؛ ٨٠ مليون دولار فقط استثمارات مباشرة. والفرق بين ٨٠٠ مليون دولار و٢٧ مليار دولار فرق فلكى واضح.

وتقول الاحصاءات الدولية أن ٨٥٪ من الاستثمارات ورؤوس الأموال تتجه للدول الصناعية ولا يبقى للعالم الثالث كله إلا ١٥٪ يذهب ٨٠٪ منها إلى جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية).

** لم تشر الحكومة لا فى الوثيقة ولا فى أى وثيقة أخرى إلى دراسة الجدوى والعائد الحقيقى لهذا المشروع اذا قدر له القيام ،وهل سيكون بالايحاب ويضيف إلى الثروة القومية أم بالسلب ويدخلنا فى كارثة مالية واقتصادية.

ومن أين ستأتى الحكومة بالاستثمارات التى تعهدت بها وتمثل ٢٠٪ أى ٢٣ مليار استثمارات مباشرة .

ألا يكفى أن الحكومة مدينة بـ ١٥٠ مليار جنيه دينا داخليا وتدفع فوائد واقساط للدين العام الداخلى والخارجى ١ر٢٣ مليار جنيه.. ومن سيتحمل عبء هذا الاستثمار الجديد؟.

هل تكفى هذه الحقائق لنقول أن الحكم يبيع لنا الوهم أم أن هناك حاجة إلى المزيد.

وبالقطع هناك الكثير الذى تكشف عنه هذه الوثيقة يتعلق بطبيعة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتعارض بل والتناقض بين الأهداف والمبادئ الواردة فى الخطة وكلها موضوعات هامة تحتاج منا للعودة للنقاش مرة أخرى.

هوامش
على دفتر
الحياة


د. عاطف صدقى
الخصخصة والبطالة

أين الحقيقة عن اقتصادنا ؟



د. عبد العظيم أنيس

في كل يوم تمتلأ الصحف القومية بتصريحات لكبار المسئولين المصريين عن التقدم الكبير الذى يحققه الاقتصاد المصرى نتيجة اتباع مصر سياسة «**التحرير الاقتصادى**» ، أى سياسة **التكيف الهيكلى** المعتمدة من أسيادنا الجدد :**صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.**

وتمتلأ الصحف القومية أيضا بتصريحات منسوبة إلى بعض المسئولين فى تلك المؤسسات الدولية أو فى أجهزة الادارة الأمريكية فى واشنطن تقول إنه ليس فى الامكان أبدع مما كان فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى الآخذ فى التحسن المضطرد، فالعجز فى ميزانية الحكومة فى تناقص مستمر والاحتياطات النقدية فى البنك المركزى فى تحسن مستمر، ومعدلات التضخم فى هبوط مستمر، والحكومة تسعى إلى معدلات نمو فى السنوات القادمة تصل إلى ٦ ٪ وترتفع إلى ٨٪.

والحقيقة أن التصريحات المنسوبة إلى مسئولى البنك الدولى أو الصندوق أو الادارة الأمريكية إنما تتعلق بالتسهيلات التى توفرها الحكومة للمستثمرين ، بحيث أنها- أى الحكومة- تكاد أن تكون قد تخلت عن دورها كدولة فى النشاط الاستثمارى وتركته للقطاع الخاص الأجنبى أو المصرى . أما **الانخفاض المستمر فى عجز الميزانية فهو نتيجة الخفض الذى تجريه الدولة فى الانفاق العام** ،والذى التزمت به الحكومة أمام الصندوق، وهو أمر أدى لانهيار برامج الخدمة الصحية فى المستشفيات العامة كما يلاحظ أى زائر لتلك المستشفيات. أما التضخم فتبين أرقام البنك الدولى أنه كان فى الفترة من ٨٩- ١٩٩٤ فى المتوسط نحو ١٦٪ وليس الارقام الاحادية التى تدعيها الحكومة، ومن المؤكد أنه قد وصل إلى أكثر من ٢٢٪ عام ١٩٩٢ مما يكذب تصريحات المسئولين المصريين، وبالطبع لا أحد يثق بالرقم الحالى الذى تدعيه الحكومة وجريدة الاهرام (٥٪).

لكن هناك مؤشران آخران يبينان الاكذوبة التى تروجها الحكومة عن تحسن الوضع الاقتصادى : أولهما **معدلات البطالة** ،وهى تتزايد باستمرار والحكومة لا تنفى ذلك، وسوف تزداد هذه المعدلات بالتوسع فى سياسة الخصخصة، وقد توقفت الحكومة عن الدعاوى السابقة، بأن أحدا لن يمس وضعه نتيجة الخصخصة (نتذكر اليوم التصريحات القديمة لرئيس الوزراء د.**عاطف صدقى** وللرئيس **مبارك**) وأصبح هناك اعتراف صريح أن الخصخصة سوف تؤدى إلى تسريح واسع للعمالة وإلى الاستغناء عن فائض العمالة فى المؤسسات التى بيعت أو سوف تباع .

وسوف يتذكر القارئ لاشك التصريحات التى جاءت على لسان المسئولين منذ سنوات من **أن قلاع الصناعة المصرية فى المحلة وكفر الدوار لن تمس** ، ومن أن **البنوك الاربعة الرئيسية (الاهلى،ومصر، والقاهرة ،والاسكندرية) لن تمتد إليها يد الخصخصة** ، ثم ثبت أن هذه التصريحات لم تكن تستهدف غير تخدير الرأى العام ، وأصبح الآن هناك اعتراف بأن كل شئ سيباع ، سواء قلاع الصناعة أو البنوك!.

أما المؤشر الثانى الذى ينبئ عن سوء الأوضاع الحقيقى فهو الصادرات السلعية. فاذا صدقنا تصريحات رئيس الوزراء والوزراء

١ تزايد معدلات البطالة..

٢ انخفاض الصادرات السلعية..

أهم المؤشرات التى تؤكد كذب الدعاية الحكومية عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية

فمصر على وشك أن تكون نمرا جديدا وسط النمور الآسيوية ، ومخطط التكيف الهيكلى يعتمد اعتمادا رئيسيا على رفع معدلات الصادرات السلعية بحيث تكون قوة ضخمة منافسة فى السوق العالمية لصادرات الدول الأخرى ، النامية منها خصوصا، ومصدرا رئيسيا للنقد الأجنبى.

لكن الحقيقة أن صادراتنا السلعية فى تراجع مستمر، وأنا هنا أعتمد على أرقام البنك الدولى ، ففى عام ١٩٨٩ كان **معدل نمو الصادرات بالسالب (-٨ر١٧٪)** ، ارتفع فى سنوات ٩٠، ٩١ ، ثم أصبح **بالسالب مرة أخرى فى سنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤**. وتشير الارقام التى نشرتها بعض الصحف القومية مؤخرا إلى تراجع واضح فى صادراتنا السلعية.

وقد قرأت مؤخرا فى آخر عدد لمجلة «بحوث اقتصادية عربية» (عدد خريف ١٩٩٦) بحثا للدكتور **أحمد جلال** ، الذى يصف نفسه بأنه «المدير التنفيذى للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية) وهو مركز بحوث لا يخفى صلته بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ،وفى هذا البحث يقول الباحث **د. أحمد جلال:**

«على الرغم من أن التحسن الذى طرأ على الحوافز المقدمة لكل من القطاعين العام والخاص كجزء من برنامج التحرير الاقتصادى الذى بدأ تنفيذه فى مصر منذ أوائل التسعينات إلا أن **معدلات النمو الحقيقية لم تستجب لهذا التعديل وظلت ثابتة عند مستويات متواضعة**».

والدكتور أحمد جلال يرجع هذه الحقيقة إلى سببين فى نظره: أولهما عدم تيقن المستثمرين من استمرار الحكومة فى سياسة «التحرير»(إقرأ الخصخصة وتخلى الحكومة عن أى دور للدولة فى النشاط الاقتصادى) ، والسبب الثانى ارتفاع الاجراءات المرتبطة بالاستثمار فى مصر، وهو هنا يعنى الاجراءات والقوانين وضعف آليات إبرام وتنفيذ العقود وضعف اداء الضرائب، وربما كان يشير من طرف خفى إلى حجم الفساد والرشوة فى أجهزة الدولة المكلفة بالقطاع الاقتصادى.

وربما أختلف مع د. جلال عن هذا الحديث والخاص بعدم تيقن المستثمرين من استمرار الحكومة فى سياسة «التحرير» ، فقد **عملت الحكومة فى تأكيد خضوعها للمستثمرين مالا يصدقه عقل** من اعفاءات ضرائب والسماح للمستثمرين بانشاء طرق ومطارات وتعديل قوانين الاستثمار بما يرضى رجال الأعمال، **ولم يبق أمام الحكومة غير أن تخلع كل ملابسها وتبقى «بلبوص» حتى يرضى عنها المستثمرون!!.**

على أن الحقيقة التى تهمنى فى بحث الدكتور جلال فهى ذكره ، نقلا عن البنك الدولى- **أن متوسط معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بمصر خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٤) لم يزد عن ٤ر١ ٪ . أما معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالنسبة للفرد فهو بالسالب على طول سنوات ١٩٨٩-١٩٩٤.**

هذه هى الحقائق إذن التى تشير إلى أن أحوالنا الاقتصادية لا تتجه إلى التحسن كما تزعم الحكومة ، وعندما يحدث تحسن فهو طفيف بحيث إن تأثيره لا يذكر فى المجرى العام الذى يتجه إلى مزيد من التدهور بشكل تام ، مما يشير إلى **فشل النظام السياسى الحالى فى مصر فى معالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى يحسها المواطن العادى** الذى لا يفهم قليلا أو كثيرا فى شئون الاقتصاد، هذه الازمة التى تفاقمت نتيجة خضوعنا لوصفات البنك الدولى ، وهى وصفات بدأ يتضح نقاط ضعفها فى دول أوروبا اليوم بدليل تحركات الطبقة العاملة فى فرنسا وألمانيا واسبانيا وايطاليا .. الخ ضد اجراءاتها ،وانتشار روح عدم الثقة فى مستقبل العديد من اقتصاديات هذه الدول.

إن الفكر المحافظ الذى روجت له المرحلة **التاتشرية** فى انجلترا **والريجانية** فى أمريكا قام على أيديولوجية **«الاسواق لا تخطئ»** والاسواق الحرة تعمل بكفاءة، والآن بدأ العديد من الاقتصاديين يدركون أن التأخر فى تحدى هذا الفكر المحافظ كان معناه قبول الافكار التى تدعى أن الاسواق تتوازن وأن التدخل الحكومى فى الاقتصاد هو الغباء الكامل ، وأن العدالة الاجتماعية هى من عالم غير علم الاقتصاد الذى يخضع للقواعد المحافظة التى ترفض حتى أفكار كينز للاصلاح فى الاطار الرأسمالى، وتعتبرها

محاولات مصطنعة لحفز الطلب على الاستثمار وأنها لابد أن تنتهى إلى زيادة التضخم، وبالتالى يرى هذا الفكر اليمينى المحافظ أن أفضل ما يمكن عمله هو إجراء إصلاحات هامشية على مستوى الاقتصاد الشكلى ،مع التركيز على جانب العرض ، استهدافا لمبادرات حكومية لرفع المهارات والاهتمام بالبنية التحتية.

ولكن وكما يقول الاقتصادى الأمريكى **جاليبرث** .. فبينما يكون الاستثمار فى المهارات والبنية التحتية أمرا مفهوما كشئ جيد فان الاكتفاء بهذا يترك ميدان الاقتصاد الكلى فى أيد محافظة ،ومعنى هذا ضرب مشروع الديمقراطية الاجتماعية الليبرالى.

إن ما نريد أن نقوله هنا هو أن أفكار اقتصاديى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تجد اليوم تحديا واسع النطاق من عديد من الاقتصاديين فى الغرب وفى هيئة الأمم المتحدة ، ومعظمهم ليسوا اقتصاديين اشتراكيين كما قد يخطر على بال ،وإنما هم من أنصار المدرسة الكينزية التى ترى أن آراء كينز عن التطبيق الناجح لأدوات السياسة الاقتصادية الكلية -وهى السيطرة على الانفاق الحكومى والضرائب والاقتراض والفوائد-يمكن أن تدفع النمو الاقتصادى دفعا حقيقيا وتحرك الأوضاع نحو العمالة الكاملة.

وبالتالى فان تدخل الدولة فى توجيه السياسة الاقتصادية الكلية هو أمر لا مفر منه إذا أردنا تحقيق توازن فى مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة فى المجتمع.

وهذا **التدخل من جانب الدولة كان أمرا حيويا على أى حال فى تحقق «معجزة» النمور الاسيوية فى كوريا الجنوبية وتايوان** .. الخ، كما تعترف بذلك كل أدبيات الاقتصاد التى تناولت تلك «المعجزة».

فهل تتعظ حكومتنا السنية وتحاول أن تعدل مسار الاقتصاد المصرى فى هذا الاتجاه؟. أم أنها سوف تصر على سياسة الخضوع لأباطرة صندوق النقد الدولى وحكام واشنطن وبالتالى تجلب الخراب على الاقتصاد والشعب كما حدث لشعوب نامية كثيرة وآخرها المكسيك؟.

***

يـامـا فـى الحـبـس

مظـالـيم


اللواء حسن الألفى

كذت دائما أعتقد أن تدخل أجهزة الأمن لفبركة الادلة ضد متهمين بعينهم -حتى فى القضايا العادية غير السياسية- هو سمة تتعلق بالبلدان النامية حديثة عهد بالاستقلال وبالحياة الديمقراطية . ولم أكن أستثنى مصر بطبيعة الحال من هذه القاعدة العامة.
إلى أن فوجئت فى الاشهر الأخيرة بأحداث رهيبة من نفس النوع ، وبأحكام محاكم جنائية فى بلد عريق فى ديمقراطيته البوجوازية وهو بريطانيا.

والحكاية أنه فى شهر فبراير الماضى حكمت محكمة «أولد بيلى» الشهيرة فى لندن ببراءة ثلاث أشخاص (بيض وانجليز قح) .قضوا فى السجن ١٨ عاما اتهموا خطأ بقتل صبى بائع صحف يدعى كارل برد جوده ،واعترف مدعى الاتهام صراحة فى الجلسة الأخيرة أن الأربعة (أحدهم مات فى السجن) قد ادينوا خطأ فى هذه القضية . ومن المؤكد أن هؤلاء المتهمين ليسوا ملائكة، فقد سبق لهم أن أدينوا فى قضايا سرقة من قبل وقضوا فى السجن مدة العقوبة وأفرج عنهم بعد انتهائها.

لكن القضية تتعلق باتهام القتل الذى حدث سنوات بعد الافراج عنهم فى قضية السرقة، وكانت الادلة الوحيدة التى قدمت ضدهم أمام المحكمة التى قضت بحبسهم مدى الحياة هو اعتراف المتهم الرابع (الذى مات فى السجن) عليهم، وهو اعتراف تراجع عنه بمجرد ظهور محاميه بعد أربعة أيام من القبض عليه لم يسمح له فيها برؤية أحد، بل ضرب فيها ضربا مبرحا لانتزاع الاعتراف منه، وقد اطلع محاميه على آثار هذا الضرب العنيف.

ولقد تزاحمت الجماهير أمام محكمة «**أولد بيلى**» التى أفرجت عنهم ،وقد انحنوا وقبلوا الأرض بمجرد خروجهم من المحكمة ، وكان من بين المنتظرين لهم تسعة رجال ايرلنديين ستة منهم معروفون باسم «**ستة برمنجهام**» ،والثلاثة الاخرون معروفون فى الصحافة البريطانية باسم «**ثلاثة توتتنجهام**» ،وهؤلاء ، وهؤلاء سبق أن قبض عليهم بتهمة تفجير قنابل لمصلحة «**الجيش الجمهورى الايرلندى**»وقضوا ١٨ سنة فى السجن بعد الحكم عليهم ، ثم ثبت بعد ذلك براءتهم من الاتهام وتأكد أن رجال الطب الشرعى الانجليزى قد تآمروا مع الشرطة لتزوير الادلة ضدهم حتى تحكم المحكمة عليهم، وهو ما تم فعلا ،وظل أهلهم ومحاموهم يطعنون من محكمة لأخرى ضد الحكم الظالم إلى أن صدر الحكم ببراءتهم ، ولكن بعد أن قضوا ١٨ سنة فى السجن!.

وإذا اضفنا إلى هذا أحداث قتل الاطفال فى بلجيكا بعد الاعتداء عليهم جنسيا وثبوت تآمر بعض أجهزة الشرطة للتستر على المتهمين الحقيقيين الذين وقعوا أخيرا فى أيد العدالة وأرشدوا الشرطة إلى أماكن دفن هؤلاء الأطفال، فان ذلك يثير سؤالا حيويا هو: كيف يحدث هذا فى بلدان عريقة فى ديمقراطية الحياة العامة عندها؟.

إن هذا السؤال طرحته فعلا بعض الصحف البريطانية ،والجاد من هذه الصحف يشير إلى **حالة الفساد التى طالت بعض عناصر الشرطة البريطانية فى جو التوحش الرأسمالى الذى بدأته مرحلة مسز تاتشر** ،والذى أدى بالفعل إلى ضباط شرطة يتورطون فى الحصول على رشوة عالية من تجار مخدرات وزعماء عصابات دعارة ،وإلى نواب محافظين فى مجلس العموم (ومنهم وزراء) يعيشون على هبات شهرية من رجل الأعمال المصرى الشهير **محمد فايد** صاحب متجر «**هارودز**»Harrods ،وهو الأمر الذى وضع حكومة المحافظين فى حرج بالغ فى معركتها الانتخابية الحالية.

ما هو الدرس الذى نستخلصه من هذه الوقائع المحزنة؟.

فى ظل جو الانفتاح الحالى فى مصر والذى هو سداح مداح كما قال **أحمد بهاء الدين** توضح الوقائع ومحاكمات المحاكم أن الفساد ينتشر فى مصر وتكاد لا تنجو منه دائرة من الدوائر ، وأن ما تصنعه أجهزة الرقابة من كشف هو قطرة فى بحر.

كما توضح هذه الوقائع أن أبرياء يقدمون إلى المحاكمة ، وأن تعذيبا شديدا يقع على بعض المتهمين، وبالتالى فان احتمال فبركة الادلة تحت سوط التعذيب لا يمكن أن يستبعد ،ومن هنا تبدو الحاجة القصوى إلى مساعدة المتهمين عن طريق محامين شرفاء ينذرون أنفسهم لهذا العمل النبيل، وهو تخليص الابرياء من اتهامات باطلة قد تقع ضدهم.

وإذا كانت مثل هذه المظالم تقع فى بلد عريق فى الديمقراطية مثل بريطانيا ، فلن يكون من المستغرب أن تقع مثل هذه المظالم فى بلدان العالم الثالث. ومن هنا تأتى أهمية مراكز المساعدة القانونية التى نرجو لها التوفيق فى مهمتها السامية.

ما أشبه الليلة بالبارحة

فى الاجتماع الحاشد للمثقفين المصريين الذى انعقد فى نقابة الصحفيين يوم الاثنين ٧ أبريل للرد على **تحالف كوبنهاجن** ، طلب المنظمون للاجتماع منى أن ألقى كلمة، واحترت لأننى تكلمت كثيرا وكتبت كثيرا فى الصحف وعبر موجات الاثير فى محطة A R T، بحيث لم يعد لدى جديد أقوله ، ثم خطر فى بالى أن أقرأ للحاضرين شيئا عن تاريخنا، ومن الواضح أن هذه القراءة قد وجدت استحسانا من الحاضرين بحيث قدرت أنه ربما كان من المفيد إعادة نشرها فى «اليسار» ،وها هى :

الزمان: أغسطس عام ١٠٩٩ ميلاديا.

المكان: بغداد.

فى صباح ذلك اليوم القائظ دخل القاضى **أبو سعد الهروى** ، قاضى قضاة دمشق ديوان الخليفة **المستظهر بالله** الفسيح صائحا حاسرا حليق الرأس علامة على الحداد، وفى دائرة حشد من الرفاق شبانا وشيبا يصدقون بكل صخب على كل كلمة من كلماته ويبدون مثله للعيان منظرا يشوبه التحدى : لحية كثة تحت رأس حاسر أملس.

ويحاول بعض وجهاء بغداد تهدئة القاضى لكنه يزيحهم بحركة تنم عن ازدراء، ويتقدم بعزم وتصميم نحو الخليفة إلى وسط القاعة فيأخذ فى تبكيت الحاضرين من غير اكتراث بمناصبهم.

- أتجرؤون على التهويم فى ظل أمن راغد وعيش ناعم وإخوانكم فى الشام لا مأوى لهم سوى ظهور الجبال وبطون النسور والعقبان؟ كم من دماء سفكت وكم من نساء أخفين وجوههن حياء وخجلا؟.

ويقول الاخباريون العرب : «وكان خطابا أبكى العيون وحرك القلوب وانتاب الحضور نشيج ونحيب».

لقد سافر **الهروى**» من دمشق إلى بغداد طوال ثلاثة أسابيع من أيام الصيف المحرقة لا لاستدرار الشفقة وإنما لاخطار أرفع سلطة إسلامية بالمصيبة التى حاقت **ببيت المقدس** كان الفرنجة قد استولوا على القدس فى ١٥ يوليو ١٠٩٩ بعد حصار دام أربعين يوما وعندما دخلوا انتشروا فى الشوارع شاهرين سيوفهم «ذابحين الرجال والنساء، والاطفال ناهبين البيوت والمساجد».

وعندما توقفت المذبحة بعد يومين لم يبق عربى واحد داخل أسوار القدس. وبعد أيام وصل أول اللاجئين من فلسطين إلى دمشق حاملين فى عناية فائقة مصحف عثمان، وعندما اقتربوا من دمشق ولمحوا مآذن المسجد الاموى بسطوا سجاجيد الصلاة وسجدوا شكراً لله . واستقبلهم قاضى قضاة دمشق واحتفى بهم واستمع إليهم ثم قر قرارهم جميعا على الذهاب إلى بغداد.

لكن خيبة النازحين فى بغداد كانت بقدر ما كانت آمالهم. لقد أظهر الخليفة تعاطفه معهم ثم كلف ستة من مساعديه فى بلاطه التحقيق فى تلك الاحداث المفجعة.

وغنى عن البيان أن شيئا لم يسمع بعد ذلك عن لجنة الحكماء هذه! بقى أن أقول إن هذه الرواية تكاد أن تكون مأخوذة بحذافيرها من كتاب **أمين معلوف «الحروب الصليبية كما رواها العرب»**.



عمرو موسى

لماذا لانسحب السفراء للتشاور؟

إذا كانت دول أوروبا سحبت سفراءها من طهران بعد أن أدانت محكمة فى بون بعض المسئولين فى طهران بتهمة الضلوع فى قتل أربعة من الاكراد الايرانيين فى المانيا، ألا يكون من المنطقى أن تسحب حكومتا مصر والاردن سفيريهما من تل أبيب احتجاجا على قتل نتنياهو وجيشه المئات من الفلسطينيين فى شوارع الخليل وبيت لحم؟.

وإذا لم نسحب سفراءنا فى مثل هذه الظروف التعسة فمتى نسحبهم إذن؟. ولماذا يصل الخوف من واشنطن إلى هذه الحدود غير المعقولة؟.

القاضى الكبير لم يخطئ .. ولكن

خليل عبد الكريم

بتاريخ ١١ فبراير ٩٧ نشر قاض له مقام رفيع فى سلك القضاء مقالة حول عبدة الشيطان فى الجريدة القومية الكبرى قال فيها : إنه قد يتزوج الشيطان من نساء الانس وانه (الشيطان) يسبق الزوج المسلم إلى مباطنة المرأة اذا لم يتعوذ قبلها.. الخ.

وقامت الدنيا ولم تقعد حتى الآن:

صحفى معروف له عامود رصين بدأ الهجوم الشرس (ولا نقول النقد الموضوعي) -ويسارى مخضرم نكن له تقديرا وافرا تقدم على احدى صفحات جريدة الأخبار يوم ١٦/ ٢/ ٩٧ ببلاغ إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى، ما إن قرأته حتى رددت قولة عمر: (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) لان العهد باليساريين والتقدميين والطليعيين (وجمال واخوانه الف سلام) انهم لا يستعدون السلطات على خصومهم فى الرأى- كما يفعل الاسلامويون وكبيرهم إياه. وآخر توابع المقال : كلمة فى الصفحة الدينية بتاريخ ٤/٤/٩٧ بعنوان: (مقال عجيب وصمت اعجب)- -ولون أن فيها قدرا من الموضوعية انما انساقت كغيرها فى الفزع من حقائق ثابتة اوردتها دواوين السنة ذوات الرتب العوالى:

ان القاضى الكبير لم يخطئ وكل ما ذكره له سنده الصحيح ولا تثريب عليه إن مناوئيه أوشلوا (فى المعجم الوسيط أوشلوا :اقلوا واخسوا . أ. هـ) حظهم من الثقافة الدينية- وحتى يزداد روعهم ويتضاعف ازعاجهم فاننا نورد نزرا يسيرا من اخبار الجن التى حملتها مئات الصفحات من الكتب التى تعد من الغرر البيضاء فى جبين علوم الحديث- وقبل أن نشرع فى سردها اتوجه برجاء إلى التقدمى اللوذعى الا يرفع بلاغا ضدى لنقابة المحامين لان المحاماة هى مصدر رزقى الوحيد أنا وعائلتى:

١)هناك صحابة اعلام قابلوا الجن سواء فى صورته الطبيعية أو المتشكلة ودارت بين الطرفين حوارات طريفة منهم: عمر بن الخطاب وابو هريرة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير.

٢) نافس جنى سعد بن مالك أو سعد بن أبى وقاص على حب احدى زوجاته وكانت بدوية وتعود الجنى على الجلوس معها على السرير فاضطر ابن أبى وقاص إلى أن يتوعده بالقتل حتى اختفى.

٣)كان جنى يكامع صحابية معروفة- نمسك عن ذكرا اسمها(الفرق بين المكامعة والمجامعة هو التقاء الختانين أ. هـ) فشكت إلى الله فانزل اليه قرطاسا من السماء نهاه عن ذلك فاضطر إلى الانصراف ولكنه قبل ان يودعها قرصها فى وركها فتركت القرصة علامة سوداء كانت تريها لغيرها تأكيدا اصدق حكايتها.

٤) قامت الجن بدور إعلامى خطير في التبشير بمبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخلو مصنف من كتب السيرة(التراثية) من باب يجمع نوادرها واشعارها.

٥) لما مات عمر بن الخطاب تفجعت الجن لمصرعه وأنشدت قصائد تقطر حزناً وأسفاً عليه وكان من بين رواة بعضها واحدة من أمهات المؤمنين - رضوان الله عليهن.

٦) نكاح ذكور الجن للأدميات من الامور التى كانت شائعة فى فترة ما قبل الاسلام (يسمونها الجاهلية) وعثمان بن عفان وجابر بن عبد الله وهما من هما- اخرجت لهما كتب الاحاديث اخبارا تقطع بذلك. هذه الاثار وعشرات غيرها رواها محدثون اكابر لا يسع شيخ الازهر الا أن يقف فى حضرتهم خاشعا (ويضرب لهم تعظيم سلام) مثل: ابن سعد فى (الطبقات) وابو نعيم فى (الحلية) والطبرانى فى (الأوسط) والبيهقى فى (الدلائل) والحاكم فى (المستدرك) وابن هشام فى (السيرة) والضياء المقدسى فى (المختارة) والقاضى عياض فى (الشفاء) والسيوطى فى (الجمع) وفى (الخصائص) .. الخ الخ الخ.

وحديث الاستعاذة من الشيطان عند الشروع فى ملامسة الزوجة سمعه ملايين المسلمين من أفواه الخطباء والوعاظ والائمة فى جميع المساجد ومن ثم خنست رئاسة شئون التقديس عن وصفه بأنه مضروب- اذن ما حاد القاضى الكبير أو الكبير القاضى عن جادة الصواب فى أى حرف اورده فى مقالته.

ولكن...

الذى غاب عن فطانته وأعنت ألمعيته أن مملكة الجن والشياطين والابالسة واضرابها مثل نظام الرق والنفث فى العقد والرقية والحسد والعين والفزع من الكسوف والخسوف والتوجه إلى السماء عند احتباس المطر والالتجاء إلى قوى غير منظورة لانزاله.. الخ جميعها وامثالها هى ثقافة قروسطية انبثقت من رحم البيئة وتفتقت فى تربتها وحملت بصماتها وتفاعلت مع موجباتها ورضخت لاكراهاتها.. وهذا ما سطرناه مرارا و تكرارا حتى حفيت اقلامنا ونشف حبرها (فى القاموس) المحيط للفيروز ابادى / نشف الثوب العرق: شربه أ. هـ) انما يبدو أنه (القاضى الكبير) لا يقرأ ما نكتب ولو أنه فعل لوفر على نفسه تلك الحملة الظالمة التى شنها عليه أصحاب النصيب الوشل(القليل) من العلوم الاسلامية- ولأدرك ان ثقافة القرون الوسطى سواء فى منطقة الحجاز أو غيرها من العالم المعمور آنذاك قد دالت دولتها من اثر الثورات التى تفجرت فى شتى المجالات على أيدى : فرنسيس بيكون وكوبرونيكس وجاليلو الجليلى ونيوتن وديكارت وليبنيز وشارلز دارون و سيجموند فرويد .. الخ وتغيرت النظرة إلى الكون والطبيعة واللاماوراء وغدا الانسان هو السيد وقاهر الطبيعة ولم يعد فى حاجة إلى استرضاء كائنات غيبية أو مخلوقات لا مرئية مثل الجن والشياطين والابالسة.

وقع المحظور .. وتحقق للأسف ما كنا نحذر منه
انهيار محصول البطاطس المصرية
بسبب تسرب البذور الاسرائيلية

«كشفنا طوال السنوات الأخيرة- على صفحات مجلة اليسار- عن كافة مظاهر السعى المحموم للتطبيع مع العدو الصهيونى فى المجال الزراعى -من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات واللجان المشتركة والمشروعات المختلطة والوفود المتبادلة -بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وطنية وقومية وما يؤدى إليه من إهدارات اقتصادية وأمنية.



آخر تطورات التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى

تدمير التربة الزراعية ومحاولة الهيمنة على المياه ونشر الأمراض

ونكتفى -فى هذا العدد- بعرض آخر التطورات فى هذا الشأن، من خلال كشف بعض صور الجرائم التى ترتكب فى حق الزراعة والانسان المصرى نتيجة هذه السياسة


يوسف والى

،والمقابل الذى يحصل عليه السادة المطبعون-فى هذا المجال -مقابل تمرير هذه الجرائم».

الجرائم

أولا- إصابة المواطن المصرى بالأمراض الخطيرة:

مع انتشارهرمون «تومست» الاسرائيلى- تحت دعوى استخدامه كمخصب للزراعة المصرية- زادت نسبة انتشار الأمراض الخطيرة التى أصابت المستهلكين فى مناطق الزراعات التى استعمل فيها، لدرجة أن وصلت نسبة زيادة مرض الفشل الكلوى فى بعض هذه المناطق إلى حوالى ٧٠٪ فى عدة شهور.

كما اثبتت البحوث الطبية والعلمية أن هذا الهرمون يتسبب -بجانب الفشل الكلوى-فى إصابة المستهلكين بالسرطان والكسل الكبدى والأمراض العصبية.

ثانيا: تدمير التربة الزراعية:

عندما حذرنا- طوال موسم ٩٥/١٩٩٦ -من خطورة فوضى الاستيراد للتقاوى الزراعية وخاصة بالنسبة لمحصول البطاطس -لأهمية هذا المحصول غذائيا فى الداخل وتصديريا فى الخارج- وعندما نبهنا إلى ما تحمله تلك التقاوى وخاصة المستوردة- أو المتسللة -من إسرائيل-وأمريكا من أمراض

عريان نصيف

وآفات ، ضرب بكلامنا عرض الحائط، بصفتنا من ذوى الرؤية السوداء للانفتاح الاقتصادى وحرية الاستيراد.

وللأسف- وما كنا نتمنى ذلك- فلقد حدث ما حذرنا منه:

* ضرب المحصول ، كمنفذ غذائى هام- ورخيص نسبيا- للمواطنين.
* تم إعادة الصفقات المصدرة منه، من الموانى الأوروبية المختلفة.
* والاخطر من ذلك- أنه ترتب على زراعة هذه التقاوى إفساد وتدمير التربة، للدرجة التى دفعت وزارة الزراعة-فى هذا الموسم-إلى إصدار قرار بمنع زراعة البطاطس فى الكثير من المواقع الرئيسية لزراعتها.

.. وفى هذا الموسم ، فان تقاوى الطماطم الاسرائيلية من أصناف «داروبت» ، نعمه، Twozoالتى انتشرت بشكل غير عادى ،تنبئ-وفقا لتقديرات الخبراء الزراعيين-بأن يترتب عليها نفس نتائج تقاوى البطاطس فى المحصول والتربة.

ثالثا: محاولة الهيمنة على الأرض والمياه:

على الرغم من أن مشروع قناة سيناء (المسمى ترعة السلام) ،لم تنته مرحلته الأولى بعد. ومع أن مشروع قناة الوادى الجديد(الذى يطلق عليه مشروع توشكى) ما زال محل اختلاف ومعارضة من جانب مجموعة من خيرة علماء مصر بخصوص جدواه العملية والاقتصادية ، إلا أن الاجتماعات والترتيبات والخطط والخرائط-تعد فى أروقة وزارة الزراعة المصرية مع المسئولين الاسرائيليين حتى يكون لهم دور رئيسى فى هذين المشروعين- تمويلا وتنفيذا واستثمارا بكل ما يعنيه ذلك من هيمنة صهيونية على المياه والأرض المصرية، وبكل ما يترتب على ذلك من مخاطر اقتصادية وسياسية وأمنية.

الثمن:

مقابل هذه الاهدارات لأمن الوطن وصالح اقتصاده وصحة أبنائه، فان المطبعين الزراعيين لابد أن يحصلوا على الثمن، وكأمثلة رمزية على ذلك:

أولا: -على متسوى التطبيع الزراعى الحكومى:

فالمهندس فؤاد أبوهدب ، يتم ترشيحه من جانب د. يوسف والى لتولى مسئولية مشروع توشكى مع محاولة أن تكون هذه المسئولية على مستوى «وزارة».

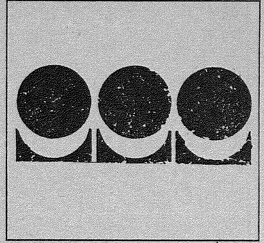
والسيد/ أبو هدب معروف للكافة- ولا ينكر هو ذلك -أنه من أشد أنصار التطبيع الزراعى وأنه اليد اليمنى والرئيسية للدكتور والى فى توسيع وتعميق مجالات التطبيع وخاصة فى تنظيم سفر أفواج الزراعيين المصريين من حكوميين ومستثمرين ومزارعين وشباب الخريجين، إلى إسرائيل.

ثانيا: على مستوى التطبيع الزراعى الخاص:

فلقد اتسعت أعمال أحد السادة من أعضاء مجلس الشعب- عن إحدى دوائر بحرى- وأصبحت تشمل شركات للخدمات البترولية والاليكترونية ومشاريع سياحية وعقارية واستصلاح أراض، بالاضافة إلى امتلاكه لواحد من أكبر محلات «الحلويات» بالقاهرة. والسيد/ النائب المذكور هو من أوائل رواد التطبيع الزراعى ،وهو المدير التنفيذى للشركة التى استعانت بخبراء صهاينة لادخال أصناف الموز« الويليامز» فى مزارعها على طريق القاهرة/ اسكندرية الزراعى، ذلك الموز الذى كان محل فخر الدكتور والى ومبرراً له-أمام مجلس الشعب منذ عدة سنوات -للتوسع فى التطبيع مع العدو الصهيونى.

.. وأخيرا وليس آخر:

فأن يصل الوضع إلى حد تدمير صحة الإنسان المصرى وإهدار التربة الزراعية المصرية، فلا يمكن «الصبر» على أكثر من هذا. وكل القوى الوطنية المصرية- بل وكل المصريين الحريصين على الأقل على عدم إصابتهم بالأمراض الخطيرة- مطالبون بوقفة حازمة من أجل الإيقاف الفورى للتطبيع الزراعى، والملاحقة القانونية -بالتالى- لمن يضحى بأمن وطنه وبصحة مواطنيه من أجل منصب يزهو به، أو عدة ملايين تضاف إلى رصيده فى البنوك.



أكياس بذور الطماطم التى تحاول اسرائيل والمطبعين معها تسريبها

والثمن: مناصب و ثروات لأنصار التطبيع

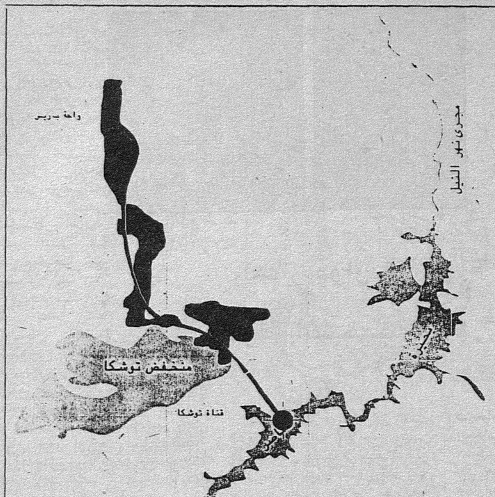
جزء من أكياس هرمون توميست الاسرائيلى المدمر لصحة الانسان المصرى



فؤاد أبو هدب



مشروع تنمية جنوب مصر



مشروع ترعة جنوب الوادى

مشروع القرن القادم.. أم مشروع:

دفـــن مســتقـبل مـصر فـى الـرمـال؟

أثار مشروع تنمية جنوب مصر ردود فعل شديدة التباين ، بين من يرى أنه المشروع الذى تدخل به مصر القرن الحادى والعشرين ،ومن يرى أنه **الوهم الكبير يساق من جديد لالهاء الشعب عن مشاكله الحقيقية المتزايدة** ، وصرف الأنظار عن فشل محاولات مصر للتأثير على سياسة أمريكا القائمة على الدعم المطلق لخطط إسرائيل للسيطرة على المنطقة.

وللأسف فقد أساءت الزفة الاعلامية الصاخبة التى «أخرج» بها المشروع إلى إمكانيات مناقشته بشكل علمى رشيد، وساعدت على التشكيك فيه. ولست أستبعد وجود أسباب سياسية أخرى دعت إلى التعجيل بتلك الزفة.

د. فوزى منصور

اهدار موارد الدولة الشحيحة!



كمال الجنزورى
غرابة التوقيت



عبد الهادى راضى

نقد لوحظ أن المشروع أعلن على الرأى العام قبل أيام من انعقاد مؤتمر المياه الذى يعلو فيه صوت البلدان الافريقية الأخرى التى ينبع منها النيل أو يجرى فى أراضيها ، **فتلك البلدان -وخصوصا أثيوبيا- تعتبر القسمة الحالية لمياه النيل غير عادلة تجاهها** ،وغير مشروعة أيضا لأن الاتفاقات المنظمة لها تمت عندما كانت غالبيتها خاضعة للسيطرة الاستعمارية وكان الاستعمار يهتم بتوسع مصر فى زراعة القطن. وهى تضيف إلى ذلك دعوى أخرى -يساندها فيها البنك الدولى -هى أن مصر تسيئ استخدام مواردها المالية ، وربما كان من أهداف الفرقعة الاعلامية التى صاحبت المشروع إذن الاعلان عن حاجة مصر الشديدة إلى المياه لزراعة أراض جديدة تواجه بها ضغط السكان المتزايد داخل الوادى .كذلك قد تكون هناك الرغبة فى مواجهة أطماع إسرائيل فى مياه النيل، التى كشف عنها بأكبر قدر من الصراحة **بيريز** فى كتابه الشهير عن « **الشرق الأوسط الجديد** » ، عندما أكد أن المياه فى الشرق الأوسط لا تنتمى لأى شخص أو بلد واحد ولكن إلى المنطقة كلها وأقاليمها الطرفية ، وألح على أن إحدى مزايا نظامه الشرق أوسطى أنه يسمح بتخطيط وإدارة مشروعات المياه على أساس اقتصادى وعادل!.

صحيح أن **المرحوم عبد الهادى راضى** وزير الرى السابق كان قد أجاب عن سؤال وجهته إليه عن هذا الموضوع : **« تقطع يدى ولا تذهب نقطة من مياه النيل خارج حدود مصر »** ، لكن لا أحد يعلم على وجه اليقين حدود الاتفاقات والتفاهمات العلوية التى يمكن أن تكون قد تمت أيام السادات ، مثلا حول هذا الموضوع من وراء ظهر الوزراء المسئولين ، والسوابق فى ذلك كثيرة.

وصحيح أيضا أن لاشئ فى القانون الدولى يسمح بمطالبة دولة أخرى ، تنتمى إلى قارة أخرى بنصيب فى مياهها . لكن احدى عبقريات المشروع الشرق أوسطى الذى سوف تصر أمريكا واسرائيل على فرضه علينا، رغم التباطؤ الظاهرى والمؤقت الحالى فى تنفيذه ، أنه يحاول خلق قواعد قانونية جديدة لا يعرفها القانون الدولى الحالى ، هدفها تدعيم هيمنة إسرائيل على العرب.

فى هذه الظروف قد يكون الإسراع بالاعلان عن مشروع جنوب الوادى والشروع فى تنفيذه وسيلة للافلات من الحصار الذى تتوقعه مصر حول موضوع المياه : وسيلة العاجز عن الدفاع عن حقوقه المشروعة أو المكتسبة . ويعزز هذا الظن تضارب البيانات الرسمية وضحالة الدراسات المنشورة عن المشروع ، الأمر الذى يوحى أنها أعدت فى عجلة معيبة.

ولنأخذ على سبيل المثال، من بين أمثلة أخرى متعددة ، البيانات والمعلومات الواردة فى يوم ٩ يناير ، يوم زفة المشروع، أو المتضمنة فى الكراسة الملونة الخاصة به الصادرة عن وزارة الأشغال والموارد المائية فى يناير ١٩٩٧ ، فى شأن مساحات الأرض المتوقع إحياؤها فى شكل أو آخر بسبب المشروع.

لقد تحفظ رئيس الدولة فى خطابه الاحتفالى عن المشروع يوم ٩ يناير ولم يشربكلمة واحدة إلى مساحة الأرض المتوقع استصلاحها ، واقتصرت الخريطة المنشورة بجوار الخطاب على تحديد المساحات التى تغذيها الترعة الجديدة بمقدار **٤٦٥ ألف فدان** ،وهى بالمناسبة ذات الخريطة الواردة فى كراسة وزارة الأشغال، بينما تقافزت الأرقام بخفة عجيبة فى خطاب مسئول كبير ومتخصص فى التخطيط ،هو رئيس الوزراء، من **٣ر٤ مليون فدان زراعة** ، إلى **٥ر٤ مليون فدان** سياحة **و٦ر٦ مليون** سفارى (أى تجرى فيها عربات الجيب للصيد والمغامرات!) و ٥ر٢ مليون فدان للمدن (هكذا أى بمساحة تزيد على مجمل مساحات مدن مصر الحالية) و١٦ مليون فدان للمحميات الطبيعية (أى للرمال) ،حتى وصلت بذلك أرض «الحضارة الجديدة» إلى ٤٩ مليون فدان بالتمام والكمال ، الأمر الذى يذكر بقصة الأعرابى الذى أهداه الخليفة -على سبيل المداعبة- مائة ألف جريب فى صحراء نجد، فرد الأعرابى بأنه يهدى الخليفة مائة ألف ألف جريب فى صحراء تهامة، وهى أرض أكثر إقفارا حتى من أرض نجد.

وفى موضع آخر ذكر خطاب رئيس الوزراء، المنشور ٨ مليون فدان على أنها «حصة جنوب الوادى» ،منها ٣ر٢ أو ٤ر٣ مليون فدان صالحة للزراعة وعالية الجودة، وهو تقدير يتعارض تماما مع ما ورد فى كراسة وزارة الأشغال، التى لا تتميز بالدقة على أية حال، فهى تتحدث فى مقدمتها عن اضافة مساحة جديدة من الأراضى الزراعية يمكن (هكذا!) أن تصل إلى حوالى مليونى فدان، بينما تذكر فى موضع آخر ان التنمية الزراعية فى الوادى الجديد سينتظر أن تشمل ما يزيد على المليون فدان ، ثم تقول فى النهاية إنه «باستخدام طرق رى حديثة وتركيبات محصولية بديلة يمكن الاستفادة القصوى من المياه المتوفرة فى رى مساحة تزيد عن الخمسمائة ألف فدان المقدرة كمرحلة ، أولى للترعة».

ودراسة أو كراسة وزارة الأشغال الملونة هى فى الحقيقة أقرب إلى « البردشيرات»

مصروفات رأسمالية تثقل كاهل الفلاح الميسور



التى توزعها توكيلات السيارات ترويجا لبضاعتها ، بل إن الحقائق الصلبة الواردة فيها أقل بكثير مما يرد فى بردشيرات الدعاية . ويكفى أن القسم والمسمى برنامج التنفيذ والتكلفة التقديرية لترعة الوادى الجديد(بكل تلوناتها : مكونة محطات كهرباء، وطلمبات رفع المياه وخطوط كهرباء وحفر وتبطين للترعة) لا يحتل فى هذه الدراسة أكثر من صفحة ونصف (مكتوبة على أوسع المسافات) من مجموع ٤٥ صفحة .وقد نص أولها على أن «تنفيذ المشروعات الكبيرة يتطلب بالضرورة إجراء دراسات الجدوى» الفنية والاقتصادية والدراسات البيئية لتقييم العائد الاقتصادى منها والآثار البيئية المترتبة عليها»، الأمر الذى يوحى ان شيئا من ذلك لم يحدث بعد.

وفى موضع آخر تنص الكراسة-بعد سرد الأمثلة على الزراعات الممكنة، مثل «النخيل والنباتات الطبية والخضروات الشتوية» على **أن التركيب المحصولى لم يحدد بعد،** بل لم يحدد ما إذا كان هدف الإنتاج هو سد حاجة سكان منطقة المشروع الغذائية فقط، أم أيضا للتصنيع وللتصدير خارج حدود المشروع.

ولا أريد أن أتهم أحدا بالخفة أو الجهل : فرئيس الوزراء له من الخبرة بالتخطيط ويملك من الهيئات المعاونة ما يجعله يدرك أهمية الدقة فى الأرقام ونسبة الخطأ المسموح به فيها ،كما أن رجال وزارة الأشغال والموارد المائية مشهود لهم بالعلم الغزير وتقدير المسئولية . لكن العبارات السابقة -وغيرها كثير- توحى بأن المشروع قد تقرر قبل استكمال -بل قبل إجراء- الدراسات اللازمة للاقدام عليه. وضعت العربة أمام الحصان ، أو كما يقال على سبيل السخرية «**قررت المحكمة بالاعدام، ولم يبق سوى الاطلاع على الأدلة وسماع المرافعات**».

وفى أعقاب زفة المشروع إلى -الرأى العام ،وتتابع الانتقادات الموجهة إليه من كبار العلماء، والمتخصصين ، صدرت تصريحات كثيرة من المسئولين الحكوميين تعلن عن اعتزام القيام بدراسات الجدوى اللازمة، وتدعو كل ذى رأى- بما فى ذلك الأحزاب -للمشاركة فى دراسة الموضوع. وكل ذلك حميد ، لكن الخطير فى الأمر هو:

أولا: أن الحكومة قد بدأت التنفيذ بالفعل دون انتظار لنتائج الدراسات ، فهى قد أعلنت استثمارات حكومية ،ودعت مستثمرين أجانب .. إلخ.

ثانيا: أنه ، أيا كانت درجة ايجابية «جدوى المشروع فى حد ذاته» فان المضى فى تنفيذه سوف يصيب مستقبل الاقتصاد المصرى فى مقتل:

* **فهو مشروع مصاب بعيوب خلقية تجعله صعب التنفيذ أو مستحيله.**
* **وحتي لو نفذ فهو قاصر تماما عن تحقيق أهدافه المعلنة.**
* **وهو ينطوى على اهدار غير مقبول لموارد الدولة والمجتمع الشحيحة.**
* **وأهم من ذلك جميعا أنه يقوم على استراتيجية عقيمة للتنمية -مفروضة علينا ولا ريب- لن تؤدى فى المستقبل إلا إلى المزيد من التخلف.**

ولنبدأ بامكانيات التنفيذ، ونقصر دراستنا -مؤقتا- على توفير المياه اللازمة ، فالمياه هى أكثر العناصر حيوية بالنسبة للمشروع.

لقد تضاربت آراء الخبراء حول هذا المشروع على نحو يثير حيرة القارئ غير المتخصص . لكن مع التسليم بمشروعية اختلاف رأى الفنيين المتخصصين، يبدو لنا أن هناك من الثوابت المهملة ما يضيق دائرة الخلاف حتى تكاد تتلاشى:

* لقدأعلنت كراسة وزارة الأشغال الملونة أن آخر سياسة مائية (وضعت فى عام ١٩٩٣) ركزت على توفير المياه لرى مساحات التوسع الجديدة شرق وغرب الدلتا وإقليم جنوب مصر .. وزراعة نحو ٤ر١ مليون فدان لها احتياجات مائية تقدر بنحو ١٠ مليار متر مكعب ، أمكن تخصيصها من إعادة استخدام جزء إضافى من مياه الصرف الزراعى فى حدود ٥ر٣ مليار م٣ سنويا، و٣ مليار م٣ اضافية من المياه الجوفية بوادى النيل والدلتا، و٥ر٣ مليار م٣ مياه سطحية من النيل فى حدود ٥ر٣ مليار م٣ سنويا. وقيل إن هذا البند الأخير سوف يتم تدبيره من مجمل حصة مياه مصر فى نهر النيل البالغة ٥ر٥٥ مليار سنويا ، عن طريق خفض مساحة الأرز من ٤ر١ مليون فدان لتصل تدريجيا إلى ٧٠٠ ألف فدان فقط، يوفر فى المياه يبلغ ٥ر٣ مليار م٣ سنويا . وأضيف إلى ذلك -من قبيل التزيد على حسابات الـ١٠ مليارم٣ ، ٥ر١ مليار م٣ يوفرها تنفيذ مشروعات تطوير الرى والترشيد وتحسين نظم إدارة الرى الممولة من عدة جهات دولية.

والغريب فى هذه الحسابات إن الوزارة تتجاهل:

أولا: أننا نأخذ من السودان حاليا حوالى ٥ مليار م٣ أكثر من نصيبنا البالغ وفقا للاتفاقات الثنائية ٥ر٥٥ مليار م٣ سنويا. وأن الحصة والزيادة عليها تكفى بالكاد الزراعة الحالية والمشروعات التى يجرى تنفيذها بدليل تصاعد الشكاوى حاليا من عدم وصول المياه إلى الأرض التى تحتاجها حول نهايات الترع .**فكيف يكون الحال عندما يسترد السودان الـ ٥ مليار م٣ التى يتركها لنا الآن**، فوق حصتنا الاتفاقية ، على سبيل التسامح ، وذلك عندما يصبح فى وضع يسمح له بالاستفادة منها؟ بل كيف سيكون الحال أيضا عندما تنفذ التهديدات المتزايدة الهابطة إلينا من الحبشة وأوغندا وغيرها بالاقتطاع من مياه النيل الواردة الينا للوفاء باحتياجاتها الملحة للتنمية؟ ألن تتحول الوفرة الظاهرية الآن إلى إعسار نرجو الله أن يقى البلاد عواقبه.

ثانيا: بالاضافة إلى هذا التهديد، فان حسابات الوزارة تقوم على انقاص محصول الأرز إلى ما يقارب النصف .ومعروف أن الأرز قد أصبح فى السنوات الأخيرة أحد المصادر الأساسية للغذاء الشعبى ،فكيف تتصور الوزارة أن يحدث التعويض عن هذا الاقتطاع الخطير فى مصدر غذائى أساسى ، خصوصا وأن الحبوب لم ترد ، ولو كمجرد مثال احتمالى ، ضمن الزراعات التى اعتبرتها الوزارة ممكنة فى الوادى الجديد؟ هل تتصور الوزارة أن هذا المصدر يمكن الاستعاضة عنه بالاستيراد الممول من حصيلة تصدير منتجات النخيل والنباتات الطبية والخضروات الشتوية؟ ثم ألا تعتمد عمليات الاستصلاح والاستزراع التى تمثل قوام المشروع فى الأساس على الاستثمارات الأجنبية ؟ .وإذا صحت الأحلام الوردية فى قدوم رأس المال الأجنبى لهذا الغرض واستطاع تصدير منتجات عملياته إلى أسواق تزداد انغلاقا فى وجهنا ، أليس من المؤكد أنه سوف يحظى بنصيب الأسد فى ايرادات التصدير التى تسمح له تشريعات تشجيع الاستثمار الأجنبى بتحويلها إلى الخارج فى اى وقت وبأى مقدار ، وكأننا اذن «يابدر لارحنا ولاجينا» ، بل فى الحقيقة كأننا رحنا ولم نعد ، فقد خسرنا نصف غذاء الشعب من الأرز دون أن نجد ما يعوض عنه؟.

ثالثا: تلوح الوزارة بمشروعات ترشيد وتحسين ادارة نظم الرى التى تلح عليها الجهات الدولية وعلى رأسها البنك الدولى . ومعروف أن الهدف الأساسى من هذا الالحاح هو تعميم الرى بطريقتى الرش والتنقيط ، **اللتين تستلزمان مصروفات رأسمالية باهظة لا قبل للفلاح الصغير أو المتوسط بها، بل هى تثقل كاهل الفلاح الميسور** . واذا كانت الهيئات الدولية قد وعدت بتمويل هذه المصروفات (وفى الحقيقة لا يمكن أن تنصب هذه الوعود إلا على جانب منها) فهل تضمن الحكومة استمرار تلك الهيئات فى تمويل هذه التكاليف الرأسمالية مرة بعد الأخرى عندما تستهلك كل بضع سنين؟.

والعجيب أنه فى الوقت الذى تتصاعد فيه الدعوات لاستخدام نظم جديدة للرى واستخدام مياه الصرف الزراعى، وكلاهما لا يمكن تنفيذه دون تخطيط شامل ورقابة محكمة على عمليات الانتاج الزراعى، فان وزارة الزراعة قد أطلقت منذ ثلاث سنوات للمزارعين حرية اختيار المحاصيل التى يزرعونها (باستثناءات محدودة) وهى بذلك تهدم **نظام التخطيط المحصولى والتخطيط المحكم لنظم الرى المترتب عليه** ، اللذين استقرت عليهما مصر وطورتهما عبر آلاف السنين. ولماذا ؟ انسياقا مع اعتبارات ايديولوجية عن نظام الاقتصاد الحر ، يفرضها على مصر خبراء أجانب لا تعرف بلادهم نظام الرى المركزى ولا تحتاجه لأن الزراعة فيها تعتمد على مياه الأمطار.

كيف تعطى الحكومة لنفسها الحق فى أن تفرض على الزراع نظم الرى الشديد التكلفة بدعوى توفير المياه، فى الوقت الذى تطلق فيه الفوضى فى نظم الزراعة والرى نتيجة الغاء التركيب المحصولى للأراضى الذى كان يكفل الترشيد الأكمل لاستخدام مياه الرى؟ لصالح من يتم ذلك؟ وهل تستطيع فرضه ، بكل ما يتطلبه من إحكام التخطيط والتنفيذ والرقابة ، على مجتمع ريفى تنتشر فيه الحيازات والايجارات الصغيرة ،وهى التى تعجز عن تنظيم المرور فى المدن وهى الأكثر ألفة بنظم تخطيط الحياة اليومية؟.

وحتى على فرض إمكان توفير فائض من المياه، ألا يكون الاستخدام الأسلم لها هو فى زراعة الأراضى القريبة من الوادى، على حدود بعض محافظات الصعيد وغرب قناة السويس والساحل الشمالى؟ إن ذلك الخيار يتميز على مشروع الوادى الجديد بأنه يمكن السير فيه تدريجيا، على نحو ما يجرى الآن مثلا حول ترعة الشباب فى الشرقية، وفقا لمدى توافر الموارد المالية والمائية ، بدلا من القفز مرة واحدة، ودون دراسة كافية ، إلى استثمارات هائلة لا يتحملها الاقتصاد القومى فى مرحلته الحالية. واذا تحملها فهناك -كما سنرى- استخدامات أفضل استراتيجيا منها ، وذلك جريا وراء أهداف لم يثبت قط أنها ممكنة التحقيق، بل والثابت أن بعضها أقرب إلى الأوهام والخيالات. ولننظر الآن عن كثب إلى بعض هذه الاهداف .

لننظر أولا إلى هدف الخروج إلى الصحراء، وتخفيف الازدحام المروع فى الوادى الذى يهدد بان تأكل أراضى البناء ما تبقى من أراض زراعية. لقد ذكر مسئول كبير يوم الاحتفال ببدء تنفيذ المشروع أن سكان مصر، الذين يتجاوز الآن ٦٠ مليون نسمة، سيصلون إلى ٨٦ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٥ ، أى **بزيادة قدرها ٢٦ مليونا على مدى ٢٨ عاما** ، بينما كتبت فى اليوم ذاته رئيسة الهيئة العامة للتعمير والعمران (التى يفترض فيها العلم الدقيق بالموضوع) إن السكان سيزيدون بعد **٢٠ عاما فقط بمقدار ٣٩ مليون**. لكن لنصرف الآن النظر عن هذا التباين الشاسع فى الأرقام الرسمية ونأخذ بالتقدير الأكثر تفاؤلا الذى ذكره المسئول الكبير.

لنفترض بالاضافة إلى ذلك أن المشروع الجديد سوف يزيد الأراضى الزراعية لا بمقدار نصف مليون فقط كما وضحت خريطة الأشغال ، ولكن بمقدار المليون فدان الذى ورد على لسان بعض المسئولين الآخرين. ولنصرف النظر أيضا عما ذكره رئيس الوزراء من وجود ٣ر٤ مليون فدان وفى قول آخر ٨ ملايين ، صالحة للزراعة ، اذ العبرة هنا ليست بمقدار الأراضى الصالحة للزراعة ولكن بمقدار المياه المتوافرة لدينا ، وإجماع الخبراء هو أنها لن تكفى من كافة المصادر التى يمكن تصورها (وبعضها بعيد تماما عن الواقعية) لأكثر من مليون فدان، فماذا تعنى هذه الأرقام؟.

إنها تعنى أن نصيب الفرد من الأراضى الزراعية التى تصل الآن إلى حوالى ٨ ملايين فدان سوف ينخفض بعد استكمال المشروع وزراعة مليون فدان اضافية من ١٣٣٣ ر . فدانا للفرد الواحد، أى ما يساوى ٣ر٢ قيراط ، إلى ١٠٤ ر . من الفدان ، أى ما يساوى ٢ر٥ قيراط لكل مواطن او ذلك على أحسن الفروض.

لكن ذلك ليس نهاية القصة، إذ كيف سيكون الحال عندما يصل عدد السكان. وفق تقديرات البنك الدولى -إلى ١٢١ مليونا فى مستقبل ليس بالبعيد ، حوالى منتصف القرن القادم ، علما بأن هناك شبه إجماع بين المؤيدين والمعارضين لمشروع الوادى الجديد على أنه من غير الواقعى توقع زيادة نصيب مصر فى إيرادات النيل زيادة محسوسة فى أى مستقبل منظور بسبب تزايد زيادة المطالب المشروعة للبلدان الواقعة فى أعالى النيل على هذه الايرادات؟.

قد يقال إن المشروعات الأخرى الصناعية والخدمية التى تسير جنبا إلى جنب مع زراعة الصحراء سوف تتكفل باستيعاب الزيادات المتوقعة فى السكان.. وصحيح أن كل تعمير ،حتى ولو كان زراعيا تلحق به أنشطة أخرى

تبعية أو موازية ، صناعية أو خدمية . لكن قدرة الامتداد الزراعى الأفقى بوجه خاص على توليد هذه الأنشطة بشكل محسوس تتوقف على عوامل أخرى كثيرة مثل **طبيعة البيئة التى يجرى فيها التوسع ، وتوافر المعادن ومصادر الطاقة والمواد الأولية الأخرى ،والمواصلات الداخلية الميسرة** ،وفى كل ما قرأت عن المشروع لم أجد دليلا واحداً مقبولا على وجود تلك الموارد بوفرة كافية ، وبتوليفة متناسقة توحى بوجود فرص عمل كثيرة فى تلك المنطقة الموحشة.

وحتى فى المجال الزراعى البحت، فمن المؤكد أن مشروعا زراعيا يجرى على هذا النطاق الواسع سوف يعتمد بالضرورة على الاستخدام المكثف للآلات الضخمة(المستوردة من الخارج بسبب عجز الاقتصاد المصرى حتى الآن عن القيام حتى بتصنيع هذه الآلات رغم بساطتها وانخفاض مستوى التكنولوجيا التى تتطلبها) وعلى الاستخدام الخفيف للعمالة ، خصوصا اذا كان المشروع يعتمد فى الأساس على رأس المال الخاص نحو ما قالت الحكومة ، التى تعلن عن اعتماده فى ٨٠ ٪ من استثماراته على رأس المال الأجنبى.

ذلك وحده يكفى لكشف زيف الدعاية غير المسئولة عن «المشروع القومى والحضارة الجديدة» فأى مشروع قومى ذلك الذى يعتمد فى ٨٠٪ من استثماراته على التمويل الأجنبى ؟ وأية حضارة جديدة سوف تقيمها لنا المشروعات الأجنبية العملاقة التى ستغمر المنطقة -لو أتت - لا بالمجتمعات الجديدة و لكن بآلات الزراعة الضخمة القليلة استخدام العمالة؟

والمشروع القومى -بعد -لا يتحدد بضخامة استثمارية ، ولا حتى بقدرته على توليد العمالة الكبيرة أو تقديم دفعة محسوسة للنمو الاقتصادى ، ولكن فى الأساس بنوعية التنمية التى يخلقها ، وطبيعة التحولات الاجتماعية المصاحبة لها.

لقد أصبح السد العالى مشروعا قوميا ، لا لهذه العوامل فقط ، ولكن أيضا لأنه طرح وبدأ تنفيذه فى سياق مرحلة تحول كبرى استهدفت تحرير الارادة الوطنية من قيود الاستعمار، وتحرير الاقتصاد القومى من التبعية الخارجية. ومن كل هذه النواحى ، ومن غيرها مما سيأتى بيانه ، فان مشروع الوادى الجديد هو نقيض السد العالى لا قرينه.

والاعتراض على المشروع المقترح لا يقوم فقط على انتفاء صفتى القومية والحضارة الجديدة وليس من اللازم أن يتحلى كل مشروع تنموى كبير بهاتين الصفتين. وإنما يأتى الاعتراض أساسا من امكانيات الهدر

مشروع الدلتا الجديدة نقيض مشروع السد العالى

مشروع قومى يعتمد فى ٨٠٪ من استثماراته على التمويل الأجنبى!

الضخمة اللصيقة المتمثلة فى الاستثمارات المضيعة ،والتى توشك أن تلحقه بمشروع فوسفات أبو طرطور الذى -كما قيل بحق فى احدى الندوات العلمية- أصبح التوقف عنه كارثة والمضى فيه كارثة.

فعندما يصل الأمر إلى التكاليف الاستثمارية ، تتطاير الأرقام بين التقديرات المختلفة ، لا بمئات الملايين ولكن بالمليارات ،حتى نصل إلى المائة مليار جنيه استثمارات التى كتبت صحيفة الأهرام أن رئيس الوزراء قال ان المشروع سوف يحتاج إليها سنويا، وأغلب الظن-فى تصور البعض- أن تلك زلة لسان أو زلة قلم، وأن المقصود مائة مليار على مدى عشرين عاما.

وحتى بهذا المقياس الأكثر معقولية ،وعلى فرض- لم يثبت أى دليل عليه- ان الاستثمار الخاص سوف يتحمل ٨٠٪ من تكاليف المشروع ، فذلك يعنى تحمل الحكومة مليار جنيه سنويا تستثمرها فى بناء مشروعات البنية الأساسية مثل محطات الرفع وشق الطرق والقنوات وغير ذلك مما يقدم هدية لرأس المال الخاص.

والسؤال الذى يطرأ على الزهن اذن هو: فى اقتصاد هبط فيه صافى الاستثمار المحلى إلى أدنى معدلاته بسبب سوء توزيع الدخل المتزايد واتجاه الطبقات الموسرة إلى انفاق دخولها الضخمة المشروعة وغير المشروعة على الاستهلاك المسرف والمتلف، وفى وقت تأمر فيه الحكومة شركات القطاع العام العاملة فى ميادين الصناعة الحيوية بالامتناع التام عن أى استثمار جديد تمهيدا لبيعها (كما أعلن رسميا فى الأسبوع الثانى من أبريل ١٩٩٧) ،كيف تواتى الحكومة الجرأة على البدء فى تنفيذ مشروع «عملاق» قدماه فى الطين ورأسه فى الرمال مثل المشروع المقترح، وتحمل الشعب- فمن سوف يتحمل ذلك سوى الشعب- الثمن الضخم لهذا الهدر؟ ومن المستفيد من هذا العبث؟أو من الدافع إليه .

كل ذلك لا يعنى أننا ننفض أيدينا تماما من هذا المشروع ، وليس هناك مصرى لا يشعر بالضيق المقارب للاختناق نتيجة الانحصار بين جنبات الوادى بدلتاه ، بكل ما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية مدمرة . وليس مصريا من لا يتمنى تعمير الصحارى، شرقيها وغربيها.

لكن ذلك يتطلب تخطيطاً علميا محكما لا يمكن أن يكون قوامه-كما يحدث الآن- تفكيك القطاع العام بصناعاته الكبرى ، وترك المجال الصناعى للقطاع الخاص يجول فيه ويصول كما يشاء دون موجه أو ضابط أو حسيب، ويقنع، فى حماية تعريفة جمركية معيبة وسياسات مصرفية وضرائبية أكثر عيبا ، بجنى الأرباح السريعة الفاحشة من «صناعات» تجميعية أو هامشية تخدم فى الأساس رأس المال الأجنبى أو تكتفى بالتلاعب ، مدعمة بحملات الاعلان الضخمة بأهواء المستهلكين وأحلامهم وسرقة جيوبهم .. تخطيطا لا يمكن أن تكون دعامته الأساسية من جانب الحكومة مشروعا مثل مشروع جنوب الوادى.

ان هذا المشروع قد يكون واردا فى وقت ما فى المستقبل، اذا أثبتت ملاءمته دراسات الجدوى الخاصة القائمة على الربحية ،والعامة التى تأخذ فى الاعتبار العوائد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكن **التخطيط فى نهاية الأمر** كما يعلم رئيس الوزراء الحالى بوجه خاص هو فى الأساس مسألة توقيت وترتيب للأولويات بين المشروعات العديدة المتنافسة على الموارد الضئيلة المتاحة لنا.

وفى ظروف الاقتصاد المصرى الحالية، وحتى مع مراعاة الضغوط والظروف العالمية المحيطة ، لا يمكن أن يكون الوقت الحالى هو الوقت الملائم لهذا المشروع، ولا أن يكون موضعه على رأس أولويات العمل القومى . وأرجو أن أعود إلى تفصيل ذلك فى مقال قادم.

مع سبق الاصرار على التزوير .. جرت الانتخابات
التى انصرف عنها الناخبون والمرشحون أيضا



الشعب ينصرف عن المحليات

الانتخابات فى مصر فقدت دورها كوسيلة للتغيير السلمى

وتحولت إلى آداة لضمان استمرار احتكار الحكم!

رغم أن جميع الأحزاب والقوى السياسية أبدت اهتماما مبكرا بانتخابات المجالس الشعبية المحلية بعد الغاء نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة والعودة إلى نظام الترشيح والانتخاب الفردى فى أبريل ١٩٩٦ ، ورغم أن هذه القوى كانت قبل ذلك بسنوات تطالب بذلك لما تعطيه من أهمية خاصة للمجالس الشعبية المحلية باعتبارها الاطار الذى يجب أن يتم من خلاله معالجة المشاكل اليومية للمواطنين وتطوير أداء أجهزة الخدمات والمرافق العامة، وباعتبارها الخطوة الأولى فى التربية والممارسة الديمقراطية للمواطن العادى وما يمكن أن يترتب عليها من قيادات شعبية محلية على نطاق واسع تكون أساس تبلور قيادات على المستوى الاقليمى والقومى ، ورغم أن كل التوقعات بما فى ذلك توقعات كبار المسئولين بالدولة كانت ترى أن عدد المرشحين للمجالس الشعبية المحلية هذه المرة لن يقل عن مائة ألف مرشح فى أسوأ الاحتمالات وثلاثمائة ألف مرشح طبقا لحسابات أخرى ترى أن المقعد الواحد سوف يتنافس عليه ستة مرشحين فى المتوسط.

عبد الغفار شكر

رغم ذلك كله فقد فوجئ الرأى العام والأوساط السياسيةبأن جملة المرشحين للانتخابات المحلية لم يزد عن **٥٩ ألف مرشح** بينما جملة مقاعد المجالس الشعبية المحلية ٤٧ ألف مقعد أى أن ١٢ ألف مرشح فقط يزيدون عن العدد الممكن فوزه فى هذه الانتخابات. وكان هذا التدنى فى عدد المرشحين مبعث دهشة وخيبة أمل الكثيرين . فكيف تكون هذه المجالس المحلية موضع اهتمام القوى السياسية والشعبية لسنوات طويلة ثم نفاجأ بانصراف العناصر النشطة المحلية عن الترشيح لعضويتها؟.

أكثر من ذلك فاننا نلاحظ خللا فى توزيع المرشحين على القوى السياسية فمنهم **٤٧ ألف مرشح من الحزب الوطنى** الذى تقدم بمرشحين مساوين تماما لعدد مقاعد المجالس الشعبية فى كل المستويات بجميع المحافظات، بينما تقدم **١٢ ألف مرشح فقط من جميع أحزاب المعارضة والمستقلين** الذين سرعان ما نكتشف أن معظمهم من أعضاء الحزب الوطنى الذين لم ترد أسماؤهم ضمن مرشحيه.

هناك وجه آخر للخلل يتمثل فى أن العدد الزائد من المرشحين عن العدد المطلوب لتغطية مقاعد المجالس المحلية وهو **١٢ ألف مرشح منهم ٣ آلاف مرشح فى محافظة الدقهلية وحدها وأكثر من**

□ الخلل ظاهر فى توزيع المرشحين على القوى السياسية والمحافظات..

والوزير يعترف بممارسة (بعض) الضغوط عليهم!



د. محمود الشريف
وزير الادارة المحلية

الف مرشح فى كل من محافظات القاهرة والجيزة والشرقية وكفر الشيخ ، أى أن أكثر من ٧ آلاف مرشح فى خمس محافظات فقط بينما لم يرشح أكثر من العدد المطلوب فى باقى المحافظات سوى خمسة الاف فقط.

إن الاستنتاج الأولى الذى نخرج به من ظاهرة تدنى عدد المرشحين والخلل فى توزيعهم على القوى السياسية وعلى المحافظات، هو أن **العناصر النشطة والقيادية قد أحجمت عن المشاركة فى الانتخابات وانصرفت عن الترشيح لعضوية المجالس المحلية** .

ومن ناحية أخرى فان نسبة التصويت الحقيقية فى الانتخابات تؤكد أن المواطن العادى أى الناخب قد انصرف هو أيضا عن الانتخابات وفقد اهتمامه بها وبالمجالس الشعبية المحلية **فنسبة التوصيت لم تزد عن ١٠ ٪ فى المدن** وقد تكفل بزيادة هذه النسبة فى الريف عملية تسديد أصوات الغائبين لصالح مرشحى الحزب الوطنى.

والسؤال الجدير بالطرح هنا هو: **لماذا انصرف الشعب المصرى (قيادات وناخبين) عن انتخابات المحليات؟.** ولماذا فقد الشعب اهتمامه بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة رغم أنها المختصة أساسا بحل مشاكل حياته اليومية؟.

تجاهل الانتخابات

هناك أسباب عديدة لتدنى عدد المرشحين لانتخابات المحليات وتدنى نسبة التصويت فى هذه الانتخابات والتى تؤكد انصراف الشعب عن هذه الانتخابات أو تجاهله لها. ومن بين هذه الأسباب **اصرار الحكومة على استبعاد مرشحى الاخوان المسلمين واجبارهم على التنازل عن الترشيح أو عدم التقدم أصلا للترشيح ، وكذلك** نجاح الحزب الوطنى هذه المرة فى محاصرة ظاهرة الانشقاق فى صفوفه وتقدم عدد كبير من أعضائه للترشح كمستقلين لعدم ترشيحهم على قوائمه. فقد أمكن تهديد الكثيرين بالفصل من الحزب فى حالة الترشيح كمستقلين أو تقديم وعود لهم بتولى مناصب حزبية أو بالترشيح فى مرات قادمة. ونتيجة لذلك تم احتواء أعداد كبيرة كانت ترغب فى الترشيح بالفعل. وهناك أيضا مقاطعة حزب الوفد لهذه الانتخابات.

ومع ذلك فاننى أعتقد أن **أكثر الأسباب أهمية وتأثيرا فى ظاهرة انصراف الشعب عن الانتخابات وعن المحليات هما سببان رئيسيان : أولهما: افتقاد الثقة فى نزاهة الانتخابات** لغياب الضوابط والضمانات القانونية التى تكفل ذلك، وقد أكدت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ١٩٩٥ هذه الخبرة السلبية لدى الشعب المصرى. وكانت ظواهر العنف والبلطجة والتدخل الحكومى وتسديد أصوات الغائبين كافية لتعميق الاحباط فى صفوف الشعب من أى إمكانية لاجراء انتخابات نزيهة فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية.

وثانيهما: نظام الإدارة المحلية فى مصر الذى لا يعطى للمجالس الشعبية المنتخبة سلطات حقيقية تجاه الاجهزة التنفيذية ، وتمسك الحكم بهذا النظام بالرغم مما كشفت عنه تجربة الممارسة من نواقص.

ويمكننا رصد أثر هذين السببين فى انصراف الشعب عن انتخابات المجالس المحلية الأخيرة ،على النحو التالى:

تزوير مع سبق الإصرار

تأكد فى كل الانتخابات التى أجريت فى ظل التعددية الحزبية المقيدة منذ عام ١٩٧٦ أن الانتخابات فى مصر ليست كما هو الشأن فى غيرها من بلاد العالم اطار للكشف عن ارادة الشعب، **بل آلية لضمان استمرار احتكار الحكم لجماعة بعينها** ، ولا يوجد فى قانون مباشرة الحقوق السياسية الذى ينظم عملية الانتخابات ضوابط وضمانات حقيقية تمنع تزويرها. ومن خلال خبرة الممارسة دعت الاحزاب السياسية وقادة الرأى العام وجماعات حقوق الانسان وخبراء القانون إلى تعديل هذا القانون لتوفير هذه الضمانات وطرحت العديد من الاقتراحات أهمها:

- **اجراء الانتخابات تحت إشراف هيئة قضائية مستقلة غير قابلة للعزل وليس** تحت اشراف وزارة الداخلية كما يجرى الأمر حاليا ،وعدم الزج برجال القضاء فى هذه العملية طالما أنها ليست تحت إدارتهم الكاملة.
- **اجراء تعديل جوهرى فى نظام القيد بجداول الانتخاب للحيلولة** دون استمرار أسماء المتوفين والمجندين والمهاجرين فيها ودون تكرار أسماء الناخبين وذلك بربطها بالسجل المدنى.
- **توقيع الناخب أمام اسمه فى كشوف الناخبين** أو وضع بصمته للحيلولة دون تسديد أصوات الناخبين الغائبين لصالح مرشح معين وتوفير الدليل المادى الذى يساعد على كشف التزوير اذا تم.
- **تواجد المرشحين أو مندوبيهم أثناء عملية الفرز** وإجرائها وفق نظام يسمح لهم بمراقبتها.
- **تحرير محضر بنتيجة الفرز**

على مدى عشرين عاما حتى الآن.. ما زالت الحكومة ترفض اجراء أى تعديل فى نظام الانتخابات


خالد محيى الدين

مشروع قانون لممارسة الحقوق السياسية لا يرى النور

وتسليم المرشحين نسخة منه موقعه من رئيس اللجنة.

وقد رفضت الحكومة على امتداد عشرين سنة إجراء هذه التعديلات وأصرت على استمرار النظام الحالى للانتخابات مما ساعد على تزويرها من خلال مظاهر متعددة تبدأ بمنع مندوبى المرشحين من التواجد داخل لجان الانتخاب أو الحيلولة دون حصولهم على توكيلات من المرشحين معتمدة من أقسام الشرطة، وطرد هؤلاء المندوبين إذا تواجدوا والاعتداء عليهم بالضرب للانفراد بالتواجد داخل اللجنة وتسويد البطاقات الانتخابية لصالح مرشح الحزب الحاكم، وفرز صناديق الانتخابات مرة واحدة مما يحول دون مراقبة العملية بجدية .

ولا يقتصر التدخل فى الانتخابات على غياب الضوابط التى تمنع تزويرها فى القانون ، بل هناك أيضا **عمليات البلطجة** التى تتم خارج المقرات الانتخابية لارهاب مرشحى المعارضة ومندوبيهم وأنصارهم واللجوء إلى العنف لمنعهم من مواصلة نشاطهم الانتخابى. **والتوسع فى استخدام سلاح المال** لشراء الاصوات الانتخابية . **وتشكيل عصابات من المجرمين أمام اللجان** . واحتكار اجهزة الاعلام الجماهيرية وخاصة الاذاعة والتليفزيون لمرشحى الحزب الحاكم ،وتدخل **الاجهزة الادارية واجهزة الادارة المحلية واجهزة الأمن** للضغط على المرشحين وانصارهم بما فى ذلك احتجازهم باقسام الشرطة أو معسكرات الأمن المركزى أو احتجاز أقاربهم كوسيلة للضغط عليهم للتنازل عن الترشيح .**وقد برزت هذه الظواهر بشكل حاد وفج فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ١٩٩٥ وما زالت حية فى نفوس المواطنين الذين فقدوا الثقة فى أن تكون الانتخابات فى مصر وسيلة للتعرف على رأى الناخب واحترام هذا الرأى** ، وكان لهذا الوضع أثره الكبير فى انصراف المواطنين عن الترشيح والمشاركة فى انتخابات المجالس المحلية.

وتكرر فى هذه الانتخابات ما كان يحدث فى الانتخابات السابقة من بلطجة وعنف وطرد المندوبين من لجان الانتخاب وعدم السماح بحضور لجان الفرز وتسديد أصوات الناخبين الغائبين لصالح مرشحى الحكومة ، بل إن عددا كبيرا من الصناديق الانتخابية لم يتم فرزه أصلا وسجلت نتائج لا علاقة لها بعملية التصويت .

وتوسعت أجهزة الأمن هذه المرة فى ممارسة ضغوط شديدة على المرشحين لاجبارهم على التنازل وبصفة خاصة مرشحى الاخوان المسلمين الذين استخدم الايذاء البدنى ضدهم وضد أقاربهم وتحقق بالفعل ما أرادته الحكومة من منعهم من مواصلة المعركة الانتخابية وكان قد تم اعتقال البعض الآخر قبل فتح باب الترشيح.**كما تم استخدام نفس الاسلوب مع المرشحين المستقلين الذين يمكن أن تفوز قائمة مرشحى الحزب الوطنى بالتزكية اذا تنازل واحد أو اثنان منهم.**

وقد اعترف الدكتور **محمود شريف** وزير الادارة المحلية بهذه الظاهرة ولكنه حاول تخفيفها عندما سئل فى صحيفة الاهرام يوم ٧ أبريل ١٩٩٧ ، هل هناك ضغوط مورست على البعض للتنازل فاجاب بانه فى بعض الدوائر التى زاد فيها عدد المرشحين على العدد المطلوب بواحد أو اثنين كانت هناك محاولات للاقناع بالتنازل حتى تفوز الدائرة التزكية . ولما سئل عن المقابل أمام هذه التنازلات أجاب بعضهم وعد بالترشيح فى الانتخابات القادمة وبعضهم تم ترشيحه لمنصب آخر داخل أروقة الحزب ،ومن الواضح أن حقيقة ما جرى من ضغوط انتخابية كانت أفظع من ذلك بكثير وشهدت فى جميع المحافظات عمليات إكراه بدنى ومعنوى بالغة القسوة.

وهكذا فان نتيجة الانتخابات كانت محسومة مقدما.**يكفى أن ٥٠٪ من مقاعد المجالس المحلية فاز المرشحون لها بالتزكية قبل اجراء الانتخابات وزادت هذه النسبة كثيرا فى بعض المحافظات فبلغت نسبة الناجحين بالتزكية ١٠٠٪ فى محافظة الاسماعيلية قبل اجراء الانتخابات**،وكذلك فازت قوائم الحزب الوطن بنفس النسبة فى مركزى الباجور والشهداء منوفية(**موقع نفوذ كمال الشاذلى**) . وفاز مرشحو الحزب الوطنى بالتزكية قبل إجراء الانتخابات بنسبة ٨٦٪ فى محافظة الفيوم (**موقع نفوذ يوسف والى**) . وبعد إجراء الانتخابات فاز مرشحو الحزب الوطنى بأكثر من ٩٥٪ من مقاعد المجالس المحلية على مستوى الجمهورية ، وبنسبة ٩٩٪ فى القليوبية وبنى سويف والغربية وأقل من ذلك قليلا فى كثير من المحافظات الأخرى. وجدير بالذكر أن معظم الفائزين من المستقلين رغم ضآلة نسبتهم من أعضاء الحزب الوطنى أيضا **ولم تحصل احزاب المعارضة سوى على الفتات وهو ما لايتجاوز مائتى عضو من ٤٧ ألف عضو** . فهل هناك احتكار للحكم وأجهزته أكثر من ذلك ؟ وهل هناك

عاقل فى مصر يمكن أن يفكر مستقبلا فى المشاركة فى مثل هذه الانتخابات إذا أجريت بنفس القواعد؟.

شكلية المجالس المحلية

أما السبب الثانى فى انصراف المواطنين والعناصر النشطة عن المشاركة فى الانتخابات المحلية فهو **نظام الادارة المحلية** نفسه الذى جرى تفريغه من مضمونه الحقيقى **ولم تعد للمجالس الشعبية المنتخبة سلطة حقيقية بالنسبة للاجهزة التنفيذية وأجهزة الخدمات والمرافق العامة**. يكفى أن نستعرض فى هذا الصدد بعض الاحكام الواردة فى القانون الحالى للادارة المحلية التى تؤكد هذه الحقيقية والتى لمسها المواطنون فى تعاملهم مع المجالس الشعبية المحلية كما لمسها النشطاء الذين رشحوا أنفسهم فى مرات سابقة وفازوا بعضوية هذه المجالس.

أولا: بالنسبة للعلاقة بين السلطة المركزية وأجهزة الحكم المحلى، ما تزال السلطة المركزية تمارس الدور الاساسى بالنسبة للعمل التنفيذى فى المحافظات وهى لم تتنازل بشكل حقيقى عن اختصاصاتها. يتجلى ذلك فى استمرار سيطرة الوزارات على فروعها وموظفيها بالمحافظات، وتشكيل الاقاليم الاقتصادية والتخطيط الاقليمى التى يمسك بزمامها الأجهزة المركزية، بل ان المحافظ نفسه لا يستمد مكانته المؤثرة الا من خلال النص على أنه ممثل لرئيس الجمهورية فى محافظته أى من خلال كونه ممثلاً للسلطة المركزية.

ثانيا: سلطة المجالس الشعبية على الاجهزة التنفيذية، هى سلطات محدودة للغاية طبقا للقانون فالقرارات التى يصدرها المجلس الشعبى المحلى للقرية والمجلس الشعبى المحلى للمدينة هى **مجرد اقتراحات وتوصيات غير ملزمة للاجهزة التنفيذية**، وهناك اختصاص وحيد للمجلس الشعبى المحلى للمدينة وهو فرض رسوم محلية، ومع ذلك فانه للمحافظ أن يطلب الغاء ما فرضه المجلس من رسوم أو تعديلها ، فاذا رفض المجلس يعرض الأمر على اللجنة الوزارية للادارة المحلية ورأيها فى هذا الشأن نهائى. أما المجلس المحلى للمركز والحى فان اختصاصاته تنحصر فى وضع أسس قواعد تعامل المواطنين مع المرافق العامة وأجهزة الخدمات.

ثالثا: علاقة السلطة التنفيذية بالمجالس المحلية: تقوم هذه العلاقة طبقا للقانون على تحكم الاجهزة التنفيذية فى هذه المجالس وقراراتها. حيث نلاحظ أن القانون ينص على أن قرارات المجلس المحلى للمحافظة وجميع قرارات المجالس الادنى تبلغ للمحافظ وهو الذى يخطر الاجهزة التنفيذية بها ويتابع تنفيذها لديها **وليس من حق المجالس المحلية أن تخاطب الاجهزة التنفيذية. وللسلطة التنفيذية حق حل المجالس الشعبية المنتخبة**. كما أنه يجوز للمحافظ أو رئيس الوحدة المحلية المختص الاعتراض على أى قرار يصدر عن المجلس المحلى اذا كان مخالفا للخطة أو الموازنة المعتمدة أو التعليمات.

وقد تأكد من خلال الممارسة للمواطنين أن هذه المجالس المنتخبة فى ظل هذا القانون **مجرد كيانات شكلية ليس لها سلطات حقيقية ولا تستطيع أن تحقق لها مطالبها أو تضع أولوياتها فى حل المشكلات وانشاء المرافق وأجهزة الخدمات موضع التنفيذ**. وبديلاً عن خدمة المواطنين أصبحت عضوية المجالس المحلية مجالا للاثراء غير المشروع **وساد الفساد أجهزة الحكم المحلى** وهو ما تحفل به تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وأعمال النيابة الادارية والرقابة الادارية..

وفى ظل هذا المناخ يتشبث اللصوص والمفسدون بمكاسبهم ويقاتلون بضراوة ضد وجود الشرفاء فى عضوية هذه المجالس. وهو ما تحقق بالفعل فى كل الانتخابات السابقة التى جرت فى ظل نظام القوائم المطلقة التى قاطعتها أحزاب المعارضة وفى الانتخابات الأخيرة التى شاركت فيها المعارضة بعد الغاء نظام القوائم والعودة للانتخاب الفردى وتكفلت أعمال البلطجة والعنف والتدخل الحكومى وضغوط أجهزة الأمن بتحقيق نفس الهدف وهو استبعاد القيادات الشريفة من عضوية هذه المجالس.

ملاحظات ضرورية

من المهم ونحن نتابع ما جرى فى الانتخابات المحلية الأخيرة أن يكون واضحا لنا أن تزوير هذه الانتخابات والاصرار على احتكارها للحكم ليست مسألة تخص المحليات وحدها بل هى نتيجة طبيعية لسياسات الحكم الاقتصادية التى أدخلت البلاد **مرحلة توتر اجتماعى شديد يهدد بالانفجار فى أى لحظة**، مما يهدد عملية الخصخصة والتوجه إلى الرأسمالية بالتوقف .ولذلك فان الاصرار على استمرار الشمولية السياسية واحتكار الحزب الحاكم والحيلولة دون أى ممارسة ديمقراطية فعالة هى شرط أساسى لاستمرار هذه السياسات الاقتصادية ، ولذلك فانه **يجب الا نقع فى أى لحظة فريسة لوهم امكانية اجراء تطوير ديمقراطى حقيقى من أعلى وباقتناع السلطة بل لابد من اكتساب قدر من النفوذ الجماهيرى يمكن القوى الديمقراطية من الضغط لتعديل التشريعات والقوانين المنظمة للحياة السياسية فى مصر**، وبدون ذلك فانه لا أمل لأى تطور فى هذا المجال وسيستمر تزوير الانتخابات حتى إشعار آخر.

كذلك فان مسئولية الحكم عما جرى يجب الا تنسينا مسئولية المعارضة التى عجزت حتى الآن عن المواجهة الفعالة لتزوير الانتخابات. واذا كان حزب الوفد قد كرر مقاطعة الانتخابات المحلية إلا إذا اجريت بعد تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ، فان باقى الاحزاب لم تأبه لذلك وفضلت المشاركة ولكنها عجزت عن تحقيق تنسيق جدى بينها، كما أنها سعت بطرق مختلفة للوصول منفردة إلى أشكال من التنسيق مع مرشحى الحزب الوطنى على حساب عملها المشترك.وبالرغم **من أنها طرحت مسألة تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية منذ فترة طويلة وتقدمت أكثر من مرة بمشروع قانون بهذا التعديل لتوفير ضوابط نزاهة الانتخابات** إلا أنها لم تنجح في دفع الحكم للاستجابة لمطالبها كما أنها عجزت عن صياغة قانون بديل للقانون الحالى للادارة المحلية يضمن للمجالس الشعبية المنتخبة سلطات واختصاصات حقيقية.

ومن الواضح أن هذه الاحزاب لن تنجح فى مساعيها لضمان انتخابات حرة ونظام حكم محلى شعبى حقيقى ما لم تطور العمل المشترك فيما بينها ليكون أكثر فاعلية وما لم تطور نفسها لتصبح قوة جماهيرية حقيقية قادرة على الضغط والتأثير.

إن **الطريق إلى الديمقراطية مشروط بوجود معارضة ذات نفوذ جماهيرى وما لم تعمل أحزاب المعارضة لتحقيق هذا الشرط فانه ليس من حقنا أن نتطلع إلى أو نتوقع إجراء انتخابات حرة فى مصر فى المستقبل المنظور.**



من الجمهورية الاسلامية إلى سيطرة الحزب الوطنى الحاكم

المنيرة الغربية


سامر سليمان

فى عام ١٩٩٤ حين كان الإعلام الغربى يبحث عن نماذج من الصعود الإسلامى فى مصر، وجد هذا الإعلام ضالته فى نموذج **«الشيخ جابر» فى حى المنيرة بامبابة.** وكما قيل آنذاك تضخم دور **«الشيخ جابر»** فى هذه المنطقة لدرجة أنه كان يفرض الحجاب على نساء المنطقة ويلعب دور الوسيط فى الخلافات بين العائلات وأيضا يجمع الضرائب. بعبارة واحدة استطاع أن يؤسس جمهورية إسلامية مستقلة فى المنيرة الغربية كما قال الإعلام الغربى فى ذلك الوقت.

وبما أن الدولة المصرية شديدة الغيرة على سلطتها ،وبما أنها وقبل كل شئ حريصة على صورتها فى الإعلام الغربى خاصة أن بعض وسائل الإعلام كانت تروّج فى تلك الفترة أن مصر على وشك السقوط فى أيدى الاسلاميين تحركت هذه الدولة بعد طوال انتظار **وبواسطة عشرات العربات المصفحة التى تحمل آلاف الجنود قامت بحصار المنطقة وتنظيفها من الشيخ جابر، حينئذ عادت المنيرة الغربية إلى الوطن الحبيب مرة أخرى وبدأ إدماجها تحت سلطة الدولة.**

وبعد مرور هذه السنوات على خلاص المنيرة من الشيخ الجابر **شهدت هذه المنطقة الانتخابات المحلية فى الشهر الماضى** .فى هذا المقال سنحاول أن نلقى الضوء على هذه الانتخابات والتى تمت فى إمبابة التى تتبعها المنيرة الغربية ولكن هذا ليس مقالاً فقط عن الانتخابات المحلية. فمن نافل القول أن الانتخابات المحلية محدودة القيمة فى نتائجها و مغزاها بالنسبة للنظام السياسى فى مصر. ولكن بما أنها شديدة الثراء فيما تكشف عنه من آليات تعبوية وعلاقات السيطرة على المستوى المحلى سوف نتخذها متكئا للحديث عن المنيرة الغربية.

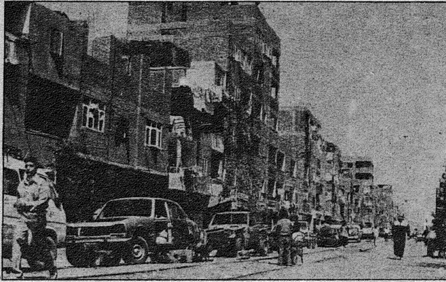
ليس هناك أرقام متاحة لدينا عن الحالة الاجتماعية فى المنيرة الغربية ولكننا لسنا محتاجين إلى أى أرقام **.فالفقر هنا تراه بعينك المجردة وتشمه بأنفك وتمسكه بيدك** . ومن الصعب أن تحتك بواقع الناس فى هذه المنطقة دون أن تفقد اعتدالك- إذا كنت من المعتدلين- . فاذا كنت من الذين يحلمون بالحلول السلمية للمظالم الاجتماعية وللقهر الطبقى، اذهب إلى المنيرة الغربية وهناك سوف تشفى وتعافى من أوهامك.

على أن هذه الحالة المتردية للمنيرة الغربية لا تقارن- بأى حال من الأحوال- بالوضع منذ سنوات قبل تحرير المنطقة من الشيخ جابر. فقد **قامت الدولة منذ ذلك الحين بمشروعات لتنمية خدمات المنطقة ،من رصف الطرق ومياه الشرب وكهرباء وصرف صحى** .وتدفقت على الحى بعض **أموال المعونة الأمريكية والبريطانية** .مما يذكر أن **الأمير تشارلز** قام بزيارة المنطقة منذ فترة كى يرى بنفسه التحسن الذى لحق بها. ولكن رغم كل هذه الاستثمارات تظل المنيرة الغربية من أفقر أحياء القاهرة.

يلاحظ أن **المنطق الأمنى كان طاغيا فى تنمية الخدمات بالحى** ،



من الجمهورية الاسلامية إلى سيطرة الحزب الحاكم



فقد كانت الأولوية القصوى فى البداية لرصف بعض الطرق لتسهيل وصول قوات الأمن إليها. ولكن على أية حال فان التحسن النسبى الذى لحق بالحى يجب أن يرد لصاحب الفضل الرئيسى وهو **الشيخ جابر**. فلولا استقلاله بالمنيرة عن سلطة الدولة ولولا الإعلام الغربى الذى كان مولعا به ما كانت المنيرة رأت شارعا واحدا مرصوفا وما كانت عرفت الصرف الصحى. هناك قصة شهيرة سمعتها مرات عديدة من أهالى المنطقة عن محافظ الجيزة الأسبق **عبد الحميد حسن**، وهى أنه لم يكن يعرف بوجود المنيرة الغربية فى محافظة الجيزة وقال أنه اكتشفها بعد استفحال المد الإسلامى بها. وهذا درس مستخلص لسكان المناطق العشوائية. فالدولة لن تشعر إلا إذا لطموها على خدها حتى تفيق من غيبوبتها.

لقد كان إمداد الخدمات للمنطقة جزءاً من استراتيجية بسط سيطرة الدولة على الحى. فتنظيف المنطقة من الإسلاميين لم يكن كافيا بأى حال من الأحوال ،حيث أن القاعدة الأساسية التى سمحت للاسلاميين بالنمو كانت تتمثل فى اكتفاء الأهالى ذاتيا فى إدارة حياتهم اليومية من شراء الشرب إلى الاستعانة بعربات الشفط لنزح الصرف الصحى .. الخ. وكان من مظاهر استقلال الحى النمو السرطانى للقطاع غير المنظم فى التجارة والحرف مما يعنى عدم سداد هؤلاء لأى ضرائب، وتسديد الضرائب بالنسبة للدولة شديد الأهمية ليس من حيث حصيلتها و لكن- وذلك الأهم- من حيث أنها مظهر من مظاهر الخضوع لسلطة الدولة.

انتماء محلى أم طبقى؟

دائما ما يقال إن الحملات الانتخابية فى مصر تحكمها القضايا الخدمية والمحلية. فماذا إذا كانت الحملات تدور فى دائرة تعانى من نقص شديد فى الخدمات مثل المنيرة الغربية؟.

المحور الأساسى للسياسة والحملات الانتخابية فى هذا الحى هو تنمية الخدمات. المثال الصارخ على سيادة هذا المحور هو أن نائب امبابة فى البرلمان وهو **اسماعيل هلال** يعمل وكيلا لوزارة الكهرباء، وهو بالطبع منصب يتيح له تسهيل إمداد الحى بالكهرباء.وفى كل المؤتمرات التى حضرتها كان الخطاب الأساسى لهذا المرشح أو ذاك هو قدرته على الاتصال بالمسئولين لزيادة نصيب المنيرة الغربية من الخدمات.

هناك ٤٢ مقعداً فى المجالس المحلية بامبابة كان يتنازع عليها حوالى ٩٠ مرشحا. أى أن المنافسة الانتخابية فى امبابة كانت قوية بالمقارنة ببعض الدوائر الأخرى التى عرفت فوزا بالتزكية. تقدم من المنيرة الغربية ١٢ مرشحا كان هدفهم الأساسى المعلن هو الحصول على تمثيل لأول مرة فى المجالس المحليةو لعلها تكون خطوة للفوز بمقعد امبابة فى مجلس الشعب فى المستقبل.

ومن المفارقة هنا أن الانتماء للحى فى خطاب المرشحين كان نافيا للانتماء الطبقى. وبيان ذلك كالآتى: **ليس من الصحيح أن سكان المنيرة الغربية كلهم فقراء. فبعضهم يفوق العديد من سكان المهندسين ثراء**.فى إحدى زياراتى للمنطقة وأثناء حديثى مع أحد التجار فى متجره كان هناك فيلم يدور فى التلفزيون وكان بطل الفيلم الأجنبى يقبل البطلة. فقلت وما العجب فى ذلك لعلها غفلة من الرقابة تتيح للمراهقين المكبوتين مساحة من التنفس. لكن البطل تمادى فى القبلة إلى الحد الذى جعلنى أبحث عن الترجمة فلم أجدها. فسألت التاجر عما إذا كان ذلك يعرض فى تلفزيون جمهورية مصر العربية فقال لى: لا ،إنه الدش. ذلك مثال واحد عن بعض الثراء الموجود فى المنطقة. مجمل القول هو أن التعامل مع المنيرة الغربية ككتلة انتخابية واحدة يخفى كثيراً من التمايزات فى الحى. معظم مرشحى المنيرة الغربية ركزوا على المقارنة بين الخدمات فى منطقتهم وتلك التى يحصل عليها جيرانهم فى المهندسين .ولكنهم لم **يكتفوا بذلك فتحدثوا عن الظلم الذى يحيق بالمنيرة الغربية مقارنة بالمناطق الأخرى فى امبابة مثل مدينة العمال والمنيرة الشرقية وتعهدوا بزيادة مخصصات المنطقة من الميزانية الكلية لامبابة** . وهكذا أصبح التضاد قائما أيضا مع جيرانهم الفقراء فى إمبابة . وتلك هى النتيجة الطبيعية لتقسيم الأنا والآخر على قاعدة الانتماء المحلى «**منيرة غربية/ مدينة العمال**» وليس الانتماء الطبقى«**عمال وفقراء / رأسماليين وأغنياء**». ذلك لا يعنى على الإطلاق عدم أهمية مخاطبة الانتماء المحلى بالنسبة للقوى السياسية التى تسعى لتعبئة الجماهير على أسس طبقية. ولكنه يعنى إذا تركت

الجماهير فريسة للخطاب المحلي الذي يبثه الانتهازيون والذي يلعب على وتر الظلم التي تعانى منه منطقة بالنسبة للمناطق الأخرى فستسود حالة أقل ما يقال عنها أنها **تزييف لوعي الجماهير** من حيث أنها تضع حيا بفقرائه و أغنيائه في مواجهة الأحياء الأخرى. أما إذا تم الربط بين الظلم التي تعانى منه الجماهير في أماكن سكنها بالقهر الذي تعانى منه في العمل ، أي بالقهر الطبقي فذلك كفيل بخلق وعي طبقي واضح وقوى كما أنه يمثل فرصة حقيقية لبناء تحالفات طبقية على المستوى المحلي بين العمال والطبقات الأخرى المقهورة.

التحالفات الانتخابية

باستثناء قائمة **حزب التجمع** واثنين من **الناصريين** وبعض مرشحي حزب **العمل** كانت الساحة الانتخابية في إمبابة مرتعا لمرشحي الحزب الوطني والمنشقين عليه، أي الذين لم ينالوا شرف النزول على قائمة الحزب فقرروا النزول مستقلين. والتحالفات الانتخابية بين مرشحي الوطني وبعضهم البعض وبعضهم والمنشقين كانت على أشدها معظمها تحالفات انتهازية هشة كانت تتغير كل يوم. والمثال على ذلك هو القوائم التي كان يوزعها المرشحون على الناخبين والتي يسميها **حسن بيومي** مرشح قائمة التجمع بامبابة بقوائم الضرب، حيث أن المرشحين كانوا يصدرون العديد من النسخ المعدلة والتي تضم تحالفات جديدة وكسرا لتحالفات قديمة . وظلت هذه القوائم في حالة حذف واضافة وتعديل حتى ليلة الانتخابات.

كسر التحالف

يقول بعض مرشحي المنيرة أنهم حصلوا على وعود من الحزب الوطني في الانتخابات التشريعية الأخيرة بأن المنيرة سيكون لها نصيب في قوائم الحزب . ولكن هذا لم يحدث. وذلك في الواقع يمثل قمة في انعدام التفكير الاستراتيجي للحزب الوطني حيث أن ذلك كان يمثل فرصة لادماج المنطقة واحتوائها. ولكن على ما يبدو أنه لم يكن هناك قرار باستبعاد مرشحي المنيرة ولكن الأمر كان ببساطة أن قائمة الحزب لم تتسع لهم. مما أدى إلى نزول العديد من أعضاء الحزب كمستقلين وعلى رأسهم **فتحي قمر** .ولكن ذلك لم يمنع من قيام تحالفات بينهم وبين مرشحي الحزب الوطني والمستقلين .حتى كان ذلك اليوم.

في يوم ٤ أبريل عقد مرشحو الحزب الوطني مؤتمرا احتفاليا في إمبابة للاحتفال بفوز **كمال درويش** برئاسة نادي الزمالك. ما المانع من استخدام ورقة الكرة بما **أن معظم سكان امبابة زملكاوية متعصبين** . المهم أن صوانا ضخما و فخما كان منصوبا. واللافتات تشير إلى الأربعة الكبار (أو عصابة الأربعة كما أطلق عليهم) على قائمة الحزب الوطني في إمبابة **الحاج عيسى عيسى، الحاج عبد النافع عبد الحميد، الحاج عبد المنعم عمارة وأخيرا المليونير المعروف الحاج سرور الصباحي صاحب مصانع ملابس.** (لاحظ أن كلهم حجاج) كان الصوان ممتلئا عن آخره. وكان هناك عدد كبير من النساء . فهل ذلك دليل على مشاركة قوية من المرأة في السياسة؟ بالطبع لا. فبسؤالهن عن سبب وجودهن قيل لي أنهن **عاملات في مصنع الحاج سرور مرشح الحزب الوطني** . «سقفوا كويس عشان تخدوا تلات أيام مكافأة». هكذا قال لهم شخص يبدو أنه ملاحظ العمال في مصنع الحاج. وكان هناك أيضا طفل يبلغ من العمر ١٢ عاما قال لي أنه يعمل في المصنع. وبسؤاله عن ساعات عمله قال لي أنه يعمل من ٩ صباحا إلى ٩ مساء. ولكن يبدو أن ذلك لم يمنعه من الحضور للتعبير عن مدى حبه للحاج. وهكذا يبدو أن الحاج لم يكتف باعتصار عماله في المصنع، ولكنه أيضا يتتبعهم خارج العمل لكي يجبرهم على التصويت له.

بعد أن صفق الحضور وزغردت عاملات المصنع أخذ المتحدثون الواحد تلو الآخر يعددون المآثر العديدة لمرشحي الحزب الوطني والتي يجهلها معظم الناس من فرط غفلتهم. الطريف أن أحد المتحدثين قدم نفسه باعتباره يمثل منطقة مدينة العمال فقال أن كل فئات الشعب في تلك المنطقة جاءت للتعبير عن ثقتها في مرشحي الحزب الوطني. وعدد هذه الفئات بأنها وبالحرف الواحد«رجال الأعمال، المهندسون، الأطباء والمدرسون» .وهكذا يتضح أن مدينة العمال لم يعد بها عمال.

المهم بالنسبة لموضوعنا هو أن مرشحي المنيرة الغربية حاولوا المشاركة في المؤتمر ولكن تم استبعادهم مما أدى إلى انسحابهم ودعوتهم كل أهالي المنيرة إلى الانسحاب وعادوا إلى منطقتهم في شبه مظاهرة وعقدوا مؤتمرا في أحد شوارع المنيرة . وهكذا تم كسر التحالفات التي أقاموها مع بعض مرشحي الحزب الوطني. كان الموضوع الأساسي في المؤتمر **هو إدانة خيانة مرشحي الوطني ومحاولتهم الحيلولة دون نجاح أي من مرشحي المنيرة الغربية**. وقال المتحدثون أن باستطاعة أهالي المنيرة الغربية أن يبرزوا قوتهم الحقيقية في صناديق الانتخابات وينتخبوا مرشحيهم . وقال أحد التجار الأثرياء في المنيرة أن مرشحي المناطق الأخرى في امبابة يستندون على دعم تجار مناطقهم الذين يسعون لاضفاء الحماية على مصالحهم وأنه يجب على تجار المنيرة أيضا أن يدعموا مرشحيهم. كان حاضرا في المؤتمر حوالي ٢٥ شخصا فقط ولم تنجح الميكروفونات التي كان صوتها يصل إلى أطراف المنطقة في اثارة اهتمام الناس بهذه الانتخابات.

المفاجأة حدثت يوم الانتخابات وذلك حين استطاع ٧ من مرشحي المنيرة بالفعل أن يفوزوا . وبالاضافة لهم كان الفوز الساحق من نصيب الحزب الوطني. لم تسطع قائمة اليسار وحزب التجمع والناصريون الفوز بأي مقعد . و هذه **النتيجة ترجع في جزء كبير منها إلى التزوير الذي تم بكل أنواعه ابتداء من شراء الأصوات وتسويد البطاقات ووصولا إلى تقفيل الصناديق** . ولكن هل كانت النتيجة ستتغير اذا لم يحدث تزوير. يقول **حسن بيومي** مرشح قائمة اليسار: من الممكن نجاح بعض مرشحي اليسار لو كانت الانتخابات نزيهة فهناك ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ يساري (بالمعنى الواسع) في امبابة وهم يعطون أصواتهم في الانتخابات.على أي حال لقد حسم التزوير النتيجة و هو لم يقتصر على مرشحي الوطني فقط بل وشمل المستقلين أيضا.

ومن الصعب معرفة إذا كانت هناك تعليمات من أعلى بالسماح لمرشحي المنيرة بالفوز لتدارك الخطأ الذي وقع فيه الحزب الوطني بعدم ادراجه لأي من سكان المنيرة على قوائمه . ويمثل دخول هؤلاء في المجالس المحلية حلقة من حلقات ادماج المنيرة الغربية في النظام السياسي وفرض سيطرة الدولة عليها والذي بدأ بتنظيف المنيرة من الاسلاميين وبامداد المنطقة ببعض الخدمات.

فهل يغير ذلك من واقع الفقراء في المنيرة الغربية؟

ملحوظة

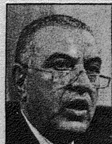
أود أن أعبر عن امتناني للمساعدات القيمة التي قدمها لي باتريك هاني في جمع المعلومات الخاصة بالموضوع ،كما أعبر عن شكري لروبرتو راديمير للصور التي قام بالتقاطها تطوعا.

منذ الاعلان عن نتيجة انتخابات مجلس الشعب التى جرت فى ٢٩ / ١١/ ٩٥ ثم انتخابات الاعادة التى جرت فى ٦ ديسمبر من العام نفسه . واللتين شهدتا أحداث عنف وتزوير شديدين وسقط فيهما عدد من القتلى والجرحى لم تشهده مصر خلال تاريخها النيابى.. تابع المرشحون تقديم الطعون حول صحة هذه الانتخابات إلى محكمة النقض. ليصل عدد الطعون التى قدمت إلى المحكمة للمطالبة ببطلان العملية الانتخابية إلى **أكثر من الف طعن** .شملت غالبية الدوائر على مستوى الجمهورية ، وليتتابع صدور تقارير محكمة النقض الخاصة ببطلان الانتخابات فى عدد كبير من الدوائر تتراوح بين ١٠٠ دائرة حسب أقل التقديرات و ١٥٠ دائرة حسب ما نشر فى جريدة الشعب ، مما يعنى أن **أكثر من نصف أعضاء مجلس الشعب قد دخلوا المجلس عن طريق التزوير** وذلك على الرغم من أن المحكمة لم تنته من نظر كل الطعون الانتخابية المقدمة إليها حتى الآن.

تقارير محكمة النقض ببطلان انتخابات مجلس الشعب

أهم أسباب البطلان:
قصور قانون الانتخاب الحالى

مرشحو السلطة يفوزون


سليمان متولى


أحمد جويلى

تحقيق:
خالد البلشى

ولقد احيلت تقارير محكمة النقض حول بطلان الانتخابات إلى مجلس الشعب لاتخاذ الاجراءات اللازمة حيال الأعضاء الذين قررت المحكمة إبطال عضويتهم، فاصدرت اللجنة التشريعية بالمجلس برئاسة المستشار **محمد موسى** -الذى صدر تقرير من محكمة النقض ببطلان انتخاباته بعد ما شابها من تزوير وتعد على **حرية المواطنين** -قرارها بان المجلس سيد قراره وان احكام محكمة النقض غير ملزمة لمجلس الشعب وأن البت فى بطلان الانتخابات من عدمه شأن من شئون اعضاء المجلس. وعليه فلقد رفضت اللجنة التشريعية بالمجلس كافة التقارير التى أحالتها محكمة النقض إليها والخاصة ببطلان الانتخابات.

وهكذا تولى المجلس البت فى صحة عضويته وإبطال الانتخابات عن طريق الأعضاء الذين قررت المحكمة أنهم دخلوا المجلس عن طريق التزوير . وبذلك يكون المجلس هو المتهم والحكم فى نفس الوقت ليمارس دوره عملاً بمبدأ: «قالوا للحرامى احلف .. قال جالك الفرج» وذلك خلافا لما استقرت عليه السوابق الدولية فى هذا المجال .ففى موقف مشابه لما نحن فيه الان وبعد معركة انتخابية حامية الوطيس قرر مجلس


ضياء الدين داود


أبو العز الحريرى


عادل حسين


مختار جمعه

ضحايا التزوير

العموم البريطانى أنه غير أهل للفصل فى صحة نيابة أعضائه وإن ذلك من شأن القضاء.

وأى قراءة لتقارير محكمة النقض الخاصة ببطلان العملية الانتخابية تكشف عن مجموعة خطيرة من الحقائق ، أمكن استخلاصها من تقارير البطلان فى ٥٠ دائرة انتخابية.

وتعود معظم أسباب البطلان إلى الخلل الواضح فى قوانين الانتخابات المعمول بها الان مما جعلها **أداة طيعة فى يد وزارة الداخلية** للعبث بارادة المواطنين وخصوصا فى ظل غياب الاشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية كما تعود هذه الأسباب لامتلاء جداول الانتخابات باسماء الموتى والمسافرين ورجال الشرطة والقوات المسلحة مما يسهل عمليات التزوير عن طريق التصويت باسمائهم لنرى من ماتوا منذ عام ١٩١٠ يصوتون في انتخابات عام ١٩٩٥ . تقول تقارير محكمة النقض أن وجود موتى مقيدين بكشوف الانتخابات تأشر أمام اسم كل منهم بما يفيد الادلاء بصوته أو التأشير أمام أصوات الغائبين أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو قيام الفرد الواحد بالتصويت أمام أكثر من لجنة الناتج عن تكرار القيد فى الجداول الانتخابية كان من أهم أسباب التلاعب فى النتائج . ولقد ظهر هذا فى غالبية الدوائر التى تم إبطال نتائجها مثل دوائر **دمنهور** «المرشح فيها زهدى الشامى مرشح التجمع، الذى تم اسقاطه ودائرة منية النصر دقهلية الذى أنجح فيها رئيس اللجنة التشريعية ، ودائرة **كوم امبو** محافظة أسوان والذى اسقط فيها مختار جمعه عن حزب التجمع مقعد العمال ونائب الدائرة السابق. وفى **قلين** بكفر الشيخ وكذلك فى **طهطا** محافظة سوهاج. وفى دائرة **العجوزين** بكفر الشيخ . أما فى سمنود غربية فلقد تم التصويت للمتوفين وعشرة من الناخبين الذين كانوا معينين أمناء ورؤساء لبعض اللجان فى محافظة المنوفية فى نفس اليوم .وفى الدائرة السابعة باسيوط **مركز شرطة الفتح وساحل سليم** فلقد قام عدد من المتوفين بالادلاء باصواتهم من بينهم **اعمام الرئيس جمال عبد الناصر** .وفى دائرة **مصر القديمة** تضمنت الكشوف ٣٨ متوفياً تأشر أمامهم بما يفيد الادلاء بأصواتهم . أما فى دائرة **الحسينية** شرقية والمرشح فيها **محمد مهير** مرشح التجمع فلقد ثبت تكرار قيد اسماء بعض الناخبين فى جداول أكثر من شياخة والتصويت باسمائهم فى أكثر من لجنة بالاضافة لاسماء متوفين وحالات اسماء دون السن القانونى. ولعل من ابرز الحالات كانت فى وجود ٣٩٠ متوفياً ادلوا بأصواتهم فى دائرة **الشرق** ببور سعيد . أما الدائرة السادسة مركز قويسنا (دائرة **سليمان متولى**)،وزير النقل والمواصلات فلقد جاء تقرير المحكمة لصالح النائب المستقل **جلال غريب** حيث تم التأشير أمام أكثر من ٦٠٠ صوت من المتوفين والموجودين خارج البلاد بما يفيد ادلائهم باصواتهم .حيث تم التأشير بالادلاء بالاصوات أمام ١٧٤ متوفياً ، ٢١٧ ناخباً مسافراً للخارج وعشرة ناخبين مقيدى الحرية .فى حين تكرر ادلاء ٢٩٩ ناخباً باصواتهم فى أكثر من لجنة ولعل الطريف هو قيام السيدة **هانم محمد عامر** المتوفاه عام ١٩١٠ بممارسة حقها فى الادلاء بصوتها حسب ما اقرته كشوف الانتخاب -وفى دائرة **فارسكور** والمرشح فيها **ضياء الدين داود** رئيس الحزب الناصرى تم التصويت لـ ٣٤٠ فرداً من الموتى والمفقودين والغائبين . أما فى دائرة مدينة نصر والمرشح فيها **عادل حسين** فلقد ثبت قيام د. عبد المنعم عماره بنقل ١٥ ألف صوت من خارج الدائرة من أندية الاسماعيلية وغيرها إلى شياخة الاستاد بالدائرة . لعل ذلك يعكس ما آلت إليه كشوف الانتخابات من حال ولعلنا لو أردنا إحصاء الدوائر التى بها هذا الخلل فسنعرض لكل الدوائر على مستوى الجمهورية .

ورغم انه من البديهى أنه بثبوت قيام شخص واحد من المتوفين أو المسافرين خارج البلاد بالادلاء بصوته فى أى لجنة فان هذا يعد دليلاً على التزوير لابد وان يحجب الثقة فى بيانات اللجنة كلها . إلا أن محكمة النقض لم تعتمد على هذا السبب وحده فى إبطال الانتخابات نظراً لتفشى الخلل فى جداول الانتخاب وهذا ما حدث فى دائرة

الزيتون «لجنة د. زكريا عزمى» وما حدث بدائرة **ادكو** برشيد والتى رفضت المحكمة فيها الطعن رغم وجود ١٣ شهادة وفاة لبعض ناخبى الدائرة ومن ثم يكون الطعن على غير أساس كما رأت المحكمة.

ألا يدعونا كل هذا إلى تنقية جداول الانتخاب وتعديل نظام الانتخاب بما يكفل وجود رقابة قضائية على العملية الانتخابية فى جميع مراحلها. بما فى ذلك الطعون أو المنازعات الخاصة بتحرير جداول الانتخاب. أو بعملية الترشيح أو عملية الانتخاب ذاتها حتى يتسنى إصلاح ما فسد.

الظاهرة الثانية هى المتعلقة ، ببطلان الاجراءات والخاصة بنماذج الانتخاب والفرز.

أ- فهناك إجراءات تتعلق بكشوف الانتخاب «نموذج ٣٨ ش» حيث اثبت فى العديد من التقارير أن رئيس اللجنة لم يوقع أمام اسم الناخب حسب ما ورد فى المادة ٣٢ من القانون ٧٣ لسنة ٥٦ الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والتى أوجبت على أمين اللجنة أن يوقع فى كشوف الناخبين أمام اسم الناخب الذى أبدى رأيه بما يفيد ذلك وهو ما رددته المادة ٢٩ من تعليمات وزارة الداخلية الصادرة فى قرار وزير الداخلية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٤ الخاص باجراءات ترشيح وانتخاب اعضاء مجلس الشعب.

ولقد تم رصد ذلك فى العديد من الدوائر مثل دوائر **أبو حماد** شرقية ودائرة **المنيل** بالقاهرة و المرشح فيها **مصطفى النشرتى** عن حزب الوفد ودائرة قسم **شرطة الجيزة** والتى نجح فيها **د. أحمد جويلى** وزير التموين والتجارة الخارجية وفى الدائرة السادسة **بقويسنا** وفى دائرة **روض الفرج** والذى ثبت فيها أن أمين اللجنة لم يوقع قرين كل اسم حضر فى خمس لجان. ولعل ابرز مثال على ذلك هو ما حدث فى **دائرة كرموز** والتى صدر فيها تقرير النقض بالبطلان لصالح **ابو العز الحريرى** مرشح حزب التجمع عن العمال والنائب المستقل **محمد البلشى** عن الفئات حيث ثبت أنه فى ٣٥ لجنة من واقع ١٥١ لجنة لم يتم التوقيع فيها أمام اسم الناخب بما يفيد الادلاء بصوته **مما حدا بمحكمة النقض ان تبطل ١٠٥٧٩ صوتا مزورا لصالح مرشحى الحزب الوطنى .كانت كفيلة بان يخسر الانتخابات.**

ولعله من الضرورى أن نشير إلى أن المشرع أوجب على أمناء اللجان الفرعية التوقيع أمام أسم الناخب الذى يحضر للادلاء بصوته حتى يضمن لهذه الكشوف توافر الثقة فى اثبات حضور الناخبين المحددة أشخاصهم بالكشوف حتى يبعث على الاطمئنان إليها ويحول دون التلاعب فى أصوات الناخبين اذ انه فى حالة عدم التوقيع من أمين اللجنة يمكن لأى شخص أن يؤشر فى الكشوف باى علامة تفيد حضور الناخبين على خلاف الحقيقة وخصوصا فى ظل غياب مادة تنص على أن يوقع الناخب بنفسه أو يبصم أمام اسمه فى كشوف الناخبين مما يمنع العبث بهذه الكشوف.

ب- كما استندت المحكمة فى تسبيبها لبطلان الانتخابات إلى بطلان محاضر اللجنة الفرعية «نموذج ٥١ ش» **نتيجة لعدم تحرير بعض هذه اللجان لهذه المحاضر** . أو لخلو البعض الاخر من البيانات الجوهرية التى تطلبها القانون وعدم توقيع رؤساء وأمناء وأعضاء بعض اللجان على محاضر تلك اللجان . بما يشكل بطلانا لهذه المحاضر وللعملية الانتخابية ذاتها حسب ما جاء بالقانون حيث نصت المادة ١٩ من القانون ٧٣ على أن «يقوم أمين لجنة الانتخاب الفرعية بتحرير محضر بجميع الاجراءات التى اتخذتها اللجنة وتلاوته عليها فى آخر الجلسة ويحرر هذا المحضر من نسختين ويوقع عليهما رئيس وأمين اللجنة والأعضاء وترسل احداهما إلى مدير امن المحافظة وتسلم الثانية إلى رئيس اللجنة العامة . وكذلك حسب ما جاء فى المادة ٤٥ من تعليمات وزير الداخلية بشأن «نموذج ٥١ ش» والتى نصت على أن يوقع عليه كل من الرئيس و أمين وأعضاء اللجنة مع كتابة أسمائهم وخصائصهم بالنموذج بخط واضح وبذات القلم.

ومن النماذج الواضحة على بطلان محاضر اللجنة الفرعية «نموذج ٥١ ش» ما حدث فى دائرة **كوم امبو** بمحافظة اسوان والمرشح فيها **مختار جمعه** مرشح التجمع عمال حيث ثبت أن هناك **٥٣ لجنة** لم يدون بالنموذج ٥١ش الخاص بها اية بيانات كما وجد ان هناك نماذج غير موقعه إطلاقا . أما فى دائرة **كرموز** فلقد وجد أن هناك ٥ لجان لم يحرر لها النموذج ٥١ ش مطلقا. أما فى **ملوى** فلقد ثبت أن النماذج ٥١ ش جاءت خلواً من البيانات فى ٣٢ لجنة وان ١٥ نموذجاً جاءت غير موقعة من رئيس وأمين اللجنة .وفى دائرة **ديارب نجم** شرقية ثبت عدم وجود نماذج ٥١ ش فى خمس لجان بينما جاءت هذه النماذج خلواً من اية بيانات فى خمس لجان . وعموماً فلقد ظهر الخلل فى محاضر اللجان الفرعية فى غالبية الدوائر التى ابطلت .

ولاستجلاء الأمر حول أهمية محاضر اللجنة الفرعية «نموذج ٥١ ش» فلقد نصت المادة ٣٤ من القانون ٧٣ لسنة ٥٦ على «أن يعلن رئيس اللجنة الفرعية فى ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت المعين لذلك وتختم صناديق وأوراق الانتخاب ويقوم رئيس اللجنة بتسليمها إلى رئيس اللجنة العامة لفرزها بواسطة لجنة الفرز التى تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة».

وعلى ذلك **فمحاضر اللجان الفرعية تكون هى الأساس الذى تقوم عليه العملية الانتخابية وتعتمد عليها اللجان العامة بخصوص نتيجة الفرز النهائية وبالتالى نتيجة الانتخابات..** واذا لم يتم التوقيع على نماذج ٥١ش فاننا لا نستطيع تحديد مصدرها الحقيقى هل هو اللجنة فعلاً أم أى جهة أخرى من مصلحتها تزوير الانتخاب فتتلاعب بهذه النماذج .. وخصوصا فى ظل غياب الاشراف القضائى حيث أن القاضى الوحيد يكون هو رئيس اللجنة العامة . فالتوقيع على هذه المحاضر من الرئيس والأمين والأعضاء شرط ضرورى لصحتها وبالتالى صحة الانتخابات بشكل عام فهى المصدر الذى نستطيع الرجوع اليه فى حالة الشك فى النتيجة العامة للانتخابات. ومما يؤكد أهمية التوقيع على هذه المحاضر ما حدث فى دائرة **منشأة القناطر** جيزة حيث ثبت فى ديباجة محضر لجنة «١» «ان اسم رئيس اللجنة هو **روماني عدلى مسيحه سعيد** فى حين أن هذا المحضر قد ذيل بتوقيع رئيس لجنة أخر **هو ياسر أحمد على** وما حدث فى اللجنة الفرعية «٩٠» من نفس الدائرة حيث ثبت أن اسم العضو الموقع على محضر فرز اللجنة الفرعية ٥٠ ش هو سعيد محمد عبد المقصود بينما العضو الموقع على محضر اجراءات فرز صندوق اللجنة نموذج ٤٨ش هو **الناصر صلاح الدين محمود** وعليه كان لابد من ابطال هذه الدائرة لوجود تزوير فى الأوراق الرسمية يتعذر معه تحديد من صدرت عنهم.

واستندت المحكمة فى تسبيبها لبطلان الانتخابات فى كثير من الدوائر إلى بطلان محاضر فرز اللجان الفرعية أو العامة «نماذج ٤٨ ش ، ٤٩ش ، ٥٠ش » وذلك لنفس أسباب بطلان محاضر اللجنة الفرعية السابقة.

ولعل من أبرز الأمثلة التى توضح ذلك ماحدث بدائرة **كوم امبو** باسوان بالنسبة للنموذج ٤٩ ش الخاص بمحضر اجراءات فرز اللجنة العامة حيث وردت إلى المحكمة صورة ضوئية منه من مدير أمن أسوان بمطالعتها تبين أن ديباجتها خلت من كثير من البيانات الهامة وموقعه من رئيس اللجنة العامة وأمين اللجنة وثلاثة أعضاء فقط . ولكنه بطلب النسخة الاصلية وردت وبها شطب وتعديل بالنسبة لمجموع الأصوات الباطلة وموقعة من جميع الاعضاء . وجاء معها كتاب مديرية الأمن يتحدث عن إلغاء أصوات اللجنة ٦٤ بقرار من رئيس اللجنة العامة، بما بعد تعدياً على القانون . رغم عدم ثبوت ذلك

بأى من النموذج أو صورته. ومع هذا التلاعب الواضح بالنماذج كان من الصعب استكناه الحقيقة منه وكان لابد من الرجوع إلى محاضر اللجنة الفرعية، باعتبارها الاساس والتى ثبت بطلانها مما توجب معه ابطال الانتخابات فى هذه الدائرة.

الغريب ان اللجنة التشريعية بمجلس الشعب قررت (!!) ان بطلان الاجراءات لا يستوجب معه بطلان الانتخابات وذلك لان القانون ٧٣ لم ينص على البطلان فى نصوصه إذا لم تستوف الاجراءات بشكل قانونى.

فما ذا قالت محكمة النقض حيال ذلك؟.

نجد أن عدداً كبيراً من التقارير قد اجمعت فى ردها على ادعاء اللجنة التشريعية على أنه «بالنظر إلى نهج القانون فلقد **وضع المشرع نصوصه فى صورة آمره ولم يكن فى حاجة إلي تقرير البطلان جزاء على مخالفتها لان ذلك أمر يتعلق بسلامة العملية الانتخابية ذاتها**. حيث أن تلك النصوص وردت لضمان نزاهة الانتخابات وحيدة القائمين عليها وتجردهم فهى مقصودة لذاتها ومن ثم **يترتب البطلان حتما عند مخالفة أى من أحكام هذا القانون المتعلقة بالرقابة على عملية الانتخاب وأوضاع محاضر فرز الاصوات وكشوفها والقول بغير ذلك سوف يترتب عليه حتما الاستعلاء بالاهواء الشخصية لبعض المنوط بهم الاشراف على العملية الانتخابية**. وسوف يسمحون لانفسهم بالحصول على صلاحيات وتقديرات للتجاوز عن بعض الأجراءات التى أوجبها القانون. والتى هى فى حقيقتها تمثل اعتداء صارخا على ارادة المشرع المكلف قانونا بصياغة ارادة المواطنين ووضعها فى شكل خاص بعيد عن الاجتهادات الشخصية التى قد يصعب معها الوقوف على حقيقة سوء القصد أو حسن النية فيهما. ومن ثم استلزم الأمر إقرار البطلان عند مخالفة أى اجراء من الاجراءات التى نص عليها القانون، ولقد ظهر بطلان الانتخابات واضحاً فى دائرة **المنزلة** والمرشحة فيها **هانم طوبار** عن حزب العمل حيث ثبت عدم توقيع جميع المحاضر العامة أو الفرعية في الدائرة.

وكان من اسباب البطلان التى وردت فى الكثير من تقارير محكمة النقض أنه وجدا ان أعداد بطاقات الرأى التى وجدت بصناديق الفرز حسبما ورد بالنموذج ٤٨ ش **لا يطابق عدد الناخبين الذين ادلو باصواتهم** طبقا لما ورد بالنموذج ٥١ ش. أو طبقا لما ورد بالنموذج ٣٨ ش الخاصين باللجان الفرعية. ولقد ظهر هذا غالبا على شكل **زيادة فى عدد البطاقات التى وجدت بالصناديق عن عدد الناخبين الذين تأشر أمامهم أنهم أدلوا بأصواتهم**. ولقد ظهر هذا جليا فى عدد كبير من الدوائر التى أبطلت فيها الانتخابات مثل دوائر **قلين بكفر الشيخ واسطنها** بمحافظة المنوفية **ومنية النصر** بالشرقية دائرة رئيس اللجنة التشريعية حيث وجدت بطاقات زائدة فى صناديق الانتخاب عن عدد الذين ادلوا باصواتهم. أما فى دائرة شرطة **الجيزة** فلقد اختلفت اعداد بطاقات الرأى حسبما ورد بالنموذج ٤٨ ش عن عدد الذين ادلو باصواتهم حسبما ورد بالنموذج ٣٨ ش فى ٢٠ لجنة. وهو ما تكرر فى ٢٣ لجنة من واقع ١٠٥ لجنة بدائرة **ديارب نجم** شرقية. أما فى كوم امبو فلقد **اختلفت أعداد البطاقات عن عدد الاصوات فى٣٥ لجنة**. ولعل أكثر الدوائر التى ظهرت فيها هذه الظاهرة كانت **دائرة قسم شرطة ملوى** بالمنيا حيث تبين أن عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم والثابت فى النموذج ٥١ ش غير مطابق لبيان عدد البطاقات التى أعطيت والثابت فى نموذج ٤٨ ش فى جميع لجان الدائرة وعددها ١٦١ لجنة لنجد مثلا فى لجنة رقم ٧٤ ان عدد الناخبين الذين ادلوا باصواتهم كان ١٨٣ ناخباً بينما وجد ٤٠٣ بطاقة انتخاب داخل صندوق الانتخاب طبقا للنموذج ٤٨ش وكان ذلك ناتجا لعمليات التقفيل الواسعة التى شهدتها الدائرة.

وكان أحد الأسباب التى أدت إلى خلل العملية الانتخابية هو **قيام الشرطة بالتزوير بالقوة فى كثير من اللجان أو استخدام العنف ضد المواطنين ومندوبى المرشحين لتسهيل عمليات التزوير**. ولقد ثبت ذلك فى العديد من اللجان فى دائرة **نقاده** بقنا وفى دائرة **اسطنها** منوفية ثبت قيام الشرطة وأجهزة الحكم المحلى بالتزوير بالقوة فى معظم لجان الدائرة كما قامت الشرطة بتسديد بطاقات الانتخاب بالقوة لصالح مرشح الحزب الوطنى **محمود أبو النصر** ضد د. **محمد كامل** مرشح الوفد. أما فى دائرة منشأة القناطر جيزة فلقد **تم رصد وجود قوة من الشرطة داخل مقر اللجنتين ١٠، ١١ تقوم بتسويد بطاقات الانتخاب بالقوة لصالح مرشحى الحزب الوطنى**. وفى مدينة نصر قامت الشرطة بنقل صناديق الانتخاب من لجان الانتخاب إلى لجان الفرز بدون وجود مندوبى المرشحين. وكما ظهر عنف الشرطة فلقد استخدم بعض المرشحين العنف تجاه المرشحين الآخرين. فى دائرة **فارسكور** تم رصد اعتداء **جماعات مسلحة على مندوبى ضياء الدين داوود**. وفى دائرة **أبو حماد** شرقية كشف تقرير محكمة النقض قيام العضو **أحمد أباظة** وأتباعه بارهاب الناخبين فى اللجان الفرعية وإتلاف وإحراق صناديق الانتخاب. أما فى دائرة **قلين** بكفر الشيخ أكدت المحكمة تزوير الانتخابات وتدخل الشرطة لصالح مرشحى الحزب الوطنى وأشارت لعدم سماح قوات الأمن لمندوبى المرشحين الآخرين من دخول اللجان الفرعية.

كانت هذه هى أهم أسباب بطلان انتخابات مجلس الشعب فى كثير من الدوائر ولعلنا لانستطيع أن نختم هذا التحقيق دون أن نشير إلى تقرير محكمة النقض بدائرة **فارسكور** والذى ثبت فيه **أنه حدث خطأ مادى فى عملية رصد الأصوات وجمعها ترتب عليه تغيير النتيجة لصالح مرشح الحزب الوطنى وأنه بازالة هذا الخطأ وحده يتعين فوز ضياء الدين داوود**. مما يتحتم معه ضرورة الإسراع فى تصحيح هذا الخطأ من جانب اللجنة التشريعية بالمجلس والتى بررت عدم قبول أغلبية تقارير النقض بحجة عدم ورود أخطاء مادية.

لعل كل مافات يلقى الضوء على مدى التردى التى وصلت إليه حياتنا النيابية. وقد آن الآوان لاستكمال الحياة الديمقراطية بتعديل نظام الانتخابات برمته. بما يتضمن حيدة ونزاهة العملية الانتخابية وبما يكفل التمثيل النيابى الصحيح المعبر عن إرادة المواطنين. وذلك بتحقيق مطالب أحزاب المعارضة بتعديل تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الحالى الذى يشتمل على العديد من أوجه القصور والتى تكرس عمليات التزوير وذلك عن طريق النص على بعض الضمانات التى تعالج القصور فى القانون السابق مثل أن يوقع الناخب أو يضع بصمته أمام اسمه فى قوائم الانتخاب وأن يوجد اشراف قضائى كامل على الانتخابات وأن ترتبط الجداول الانتخابية ببيانات السجل المدنى بحيث لاتوجد فرصة لوجود المتوفين أو المسافرين للخارج أو أفراد الجيش أو الشرطة مثلاً. لعل ذلك يكون البداية فى عملية الإصلاح السياسى.

مصــر

« المسلمون والأقباط .. هم أبناء مصر الذين ينسبون إليها وتنسب إليهم لايعرفون غير بلدهم ولايرحلون لغيرها إلا زيارة .. قلبتهم الأيام على جمر التقلبات .. وقامت الدنيا وقعدت وهم هم إخوان الوطنية يعضد بعضهم بعضا ويشد أزره فى مهماته »

(عبد الله النديم ، مجلة الأستاذ١٨٩٣)

الأقبـــــاط

و"الإقالة" من الوطن

فجأة وبدون مقدمات ، وفى ذروة مواجهة مع العدو الصهيونى وفى أعقاب حادث بشع راح ضحيته مجموعة من المصريين كانوا يتعبدون فى إحدى الكنائس بصعيد مصر ، خرج علينا المرشد العام للاخوان المسلمين الأستاذ **مصطفى مشهور** بتصريحات تطالب الأقباط بدفع الجزية واستبعادهم من الجيش حيث أن بقاءهم فيه يحمل إمكانية أن يتغير " ولاؤهم" ويصبحون عملاء للعدو!!

واقع الحال إن القراءة المتأنية لحديث المرشد العام **تحمل نظرة " استبعادية"** للأقباط من منطلق أنهم " **أهل ذمة** " ، أى بسبب الاختلاف فى الدين ، الأمر الذى يعنى أن صحة مشروعية وتمام الانتماء للكيان الذى يدعو إليه المرشد العام إنما يحدده الانتماء الدينى فى المقام الأول . أن هذه النظرة الاستبعادية للأقباط إنما تعكس **قراراً بالإقالة" لهم من هذا الوطن** ، فهم غير مؤهلين للدفاع عنه ، وهو أمر يناقض التاريخ ولايعترف بخصوصية الحركة المصرية التى استطاعت احتضان مكونات الجماعة الوطنية المصرية(المسلمون والأقباط) على مدى ١٤ قرنا ، حيث أنجزت معا الكثير فى مجال الوطنية المصرية.

وماطرحه المرشد العام ليس جديدا ولامفاجئا ، المفاجأة فقط فى توقيت ماذكره . إن خلاصة ماذكره المرشد العام هو استمرار لموقف ثابت فى أدبيات الجماعة منذ وقت مبكر يشتد أحيانا ويخفت أحيانا أخرى ولكن فى جوهره يرى أن **الأقباط بحكم الانتماء الدينى ، جماعة غير مؤهلة للاشتراك فى الجيش الحامى للدولة الاسلامية أو لتولى مناصب الولاية العامة فى تلك الدولة.** وتقف هذه الأدبيات أيضا موقف الريبة من الحركة الوطنية المصرية التى استطاعت أن تستوعب مكونات الجماعة الوطنية (المسلمون والأقباط) تحت لوائها ، وتفرز الدستور الذى تضمن حقوقا متساوية للمصريين جميعا بغض النظر عن الدين أو اللغة أو العرق.

إن الوطن هو القاعدة المشتركة التى التقى عليها كل المصريين على اختلاف انتماءاتهم فصار الوطن هو الرابطة الأعم التى تشمل الجميع ، وهو المجال الذى تحققت فيه إرادة المصريين فى الحياة والنضال معا. ومن هذا المنطلق صارت التمايزات المختلفة مصدرا للثراء وعامل قوة لهذا الوطن.

والثابت تاريخيا أن المشروع الوطنى / القومى العام كان دائما عامل تجميع وتوحيد للمصريين ، ومن خلال السعى المشترك نحو تحقيق هذا المشروع كانت تتجسد" المواطنة" المصرية عمليا على أرض الواقع كاملة غير منقوصة لكل المصريين فى إطار المساواة الدستورية الكاملة على أرضية الانتماء الوطنى المصرى إن هذا المشروع الوطنى لم يلغ أبداً الاختلاف على أصعدة الفكر والمعتقد والسلوك ، ولم يستبعد الدين إنما كان **يوفر المظلة لجميع المصريين أن يمارسوا تنوعهم - دينيا كان أو فكريا - بشكل آمن وإيجابى . ولم يكن يحدث " الاختلال " غالبا إلا عندما يدعو البعض لاستبدال الانتماء الوطنى بالانتماء الدينى** . وليس غريبا أن تتعرض الجماعة فى نفس اللحظة إلى الانقسام والتفتت بدلا من الاندماج والتكامل ، إنها دائما تكون لحظة تتعرض فيها الجماعة إلى مايمكن تسميته " بالتدمير الذاتى" . فيبدأ الحديث عن الاختلاف بين المواطنين فى المعتقد الدينى ، كذلك التفاوت العددى بين معتقدى هذا الدين أو ذاك . وبدلا من أن يصبح التنوع مصدرا لقوة الجماعة الوطنية يصبح مصدرا من مصادر أزماتها وخصوصا عندما يصير الانتماء الدينى فى حد ذاته مشروعا سياسيا مستقلا فيبدأ الاستبعاد وتفترق الرؤى.

إن الوطنية المصرية هى اختيار ثابت ، تاريخيا ، بالنسبة للأقباط منذ القرن الأول الميلادى ،ففى ذروة الصراع مع الامبراطورية الرومانية ، ورغم الرابطة الدينية ، اختار الأقباط الوطنية المصرية رغم الإيمان المسيحى الواحد . فرغم الاحتلال المادى لمصر قاوم الأقباط من خلال كنيستهم المستقلة استبداد الامبراطورية الرومانية قروناً طويلة . وبعد دخول الاسلام مصر قاوم الأقباط حملات الفرنجة التى كانت ترفع الصليب شعارا لها ، واجهوا الإرساليات التبشيرية ورفضوا التمثيل النسبى ورفضوا مؤتمر الأقليات وبذلوا الدم فى كل حروب مصر عبر التاريخ . يعكس ماسبق اختيارا تاريخيا للأقباط يؤكد أنهم لم يمارسوا تأكيد الذات " على أرض الانفصال عن الجماعة الوطنية وإنما من خلال التأكيد على وضعيتهم الأصيلة باعتبارهم مواطنين مصريين.

وبعد ، أتصور أن تصريحات المرشد العام للإخوان المسلمين لن تؤثر فى الاختيار التاريخى للأقباط كمواطنين مصريين كاملى المواطنة ، بل ستزيدهم تمسكا بالوطن ، ولكن ربما يكلف أصحاب النظرة الاستبعادية للآخر أنفسهم أن يمارسوا مراجعة نقدية للذات تمكنهم من إبداع صياغة تتلاءم وخصوصية مصر .. وإلى أن يأتى ذلك فان الأقباط يرفضون أى طرح يستبعدهم أو يقيلهم من هذا الوطن فهو وطن الجميع.

سمير مرقس

دراسة

مشروع قانون العمل الموحد.. تحليل وتحذير

أسوأ أيام الحركة العمالية المصرية.. تبدأ بيوم إقرار هذا القانون

٧ قضايا رئيسية تكشف مواضع الخلل.. والفهلوة التشريعية

المنهج التقليدى السائد فى دراسة مشروع قانون جديد فى مجال العمل أو غيره ، أن نقرأ مواد المشروع الجديد مادة مادة ثم نقارنها بالمواد المناظرة لها فى القانون القديم . وهو منهج يتسم بالأكاديمية ويفضله رجال القانون . ولكننا نشك كثيراً فى جدواه مع جماهير العمال وعموم النقابيين.

لهذا فاننا آثرنا هنا أن ندرس مشروع قانون العمل الموحد المقترح من خلال التعرف على **موقف هذا المشروع إزاء القضايا الرئيسية التى تهم الطبقة العاملة** ، والأهمية النسبية لكل قضية فى ضوء الظروف الموضوعية وطبيعة المرحلة التاريخية والتنموية التى يصدر التشريع فى كنفها.

وقد حددنا هذه القضايا الرئيسية فى القائمة الآتية:

١- قضية التشاور والتعاون فى علاقات العمل.
٢- قضية المفاوضة الجماعية.
٣- قضية الفصل التعسفى للعمال.
٤- قضية التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل.
٥- حق الاضراب
٦- حق الغلق
٧- الأجور.

المستشار: أمين عز الدين

ولكننا - قبل تناولنا لهذه القضايا - ينبغى أن نسجل هنا **مجمل المخاوف التى انتابت الطبقة العاملة المصرية** منذ الاعلان عن إعداد هذا المشروع ، ومنذ تشكيل لجنة عليا (ثلاثية العضوية) واللجان الست(السرية تقريباً) للمعاونة فى صياغته، ومنذ أختير **الدكتور أحمد البرعى** مستشاراً للمهمة وموفداً من مكتب العمل الدولى.

وتتركز تلك المخاوف فيما يلى:

أولاً : الخوف من فرض العزلة على العمال وقياداتهم النقابية وحرمانهم من المشاركة الفعالة والتأثير الحقيقى فى صياغة مشروع القانون . ولن يخلو جيب الحكومة - وبعض الموالين لها فى الاتحادالعام للعمال ، من ملاعيب سافرة وخفية لعزل ممثلى الطبقة عن العملية.

ثانيا: الخوف من إلغاء أو إضعاف الأحكام التى تحمى العمال من **الفصل التعسفى** ومن الغلق الكلى والجزئى الذى يمارسه رجال الأعمال.

٨ حالات يجوز فيها فصل العمال بكل سهولة منها مخالفة تعليمات السلامة وإفشاء أسرار الشركة!!

ثالثا: الخوف من إطلاق يد أصحاب الأعمال ، وخاصة بعد الخصخصة فى ممارسة **التوقف الكلى والجزئى وتشريد العمال فى المنشآت المباعة،** وسلب حق العمال فى الإضراب دفاعاً عن حقوقهم وحماية لمصالحهم.

رابعا: مخاوف وشكوك حول **من له الحق فى تحديد الأجور وشروط العمل** فى ظل آليات السوق، وظهور بوادر ومؤشرات على النية المبيتة للحد من مشاركة العمال وتأثيرهم فى هذه العملية.

خامسا: الخوف من أن تتفاقم ظاهرة **المستثمر الفهلوى** رمز الانتهازية والمغامرة ، وكذا المستثمر الأجنبى الذى يتصور أن مصر ساحة ملائمة للحصول على العمالة بأدنى أجر وبشروط تقترب من السخرة وحين نشر مشروع القانون عام ١٩٩٤- ولم ينشر نص آخر له منذ ذلك الحين- لم تكن مفاجأة لنا أن نجده يؤكد مخاوفنا ، بل ويضيف مخاوف جديدة ، الأمر الذى ضاعف من شكوكنا فى نوايا حكومة **الحزب الوطنى الديمقراطى ،** ونوايا رجال الأعمال ، وبعض القيادات النقابية الذين يتسترون وراء ضجيج لاينتهى من الصحافة القومية وأجهزة الاعلام.

وضاعف من شكوكنا أيضا أن ستائر من التعتيم والتضليل ضربت على المشروع ، بحيث صعب علينا كدارسين موضوعيين ، أن نتبين إلى مدى يتوافق المشروع مع ظروف الانتقال إلى آليات السوق ، وقدرة هذا التشريع على حماية حقوق ومصالح الطبقة العاملة المصرية.

ولكن فيصل الحديث هنا هو أن نتحقق بدقة وموضوعية من موقف هذا المشروع إزاء كل قضية من القضايا السبع التى حددناها.

١ قضية التشاور والتعاون

التشاور والتعاون بين طرفى الانتاج وسيلة وأداة يتيحها تشريع العمل من أجل تبادل الرأى والخبرة بصفة دائمة ، فى كل مايواجههما من مشاكل فى علاقاتهما اليومية ، تلافيا لتراكم مصادر النزاع أو استفحالها.

وقد نمت " لجان التشاور والتعاون" ضمن هيكل العلاقات الصناعية فى مصر **منذ الثلاثينات** ، وبلغت أوجها فى إطار قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وأصبح لها بناء مزدهر قاعدته **"لجان مشتركة فى مستوى المنشآت ، وفى مستوى الصناعة».**

وامتدت لجان التشاور أفقيا ونوعيا مثل **لجان الأجور ولجان التلمذة الصناعية والتدريب المهنى ، ولجان التوظيف والتخديم.**

وتوج هذا البناء – على المستوى القومى – بالمجلس الاستشارى الأعلى للعمل.

وقد أصبح هذا الهيكل الموروث القانونى المطبق عمليا ، سمة مميزة لعلاقات العمل المصرية ومصدراً لفخر الطبقة العاملة وافتخارها ، ثم جاء اليوم الأسود عندما قرر المسئولون عن صياغة مشروع قانون العمل الموحد الجديد ، من النقابيين ورجال الأعمال والدخلاء، إلغاء هذا البناء العظيم للتشاور والتعاون بجرة قلم ودون خجل أو مواربة.

ولسنا نجد مبرراً لهذا الإلغاء ، ولاكيف إقتنع من اقترفوا هذا الجرم المشهود بأن العلاقات الصناعية فى ظل آليات السوق ليست بحاجة إلى التشاور والتعاون.

ونحن مقتنعون بأن إلغاء لجان التشاور والتعاون لم يكن نتيجة جهل الذين أعدوا المشروع ، وإنما **محاولة لتقليص التواجد العمالى فى علاقات العمل وكتم أنفاس العاملين وحرمانهم من التعبير الودى واليومى ، عن آرائهم ،** وفى نفس الوقت إطلاق يد أصحاب العمل فى شئون العمل داخل منشآتهم.

وهكذا لم يبق من هيكل لجان التشاور والتعاون إلا المجلس الاستشارى الأعلى للعمل. فقد خصص المشروع لهذا المجلس العتيد ، ورغم أهميته البالغة ، **مادة واحدة** يتيمة وعرجاء، نزلت على هذا المجلس الذى ولد عام ١٩٣٢ وعلاقات العمل المصرية الحديثة لاتزال فى المهد ، نزلت عليه تنتف ريشه وتقلم أظافره وتكتم فكره وأنفاسه.

ففى تلك المادة الوحيدة (مادة ١٤٥) حدد المشروع اختصاصات المجلس فى صيغة مغرقة فى الانشائية والعمومية المترهلة ، وفى سلسلة من" المصطلحات" الغامضة ، مثل إبداء الرأى – والأزمات الاقتصادية – وتوثيق التعاون بين أطراف الانتاج – تناسب ظروف مصر مع اتفاقيات العمل الدولية أو العكس ، وتركت المادة تحديد المعنى الحقيقى لهذه المصطلحات للاجتهاد والترجيح غير الدقيق.

وبهدم هيكل التشاور والتعاون ولجانه القاعدية أصبح المجلس الأعلى الاستشارى للعمل مثل خياله المآتة ، فارغ الرأس وفاقد الجسد.. سامحهم الله.

٢ المفاوضية الجماعية

فى حديث له مع جريدة" الأهالى" فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٤ أكد الدكتور **أحمد البرعى** ، مستشار اللجنة العليا المكلفة باعداد مشروع القانون ، " **أن مشروع القانون كله قائم على المفاوضة الجماعية".**

ونحن من جانبنا سنأخذ د. البرعى بكلمته ، ثم ندعوه لمرافقتنا فى مسيرة نخترق فيها غابة المواد التى تضمنها المشروع (٢٧٠ مادة يضاف إليها(٧) قرارات يصدرها رئيس

الوزراء، و(٣٥) يصدرها وزير القوى العاملة حتى نتحقق من مصداقيته فى هذا الشأن.

فمنذ الخطوة الأولى من مسيرتنا - وبمنطوق المادة (٣) من قانون الإصدار، عرفنا أن **وزير القوى العاملة سيقوم باصدار قرار- يدعو فيه أصحاب الأعمال (منظماتهم) ومنظمات العمال للمفاوضة وإبرام اتفاقية جماعية على المستوى القومى**، وأنه سيحدد الجهات التى ستتفاوض ويضع الجدول الزمنى للتفاوض، فاذا تخلف أحد الأطراف أو كلاهما، تولت وزارة القوى العاملة منفردة أو بالاشتراك مع الطرف الذى حضر، إصدار وثيقة بشروط العمل وظروفه فى فرع النشاط المعنى.

وأقسم بالله أننى أصبت بالدهشة والذهول وأنا أقرأ هذه المادة الشاذة، ثم قمت بتسجيل الملاحظات الآتية:

١- القصيدة من أولها كفر. فالمشروع يبدو مقلوباً على رأسه، والذين صاغوا هذه المادة كانوا واقفين على رؤوسهم وأرجلهم معلقة فى الهواء. فبدلاً من أن تبدأ المفاوضات عند القاعدة وعلى مستوى المنشأة، ثم تتوالى صاعدة إلى مستوى الصناعة أو المستوى الاقليمى فالقومى، يصر د. البرعى وجماعته على أن البدء من فوق ومن لايعجبه ذلك فليضرب رأسه فى الحائط.

٢- **إن المشروع يرسم لوزير القوى العاملة دوراً خطيراً ويسلحه بسلطة خارقة** تمكنه - فى حالة تخلف الأطراف - من أن يفاوض نفسه ويبرم الاتفاقيات والوثائق وحده ... أى والله العظيم.

٣- حدد المشروع توقيت التنفيذ لهذه المادة الشاذة خلال(٩٠ يوماً) بعد(١٨٠) يوماً من نشر القانون. وهذا يعنى أنه لامفاوضات إلا بعد تسعة شهور من النشر.

وبعد هذا العبث التشريعى تأتى المادة (١٤٦) من المشروع لتصلح ماأفسدته المادة(٣) بالنص على أن المفاوضة الجماعية يمكن أن تجرى على مستوى المنشأة ومستوى النشاط أو الصناعة وعلى المستويين الاقليمى والقومى. ولكن المشرع هنا لم يحرر نفسه من عقدة اللجنة النقابية فى المنشآت بالمفاوضة. وجعل وجود ممثل أو أكثر من النقابة العامة حتمياً وعلينا أن نتصور قيام موقف دب فيه الخلاف بين اللجنة النقابية والنقابة العامة.

وفى تقديرنا أن الحل الأمثل لهذه المشكلة التى خلقها المشرع أن يكون تمثيل النقابة العامة فى المفاوضة بناء على طلب اللجنة النقابية للمنشأة التى جرى فيها النزاع الأمر الذى يرمز إلى المساندة والتضامن للجنة.

ثم تأتى المادة(١٥٠) التى تحظر على صاحب العمل اتخاذ مايراه من إجراءات أو قرارات تتعلق بالموضوعات التى يجرى التفاوض بشأنها. وهذا أمر تشكر عليه الجماعة التى صاغتها. ولكننا لانكاد ننتهى من هذا الشكر حتى نتعثر فى فقرة غريبة تنسف مضمون المادة **وتسمح لصاحب العمل مايراه من إجراءات أو قرارات " إذا دعت إلى ذلك ضرورة عاجلة يقدرها هو دون تدخل من أى طرف آخر"**.

ولسنا نجد وصفاً دقيقاً لهذه الفقرة إلا أنها قنبلة موقوتة سيستخدمها صاحب العمل لنسف المفاوضات.

ويختم المشروع عبثه **فيحرم اللجنة النقابية من حقها فى الرفض أو الموافقة على اتفاقية العمل التى أسفرت عنها المفاوضات.** بينما يضخم المشروع (مادة ١٥٨ ،١٥٩) دور الجهة الادارية فى رفض قيد الاتفاقيات، الأمر الذى لايتناسب مع مبدأ الثلاثية فى المفاوضات الجماعية وفى الاتفاقيات.

٣ الفصل التعسفى

يبدو أن الذين صاغوا مشروع قانون العمل الجديد لديهم شغف شديد بالفصل والفصل التعسفى للعمال، ويبدو أن اهتمامهم لاتمليه الرغبة فى درء عمليات الفصل غير المبرر والفصل التعسفى، وإنما الرغبة فى خلق جو من الجهامة والتهديد المستمر بفصل العمال.

فالمادة(٦٠) الخاصة بلائحة الجزاءات التأديبية، تدرج الفصل من الخدمة، ضمن الجزاءات المقررة فى اللائحة. والمادة (٦٩) تورد **ثمانى حالات** تجيز فيها لصاحب العمل فصل العامل بكل يسر وسهولة، رغم أن فيها من الحالات مالايستحق هذه العقوبة ولايبررها مثل الغياب بدون مبرر مشروع أكثر من عشرين يوماً - ومثل مخالفة تعليمات السلامة، ومثل إفشاء أسرار الشركة!!

وإلى جانب شغف الذين صاغوا المشروع بالفصل وقطع العيش، فانهم بدوا مصرين على تصفية كل مامن شأنه حماية العامل من الفصل التعسفى، وخاصة اللجنة الثلاثية المشهورة التى كانت درة تشريعات العمل فى الحقبة الناصرية.

ولتغطية هذه النوايا الخبيثة خرج علينا المشروع فى المادة(٧١) بلجنة قضائية يمثل العمال فى عضويتها بنسبة واحد من خمسة، وقراراتها بأغلبية الآراء، علماً أن جميع الاحتمالات تشير إلى تكتل الأعضاء الأربعة (٢ من القضاء، وواحد من وزارة القوى العاملة وواحد من أصحاب الأعمال) ضد العامل المتهم أو المقدم إلى مقصلة الفصل.

ويستخدم المشروع، كما عودنا فى الكثير من مواده، سلاح التوقيت الزمنى لمراحل الإجراءات، حتى لتصل المدة المقترحة لبدء النظر فى قضية الفصل أمام اللجنة إلى(١٠٥) أيام أى أكثر من ثلاثة شهور من تاريخ العرض.

٤ التوفيق و التحكم فى منازعات العمل

ارتكبت الجماعة المسئولة عن صياغة المشروع جرماً إضافيا بهدم وتدمير نظام التوفيق والتحكيم الناجح لمنازعات العمل، ليحلوا مكانه **نظاما للوساطة** عفى عليه الزمن، عرفته مصر طوال العصور الوسطى حتى قضى عليه **محمد على باشا** وهو يشيد مصر الحديثة.

ففى ذلك الزمان الغابر كان شيخ الحرفة أو الطائفة هو **الوسيط** الذى يتولى فض المنازعات بين الاسطوات من ناحية وبين العرفاء والصبيان من ناحية أخرى. وكانت كلمته نافذة مهما حملت من الظلم والاجحاف.

ولسنا نعرف كيف وقع مصممو مشروع قانون العمل الموحد على هذا النظام وأعادوا إليه نبض الحياة فى ظروف علاقات العمل الحديثة المغايرة تماماً لظروف العصور الوسطى.

وفى رأيى أن واضعى المشروع نقلوا نظام الوسطاء عن بعض حالات التحكيم الاختيارى فى ألمانيا وإيطاليا حيث يلجأ طرفا إلى " محكم أهلى ARBITER" من كبار

مشروع القانون يمنح وزير القوى العاملة حق أن يفاوض نفسه ويبرم الاتفاقيات مع نفسه!



احمد العماوى

وزير القوى العاملة

القانونين . وليس وسيطا لأنه هو الذى يصدر قرار التسوية بلا منازع . سامحهم الله على هذا الخلط والتضليل.

ويكلف المشروع (مادة ١٧٣) ومابعدها ، وزير القوى العاملة باعداد **قائمة الوسطاء** يختارون بشروط ميسرة جداً تسمح بتسلل عناصر دخيلة إلى القائمة.

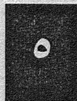
إن إسناد منازعات العمل إلى" **وسطاء"** من هذا النوع ، مهما قيل لنا عن حسن اختيارهم ، مخاطرة جسيمة حيث لاضابط على السلوك والذمم ، ولاضمان للحيدة ولارادع للانحراف والاسترزاق.

إن نظام الوسطاء" المقترح بوابة جديدة لتسلل الفساد إلى الحياة العمالية والنقابية فى مصر ولابد من رفضه وإخراجه من صياغة المشروع.

ومن ناحية أخرى ، استخدم المشروع ، وهو يرتب عمل الوسطاء ، وماعودنا عليه من إطالة زمن الإجراءات ، فالمدة المقررة لتسوية نزاع عن طريق الوسيط هى (٥٣) يوماً كحد أدنى يضاف إليه -وهذا هو الأخطر - زمن مفتوح بلا حدود ، لانعرف له خاتمة أو نهاية.

وبعد تجربة مريرة على يد " الوسطاء" ومايمكن أن يتولد على أيديهم من شرور ، يطلب المشروع من العمال المشتبكين فى النزاع ، أن ينتقلوا بهمومهم وشكاواهم إلى" هيئة التحكيم" ليقضوا أمامها (١٠٥) أيام انتظاراً لحكم ينصفهم فى مستوى حكم صادر عن محكمة الاستئناف.

إن الوصف اللائق بنظام الوساطة ونظام التحكيم هو أن الداخل مفقود والخارج مولود.



حق الاضراب

الشكر كل الشكر لمن صاغوا مشروع قانون العمل الموحد . فقد اعترفوا وأقروا فى المادة(١٩٣) من المشروع بأن:" **الاضراب حق للعمال تمارسه منظماتهم النقابية للدفاع عن مصالحهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية".**

ولكننا لانكاد ننتهى من هذا الاستهلال العظيم بحق الاضراب حتى نفاجأ بأن المشروع انطلق بعد هذه المادة بزرع الأرض الممهدة ، بالألغام ، لكى تواجه الطبقة العاملة من المعوقات والشروط **مايقضى على حق الاضراب** فى نهاية الأمر ، ومن هذه العراقيل - على سبيل المثال لا الحصر:

١- أنه على اللجنة النقابية أن تخطر صاحب العمل والجهة الإدارية المختصة ، **بعزم العمال على الإضراب قبل تاريخه بخمسة عشر يوما على الأقل** ،الأمر الذى يسلبها عنصر المفاجأة فى إدارة الصراع.

٢- أنه على اللجنة النقابية أن تضمن الإخطار بالاضراب ، الأسباب الدامغة للإضراب، وهذا فى رأينا نوع من التزود والمبالغة لأن صاحب العمل والجهة الادارية غالبا ماتكون ملمة بهذه الأسباب وأكثر.

٣- أن على اللجنة النقابية أن تحصل على موافقة مجلس إدارة النقابة العامة بأغلبية ثلثى عدد أعضائه ، الأمر الذى يشكل عقبة كؤوداً إذا حدث خلاف داخل المجلس أو إذا لم تجتمع الأغلبية المطلوبة.

٤- المادة(١٩٥) تمنع الاضراب خلال مراحل الوساطة والتحكيم ، أى خلال(٥٣) يوما وساطة و(١٠٥) أيام تحكيم ، أى نحو ستة شهور فى جملتها.

٥- يمنع المشروع إعلان الإضراب طوال سريان الاتفاقية الجماعية أى خلال ثلاث سنوات فى المتوسط من تاريخ إبرام الاتفاقية.

٦- يحظر الاضراب فيما يسميه المشروع " منشآت الخدمات الحيوية للجمهور" وهى منشآت لم يعبأ المشروع بتحديدها أو تسميتها بهذه المعوقات وبأسلوب الفهلوة التشريعية سلب المشروع حق العمال فى ممارسة الإضراب.



اطلاق حق الغلق

وفى مقابل ماوضعه المشروع من قيود وعقبات لعرقلة ممارسة العمال لحقهم فى الاضراب ، سمح المشروع لأصحاب الأعمال بممارسة حق الغلق دون حقوق وذلك على النحو التالى:

١- يقرر المشروع - دون شروط أو معوقات - أن الغلق إجراء جائز قانونياً يلجأ إليه صاحب العمل لضرورات اقتصادية يقدرها هو ويصوغ لها مايبررها.

٢- ماعلى صاحب العمل الذى ينوى الغلق الجزئى أو الكلى إلا أن يبلغ اللجنة الخاصة التى ستشكل بقرار من رئيس الوزراء ، ويخطر المنظمة النقابية بقرار. المسألة كلها مسألة إخطارات لهذا وذاك دون أن يعطل ذلك قرار صاحب العمل بالغلق . وكأن شعار صاحب العمل هو : إغلق ثم أخطر.

وحتى إذا كانت المادة(٢٠٢) تحظر على صاحب العمل الغلق أثناء الوساطة والتحكيم، فما عليه إلا أن يعلن إنسحابه منها فى أى مرحلة ، ليكون فى حل منها ، ويعلن الغلق الذى يريده بمنتهى الحرية.

والنتيجة النهائية هى أن حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى والرأسمالية الشرسة ، قررتا دخول ساحة المنازعات بعد أن سلبتا من العمال سلاحهم الوحيد وهو الاضراب ، بينما احتفظت لأصحاب العمل بسلاحهم الرهيب وهو الغلق وتشريد العمال

وهذا يعنى أن المعركة غير متكافئة بين طرف مدجج بالسلاح وطرف عار تماماً من كل مايمكن أن يحميه أثناء المعركة.



الفســـاد

سيدخل الحياة النقابية والعمالية

من بوابة «وسطاء» المنازعات

٧ مجلس الأجور

كان المطلب الأساسى للطبقة العاملة المصرية ، ولايزال ، تشكيل **مجلس أعلى للأجور وجهاز للأسعار** يتولى المسوح الميدانية ومتابعة التغييرات فى الأجور والأسعار ودراسة نفقة المعيشة وإنجاز الإحصاءات اللازمة لتحديد الحد الأدنى للأجور ومتابعة حركة الأسعار وتقرير ملاحقتها أو ربطها مع مستويات الأجور وغير ذلك من مكونات سياسات الأجور والأسعار في البلاد.

وقد أسعدنا ونحن نستعرض مواد المشروع ، أن نجد أنه قد خصص (١٢) مادة لموضوع الأجور ، وكنا نتوقع أن يحقق ذلك جوهر المطلب العمالى . ولكننا اكتشفنا أمرين على جانب كبير من الأهمية:

١- أن المشروع اكتفى بالأحكام التقليدية المعروفة فى مجال الأجور متى تصرف وحظر التفرقة فى الأجور وأنواع الأجور وطريقة الدفع بالزمن وبالقطعة وغير ذلك من الأحكام البدائية.

٢- أن صورة " المجلس القومى للأجور" الواردة فى المادة (٣٤)_صورة هزيلة فى تشكيلها وفى اختصاصاتها حتى أصبح مجلساً مصاباً بالعقم والخواء.

> مشروع القانون يسلب العمال حقوقهم.. وتنزلق الطبقة العاملة المصرية نحو زمهرير السوق الرأسمالية غير مستعدة لمواجهة الأيام الصعبة القادمة

الأيام السود المقبلة

إذا كان مشروع قانون العمل الموحد هو تشريع العمل الذى يواكب انتقال الطبقة العاملة المصرية إلى المجتمع الرأسمالى ، فاننا لانملك إلا أن نقول للعمال : **إن المتغطى بهذا القانون عريان** ، وأنهم لن يجدوا فيه سنداً لهم ، وهم يواجهون آليات السوق ووطأة العرض والطلب.

إن الموقف ينذر بقدوم أيام كالحة السواد فى حياة العمال وأسرهم.

فهل ستقبل الحركة النقابية بهذا المصير الأسود أم ستتخلص من تخاذلها وتهاونها فى واجباتها.

لقد نجحت حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى فى تمرير القانون (٢٠٣) الخاص بقطاع الأعمال . وأفلت النقابيون الذين ساهموا فى إخراجه من وراء ظهر الجماهير العمالية الصابرة.

فهل ستتكرر نفس الجريمة ويصدر القانون الجديد بنفس الطريقة؟

إن الجماهير العمالية وقياداتها النقابية المخلصة مدعوة الآن إلى وقفة شجاعة فى المؤامرة الخسيسة التى تحاول تمرير مشروع قانون العمل الموحد ، وإعلان بدء الأيام السود المقبلة فى حياة الطبقة العاملة الصابرة.

والمأساة الآن أن الطبقة العاملة المصرية تنزلق نحو زمهرير السوق الرأسمالية ، وهى غير مستعدة لهذه المواجهة ، فمنظماتها النقابية ، وخاصة فى مستوى القمة عاجزة تماماً عن الدفاع الفعال عن مصالح جماهيرها وقياداتها غارقة فى المظهرية والفساد وتعيش بمعزل عن نبض جماهيرها ، اللهم باستثناء بعض المواقع الثورية هنا وهناك.

عماليات

عيد العمال.. بأية حال عدت يا عيد!

محمد جمال إمام

كنت كلما اقترب أول مايو، عيد العمال، أجد نفسى اللوامة تذكرنى ببيت المتنبى الشهير: «**عيد بأية حال عدت يا عيد. بما مضى أم لأمر فيك تجديد**».

وفى كل مرة كنت أزجرها وأقول لها يكفى الناس ما يلاقونه من غم وهم يشاهدون الاحتفالات الرسمية بذلك العيد. ولتحدثهم بما يصرف عنهم التفكير فى ذلك. غير أن النظر فى أحوال العمال خارج بلادنا ليس فيه الكثير مما يبعث السرور إلى النفس، الا أن يكون التمنى بأن يفضى ما يحدث من اضرابات وتحركات رفض إلى بداية فعلية لمرحلة صراع جديدة بين المصالح الرأسمالية الآخذة فى التوحش وبين العمال الذين كانوا قد استكانوا طويلا للتمتع بحصتهم المحدودة من حصائل استغلال الرأسمالية للعالم الثالث.

فعملية «**العولمة**» التى تقودها **الولايات المتحدة الأمريكية** والتى لا تبغى من ورائها الا فتح كافة الحدود أمام المصالح الرأسمالية ،وفى مقدمتها بالطبع الرأسمالية الأمريكية، تمضى قدما شوطا بعد آخر . ونرجو ألا يغيب عن بالنادلالات آخر اتفاقية توصلت إليها **منظمة التجارة العالمية** الأخيرة، وهى الاتفاقية المتعلقة بفتح الحدود الوطنية أمام نشاط مختلف شركات الاتصالات الهاتفية والتى وقعت عليها حتى الآن ٢٩ دولة. هذه العملية المتصاعدة لا تعنى سوى احتدام حدة التنافس بين مختلف المصالح الرأسمالية العملاقة ، صراع ديناصورات، لا يبقى خلاله سوى الأقدر على المنافسة .**والسلاح الأساسى فى هذا التنافس هو القدرة على خفض نفقات الانتاج وتكاليفه إلى أقصى حد ممكن، والبند الأول فى هذه العملية بطبيعة الحال هو أجور العمال وامتيازاتهم الاجتماعية المختلفة التى راكموها على مدى سنوات طويلة من الكفاح الشاق.** اذ يصعب تخفيض البنود الأخرى الداخلة فى عوامل الانتاج، مثل تكاليف المواد الخام والبحث والتطوير والطاقة والدعاية وما شابه.

العمال هم «الحيطة الواطية» فى هذا الصراع ،وقد تم تقليم أظافرهم عبر سنوات طويلة من فرض القيود على نشاطهم النقابى، رغم كل الضجيج المثار حول حقوق الانسان وحرياته الأساسية ومواثيق الأمم المتحدة وعهودها ومعايير العمل الدولية التى تصدرها منظمة العمل الدولية. كل هذه المسائل تستخدم فقط كأسلحة فى الصراع ضد المصالح الاقتصادية للبلدان النامية التى تجرؤ على دخول حلبة المنافسة، أما فيما يسمى بالبلدان المتقدمة صناعيا، فها هو **تونى بلير** زعيم حزب العمال البريطانى يتعهد خلال حملته الانتخابية بأن فوز حزبه فى الانتخابات البرلمانية المقبلة لن يعنى العودة إلى أيام الاضرابات العمالية فى السبعينيات ! ولم يكتف زعيم حزب العمال الذى يشغل ممثلو الحركة النقابية خمسين فى المائة من مناصبه القيادية بذلك، بل مضى ليؤكد للرأى العام البريطانى أن حزبه **لن يلغى القوانين المقيدة لحرية حركة النقابات العمالية التى كانت قد أصدرتها مارجريت تاتشر فى الثمانينات وانما سيعمل على ادخال تعديلات عليها تجعلها من أكثر القوانين تقييدا للحريات النقابية فى أوروبا!** ولعل المرء يتساءل بعد قراءة مثل هذه

هل نشهد مرحلة جديدة من

الصراع بين المصالح الرأسمالية والعمال؟

التصريحات عن المصالح التى يمثلها **تونى بلير** والأكثر احتمالا أنها ليست مصالح العمال الذين يحمل حزبه اسمهم، حتى ولو غير اسمه إلى«حزب العمال الجديد».

فمن أين يأتى التفاؤل

من أين يأتى إذن أى قدر من التفاؤل؟.

نتحدث أولا عن نذر السوء ، عن الظلال السوداء ، قبل عدة أسابيع كان رئيس مجلس ادارة **شركة دايو** الكورية للإلكترونيات فى باريس يحاول انقاذ صفقة شراء لشركة **طومسون للالكترونيات**، إحدى درر التاج الصناعى الفرنسى، من براثن الفشل بعد أن وقفت لها الميول العنصرية الفرنسية بالمرصاد **رافضة أن تبيع شركة قطاع عام فرنسية تقرر خصخصتها إلى شركة غير بيضاء اللون.** وعقد الرأسمالى الكورى مؤتمرا صحفيا فى باريس استعرض فيه منطلقاته الفكرية والاقتصادية ، فقال ضمن ما قال: «المشكلة الرئيسية فى أوروبا ، سواء فى فرنسا أو المانيا، أو فى غيرهما من البلدان ،هى كيفية خلق الوظائف، انك لا تستطيع فى زماننا هذا أن تستخدم القوانين لخلق الوظائف.لذلك فان على الدولة أن تهيئ البيئة المناسبة لنشاط الأعمال ،وهذا يعنى أن تستثمر فى البنية الأساسية، وتوفر الحوافز الضريبية للشركات ،وتدرب العمال ،وتوفر الضيافة للمدراء الأجانب. **وبدلا من ذلك فان الاشتراكيين ونقابات العمال فى أوروبا يظنون أنهم يستطيعون أن يخلقوا الوظائف بواسطة التعاقدات أو الاتفاقيات.. ليس من وظيفتى مستثمراً أن أخلق الضمان الاجتماعى**، وانما أن أخلق الوظائف وأحقق الأرباح.» ثم علق على اعتراضات الحكومة البلجيكية على قيام **شركة رينو** الفرنسية لصناعة السيارات باغلاق مصنعها فى بلجيكا بقوله: «ليست هذه بالقضية القانونية . ينبغى لهم أن يفكروا فى كيفية بيع المزيد من السيارات ، ولا يمكن الابقاء على الوظائف المدعومة حكوميا من أجل توفير فرص العمل للبعض!».

ضع ذلك جنبا إلى جنب مع ما كتبه عالم الاقتصاد الأمريكى المعروف «**جيمس جالبريث**» فى صحيفة **نيويورك تايمز** الأمريكية تعليقا على قيام «**صندوق الاحتياطى الفيدرالى**» برفع سعر الفائدة المصرفية ، فقال: «إن المخاطر الوحيدة التى يراها **آلان جرينسبان** (رئيس الصندوق) : أولا ، استمرار سوق العمل الضيق، وثانياً الارتفاع المتوقع فى أواخر العام الحالى فى الحد الادنى للأجور، ثالثا ، امكانية حدوث زيادات كبيرة فى المزايا الاضافية للعمال بما قد يلقى بضغوطه التصاعدية على العوائد الشاملة.. **فجرينسبان لا يشغله التضخم بقدر ما تشغله إمكانية أن يبدأ العامل الأمريكى فى المطالبة بحصة أكبر، ولو بشكل ضئيل، من ثمار النمو الاقتصادى الذى حدث فى السنوات السبع الماضية** ، حتى ولو كانت تلك الإمكانية بعيدة الاحتمال وغير مؤكدة. فكبح الأجور هو الهدف الأساسى عنده، والطريق إلى ذلك هو **ابطاء النمو الاقتصادى ، ورفع معدلات البطالة** ،والتأكد من أن عدم الأمان الوظيفى ، الذى يعزو السيد جرينسبان الفضل له بكل صراحة فى قمع الزيادة فى الأجور، لن يتضاءل أو يختفى».

بشائر الأمل

صحيفة «هيرالدتريبيون» الأمريكية أشارت فى صدر تحقيق نشرته فى صفحتها الأولى فى أواخر شهر مارس الماضى إلى أن «**الاضطرابات العمالية آخذة فى الانتشار عبر أوروبا، اذ يخرج** مئات الألاف من العمال إلى الشوارع متظاهرين بدافع من الخوف من فقد الوظائف وتخفيض الانفاق الحكومى، وتنامى الشعور بعدم الأمان المالى والاجتماعى**، فخلال الأسابيع القليلة الماضية فقط، قام عمال **شركة رينو** الفرنسية باضرابات فى **بلجيكا** وفرنسا وأسبانيا احتجاجا على اغلاق الشركة لمصنعين لها فى **بلجيكا** وفرنسا ، وتظاهر عمال المناجم فى **ألمانيا** احتجاجا على الغاء الدعوم، وتظاهر عمال الخدمات الطبية فى **فرنسا** احتجاجا على تخفيض ميزانية القطاع ،وتظاهر نحو ٣٠٠٠٠ عامل **إيطالى** مطالبين الحكومة بمزيد من الاجراءات لخلق المزيد من الوظائف وسيقوم عمال الصلب فى ألمانيا بمظاهرات احتجاجية.

والرسالة التى يريد العمال الأوروبيون أن ينقلوها إلى حكوماتهم بهذه التحركات أنهم يريدون منها أن تركز على الجانب الاجتماعى من التكامل الأوروبى بأكثر من تركيزها على جوانبه المالية، فى نفس الوقت الذى يعلنون فيه معارضتهم لمخططات الشركات الكبرى بالاستغناء عن المزيد من العمال ،وتضخيم نسبة البطالة المرتفعة بالفعل فى كافة أنحاء أوروبا ،سعيا وراء تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية تعينها فى معركة التنافس على الأسواق ،وهذه الشركات لا تكتفى بتسريح العمال فقط، وانما تسعى جاهدة إلى نقل مصانعها إلى حيث تكون الأيدى العاملة أرخص تكلفة ، فى أوروبا الشرقية وآسيا.

وفى غضون ذلك وجهت قيادة اتحاد عمال ألمانيا تحذيرا قويا إلى المصالح الرأسمالية ، فقد أعلنت نائبة الأمين العام للاتحاد فى حديث صحفى أجرى معها أخيراً أن المرحلة المقبلة قد تشهد بداية التصادم بين الطرفين. فقالت إن اتحادها سيشن حملة احتجاجات حاشدة ضد الحكومة الألمانية إن لم تتراجع عن مخططاتها لتخفيض الانفاق الاجتماعى كجزء من سعيها لتلبية اشتراطات العملة الأوروبية الموحدة . واتهمت الزعيمة النقابية الالمانية وزير مالية بلدها بأنه يحفر قبرا لمشروع هذه العملة! وحذرت من أنه ما لم تتراجع الحكومة عن هذه المخططات فان الاضرابات المتناثرة التى شنها عمال الفحم والبناء فى الآونة الأخيرة قد تتحول إلى حملة واسعة تعم البلاد كلها. وأضافت قائلة **«أعتقد بأننا قد وصلنا إلى مفترق الطرق، واذا ما أصرت الحكومة على المضى قدما فى مخططاتها فلن نجد مناصا من أن نصعد من احتجاجنا على الصعيد الوطنى بالاشتراك مع حلفائنا ، بمن فيهم الكنيسة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والأحزاب السياسية مثل**

الحزب الاشتراكى الديمقراطى وحزب الخضر.» ثم قالت بأنها ترى أن مخاطر نمو الصراع فى الوقت الحالى ضخمة جدا، وأنها تخشى من احتمالات تحول الاحتجاجات إلى أعمال عنف. وذكرت بأنها تعتقد أن وزير المالية يتذرع باشتراطات العملة الأوروبية لتخفيض مزايا' الرعاية الاجتماعية، وأنه يمكن بقليل من المرونة تلبية تلك الاشتراطات بدون دفع المزيد من العمال إلى البطالة والفاقة. وانه يمكن تمويل برنامج الرعاية الاجتماعية وتأمينات البطالة عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب المبيعات أو فرض ضريبة جديدة على استهلاك الطاقة، وليس عن طريق خفض الانفاق الاجتماعى.

وردا على ذلك أعلن رئيس اتحاد أصحاب العمل الألمان عن تأييده لمخططات الحكومة وقال إن برامج الرعاية الاجتماعية الراهنة فى ألمانيا مفرطة السخاء، وأنها تشكل حافزا سلبيا للباحثين عن العمل!.

الأمم المتحدة تحذر من مخاطر التكيف الهيكلى!

ومما يثير الأمل أيضا، خاصة للعمال المطحونين فى البلدان النامية، أن الأصوات أخذت تتصاعد بحدة داخل جدران الأمم المتحدة محذرة من التأثير الضار لسياسات التكيف الهيكلى على تمتع شعوب البلدان النامية بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية. فمنذ عام ١٩٩١ وبعض لجان الأمم المتحدة الفرعية المعنية بقضايا حقوق الانسان تعرب عن قلقها إزاء الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلى على اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،وتحث المؤسسات المالية والدولية، وبخاصة **البنك الدولى وصندوق النقد الدولى**، على أن تولى مزيدا من الاعتبار للآثار السلبية التى تحدثها سياساتها وبرامجها الخاصة بالتكيف الهيكلى، وتطالب جميع الحكومات بأن تأخذ فى اعتبارها الاثار السلبية الواضحة التى قد تصيب الاسكان وظروف المعيشة نتيجة لتبنى سياسات التكيف الهيكلى التى تعتمد اعتمادا مطلقا على املاءات السوق الحرة!.

وأشار المقرر الخاص الذى عينته لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة كى يعتنى بمسألة تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى أن مكونات التكيف الهيكلى المعتادة هى: خفض قيمة العملة المحلية ،وخفض الانفاق الحكومى على الخدمات العامة، والغاء ضوابط الاسعار ،وفرض ضوابط على الأجور وتخفيض الضوابط المفروضة على التجارة والنقد الأجنبى، وفرض قيود على الائتمان المحلى، والحد من دور الدولة فى الاقتصاد وتوسيع قاعدة اقتصاد الصادرات ،وخفض الواردات، وخصخصة المؤسسات العامة، وأشار إلى أنه رغم التغييرات الكثيرة التى حدثت فى السنوات الأخيرة، لم يتطور «الدواء الاقتصادى» الذى يوصف للبلدان النامية، علاوة على أن برامج التكيف الهيكلى يغلب عليها أساسا الطابع الاقتصادى لا الطابع الاجتماعى، وأن محاولة فصم «السياسات الاقتصادية» عن «السياسات الاجتماعية» تنتهى إلى غض الطرف عن الحقائق القاسية التى تعيشها معظم البلدان المدينة.

وأكد المقرر الخاص **«ان مبادرة صياغة السياسات الاقتصادية قد انتقلت من السلطة الوطنية إلى المصادر الدولية، وغالبا ما يصحب ذلك آثار سلبية على شعوب العالم النامى، فى حين أنه يكرس الهيمنة الواضحة للطبقات الاجتماعية المتوجهة بنشاطها نحو التجارة الخارجية»**. وأضاف بأن تهافت دول كثيرة بصورة غير عملية على احتضان السوق باعتباره الحل الأخير لجميع علل المجتمع، وما يقابل ذلك من اندفاع إلى الغاء التأميم وترك الاقتصاد والسياسة والأمور الاجتماعية لأهواء القطاع الخاص، وان كان هذا موضوع الساعة، فانه سيترك لا محالة أثرا على الاعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. **ولا يمكن تحقيق جوانب كثيرة من السياسة الاجتماعية عن طريق الاعتماد الأعمى على قوى السوق .. ان السوق الحرة لم يكن لديها فى يوم من الأيام القدرة أو القابلية على تهيئة ظروف تسمح بالوفاء والاعمال الكاملين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين».**

سمها أشعة أمل ضئيلة فى جنح ظلام اليأس والكآبة، أو صيحات تحذير خافتة قبل الوصول إلى حافة الهاوية السحيقة، غير أن الاحتمال الكبير أن اشتداد حدة الصراع بين الشركات الاقتصادية العملاقة والشركات عبر الوطنية(أي التى يتخطى نشاطها الحدود الوطنية دون أن تكون متعددة الجنسيات) والذى ستقع وطأته الأشد قسوة على رؤوس العمال، اليدوين منهم والذهنيين، ربما تجعل الجماهير العمالية التى تخلت منذ فترة ليست بالقصيرة عن المبادئ النضالية والوحدوية للعمل النقابى تحت إغراء الفتات السمين الذى ألقت لها به المصالح الرأسمالية وتحت ضغوط صناعة غسيل العقول المسماة بصناعة الاعلام، ربما تجعلها **تفيق وتعود فترفع أعلام النضال النقابى وتحتمى تحت لواء التنظيم النقابى ودرعه الذى لا يعرف الحدود الوطنية ولا يعترف بالتمييز بين لون بشرة العمال أو هويتهم الوطنية**. ربما يتذكر عمال القرن الواحد والعشرين أن الذى حمى مصالح العمال وآدميتهم فى أواخر القرن التاسع عشر وثلاثة أرباع القرن العشرين هو نضالية العمل النقابى، وأن الذى آزر كفاح شعوب وعمال العالم الثالث من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير كان تنظيمات نقابية عالمية وإقليمية ذات توجه تقدمى، وأنه فى مواجهة نشاط شركات عملاقة لا يعرف شرهها وشراستها الحدود الوطنية يتعين العودة إلى تكاتف العمال ومنظماتهم النقابية عبر الحدود وبغض النظر عن مكاسب مزيفة وموقوتة على **الصعيد الوطنى على حساب مصالح عمال فى بلدان أخرى**. فكما كسب عمال أوروبا وخسر عمال العالم الثالث من جراء مراكمة الشركات الأوروبية لأرباحها على حساب شعوب البلدان الافريقية والآسيوية فى عهود سابقة. فمن الممكن الآن أن يرى عمال أوروبا الوجه الآخر للعملة الرأسمالية، فيخسرون الجلد والسقط بينما يكسب عمال افريقيا وآسيا إلى حين. نعم ،لقد تعامى البعض عن الثور الأبيض عندما أكل، وعندما وصل الآكل إليهم بدأوا يتنادون بالتآزر، غير أن الشماتة والبحث عن المصالح الشخصية لايجب أن يعمى الجميع عن الخطر المحدق بهم أجمعين، فلن يبقى فى الغابة ثور من أى لون، بل ولا حتى نعجة.

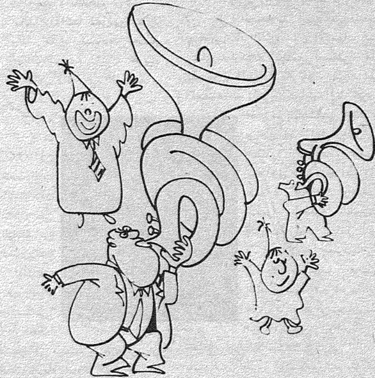
أو لم تكن هذه هى العبرة التى استخلصها عمال العالم من **مذبحة عمال شيكاغو** فاتخذوا من اليوم الذى وقعت فيه عيدا عالميا لهم يرمز إلى وحدة المصير والإرادة العماليين؟!.

هموم

□ المياه الراكدة فى المجتمعات الاسلامية □ المصرى شايل سيفه □ دائرة الاشتباه

شعراء البلاط على الانترنت !!

١- يؤكد الاستاذ سلامة على مسئولية المجتمعات الاسلامية نفسها عما يصيب صورتها من تشويه عند الغرب، وان مناقشة مثل هذا الموضوع فى بلد كالسعودية كما يقول هو نقلة موضوعية للانفتاح على العالم الخارجى وممارسة للنقد الذاتى. وهنا يمر أمامى شريط ما يحدث فى **أفغانستان والجزائر وإيران والسودان** فكل مجتمع اسلامى له نصيب من تشويه صورة الإسلام، ويختلف نصيب كل مجتمع إسلامى فى هذا التشويه وفقا لحجمه ومكانه فى العالم الاسلامى. **والسعودية** راعية المؤتمر تضم قدس أقداس المسلمين وتساهم نفسها مثل بقية المجتمعات الاسلامية فى تشويه صورة الاسلام، ولا يتسع المقام لاستعراض مظاهر هذا التشويه، ويكفى أن نذكر الجميع بنظام **الكفيل** وتداعياته، ومكانة ودور المرأة



المياة الراكدة فى المجتمعات الاسلامية

أعتبر نفسى من قراء كاتبنا الاستاذ الكبير الاستاذ **سلامة أحمد سلامة** ، وأحتفظ بتعبيراته التى تعجبنى، وأتعلم منها الكثير. وفى عملية الاتصال غير المباشر التى تحمل الرسالة المطبوعة من الكاتب إلى الجمهور دائما يتخيل القارئ كاتبه المفضل فى صورة ومكانة خاصة ويحب أن يتحاور معه. لذلك عندما قرأت ما كتبه عن **مؤتمر الجنادرية** يومى ١٧، ١٨-٣-٩٧ عدة مرات، سيطرت على تفكيرى بعض الهواجس والملاحظات ارسلتها له عبر فاكس صفحة قضايا وآراء بالأهرام، وأعرض عليكم خطوطها العريضة مستخدما نفس تعبيرات الرسالة فى النقاط الآتية:

د. أحمد محمد صالح

هناك، والتوظيف السياسي للمؤسسة الدينية ، تلك التي يصدر عنها فتاوى تكفي لتشويه صورة الاسلام لمدة الاف السنين،ويكفينا اخر **فتوى صدرت ،والتي اعتبرت المرأة العاملة زانية، تستحق رجمها لأنها خرجت من المنزل** . واذا استبعدنا شماعة المؤامرة الخارجية، فان الخلط المتعمد بين الاسلام وكل من التخلف والارهاب هو إحدى مخرجات التشويه الذى احدثته المجتمعات الاسلامية بنفسها لصورة الاسلام فى العالم. والسؤال الآن هل يستطيع المؤتمر هناك أن يناقش بصراحة نصيب كل مجتمع إسلامي فى التشويه الذى يحدثه بنفسه لصورة الاسلام فى العالم؟!.

٢- يستهجن الأستاذ سلامة من بعض الناس هنا وهناك الذين يستكثرون أن تنبت فى قلب الصحراء العربية واحة من الاهتمامات الثقافية والفكرية تجتذب كافة المثقفين. أعتقد أن سلوك هذا البعض المستكثر ظهور واحة ثقافية فى البقعة تلك من الصحراء هو عدم مصداقية ورد فعل طبيعي ومنطقى لسلوكيات التشوية التى تمارس هناك، خاصة أن **تلك البقعة من الصحراء بعد انفجار البترول يسودها تلك السلوكيات المتعجرفة التى تنقص من ثقافة الشعوب الأخرى وتكفر طريقة حياتهم وإنسانياتهم مستغلة حاجاتهم تحت إغراءات المال وشعارات الدين.**

٣- يبين الأستاذ سلامة أن مستقبل هذه الأمة فى الثقافة والتنوير والعلم، وأن هذه المؤتمرات والندوات هى نوع من التدريب العقلى والذهنى طالما لم تنزل إلى أرض الواقع وتخرج من الغرف المغلقة التى يمارس فيها المثقفون الحرية العقلية، بدون أن يرهقوا انفسهم بالإجابة عن السؤال الأساسى كيف يمكن **تحريك المياه الراكدة فى المجتمعات العربية والاسلامية؟ وهنا اذا جاز لى الاجابة بأن تحريك المياه الراكدة يأتى قبل الثقافة والتنوير والعلم، فالتفكير والابداع والتنوير يحتاج دائما لتوفير مناخ الحرية،** وهذا معناه ببساطة مجتمع ديمقراطى واحزاب سياسية. فبداية تحريك المياه الراكدة تكون دائما فى السياسة ، ويجب أن تسعى تلك المؤتمرات والندوات- اذا كانت صادقة فعلا فى أهدافها لخدمة الأمة العربية والإسلامية- لتحفيز المثقفين على توظيف الثقافة فى الضغط المعنوى لفك قيود النشاط السياسي فى العالم العربى والإسلامى. لكن يظهر أن الحكام وغالبية المثقفين فى مجتمعاتنا لا يريدون أن يتحملوا تكلفة تحريك المياه الراكدة.


سلامة احمد سلامه

٤- يطرح الأستاذ سلامة أنه ليس شرطا أن تكون كل دعوة للحضور لمهرجان أو مؤتمر ثقافى عربى مكافأة أو تعبئة أو محاولة شراء لهذا القلم لصالح البعض، وأتفق معه فى ذلك، وفى أن السياسة بطبيعتها عمل انتهازى، يحاول أن يوظف كل شئ لصالحه، وأن سوء الظن بتلك المؤتمرات يحتمل أن يكون له ما يبرره من سوابق . ولكن السؤال الآن ما الذى تغير فى عالمنا العربى يجعلنا نستبعد ونمحو سوء الظن؟! فالحكام هم الحكام من عشرات عشرات السنوات، والعقلية هى العقلية من مئات مئات السنوات.

٥- اختلف مع الاستاذ سلامة فى قوله: إن ثورة المعلومات والاتصالات سوف تقضى على مهرجى السلطة وشعراء البلاط ونفاق المثقفين . لأن شاعر البلاط لا يهمه أن ينكشف أمره ويعرف الناس انه منافق ، بل يفتخر بينهم بأنه شاعر البلاط،**والكثير من المثقفين فى بلادنا العربية يسعون للدخول إلى بلاط الحكام نتيجة المنظومة الثقافية التى ترفع وتمجد من قيمة السلطة.** والتأثيرات الايجابية لثورة المعلومات والاتصالات ستكون واضحة تماما فى المجتمعات الصناعية المتقدمة أصحاب تلك الثورة، لأن الاستفادة منها تستلزم سلوكيات المجتمع الصناعى، **فلن تتحقق الشفافية إلا فى تلك المجتمعات التى أكملت أولا شروط المجتمع الصناعى المتقدم، ونحن ما زلنا نحبو فى حضارة الزراعة، وسوف نتعامل مع منجزات تلك الثورة حكاما ومثقفين بنفس عقلية مجتمع الزراعة،**وسوف تستغل الدولة والمثقفين ثورة المعلومات كل لصالحه، وأمامنا محطات التلفزيون الفضائية العربية التى تحاول كل دولة أن تتجمل فيها من التشوهات الواقعية أمام العالم. وهناك الاف الصفحات فى الانترنت باسم الدول العربية والإسلامية قام بإعدادها شعراء البلاط الذين اتقنوا اللغة الالكترونية الجديدة فى المدح.

وأخيرا أتمنى مثل الاستاذ سلامة أن يكون مؤتمر الجنادرية وغيره من الندوات العربية محاولة للتمسك بحرية الفكر والتعبير، ومحاولة لايجاد أرضية مشتركة بين المثقف والدولة.

فتوى:

المرأة العاملة

زانية!!

●● هموم

المصرى شايل سيفه



فى زحمة اعلانات الرخاء التى يبثها الاعلام الرسمى عن مشروعات فى الشمال وفى الجنوب، ساقتنى ظروفى منذ أسابيع إلى التواجد مساءً فى حوالى الخامسة بالشوارع المحيطة بمحكمة محرم بك بالاسكندرية وأثناء محاولتى الوقوف بالسيارة بجانب الرصيف المقابل للمحكمة بسبب سوء الأحوال الجوية الممطرة والمتربة. سمعت صراخاً وأصوات نساء تولول خوفا، وأصوات رجال تعلن صيحات الحرب، وأطفال تبكى. وبدأ الناس حولى يجرون فى كل اتجاه ،وكأنى فى حلم، أشاهد فيلم مغامرات أمريكيا، وأحاطت بالسيارة مجموعات من الشباب والرجال والنساء والأطفال ، ملامحهم وملابسهم تنطق بالفقر والبؤس والالفاظ تنفجر بالشتائم من كل نوع ، والتهديد والوعيد يسيطر على لغة التجمهر، فاحتميت بالسيارة خاصة ان زجاجها أصبح مسودا من التراب والمطر لا يظهر من داخلها.

وأسقط فى يدى وانكمشت فى السيارة لأننى لمحت أن الرجال والشباب فى يدهم سيوف وأكرر سيوف بيضاء حقيقية تلمع نصالها فى الجو المترب، وتتشابك مع الصراخ والشتائم والسباب، ودعوت الله ألا يكتشفنى أحد ليس جبنا معاذ الله، ولكنه تكنيك حتى ينتهى الفيلم، وبدأت الحظ أن هناك من يجرون شاهرين السيوف فى الشوارع المحيطة وهم يخططون لهجوم خاطف. اذكركم مرة أخرى ان هذا يحدث أمام المحكمة بيت العدل والحراسة فى حالة اعجاب.

وانتظرت ان ارى المخرج **يوسف شاهين** أو ممثل معروف، واعتقدت انها **دراما تلفزيونية عن الكفار والمسلمين** طالما فيها سيوف، **أو استقبال لشيخ خليجى** جاء محرم بك يشترى أقصد يتزوج بنتاً صغيرة ويشحنها معه إلى أرض العسل واللبن، ويستقبلونه بالسيوف كنوع من الفلكلور الذى يفهمه، أو يمكن أن يكون هؤلاء شاهرى السيوف **من أفراد الحراسات الخاصة للأمراء العرب** الذين يعيشون فى القاهرة ويسكن كل واحد فى دور كامل بفندق خمس نجوم، جاءوا محرم بك بحثا عن **عادل حموده** لتأديبه لكشفه سر المرسيدس. وأصبح الجو أكثر ظلمة وزاد انكماشى ورحت فى غيبوبة من الخيالات تصور لى ان ما اشاهده هو **الرخاء المنتظر** بعد المؤتمر الاقتصادى الأخير والافتتاح الدرامى لمشروع توشكى، والزيارة الأخيرة لأمريكا، أو مناورة مشتركة مع الأمريكان، لكنهم لا يستعملون السيوف تبقى مناورة مشتركة مع دولة خليجية، أو يمكن الشعب لم يجد فائدة فهب **يحتج لدى السلطة من اعتمادها على رجال الاعمال الـ ١٥ الذين يحتكرون مصر كلها الآن**، ويسعون للحصول على الجنسية الأمريكية لابنائهم خوفا من الطوفان القادم.

وشتت بى الظنون والأوهام لدرجة الاعتقاد انهم **رجال ونساء حركة الطالبان وصلت مصر لاستقبالها المفتى الجديد**،وخرجت للناس تعلن ان قانونها هو السيف، وتصورت ان هذا التجمع هو الأمن المركزى فى تسليحه الشرعى، أو احتجاج من المسئولين الفاسدين والهباشين الذين ارسلوا حراسهم من البلطجية للمظاهرة أمام المحكمة.

وزادت مخاوفى من أن تكون هذه مظاهرة من الوزراء الذين طال بهم الزمن فى الوزارة لدرجة عدم تصديقهم الخروج منها، أو يكون المجاهد الكبير **بن لادن** قرف من السودان وإيران وباكستان وقدم إلى محرم بك لادارة عمليات التأسلم منها، أو أكون فى الحرم الجامعى وهذه خناقة بين الاساتذة على مشروع شروق أو تقسيم المذكرات الجامعية.

يمكن يكونوا أعضاء مجلس الشعب يتناقشون ويتحاورون مع البدرى فرغلى فى قضايا الفساد ويجرون وراءه بالسيوف من القاهرة حتى وصلوا محرم بك مقر حزب التجمع هناك، أو

أصحاب الجامعات الخاصة يطاردون الطلبة بالسيوف لتأخرهم فى دفع المصاريف ، أو مبارزة بين اثنين فتوات على بنت الحته، التى عملت راقصة واصبحت تطل علينا يوميا من التليفزيون فى رمضان.

كان زمان الفتوة المصرى يمسك عصا غليظة رمزا للفتونة، لكن يظهر أن أداة الفتونة تغيرت وأصبحت سيفا حادا يقطع الرقاب لأنهم اكتشفوا ان العصا غير شرعية أما السيف فهو من التراث وشرعى.

وتوهمت أن ما يحدث حولى هو تصوير فيديو لاغنية شبابية من أغانى التلوث، أظهر فيها شاهرا سيفى مهرولا نحو كلينتون طالبا جنودا أمريكان فى محرم بك لأن الأمن المصرى مشغول بالحراسات الخاصة وأوهام عبادة الشيطان.

وتعبت من خيالاتى واستيقظت من هواجسى على اختفاء أصواتهم وتيقنت أنهم بعدوا عنى، فجاءت لحظة مناسبة، وخرجت من السيارة مسرعا نحو«اسرائيل» أقصد المحكمة محتميا فى حراستها، التى اكتشفت أنها تقف فاتحة فاها مندهشة لخوفى وذعرى تبتسم فى بلاهة قومية.

وسألت الناس حولى وعرفت أن هذا المشهد عادى يتكرر فى اليوم عدة مرات وأن قاع المجتمع أصبح يتفاهم بالسيوف البيضاء، وانسحبت بحذر وأنا أجر ساقى وغيرمصدق أننى فى مصر المحروسة بلد الأمن والأمان ، البلد الذى أصبح كل واحد يعمل اللى عايزه ممكن تسد شارع بحجة سرادق العزاء، ممكن تضع كشك سجاير فى بحر الطريق بحجة أنك خريج سجون، أو أحد المتوقعين أن يصابوا فى الحرب القادمة بيننا وبين اسرائيل ممكن تسير عكس الاتجاه لدواعى الأمن والسيادة، ممكن تبنى عمارة فوق عمارة وتسقطان فوق السكان لا يهم، ممكن تخطف أى انثى من الشارع فى عز النهار أو تقتحم أى منزل فى أى وقت وتغتصب فيه من تشاء من النساء. كل واحد فى مصر يمكنه أن ينشأ جامعة خاصة على مزاجه، أو محكمة خاصة كل واحد يدلع نفسه كما يقولون، المهم الاستقرار ،حتى أصبحنا فى وطن الانتماء له نوع من المخاطرة الشديدة.

وشعرت برغبة شديدة فى الصراخ والبكاء ، حاولت لم أجد صوتى، **المحبس صوتى منذ عشرين عاما فى سجن الاستقرار والارهاب وجفت دموعى تماما، مصها الارهابيون والحباكون والهباشون، وشربتها اسرائيل وأمريكا ولوثها الخليج بنفطه وأملاحه**، أصبحت لا أملك صوتا ولا حتى دموعا لكى أبكى على الوطن متى يعود الوعى والخوف على الوطن؟ متى نبكى؟!.

دائرة الاشتباه

عندما حدثت مذبحة أمام فندق أوروبا بشارع الهرم منذ عدة شهور، كتبنا أن الارهاب موجود وأسبابه أصبحت متوطنة فى الوطن، وأن المواجهة الأمنية وحدها غير كافية، طالما **الخطاب الدينى المدعم والمشجع للارهاب والفتنة مسيطرة على أجهزة الاعلام والثقافة والتعليم والدعوة** لأسباب داخلية أهمها أن الدولة تغض الطرف وتسكت عن الدعم الخارجى.

؟

ممولوا الارهاب

فى الأيام الأخيرة كرر الارهاب اعلانه بأنه ما زال موجودا فى مصر. وأن أسبابه لم تستأصل أو تعالج والهدوء النسبى المشاهد فى الفترة السابقة كان نتيجة ضربات أمنية وحصار أمنى فقط، لكن منابع وروافد ومصادر تمويل وتشجيع الارهاب، كما هى بدليل **مذبحة كنيسة أبو قرقاص** وما يحدث أخيرا فى **المنيا وأسيوط وقنا** ،وما سوف يحدث فى بقية الصعيد. ويجب أن نتفق أن تنفيذ غالبية حوادث الارهاب فى مصر تعتمد فى التمويل أو التسليح أو التدريب أو التحريض والتشجيع والايواء على دول عربية وأجنبية محيطة بمصر.

وكلما صدرت البيانات الرسمية من الدولة تصف تمويل جماعات الارهاب بأنه تمويل خارجى دون أن تحدد الجهة الممولة يزداد همى بمشاكل وطنى، ففى بداية ذروة الارهاب كانت البيانات الرسمية تتهم علنا ايران والسودان وبعد فترة انضمت اليمن إلى قائمة الاتهام ثم جاءت بعض الكتابات من هنا وهناك تتهم أمراء الخليج ودولة بدون تحديد واضح، ثم أعلنت بعض التلميحات السيادية الرسمية تطلب من أجهزة الاعلام المصرية أن تفرق بين حكومات الخليج والمنظمات الأهلية فيها، ثم وصلنا إلى الفترة الأخيرة التى تحرص فيها البيانات الرسمية على عدم تحديد دولة معينة، وأصبحت تكتفى بمصطلحات تعودنا عليها مثل قادة الارهاب فى الخارج ،ومصادر التمويل الخارجى.

لكن منذ أكثر من عام توالت علينا دلائل وشواهد كثيرة تحدد دائرة الاشتباه، منها كتاب «**عبد القادر شهب** (ممولو الارهاب) صادر عن دار الهلال ، ومنها الاعترافات العديدة التى نشرتها وسائل الاعلام المصرية لقيادات الارهاب عبر التلفزيون أو الصحافة، وآخرها ما نشر فى روزاليوسف الاسابيع الماضية حول الاعترافات الخطيرة لآخر قائد لتنظيم الجهاد **أحمد راشد.**

نلاحظ لأول وهلة فى الكتاب المذكور وفى الاعترافات السابقة، أن هناك دولاً معينة يتكرر ذكرها فى السياق سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال أشخاص أو مؤسسات أهلية ورسمية ودينية وأمنية أو أماكن ومنافذ سفر مرتبطة بتلك الدولة.

وهذه التكرارات وترتيبها مجرد مؤشرات تعكس دائرة الاشتباه ونصيب كل دولة فيها وتعكس أيضا شبكة الدول التى يتحرك خلالها الارهابيون فى الخارج ، ويتلقون منها الدعم والتمويل المالى المباشر أو غير المباشر مثل التدريب والاعداد والايواء والحماية والتشجيع. وأيضا بعض تلك الدول تمثل محطات تجميع وتجنيد، والبعض منها يقدم التمويل المعنوى مثل المساعدة فى طبع مطبوعات جماعات الارهاب، ومدهم بشرائط الكاسيت والكتب ذات الطبعات الأنيقة والأفكار المريضة، والفتاوى الدينية الجاهزة لتبرير وتشجيع الارهاب.

رسالة حيفا

نظير مجلى

كنا ، نحن العرب ، نحسد إسرائيل على سماتها الديمقراطية، لكننا وجدنا نتنياهو يحسدنا على«اللاديمقراطية» وينافسنا فى الدوس على سيادة القانون.

*** عملية السلام قد تكون أكثر المتضررين من نتائج التحقيق فى فضيحة «بيبى -جيت» . إذ أن نتنياهو ،حتى لو أراد إنجاح العملية ، وهذا مشكوك فيه، فانه أصبح الآن مرتبطا أكثر بحلفائه فى اليمين المعنيين بتفجير المسيرة.**

نتنياهو نجا ..

لكنه أدخل اسرائيل كلها إلى قفص الاتهام

فضيحة المستشار القضائى لحكومة نتنياهو، لم تنته بقرار النيابة إغلاق الملف ضده وضد وزير القضاء، ولم تنته باعتذاره، الذى لا يكتفى به أحد ولن تنتهى عند وعده بأنه سيصحح الاخطا ، والذى لا أحد يصدقه فيه . ولن تختتم بمحاكمة زعيم حركة اليهود الشرقيين «**شاس**»، «**آريه درعى** ، الذى يعتبر واحدا من الشركاء فى الجريمة ، لكنه وجد نفسه الضحية الوحيدة بينهم، وحتى الجانب السياسى فى الموضوع ، والمعركة التى تخوضها المعارضة الاسرائيلية اليوم ضد حكومة نتنياهو، هو ليس الجانب الأساسى. فهنالك قضية أخرى ذات اهمية بالغة بالمقاييس الإسرائيلية ، هى القضية الاخلاقية -الحضارية : فهل تكون هذه فعلا دولة ديمقراطية، السيادة فيها للقانون ، أم تنضم إلى دول العالم الثالث المحيطة بها والبعيدة عنها، التى يداس فيها القانون وتبدو فيها الديمقراطية طابة مصنوعة من الخرق.

ففى إسرائيل ما زالت هناك أسس ديمقراطية خصوصا بالنسبة لسكانها اليهود. وهناك فصل حقيقى بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، طالما ان الامر يتعلق بالسكان اليهود. ونحن العرب ، الذين نعيش داخل إسرائيل بشكل خاص، عندما نرى ونسمع ما يجرى في عالمنا العربى من كبت للحريات الديمقراطية ودوس على سيادة القانون وحكم الفرد ومخابراته.. كنا نحسد إسرائيل على ما تنعم به فى هذه المجالات . فالحكومات الاسرائيلية تعاملت معنا غالبية الوقت وكأنها ذات نظام من أنظمة العالم الثالث لكننا لم نحرم تماما من الفسحة الديمقراطية.**والكبت والقمع الذى عشناه فى إسرائيل ، أيام الحكم العسكرى وبعده، كان أهم من ظلم ذوى القربى** . وأنها لحقيقة تاريخية أن حكومة «**رابين - بيرس**» الأخيرة (٩٤ -١٩٩٦) ، زادت من رقعة الديمقراطية للمواطنين العرب فى إسرائيل(عرب ٤٨) ، أكثر من أى وقت مضى . لكنها لم توصلها إلى درجة المواطن اليهودى.

ولاحظنا ، أن نتنياهو ، من أول غزواته عندما فاز بالحكم خرج بتصريح استفزازى للعالم العربى اذ أعلن فى الولايات المتحدة ان إسرائيل هى الدولة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط وأن الدول العربية المحيطة بها لا تعرف الديمقراطية.

فى حينه نحن أيضا غضبنا، ليس فقط من الاستفزاز بل من الحقيقة التى استند إليها . لكن ، يتضح اليوم انه لم يكن يسخر من عالمنا العربى، الذى هو جزء من العالم الثالث المنكوب باللاديمقراطية. بل ان نتنياهو كان يحسدنا على هذه اللاديمقراطية. والدليل انه يمارسها اليوم.

قصة الفضيحة

قصة الفضيحة باختصار ان نتنياهو وقع فى مصيدة ضغط أخرى . فهو مضغوط على طول. لا يسير إلا بالضغط.

هذه المرة جاءه الضغط-حسب الشهبات-من«اريه درعى»، ودرعى هذا يعتبر القائد السياسى والتنظيمى الأول لحركة «**شاس**» لليهود الشرقيين المتدينين. فى قيادته لهذا الحزب نجح فى مضاعفة قوته مرتين، ليصبح الحزب الثالث -من حيث الكبر(١٠ نواب فى الكنيست) بعد العمل (٣٤ نائبا) والليكود (٣٢ نائبا) ، اعتماده الأساسى فى دعايته وعمله على رفض العنصرية الممارسة فى اسرائيل ضد اليهود الشرقيين. يستعملها بشكل مبالغ فيه، لدرجة جعلت بعض المراقبين يقولون: «لم يعد من مصلحته ان تزول هذه العنصرية فهى رصيده الوحيد. ومن دونها لا وجود لحزبه».

وقد تورط درعى خلال حياته

أجل لقلقة الدعوى القضائية ضده.

لكن نتنياهو لم يكترث للتحذيرات. وحسب التقرير التلفزيوني، فان درعى هدد بالتصويت ضد اتفاقية الخليل وبالتالى هدد باسقاط الحكومة ، اذا لم يعين بار-أون فرضخ للتهديد.

التحدى الديمقراطى

التلفزيون الاسرائيلى عرف خطورة الاتهامات التى خرج بها. لكنه ضمن وجود معلومات ووثائق تسند روايته. وقبل على نفسه التحدى الديمقراطى للحكومة.

لكن نتنياهو ظهر فى أول امتحان ديمقراطى داخلى لحكومته، ضعيفا . صدره يضيق بالديمقراطية . فراح يهاجم التلفزيون الاسرائيلى(القناة الأولى) . بل وفى البداية حاول مقاطعته. وهذه سابقة فى تاريخ الحياة السياسية فى إسرائيل.

وفى القضية الجوهرية ، الفضيحة ، أعلن نتنياهو :«**هذا كله هبل فى هبل. قصة تافهة لا أساس لها**».

لكن الضغط زاد عليه. وبدأت وسائل الاعلام الاسرائيلية والمعارضة القوية تطالبان باقامة لجنة تحقيق رسمية. فسارع نتنياهو إلى دعوة الشرطة للقيام بالتحقيق. وقد كان **تهربه من «لجنة تحقيق رسمية»ذكيا ، اذ ان هذه اللجنة تملك صلاحيات لاقالة وزير او حتى رئيس الوزراء بينما الشرطة تستطيع فى أقصى الحالات التوصية بتقديم لوائح اتهام.**

بالطبع ، لم يتوقع **نتنياهو** أن ينتهى تحقيق الشرطة إلى توصية كهذه، ولكنه يعرف ان هذه اهون من قرار لجنة تحقيق. والليكود كان قد دفع ثمنا باهظا من لجنة التحقيق فى مجزرة **صبرا وشاتيلا** سنة ١٩٨٢ ، التى تسببت فى اقالة وزير الأمن، **ارئيل شارون** فى حينه وانتقدت الحكومة كلها ورئيسها مناحم بيجن ورئيس أركان الجيش رفائيل ايتان. وهناك من يؤكد انه لولا لجنة التحقيق المذكورة وتوصياتها، لكان **شارون** الوريث الشرعى لمناحم بيغن.

طاقم التحقيق فى الشرطة ، الذى يضم مجموعة من كبار رجال القانون، أوصى بالفعل بتقديم **بنيامين نتنياهو**إلى المحاكمة لأنه رضخ للابتزاز من درعى وبذلك خان الأمانة الملقاه على عاتقه .كما أوصى بمحاكمة وزير القضاء ، **تسامى هنغبى** لانه خدع الحكومة . وبمحاكمة **اريه درعى** بتهمة التهديد والابتزاز. ومدير عام مكتب



المدعية العامة فى اسرائيل قبيل القاء بيانها فى المؤتمر الصحفى المشترك مع روبنشتاين وأعلنا فيه عدم توجيه أى اتهام لرئيس الوزراء نتنياهو

السياسية فى عدة فضائح مالية واخلاقية . واشيع عنه انه قتل حماته فى سبيل ورثه دسمة .وهو **يحاكم منذ سبع سنوات فى المحكمة المركزية فى القدس بتهمة اختلاس بضعة ملايين من الدولارات من خزينة الدولة، عندما كان وزيراً للداخلية وقبلها عندما كان مديرا عاما للوزارة** . بسبب هذه المحاكمة اضطر إلى الاستقالة من حكومة رابين سنة ١٩٩٢ وانسحب من الائتلاف الحكومى ، لانه يعتقد أن الحكومة لم تسانده فى موقفه أمام الشرطة. ولم يستطع درعى تولى منصب فى وزارة نتنياهو لنفس السبب، واضطر إلى ارسال بعض تلاميذه (**ايلى سويسا وايلى يشاى**) ليصبحا وزيرين فوقه. لكنه احتفظ بنفوذه كزعيم لحركة«**شاس**» وظل يأمل أن يعود إلى الحكومة بعد انتهاء محاكمته.

بيد أن المحكمة تطول وتتشعب . ومن يوم إلى يوم يظهر أن الحكم فيها سيكون السجن الفعلى والغرامة المالية ولذلك، كان لابد من عمل شئ كبير ينقذه.

وهكذا، جاء دعم «شاس» لانتخاب نتنياهو (كان هذا الدعم حاسماً للمعركة) . وجاءت المطالبة بقبض الثمن. فقد عمل درعى على تعيين المحامى «**رونى بار-أون**» مستشارا قضائيا للحكومة. وهذه هى أعلى وظيفة فى النيابة العامة(أعلى من وظيفة المدعى الاشتراكى)صاحبها يستطيع تقديم أو عدم تقديم لائحة اتهام. ويستطيع تخفيف بنود الاتهام. ونجحت مهمة درعى. وقررت حكومة نتنياهو تعيين بار- اون فى حينه.

الا أن التعيين لم يمر بهدوء، وثارت ضجة كبرى فى البلاد . واضطر بار-اون إلى الاستقالة بعد ٦٠ ساعة من تعيينه.

لكن القضية لم تهدأ . فقد بث التلفزيون الاسرائيلى (القناة الرسمية الأولى) تقريرا للصحفية **أيلا حسون** كشفت فيه أن تعيين بار- أون- تم بموجب صفقة. فقد تعهد له درعى أن يسعى لتعيينه مقابل تعهد «**بار-اون**»بتخفيف الحكم عليه بحيث لا يصل إلى السجن ولا يسجل فى ملفه علامة شائنة. ويتمكن بذلك من العودة إلى الحكومة. لكن **نتنياهو** لم يتحمس كثيرا لهذا التعيين .فقد نصحه الكثير من المقربين منه بأن لا يقدم على ذلك ، فالرجل غير مناسب لهذه المسئولية الكبرى وهناك من حذره بوضوح: درعى يريد هذا التعيين من

قصة الفضيحة التى وصفها نتنياهو بأنها قصة تافهة

رئيس الحكومة ،**ايفيت ليبرمان** ، بوصفه القناة التى جرى من خلالها تمرير الابتزاز.

لكن النيابة لم تقبل هذه التوصيات ،مع أنها مقتنعة جدا بها. **وقررت اغلاق ملف نتنياهو ووزيره هنغبى ، ليس لانهما بريئان ، بل لان الادلة ضدهما لا تكفى لأن تنتهى المحاكمة بنجاح.** المدعية العامة،**عدنة أربيل** ،والمستشار القضائى،**اليكيم رونشتاين** كلمات قاسية عن نتنياهو . شككا فى صدقه وأشارا إلى تجاوزاته للقانون وإلى كونه رئيس حكومة من دون تجربة الخ..

والأهم من هذا ، ان تقرير **النيابة والمستشار أكد جوهر القضية** . أكد أن هناك فضيحة .وهناك أساس متين لوجود صفقة. وهناك تهديد وابتزاز من طرف درعى ولرضوخ من طرف الحكومة.

ما بين نتنياهو ورابين

نتنياهو لم ير حاجة لقراءة تقرير النيابة والمستشار واكتفى بقراءة السطر الأخير فيه :«**اغلاق الملف**».. الكلمة الوحيدة التى قالها وتدل على بعض الفهم لضرورات الديمقراطية هى :«**اعتذر**» وقال «**اخطأنا لكننا لم نذنب**» . وتجاهل كل ما جاء فى التقرير من ادانة له واشادة بالتلفزيون ومراسلته وبقية وسائل الاعلام على اثارة الموضوع ومتابعته. وراح **يهاجم «بعض قوى اليسار المسيطرة على التلفزيون ،والتى لا تريد ان تقتنع بنتائج الانتخابات الأخيرة. وتخطط للاطاحة بى وبحكومتى»**.

وحاول نتنياهو، مثل زعماء العالم الثالث تماما، تحويل قضية الفساد المتورط بها على المكشوف إلى قضية سياسية، فقال: هذه الحرب موجهة ضدى شخصيا وليس فقط لانهم لا يحبوننى، **بل لانهم لا يريدون سياستى، ولا يريدوننى أن ابنى فى هار حوما (جبل أبو غنيم فى القدس الشرقية) لا يريدوننى أن أقف بهذا الصمود فى وجه محاولات اقامة دولة فلسطينية . لا يريدوننى أن أصمد فى الجولان. لا يريدوننى أن أمنع تقسيم القدس»**. ووعد بالطبع أن يواصل وقفته «الصامدة» تلك. وادار ظهره للفضيحة قائلا: لقد اصبحت من ورائنا».

هو يعرف بالطبع أن القضية ليست من ورائه . لكن تصرفه هذا يدل على التطور بل التدهور الجديد الحاصل فى إسرائيل على المستوى الحضارى والاخلاقى.

والشعب فى إسرائيل يقارن بين **نتنياهو** اليوم وبين رئيس الحكومة الاسبق،**اسحق رابين** ، الذى تورط مع القانون فى سنة ١٩٧٢ من دون علمه. فكيف تعرف!.

فى حينه كان محظورا على المواطن الاسرائيلى أن يفتح حسابا فى بنك أجنبى .وقد كشف صحفى إسرائيلى أن زوجة رابين احتفظت بحساب فى بنك فى واشنطن ،عندما خدم زوجها سفيرا لإسرائيل فى واشنطن. كان الرصيد فى ذلك الحساب ٧٠٠ دولار، وصاحبة الحساب هى زوجة رابين. وقد كشف الموضوع بعد ثلاث سنوات (١٩٧٧)، عندما أصبح رئيسا للحكومة. وعلى الرغم من ذلك ،قرر رابين الاستقالة.

وبدلا من مقالات الهجوم عليه أصبح الصحفيون يتحدثون عن مبالغته فى الاستقامة. فهو ليس صاحب المسئولية الأولى عن هذه المخالفة. وبامكانه التهرب من المسئولية حسب القانون.ورفض رابين يومها كل الاقتراحات المتفذلكة، وخرج إلى مبنى التلفزيون وأعلن أنه **طالما يجرى الحديث عن زوجته وشريكة حياته فانه يقاسمها المسئولية. ولذلك يستقيل من منصبه فى رئاسة الحكومة.**

وتبين آنذاك ان القانون يمنعه من الاستقالة ولكنه لم يفصح. واعلن ان نائبه (**شمعون بيريز، آنذاك**) سيتولى المنصب. ورفض حتى ان يدخل مكتبه ، الا بعد الانتخابات، حين قام بتسليم مكتبه إلى زعيم الليكود المنتخب **مناحم بيجن**.

مثل هذا التصرف الحضارى الأخلاقى عند **رابين** ، لم نجده عند **نتنياهو** . بل بالعكس . فهو يتمسك بكرسى الحكم بشكل غير طبيعى. ومن الملاحظ أن **نتنياهو** لا يتخذ موقفه هذا من فراغ. فحسب استطلاعات الرأى التى اجريت بعد صدور تقرير النيابة بدا ان الشعب معه.

فى حينه ، عندما استقال **رابين** ،توقع ان يحترمه الشعب . ويؤيد حزبه على هذه الاستقامة. لكن الشعب أسقطه. واقتنع بتحريض الليكود عليه، الذى أسمى تصرف زوجة رابين «فسادا كبيرا». وبالمناسبة، عندما وصل الليكود إلى الحكم،**كان أول عمل قام به هو تعديل القانون بخصوص الحسابات البنكية فى الخارج . وأصبحت قانونية.**

وهنا أيضا **دلت الاستطلاعات على أن ٥٨٪ من الجمهور الاسرائيلى لا يريد ان يستقيل نتنياهو من منصبه فى رئاسة الحكومة و٥٧٪ من الجمهور لا يريد انتخابات جديدة**.وفى اليوم الذى صدر فيه التقرير، كان المواطنون الاسرائيليون يسافرون بشكل جماعى إلى الخارج لقضاء عطلة عيد الفصح (عشية هذا العيد غادر البلاد ٣٥٠ ألف مواطن، أى ٥ر٦٪ من السكان).

فالجمهور الاسرائيلى لا يبدو مباليا لمسألة الديمقراطية وسيادة القانون- ويبدو متفهما ومتسامحا مع نتنياهو . وهذا الواقع يثير حفيظة انصار حقوق الانسان والمواطن وأنصار الديمقراطية وأنصار سيادة القانون فى اسرائيل ،وهم كثيرون. وقد انخرطوا فى المعركة الجماهيرية الواسعة ضد حكومة نتنياهو ،جنبا إلى جنب مع قوى المعارضة.

المعروف ان المعركة ستدار حاليا على عدة مستويات:**القضائى**،حيث طرحت وتطرح العديد من الدعاوى أمام المحكمة العليا لتلزم النيابة بتقديم نتنياهو إلى المحاكمة. والمستوى **الادارى** بشن حملة لاجبار نتنياهو على تشكيل لجنة تحقيق رسمية، والمستوى **الشعبى** ، بواسطة المظاهرات الجماهيرية وغيرها . لكن نتيجة هذه النشاطات غير مضمونة لأى اتجاه كان ،وتظل القضية الأساسية قضية مدى تمكن إسرائيل شعبا ودولة، من تحمل التعايش مع هذا الدوس على سيادة القانون والعدالة. فرئيس حكومتها انسان ساهم فى مؤامرة للسيطرة على نيابة الدولة. وهذه تهمة خطيرة . التعامل معها يقرر مدى التقدم أو التراجع فى هذه المسألة الحضارية الاخلاقية.



رسالة القدس

انقاذ العملية التفاوضية بين خيار تغيير السياسات أو تغيير القيادات

حنا عميرة



وزراء خارجية فرنسا واسرائيل وهولندا مع عرفات فى ڤاليتا

يتفق معظم المتتبعين لمسار العملية التفاوضية منذ مدريد وحتى الان، ان أهم ما يميز الازمة الراهنة ، التى تشهدها العملية التفاوضية ، هو أنها كشفت لأول مرة ، وبوضوح بالغ **التعارض الكبير بين الحل الأمنى الذى تحاول فرضه إسرائيل ، وبين الحل السياسى القائم على تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.**

لذلك يصر نتنياهو على اعتماد مدخل **«مقاومة الارهاب وأعمال العنف»**، ومطالبته السلطة الوطنية الفلسطينية باثبات حسن سلوكها الأمنى، وانصياعها لسياسة الأمر الواقع ، قبل فتح أى مفاوضات معها! ولذلك أيضا تصر السلطة الفلسطينية بالمقابل، على مطلبها بوقف جميع النشاطات الاستيطانية التوسعية كخطوة أولى تمهد لنزع فتيل الازمة.

وهذا الفارق الكبير فى الموقفين، له ابعاده ودلالاته وتأثيراته على مسار التسوية الحالية وأهدافها، وعلى طبيعة ودور السلطة الفلسطينية فى المستقبل، وهل ستكون مجرد «مقاول أمنى» كما يريد نتنياهو ، أم أنها ستبقى مدافعا عن مصالح شعبها وتطلعاته الوطنية.

لقد أصبح واضحا أن ما يسمى بأمن إسرائيل، والأمن الشخصى للاسرائيليين ، هو مجموعة من الاشتراطات والاملاءات ، التى تتعدى الحدود ، وقد تمتد من المحيط إلى الخليج، وهى تعنى في التطبيق نسف جميع المقومات والأسس التى تمكن الشعب الفلسطينى ،من تحقيق أهدافه فى التحرر والاستقلال.

وعلى سبيل المثال فان **وقف اجراءات تهويد القدس يتعارض مع أمن إسرائيل، ووقف البناء فى جبل أبو غنيم يتعارض مع أمن اسرائيل ،وعودة اللاجئين والنازحين تتعارض مع أمن اسرائيل، والتواصل بين الضفة والقطاع يتعارض مع أمن اسرائيل، والانسحاب من الأراضى المحتلة يتعارض مع أمن اسرائيل، والسيادة الفلسطينية على الأرض تتعارض مع أمن اسرائيل**،وكل شئ يمكن أن يؤدى إلى دولة فلسطينية ذات سيادة يتعارض مع أمن اسرائيل، والقائمة

طويلة.. وجميع هذه المتعارضات كما هو واضح، تشكل العناصر والمقومات الرئيسية للاستقلال الفلسطيني ،وهذا ما لا تريده اسرائيل باسم الأمن ومقاومة الارهاب.

لقد كشف منهج حكومة نتنياهو وتنصلها من تنفيذ الاتفاقات المعقودة عن عمق الازمة الراهنة ،والتي ربما تكون أعمق أزمة تشهدها العملية التفاوضية ، الأمر الذي وضع مسار أوسلو أمام طريق مسدود ، والمنطقة بجعلها أمام خيارات خطيرة وصعبة.

مفاوضات الحل الدائم

طرح **بنيامين نتنياهو** أمام القيادة الفلسطينية ودول العالم الأخرى، خيار بدء مفاوضات مكثفة حول الحل الدائم، فى محاولة لتنفيس الضغوط المتصاعدة ضده، وبهدف **تحرير نفسه من تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية، ولا سيما إعادة الانتشار الاضافى فى الضفة ، أو تأجيله إلى أجل غير مسمى** ، بعد اخذ موافقة الجانب الفلسطيني على ذلك.

ويعتقد رئيس الوزراء الاسرائيلي وتحالف اليمين المتطرف الحاكم ، بأن تنفيذ الاتفاقية المرحلية المعقودة، يتجاوز الهدف الذي يسعى اليه، باقامة مجرد حكم ذاتي محدود على السكان في جزء محدود من الضفة والقطاع ، ذلك ان تنفيذ اعادة الانتشار الثاني والثالث، يعنى الجلاء عن مساحة كبيرة من الضفة ، هذا بالاضافة إلى ما يعنيه تنفيذ الالتزامات الاخرى مثل حل الادارة المدنية وانسحاب الحكم العسكرى وحل قضية النازحين وتعزيز العلاقة بين الضفة وغزة والسماح بحرية تنقل البضائع والمواطنين وغيرها. أى **ان جزءاً هاما وأساسيا من اتفاق أوسلو الثانى لم يطبق بعد، وخاصة تلك الاجزاء ذات الفائدة للجانب الفلسطيني**، والتى من شأنها أن تعزز مكانة ونفوذ السلطة الفلسطينية فى مفاوضات الحل النهائى.

وبالتالى فان ما يريده نتنياهو هو البدء بمفاوضات الحل النهائى فورا، وقبل تمكين السلطة الفلسطينية من الامساك بأية أوراق اضافية تقوى من مركزها التفاوضى، وعلى أمل أن تؤدى هذه الطريقة ، إلى الغاء اتفاقيات التسوية المرحلية بالتدريج ومع مرور الوقت، مع الزام الطرف الفلسطيني بتنفيذ جوانبها الأمنية باسم مقاومة الارهاب وأعمال العنف!.

خطة الادارة الامريكية

وبالرغم من تحفظ الادارة الامريكية على خطة نتنياهو المذكورة ، إلا أنها أبدت تجاوبا مع شرطه الاساسى على السلطة الفلسطينية بمقاومة الارهاب وإلا. وتقضى هذه الخطة وفق ما نشرته وسائل الاعلام ، بتشكيل **هيئة أمنية اسرائيلية- فلسطينية بمشاركة أمريكية ، لتعميق التعاون الأمنى بين الطرفين** .كما أن مهام هذه الهيئة لن تكون مرتبطة بالعملية التفاوضية ولن تتأثر بصعود وتيرة المفاوضات أو تراجعها!.

وهذا هو نفس المدخل الاسرائيلي أو نسخة مطورة عنه، وتكمن خطورة هذه الخطة فى أنها تجعل من **«التعاون الأمنى» موضوعا مستقلا ،وحجر الزاوية للتسوية اللاحقة** ، بكل ما يعنيه ذلك من ربط السلطة الفلسطينية بعجلة الأمن الاسرائيلي، وبمعزل عن التسوية السياسية التى قد تأتى أو لا تأتى..!! فكل شئ يجب أن يعتمد على حسن النوايا الاسرائيلية.

ويبدو أن هذا الموقف غير المتوازن للوسيط الأمريكى، كان السبب فى فشل الاجتماع الذى عقده الوفد الفلسطيني برئاسة **ابو مازن** مع وزيرة الخارجية الأمريكية **مادلين أولبرايت** فى واشنطن .وهذا ما يحتم اعادة النظر بجدوى استمرار المفاوضات وفق مسارها السابق، أى مفاوضات ثنائية مع وساطة أمريكية فقط، بمعزل عن أى اطار دولى أو عن مرجعيتها ممثلة بقرارات الشرعية الدولية.

سيناريوهات أخرى

وإزاء مثل هذا الوضع كان من الطبيعى

مبادئ المبادرة الأمريكية

استعرضت صحيفة «**معاريف**» الاسرائيلية ما وصفته بـ «مبادئ المشروع الأمريكي» لانقاذ عملية السلام كما عرضه الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** على **بنيامين نتنياهو** رئيس الحكومة الاسرائيلية خلال زيارة الأخير لواشنطن.

* التزام فلسطيني رسمي بمكافحة الارهاب وتشكيل جهاز اسرائيلي- فلسطيني تحت مراقبة أمريكية للتعاون بين أذرع الأمن الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية

ولن تكون مهام هذا الجهاز مرتبطة بالمسيرة السلمية ولن تتأثر بصعود وتيرة المفاوضات أو تراجعها.

* بدء مفاوضات سريعة حول التسوية الدائمة- بنفس مضمون الفكرة التى عرضها رئيس الحكومة الاسرائيلية -مع تحديد اطار زمني يتراوح بين ٦-٩ أشهر.
* لا يقوم الطرفان خلال فترة المفاوضات بخطوات من طرف واحد، ويتعلق هذا خصوصا باسرائيل التي يجب أن تتعهد بعدم اقامة مستوطنات جديدة، ومصادرة أراض أو المبادرة لمشاريع كبيرة مثل جبل أبو غنيم.
* تنفذ اسرائيل خلال الفترة الوسيطة هذه بنود اتفاق أوسلو بخصوص مطار غزة وميناء غزة والممر الآمن.
* تنفذ اسرائيل مرحلة اعادة الانتشار الثانية في موعدها، وليس من جانب واحد بل من خلال مشاورات مسبقة مع الفلسطينيين.
* يعقد الأطراف قبيل انتهاء المفاوضات قمة سريعة مثل قمة **كامب ديفيد** تحت إشراف الولايات المتحدة ، بهدف التوصل لتسوية دائمة متفق عليها.



نتنياهو يرحب بدنيس روس

أن تمتلئ وسائل الإعلام ، بالحديث عن البدائل والخيارات للخروج من المأزق الراهن. ومما لفت الانتباه اقوال المسئول الأمريكى السابق،**وليم كونت** فى مقابلة مع صحيفة **جيروزاليم بوست** الاسرائيلية ، والتى جاء، فى نهايتها **بأن الخروج من الازمة يكون أما بتغيير جذرى فى السياسات أو تغيير القيادات!!** ويبدو ان هذا الكلام موجه للشعب الفلسطينى ،وخاصة بعد التهديدات الاسرائيلية الأخيرة بطرد الرئيس عرفات ، أو باعادة احتلال المدن الفلسطينية فى الضفة أو فى عزل القيادة الفلسطينية داخل غزة.

وهنا يجب الانتباه والحذر من المحاولات الاسرائيلية- الأمريكية لعزل السلطة الوطنية الفلسطينية عن جماهيرها ، عن طريق استخدام المدخل ، الأمنى لاثارة فتنة داخلية ، وتقديم مغريات وعروض شكلية لخدمة نفس الهدف، أو العمل من جانب حكومة الليكود ، على خلق حالة من الفوضى ، تتحول إلى حجة أو غطاء لعدم التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، بدعوى انهم لا يزالون غير مؤهلين لذلك، أو العودة إلى الشعار القديم، بخلق قيادة بديلة أو قيادات مشتتة على استعداد للتوقيع على ما يريده نتنياهو، وفى هذا المجال فان مواصلة إسرائيل لسياسة الحصار العسكرى والاقتصادى والمالى تمهد الظروف لشئ من هذا القبيل مع مرور الوقت!.

تحديد هدف المفاوضات

إن الرد على هذه المخططات والسيناريوهات ، يتطلب من الجانب الفلسطينى صياغة خطة متكاملة ، تبدأ بأخذ **إقرار من حكومة نتنياهو، بأن هدف المفاوضات هو تطبيق القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨** ،وهذا ما يجب أن تنصب عليه فى الوقت الحالى جهود الوساطات المبذولة أمريكية أو أوروبية أو غيرها. إن أخذ اقرار من حكومة نتنياهو، حول مضمون المفاوضات وهدفها من شأنه أن يضعها فى إطارها الدولى الملائم وليس العكس .كما من شأن ذلك أن يقصر الفترة المحددة لمفاوضات الحل الدائم، ويحول دون فرض وقائع استيطانية على الأرض، ويجعل من مسألة تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية مسألة سهلة لأن الهدف أصبح واضحا.

وفى حالة رفض حكومة الليكود تقديم مثل هذا الاقرار، وهذا ما هو متوقع، فان السلطة الفلسطينية تستطيع بهذه الحالة، أن تعود إلى جماهيرها وان تجندها وراء هذه الخطة، كما أنها تستطيع من خلالها أيضا استعادة الأسس المشتركة للتضامن العربى، ورفع مستوى التأييد الدولى ، خاصة وان بوادر مشجعة قد ظهرت مؤخرا فى صدور **أكثر من ٧ قرارات دولية وعربية جميعها تؤيد الموقف الفلسطينى** . إن التقدم بخطة سياسية فلسطينية، مدعومة شعبيا ومنسقة عربيا وتحظى على تأييد دولى، من شأنه أن يعزز مكانة السلطة الفلسطينية، وأن يكبح مخططات الحصار والعزل التى تحاول إسرائيل تمريرها باسم الأمن ومقاومة الارهاب.

ولابد من التأكيد أيضا، أن تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية، من شأنه أن يسد جميع المنافذ وأن يعطى السلطة مقومات القوة فى المواجهة مع إسرائيل لفترة غير محدودة، ويجعلها تتحصن بالشعب فى خوضها لهذه المواجهة،**ان اعتماد المنهج الديمقراطى وتمتين الوحدة الداخلية، أصبح يشكل خط الدفاع الأول فى النضال من أجل استكمال مهمة التحرر الوطنى ،والسير بخطى ثابتة نحو هدف الاستقلال**،وهذا سيجعل من معادلة تغيير السياسات أو القيادات، سيفا مسلطا على الطرف الآخر، وعلى سياسة التوسع والاستيطان وأرض اسرائيل الكبرى ،وعلى القيادة الاسرائيلية المتمسكة بهذه السياسة ويفوت الفرصة على جميع الذين يراهنون على عكس ذلك.

بيان المكتب السياسى لحزب الشعب الفلسطينى

نزع فتيل الأزمة لن يكون عن طريق

كامب كلينتون.. أو كامب نتنياهو

استعرض المكتب السياسى لحزب الشعب الفلسطينى فى اجتماعه الأخير آخر التطورات السياسية، والحصار الاسرائيلى المفروض على المناطق المحتلة، وما آلت إليه العملية التفاوضية من جمود بسبب منهج وسياسة الحكومة الاسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو التى تتحمل المسئولية كاملة عن الازمة الراهنة.

وأكد المكتب السياسى، أن هبة الجماهير الفلسطينية، وسقوط المزيد من الشهداء، والجرحى فى ساحة المواجهة والنضال ضد الاحتلال، تعبر مجددا عن الاستعداد العميق والجاهزية للدفاع عن الأرض، أرض الوطن والدولة الفلسطينية العتيدة، **وان لا سلام مع الاستيطان والتوسع والعدوان، ولا مجال للتراجع أمام الهجوم الاستيطانى فى جبل أبو غنيم أو فى أى مكان من المناطق الفلسطينية المحتلة**، وأن الحصار الذى تفرضه قوات الجيش الاسرائيلى على مناطقنا وقرانا ومخيماتنا وحملات الاعتقال لن تنجح فى إخماد جذوة نضالنا الوطنى من أجل الحرية والاستقلال.

وعلى هذا الأساس فان التحرك السياسى الفلسطينى للخروج من الأزمة الراهنة، يستدعى أن يقوم على خطة سياسية متكاملة تنبثق عنها خطة تفاوضية، تعالج العوامل والأسباب التى أدت إلى تفاقم الوضع، وبالاساس استمرار سياسة التوسع والاستيطان، وفرض التهويد والمصادرات وسياسة الأمر الواقع فى القدس وسائر المناطق الفلسطينية. وهذا لن يكون من خلال ما يسمى بالمبادرة الأمريكية- الاسرائيلية لتشكيل جهاز أمنى مشترك لمقاومة الارهاب،وتكريس مرجعية أمنية إسرائيلية للمفاوضات، بدل مرجعية الشرعية الدولية المتفق عليها.كما أنه لن يكون من خلال ادخال تعديل مظهرى على أسلوب التفاوض ومكانه، فيما بات يسمى **بكامب كلينتون أو كامب نتنياهو**،وإتاحة المجال أمام الحكومة الاسرائيلية لتنفيس الضغوط المتصاعدة عليها، والافلات من تنفيذ استحقاقات الاتفاقات المرحلية، باسم المفاوضات السريعة والمكثفة،وفق اقتراح نتنياهو.

إن الرد على هذه التحركات،وعلى تجميد الحكومة الاسرائيلية للمفاوضات واستبدالها بأوامر واملاءات أمنية واستيطانية، يتطلب استمرار تمسكنا بمطلبنا المشروع والعادل بوقف كافة النشاطات الاستيطانية العدوانية فى جبل أبو غنيم وباقى المناطق المحتلة،بعيدا عن أى اشتراطات أمنية، وتمسكنا وإصرارنا أيضا على مطالبة الجانب الإسرائيلى والضغط عليه من أجل تنفيذ كافة الالتزامات المترتبة على الاتفاقات المعقودة،وخاصة إعادة الانتشار من معظم الأراضى الفلسطينية المحتلة وحل الادارة المدنية ،وانسحاب الحكم العسكرى ،وعدم الاكتفاء ببعض الخطوات الشكلية المعروضة مثل المطار والميناء.

ومن أجل توفير عوامل النجاح، لهذا التحرك السياسى، فان ذلك يتطلب **العودة بالمفاوضات إلى إطارها الدولى والدعوة إلى انعقاد مؤتمر مدريد مجددا، وإعادة ارتباطها بهدفها الأساسى ،المتمثل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ،وليس الارتهان لمرجعية نتنياهو الأمنية واملاءاته.**

هذه هى الصيغة، التى من شأنها أن تستقطب أكبر دعم جماهيرى، وان تطور وتاثر الهبة والمساندة الشعبية ،وان تحافظ على وحدة الجبهة الداخلية ،وتحبط محاولات «إثارة الفتنة» باسم «الأمن» وتجسد آمال وطموحات جماهيرنا وتضحياتها وتعمق الثقة بنهج قيادتها. كما أنها تشكل منطلقا لمفاوضات ترفع وتائر التضامن العربى وتعزز الدعم الدولى وتجند المزيد من الضغط على الحكومة الاسرائيلية ،وتزيد من عزلة موقف الادارة الأمريكية المنحاز والذى لا يتوافق مع دور الوسيط العادل والنزيه الذى تدعى القيام به.

ويؤكد المكتب السياسى إن هذا هو الاساس لمفاوضات تؤدى إلى إنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال الكامل وتحول دون تكريس الأمر الواقع الاستيطانى والعسكرى الصهيونى على الأرض الفلسطينية. إن صمود السلطة الوطنية الفلسطينية وتصديها المثابر والدؤوب، لسياسة الاملاء والابتزاز والضغط، من شأنه أن يصعد النضال الشعبى من أجل الاستقلال، كما أن اعتماد السلطة الوطنية على دعم جماهيرها، وتأييد أصدقائها فى العالم، وتضامن الرأى العام الاسرائيلى، وقواه وأحزابه المؤيدة للسلام ،والتى يمكن أن تلعب دورا هاما وملموسا لصالح النضال الفلسطينى، من شأنها جميعا أن تجبر حكومة نتنياهو على التراجع.

المكتب السياسى

لحزب الشعب الفلسطينى

يبدو أن الرصاصات التى أطلقها الجندى الأردنى **أحمد الدقامسة** على حافلة التلميذات الإسرائيليات فى منطقة الباقورة الأردنية يوم ١٣ مارس الماضى لم تصب التلميذات فحسب بل إنها أصابت أهدافاً أخرى عديدة ، لكن **الهدف الأكبر الذى أصابته رصاصات الدقامسة . كان عبد الكريم الكباريتى ، رئيس الوزراء الأردنى السابق** الذى رأى نفسه بعد حادث الباقورة بأيام مدفوعاً نحو تقديم استقالته رغم أنه كان مرشحاً لإجراء تعديل وزارى على حكومته الراحلة والاستمرار فى رئاسة الحكومة حتى تجرى الانتخابات فى شهر نوفمبر ١٩٩٧.


عبد السلام المجالى


الكباريتى

حكومة المجالى القديمة الجديدة..
الانجـــاز الاقتصـــادى
والاشـــراف علـــى الانتخابـات

لم يتردد الكباريتى فى تقديم استقالته عبر رسالة درامية مثيرة لم يشهد الأردن مثيلاً لها فى تاريخه فرد عليها العاهل الأردنى برسالة لاتقل إثارة ، فتحولت الرسالتان اللتان بثهما راديو وتليفزيون الأردن إلى حديث المواطنين الأردنيين جميعاً والذين تعودوا على متابعة رسائل الاستقالة والتكليف المثقلة بكلمات المجاملة والانشاء.

وبهذا الدوى الدرامى انتهت حياة وزارة الكباريتى ، وخلال ساعات من استقالة هذه الوزارة كان الدكتور **عبد السلام المجالى** يشكل وزارة جديدة خلفاً لوزارة الكباريتى وبدأ فصل لم يكن مكتوباً من فصول السياسة الأردنية ، بل كان مشاراً إليه بالخطوط العريضة.

وأبرز هذه الخطوط تلك التى كانت تشير إلى **زيارة الملك حسين لواشنطن** ، والأخرى التى كانت **تشير إلى الانتخابات المقبلة** ، حيث أن من بين أهم مهام الحكومة الجديدة الاشراف على الانتخابات التى ستجرى فى مطلع شهر نوفمبر المقبل.

زيارة واشنطن

تعود أهمية زيارة **الملك حسين** إلى واشنطن إلى الأغراض المتعددة التى هدفت الزيارة إلى تحقيقها . فهناك الناحية الصحية للملك الذى يجرى كل عام فحصاً دورياً لخلايا سرطانية كانت اكتشفت فى الجهاز البولى للملك فى صيف العام ١٩٩٢ . وعلى هذا الصعيد تكللت تلك الفحوص بعملية لاستئصال جزء من البروستاتا للعاهل الأردنى.

وهناك الناحية السياسية ، حيث التقى الملك حسين بكل من الرئيس لأمريكى **بيل كلينتون** ، ورئيس الوزراء الإسرائيلى **بنيامين نتنياهو** الذى بادر إلى زيارة الملك لدى وصوله إلى الولايات المتحدة ، حيث كان العاهل الأردنى لايزال يرقد فى مستشفى مايو كلينيك بعد إجرائه العملية المذكورة

ولم يزد الانجاز فى الجانب السياسى على

رسالة عمان : صلاح يوسف



تأكيد سياسة الأردن الثابتة من عملية السلام ومن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وخلق نموذج إيجابى لعلاقات سلام بين الأردن وإسرائيل.

وفى هذا الإطار جاء الشجب الأردنى الرسمى لحادث الباقورة ، وخاصة ماجاء على لسان العاهل الأردنى لبشكل أساس الموقف الأردنى من حادث الباقورة ، وبالتالى من العلاقات الأردنية الإسرائيلية التى لم يسجل عليها أى مظاهر للبرود أو الفتور باستثناء حالتين. كانت الأولى منهما حين عمدت حكومة حزب الليكود فى شهر سبتمبر من العام الماضى إلى فتح نفق تحت المسجد الأقصى دون أن تبلغ الأردن بذلك ، رغم أن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية تنص على حق الأردن فى الولاية الدينية على الأماكن المقدسة فى مدينة القدس.

أما الثانية فكانت قبيل حادث الباقورة بأيام حين بدأت الجرافات الإسرائيلية عملها فى جبل أبو غنيم لإقامة مستوطنة يهودية فى المنطقة المذكورة . وفى الحالتين لم يزد رد الفعل الأردنى الغاضب على توجيه نقد على هذه الدرجة أو تلك من القسوة لكنه لم يتعد ذلك إلى اتخاذ أى موقف عملى من إسرائيل.

أما الجانب الأهم بالنسبة لزيارة الملك حسين لواشنطن فهو الاقتصادى حيث كان **الأردن يطمع فى الحصول على وضع تفضيلى بالنسبة للاستثمارات الأمريكية فى المنطقة** ، وهو ماتم جزئيا حين وقعت الدكتورة **ريما خلف** ، وزيرة التخطيط الأردنية و**أرلين بارسيفسكى** المفوضة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية تتمتع بموجبها الأردن بوضع الدولة الأكثر رعاية ، وفى المقابل يحصل المستثمرون الأمريكيون على **ضمانات بعدم وجود قيود على الاستثمارات الأمريكية فى الأردن** ، بالاضافة إلى تسهيل حركة رؤوس الأموال بين البلدين ، أمريكا والأردن ، وكذلك السماح بتنقل رؤوس الأموال بين البلدين كعامل محفز للاستثمار.

وبموجب هذه الاتفاقية توضع قيود على مصادرة استثمارات رجال الأعمال فى البلدين ويشترط تأمين تعويض مناسب وعادل للمستثمرين فى حال حدوث ذلك . ويحق للمستثمر فى أى من البلدين أن يختار موظفيه بغض النظر عن جنسياتهم كما يحق لكل من الدولتين اللجوء إلى التحكيم الدولى لفض النزاعات التى قد تنشأ عند القيام بالاستثمار فى أى من الدولتين.

وإن كان الكسب الأردنى فى هذه الاتفاقية جاء من خلال الوعد الأمريكى بالاستثمار فى الأردن المتعطش للمستثمرين الأجانب ، فإن كسبا آخر لايقل أهمية تحقق فى صورة غير مباشرة ، حيث أن **الولايات المتحدة لم تربط توقيعها على هذه الاتفاقية بتوقيع الأردن اتفاقية الملكية الفكرية ، والتى تلح الولايات المتحدة** منذ زمن بعيد على الأردن لتوقيعها.

قانون الانتخابات

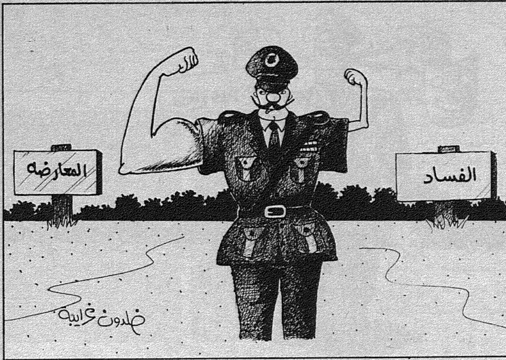
غير أن المهمة الرئيسية التى جاءت الحكومة الجديدة لإنجازها هى الانتخابات النيابية التى تأكد أن موعدها سيكون فى **نوفمبر** المقبل ، وذلك بعد تكهنات راجت بأنها ستجرى مبكرة فى صيف هذا العام.

والانتخابات هنا لاتعنى العملية الانتخابية فقط بل تعنى أيضا **قانون الانتخابات الجديد** الذى سيتم بموجبه توزيع الدوائر وتحديد سن الناخب . وأهم من هذا كله تحديد طريقة التصويت ، أى تحديد عدد المرشحين الذين يمكن للناخب الواحد فى دائرة واحدة التصويت لهم.

وتنتظر المعارضة صدور القانون الجديد للانتخابات والذى أعلنت الحكومة أنها تعمل على بلورته ووضعه فى صيغته النهائية خلال الفترة التى تفصل حل البرلمان ، بعد إكمال دورته الأخيرة فى مارس الماضى ، وبين

رسالة

عمان



إجراء الانتخابات فى شهر نوفمبر المقبل.

وإن كانت المعارضة تقوم بواجبها فى طرح التصورات وتقديم الاقتراحات لإخراج قانون انتخابات " عصرى" من نوع اقتراح تقسيم الدوائر مجدداً وعلى أساس الكثافة السكانية ، وخفض سن الناخب وغير ذلك من اقتراحات ، إلا أن عين المعارضة «مشدودة» إلى عدد المرشحين الذين يمكن للناخب الواحد التصويت لهم ، وهل فى إمكانه التصويت لكل المرشحين فى دائرته أم لمرشح واحد ووحيد من بين المرشحين كما هو الأمر الآن.

فمن المعروف أن الحكومة قامت فى العام ١٩٩٣ وقبل أن تجرى الانتخابات فى نوفمبر من ذلك العام بتعديل قانون الانتخابات الحالى . والذى يعود تاريخ صدوره إلى العام ١٩٧٣ ، بحيث يكون لكل ناخب الحق فى اختيار مرشح واحد فقط من بين جميع المرشحين فى دائرة معينة ، وهو ماعرف بقانون الصوت الواحد ، والذى تتحفظ عليه معظم قوى وأحزاب المعارضة ، لأسباب تمتد من دور هذا القانون فى إذكاء النزعة القبلية والعشائرية ، والتى سيكون على كل منها تقديم مرشح واحد تجمع عليه القبيلة أو العشيرة ، وحتى دوره فى تهميش الأحزاب والعمل الحزبى.

ويعود تحفظ القوى المعارضة على حكومة المجالى الجديدة إلى أن **قانون " الصوت الواحد"** قد مرر فى عهدها ، وذلك حين كان المجالى رئيساً للوزراء فى العام ١٩٩٣

فعلى الرغم من أن رئيس الوزراء السابق **عبد الكريم الكباريتى** أكد للنواب فى جلسات سابقة ، نوقش خلالها قانون الانتخاب الجديد ، أن بند قانون الصوت الواحد سيبقى منصوصاً عليه فى القانون الجديد ، إلا أن فكرة الصوت الواحد التى جرت على أساسها الانتخابات النيابية فى نوفمبر من العام ١٩٩٣ ، والتى أتت بالبرلمان الأخير بقى مرتبطاً بحكومة عبد السلام المجالى السابقة ، وباسمه شخصياً.

وهناك أمر آخر يقلق أحزاب المعارضة ، ويتعلق بالحكومة الجديدة ، وهو أن وزير الداخلية فى هذه الحكومة هو **السيد نذير رشيد** . والمعروف **بعقليته العرفية"** وهو الوصف الذى يطلق على صقور مرحلة الأحكام العرفية التى انتهت فى العام ١٩٩١ فى صورة رسمية.

والسيد رشيد ، الذى ستشرف وزارته على الانتخابات هو إلى جانب كونه عضواً سابقاً فى مجلس الأعيان فقد **كان فى واحدة من أحلك فترات الحكم العرفى رئيساً لدائرة المخابرات العامة** . وهو جاء إلى هذا المنصب فى الستينات بعد أن قطع علاقته بحزب البعث الذى كان ينتمى إليه فى الخمسينات ، وبعد انتهاء مرحلة لجوء سياسى فى دمشق والقاهرة فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، حيث كان ضمن حركة الضباط الأحرار الأردنية فى الخمسينات.

وقد عبر أكثر من حزب وتنظيم من أحزاب المعارضة وتنظيماتها عن **تخوفه من عدم نزاهة الانتخابات فى ظل وزارة داخلية يرأسها مدير سابق للمخابرات،** كما عبر عن ذلك أيضاً عدد من الكتاب والمحللين السياسيين ، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى التيار اليسارى ، وهو ماجعل وزير الداخلية يعلن أكثر من مرة من خلال الصحف ووسائل الإعلام بأن هذه الانتخابات سوف تتميز بالنزاهة.

ومضى بعض هؤلاء من أقسام المعارضة إلى أبعد من ذلك حين أعادوا إلى الأذهان ماتردد حول الانتخابات السابقة من تشكيك فى نزاهتها.

الجميع هنا ينظرون إلى حكومة الدكتور **عبد السلام المجالى** بوصفها حكومة مرحلية تنتهى مهمتها بانتهاء الانتخابات ، حيث ستضطر بعد ذلك إلى تقديم استقالتها ، وبعدها إما يعاد تشكيل وزارة برئاسة المجالى ، وهو مالادليل عليه حتى الآن ، واما يشكل رئيس وزراء آخر حكومة جديدة سيكون عليها التعامل مع البرلمان الذى لايعرف أحد الكثير عن تركيبته فى ظل قانون الصوت الواحد ، وكذلك فى ظل معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وماحدث خلال الفترة التى أعقبت توقيعها فى أكتوبر ١٩٩٤ ، حيث كان حادث إطلاق النار الذى قام به أحمد الدقامسة هو الأخطر فى هذا المجال وذلك بدليل التغيرات التى شهدها الأردن بعد إطلاق رصاصاته.

العرب

حزب البعث
خمسون عاماً على تأسيسه

رسالة دمشق من حسين العودات

احتفل حزب البعث العربي الاشتراكي بالذكرى الخمسين لتأسيسه (نيسان / ابريل ١٩٤٧) ، فأقيمت احتفالات في مختلف المحافظات والمدن ، وكرست الصحافة ووسائل الإعلام معظم صفحاتها وبرامجها طوال أسبوع كامل لهذه الذكرى ، ونشرت تحقيقات وأجريت مقابلات مع بعثيين وأعضاء أحزاب أخرى ، وبذلت جهود كبيرة لإعطاء الاحتفالات مضمونا شعبياً وجماهيرياً ، والتعويض عن الحال الصعب الذي تعيشه السياسة العربية في هذه الأوقات.

مرت مسيرة حزب البعث خلال الخمسين عاماً الماضية بعدة منعطفات تاريخية هامة ، أسهمت جميعها في تشكيل تاريخه وبلورة مبادئه وإعطائه الملامح التي هو عليها الآن.

كانت بدايات حزب البعث على شكل أفكار سياسية وثقافية تدور في أذهان مؤسسيه الأوائل في مطلع الأربعينات ، خاصة وأن هؤلاء المؤسسين تأثروا بالثقافة الأوربية والتيارات السياسية الأوربية ، سواء بسبب دراستهم في أوروبا أم لاحتكاكهم بالاستعمار الفرنسي وثقافته ، ونجد في خطابهم في ذلك الوقت بذور الفكر القومي الأوروبي ، والفكر الليبرالي ومبادئ الاشتراكية الديمقراطية وشيئا من الماركسية ،واستطاعوا نشر مبادئهم في ثانويات دمشق التي كانوا أساتذة فيها ، وفي الجامعة السورية الناشئة ، وشكلوا تياراً ثقافياً هاماً ، يعتمد أساساً على المدرسين والموظفين والطلاب ، أسهمت الشروط الموضوعية التي كانت قائمة أنذاك بتسارع انتشار هذا التيار ، وساعد في ذلك : التكوين القومي والاجتماعي للشعب السوري ، ونمو فئات جديدة في أحشائه ، وتبلور بدايات بورجوازية وطنية صناعية ، وبدء تداعي السيطرة الإقطاعية في الأرياف ، والصدمة التي بدأ يحدثها **الصراع العربي الصهيوني في فلسطين وبوادر الكارثة** ، وتجذر الفكر القومي الوحدوي في سوريا الذي كان يشكل تياراً كبيراً خلال أيام الاستعمار الفرنسي . وأدى ذلك كله إلى عقد المؤتمر التأسيسي لحزب البعث **في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ باسم حزب البعث العربي** وبدأ الحزب منذ ذلك الوقت لعب دور هام في الحياة السياسية السورية.

التحول النوعي الأول الذي واجهه حزب البعث العربي كان خلال مقاومته **للدكتاتوريات العسكرية في سوريا ١٩٤٩ -١٩٥٤**وخاصة **دكتاتورية أديب الشيشكلي** ، حيث أدت المواجهة إلى أمرين: الأول تصلب عود الحزب ، وزيادة خبرة مناضليه ، وتماسك تنظيمه ، وتنبهه



الرئيس حافظ الأسد



ميشيل عفلق

لأهمية الجيش فى حياة البلاد ، وأهمية التحالف مع الأحزاب الأخرى (الليبرالية والبورجوازية واليسارية) فى مواجهة الدكتاتورية العسكرية . والأمر الثانى وحدته **مع الحزب العربى الاشتراكى ،** الذى كان **يقوده أكرم الحورانى ،** ويتركز وجوده أساسا بين فلاحى محافظة حماة ، ونتيجة التوحيد صار اسم الحزب حزب البعث العربى الاشتراكى ، وصار هدف الاشتراكية لايقل أهمية لدى الحزب عن الهدف القومى ، وحدث تحول نوعى فى مبادئ الحزب ، ودمج النضال القومى بالنضال الاجتماعى (حسب تعابير الحزب وأدبياته) ، وصارت أهدافه متبلورة أكثر ، ودخلت جماهير الفلاحين والبورجوازية الصغيرة فى صفوف الحزب ، ثم اتسع الباب لدخول العمال فيما بعد . وبذلك استطاع حزب البعث الحصول على **(١٦) مقعداً نيابياً** فى انتخابات **١٩٥٤ من أصل (١٤٢) مقعداً** هى مجموع مقاعد المجلس النيابى ، وفى الوقت نفسه ركز على تطوع مناضليه فى صفوف الجيش ، وبعد أن انتصرت حركة التحرر الوطنى المصرية **عام ١٩٥٦** ونمت حركة التحرر العربية استطاع حزب البعث أن يشكل جبهة قومية تضم أكثرية فى المجلس النيابى ، وتشكل حكومة وتهيمن على الدولة ، مدعومة من الجيش ، وبقى الأمر كذلك حتى قيام الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨.

حل حزب البعث نفسه فى سوريا أيام الوحدة ، واستأنف نشاطه بعد الانفصال ، ثم كان التحول النوعى الآخر عام **١٩٦٣ ، حيث تولى السلطة فى ذلك العام فى العراق (شباط - فبراير) وفى سوريا (آذار - مارس)** ، وبدأت مرحلة جديدة فى تاريخه تأثرت بالصراعات الداخلية (بين ماسمى يمين ويسار) ، وبطريقة إدارة الدولة ، والمضمون الاجتماعى لمبادئ الحزب ، والموقف من الديمقراطية والوحدة العربية ومن الأحزاب الأخرى ، وقد عبرت هذه الخلافات عن نفسها بانشقاقات وصراعات كانت دموية أحيانا ، سواء بالعراق أم فى سورية ، فسقط حكمه فى العراق ، **وتولى (اليسار) السلطة فى سوريا عام ١٩٦٦** ،وتبنى سياسة أكثر راديكالية عبرت عن نفسها بسلسلة من التأميمات وتعميق تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ، وإحلال المنظمات الشعبية المهنية محل مؤسسات المجتمع المدنى ، وحزب البعث محل الأحزاب الأخرى ، وتمتين التحالفات مع حركات التحرر ومع البلدان الاشتراكية.

الانعطاف الهام الأخير ، كان عام ١٩٧٠ بعد قيام الحركة التصحيحية داخل حزب البعث **بقيادة الرئيس الأسد ،** والتى أدت إلى نمط من الاستقرار فى منطلقات الحزب وسياساته على الصيغة التى نراها الآن.

لعل حزب البعث العربى الاشتراكى ، وهو من أقدم الأحزاب العقائدية العربية ، هو أيضا أكثرها تأثيراً فى الحياة السياسية العربية خلال النصف الثانى من هذا القرن ، ومازال للحزب تنظيمات فى معظم الأقطار العربية رغم الانشقاقات والخلافات العقائدية والسياسية ، ورغم تعقيدات الحياة السياسية العربية ، والتغيرات الحاسمة التى جرت فى العالم.

نشاط يحرك

الحياة الثقافية

إن فقر الحياة الثقافية السورية ، وعزوف المثقفين وغير المثقفين عن متابعة المحاضرات والندوات التى تعقد عادة فى المراكز الثقافية خلال العام (وماأكثرها) وذلك لشكهم بجدية معظمها ومصداقيته ، وعدم وجود مجلات ثقافية (عامة أو متخصصة) باستثناء **(مجلة المعرفة الشهرية التى تصدرها وزارة الثقافة ،** وبعض المجلات التى تصدر عن اتحاد الكتاب والتى لايقرأها أحد)، وضيق هامش الحريات تجاه الرأى الآخر فى هذه المحاضرات ، وندرة المنابر التى تستوعب الأراء جميعها ، وشعور الناس بالحاجة الماسة لمناقشة قضاياهم بأكثر مما تتداوله الصحف ووسائل الإعلام **(وجميعها رسمية)** . إن هذا كله جعل الأسبوع الثقافى الذى يقيمه **قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بجامعة دمشق فى نيسان (أبريل)** من كل عام تظاهرة ثقافية هامة ، ومدار نشاط وحوار وحراك ثقافى بسبب أهمية المحاور المطروحة للحوار خلال الأسبوع وتنوعها ، واتساع هامش الحريات فى التعبير والنقاش خلال المحاضرات والندوات ، وبسبب دعوة مفكرين ومثقفين عرباً من البلدان العربية ومن الجامعات الأوروبية والأمريكية ، وجعل الدعوة لحضور المحاضرات والندوات عامة ، ولذلك يحضر مشاركون ومستمعون من مختلف التيارات الثقافية والسياسية والاجتماعية ومن مختلف الأحزاب والأجيال ، حتى ليكاد الحاضرون يمثلون الشعب السورى بكل فئاته وطبقاته وتنوعاته الثقافية والاجتماعية ، فترى بين الحاضرين أعضاء مكاتب سياسية للأحزاب السورية إلى جانب المثقفين وأساتذة الجامعات وطلابها ، وموظفين ورجال دين وعمال وغير ذلك وهذا مايجعل الحوار يمتد ساعات أحياناً بعد انتهاء المحاضرة بين الحضور والمحاضر ، حواراً حياً وديمقراطياً يغرى الجميع بمتابعته وبالحضور المبكر فى اليوم الثانى لحجز مقعد قبل امتلاء القاعة على كبرها ، وهى مدرج من أكبر مدرجات كلية الاداب، ويزيد الأمر حيوية أن الدعوة عامة كما أشرت.

أسبوع هذا العام هو **الأسبوع الرابع ،** عقد فى الفترة **بين (٥ -١٤ نيسان / أبريل)** ، ودعى إليه محاضرون من مصر **(المستشار محمد سعيد العشماوى ،** وكان دعى **الدكتور رفعت السعيد فى العام الماضى)** و من لبنان والأردن

رسالة دمشق



محمد سعيد العشماوي



د. رفعت السعيد

وفلسطين ، ومفكرون ومثقفون عرب أساتذة بالجامعات الفرنسية وجامعات الولايات المتحدة ، فضلاً عن المحاضرين السوريين من داخل الجامعة ومن خارجها ، ومن أهم المواضيع التي تم تناولها: الهاجس الأساسي في الفكر العربي، الديمقراطية والشورى ، مسائل التراث ، أزمة الثقافة العربية ، جدلية التقدم والتخلف ، تجديد الفكر الإسلامي ، التيارات الأيديولوجية العربية ، الدولة والمجتمع المدني ، العولمة ، الفئات الهامشية في المجتمع العربي وغيرها من المواضيع .

ومن المحاضرين **محمد سعيد العشماوي ، حليم بركات ، جورج طرابيشي ، فيصل دراج ، صادق جلال العظم ، حامد خليل ، أحمد برقاوي ، خضر زكريا ، موسى وهبه ، عادل العوا ، عبد الله حنا ، عبد الرحمن منيف ، أحمد ماضي ، سمير حسن ، طيب تيزيني ، صالح شقير وغيرهم.**

ألقى الدكتور **أحمد ماضي الأستاذ في الجامعة الأردنية** ورئيس الجمعية الفلسطينية العربية ، محاضرة حول(الشورى والديمقراطية في الفكر العربي الحديث) ناقش فيها مواقف الجماعات الاسلامية من الديمقراطية ، خاصة أنهم ينطلقون من أن السيادة للشرع وليس للشعب ، وقال إن الشورى وردت في القرآن مرتين فقط ، وهي تعني المشورة وليس السلطة ، وأشار إلى أن محاولات بعض الإسلاميين المزاوجة والمقاربة بين الشورى والديمقراطية هي محاولات خادعة ، لأنهم يرون في الأساس أن الديمقراطية نظام سنه الإنسان بوحي من عقله الناقص ، وأن فصل الدين عن الحياة ، يعني إقامة النظام السياسي على غير الشرع وبالتالي فان هذا يؤدي إلى خضوع المسلمين لنفوذ الكفر وتطبيق أحكام الكفر عليهم وجعل دارهم دار كفر وبنظرهم فان الدولة الإسلامية ، لاتسمح بتبني مفهوم الديمقراطية ، لأنه غير منبثق عن العقيدة الإسلامية ، وأن السيادة يجب أن تكون للشرع فقط ، قبل الناس بذلك أم لا ، وأن أي تكتل على أساس قومي هو حرام وعلى الدولة محاربته ، وأورد أمثلة على لسان قادة الحركات الإسلامية تؤكد هذا المعنى بدرجات متفاوتة وأشار في هذا المجال ، إلى **تشدد عز الدين النبهاني** واعتدال **اسحاق الفرحان (الأردن) وإلى تأكيد (علي بالحاج) الجزائر.** كفره بالدكتاتورية والديمقراطية لأنها عقائد من الغرب وإلى ليبرالية **راشد الغنوشي** ورأى أن الجماعات الإسلامية تنظر إلى الديمقراطية كشرك بالله وترفضها ، وهي بذلك تعمل لإعادة إنتاج حكم السلاطين .

من المحاضرات ، تلك التي **ألقاها الباحث جورج طرابيشي ، حول الفلسفة وجدلية التقدم والتخلف ،** والتي أشار فيها خاصة إلى أن اشتغال العقل في الإسلام الأول أدى إلى عظمة الإسلام الأول ، ولكن انعكست الاتجاهات فيما بعد ، فطرد العالم الإسلامي العقل وبدأ يدخل في ظلام القرون الوسطى ، بينما أعاد العالم المسيحي اكتشاف دور العقل بفضل العقل الإسلامي الأول عن طريق الاتصال بالحضارة العربية الإسلامية ، وأدخل علم الفلسفة إلى حقل علم التفكير فبدأ يتقدم ، وهكذا حدث التفاوت فبدأ الغرب متأخرا وانتهى متقدما ، وبدأنا متقدمين وانتهينا متأخرين ، وإذا أردنا التقدم لابد أن نعيد للعقل اشتغاله وتحريره من ضغط النصوص المتراكمة ، وتحرير النص من النصوص الآسرة له .

حاضر الدكتور **طيب تيزيني** حول أزمة الثقافة العربية فرأى أن ماأصبحت عليه الأزمة الثقافية العربية يكمن في الحامل الاجتماعي لهذه الثقافة ، وهذا الحامل تمثل خصوصاً في الفئات الوسطى منذ بداية القرن العشرين وحتى بداية السبعينات (عصر النفط) حيث كانت هذه الفئات قوة هائلة ، إلا أنها بدأت تتصدع وأصيبت بنكسة هائلة لم تسمح لها بعد ذلك أن تمارس دورها كحامل اجتماعي للثقافة العربية ، وأن هذه الفئات الوسطى التي اتسمت باليسر الاقتصادي والاستنارة العقلية ، تجد نفسها الآن مرغمة على الهبوط باتجاه الأدنى ، ودعا إلى ثقافة عربية جديدة في موقع عملية البناء الجديدة ينجزها العقلانيون المستنيرون الذين يلحون على التنوير والعلمانية والديمقراطية وعلى قيمها الإيجابية.

استقبل **المستشار محمد سعيد العشماوي استقبالا** حاراً ، واضطر منظمو الأسبوع إلى نقل مكان المحاضرة إلى أكبر مدرجات الجامعة لتستوعب الحضور ، ورغم ذلك لم يتسع المدرج وكان الحضور متنوعا ومتلهفاً ، ورحب الدكتور صادق جلال العظم رئيس قسم الدراسات الفلسفية الاجتماعية بالمستشار العشماوي فدعاه (قاضي القضاء والمجتهد القانوني الكبير وصاحب المؤلفات المشهورة في قضايا الفكر العربي الاسلامي المعاصر وشئونه وشجونه ، وهو ليس مستشاراً ومجتهداً قانونيا كبيراً وشهيرا فحسب بل هو أيضا علم من أعلام الفكر العربي - الإسلامي المعاصر الذي بهرتني عقلانيته الصارمة ، ووضوحه الصارخ وجرأته التجديدية الصريحة وأسلوبه المباشر ، الذي لايلف ولايدور حول أي من موضوعاته بالاضافة إلى أطروحاته التقدمية والمتقدمة على كل ماعداها في الساحة وتنويريته التي لالبس في استيعابها الكامل لظروف العصر وشروط الاستمرار فيه على مشارف القرن الجديد . لذا لاغرابة في أن تكون أعماله ودراساته ومؤلفاته قد أثارت ماأثارت من سجالات وردود ودفاعات وتعقيبات كاسرة بذلك الجليد ، حاقنة موضوعاتها بأنواع من الحيوية والنشاط والتجدد والحركية لم تشهدها تلك الموضوعات منذ وقت طويل).

ولم يخيب المستشار العشماوي آمال الحاضرين ، فاستفاض بطرح قضية الاجتهاد وفهم النص ، ومعنى الحاكمية ، والشورى والجبرية ، وقضايا خلق القرآن والفكر المعتزلي ، والردود عليه ، وقضايا الفلسفة الإسلامية والاجتهادات المتنوعة ، والمذاهب وغيرها ، وشهدت محاضرته أسئلة وحوارات ساخنة وحياة وحيوية استثنائية ، طاولت مدتها ثلاث ساعات .

يرى المثقفون السوريون أن هذا الأسبوع الثقافي السنوي من أهم النشاطات الثقافية في سوريا طوال العام ، ولذلك ينتظره الجميع.

العرب

المؤتمر القومى العربى:

دعوة للمصالحة مع الأنظمة الحاكمة

وتأجيل قضية حرية الفكر والاعتقاد وقضايا المرأة

**

كانت الجرافات الاسرائيلية قد بدأت تعمل فى «**جبل أبو غنيم**» جنوب شرقى القدس لبناء مستوطنة جديدة هناك حين افتتح **المؤتمر القومى العربى** أعمال دورته السابعة فى الدار البيضاء على شاطئ الأطلسى، بحضور مائة وستة وعشرين مشاركا من الساسة والنقابيين والمثقفين جاءوا من كل أرجاء الوطن العربى، ليناقشوا «حال الأمة» فى لحظة حالكة من تاريخها الحديث، ويصدروا بعد مناقشات حامية دارت ليومين كاملين بيانا إلى الأمة يحمل التمنيات الطيبة لنفر من المخلصين للمشروع القومى الحضارى، كان بعضهم قد تولى مواقع رفيعة فى السلطة فى بلاده وأخذ يطل الآن على المشهد العربى من خارجه.

رسالة الدار البيضاء

فريدة النقاش

وكأن المؤتمر القومى العربى على موعد مع القدر كما يقولون ،

فقد تزامن اختتام المؤتمر السادس فى بيروت عام ١٩٩٦ مع بدء عملية **عناقيد الغضب** العدوانية الصهيونية على لبنان شعبا ومقاومة ودولة وبنى اقتصادية، ويبلغ ذروة ارهابه **بمذبحة قانا** ،ليجد نفسه أمام ذروة جديدة فى ١٩٩٧ ، وهو **العام الذى تحتفل فيه الحركة الصهيونية باكتمال قرن على مولدها وتحقق مشروعها على حساب الشعب الفلسطينى والأمة العربية كلها** ،وبات ممنوعا على العرب أن يتوحدوا كما قال الرئيس الجزائرى السابق **أحمد بن بللا** في جلسة الافتتاح ،والذى خالف التيار السائد حين قال: «أنا لست مع النظرة التشاؤمية لما يجرى فى الجزائر مؤكدا أن هناك أياد فرنسية تلعب حتى لا تقف الجزائر على قدميها..».

وقد أجمع المتحدثون فى جلسة الافتتاح على أن عملية التسوية الراهنة قد فشلت، وعلى حد تعبير البيان الختامى فانها على أى حال «**لن توقف حركة الصراع المصيرى بين الأمة وأعدائها ، ولن تكون فى ظل موازين القوى الراهنة أكثر من محاولة جديدة من محاولات الافتئات على حقوق الأمة الثابتة ،والسعى للاستفراد بأقطارها وتفتيت مجتمعاتها، ومصادرة دورها التاريخى وتشويه رسالتها الانسانية**».

وكان المؤتمر قد انقسم إلى أربع لجان «الأمن القومى العربى- العلاقات العربية ، التنمية العربية، المجتمع والدولة».وفى هذه اللجنة الأخيرة دارت مناقشات واسعة كشفت عن عمق الهوة بين الرؤى المتباينة حول الدولة التى يحلم القوميون التقدميون ببنائها، وإن اتفق الجميع على الديمقراطية كمحور رئيسى مع دعوة للقبول بالعالمية كمرجعية فى ميدان حقوق الانسان حتى ينهض المجتمع.**فليست هناك مجتمعات عربية حرة** كما قال المناضل التونسى«**أحمد بن صالح**» ،وعلينا أن نكافح من أجل قيام هذه المجتمعات ولا فائدة من أن نتهم الاستعمار.

بينما أكد البيان الختامى فى تشخيصه لعوائق الانتقال إلى الديمقراطية على مجموعة من العناصر أهمها .. «تأسيس النخب العربية الحاكمة لشرعيتها على غير أساس من الرضا الشعبى، وتسلط السلطة المركزية على مؤسسات المجتمع المدنى وافتقاد هذه المؤسسات ذاتها لآليات الممارسة الديمقراطية وتآكل الطبقة الوسطى بصفة عامة **واستغلال الخصوصية فى تبرير انتهاك حقوق الانسان** والتماهى بين مفاهيم الدولة والسلطة والفرد على نحو حال دون تطور الدولة الوطنية العصرية ، وأدى إلى احلال البيروقراطية محل الارادة السياسية للدولة **وارهاب المثقفين واغرائهم بالعمل كأبواق للسلطة..**»

بينما استبعد التغيير كآلية انتقال أكد المؤتمر على أهمية عدد من الآليات الأخرى لتأمين عملية الانتقال إلى الديمقراطية فى البلدان العربية «**من أهمها آلية الوفاق والحوار الوطنى بين السلطة والمعارضة** ولا سيما فى الساحات التى تشهد مواجهات حادة بين الطرفين مع وجوب مأسسة هذا الحوار والاسترشاد بالخبرات الايجابية..».

وكان المؤتمر يسترشد فى صياغته لهذا المطلب باجواء الوفاق الوطنى فى المغرب ، الذى يستعد لانتخابات عامة سوف تنعكس عليها روح المصالحة العامة بين الملك وأحزاب المعارضة والتى تعرض واحد منها-**هو منظمة العمل الديمقراطى الشعبى**- لانقسام كبير تأسس على الموقف من هذه المصالحة.

وكانت هذه القضية موضوعا للجدل بسبب ما تنطوى عليه **الدعوة من تناقضات**. خاصة وأنها قد أنطلقت بعد أن شهدت بعض الساحات العربية عمليات تزوير فاضحة للانتخابات استهدفت تقزيم أى معارضة والزامها حالة الدفاع عن النفس والحيلولة بينها وبين الوصول إلى الشعب.

ولكن طبيعة تكوين المؤتمر وميله العام لمصالحة المتناقضات جعلته عاجزا عن التوغل فى عمق القضية المطروحة، ومناقضة نفسه وبيانه العام حول عدم شرعية النخب الحاكمة، ثم اغفال الفساد المعمم والمنظم فى الوطن العربى وحتى فى السلطة الفلسطينية الوليدة.

ولعله كان من الأجدى أن «تصارح» حول امكانيات مثل هذه المصالحة الطوباوية. إذ تبدأ المصالحة الداخلية العربية بالمكاشفة أولا والتى تفضح الفساد، الذى أصبح أحد الأدوات الثابتة فى الوطن العربى لاعادة تقسيم الثروة لصالح كبار الأغنياء، وتأييد السلطة التابعة بهذه الدرجة أو تلك للمعسكر الامبريالى واغلاق الباب أمام التداول ، وفتح السبل أمام الانفجارات الشعبية العنيفة التى سدت أمامها سبل التطور الديمقراطى وعنوانه التداول.

كذلك القوانين المقيدة للحريات والممارسات القمعية التى تزداد شراسة فى الوطن العربى بالاضافة للفقر والأمية أدت إلى اتساع قاعدة المهمشين ليصبحوا بالملايين. والمهمشون لا يشاركون فى الحياة السياسية التى اقتصرت على نخبة ضيقة مما أدى إلى ركود الحياة السياسية فى غالبية البلدان.

المصالحة الأولية التى لابد أنها من وجهة نظرى سوف تستثنى السلطات المعدومة الشرعية والفاسدة والتى لابد أن يكون تغييرها هدفا للنضال الديمقراطى، هذه المصالحة الأولية هى بين الشعب من جهة والمؤسسات السياسية الشعبية -بين قوسين- لأنها ترفع شعارات وتعجز غالبا عن الوصول للشعب.

إن مجمل السياسات القائمة هى التى أدت بنا إلى الوضع الفاجع والتابع الذى نعيشه، ولا يستقيم اذن أن ندرج السلطات القائمة فى مشروع للمصالحة ، إذ لا أرضية واقعية لمثل هذا المشروع ولا منطق صحيح.

إن الطريق الآخر طويل ومليئ بالعقبات والتصحيحات ولكنه ليس أطول من ذلك الذى قطعناه فى ظل السلطات القائمة لنصل إلى ما نحن فيه.

وفى سياق هذه الدعوة للمصالحة الشاملة تجاهل المؤتمر فى بيانه الختامى المطالب المتواضعة لعدد محدود جدا من النساء شاركن فى أعماله، واختزل مجموعة من التوصيات حول وضع المرأة ومكانتها التى تتردى فى الوطن العربى إلى الدعوة «لازالة كافة العقبات التى تحول دون ممارسة المرأة لحقوقها السياسية..».

وكأن ما تنادى به الحركة النسوية الديمقراطية هو مجرد حقوق سياسية تنص عليها فعلا غالبية الدساتير.

ومن الواضح أن المؤتمر كان يغازل فى هذا الصدد الحركات الاسلامية التى يعد العدة لعقد مؤتمره الثانى معها فى ديسمبر القادم،دون أن يكون هناك اتفاق حول مفاهيم أساسية من ضمنها وربما على رأسها الموقف من المرأة ، والموقف من حرية الفكر والاعتقاد، وهما الموضوعان الشائكان فى فكر غالبية الجماعات الاسلامية التى يتحالف معها المؤتمر القومى العربى، الذى يرفع شعارات **العقلانية والعصرية والاصالة والتجديد والديمقراطية والعدالة الاجتماعية**، ويلتقط الاسلاميون مفهوم الأصالة ليحولوه غالبا إلى امرأة لابد من مراقبتها وانتقاص حقوقها باسم هذه الأصالة، بينما يصادرون حريات المفكرين المجتهدين حتى من داخل الفكر الاسلامى نفسه.

وتقبل بعض القوى القومية والتقدمية بهذه الوضعية على أساس مغلوط وهو أن ترتيب الأولويات فى قضية تحرير الأرض وصد الهجمة الصهيونية الأمبريالية يقتضى تأجيل قضية المرأة وحرية الفكر معا!!.



بعد ٦ أعوام من انتصارها النهائى

الرأسمالية الأمريكية تحاول

إنقاذ نفسها.. من نفسها!!

خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع بين شهرى مارس وأبريل الماضيين بدت أسواق الأوراق المالية (البورصات) فى الولايات المتحدة فى حالة كان أدق وصف لها أشبه ما تكون بلعبة «الرولر كوستر» فى مدينة ملاهى.. وهى تلك العربات الصغيرة التى تندفع على قضبان لارتفاع كبير ثم بعد أن تصل إلى منطقة الذروة تهبط باندفاع أشد ومثير للفزع إلى النقطة الدنيا.. ولا تلبث أن ترتفع لتهبط بالطريقة نفسها وسط صراخ يختلط فيه الخوف بالبهجة(..).

فى الحالتين هناك نشاط محموم يتمثل فى اقبال على الشراء يرفع أسعار الأسهم والسندات والأوراق المالية يعقبه اندفاع إلى البيع يهبط بهذه الأسعار وبالتالى بالقيمة المالية لهذه الأسهم والأوراق . وبطبيعة الحال فان الشراء المحموم هو أيضا بيع محموم. فهما وجهان لعملة واحدة داخل السوق.

لكن المثير للدهشة حقا أن هذا التذبذب الخطى خلال هذه الفترة القصيرة حدث- ولا يزال من المتوقع أن يحدث -بينما كل التأكيدات من الحكومة ورجال المال والخبراء الاقتصاديين تشير إلى أن الاقتصاد الأمريكى فى أحسن أحواله. وأن ما يحدث ليس سوى حساسية «السوق» ازاء قوة الاقتصاد وما قد تجلبه من «تضخم» .. والتضخم يعنى رفع أسعار الفائدة فى البنوك .. ورفع أسعار الفائدة فى البنوك يعنى **ترك الاستثمار فى الأسهم والسندات (بما تنطوى عليه من مخاطرة) إلى الاستثمار فى البنوك وهو أكثر ثباتا.**

رسالة واشنطون

سمير كرم

لكن جنبا إلى جنب مع هذه التأكيدات عن قوة الاقتصاد الأمريكى وأدائه الممتاز هناك مخاوف لدى بعض الخبراء من احتمال حدوث كارثة اقتصادية .. فلا يعود الأمر مجرد «رولركوستر» يعلو ويهبط إنما يتحول إلى سقوط مدو، أى إلى ركود اقتصادى وخسائر بالمليارات وإفلاسات بلا حصر.. على غرار ما حدث فى أكتوبر عام ١٩٨٧ ، وربما -وهذا أخطر كثيرا -على غرار ما حدث فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الحالى. وقتها وقعت واحدة من أسوأ كوارث «الانهيار» الاقتصادى فى تاريخ النظام الرأسمالى الحديث . وقتها كان المخرج الوحيد الذى وجده الرئيس الأمريكى وأفلت آنذاك من قبضة تلك الأزمة التى جعلت الدولار يفقد قيمته إلى حد أن كميات منه كانت توزن فى الميزان بدلا من اضاعة الوقت فى عدها- **هو كبح جماح القطاع الخاص وتوسيع سلطة ونشاط الحكومة والقطاع العام وتوفير أول نظام للتضامن الاجتماعى (التأمينات الاجتماعية) للطبقة العاملة الأمريكية**. وهو شئ لم يغفره لروزفلت حتى الآن غلاة أنصار السوق والاقتصاد الحر، ولا يزالون يتحدثون عنه فى عداد الاشتراكيين وحتى فى عداد الخونة.

ولا يمكن فصل الأوضاع الاقتصادية الراهنة بأى حال عن حالة« **غطرسة النصر**» التى استبدت بالنظام الأمريكى ، ليس فقط كنظام سياسى أو استراتيجى ، بل

النظام الرأسمالى فى أمريكا فى مواقع الهجوم خارجيا.. وداخليا فى موقع الدفاع حتى أمام ممثليه

كنظام اقتصادى واجتماعى منذ انهيار الدولة السوفياتية ومؤسساتها وتوابعها. فقد خرجت مئات الكتب والاف التقارير وعشرات الالاف من المقالات والتحليلات خلال السنوات منذ بداية التسعينات تعتبر أن **نهاية الدولة السوفياتية هى انتصار نهائى للرأسمالية وتأكيد بأنها النظام الواحد الذى يصلح للتنمية والتقدم فلا بديل عنها.** والنظام الآخر خسر المعركة إلى الأبد. وفى ظل هذا الجو المحموم كتب الدبلوماسى الأمريكى كتابه الشهير «نهاية التاريخ»، **فالتاريخ انتهى لأن الصراع التاريخى والطبقى انتهى لصالح الرأسمالية.**

وفى ظل هذا الجو المنتشى بالنصر خرجت الولايات المتحدة تعلن أنها ليست فقط الدولة الأعظم الوحيدة ، بل إنها القوة الاقتصادية الوحيدة القادرة على قيادة العالم، أى فرض مصالحها عليه.. فرض مصالح الشركات الأمريكية على طول الخط فى وجه أى مقاومة أو منافسة. وبدأت لتأكيد ذلك تصدر تشريعات وقوانين لم يعرف لها نظير فى زمن وجود «القوتين الأعظم» كان أشدها اثارة للخلافات وتهديدا بتحول هذا الخلافات إلى صراعات القانون الذى أصدره الكونغرس الأمريكى فى أواخر العام الماضى والمعروف الآن باسم «**قانون هيلمز -بيرتون**» ،وهما عضوان فى مجلس الشيوخ صاغاه وتبنياه حتى أقر فى الكونغرس .والقصد من هذا القانون **الزام الدول الأجنبية -بما فيها حلفاء أمريكا فى أوروبا وكندا واليابان -بعدم الاستثمار فى بلاد محددة تريدها أمريكا أن تستثمر فيها لذرائع مختلفة : كوبا وايران وليبيا.** ولضمان انصياع الحلفاء لهذا القانون فانه نص على مقاطعة ومعاقبة الشركات الأجنبية التى تستثمر أموالها-

تجاوزات النظام منذ الانهيار السوفيتى خلقت أوضاعا تنذر بالخطر اقتصاديا واجتماعيا

منتهكة القوانين الأمريكية -فى أى من هذه البلدان الثلاث .

وكمثال آخر خرجت الولايات المتحدة تملى شروطها التجارية على منافسيها بصورة لم يسبق لها مثيل وتمارس فى ذلك **ضغوطا بعد استخدامها مخالفا لحرية التجارة، بل مناقضا لنظام الاقتصاد الحر** . فعلت ذلك مع اليابان **ومع الصين** ومع البلدان الآسيوية ذات التجربة الاقتصادية الخاصة التى يطلق عليها وصف «**النمور الآسيوية**» إشارة إلى منافستها الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية للولايات المتحدة.

وهكذا بدا أن الرأسمالية الأمريكية بالتحديد هى المنتصر الأكبر والنهائى .. وأن على كل الأنظمة الأخرى أن ترضخ لهذه الحقيقة .. بما فى ذلك النظم الرأسمالية الأخرى فى أوروبا وكندا واليابان حيث نظام السوق مطعم بأفكار اشتراكية -اجتماعية بدرجة أو بأخرى . وحيث القطاع العام لا يزال يؤدى دورا. وهو عكس التيار الذى يسود الآن فى الولايات المتحدة ، خاصة منذ سيطرة اليمين الجمهورى-ممثل مصالح قطاع الأعمال الكبرى والمؤسسات العملاقة- على مجلس الكونغرس.

وهنا تظهر المفارقة الخطيرة التى يعد تذبذب أوضاع الأسواق المالية مجرد جانب واحد من جوانبها.

إن الرأسمالية الأمريكية التى تواجه العالم الآن- وقد أصبح عالما كله **حلفاء وأصدقاء وتابعين** عدا استثناءات قليلة ربما تنحصر فى الدول المدرجة على قائمة الارهاب (**ايران -سوريا -ليبيا- كوبا- كوريا الشمالية -العراق**) فى محاولة لفرض هيمنتها وقواعدها عالميا ،تجد نفسها أكثر من أى وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أمام تحديات داخلية لا يمكن تجاهلها ولا يمكن اخفاؤها عن العالم الخارجى.

ذلك أننا إذا تركنا جانبا دلالات عدم الاستقرار فى الاسواق المالية الأمريكية نجد شواهد عديدة على ما هو أبعد كثيرا من مجرد عدم الاستقرار فى الأوضاع الاقتصادية -وبالتالى الاجتماعية للشعب الأمريكى ، باستثناء **الفئة الأكثر ثراء التى تتمثل فى نسبة لا تتجاوز خمسة بالمئة من الأمريكيين.**

ولنتأمل قليلا فى الأرقام التالية(وهى تستند جميعا إلى الاحصاءات الرسمية):

* بين ١٣٧ مليونا يمثلون القوى العاملة -الأمريكية.(أى الذين لا يدخلون فى احصاءات البطالة) هناك **٣٨ مليون أمريكى** يعملون بعض الوقت ، أى أنهم لا يشغلون وظائف ثابتة ولا يحصلون على دخل كامل.

* هناك **أيضا ٣٥ مليون أمريكى ضمن القوى العاملة يعملون وقتا كاملا ، ولكنهم يحصلون على أجور تكفى لاعاشة أسرهم** .من هنا ظاهرة وجود أمريكيين مشردين بلا مأوى ومعهم زوجاتهم وأطفالهم ، وان كانوا يعملون فى وظائف ثابتة ، فان أجورهم لا تسمح لهم بدفع ايجارات لمسكن يؤويهم وأفراد أسرهم(..).

***هناك على الأقل ٤٣ مليون أمريكى -بعضهم يعمل وقتا كاملا**

٧٨ مليون مواطن أمريكى بين البطالة والبطالة المقنعة والتشرد والسجون

وبعضهم بعض الوقت- لايملكون أى تأمين صحى لهم أو حتى لأطفالهم-. وذلك ناتج أيضا من أن أجورهم لا تتحمل دفع أقساط التأمين الصحى التى ترتفع سنويا بمعدل يفوق ثلاثة أمثال معدل التضخم.

* ثم **هناك العاطلون -باعتراف الاحصاءات الرسمية -ونسبتهم إلى القوى العاملة حتى الآن ٧ر٥ بالمئة، أى أن عددهم ٤ر٧ مليون نسمة**.ولأن الحكومة الأمريكية تعتبر أن هؤلاء، فقط هم العاطلون فانها سعيدة بتأكيد حقيقة أن نسبة البطالة فى أدنى مستوى لها منذ أوائل الثمانينات . مفضلة أن تعطى ظهرها للأرقام المذكورة فى الفقرات السابقة.مع أنها أرقامها الرسمية(..).

* هناك بالاضافة إلى هؤلاء **٧ ملايين أمريكى آخرين اجبروا على قبول التقاعد المبكر** (حيث تنخفض دخولهم إلى ما دون ربع ما كانت عليه عندما كانوا فى وظائفهم).

* **هناك داخل السجون الأمريكية أكثر من خمسة ملايين أمريكى**، بين محكوم عليهم وآخرين قيد المحاكمة أو رهن التحقيق. وهذه أعلى نسبة للسجناء إلى تعداد السكان فى العالم. وقد تجاوزت فى السنوات منذ ١٩٩٠ النسبة التى كانت سائدة فى جنوب افريقيا قبل سقوط حكم العنصريين البيض.(ونود التأكيد هنا أن الحديث هو عن نسبة السجناء إلى تعداد السكان وليس على عددهم).

ويبلغ معدل الزيادة فى ،السجون فى أمريكا الآن حدا يفوق كل بلدان العالم فقد زادوا بنسبة ٤٠ بالمئة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٦.

ونتيجة لهذا فان إجمالى النفقات الحكومية فى مجال الجريمة والمجالات المتعلقة بها(القضاء- السجون- أجهزة التحقيق- الشرطة .. الخ) تمثل نسبة ٧ بالمئة من حجم الاقتصاد الأمريكى،وهى نسبة تزيد قليلا عن الانفاق على التعليم.

ونتيجة لهذا فان ظاهرة «**خصخصة السجون**» بدأت تأخذ طريقها إلى كثير من الولايات وبموافقة الحكومة الاتحادية الأمريكية . ونتيجة للخصخصة فان السجون بدأت تتحول إلى مشروعات للاستثمار الخاص، وبتعبير آخر فان **السجناء أصبحوا يسخرون فى العمل لصالح شركات القطاع الخاص التى تتولى بدلا من الحكومة عبء حراستهم وضمان الأمن فى تلك السجون، وإبعاد المجرمين عن المجتمع(..).**

ولا تعدو هذه الأرقام والنسب أن تكون أمثلة عامة لتجنب التفصيلات الكثيرة التى لا يتسع لها المجال.. لكنها هذه الأمثلة- كافية بحد ذاتها للتساؤل.

من المسئول عن وصول الأوضاع فى المجتمع الأمريكى، رغم الثراء والقوة والفوز المظفر على «النظام الآخر»؟ أليس هو النظام الرأسمالى بالتحديد ؟ أليس هناك خطأ كبير وجسيم .. على الأقل «فى التطبيق».

والأرقام السابقة لا تحكى عن الوجه الاجتماعى الكثير، ليس فيها شئ عن الشروط القاسية التى أصبحت تفرض على العاملين من جانب الشركات ، بما فيها **الحد من زيادة أجورهم ، بما فيها ارغامهم بوسائل بالغة القسوة على العمل أكثر بأجور أقل**(وهو ما ردده كثيرا الرئيس كلينتون فى خطبه الانتخابية .. ثم تسيها مرتين: مرة بعد فوزه الأول عام ١٩٩٢ ومرة ثانية بعد فوزه فى عام ١٩٩٦).

وبما فيها سياسة «التحجيم» التى تتلخص **فى زيادة الأرباح عن طريق خفض العاملين** باعتبار أن الأجور هى البند الذى يبتلع الكثير من إيرادات الشركات بل الأحرى لأن الأجور هى البند الذى يسهل على أصحاب الشركات الاجتزاز منه.

لهذا فان العامين الأخيرين شهدا صعودا كبيرا فى حالات لجوء العاملين- سواء كانوا من الطبقة العاملة الصناعية أو من المهنيين والفنيين-إلى أسلوب الاضراب . مع أن التجربة التاريخية للحركة العمالية الأمريكية- تبرهن على أن اللجوء للاضرابات لم يكن ابدا وسيلة عملية تحقق نتائج للعاملين فى مواجهة قوانين ومؤسسات تكتل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات مع الشركات ضد العاملين على طول الخط وفى أقسى الظروف.

ولعل وجود **اتحاد عام للعمال الأمريكيين** جديد فى قياداته وتوجهاته إلى حد جعله هدفا لهجوم كل قطاعات الرأسمالية وممثليها وكتابها يشكل عامل تشجيع للنقابات على اللجوء لأسلوب الاضراب .. ولكن من المؤكد أن اللجوء لهذا الاسلوب هو فى الاساس انعكاس لعمق مشاعر الظلم لدى العاملين وأحيانا انعدام الحيلة فى مواجهة أساليب الشركات.

والتطور الجديد بالتسجيل عند رصد التحدى الذى تواجهه الرأسمالية الأمريكية

فى الداخل ، بينما هى تستعرض عضلاتها مدعومة بالحكومة الأمريكية فى الخارج- هو تصاعد الانتقادات ضد الرأسمالية والرأسماليين مباشرة داخل أمريكا.

ولست أعنى تصاعد هذه الانتقادات من جانب اليسار الأمريكى ، فهذه ظاهرة مستمرة ، لم تنقطع فى أي وقت منذ منتصف القرن الماضى ، لم تنقطع حتى حينما كانت أسلحة «المكارثية» مصوبة إلي صدور اليساريين وحتى الليبراليين فى أوائل الخمسينيات ، كما لم تنقطع بعد أن أعلنت الرأسمالية الأمريكية انتصارها النهائى بسقوط دولة السوفيات، وحتى عندما قال بعض أنصارها أن وجود أحزاب شيوعية ويسارية لم يعد له مبرر أو أنه أصبح أضحوكة.

انما أعنى تصاعد الانتقادات ضد «ممارسات» و«تجاوزات» الرأسمالية الأمريكية من جانب من هم بحكم انتماءاتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية من المدافعين عن النظام الرأسمالى. أعنى -اذن- **تصاعد الانتقادات من جانب الذين يريدون انقاذ الرأسمالية من نفسها** بعد كل ما ارتكبته وترتكبه فى المجتمع الأمريكى من «أخطاء» أو «جرائم» لا يمكن السكوت عليها لأنها «ليست من فلسفة الرأسمالية أو من قيمها فى شئ».

على سبيل المثال أيضا .. ولا أملك إلا أن أضرب أمثلة: الملياردير الأمريكى (الشهير جدا فى **أمريكا وأوروبا وآسيا**) **جورج سوروس** -والذى وصفته صحيفة «**نيويورك تايمز** مؤخرا (١٠ أبريل ٩٧) بأنه الرجل الذى حطم الجنيه الاسترلينى وجمع ثروة تقدر بما لا يقل عن ٢,٥ مليار دولار-كتب مقالا وضعته مجلة «**أتلانتيك**» الشهرية الأمريكية (ليبرالية وغير يسارية بأى معنى) على غلافها .كان المقال بعنوان «**الخطر الرأسمالى**».

ماذا يقول الرأسمالى الكبير ضد الرأسمالية؟.

«**ان السعى الذى لا تكبحه أية كوابح فى طريق ايديولوجية دعه يعمل دعه يمر (شعار الرأسمالية الأول والأكثر رواجا) يؤدى إلى فقدان التوازن . فالتعليم وسمات المجتمع المتحضر الأخرى التى لا تعد بربح سريع من الاستثمار لا تلقى آذانا صاغية(من قساوسة الكنيسة الرأسمالية) والأمم تصبح مشغولة تماما بالمنافسة فيما بينها ولا تعود مستعدة لبذل أية تضحيات من أجل الصالح العام**».

بل ينتهى سوروس إلى أنه أصبح: «**يتعين على الحكومات أن تستعيد سلطتها من الأسواق**».

مثال آخر: **كلايد بريستوتيز**» مدير «معهد الاستراتيجيات الاقتصادية» فى واشنطن يقول: إن هناك **رد فعل عكسيا ضد الاسلوب الأمريكى للرأسمالية، أسلوب تحجيم القوى العاملة باعتباره أفضل السبل إلى زيادة الأرباح ،باعتبار زيارة الأرباح الوسيلة الأفضل إلى منافسة العالم الخارجى ، خاصة اليابان. لقد انعدم وجود من يدافع فى أمريكا اليوم عن هدف تحقيق العمالة الكاملة. بل أصبح هناك من يقول بكل جرأة أن العمالة الكاملة تضر بالاقتصاد الأمريكى**».

مثال ثالث: **بول كروغمان** أستاذ للاقتصاد فى «معهد ماساتشوزيتس للتكنولوجيا) (وهذا المعهد بدوره قلعة من القلاع الفكرية للنظام الرأسمالى الأمريكى) يقول «إن ثمة مبالغة فى أهمية السوق العالمية لمجرد أن الحديث عن عالمية الاقتصاد (أو العولمة Globalization)هى أسهل الطرق إلى لفت الأنظار فى المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر دافوس (سويسرا) **ولأن من السهل أن يغسل السياسيون أيديهم عن المسئولية بالقول بأن هناك قوى عالمية غامضة مسئولة عن المحن الاقتصادية فى بلادهم**». وعندما ضرب مثلا على ذلك ذكر أن **لورا تايسون** كبيرة مستشارى الرئيس **كلينتون** للشئون الاقتصادية قالت منذ شهور قليلة إن السوق العالمية مسئولة عن نسبة ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من الزيادة فى تفاوت الأجور فى الولايات المتحدة(..).

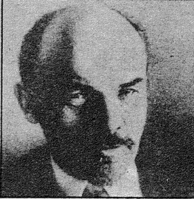
باختصار هناك عملية «إعادة نظر» إلى الرأسمالية الأمريكية -من داخل صفوفها ما يدل على حدته شعور متصاعد بالخطر عليها. وبعضهم يعتبر هذا من نوع «الخلاف بين المتصرين» . وبعضهم يعتبر انه انعكاس «ديناميكية النظام الرأسمالى» وقدرته على تجديد نفسه.. وأيا كان التفسير **فلا يمكن انكار وجود أزمة . ولا يمكن إنكار أن النقد الذاتى لا يكفى لتجاوزها.**

ملياردير أمريكى يقول: غياب الكوابح عن الرأسمالية الأمريكية خلق حالة من عدم الاتزان

العالم

رسالة موسكو

أخت الحكومة الروسية مؤخرا على ضرورة دفن «فلاديمير ايليتش لينين» زعيم ثورة أكتوبر، أى نقل جثمانه من المتحف الشهير فى الساحة الحمراء إلى مقبرة فى بطرسبورج حيث دفنت والدته . ولا تستطيع الحكومة أن تقول -صراحة - أنها تريد أن توارى التراب رمز ثورة ، فما زالت طوابير البشر تصطف عنده وتنحنى تاركة له باقات من الزهور الندية. لهذا تبرر القرار الذى تزمع اتخاذه بأن لينين ترك وصية لدفنه مع والدته، وأن دفنه- من الناحية الانسانية أفضل بكثير من تركه فى المتحف . لكن آخر من تبقى من أقارب لينين ينفى وجود وصية كتلك ،كما أن الحكومة لا تستطيع إبرازها.


لينين

الصراع على لينين.. وعودة الاتحاد السوفيتى

وردا على مساعى الحكومة لاستصدار قرار بالدفن قامت مجموعة مجهولة بنسف نصب ضخم للقيصر **نيقولاى الثانى**- آخر سلالة عائلة رومانوف -معلنة أنها ستقوم بعمليات مماثلة اذا تجرأ أحد على لمس جثمان الزعيم الراحل.

ولعل لينين لم يكن ليتخيل على امتداد عمره كله أن جثمانه سيكون ذات يوم موضوعا لصراع مسلح بين أنصار تحنيطه وأنصار دفنه، ولعل السؤال الأول الذى كان سيطرحه لينين فى تلك الحالة هو : ما الذى تبقى من أفكارى؟ وما الذى ما زال صالحا منها لعصركم هذا؟ وما الذى تبقى من التجربة التى أنهارت من عناصر صالحة لخدمة المستقبل ؟ وأين كانت أخطاؤنا ؟.

وبينما تريد القيادة الروسية دفن الرمز الأكبر للثورة ، فان البعض يريدون -ليس مراجعتها للانطلاق منها إلى الأمام -ولكنهم يريدون تحنيطها أى عودة نفس الاتحاد السوفيتى السابق . وقد عرف التاريخ دائما- مع انهيار أى تجربة عظيمة فى مساره- **جماعات لا تفارق حطام أسوار الماضى** . وما زالت إلى الآن فرق من المسلمين تذكر زفرة العربى الأخير وهو يغادر **غرناطة** عاصمة الأندلس. البعض يشم فى كل تحرك روسى سياسى عطر الوردة التى ذبلت ، فيجهد نفسه فى البحث بلا طائل عن الزمن الضائع .

وقد جاشت النفوس بالماضى عندما وقع الرئيسان الروسى والبيلاروسى فى ٣ أبريل ٩٧ معاهدة فى موسكو لتحويل «الرابطة الثنائية» التى تربط البلدين إلى «اتحاد» واعتبرها **جينادى سيلزنيف** رئيس الدوما المنتمى للجناح الشيوعى «**خطوة نحو الاتحاد السوفيتى**» ،ورحب بها **جينادى زوجانوف** زعيم الحزب، واحتشد النواب فى البرلمان يطالبون- ما دام الاتحاد السوفيتى على وشك العودة- **بالعودة إلى المطرقة والمنجل رمزا لعلم روسيا واعتبار نشيد الدولة السوفيتية السابق نشيدا وطنيا لروسيا!**. واذا كانت قيادة التحولات الرأسمالية الروسية تريد دفن الاتحاد السوفيتى نهائيا ، فان الشيوعيين الذين لا يغادرون قاعة البرلمان يتمسكون بتحنيطه أى استعادة شكله الخارجى فحسب والحفاظ على ذلك الشكل بغض النظر حتى عن مضمون الاتحاد اذا كان مقدرا له أن يظهر أصلا أو يتطور لاتحاد سوفيتى سابق! . ومع أن ثمة قانونا أبديا معروفا بشأن حركة الزمن فى اتجاه واحد فقط

أحمد الخميسى



الاف العمال الروس احتشدوا فى الساحة الحمراء مطالبين برفع اجورهم وفى الاطار احد المتظاهرين الشيوعيين رافعا العلم الأحمر

«للأمام» وقانونا آخر بأن الانسان لا يسبح فى نفس النهر مرتين إلا أن الحنين لانبعاث الدولة- وليس الثورة- متمكن من النفوس.

ويتجاهل من يجمعون الأخبار المتفرقة من هنا وهناك حقائق كثيرة منها ظروف التجربة الأولى الدولية والتاريخية والظرف الذاتى الذى توفرت فيه قيادة ثورية عبقرية للأزمة فى روسيا فى أوائل القرن خاصة بعد الحرب العالمية الأولى التى أنهكت النظام القيصرى وأججت الغضب ضده فى الداخل . لقد اختلفت كل تلك الظروف، وبعبارة أخرى لم يعد لها وجود ، كما تبدلت الأطراف المسيطرة عالميا وطرق الصراع على مناطق النفوذ وأطراف الصراع ووسائله .

من ناحية أخرى فان الجوانب السلبية فى التجربة السوفيتية قد راكمت عكس ما كان عام ١٩١٧ -مشاعر عدائية قومية وفكرية تجاه التجربة نفسها ومن باب أولى استعادتها، وهو اعتبار لم يكن قائما عند نشوء الاتحاد السوفيتى. **فى الثورة اندفعت الملايين من كل الجمهوريات وراء روسيا تنشد حرية العقيدة والوطن التى وعد بها لينين واعتصرتها قبضة ستالين الفولازية فلم تستبق منها شيئا.** الآن يصعب أن تجد اندفاعا كهذا مرة أخرى . ولكى تجده عليك أن تراجع التجربة بكل جوانبها معلنا فيها رأيا صريحا -فى سبيل تجديدها- وهو ما لا يفعله ولا يستطيع القيام به الشيوعيون الروس الحكوميون.

أيضا فان تشابه الأعراض لدى مريضين لا يعنى أنهما مصابان بنفس الداء، والتشابه الشكلى بين الاتحاد السوفيتى ومساعى روسيا لاقامة اتحاد مع بيلاروسيا لا يعنى «عودة الاتحاد السوفيتى» .فالاتحاد التاريخى الذى قام عام ١٩٢٢ تم فى سياق ثورى- وكان أداة لمقاطعة العالم القديم الرأسمالى، **أما مشروعات الوحدة التى يطرحها يلتسين فانها تتم فى سياق آخر** ،لقد عرف دستور الاتحاد السوفيتى المجتمع حينذاك بانه : «مجتمع العلاقات الاشتراكية» ويشير إلى أن هدفه الأسمى هو « بناء الشيوعية»، بينما يشير الدستور الروسى الحالى إلى :«**حماية الملكية الخاصة**» وإلى أن روسيا دولة قانون اتحادية ديمقراطية ، أما المادة الثانية من معاهدة الوحدة مع بيلاروسيا فتنص على «**استخدام آليات السوق فى النشاط الاقتصادى**» . **أيضا تشير المادة الخامسة إلى أن المعاهدة بين البلدين** لا تمس «حقوق وواجبات البلدين ازاء المعاهدات الدولية الأخرى التى التزم بها الطرفان ». **علما بأن روسيا ملتزمة بما وقعته مع حلف الناتو من وثائق شراكة عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥** ،كما أنها ستوقع قريبا فى باريس وثيقة ثالثة.

وشتان ما بين الاتحاد السوفيتى الذى كانت مواجهة الامبريالية جزءا من مهامه وبين اتحاد البلدين الذى سينخرط فى الناتو!.

ولو كانت القيادة الروسية الحالية- المكبلة **بمائة وثلاثين مليار دولار ديونا للغرب**- تريد أو تسعى لانشاء منظمة اقليمية ذات شأن تملأ بها الفراغ السوفيتى لكانت حولت رابطة الدول المستقلة التى أنشئت فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ إلى منظمة حية ذات كفاءة سياسية واقتصادية . ولو كان حلم انشاء كيان سياسى قادر على مواجهة الغرب من أحلام تلك القيادة لما قبلت عن طيب خاطر بالمناورات التى ستجريها أوكرانيا -تفاحة وخبز الاتحاد السابق- فى أغسطس هذا العام مع الناتو فى مياه أوديسا تحت اسم «**سيبريز-٩٧**» بل إن اعتراضا شفهيا على تلك المناورات لم يصدر عن مسئول روسى، وكانت الخارجية الجهة الوحيدة التى أعلنت ذلك شأن داخلى من شئون أوكرانيا لا علاقة لنا به» ! وأخيرا فان دولة تعتزم اعلان اتحاد ذى شأن لابد أولا أن تبدى جدية فى إطعام مواطنيها ودفع رواتبهم ومعاشاتهم بدلا من الانصات لنصائح **كاميدسيو** مدير صندوق النقد الدولى الذى أبلغها أن عليها- لحل أزمة المعاشات-أن توقف صرفها للذين- مع بلوغهم سن المعاش- يعملون لزيادة دخولهم فى جهة أو أخرى! . وبينما تفكر القيادة فى قرار كهذا

فان المعلومات تتسرب عن أن **ثروة رئيس الوزراء تشيرنوميردين بلغت خمسة مليارات دولارا** . هل يمكن لقيادة كتلك أن تعيد «الاتحاد السوفيتى» اذا كان يمكن أصلا للماضى أن يتكرر؟.

أما الإلحاح الروسى على فكرة الاتحاد مع بيلاروسيا فان له أسبابا أخرى لا علاقة لها بعودة الاتحاد السوفيتى فقد شغلت بيلاروسيا بالذات موقعا خاصا فى السياسة الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور رابطة الدول المستقلة ثم تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين فى ٢٥ يونيه ١٩٩٢ . فقد أعقب ذلك فى ٦ يناير ١٩٩٥ توقيع اتفاقية اتحاد جمركى بين البلدين، وفى ٢١ فبراير من نفس العام معاهدة للصداقة والتعاون لمدة عشر سنوات، وفى ٢٥ مايو ٩٥صدر مرسوم من يلتسين بازالة الحواجز الجمركية ،وفى ٣٠ مارس ١٩٩٦ وقعا اتفاقية تكامل بينهما وبمشاركة كازاخستان وقرغيزيا،وفى ٣ أبريل ٩٦ اتفاقية تقام بموجبها «رابطة ثنائية» ،وفى ١٣ يناير هذا العام بادر يلتسين مقترحا اجراء استفتاء شعبى عام بشأن الوحدة الاندماجية .وأخيرا أبرم الجانبان فى ٢ أبريل هذه السنة المعاهدة التى استثارت فكرة الاتحاد القديم. والواضح **معانصياع روسيا لشروط حلف الناتو أن ثمة اتفاقا بين واشنطون وموسكو بأن تبقى بيلاروسيا منطقة نفوذ روسية.**

إن الشكوك فى وجود اتفاق من هذا النوع تظهر عندما يسترجع المراقب الموقف الأمريكى المتعنت-دون أسباب ظاهرة- من بيلاروسيا ومنحها أقل قدر من المساعدات بينما تعد أوكرانيا مثلا ثالث دولة فى العالم تتلقى مساعدات أمريكية بعد إسرائيل ومصر. وقد حرصت واشنطون منذ البداية

فى الثورة .. اندفعت الملايين من كل الجمهوريات وراء روسيا تنشد حرية العقيدة والوطن.. الآن يصعب أن تجد اندفاعا كهذا مرة أخرى ما لم تراجع التجربة بكل جوانبها معلنا فيها رأيا صريحا في سبيل تجديدها وهو ما لا يفعله الشيوعيون الروس الحكوميون

وعلى طول الخط على انتهاج سياسة متشددة من بيلاروسيا تمثلت فى وقف المساعدات لها تقريبا خلافا لدول الرابطة الأخرى. من ناحية أخرى يصعب القول أن الأمريكيين عاجزون عن احتواء القيادة فى بيلاروسيا . أما بالنسبة لروسيا التى تقول بتطويق الناتو لها عبر أوكرانيا والبحر الأسود وجمهوريات ما وراء القوقاز الثلاث فان **بيلاروسيا بالنسبة لها تظل منفذا يكاد يكون وحيدا على أوروبا-عبر بولندا وألمانيا- لصادرات الغازالروسى** التى تشكل نصف الصادرات الروسية **،كما أنها تظل تمثل لروسيا عمقا دفاعيا عند أسوار بريست** .ولهذا كله كان رد فعل البيت الأبيض الأمريكى على المعاهدة أنها «شكل للتعاون الأوثق بين البلدين» دون أن تراود البيت الأبيض أوهام عودة الاتحاد السوفيتى . والمعاهدة -المتضاربة البنود والمواد- والتى تم تعديلها فى عشرات الصياغات تعبر عن اضطراب روسيا فى بحثها عن صياغة للعلاقة تناسب بالضبط مقاس مصالحها فى بيلاروسيا .

من ناحية أخرى ينظر البعض إلى مشروع اتحاد البلدين فى إطار ما يسمى بحركة روسيا نحو الشرق كرد على حلف الناتو بتوثيق علاقاتها بالصين والهند وايران والعراق. ولكن الحديث حتى عن محور من هذا النوع هو أيضا حديث للاستهلاك المحلى تملأ به القيادة الروسية الجو فحسب. بينما لا تتجاوز الآمال الروسية فى ذلك الاتجاه أكثر من توسيع المجال للعلاقات الاقتصادية فقط. **أما القرار السياسى فمتروك لواشنطون** .ولهذا فان تلمس «الاتحاد السوفيتى السابق» فى خطوة التقارب مع بيلاروسيا أمر مستحيل.

لكن ذلك لا يعنى أن المستقبل مسدود أمام الاشتراكية ، فأبوابه مفتوحة لها وربما لها وحدها رغم كل الصعاب الدولية وأزمة الفكر الاشتراكى، ولكننا نتحدث عن الاشتراكية وليس عن استعادة تجربة محددة وشكل دولة محدد. وسوف تستعيد الاشتراكية قوى لا تريد أن تحنط شكل التجربة ولا تريد دفنها، قوى تستطيع أن تتعرف فى التجربة السابقة على عناصرها الكفء لخدمة المستقبل. هذا إن كنا نتحدث عن أفكار لينين التى أرقته وليس عن جثمانه.

د. رفعت السعيد



محمد عراقى

الشيخ محمد عراقى

طالب من منازلهم .. مدرس من منازلهم فلاح من منازلهم

الاسم: محمد محمد عراقي.

تاريخ الميلاد: ٥ أغسطس ١٩٢٢

محل الميلاد: ميت القرشي. ميت غمر. دقهلية.

المهنة: ازهرى . فلاح. مدرس خصوصي. محترف ثورى.

الاسم الحركي: خليل.

..وميت القرشى قرية شهيرة فى تاريخ النضال المصرى، ففى **ثورة ١٩١٩** خرج الأهالى ليقطعوا شريط السكة الحديد. واصطدموا بقوات الاحتلال.. والحصيلة مائة شهيد، البلد لم تزل تعيش زهو المعركة . الآباء يحكون للأبناء قصة اليوم المهيب. والجميع يعيدون تكرار قصة **«الست صديقه»** ، خرجت لتقاتل وهى عروس ،حاربت فى شجاعة أصيبت اصابة سببت لها عاهة فى ساقها. النساء لازلن يقسمن بمقام «الست صديقه».

الأب من ميت القرشى. أما الأم فهى من «هرية رزنة» قرية أحمد عرابى. عندما عاد الزعيم من منفاه جلست معه عدة مرات واستمعت فى رهبة إلى صوته المهيب وهو يحكى ذكريات الثورة والمنفى.

وهكذا نشأ الطفل ليسمع من الاب قصص معركة البلدة مع الانجليز، ومن الأم قصة عرابى، وحواراتها معه عندما عاد من المنفى.

الاب فلاح فقير . لكنه حسن الخط، وكان يحفظ **«سورة الفدان»** وهو تعبير ريفى عن طريقة معقدة لحساب قياسات الأراضى حسابا دقيقا وبسرعة مذهلة. وكان قبانيا وكاتباً لتجار القطن وكاتباً للعقود واوراق شرك المواشى. وهكذا أصبح شخصية مرموقة فى القرية. وكان **وفدياً متعصبا** . ولأن العمده كان ضد الوفد. فقد دفع الاب ثمن وفديته بأن يعمل فى حراسة الجسور وصيانتها أياما مضاعفة، لكنه كان راضيا بوفديته، وبما يدفعه من ثمن فى سبيلها.

واحترفت الأم حياكة جلاليب نساء القرية.. وهكذا وبصعوبة بالغة. سارت سفينة الأسرة.

البداية كانت على يدى أبيه أجلسه ليعلمه، ثم إلى الكتاب . والولد **«محمد»** شاطر وسريع الحفظ. حفظ القرآن ونال مكافأة خمسة جنيهات وهو مبلغ ضخم بمعايير ذلك الزمان (كان اردب القمح بسبعين قرشا) .. وظل الولد يدرس ويساعد أباه فى الحقل. ثم التحق بالمعهد الدينى فى الزقازيق . فكيف يعيش؟ ١٨ قرشاً بدل الجراية فى المعهد الابتدائى، بالاضافة إلى بعض طعام يصله من البلد، وبها يعيش أو بالدقة يدير حاله طوال الشهر. وكان يتعين عليه التفوق وبترتيب متقدم حتى يضمن مكانا فى السكن الداخلى للمعهد. نجح **الشيخ محمد** . تفوق . دخل المعهد الثانوى. تفوق . واقترب حلم الاسرة من أن يتحقق.

جوز فراخ .. يغير المستقبل

.. دجاج الأم أصيب بمرض واضطرت أن تذبحه . شعرت الأم بحنين للابن المحروم . فأخذت معها «جوز فراخ» ورحلة أرز وسافرت إلى الزقازيق بأمل أن تأخذ **الشيخ محمد** بعيدا عن الاعين تجلس معه فى الحديقة.. يأكل أمامها الأرز والفراخ ويهدأ قلب الأم. فجأة انفجرت امامهم مظاهرة تهتف ضد الانجليز . توافدت فى ذاكرة الولد كل حكايات أبيه وأمه ضد الانجليز.. **ثورة ١٩ ، وثورة عرابى**، انفلت من يد أمه ، ووجد نفسه محمولا على الاكتاف يهتف بسقوط الانجليز.. وقبض عليه .(كان ذلك فى مارس ١٩٣٦ .وفى مارس الماضى احتفل بمرور ستين عاما على أول حبسه) .

.. أيام الحجز القليلة غيرت نظرته للحياة . وغيرت مستقبله. لقد سجن مع زعماء المعهد. وأصبح زعيما طلابيا . اهتم بالسياسة . قرأ الجرائد . شارك فى المظاهرات التى تكاثرت بين الازهريين فى هذه الأيام بايعاز من **الشيخ المراغى** الذى كان معاديا للوفد. **انضم للاخوان**. إلبسوه لبس الجوالة. وأعطوه طبلة ليطوف فى الشوارع يوقظ الناس لصلاة الفجر . كان يريد أن يعمل شيئا ضد الانجليز. إلح على الاخوان ،ولما يئس تركهم . ومضى فى رحلة البحث.

لكنه فى هذه الأيام تباعد عن فصول الدراسة مهتما بالمظاهرات أو بالتحضير لها.. وان كان يذاكر دروسه مساءً وينجح فى نهاية العام.. انه طالب من منازلهم.

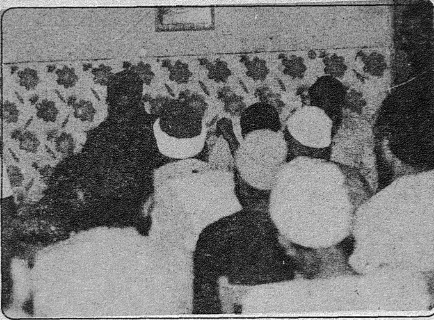
.. ويبقى رغم ذلك **باحثا عن طريق لمحاربة الانجليز/** . ذات يوم وعلى مقهى البوسفور(مقهى زعماء الطلبة فى الزقازيق) التقى بضابط انجليزى من قوات الانجليز، تفاهما عن طريق مجند بولندى يعرف القليل من العربية.

الانجليزى كان **شيوعيا**. فتح أمامه آفاق فهم رحب للمجتمع والحياة والحرب والاستعمار.. والسلام والاستغلال والنازية..قبس من ضوء مبهر حمل **الشيخ محمد** إلى سماء جديدة تماما من المعرفة. استقر الوجدان المتوتر.. فقد وجد الطريق. لكن الضابط ينقل إلى شمال أفريقيا. جلسا معاً فى جلسة وداع لقنه آخر طقوس المعرفة «لقد وضعتك على أول الطريق. أكمله أنت مع رفاقك المصريين **..تذكر دائما وحدة الشعوب ضد الحرب ،ووحدة العمال ضد الاستغلال»**.

.. اضاء له النور، وتركه ،وسافر.



الشيخ عراقى وولده سيد وزوجته عليه وابنته سوسن


عراقى فى أحد لقاءاته اليومية مع الفلاحين

وظل الفتى يبحث عن خطوته التالية.

أنهى دراسته الثانوية والتحق بكلية أصول الدين.. بدل الجراية أصبح ٧٨ قرشا، لكنه الآن فى القاهرة والمبلغ لا يكفى. تعرف فى رواق الشراقوه على طلبة مكفوفين وذاكر لهم مقابل أجر ليكفل لنفسه حياة جافة . لكنها حياة على أية حال. ظلت كلمات «الانجليزى» تلاحقه. كان يجلس مع زملائه الازهريين على قهوة فى شبرا.. خاض معهم نقاشات مستعصية وصعبة ردد فيها كل ما وعته الذاكرة من كلمات الشيوعى الانجليزى. يبدو ان صوته ارتفع ، فجذب عامل نسيج كان قريبا من مجلسهم. تعرف به . ناقشه . كان العامل شيوعيا وضمه إلى تنظيم م. ش. م واستغرقه العمل الشيوعى تماما.. وأصبح -مرة أخرى- طالبا من منازلهم. عقد صفقة مع الموظف الذى كان يصرف له مقابل الجراية . يتنازل له عن المبلغ نظير أن يسجله حاضراً. لكن سمعته كشيوعى سبقته إلى الاساتذة ،والطلاب ،والجميع.

وفى نهاية العام وقف فى امتحان الشفوى أمام **د. محمد البهى**. قال له الدكتور. أنت لم تحضر لى ولا محاضرة واحدة. وأنت شيوعى. ولهذا لن تنجح ولن أسألك . وطالما أنا فى الكلية،وحتى تعلن أنك تركت الشيوعية ، فلن تنجح.

الفتى لم يتردد طويلا.. ان يترك الكلية ،أو يترك الشيوعية . ان يترك حلم أمه وأبيه فى أن يتخرج عالماً وشيخاً محترما ذا مرتب كبير ومستقبل محترم.. أو أن يترك حلم الوطن والشعب والعقيدة . لم يتردد **ترك الكلية . وأصبح محترفا ثوريا** .. لكنه اعتمد على نفسه فى توفير لقمة الخبز. من المبيت فى رواق الشراقوه ، إلى المبيت فى الجامع. واستمر فى القراءة للمكفوفين .. فكان يذاكر العلوم الازهرية ويتواصل معها. ثم عمل مدرسا للمبعوثين الافارقة فى الازهر ليعلمهم العربية مقابل خمسين قرشا للطالب. **ودرس لهم العربية .. وكذلك الماركسية** . فطرده المسئولون

. ثم عمل مدرسا فى مدرسة خاصة بالسيدة زينب ، ثم انضم إلى حدتو **(الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى)** وفيها انفجر نشاطه عارما مع تفجر نشاطها منذ ١٩٥٠ .. وساهم بحماس فى أنشطتها الجماهيرية فى حركة السلام واللجان الوطنية. واسهم فى المظاهرات الصاخبة وفى توزيع المنشورات .. واشتهر كشيوعى مشاغب ،وأصبح ضيفا متكرراً أمام النيابة وفى أقسام البوليس.

.. ثم قبض عليه فى ١٦ يناير ١٩٥٣ عقب صدور قرار حل الاحزاب. وتنقل عبر عدة مراحل حتى استقر فى معتقل الطور.. هناك استغرق فى مهمة رائعة.. تعليم الرفاق العمال القراءة والكتابة .. وفجأة أخلى الطور ليوزع المعتقلون على مختلف السجون. وبدأ رحلة غريبة . يقذفون به من سجن إلى سجن.

على المشنقه..

وفى سجن **قنا** أراد المأمور أن يخيفهم .. أو أن يختبر صلابتهم ، فاخذهم ليشاهدوا غرفة المشنقة. وبدلا من الخوف اخذوا يقفزون على أعمدة المشنقة ،ولعبوا عليها لعبة المتوازين . وادرك المأمور طبيعة الزبائن الجدد. ونقلوهم إلى سجن آخر، وثالث .حتى كان الاستعداد لتأميم القنال فى يوليو ١٩٥٦ ، فافرج عنهم قبلها بأسابيع . سافر إلى **ميت القرشى** ليزور أهله، لكن العدوان فاجأ الجميع . ترك الأهل، وأرسله الحزب إلى **معسكر الحلمية . (أبو حماد شرقية)** .. قائد المعسكر الصاغ **صلاح زعزوع** جمع الشيوعيين فى معكسره وطلب منهم تجنيد متطوعين ووضع تحت تصرفهم سيارات نقل.. وعدد من البنادق الحقيقية.وفى ليلة واحدة عاد ومعه أكثر من مائة متطوع.. **ميت القرشى** تستعيد أمجادها القديمة، والابناء يريدون هم أيضا محاربة الانجليز. وبدأ التدريب. تدربوا بأسرع ما يمكن، كانوا يذوبون شوقا لمواجهة المحتل . لكن قادة المعسكر ليست لديهم تعليمات. وبين حماس الفلاحين الملتهب، وتشكك الضباط فى هذا الحماس ، وتشككهم فى



سيد و سوسن أثناء اعتقال والدهما فى طرة بعد ٨ يناير

هؤلاء الشيوعيين المشتعلين بالعداء للاستعمار والحب للوطن.. وتصادم الحماس مع الشكوك .وحاصرتهم قوات مسلحة ذات ليلة . نزعت سلاحهم وسرح الجميع.

.. عاد من جديد للنضال فى شوارع المدينة . ألهبها بحماسه ،والتهب بحماسها.. حتى كانت الليلة الشهيرة أول يناير ١٩٥٩ . وأعتقل مع مئات من رفاقه .وكان قد تزوج قبل عدة أسابيع فقط.

.. من سجن القلعة إلى الوادى الجديد..

زمن طويل يمضي. لكنه لا ينسى يوم زيارة النازى **اسماعيل همت** .. أمرهم بأن يخلعوا ثيابهم ووقف كعادته يستمتع برجولتهم العارية، أفلتت منه ضحكة . اتهمه **همت** باهانة المجلس العسكرى . وأمر بجلده. وقع المحظور .كان مستعدا لأى شئ إلا الجلد. خفير من بلدتهم سرقت جاموسة من دركه فجلدوه سبع جلدات ومات. تذكر موت الخفير وهم يربطوه على العروسة. التهب الألم. سأل نفسه هل يصرخ أم لا؟ وجاءت الاجابة عبث. دهش **همت** من رجولة الرجل..وصاح فى الشاويش عدّ. بما يعنى أن كل ما فات غير محسوب.. جلدوه من جديد. بعدها وجد نفسه حيا ولم يمت. فازداد شوقا للشغب.

وتمضى سنوات الاعتقال الخمس. وخلالها **تعلم الانجليزية . وأصبح الشيخ قادراً على أن يرطن بالانجليزية وبعضا من الفرنسية** .وعاد إلى القرية.

وبعد فترة صدر قرار حل الحزب.

فجأة وجد نفسه وحيدا. والحلم الذى ترك أحلامه الشخصية من أجله يتلاشى . فماذا يفعل؟. عاد فلاحاً. أبوه ترك له بضعة أشبار من الأرض زرعها. لكن حاصلها لا يكفيه هو وزوجته التى انتظرته فى صبر صبور خمس سنوات كاملة. واشتغل مدرسا. عربى وانجليزى وحساب.. ثم تعلم سريعا الجبر والهندسة وحساب المثلثات.. أتقنها وتدرب عليها مع عدد من المدرسين. ثم أصبح مدرس القرية الخصوصى لكل العلوم.. وكان مدرساً فقيرا لفقراء.. ينال قدر ما يحتاج دون ارهاق لاحد.. والحصة ثمنها للفقراء أقل كثيرا من ثمنها للاغنياء.. وأصبح الشيخ عراقى مدرساً لكل تلاميذ القرية.

ومن جديد..

وتكون انتفاضة الخبز ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ . ويعتقل مرة أخرى . الآن هناك زوجة وهناك **سيد وسوسن** ،كان القلق يفتك به. من أين سيجدون القوت.. خرج بعد عدة أشهر ليجد الاسرة فى بحبوحة من العيش. الخير وفير ومع زوجته مال مدخر **حكت له كيف احتضنتها القرية فقراؤها ومساتيرها .كل دفع ما يستطيع** . البعض كان يخاف من أعين المخبرين التى تلاحق البيت رغم غياب صاحبه ، فيأتى فجرا ويضع جنيها على عتبة الباب ويمضى ، والبعض يرسل لهم ما يستطيع عن طريق الاقارب، وباختصار ردت القرية له الجميل مضاعفا.. وحمت أسرته من الحاجة. مدرسو المدرسة أعطوا سيد ابنه دروسا مجانية. وعندما أجرى عملية الزائدة الدودوية كفلت له القرية كل مصاريف العلاج.

وباختصار طوقته القرية بجميل لا ينسى.

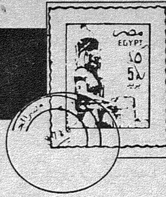
ويعتقل مرة أخرى عام ١٩٧٩ ثم مرة أخيرة عام ١٩٨١ . وهكذا أتم دورته سجينا عبر كل **عصور مصر.. من الملك فاروق حتى حسنى مبارك مروراً بعبد الناصر والسادات** . واتم دورته فى كل سجون مصر.

* فلاح إلى الأبد

وفى صفوف حزب التجمع انغمس فى العمل الفلاحى. وأسهم فى تأسيس اتحاد الفلاحين.. وانتخب امينا للفلاحين.

.. ولم يزل وهو فى الخامسة والسبعين، يعطى عطاء شاب موفور الحماس.. متوقد الاندفاع لم تزل تلك الشحنة الثورية التى لقنها له ضابط شيوعى انجليزى بكلمات عربية متعثرة . لم تزل تلهب خياله ولم تزل حكايات أمه عن حوارها مع **عرابى** ،وقصص ابيه عن معركة **ميت القرشى** .. لم يزل هذا كله يعطيه طاقة التواصل. جميل فلاحى ميت القرشى الذى يطوق عنقه .. لم يزل دينا يستحق الوفاء.

وثمة دين لا يؤدى لأحد بعينه، وانما يؤدى للمجموع.. للوطن والشعب والعقيدة.



رسائل إلى أحمد يوسف

فى العدد الماضى ، نشر رئيس التحرير نص الرسالة التى تلقاها من الناقد السينمائى " أحمد يوسف" يعلن فيها اعتذاره عن مواصلة كتابة مقاله الشهرى لمجلة اليسار الذى يعد أحد أبرز المواد الثابتة التى تنفرد بها اليسار وتمنحها التميز . وبرر أحمد يوسف اعتذاره بقوله:

"إن الإحساس المرير يتزايد لدى بأننى لم أترك ولو خطا واحداً فى مجال النقد السينمائى فى مصر ، لذلك يتوجب على الانسحاب ، لكى أترك المجال لمن هم أكثر قدرة منى على الاقناع والتأثير"

وفيما يلى نص عدد من الرسائل التى تلقتها اليسار ، يعلن فيها كتابها رأيهم فيما يطرحه أحمد يوسف

استمر ولاتتوقف

قرأت افتتاحية اليسار عدد أبريل ١٩٩٧ وتألمت جداً لشعور أحمد يوسف أنه(لم يترك ولو خطاً واحداً فى مجال النقد السينمائى فى مصر) ، وأنه يشعر بـ " اكتئاب عميق ".

من الممكن طبعاً لأى ناقد أو كاتب أو أى إنسان أن يتوقف فجأة عن ممارسة عمله ويسأل ماجدوى مافعله وماقيمة مافعلته . ومجرد التوقف وطرح هذا السؤال على الذات يعنى وضع الإجابة مسبقاً : لاشئ . ولكن الإنسان لايستطيع أن يدرك قيمة عمله ، وهذه مهمة الآخرين (فى هذه الحالة القراء) ، وماعليه إلا أن يواصل العمل.

أدرك تماماً إن سبب شعور أحمد يوسف بأنه لم " يترك" خطاً فى النقد السينمائى : أنه يكتب فى مجلة محدودة الانتشار ، ولكن كيف لايدرك ناقد اليسار قيمة ماينشر فى الأهرام وأخبار اليوم ومايتخيل أنها صحف منتشرة . وكيف ينسى أن أرسين لوبين يوزع أضعاف طه حسين . ثم لماذا يتحدث عن ماتركه ومالم يتركه وهو ربما لم يصل إلى الخمسين من عمره.

هذا الحديث عن" الترك" ماجعلنى أشعر أنه يعانى من الاكتئاب فعلاً ، وأتمنى أن يكون استخدام هذه الكلمة فى رسالته نوع من التعبير الأدبى ، وليس وصفاً لمرض ، ومادفعنى إلى كتابة هذه الرسالة إليه لتنشر على صفحات اليسار وأقول بحكم خبرتى فى مجال النقد السينمائى وممارستى للنقد السينمائى أكثر من ثلاثين عاماً أن كل من يعرف ألف باء النقد لابد أن يعتبر أحمد يوسف من كبار نقاد السينما فى مصر ، بل فى اللغة العربية.

وماأقترحه أن ينشر كتاب" الأهالى" الشهرى فى أقرب عدد مقالات أحمد يوسف فى اليسار عن الأفلام المصرية (القسم الأول عن الأفلام التمثيلية والقسم الثانى عن الأفلام التسجيلية) مع مقدمة لأحد كبار الباحثين والنقاد فى الأداب والفنون وليس بالضرورة فى السينما مثل سيد البحراوى أو صلاح قنصوه أو ابراهيم فتحى ، ولعل هذا الكتاب يساهم فى خروج صاحبه من هذه الحالة . وفى جميع الأحوال أطالب أحمد يوسف بأن يستمر فى الكتابة ولايتوقف.

سمير فريد

أديب النقد السينمائى

أحمد يوسف : ناقد سينمائى لاينشر فى مجلة الاذاعة والتليفزيون ، ولامجلة نورا ، ولامجلة المصور ، ولايشارك فى تحرير الصفحة الفنية فى جريدة الأخبار ، ولاالأهرام ولا الجمهورية ولا المساء ولامزازيك.

أحمد يوسف

يشارك فى تحرير مجلة اليسار ومجلة أدب ونقد، ولايحاور الفنانات ولا الفنانين ولايتهم أحداً ولايقذف أحداً ، ولاينشر مواده بمجلة الهلال.

أحمد يوسف

يستطيع أن يقدم بصدق وبراءة السياسة الخفية لاستراتيجية صناعة السينما فى مصر والعالم. يستطيع أن يربط بين الأدب والسينما بعمق ، ويرفض اللعب بمشاعرنا نحن أبناء الوطن ، ولايسقط صريعاً تحت زعامة عادل إمام.

أحمد يوسف

أديب النقد السينمائى.

محمد عامر
قصاص وروائى

العميق والجميل

أكتب إليكم لأهنئكم على الدور الوطنى الهام والعظيم الذى تقوم به " اليسار" تلك المجلة التى أعتز بها وبكتابها جميعا" وأنتهز الفرصة لأبدى إعجابى الصادق بمقالات الأستاذ أحمد يوسف العميقة الجميلة التى يحتاج إليها الناس لكى يميزوا الغث من السمين فى السينما المصرية ، سعياً نحو سينما حقيقية محترمة تناقش قضايا الوطن وتصنع مستقبله..

د.علاء الأسوانى

ننتظرك لنفرح

عزيزى أحمد يوسف:

لست وحدك فى الإحباط والشعور بعدم الجدوى من الكتابة ، فلا تظن نفسك مميزا عنا أو ممتازاً ، فكلنا ذلك الرجل ، لأن التردى الذى وصل إليه المجتمع كله قد عصف بكل جميل.

لكننى ، فقط ، أريد أن أنقل إليك عقيدة أعتقدها داخلى ، وأستعين بها كلما وقعت فى قاع الاحباط الذى تعانى منه أنت الأن ، وكثيراً ماأعانتنى هذه العقيدة على الخروج سالماً من وهدة اليأس.

تنطلق هذه العقيدة من الإيمان بأن الكاتب يكتب لغرضين اثنين ، متجادلين متشابكين :

الأول هو **إنقاذ المجتمع** ، والثانى **هو إنقاذ النفس أو الذات.** فاذا حدث فى بعض

الفترات أن تقهقر الهدف الأول، أو ضعف ،بقى لنا الهدف الثانى: إنقاذ الذات . ولاريب أنه الهدف الذى لايخيب.

فعد للكتابة ياصديقى . اكتب لكى تمتعنا ، نحن قراءك ومحبيك ورفاقك ، لأنك كاتب محترم وجاد. وأظن أن إمتاعنا وإفادتنا نحن الأصدقاء والزملاء - ونحن غير قليلين - هدف كبير لايمكن أن تتأخر عنه.

واكتب ياصديقى من أجل الأجيال القادمة والأيام القادمة. ولعلك هنا تذكر قول بريخت عن ضرورة الكتابة حتى لا تقول الأجيال القادمة : لقد كان السابقون شاهدين على الخراب ولم يصرخوا بكلمة.

وهذا هدف كبير آخر:

أن نكتب من أجل تبييض وجوهنا أمام مساءلة المستقبل بأجياله الطالعة.

واكتب ياصديقى ، من أجل انقاذ الذات ، ذاتك (إذا أفلت منك إنقاذ المجتمع ، مؤقتاً) حتى تظل متسقة عالية ، وحتى تصونها من الانكسار أو النكوص أو الجنون!

وإذا أنقذت كل كتابة شخصا واحداً ، هو صاحبها ، وحده ، فكفى بها من هدف اجتماعى عظيم ، لأن معنى ذلك ببساطة أن الكتابة العربية تنقذ حوالى ٥٠ ألف شخص ، هم عدد الكتاب أنفسهم وذلك دور اجتماعى - فى حده الأدنى -لا مزيد عليه ، ولو مرحلياً ، حتى تمر الأيام السوداء، ويعود الانسجام ثانية بين هدف إنقاذ المجتمع وهدف إنقاذ الذات.

اكتب ياأحمد العربى الجميل كتابتك الجميلة : من أجل متعتنا وتثقيفنا، ومن أجل أطفالنا(وخاصة مشاهدى السينما منهم) الذين سوف يسألوننا : « أين كانت "لا" حينما قلتم "نعم"؟» ومن أجل ذاتك : ذاتك الغنية التى يجب أن ترضيها وتحميها ، والتى هى- فى النهاية - قيمة اجتماعية عظمى .

ننتظر قلمك ، لنفرح .

حلمى سالم

أحمد يوسف / المشروع النهضوى للحركة السينمائية

على صفحات مجلة" **اليسار**" عرفته ، ودأبت على اقتناء كل عدد من أعداد المجلة كان قد صدر من قبل ، وعلى متابعتها بشكل شهرى منتظم ، لأقرأ فيها ذلك المقال النقدى السينمائى الذى يكتبه الأستاذ **أحمد يوسف** فى الجزء الأخير من المجلة ، ولاأقول زوراً إن قلت إننى بعد هذا المقال لاأقرأ شيئاً كاملاً ، بل أكتفى بقراءة عناوين الموضوعات من باب العلم بالشئ.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تتزامن مقالاته فى « اليسار» ومالها من خصوصية منهجية ورؤية موضوعية فى تناول العمل السينمائى مع أزمة السينما الحالية ، التى أصبحت فى الأعوام الثلاث الأخيرة مشكلة حقيقية وأزمة واقعية تبحث عن حل .

إن هذه الأزمة / النقمة تحولت لتصبح (نعمة) للأعمال الدرامية التى ينتجها قطاع الانتاج وصوت القاهرة ، اللذان استقطبا كل صناع السينما المصرية من كتاب ومخرجين وممثلين لتغدو الأعمال الدرامية التلفزيونية والسهرات التلفزيونية هى الأكثر حضوراً ، والأكثر قبولاً عند القطاع الأعظم من المجتمع ، وذلك عائد إلى مجانية المشاهدة ونجومية الممثلين وكأن ذلك هو البديل الناجح لغياب السينما.

هذا فضلاً عن وجود أفلام المليون متفرج للبطل / الزعيم أو البطلة الزعيمة التى " تحقق الربح العابر للمنتج" فى الوقت الذى تهدر فيه القيمة الفنية للعمل السينمائى ، وعندها تتحول السينما من كونها " منتج ثقافى " تتجمع فيه عوامل متعددة من عالم الثقافة وسياقها الاجتماعى إلى إعتبارها " منتج اقتصادى" يجلب المال الوفير للمنتج الدخيل على صناعة السينما.

وفى عدد مجلة" اليسار" رقم(٨٦) وفى افتتاحية رئيس التحرير " لليسار در" فوجئت بتلك الرسالة التى بعث بها الناقد / **أحمد يوسف** لرئيس التحرير يعتذر فيها عن عدم مواصلة الكتابة فى المجلة لاحساسه المرير بأنه كان يتوهم وجوده ، وأنه يطلب إجازة قصيرة لمروره فى مرحلة اكتئاب عميق.

عندما طوفت فى ذاكرتى متذكراً مجمل ماقرأته من المقال / الدراسة التى تنشرها « اليسار» لأدرك للوهلة الأولى أن اكتئابه العميق هو اكتئاب ناتج عن إدراكه ومعرفته لعمق الأزمة التى تمر بها السينما المصرية ومآلت إليه فى الوقت الراهن ، وذلك على الرغم من توفر مشروع مكتمل القسمات للنهوض بحركة السينما وأزمة السينما ومستقبل السينما ، ولم يكن من قبيل المصادفة أن يأتى آخر مقال له فى « اليسار» تحت عنوان « **الفلسفة الغائبة فى أزمة السينما المصرية ، لماذا؟ ولمن؟ .. وكيف نصنع الأفلام؟** » ، فأزمة السينما - كما يرى - ليست أزمة رؤوس الأموال ، وإنما هى أزمة فلسفة بالمعنى الأشمل للكلمة: فلسفة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وبالتالى فيجب أن تتحول صناعة السينما إلى « مؤسسة راسخة».

وفى سبيل تحقيق ذلك دأب فى كل مقال يكتبه فى تقريب صورة هذا المشروع النهضوى لحركة السينما فى مصر ، فصناعة السينما تقوم على حلقات ثلاث:

١- استوديوهات للانتاج

٢- تأسيس شركات للتوزيع

٣- إقامة آلاف دور العرض.

فى هذه النقاط الثلاث الواضحة حدد أحمد يوسف مشروعه النهضوى ، معلنا أن أزمة السينما فى حقيقتها هى: أزمة انتاج - أزمة توزيع - أزمة دور عرض ، وكان يرى أن « البداية هى التشجيع الايجابى على إقامة الآلاف من دور العرض الصغيرة والمتوسطة الحال فى كل أنحاء مصر ، ولعل تشريعاً يقضى بتخفيض أو إلغاء الرسوم الباهظة عن كاهل أصحاب الأرض الفضاء فى حالة استغلالها لبناء دور عرض سينمائية سوف يؤدى إلى نتيجة إيجابية ».

فمن واقع قراءتى لمعظم مقالات الأستاذ **أحمد يوسف** السينمائية النقدية أرى أن فى مجملها ثمة مشروع يتستر وراء التحليل الفنى والجمالى للعمل السينمائى ، والقراءة الفاحصة المتأنية ، يمكن أن تلتقط خيوط هذا المشروع وتحاول أن تنسج منه نسيجاً يخرج صناعة السينما من أزمتها ، كما أنها تضع الحلول بشكل واضح وجلى لمن يريد أن يساهم فى تجاوز الأزمة.

هذا فضلاً عن أن مقالاته النقدية السينمائية هى **مقالات تشريحية لبنية المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وقراءة سوسيولوجية للبنية التحتية والبنية الفوقية لشرح وتفسير العلاقة القائمة فى هذه البنية بين الفئات الاجتماعية ، والفئة الاجتماعية التى يتوجه أو يصدر عنها العمل الفنى .**

إن أحمد يوسف هو قيمة نقدية ، وفكرية ، وطاقة خلاقة فى تفعيل الدور الخامل " للمؤسسة الراسخة"

وفى النهاية آمل أن يستجيب الناقد الأستاذ/ أحمد يوسف لطلب قرائه ويعود لمواصلة الكتابة النقدية السينمائية ، مع احتضان مشروع النهوض بالحركة السينمائية فى مصر للخروج من هذه الأزمة ، والتخطيط للمستقبل السينمائى المأمول.

عباس يوسف الحداد
كلية التربية الأساسية - قسم اللغة العربية الكويت

اعترافات ناقد مكتئب

هل هناك مكان للأحلام.. في زمن الكوابيس؟

فؤاد حداد

عشت زمناً طويلاً وأنا أحلم بأن التقى عن قرب بالشاعرين الكبيرين **فؤاد حداد وصلاح جاهين**، وحال دون تحقيق هذا الحلم مزيج مريض من الخجل والكبرياء (ما يزال يمنعني حتى اليوم من الاقتراب من مبدعين أتمنى أحيانا لقاءهم) ، حتى رحل الشاعران عن عالمنا دون أن أنعم بدفء العلاقة الحميمة القريبة، ومع ذلك فقد كنت أشعر دائما بأن علاقتي بهما قد تتجاوز في عمقها وصدقها علاقتهما ببعض القريبين منهما، لأنهما تركا في وجداني وعقلي أثراً لا ينمحي أبداً، وقاما -دون أن يعلما بوجودي -بتشكيل جزء مهم من رؤيتي للحياة والفن. ومن تلك العلاقة الوثيقة التي أقمتها معهما على الورق، **أدركت قيمة «الكلمة»**، ذلك الاختراع السحري الذي خلقه الانسان حتى يصبح قادراً على أن ينقل خبراته إلى الآخرين، الذين يعرفهم أو لا يعرفهم، وتعلمت أن للكاتب المؤمن حقا بما يكتب «رسالة» عليه أن يؤديها ،حتى لو تملكه الشعور اليائس أحياناً بأن كلماته تذهب مع الريح سدى.

طه حسين



عشرات من الكتاب والفنانين والمبدعين ، من كل البلدان والعصور ، تركوا بعض آثارهم العميقة على روحي، واستطاعت كلماتهم ورسالتهم الفنية- أيا كان الوسيط الفني الذي يحملها- أن تنفذ إلى كياني ،ومن هذه التأثيرات المختلفة ، التي تكاد أن تتناقض أحيانا تناقضا جدليا ، تشكل وعيي، وترسخ في ذهني مفهوم متكامل عن دور الكاتب تجاه الجيل الذي يعيش فيه بقدر دوره تجاه الأجيال القادمة من بعده، دون أن يعني ذلك أبداً أن يقع المرء في وهم أنه سوف يستطيع أن يطاول قامة هؤلاء العظماء (وإن كان يملك بالتأكيد أن يضيف إليهم لأنه -تاريخيا- يقف على اكتافهم) ،لأن الكتابة والإبداع هما بكل ما تعنيه الكلمة رحلة شاقة طويلة، تحتاج إلى قدر غير قليل من الموهبة لا يملك أي منا أن يدعي امتلاكها (فالموهبة هي أكثر العناصر

أحمد يوسف

مراوغة في الابداع الفني وهي في الحقيقة قد تملكك)، وإلى قدر هائل من الجهد قد لا تسمح بانجازه الامكانات المحدودة والظروف الحياتية الخانقة، ومع ذلك فان الايمان يبقى بأن يؤدي المرء- قبل أن يمضي عن هذه الحياة- رسالته نحو أهله ووطنه وأبنائه القادمين من بعده.

ثم كانت التجربة الأخيرة التي عانيت فيها للحظة-أعترف أنها لحظة تعاودني كثيراً- من الاكتئاب ،خوفا من أن يكون المرء واهماً بأنه يؤدي تلك «الرسالة» التي يزعمها لنفسه ، بينما قد تكون الحقيقة أنه لا يختلف كثيرا عن ذلك المدرس العجوز الذي أصابته لوثة في رواية **نجيب محفوظ** «زقاق



المدق»، فمضى يبشر الجميع بأنه «رسول الله بكادر جديد» قد يسخر البعض لجنونه، لكن الشفقة تتملكنى تجاهه، كما يتملكنى الخوف من أن أنتهى إلى مصيره، فهو مثلى متمرد على الواقع الذى يحرمه الحق فى الحياة الكريمة، لكنه يخطئ فى اختيار الدور و«الرسالة». فلا أملك إلا أن اتساءل: **هل ترانى أخطأت مثله دورى ورسالتى؟!.**

إن هذا التساؤل ينبع فى جوهره من **شعور عميق بالوحدة والوحشة** ، يفقد المرء فيه الاحساس بالتواصل مع الآخرين ،ويستولى عليه الشك فى أنه يسير فى الطريق الصحيح، وأن كلماته وسطوره على الورق تنجح فى أن تجد لنفسها صدى لدى القارئ المجهول بالنسبة للكاتب . **لكن هذه التجربة المريرة، وردود الفعل الدافئة من أصدقاء لا أعرفهم ولا تربطنى بهم علاقة شخصية إلا علاقة الكلمة المكتوبة على الورق، أعادت لى إيمانى القديم بتلك القدرة السحرية الكامنة فى الكلمة الصادقة على التواصل**، وخلق حوار جدلى خلاق ومتواصل بين البشر أيا كانت مسافة البعد بينهم. ومرة أخرى فاننى أؤكد على أننى لست واهماً بصدد البحث عن جمهور عريض- وإن كان ذلك الوهم حلماً مشروعاً يحتاج إلى امكانات ذاتية قد لا أملكها، وظروف موضوعية لا أتحكم فيها- وإنما يكفينى أن أسمع فى ظلام الكهف الذى نعيش فيه إجابة عن سؤالى الحائر: «هل هناك من يسمعنى؟» ، فيصلنى بدفء وصدق حقيقيين صوت أو صوتان :«نعم ، نحن نسمعك ونفهمك»، عندئذ لا يكون الأمر، مقتصرا على أن الكاتب يتأكد من وجود من يقرأه، وإنما هو فى الأساس شوق إلى أن يتأكد من وجوده نفسه.

كثيرا ما أجد بيتاً من شعر **فؤاد حداد** يتردد فى ذهنى المرة بعد الأخرى، وكأنه يجسد ذلك الشوق للبحث عن يقين الوجود: **«ماليش خيال إلا أن رميتنى بنور هادى ،ورميت علىّ السلام»**، نعم ، فليس لى وجود فى هذا الظلام الذى يخيم على واقعنا، إلا عندما يلقى على رفيق الرحلة بكلمة السلام ، فتلك الكلمة هى النور الساطع الذى لا يخلو من صفة الهدى بعد الضياع، يرمى بشعاعه على المرء فيتأكد من وجوده، ويجد لنفسه ظلاً وخيالاً، فهو إذن كائن حقيقى من لحم ودم وشخصية حية من ثلاثة أبعاد، وليس هناك أجمل من أن يختم فؤاد حداد قصيدته، وقد تأكد الشاعر من وجوده، بتحية مماثلة إلى رفيق الطريق:« **رميت على السلام.. نوّرت يا ولدى**»، بكل ما تعنى كلمة« **النور**» من دلالات فى سياق القصيدة وفى التركيب العامى الرقيق الدقيق لعبارات الود الحميم بين بسطاء الناس.

ليس كثيرا على الكاتب أن يطلب بين الحين والآخر أن يتبادل مع قارئه مثل تلك العبارات الحميمة بكل الصدق، فالكاتب عندئذ لا يطلب من القارئ أبداً اقراراً بالتميز، بل هو يشتاق إلى أن يتأكد من أن له وجوداً حقيقياً غير وهمى وغير موهوم. كما أنه ليس كثيراً- ولا غريباً، خاصة فى الواقع المرير الذى نعيشه- أن يصاب الكاتب بالاكتئاب والحيرة والشعور أحيانا بفقدان الاتجاه الصحيح، فذلك عندى ليس إلا دليلاً على أن الكاتب يأخذ رسالته على نحو جاد وصادق، **فهناك فرق هائل بين أن تصبح الكتابة مهنة واحترافا ،وأن تظل هواية وعشقا** ، وليس من النادر أن تقابل بين محترفى الكتابة من يقابلك بالسخرية والرثاء، من كثير من المثقفين الداعين إلى التكيف مع الواقع، وهم فى الحقيقة يخفون انتهازيتهم بل تخليهم المتعمد عن دورهم كمثقفين- خلف قناع النزعة العملية والواقعية فى التعامل مع الواقع السائد ، أيا كانت بشاعته).

لكن ذلك لا يدعونا إلى أن نتوقف عن اعتبار الكتابة هواية وعشقا، بالمعنى الحقيقى للكلمة، عندئذ لن تصبح مهمتك أن تكون محترفاً يكسب عيشه من الكتابة أو حتى الاضطرار أحيانا إلى تسويد الصفحات البيضاء بكلمات سوداء- بحبر الطباعة أو المفاهيم التى تحملها-بل على العكس، فان تفكر بين الحين والاخر فى أن تلجأ إلى الصمت حين تشعر أن الحديث يضيع أدراج الرياح ، كما أن العشق الصادق- فى الكتابة كما فى الحياة- يظل أبداً علاقة متوهجة بالنشوة والألم، وبالفرح الغامر حين تلتقى بالمحبوب، وبالشك العاصف حين يغيب عن عينيك ، وبالاكتئاب العميق حين تشعر أن علاقتك به قد أصابتها مسحة غامضة من القلق من احتمال الفتور أو النفور.

قد تكون تلك بعضا من الأسباب الذاتية التى تفسر السبب وراء شبح الاكتئاب الذى يحوم بين الحين والآخر فى وجدان الكاتب ، لكن هناك أيضا أسباباً موضوعية لا تقل فى

خطرها وخطورتها، وهى من الاتساع بحيث تبدأ من مجال النقد السينمائى- وهى النقطة التى يقف الكاتب فى محورها- وتنتهى بالسياق السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى نعيش فيه.**وربما يجد المرء نفسه متهماً بأنه يحمل نزعة تبالغ فى تشاؤمها** إذا قال إن المعطيات الحالية فى هذا المجال أو ذاك لا تبشر بأى مستقبل يحمل ولو ظلاً من الخير والأمل ، لكن هل ينبغى علينا أن ننشغل بالهجوم على أو الدفاع عن هذه النظرة «المتشائمة» -إن جاز أن نسميها كذلك- بينما الهدف الحقيقى هو إلقاء الضوء- بقدر ما تسمح به رؤية الكاتب وقدراته الثقافية والفكرية- على هذا الواقع، سعيا للبحث عن طريق للخروج من الأزمة الخانقة التى تحكم قبضتها علينا وعلى مستقبل أوطاننا وأبنائنا؟

إن المرء يلتفت حوله فى مجال النقد السينمائى ، فلايجد -إلا فيما ندر- حالة من التشتت والتمزق (هى بدورها انعكاس لسياق ثقافى وسياسى أكثر شمولا) ،**فالأغلب الأعم من الكتابات النقدية- إن صح أن نطلق عليها صفة النقد-ليست إلا آراء مفرقة فى الانطباعية (بالمعنى السطحى للكلمة) ، يغلب عليها نزعة الاستلطاف أو الكراهية تجاه أصحاب العمل السينمائى**، وهى نزعة تتحكم فيها فى أغلب الأحوال مصالح مستترة أو معلنة ، وليس غريباً أن تدور فى هذا المناخ معارك مفتعلة تتطاير فيها العبارات الجارحة والاتهامات الفادحة، دون أن يسأل أصحاب هذه المعارك أنفسهم لحظة واحدة عن الدور الذى يقومون به تجاه القارئ. وقد يقول لك قارئ أو زميل مخلص- ومعه بعض الحق- أن عليك ألا تلتفت لمثل هذا المناخ الردئ، لكن السياق العام يترك أثره الفادح حتى على الكتابات الجادة، فلا تستغرب إذن أن يفهم فنان سينمائى أنك تهاجمه أو «تشتمه» إذا قمت بواجبك -فى حدود رؤيتك وامكاناتك -فى تحليل عمله الفنى ، وأنت فى النهاية لا تنتظر منه أو من أى قارئ أن يشاركك رؤيتك بنوع من التطابق، بل إن ما تنتظره هو نوع من الحوار الجدلى الخلاق ، بين رؤيتك ورؤى الآخرين، لكنك سوف تنتظر طويلاً- دون أن يأتى «جودو»-**لأن «المطلوب» فى هذا المناخ ليس هو الحوار ، وإنما الاشادة والادانة.**

كثيرا ماسأل كاتب هذه السطور نفسه سؤالا ظل بعيده فى وعيه عشرات المرات ، حول اذا ما كنت أمتلك الصفحات التى أكتب فيها ، لكى «أفرغ» فيها رأيى ، أم أن تلك الصفحات هى ملك القارئ وحده، ولقد كانت الاجابة الدائمة لدى، والتى حاولت بقدر جهدى أن أكون وفياً لها، أننى لا أملك فى هذه الصفحات إلا الوسيلة لكى أجعل القارئ يشاركنى تجربتى فى مشاهدة الأفلام والاستمتاع بها، وأن أمنحه فى كل مرة بعض الأدوات النقدية التى يستطيع بها أن يبلور رؤيته الخاصة للأعمال السينمائية (وربما للحياة أيضا) ، دون أن يعنى ذلك أبداً أن أقع فى وهم ادعاء أى نوع من الحكمة) . إننى أمتلك منهجاً ورؤية قد يختلف معى القارئ أو يشاركنى فيهما، لكن ما ينبغى أن أسعى إليه من خلال كتاباتى النقدية هو أن يمتلك القارئ بنفسه منهجه ورؤيته المتكاملين.. وكثيرا ما «ضبطنى» بعض الأصدقاء والزملاء فى حالة «تلبس» بالافراط فى استخدام ضمير المخاطب فى كتاباتى ، حتى أن البعض منهم كان يخشى أن يتحول هذا الأسلوب إلى نوع من «كتيبات الارشاد السياحى» التى تكثر فيها عبارات مثل« سوف ترى.. وسوف تشاهد» ، لكننى من جانب آخر كنت أسعى- دون أن أشعر أحيانا-إلى خلق حالة من التواصل الدافئ ، بينى وبين القارئ ، تشبه -مع الاحتفاظ بكل الفوارق الجوهرية الهائلة- أسلوب **طه حسين** فى بعض كتاباته ، **ويحيى حقى** فى الكثير منها، حين لا يصبح التوجه إلى القارئ بضمير المخاطب نوعاً من التوجيه والارشاد ، وإنما هو الحوار الحقيقى الذى يعنى : الاخذ والعطاء.

بل إننى أعترف أن هذا الأسلوب من الكتابة قد جعلنى أكثر قدرة على صياغة منهجى ورؤيتى، حتى أننى أعتبر القارئ شريكا فيهما وفى صياغتهما، فعندما لفت شقيقى الصغير ابراهيم انتباهى- وهو المثقف والقارئ الجيد- لأن أضع القارئ دائما نصب عينى، وأن أخاطبه بلغة يفهما، وألا أنتظر منه أن «يشم على ظهر يده» ، فيعرف ما يدور فى ذهنى دون أن أبذل فى ذلك جهداً كافيا ، وجدت أن هناك فرقاً هائلا بين كتاباتى الأولى والمتأخرة ، ليس فى الأسلوب فقط ، وإنما فى وضوح الرؤية ، وقدرة الرسالة على النفاذ إلى وجدان القارئ.

وإن كان الشك قد استولى على روحى، وتسلل إلى نفسى الاكتئاب، فذلك ليس لأننى كنت أتخيل قارئا حقيقيا أتواصل معه على الورق ، فهذا هو ايمانى الذى لن يتزعزع ، وزاده عمقاً ردود الفعل الصادقة من أصدقاء تخلقت علاقتى بهم من خلال السطور وحدها ، وإنما لأننى فى لحظات كثيرة أشعر بالشك فى أن ذلك النوع من الكتابة الذى أمارسه هو الملائم للمرحلة المضطربة التى نحياها، فأكثر المبدعين يطلبون منك -وهذا حقهم- أن تقف إلى جانبهم، وأن تدعم وجودهم ، بينما أرى أن هذا الدعم إنما يأتى من أن أكون صادقا معهم، (مرة أخرى أعيد التأكيد على أننى **لا أزعم أبدا أننى أمتلك الرؤية الوحيدة الصائبة، وإنما هو اجتهاد وجهد فى حدود إمكانياتى**) ، لكن هذا الصدق يصبح فى كثير من الأحيان مؤلما أو قاسيا عند بعضهم ، حتى أنهم قد يسألونك أو يتمنون ألا تتناول أعمالهم، وهم فى النهاية يتجاهلون تماما ما تكتبه عنهم. (أعترف للقارئ هنا أننى لا أنتظر أبداً أى نوع من اعتراف المبدعين بصدق رؤيتى ، فمن يملك الادعاء بأنه ينطق بالحقيقة ؟! لكن الأمر قد يصل- دون أن تكون هناك أية علاقة شخصية مع هؤلاء المبدعين- إلى نوع من التعالى المصطنع على ما تكتب، لأنهم هم الذين يتصورون أنهم يملكون الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة) . انك فى الحقيقة لا تقسو إلا على من تحب ، لأنك تريد له الكمال والاكتمال، واذا كانت قد ظهرت أحيانا مسحة من القسوة -غير المقصودة لذاتها أبداً- تجاه بعض المبدعين، فذلك لأننى أردت أن أعيد إلى ذاكرتهم بعضا من أحلامهم وأحلامنا القديمة ، عن صياغة وصناعة سينما جميلة ومؤثرة ، وأن أدعوهم -بكل التواضع الحقيقى- لعدم الاستسلام للواقع السائد، أيا كانت سطوته وقوته، **لأن الدور الحقيقى للمثقف والفنان هو**



يحيى حقي

أن يظل دائما على **«يسار هذ الواقع»** (فلتأخذ هذا المصطلح ان شئت بمعناه السياسي، لكني أقصد معناه الانساني أيضا) ،**لا يتوقف أبداً عن أن يحلم بواقع أكثر جمالاً وعدلاً.**

ولقد تردد في الكثير من مقالات كاتب هذه السطور- سؤال حائر حول: **«لماذا توقف المثقفون عن الحلم؟»** ذلك لأني كنت أرى الكثيرين منهم ينخرطون في أن يصبحوا جزءا من هذا الواقع السائد ، بكل اضطرابه وتشوهه ، ولأكن صريحا بما فيه الكفاية لأقول إن البعض منهم قد دفعه إلى ذلك نوع من الانتهازية المريضة ، والمصالح الذاتية اللحظية الخالصة، لكن البعض الآخر وجد نفسه مضطرا إلى ذلك تحت ضغط الظروف الخانقة. لكن المحصلة النهائية لذلك كله هو أن **«الثقافة»** إن جاز أن نسميها كذلك في مثل هذا السياق- **قد أصبحت «بضاعة» براقة ، تباع للنظام السائد وتصبح في خدمة توجهاته تارة وترتدى قناعاً نظرياً متفلسفا تارة أخرى، لتبرر الانسحاب من المعركة وقبول الواقع الراهن وتزعم العمل من داخل النظام**، بينما يمضي فريق ثالث من المثقفين تحت شعار **«الحداثة»** -بحثا عن التميز الزائف-**في مزيد من الانفصال والقطيعة بين الثقافة والحياة** ، أو بين «النخبة» -التي تتصور نفسها كذلك!ا -والجماهير ، ليحدثوك عن أن العمل الفنى هو رؤية «خاصة» تفسر نفسها بنفسها، وهو قول حق يراد به باطل، إذ أنه في جوهره ليس إلا إحياء لنظرية «الفن للفن» التي كان ينادى **بها رشاد رشدى**(لا أدرى إن كان الحداثيون من اليساريين يدركون ذلك حقا؟!) ، فاذا كان للعمل الفني قانونه الخاص، فهو في التحليل الأخير ليس إلا أحد أوجه النشاط الانساني، أو وجهاً من أسطح بللورة واحدة، عليك لكى تلمس حقيقتها أن تعرف كل وجوهها.

وبين هذه الفرق «الثقافية» التي تحكمها في الأغلب علاقة الشللية والمصالح المشتركة أكثر من علاقة الايمان بمنهج ورؤية أى بين **الانتهازيين والمتمثلين والحداثيين** ،ويبدو لك على السطح أن الحياة الثقافية عندنا تعج النشاط والحيوية- إنه **«الضجيج» الثقافى الذى يسعى الوزير الفنان إلى ترسيخه**،وهذا هو المصطلح الذى يستخدمه عن قصد ووعى كامل لكي يصف «فلسفة» وزارته ! -**وهذه الحياة الثقافية في حقيقتها ليست إلا لوحة قبيحة شائهة تخلو من المعنى والمغزى**، لأن أغلب المثقفين- ولا أقول جميعهم- قد توقفوا عن الحلم، وبدا أن الفن والثقافة -مثلهما مثل السياسة والاقتصاد..-قد فقدا معناهما الحقيقي. واذا كنا قد تساءلنا: لمن ولماذا وكيف نصنع الأفلام؟ ، فذلك لأن الحقيقة هي أن أية فلسفة متكاملة تغيب عن حياتنا اليوم، فالفلسفة التي تسود في مختلف نشاطات حياتنا ليست إلا قصاصات وشعارات تم تلفيقها من هنا وهناك ، لكي تبرر شيئا واحدا ، هو-أن نسير في هذا النفق المظلم الذى يريدون لنا أن نمضي إليه، **فنحن تحت شعار الخصخصة وتطبيق النظام الاقتصادى الحر نترك «السماسرة» يقودون أو يسرقون اقتصادنا ،كما أننا باسم السلام وادراك معطيات الواقع السياسى العالمي الجديد نقبل الذل والهوان حتى أصبحا جزءا من شخصيتنا القومية المعاصرة(!!)** ، **بدءا من المهانة -التي يلقاها «المواطن» في أي قسم للشرطة عندما يذهب بحثا عن أحد حقوقه، وانتهاء بأن نقف مكتوفى الأيدى ونكتفى باستجداء العالم أن يقف فى وجه«الشيطان» نتناسى الذى يسرق منا الأوهام التي صنعناها وصدقناها عن السلام!.**

هل ترانا نذهب بعيدا ونحن نتحدث عن السينما والنقد وهمومهما؟! على العكس ، فان ذلك جوهر القضية، فالفن ليس إلا لحظة إبداع حقيقية يتحقق فيها وجود الانسان في حالة-إن اقتربت من الكمال- هي أقرب إلى النشوة الصوفية، سواء كنت تستمع إلى صوت عذب يؤذن للصلاة أو يترنم بتراتيل العيد أو تلاوة القرآن، أو كنت تنصت إلى إحدى سيمفونيات أو قداسات **موزار أو بيتهوفن** ،أو تشاهد لوحة **لرامبرانت** أو تمثالا **لمختار** ، أو ترى فيلما **لتاقياني أو داود عبد السيد**، وتلك اللحظة الابداعية -التي يتشارك فيها الفنان المبدع، والناقد المحلل، والمتلقى المتذوق- تحتاج إلى شروط لتحقيقها، وجهد هائل لبلوغها، وهذه الشروط وهذا الجهد يحتاجان بدورهما إلى سياق كامل ينبغي أن نسعى إلى خلقه خلقاً ،وانتزاعه انتزاعاً، بدلاً من تلك الحالة من الاستسلام للواقع السائد أو الانخراط في «تمثيل» دور فيه ،وهذا السياق لن يتحقق إلا إذا امتلك المثقفون والسياسيون برنامجا حقيقياً، يبدأ بتشخيص الحاضر، ووضع رؤية للمستقبل ،وتحديد الطريق الذى يصل بينهما.

وإذا كان المرء يراوده، أحيانا هاجس «شرير» (!) بأن يتوقف عن الكتابة حول الأفلام، فذلك لأنه **لا يرى للسينما المصرية مستقبلا حقيقيا، فى ظل غياب الرؤية المستقبلية لهذه الصناعة وهذا الفن** ، بدءا من البنية الأساسية التى ينبغى أن تقوم عليها الصناعة، بينما لا يفكر أصحابها إلا فى العمل كمقاولين أو سماسرة يكسبون مكاسب عابرة، وانتهاء بصياغة وجدان ووعى جيل جديد من السينمائيين الذين ما يزالون فى مرحلة التكوين، بينما هم فى ظل مناخ ثقافى شائه يبقون بعيدين عن ادراك كيف يكون الواحد منهم مثقفاً حقيقياً ، وفناناً مبدعاً، وسياسيا صاحب رؤية واعية تجاه المجتمع و«الوطن» الذى يعيش فيه- وإن كنت تريد البحث عن جوهر حقيقى لذلك الاكتئاب الذى قد يصيب البعض منا، فابحث عنه فى كلمة «**الوطن**»، ذلك الوطن الحقيقى ذو الجذور العميقة فى التاريخ والجغرافيا، والذى تضيع -عمداً- مقوماته المادية والمعنوية يوماً وراء يوم، بينما تنجح بعض «الشراذم»- تلك الكلمة ليست وصفا اخلاقيا، وإنما هى توصيف موضوعى- من جنسيات مختلفة ،نجحوا بسبب ضعفنا-أياً كانت مرارة الاعتراف بذلك- فى أن يصنعوا لأنفسهم «وطناً»، وإذا كان الاسرائيليون يساومون **ياسر عرفات** لكى يوافقوا على اقامة مطار فى غزة(!!) بأن يساعدهم على العثور على رفات طيار اسرائيلى لقى مصرعه منذ سنوات، فلأن صناع السياسة والقرار عندهم يريدون أن «يزرعوا» فى وجدان شراذم الصهاينة الذين يحتلون الوطن الفلسطينى فكرة «الوطن الاسرائيلى» الذى يحميهم ويدافع عنهم حتى بعد أن يتحولوا إلى رماد ، بينما نعرف نحن أن هناك مئات وآلاف من الأسرى المصريين لقوا حتفهم فى مذابح دامية دون أن نحرك ساكناً، لأنهم يقولون لك أن إثارة مثل هذه الموضوعات ليس من الحصافة أو اللياقة، ثم يطلبون من الناس أن يشعروا بالانتماء للوطن!!.

يقولون لك أحيانا إن السياسة هى فن الممكن، بينما ننسى أن **الثقافة الحقيقية هى فن المستحيل**،أو هى فن الحلم بالمستقبل ، فان **ڤولتير** لم ينتظر الثورة الفرنسية لكى يحلم بالحرية ، بل كان على السياسيين فى لحظة تاريخية أن يترجموا أحلام ڤولتير. **إن علينا أن نحلم، وأن يترجم لنا السياسيون التقدميون «الحقيقيون» هذه الأحلام إلى برامج عمل ، وليس إلى شعارات أو تبريرات أو تنظيرات**، برامج تضع فى حساباتها الانسان البسيط الذى بدونه لن يكون هناك للوطن وجود، وأن تفكر بعمق في تلك الفجوة المظلمة المرعبة التى تسقط فيها الطبقة المتوسطة الصغيرة المصرية يوماً بعد يوم، وهى تتسع فى رقعتها وتتآكل وتضعف فى الوقت ذاته فى وجودها وكيانها وكرامتها، برامج لا تكتفى بالحديث عن خطر «التطبيع» وحده، على قدر أهمية هذا الحديث، فالأخطر والأهم هو أن تقوم مرة أخرى لهذا الوطن قائمة، بأن يشعر المواطن بالمواطنة الحقيقية، بكل ما تعنى من توافر لقمة العيش والأمن وعدم الخوف من المستقبل وضمان حياة طيبة لأبنائنا من بعدنا، عندئذ لن تكون القضية مجرد تطبيع ، وإنما الادراك واليقين بأن **الكيان الصهيونى ليس وطناً ولن يكون ، لأنه يقوم على كذبة نكررها للأسف الشديد دون وعى، حين نكرر مع الاسرائيليين مصطلح «اليهود والعرب»** ، فتصبح اليهودية جنسية وقومية بينما تجد من بين «نجوم الثقافة» عندنا من يشكك فى سخرية جامحة فى.. القومية العربية!!.

قد يصاب المرء بالاكتئاب ، لكن ذلك قد يكون أحيانا علامة من علامات الحياة، ورفض متمرد للاستسلام والامتثال وأنك أحياناً قد تلعن من تحب ، تعبيراً عن عشقك المجنون به، تماماً كما فعل **صلاح جاهين** فى قصيدته الطويلة أو ملحمته التى لم يمهله الزمن لاكمالها«**على اسم مصر**» ،حين يقول:«**أنا مصر عندى أحب وأجمل الأشياء.**

باحبها وهى مالكة الأرض شرق وغرب.

وباحبها وهى مرمية جريحة حرب.

باحبها بعنف وبرقة وعلى استحياء.

وأكرهها وألعن أبوها بعشق زى الداء.

وأسيبها وأطفش فى درب وتبقى هى فى درب.

وتلتفت تلاقينى جنبها فى الكرب.

والنبض ينفض عروقى بألف نغمة نغمة وضرب.

على اسم مصر».

والسينما المصرية عندى ليست إلا جزءا من هذا الوطن، الذى أشعر أن معظم المثقفين قد تخلوا عن دورهم تجاهه، تحت ضغط ظروف قاهرة، وربما كان اكتئابى هو نوع من إعلان الاحتجاج على ذلك، والدعوة إلى بذل الجهد الحقيقى من أجل قضيته وقضايا ابنائه، وهو جهد لن يتحقق بالنوايا والشعارات أو الانخراط فى معارك جانبية مفتعلة، إن الأمر يشبه عندى الدعوة إلى ذلك الجهد الذى اتمناه فى كل عمل فنى جاد، فلحظة التوهج الفنى لا تأتى أبداً من موهبة عبقرية مزعومة تمارس الفن بنوع من الكهنوت الذى يتشح برداء الغموض، ولا يتولد من نجومية زائفة تتصور أنها بلغت الكمال ، ولا ينتمى إلى نوع من البهلوانيات المثيرة للدهشة والاعجاب اللحظيين الفارغين ، وإنما هى لحظة تأتى نتيجة تماس بين الانسان والعالم لا يتحقق إلا عبر رحلة طويلة من التأمل وترجمة هذا التأمل إلى فعل وعبر مزيج من معرفة القانون الفنى والشعور الحميم بالواقع الحى.

إن الفنان الذى يرى تمثاله كامناً فى قطعة الحجر ، عليه ، أن يقضى الليالى الطويلة لينزع عن هذا الحجر كل ما زاد عن تمثاله ، وعلينا أن نرى الوطن الجميل العادل فى رحم المستقبل، وأن نعمل على تحقيقه، وليس هناك وسيلة للخروج من الاكتئاب إلا العمل على أن نحيا حقاً تلك اللحظة الفنية والسياسية المتوهجة.

وحتى تأتى لحظة العمل ينبغى علينا ألا نتوقف عن الحلم ،حتى لوكنا فى زمن الكوابيس.

حوار

المثقفون..
وهجائية المستقبل

د. أحمد محمد صالح

اذا سافرت أو تصفحت المطبوعات العالمية لاتجد مجتمعا فى الدنيا يستعد لدخول القرن الحادى والعشرين بالكلام إلا فى مصر، وما يماثلها من دول المنطقة. وأصبح لدينا هوس وهستيريا فى استخدام التعبيرات المرتبطة بالمستقبل. فعندما نستيقظ صباح يوم ١-١-عام ٢٠٠٠ وننظر حولنا. سنجد أحوالنا أسوا مما هى عليه الآن. فكل جهة فى مصر فتحت حوارا عن المستقبل المنتظر فى القرن الحادى والعشرين، ويتحدثون عن القرن القادم بعقلية عصر الزراعة فيجلسون على المصاطب ويفتحون حوارات هنا وهناك والنتيجة صفر كبير، لأنهم لم يسألوا انفسهم بماذا استعد كل واحد فيهم للقرن القادم. فمنذ أن وعيت وأنا أسمع وأقرأ حوارات عن المستقبل، والنتيجة نعيشها جميعا، **فقد خرجت اليابان والمانيا من الحرب العالمية الثانية وقد اصابهما التدمير والافلاس، بينما خرجت مصر وهى تدين بريطانيا العظمى برقم يدور حول ٥٠٠ مليون جنيه استرلينى.** فماذا فعلت تلك الدول لتصل إلى ما وصلت إليه الان. وماذا فعلنا نحن غير الكلام والمزيد من الكلام وسيأتى علينا القرن القادم بعد أقل من ثلاث سنوات ولن يعنى بالتأكيد نفس المعنى الذى يعنيه فى المجتمعات المتقدمة، وأقصى ما سنفعله أن نؤلف الأغانى عن «توشكى» و«المصرين أهمه» و«احنا اخترناه» والمستقبل المشرق والرخاء الزائف، لكى تذاع فى ليالى التلفزيون ويحضرها الحكام. ولن نفعل شيئا أكثر من ذلك لأننا ببساطة شعبا وحكاما غير مستعدين لدفع تكلفة التغيير والتقدم، فأبسط شئ استعداداً للمستقبل أن يتحرك الجميع ليتعلموا هجائية المستقبل.

ولنعطى مثلا كيف نتعامل فى عصر المعلومات بالعقلية الريفية لعصر الزراعة الذى يرى كل شئ مرتبطاً فقط بكبير العائلة.

ففى الشهور الماضية ركزت وسائل الاعلام المصرية على حضور مصر منتدى **دافوس** وتجاهلت نفاقا وجهلا وتعتيما نوعية وطبيعة الحضور فى المنتدى الاقتصادى العالمى WFFفى بلدة دافوس السويسرية هذا العام، واهتمت فقط بحضور الرئيس فى المؤتمر والشهادات التى توزع على قادة المستقبل من شباب الحضور بدون حتى أن تعلن المبررات الموضوعية لذلك الاختيار: وعلى الجانب الاخر كان العالم كله يلحظ تميز منتدى دافوس هذا العام بحضور مفرط لتكنولوجيا المعلومات، وكان شعار المؤتمر هذا العام هو **بناء العالم المتشابك** Buidng the network Society.

وحضر العديد من رجالات صناعة المعلومات مثل **بيل جيتس** رئيس شركة **مايكروسوفت** ، **وراندى جروف** رئيس **شركة انتل، ولويس بلات** رئيس شركة **هيوليت -باكرد** وغيرهم من المتحكمين فى صناعة الكمبيوتر وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، ولم تختف نجوميتهم بين

زعماء العالم المشاركين، بل فاق نصيب بعضهم من الاهتمام والأضواء قادة الدول ورؤساء الحكومات بعيدا عن شهادات قادة المستقبل. والعجيب ان الغالبية العظمى من قادة العالم السياسيين لا يجيدون التعامل مع الكمبيوتر حتى قيادات الدول الصناعية المتقدمة. بل إن «بيل جيتس» ابدى دهشته من عدم وجود عناوين للبريد الاليكتروني على البطاقات الشخصية لمعظم الزعماء السياسيين الحضور في دافوس. وهناك أعلن **نتنياهو** تفاخره بالمستوى الرفيع لتكنولوجيا المعلومات الاسرائيلية في وادي السيليكون الجديد بالشرق الأوسط. ولا أدري ما الذي تفاخر به العرب هناك؟! بل تخلف عن الحضور المتأسلمون في افغانستان والجزائر لانشغالهم بالذبح والقتل. ولكي نشعر بمدى ومسافة تخلفنا تذكركم أنه في مطلع العام القادم سيتمكن طلاب المدارس أن يعيشوا ويتحركوا داخل تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة تقنيات الواقع الافتراضي ويعرفوا كيف حدثت وقائع التاريخ ولماذا؟.

وفي أواخر عام ١٩٩٦ نشرت صحيفة **الاندبندنت** البريطانية صورة **لكارس ماركس** مع الكمبيوتر، **وهي تذكر القراء بنظرية ماركس في خلق مجتمع بدون طبقية سيتحقق عندما يحدث تغيير اقتصادي يدعمه تقدم تكنولوجي**، وأن هذه النظرية عادت للظهور هذه الأيام في أوروبا وأمريكا الشمالية تحت تسميات مختلفة نتيجة التغيرات السريعة التي احدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها مثل الكمبيوتر والأنترنت، فأحدث ذلك تغييرات هائلة في الاقتصاد، وأصبحت **المعرفة هي القوة والسلطة الحقيقية**، وظهرت طبقة جديدة من الذين يعرفون . وأصبح التعليم هو الملكية التي يعاد توزيعها بالتساوي لتحقيق المساواة في المجتمع ليصبح كل فرد حسب معرفته وليس حسب حاجاته أو عمله. **فالتعليم في مجتمع المعلومات هو الملكية التي يعاد توزيعها بالتساوي كما كانت الملكية المادية في عهد ماركس**، لكن المساواة في التعليم والثقافة أكثر عدلا، لأن تعليم الجاهل لن ينقص نصيب الاخرين. فالتعليم لا يمكن أن تأخذه من شخص لاعادة توزيعه على الآخرين.

والثورة العلمية والكنولوجية الهائلة في دول المركز ، والتي يتم الآن تصدير بواقي تطبيقاتها ومهاراتها إلى دول الاطراف جعلت الحلول التقليدية لمشاكل المجتمع مستحيلة، فهي باختصار ثورة ثقافية ، أنتجت **ما يسمى بمجتمع المعلومات ، الذي يتيح مناخاً أفضل للديمقراطية ، ويزيد مساحة حرية التعبير بتوفير حرية المعلومات كحق أساسي لا ينفصل عن حقوق الانسان، وهو ضروري للتمتع بالحقوق الأخرى وحمايتها، وبدون حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات يتعذر على الانسان المشاركة في التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية** . وهذه الحرية لها شروط، أهمها أن تتوافر لدى أفراد المجتمع خاصة المثقفين منهم مهارات ممارستها أي تتوفر لديهم هجائية الكمبيوتر لمارسة حرية الحصول على المعلومات، وبغير تلك الهجائية لن يشعر أحد بحرية المعلومات . **فلا معنى لحرية المعلومات بين مثقفين أميين في الهجائية الإليكترونية.**

والنخب المثقفة في أي مجتمع من مفكرين ومبدعين وفنانين غالبا ما يرفضون معطيات الواقع ويرغبون في تغييره ، فهم عادة في موقف «اليسار» حيث السلوكيات الواعية بالفجوة بين الموقف الحالي والموقف المرغوب والانشغال الدائم بقراءة المستقبل ومتغيراته، وعلى ذلك **لن يكون هناك «يسار» بدون اتقان هجائية المستقبل**. واتقان هجائية المستقبل ليست تلك الضجة التي نسمعها ونقرؤها في وسائل الاعلام المصرية عن ثورة المعلومات وعلوم الغد والمستقبل، وليست التدريب على استخدام الكمبيوتر. هجائية المستقبل أو هجائية الكمبيوتر أو الهجائية الاليكترونية نقصد بها هنا طريقة التفكير المعتمدة على مهارات وتطبيقات ثورة المعلومات التي قامت بدورها على الثورة العلمية والتكنولوجية في الفيزياء والرياضيات والكيمياء والهندسة والوراثة وبقية قائمة العلوم الأساسية عند المركز. **فامتلاك اجهزة**

لن يكون هناك يسار..
بدون إتقان هجائية المستقبل


كارل ماركس

المجتمع اللاطبقي يتحقق

حوار..

المعرفة هى القوة والسلطة الحقيقية

الكمبيوتر أو الدخول فى عضوية الأنترنت أو شراء الأقمار الصناعية لا يعنى أننا دخلنا عصر المعلومات الذى يشترط منظومة فكرية لها القدرة على ابداع أو اكتساب وتوظيف واستثمارالمعلومات فى حل مشاكل المجتمع، وبداية تلك المنظومة الفكرية اتقان مهارات المعلوماتية وهى التعامل مع الكمبيوتر بمتغيراته.

واذا كانت أهم منجزات عصر الصناعة هى الماكينات التى تصنع الالات والأدوات التى يحتاجها الانسان ، فان فى عصر المعلومات أصبحت برامج **الكمبيوتر هى ماكينات عصر الصناعة**، فهى تعالج وتعامل جميع المعلومات لتصنع ادوات وآلات معالجة المعلومات التى تقوم عليها هجائية المستقبل وهى طريقة تفكير تعتمد على التحليل والتصميم والنمذجة، تحليل الموقف بمتغيراته، والتنظيم والتصميم البنائى لحلول المشاكل التى ظهرت من التحليل ، ثم يأتى دور النمذجة فى بناء نموذج عام كأداة لحل المشكلة بمتغيراتها المختلفة، بحيث يمكن للافراد فى أى مكان استعمال هذه الأداة لحل مشاكل الموقف. وكل مرحلة من المراحل السابقة تعتمد تماما على توظيف امكانيات تكنولوجيات الكمبيوتر.

والثورة العلمية والتكنولوجية وما انتجته من ثورة المعلومات سوف تعيد تشكيل الحضارة الانسانية برمتها وفق انماط جديدة لم تألفها البشرية من قبل، فقد بدأت تظهر ثقافات جديدة وتقنيات جديدة لانتاج الثقافة، وأصبح هناك ثقافة تقليدية وهى السائدة فى عصر ما قبل الكمبيوتر واستمرت بعده بمنتجاتها الثقافية المعروفة مثل المسرح والقصة والسينما والكتاب والصحف والمجلات الخ، وبدأت الان تسيطر **الثقافة الاليكترونية** وهى جاءت من صلب تقنيات المعلومات وورثت ملامحها وانتجت منتجات ثقافية جديدة مثل الصحف الاليكترونية حوالى ١٥٠٠ صحيفة ، ٣٠٠٠ نشرة اليكترونية و٥٠ ألف كتاب اليكترونى فى العام الواحد كلها تدور جميعا حول العالم، هذا غير القصص الاليكترونية والالعاب والاف الصفحات الثقافية خلال الشبكات العالمية والواقعية الافتراضية، وكلتا الثقافتين تستخدمان التقنيات الحديثة كأدوات انتاج، لكن الاختلاف فى الشكل النهائى للمنتج شكل الوسيط الحامل. وتنتشر المنتجات الثقافية الجديدة عبر العالم كله ولكنها تتجمد عند عبور الحدود المصرية والمنطقة العربية حيث تسود مفاهيم ومنظومة ثقافية تمجد الماضى، فالحكومات فى موقف حدى بين الرغبة فى نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات بين مواطنيها وما يعنى ذلك من مؤثرات ثقافية جديدة بعضها غير مرغوب فيه وبين اختيار العزلة عن المجتمع العالمى. ورغم أن الكثير من القضايا التى تطرحها المنتجات الثقافية الاليكترونية من قضايا اجتماعية وثقافية ليست جديدة على النشر والاعلام ، لكن مزايا انخفاض تكاليف النشر وفورية واتساع نطاق النشر، مع ملازمة الطبيعة التفاعلية تعيد طرح هذه القضايا بشكل أكثر حدة.

وتواجه الثقافة الاليكترونية فى مصر مشكلات عديدة أهمها **تدنى المستوى الثقافى والمعلوماتى حتى للصفوة ،والأمية الهجائية للتعامل مع الكمبيوتر وانتشار الخوف التكنولوجى ، وضعف اللغة الانجليزية وهى اللغة المعلوماتية السائدة الآن، وضعف حركة الترجمة العربية.**

ويعانى غالبية مثقفينا من أعراض رهبة التكنولوجيا أو التكنوفوبيا، يذكرنا هذا بموقف **عبد العزيز البشرى** الكاريكاتيرى من الراديو فى الثلاثينات من هذا القرن. فكم من مثقفينا يستخدم الكمبيوتر وامكانياته الضخمة فى كتابه أعماله؟ وكم منهم يستخدم الأنترنت فى الحصول على المعلومات ونشرها ؟ وكم من فنانينا التشكيليين تعمق ودرس الامكانات الابداعية الضخمة والملهمة لرسومات الكمبيوتر والواقع الأفتراضى؟ وكم من موسيقيينا خاض تجربة التاليف الموسيقى باستخدام الكمبيوتر؟ بل كم من اساتذة الجامعات يستخدمون الكمبيوتر والأنترنت فى أبحاثهم؟! أنهم قليليون جدا.

وينتشر فى مصر الكثير من الخرافات والهواجس حول الكمبيوتر خاصة بين المثقفين ، يمكن تصحيحها بسرعة فى تلك العجالة ونبين أن الكمبيوتر ليس جهازا معقدا أو يتطلب مهارات عالية، بل يمكن لكل الناس استعماله. والاخطاء التى تحدث من البشر فى استخدامهم للكمبيوتر لن تدمر العالم أو تعتبر كارثة بل يمكن اصلاحها فورا. والكمبيوتر لا يتعامل مع الارقام فقط بل يتعامل مع كل أشكال البيانات الارقام والحروف والصور والاصوات والحركة والافكار.. الخ. فالكمبيوتر اليوم يستطيع أن يوجه ويتعامل ويتخاطب مع كافة المشاكل بأنواعها فهو جهاز كل الأجهزة. ومن أكثر الخرافات انتشارا عن الكمبيوتر ان استعماله يتطلب معرفة اصول البرمجة ، وهنا نذكر ان قيادة السيارة لا تتطلب منك أن تكون مهندسا ميكانيكيا ، وبالتالى لا يحتاج الأمر أن تكون مهندسا فى الكمبيوتر لكى تستعمله، فالرهبة التكنولوجية من الكمبيوتر نشأت فى وقت مبكر حينما كان مستعمل الكمبيوتر هم فقط العلماء والباحثون فى علوم الرياضيات، فخوف الناس من الكمبيوتر نابع أو ناشئ من كمبيوتر الأمس، ولكن كمبيوتر اليوم أصبح يعمل باللمس أو بالصوت.

والمثقفون فى مصر يتعاملون مع تكنولوجيات الكمبيوتر كنوع من المظهرية والوجاهة الاجتماعية والعلمية فالتظاهر بالمعلوماتية لن يجعلنا نصل إلى مستوى إسرائيل فهى ثانى دولة بعد أمريكا فى صنع وتطوير الكمبيوتر وتكنولوجيات المعلومات. واذ عرفنا اننا لا نستعمل من امكانيات الكمبيوتر الا ١٠٪ فقط، وان ٧٠٪ من أجهزة الكمبيوتر فى الجامعات، وغالبية المعامل الجديدة للأنترنت فى المدارس لا تعمل بسبب سوء الادارة والأهمال وغيبة الوعى والجهل. فالحديث عن الكمبيوتر فى مصر دعاية بلا عمل حقيقى، لأن تعليم الكمبيوتر يجب أن يبدأ من الطفولة وليس من الجامعة.

وعلى ذلك فان المثقف الذى يعانى من أمية هجائية المستقبل ويجلس بعيدا عنها منظرا لها باستخدام الريموت كنترول لا يصلح الان لوضع تصور للمستقبل.

والان الا يستفز استرخاءنا أن نعرف أن ثانى وادى سيليكون فى العالم موجود فى إسرائيل، هل نكتفى بالفرجة فاتحين الافواه ونحن نتابع النمو العنكبوتى لشبكة الأنترنت. **ان العلم المستقر هو الجهل المستقر وكل ما لا يتقدم ، يتأخر**، هذا هو قانون الحضارة، فلكل عصر أدواته التى تلبى احتياجاته وقانون الحضارة لا تصلح معه الشطارة والفهلوة.

فليس أمامنا غير تعلم مهارات اللغة الكونية الجديدة التى حفرها العالم اليوم، وتوظيف مهارات ثورة المعلومات فى مواجهة مشاكلنا وأهمها هجائية الكمبيوتر لأنه اخطر نتائج الثورة التكنولوجية فى عالم اليوم، وأصبح القاسم المشترك فى جميع النشاطات الانسانية.

لذلك فالتحديات التى يطرحها عصر المعلومات يجب أن تؤدى إلى مراجعة شاملة لتعريف المثقف ومن هو الان ،وإلى إعادة النظر فى أهداف التعليم فالمعرفة فى حد ذاتها لم تعد هدفا بل الأهم من تحصيلها هو القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية، واستمرارية الاستفادة منها لاحتياجات تنمية المجتمع وتوظيفها فى حل مشاكله.

حوار

الكوكبة والتنمية المستقلة

د. خليل حسن خليل

يستخدم اصطلاح **الكوكبة** ،أو **العولمة** ،كثيرا هذه الأيام .ويسهم في الترويج له، والدعوة إليه ، كتاب من الغرب والشرق ، فى البلاد المتقدمة والمتخلفة على السواء.وقد يكون لفظ الكوكبة ، أو العولمة ،جديدا فى الأدب السياسى. ولكن مضمونه قديم، وإن كان قد اخذ معنى خاصا بعد انتهاء الحرب الباردة، واختفاء الاتحاد السوفيتى. فالمضمون القديم يعنى أى تجمع كلى أو جزئى للبشرية يتفق على أسس أو مبادئ، تهم العالم بأسره . والمثال لذلك ، «**عصبة الأمم**» بعد الحرب العالمية الأولى ، «**والأمم المتحدة**» بعد الحرب العالمية الثانية. هذه تجمعات فيها عنصر عولمة ، يحاول تجميع الناس على مبادئ السلام ،والعدل الاجتماعى ،والديمقراطية.. وحتى الاتفاقيات الاقليمية ، كالاتحاد الأوروبى وتجمع شمال أمريكا ، وأمريكا الجنوبية ، وشرق وجنوب آسيا، بل والجامعة العربية هى تجمعات تهدف نحو عولمة جانب من مناطق العالم، يمكن أن تتكامل لتشمل العالم كله.

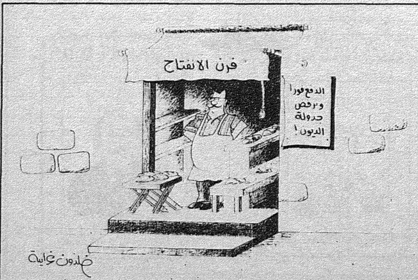
هذه الدعوات للتجمع العالمى أو الاقليمى، يراد بها ،كما تقول مواثيقها، التقريب المفيد بين دول العالم كله أو بعضه. وليست كذلك الدعوة الجديدة للكوكبة . فالناشرون للدعوة الآن، يستندون إلى ثورة المعلومات والاتصالات ليقولوا للناس : إن العالم أصبح قرية صغيرة واحدة. والغريب أنهم يستخدمون تقدمات علمية ، كالمعلومات والاتصالات، لتعنى أنها ثورات اجتماعية ، تقرب بين الناس فى كل الكوكب الأرضى، فيصبحون أسرة واحدة!.

والحق أن هذا خطأ مقصود. فقد امدتنا ثورة المعلومات والاتصالات ،وهى ثورة متعلقة بالعلوم الطبيعية ،والهندسية فحسب، بوسيلة علمية، لكى يعرف الناس ، بسهولة ، وبدقة أكبر معلومات كثيفة عن كوكب الأرض، وعن دنيا الفضاء المحيطة به.

ولما كانت هذه الوسائل العلمية ، فى يد الدول الرأسمالية الكبرى، فلسنا نتوقع أن تركز هذه الوسائل نشاطها على التعرف على الفوارق الكبيرة ، التى احدثتها الرأسمالية ، بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وبين المجموعات الفقيرة والقلة الرأسمالة الغنية، داخل هذه الدول الأخيرة.

على أن الجماهير الكادحة ،وهم الأغلبية فى كل الشعوب، ليسوا فى حاجة ماسة لثورة الاتصالات والمعلومات ، لتبين لهم الفوارق الشاسعة بين مستوى معيشتهم المتدنى، وبين مستوى وثروات الاقلية الموجودة بين ظهرانيهم، والتى تستغل كدحهم، وتحوله إلي ثروة خاصة ، تنعم بها تلك القلة غير المنتجة. فهذا واضح أمام أعينهم دون تقدم فى الاتصالات والمعلومات. وعلى ذلك، ليس هناك علاقة بين التقدم العلمى، الذى جاءت به ثورة الاتصالات والمعلومات ، وبين التغير الاجتماعى ، أو الثورة الاجتماعية. فمن الممكن أن تتقدم الاتصالات ، وتكثر المعلومات ،حتى عن الفقر والاستغلال ،ويبقيان كما هما، طالما بقى التقسيم الطبقى، كما هو، وطالما بقيت السلطة فى يد الرأسماليين، وسادت فسلفة الكوكبة.

والطرق ، التى تتبع لاشاعة العولمة بمعناها الجديد، أى بمعنى الاكتفاء بثورة المعلومات والاتصالات دون التغير الاجتماعى- الاقتصادى، هذه الطرق متعددة: منها الكتابة المستمرة ، بأن النظام الرأسمالى ، هو النظام الابدى ، الذى لا نظام غيره، والذى ينفع البشرية. ومنها كذلك أن العولمة



مفيدة للدول الفقيرة أو المتخلفة، وبهذا يجب أن تكون التجارة حرة، وينضم الجميع إلى «الجات» ،وخلق سوق عالمي «حر» ، تتبادل فيه المنتجات بين المتقدمين والمتخلفين بحرية، دون عوائق ، أو قيود جمركية .وفي هذا نفع للجميع، كما يقولون.

والواقع أن ما يسمى بالعالم الحر ، لا وجود له . فالشركات العابرة للقوميات ،وغيرها من المؤسسات الاحتكارية الكبرى، المملوكة للدول الرأسمالية الغنية، تطيح في العالم ، وتلغي ما يسمى بالاقتصاد الحر. وبذلك تكون حرية التجارة معناها عدم حماية الصناعة الوطنية الوليدة في البلاد الفقيرة ، فيقضى عليها، ويظل الاقتصاد الفقير زراعيا تابعا للاقتصاد الغني، ويبقى متخلفا إلى الابد. ومن المعروف أن الصناعة هي دينامو النمو، ولا تقدم دون تصنيع.

ويستخدم الناشرون لفكرة العولمة الجديدة ، أسلحة للقضاء ،على معنويات دول العالم الثالث ،وعلى استقلالها فهم يروجون أن الشركات العابرة للقوميات ، شركات كبرى ، ميزانية الواحدة منها أكبر من ميزانية دول صغيرة عدة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. **هذه الشركات الكبرى العابرة للقوميات، كما يقولون ، أصبحت عالمية ، بتكوينها ورؤس أموالها وتنظيمها ونشاطها ، انتاجا ،وتمويلا ، وتجارة. فلا مناص للدول الفقيرة في العالم من التعامل معها ، واللجوء إليها ، حتى تأخذ بيدها، وتفتح لها الطريق إلى الانطلاق الاقتصادي.** ومن هنا جاء تطوع كثير من حكومات العالم الثالث بدعوة هذه الشركات، وغيرها من أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية، إلى دخول مجالات الاستثمار غير المقيد والطليق في بلادها. وقدمت إليها الامتيازات، من حيث الأراضي اللازمة لاستغلالاتها، تقدم لها مجانا ، أو بثمن اسمي. كذلك يقدم لها العمل الرخيص. وتعفى من الضرائب جميعا لسنين طويلة ، قد تجدد إلى الأبد، وتحول أرباحها كما تشاء إلى الخارج. ولا تخضع كذلك لسيادة الدولة فيما يتعلق بسياسة التأميم والمصادرة .. إلى غير ذلك من الامتيازات.

في مثل هذه الأوضاع **تفرض تلك الشركات سيطرتها على الاقتصاد القومي، وتستنزف فائضه الاقتصادي عن طريق التجارة غير المتكافئة ، وتحويل أرباح الاستثمارات ، طبقا لاستراتيجيتها ، التي تعمق التخلف ، في البلد الذي «ينعم» باستثماراتها** ، وتقضى على أهم وجه للسيادة الوطنية ، وهو الوجه الاقتصادي.

والواقع ان هذه الشركات ، هي البديل المعاصر للاستعمار القديم ، بل هي أخطر منه على الاستقلال الوطني والاقتصادي فهي تعمل دون جنود ظاهرين يحتلون البلاد ، كما كان الحال في الماضي. وهي كذلك تعمل من خلال وكالات محلية كثيرة منها حكومات بعض الدول المتخلفة، ومنها توكيلاتها وشركاؤها، ومقاولوها ، وتابعوها. ومنها استخدام الرشوة والهدايا والاكراميات وغيرها للسلطات المحلية ،وغيرهم من أبناء الصفوة الذي يمنحون وظائف مرموقة في نشاطاتها .. إلى غير ذلك.

ويكون دور القوى الوطنية في بلدان العالم الثالث، أن تواصل النضال الوطني ، في صوره جميعا، ضد قوى الكوكبة ، أو العولمة ، سواء القوى الأصلية التي تفرض الكوكبة بالأمر الواقع ،وتوهم بانه لا قدرة لتلك البلدان على تغييرها ، أو سواء معاونوهم من العناصر المحلية ، الذين تستخدمهم تلك المؤسسات الكبرى ، أو التي توظفهم الحكومات المتعاونة معهم، ليقنعوا الناس بالفوائد العميمة للعولمة، وبالتقرب إلى الشركات العابرة للقوميات ، التي تستغل الشعوب، وتخرب تنميتها.

ويذيع دعاة العولمة بعض المحبطات في حملتهم ضد الشعوب ، حيث يقولون إنه من الناحية العملية لسنا نستطيع أن نقاوم الولايات المتحدة ، سياسيا، واقتصاديا ،وعسكريا. هذه دعوة انهزامية ، لا قيمة لها فشعب فيتنام الصغير الفلاح ، هزم الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية ورأسمالية في التاريخ، ولقنها درسا لم تنسه حتى اليوم، ولن تنساه في المستقبل. ولدينا مثل عربي . فقد طرد جنود «عيديد» الزعيم الصومالي جنود الولايات المتحدة من الصومال ، بقتل بعضهم . ولم يرجع الامريكيون مرة أخرى إلى الصومال. وهناك المقاومة الباسلة للحصار الاقتصادي الأمريكي على كوبا، مثل شهير في نضال الأبطال ضد القوى الاستعمارية الجديدة.

الشعب العربي، اذن ، وشعوب العالم الثالث ، يمكنها أن تهزم دعاة العولمة ، الذين يحاولون أن يثبطوا هممنا. ويمكنها أن تضع سياستها «التنمية المستقلة» ، التي تحفظ ثروتها، وفائضها الاقتصادي من أن يستنزف بواسطة القوى ، التي تحاول أن تجعل من الأرض كوكبا، ليس ملكا للبشرية، ولكن لقلة رأسمالية شرسة، دولا كانت أو أفرادا.

هذه التنمية المستقلة ،هي موضوع حديثنا التالي.



د. سمير حنا صادق

الصاعقة

صدمة النعجة «دوللى» بعد صدمة «نابليون»

فى أول القرن التاسع عشر عندما واجه مشايخ وعلماء مصر علماء **نابليون**، أصيب الأولون بصاعقة افقدتهم رشدهم، فعادوا إلى كتبهم الصفراء فى محاولة لتفهم ما حدث.

وفى أواخر القرن العشرين عندما واجه مشايخ وعلماء مصر علماء **اسكتلندة والنعجة دوللى** أصيب الأولون بصاعقة افقدتهم رشدهم فعادوا إلى نفس كتبهم الصفراء فى محاولة لتفهم ما حدث.

وبين الحدث الأول والأخير، وتحديدا فى السنوات الأخيرة السابقة، حدثت الأحداث التالية:

* اكتشف أحد علماء واحد من أهم مراكز البحث العلمى فى مصر **اسم الجلالة فى الخلايا الحية**، ونشر بحثه فى مجلة هذا المركز، ووجه اللوم الشديد للعلماء الذين تكالبوا على العلم الغربى وتجاهلوا هذه الظاهرة الهامة.

* تمكن أحد علماء الطبيعة فى إحدى الكليات الجامعية من **حساب سرعة الضوء بالعودة إلى القرآن الكريم.**

* كتب إلى أحد طلبة السنة النهائية فى قسم الرياضة البحتة باحدى كليات العلوم طالبا منى أن أفيده بتواريخ وأمكنة الأوبئة فى السنوات الأخيرة لأنه قد **اكتشف فى الانجيل معادلة رياضية تمكنه من حساب تاريخ يوم القيامة.**

* اكتشف أحد مراكز البحث العلمى **علاجا شافيا من فيروس الكبد سى** يتكون من بعض الأعشاب (مثل الخلنجان وعين العفريت) وقد أكتشف قبله أحد الجراحين علاجا لفيروس الايدز -وما حدش أحسن من حد.

* شرع أحد الأقسام فى إحدى الكليات الجامعية فى تنظيم مؤتمر لدراسة **العلاج بالعفاريت.**

* نشر أحد كبار الرجال المشهود لهم بالحكمة والعلم مقالا فى إحدى كبرى الجرائد القومية يتحدث فيه عن طريقة للتكاثر بأن يدخل الشيطان «إحليله» مع «إحليل» الزوج فى بعض الظروف وتنتج عن هذه الطريقة فى التكاثر« **أولاد الأبالسة**».

* أفتى أحد الدعاة فى مصر بأن نقل الأعضاء يحرمه الدين ونتج عن فتواه هذه إيقاف بنوك القرنيات التى كانت تنقل مليمترات من قرنيات الموتى إلى العميان. ونتج عن هذا الايقاف **حرمان آلاف (نعم آلاف) من العميان من نعمة الشفاء** وترك القرنيات ليأكلها الدود وتتعفن بدلا من منح نعمة البصر لأعمى . ونرجو ألا يمتد مفعول فتواه إلى نقل الدم.

وغيره.

وغيره.

وغيره.

ولكن ما هى قصة دوللى؟.

باختصار شديد وباحترام أشد لما نشره تفصيلا الأصدقاء الاساتذة الدكاترة **أحمد مستجير ومصطفى فهمى وأحمد شوقى** -وما أكثره وما أروعه ومع ذلك لم يلتفت إليه أحد.

باختصار شديد فان القصة كالآتى:

فى عام ١٩٠٢، اكتشف العالم **ساتون** من جامعة كولومبيا أن الأجسام الخيطية الموجودة فى «نواة» الخلية والمسماة **بالكروموسومات تحمل مجموعات من** العوامل الوراثية سميت **بالجينات Genes** (حوالى ٢٠٠٠) تتحكم فى كل الخواص الوراثية للكائن الحى، وأمكن التوصل إلى تشخيص بعض الأمراض بدراسة هذه الكروموسومات.

وفى عام **١٩٥٠** اكتشف العالمان **كريك وواطسن** فى جامعة كمبريدج أن العوامل الوراثية الموجودة فى جينات هذه الكروموسومات توجد على شكل جزئيات سميت اختصارا**(D. N. A Desoxyri-bo Nucleic A cid** وعربها الاصدقاء بكلمة «**دنا**» وصنع العلماء نموذجا من السلك لشكل الدنا الذى يشابه السلم الحلزونى وتتكون درجاته من مركبات قاعدية تكون تتابعها شفرة تتحكم فى كل ما يصنع منه الكائن الحى. وقدرت هذه الدرجات فى كروموسومات الانسان(٤٦ كورموسوم) بحوالى أربعة آلاف مليون «درجة»- ولو أن كل درجة منها كانت تعبر عن حرف من حروف الهجاء لملأت مائة مجلد ضخم.

ونشأت على أساس دراسة هؤلاء العلماء معامل وأقسام دراسية خاصة بما يسمى «**الهندسة الوراثية**» . فقد أمكن التدخل فى هذا الشريط الوراثى، وأمكن تقطيعه

ودراسته قطعة قطعة،وفى معامل التحاليل الطبية توجد أجهزة تقوم يوميا بعمل ذلك لدراسات عن الأبوة ولتشخيص الأمراض ولاغراض الطب الشرعى .وهناك مشروع علمى عالمى لتحديد الأربعة آلاف مليون درجة الموجودة على الشريط الوراثى.

وتمكنت الهندسة الوراثية من إحداث ثورة فى العلوم البيولوجية تماثل ثورة دارون ،وقد وصلت بتطبيقاتها المفيدة لآلاف النتائج المذهلة فى مجالات الزراعة وتربية الحيوان والعلاج ، **ويكفى أن نتذكر أن مرضى السكر الآن يتعاطون نوعا من الانسولين يختلف عن الانسولين الذى كانوا يتعاطونه من سنوات قليلة (المحضر من بنكراس الخنازير).** والانسولين الحديث تقوم بتصنيعه بكتريا ادمج فى شريطها الوراثى جزء من الشريط الوراثى للانسان ،وهو الجزء المسئول عن صناعة الانسولين البشرى ،وبذا أصبحت تنتجه بوفره تكفى لاستهلاك العالم.

وخلال هذه الأبحاث العظيمة والمساهمة المذهلة فى صحة وسعادة البشرية ، كانت مراكزنا العلمية مشغولة بما سبق ذكره- باستثناء ثلاث أو أربع مراكز كانت تعوم ضد التيار - وكانت إحدى قياداتنا العلمية تقوم بنضال مجيد لمنع استعمال كلمة «تخليق» فى بعض اوجه العمليات الكيميائية لأن استعمالها كفر والعياذ بالله.

ثم وقعت الصاعقة:

تتكاثر الكائنات الحية البسيطة بعملية يطلق عليها اسم« **التكاثر الحضرى**» بأن تنقسم نواة الخلية بكرموسوماتها إلى نواتين تتكون حول كل منهما خلية، وبذا يتم تكاثر الكائن الحى. ولكن الكائنات الأرقى تتكاثر بطريقة أبدع: اذ تنقسم هذه الكائنات إلى ذكور واناث لكل منها خلايا جنسية تحتوى على نصف عدد الكروموسومات الموجودة فى الخلايا الجسدية . وباندماج كروموسومات الخلية الجنسية للذكر مع كروموسومات الخلية الجنسية للانثى ينتج جنين يحتوى على العدد الكامل من الكروموسومات. وتتميز هذه الطريقة بأن هذا الاندماج ينتج عنه ما لا نهاية له من التركيبات الوراثية ، مما يسمح ، أما بالانتخاب الطبيعى أو بالانتخاب الصناعى، بانتاج أنواع أفضل وهى عملية يستعملها المزارعون فى ميادين الزراعة وتربية الحيوان.

وبفضل تفهم تفاصيل هذه العملية أمكن إجراء عمليات **التلقيح الصناعى** بل وأمكن حديثا بابحاث العالم **ستبتو** فى انجلترا إجراء عمليات ما يطلق عليه اسم **«اطفال الانابيب»** ولكن عيب هذه الطرق اننا لا نضمن تماما كيف سيكون الجنين: فالجنين سيجمع بين نصف غير محدد من الخواص الوراثية للأب مع نصف غير محدد من الخواص الوراثية للأم. وهناك حاجة (كما سنوضح فيما بعد) لتكوين جنين مطابق تماما للأب أو الأم. وتمكن العلماء بفضل عملية اطلق عليها اسم «**الاستنساخ**» (ولو أن الصديق الدكتور أحمد مستجير يفضل كلمة كلونة **cloning** كما نستعمل كلمة تلفزة .. وتلفنة.. لاسباب اعتقد أنها صحيحة) .

ويتم الاستنساخ فى مجالات عديدة باستعمال نواة كاملة تحتوى على كافة العوامل الوراثية فى تكوين جنين جديد أى إحداث التكاثر بالطريقة الحضرية. وقد تم استعمال هذه الطريقة فى مجالات عديدة لصناعة «اجزاء» من الكائنات الحية أو النباتات.

ويواجه تطبيق هذه العملية على حيوان كامل عقبات عديدة كان لابد من اجتيازها وبالفعل تم من حوالى عشرين عاما استنساخ ضفدع. فطردت النواه الموجودة فى بويضة الأنثى بما تحويه من مادة وراثية وحقنت نواه من خلية كاملة الكروموسومات داخل البويضة ، وانتجت هذه العملية أحد مراحل نمو الضفدع.

لكن التطبيق على الحيوانات الراقية واجه صعوبات جمة.. فالخلايا الجسمانية كاملة الكروموسومات يتعطل جزء كبير من شريطها الوراثى لكى تتخصص الخلية فى انتاج النسيج الذى اخذت منه. فخلية الكبد مثلا لن تنتج خلايا عصبية.

والعوامل الوراثية التى يحتاج إليها الجنين للنمو لا توجد فقط فى النواه، بل يوجد بعضها فى خارج النواه فى **سيتوبلازم الخلية** باجسام صغيرة (هى فى الحقيقة تماثل البكتريا) وتسمى **ميتوكوندريا** (وهى الاجسام التى اكتشف فيها أحد علمائنا اسم الجلالة ، كما ذكرنا من قبل).

والنواه لابد قبل أن تنقل إلى البويضة (المفرغة من نواتها) أن تكون فى مرحلة نمو معين.

كل هذه العقبات وغيرها تمكن العالم الاسكتلندى **ويلموت** وزملاؤه من حلها . فقد امكنهم أخذ خلية من ضرع نعجة وافراغ بويضة من نواتها ثم حقن نواه خلية الضرع داخل البويضة ووضعها فى رحم نعجة لتنمو إلى جنين كامل. وبذا تمت أول عملية استنساخ لحيوان ثديى.

لماذا ؟ وما الفائدة؟:

لآلاف الاسباب . أهمها أنه أمكن فيما مضى، لنفس المركز الذى تمت فيه هذه العملية ،انتاج ما عز يفرز من اللبن كميات كبيرة من أجسام مضادة تعالج بعض أمراض الأطفال ولكن «انتاج» افراد هذا الماعز كان يتم بصعوبة. وبامكان عمل استنساخ له يمكن عمل قطيع باكمله يتولى هذه العملية.

وماذا عن استنساخ الانسان؟:

لو أن الدافع لعلمائنا الافاضل فى اصدار الفتاوى كان فعلا الانشغال باخلاقيات هذه العملية لصفقنا اعجابا لهم. ولكن، ألم يكن الاجدر بهم أن يحلوا لنا أولا مشاكلنا مع نقل القرنية والكبد والكلى وهى مشاكل حقيقية خطيرة لابد لنا أن نحلها أولا قبل أن نفتى فى مشاكل الاستنساخ؟.

ونحن نشك فى دوافعهم لاصدار الفتاوى فيما لا يفهمون ، ونخشى أن يكون الغرض منه هو السخرية بالعلم وبث روح الكراهية له، وهو اتجاه خطر لو استشرى فسينتهى بنا إلى هوة التخلف بل **واخشى أنه فى وجود هذا الوحش المسلح باحدث العلوم فى جوارنا، سيصبح وجودنا مهددا وامننا القومى فى خطر.**

ونحن نزعم أنهم يفتون فيما لا يفهمون ، اذ لا توجد امكانية فى القريب المنظور لهذا الاستنساخ . فقد نجح الاستنساخ فى انتاج مرة واحدة من ٢٧٦ تجربة. وهناك عقبات شبه مستحيلة للاستنساخ فى البشر بل إن الاستنساخ فى الفئران نفسها شبه مستحيل. هذا علاوة على أنه من غير المعروف فترة حياة هذه النماذج المستنسخة.

ولكن هذا ما صرنا إليه : يتخصص العالم المتقدم فى نقل الأعضاء ،والهندسة الوراثية وأطفال الأنابيب ،ونتخصص نحن فى إصدار الفتاوى عنها.

وقديما ، كفر رجال الدين المسيحى استعمال الكلوروفورم للتخدير ،وحرقوا برونو وعذبوا جاليليو لزعمه أن الأرض تدور حول الشمس.. وحديثا حرم أحد علمائنا قطع الرجل المصابة بالجانجرين.

أما لهذه الظلمة من آخر؟؟.

الاحتراف «الوهمى» «ووكسة» الكرة المصرية

من عام لعام يتأكد أن الاحتراف الوهمى فى كرة القدم الذى ابتليت به الأندية المصرية.. وخرب خزائنها على حساب خدمة الأعضاء الذين يدفعون الاشتراك السنوى. **هو السبب الأساسى فى هذه المهازل التى تعيشها الكرة المصرية؟!.**

هذا الاحتراف البدعة الذى رفع شعار تطبيقه فى مصر كابتن «**محمد الجوهرى**» بعد كأس العالم ١٩٩٠ فى ايطاليا، فتح الباب على مصراعيه أمام اللاعبين لرفع سعرهم فى سنوات قليلة إلى ملايين الجنيهات وابتزاز انديتهم التى تربوا فيها. وكل من تابع الاتفاقات الأخيرة التى تمت بين الاندية واللاعبين لتجديد التعاقد معهم.. وما يحصلون عليه من مبالغ بشكل رسمى .. غير ما يدفع من «تحت الترابيزة» بمعرفة أغنياء عصر الانفتاح يدرك **ان لعبة الفلوس أصبحت الشغل الشاغل لهؤلاء اللاعبين** .. وانهم تحولوا من كثرة ما أصبحوا يملكون من أموال إلى أصحاب مشروعات خاصة تستحوذ على اهتمامهم .. لان الكرة وكما يقولون.. غير مضمونة.

لذا لابد وأن نعترف بان نظام «**اللااحتراف**» المطبق فى مصر حاليا.. لا علاقة له بالاحتراف الحقيقى المطبق فى الاندية الأوروبية .. والذى يتم وفق قواعد محددة تطبق على كل العاملين فى حقل كرة القدم من لاعبين ومدربين واداريين وأطباء ومدلكين وسماسره.

هذه القواعد تنص على أن اتحاد الكرة هو المسئول الأول والأخير عن كل ما يتعلق بالنشاط الكروى.. وانه صاحب الحق فى وضع اللوائح الاساسية المنظمة للعبة فى بلده، على الا تخالف قوانين ولوائح الاتحاد الدولى «الفيفا» .. والتى تفرض ضرورة قيد العاملين فى الوسط الكروى بسجلات الاتحاد الرسمية ..**وقصر حق التعاقد للاعبين المحترفين على الاندية التى تطبق نظام الاحتراف** مع الالتزام بكل القواعد التى حددها الاتحاد الدولى والتى تنظم العلاقة الاقتصادية والمالية والعملية بين لاعبى الكرة المحترفين والاندية. وتبدأ العلاقة بعد توقيع العقد المكتوب بنفس النموذج الذى وضع بمعرفة «**الفيفا**» .. وتلتزم الاندية بتسليم نسخة من العقد إلى اتحاد الكرة خلال أسبوع واحد من تاريخ التوقيع ويعتبر العقد ساريا بعد ذلك إذا لم يتقدم أحد الطرفين.. النادى أو اللاعب بأى اعتراض خلال شهر من توقيع العقد.

ومن أهم البنود: **يحظر على اللاعبين المحترفين مزاولة أى نشاط آخر مقابل أجر.. أو الالتحاق بوظيفة إلا باذن وموافقة ناديه..** ويلتزم اللاعبون بالاشتراك فى جميع مباريات ناديهم سواء الرسمية أو الودية وللاعب المحترف الحق فى الحصول على اجازة يوم واحد أسبوعيا وشهر سنويا ويتم تحديدها من جانب





سمير زاهر

حسن عثمان

الاندية .. كما يحق للاندية استدعاء اللاعب من الاجازة السنوية مع تعويضه مستقبلا عنها. كما يحق للاعب طلب اجازة زواج على إلا تزيد على خمسة ايام يتم تحديدها بالاتفاق مع النادى.

ولا يحق التفاوض مع اللاعبين أو توقيع العقود إلا مع الممثلين الرسميين سواء للاندية أو اللاعبين المقيدين فى سجلات اتحاد الكرة .. وكل هذه الشروط تطبق مع اختلاف بعضها على كل العاملين فى الوسط الكروى وبالشكل الذى حددته لوائح الاتحاد الدولى الفيفا.

أين نحن؟!.

هذه ملامح وأسس الاحتراف المطبق فى الخارج فأين نحن؟ ..

وما سبق يوضح ما للاعب من حقوق وما عليه من واجبات ، موجود لدى لجنة شئون اللاعبين باتحاد الكرة المصرى.. والتى يخرج علينا أعضاؤها بين الحين والاخر بتصريحات تفيد أنهم جادون فى وضع اللمسات الأخيرة . فى اللوائح المنظمة للاحتراف فى الاندية المصرية.. وفق القواعد التى حددها الاتحاد الدولى «الفيفا» والتى تفرق بين اللاعبين المحترفين واللاعبين الهواة.. وما هو ملزم فى التعامل معهم.

والسؤال الذى يفرض نفسه .. إلى متى يظل السكوت على هذه المهزلة .. التى تزداد من من عام لاخر مع اجراء التعاقدات بين الاندية واللاعبين .. ومن أين تأتى الاندية بالاموال التى تغطى ابتزاز اللاعبين فى عدم وجود نظام حقيقى للاحتراف يحدد بشكل واضح حقوق وواجبات كل الاطراف .. وهذا هو دور اتحاد الكرة ولجنة شئون اللاعبين صاحبة التصريحات وأعضائها الذين كثرت رحلاتهم وزياراتهم للاتحاد الدولى.. ولم نر منهم ما يؤكد أنهم جادون فى وضع نهاية لهذا «الانحراف» الذى لا علاقة له بالاحتراف المنظم الذى يضمن حقوق جميع الاطراف..

أين اتحاد الكرة من هذا الاحتراف الوهمى الذى جلب الهزائم على أيدى هؤلاء النجوم الذين لا يستحق بعضهم ارتداء فانلة النادى الذى يلعب له.. ولا **يستحق أيضا شرف ارتداء فانلة الفريق الوطنى لانهم يقبضون ما لا يستحقون وهؤلاء هم أعمدة منتخب مصر المدلل. والله يجازى اللى كان السبب.**



رضا عبد العال

فؤاد شعبان



فاروق جعفر



تريو وترى - زيت على ورق ٩٦

" سليم " .. يعود بالجسد العارى ومغنيات الأوبرا

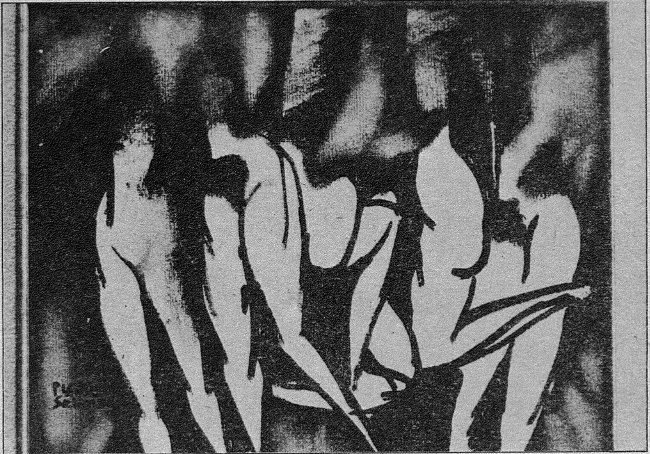
فاطمة اسماعيل



ثلاثية عرايا جواش على كرتون ١٩٦٦

. **أحمد فؤاد سليم** .. فنان معروف منذ الستينيات وظلت تجربته تعطى أطروحاتها المختلفة فى السبعينيات والثمانينات والتسعينيات ، تلك الأطروحات التى تمثل فى نهاية الأمر صيغاً لنظام واحد..

يقدم لنا اليوم هذا **المعرض الذى قد يراه البعض خروجاً عن النظام ، وآخرون يرونه أمل الفنان فى التخلص من هذا النظام** . وقبل أن نصادر على الفنان حقه فى الخروج عن النظام ، وقبل أن نصادر على التجربة حقها فى الحوار من داخلها ، نثير تساؤلاً حول مدى حق



عاريات - زيت على ورق ٩٦

فن تشكيلى

الفنان فى أن يخرج عما نسميه بنسق " التجربة الهرمية" أى التجربة ذات السياق التراكمى ، إلى نسق التجربة المركزية والتى تضمن للاستقرار قيمته ، مع القبول بخلق أنظمة مختلفة، وظيفتها أن تتفاعل بعضها مع البعض الآخر .. وتكون وحدتها فى انتسابها جميعاً إلى فنان واحد.

نقصد هنا أن **أحمد فؤاد سليم** استقرت تجربته كفنان تجريدى ثم يأتى هذا المعرض فينحى بالتجربة إلى الطابع التشخيصى.

هل يريد سليم بهذا المعرض أن يتخلص من التجريد لصالح التشخيص ؟

جدلاً نجيب بالشك فى أن تجربة سليم كانت تجريداً خالصاً . فقد بدأ سليم تجربته بالتشخيص فى الستينات حين رسم العازفين ، وكذلك الجسد العارى ، فنذكر لوحات عازف**التشيللو ، والدويتو ، والتريو ، والأوركسترا السيمفونى ، وأوركسترا الحجرة** ، كذلك صور زوجته(**مارسيل متى**) عازفة البيانو المعروفة فى أكثر من عشرين لوحة ، كما نذكر فى لوحات الجسد العارى الثنائيات والثلاثية . والعارية والراقدة.

لم يتناول سليم تلك الموضوعات من منظور أكاديمى فلم يقدمها لنا كدراسات أو اسكتشات وإنما قدمها لنا كأسلوب فنى خاص فى الاختيار ويتفق مع زمن التناول بالنسبة لتجربة الفنان. مع بداية السبعينيات نمى نزوع قومى عند سليم فكان مبحثه " فن الكاليجرافى " Caligraphy " ، وهى المرحلة الاستراتيجية حيث بدأت التجربة تتوالد وتتفاعل فى نظام هرمى تراكمى ..

تعامل سليم مع الـ Calgraphiy بمفهوم تجريدى وقد أكد امتلاكه لمهارات التجريد فى إحساسه بالفضاءات واللون والمساحات والعلاقات..

على الرغم من ذلك ثمة مايدعونا إلى الاعتقاد بأن تلك الفترة أيضاً كانت تفصح عن تشخيص من داخل الشكل التجريدى ، فهناك دائما حركة لجسد أو لطائر أو لشئ عضوى لايتم تعيينه بصرياً إلا بعلامات ورموز تنسج مع الخطوط والفضاءات فتصبح بين الحضور والغياب كتهويمات أثيرية.

ثم من جديد عاد الحنين للفنان لممارسة الرسم التشخيصى والذى بدأ مع الستينيات فى نفس الموضوعات مع وجود مثير فى حياة

الفنان وهو مولد ابنته كنجمة أوبرا (سوبرانو) الفنانة **أميرة سليم** ووقوفها على المسرح تمثل أدوار **موزيتا وبربارينا وأوسكار** وغيرها ..

عاد سليم ليقدم لنا فى لوحاته العازفين مرة أخرى، ومغنية الأوبرا . كما قدم مجموعة من العرايا تذكرنا بهذا الزمن البعيد..

السؤال الآن : هل قدم سليم رسوماته تلك مختلفه عما سبق وقدمه فى الستينيات بعد تلك التجربة الطويلة مع التجريد ..؟



عاريات زيت على ورق ١٩٩٧

فى البداية نسجل احترامنا لاصراره على وجوده كمصور وهو ماميزه عن أقرانه من الفنانين .. فقد أخلص للتصوير واحترف وظل مؤكداً على فرادة وجوده فى تجربته.

بالنسبة للوحات الموسيقى والأوبرا سنعتبرها لوحات تسجيلية يذكرنا بعضها بفنانى الثغر **أدهم وسيف وانلى** اللذين صورا راقصات البالية ولاعبى السيرك ومغنيات الأوبرا .. وجه الشبه هنا هو اهتمام الأخوين وانلى بعالم مغنيات الأوبرا الخارجى كـ **Per-formance** بأسلوبهما التعبيرى ، وهو مااختلفا فيه عن الفنانين الفرنسيين **أدجار ديجا وتولوز لوتريك** اللذين اهتما بعالم راقصات الباليه ومغنيات الأوبرا الداخلى وكذلك معاناتهم الإنسانية.

هنا يتفق سليم مع الأخوين وانلى كما ذكرنا.

ماذا أفاد سليم من تجربة التجريد فى التجربة التشخيصية الحالية؟

لم يهتم سليم فى تلك الأعمال التشخيصية بالرسم "drawing" كمهارة كما لم يهتم بها فى السابق وإنما استعار منطق الحركة والحضور بالمفهوم التجريدى وأسبغه على لوحاته حتى لكأننا نستشعر الحس التجريدى من داخل اللوحات التشخيصية. أصبحت فكرتا " **الحركة والحضور**" ودورهما فى اللوحة هو مايشير الفنان .. فمثلاً حضور المغنية لايتجسد بالخط "line" بقدر مايتجسد من خلال حركتها لحظة تصويرها .. ويأبى الفنان أن يكون هذا الحضور بسيطاً أو شيئاً قائماً بذاته بل هو حضور قوى يشغل زمن اللوحة ويتعداه ..

ماذا يعنى " الحضور" فى اللوحة عند سليم؟

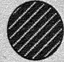
للوهلة الأولى قد يعنى " الحضور" الوجود المادى للعناصر التى تتشكل منها اللوحة .. أى الوجود الشخصى ، فلوحة التريو مثلاً " **عازف الكمان - التشيلو - والكونترباص**" قد تعنى الوجود الشخصى لهذا الثلاثى .. ولكننا نجد أن هذا الوجود الشخصى الذى يمثله الخط والفورم وعلاقة الشخص بالمسطح ليس هو الذى يعنى الفنان كمكونات أساسية للوحة .. رغم أن هذا قد يكون مقنعاً وكافياً للعين حين يقدمه فنان آخر. معنى بقضية الرسم فى الأساس .. عند سليم ثمة مشكلة تنشأ حين نتعرض لتفسير العمل .. فهذا الوجود المقنع بصرياً نكتشف أنه غير كاف فى ذاته إذ أنه يعتمد فى وجوده على علاقات مختلفة مستندة .. فاذا تحدثنا عن علاقة الشخص بالمكان وجدنا أنفسنا أمام علاقة أخرى موازية وهى علاقة التشخيص بالتجريد فالمكان هو الفكرة المجردة التى يحتفظ بها الفنان من تجربته الخاصة ..

أما العلاقة الزمنية .. فهى مركبة حيث تمثل لحظتين زمانيتين مختلفتين لحظة تسجيل الفنان للحدث .. ولحظة رؤية المتلقى له .. قد يكون هذا هو المنطق المعتاد ، إلى أن يصر الفنان على توحيد اللحظتين . هذا أيضاً مايستعيره سليم من التجريد فى تجربة التشخيص فالثلاثة عازفين هم فى حقيقة الأمر شخوص ثابتة ولكن الفنان يقرر أن نشاهد تلك الشخوص متحركة فى كل لحظة من لحظات التلقى .. وبالتركيز على حالة حضور العازفين فان الحركة " حاضرة" وهى أيضاً العنصر الحقيقى فى بناء اللوحة . فالفنان يستطيع أن يختصر أحد الشخوص أو يضيف دون أن تفسد اللوحة بالنسبة للمتلقى الذى لايستطيع أن يقبل اللوحة دون " حركة" العازفين..

وعلى الرغم من أن سليم يقدم شخوصه فى لحظة زمنية حاضرة إلا أنها تحمل اثاراً من الماضى والمستقبل. وبذلك فنحن نشاهد العازفين بالرجوع قليلاً إلى لحظات ماضية وأيضاً بالتوقع لما تصير إليه حركة العازفين فى لحظة تالية.

من ثم فان " **الحضور" فى لوحات سليم هو حضور " الحركة" التى تخلق حواراً جديداً مع " الزمن" كبعد أساسى فى العمل الفنى**. لذلك فنحن لانجد فارقاً بين مايقدمه سليم فى المعرض من لوحات موسيقية وأخرى عارية فالموضوع ليس هو بيت القصيد ولا الشخوص، وإنما **الشخوص فى بعدها " الحركى"** . فالعاريات تتصف بنفس البعد الدرامى الذى تتصف به لوحات الموسيقى ، وتستمد حيويتها من التعارض المشكل بين الحضور والغياب . فنحن نتلقى تلك الحركات الجسدية للعاريات مع تصورات اعتمادها على أحداث سابقة وتوقعات لأشكال التجسد فى اللحظات التالية بما يفترض وجوده فى الترتيب الذهنى المكتمل . إن معرض سليم هذا الذى يقام بمجمع الفنون بالزمالك هو حالة من حالات الارتواء بالتصوير فى كل صوره تشخيصية كانت أم تجريدية.

مشاغبات



حركة مقاومة التطبيع.. إلى أين؟

يسود الارتباك الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع بسبب عدم تحدد مفاهيمها ،فى الوقت الذى يستعيد فيه سلاح المقاطعة فاعليته على الصعيد الرسمى، وهو ما يمكن أن يحول دون التناغم المطلوب بين الصعيدين الرسمى والشعبى، ويهدد بضياع-أو تقليل- الثمار التى يمكن أن يجنيها العرب من هذا التطور الهام فى موقف النظام العربى..

وليس هناك خلاف حول أهمية التميز بين حركة مقاومة التطبيع على الصعيدين، صحيح أن الحركة على الصعيد الشعبى تملك حرية أكثر مما تملكه الحكومات العربية ، بل إن قسما هاما من نشاطها ينبغى أن يتوجه نحو الضغط على هذه الحكومات لكى تلتزم بما وافقت عليه من قرارات صدرت عن الاجتماع الأخير للمجلس الوزارى للجامعة العربية.

لكن من الصحيح كذلك أن هذه الحركة -على الصعيد الشعبى- مطالبة بأن تحدد مفاهيمها وتضبط معاييرها لتوسع نطاق المنتمين إليها، ولتصبح حركة شعبية حقيقية، ذات تأثير قوى على مجريات الأمور، لا مجرد حركة نخبوية ، تقتصر على عدة مئات من المثقفين الذين يسعون للتميز على الآخرين بأنهم الأكثر تشدداً فى الوطنية ، من دون أن يجلب موقفهم للوطن أى مكسب!.

وليس من الضرورى أن تتطابق مفاهيم الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع فى كل الأقطار العربية ،وكما ميزت قرارات المجلس الوزارى للجامعة العربية ،فى هذا الشأن بين أقطار يجب أن تلتزم بقرارات المقاطعة، وبين أقطار يجب أن تجمد العلاقات التى أنشأتها مع اسرائيل قبل الأوان وعقب مؤتمر مدريد ، وبين أقطار وقعت معها اتفاقيات سلام وترك لها الحرية فى تبرير التطبيع، فان هذا التمييز مطلوب كذلك على الصعيد الشعبى، ولكن على أسس مختلفة، وخاصة بالنسبة للفلسطينيين ، الذين لا نستطيع أن نطلب إليهم أن يعيدوا أرضهم التى استردوها من الاسرائيليين إلى المحتلين مرة أخرى، بعد أن دفعوا ، ودفعنا ، ثمنا باهظا لاستردادها، وليس منطقيا، ولا هو ممكن، أن نطلب إليهم-الآن- مقاطعة هؤلاء الاسرائيليين وهم يحيطون بهم من كل جانب..

وبسبب عدم تحدد المفاهيم، رفض اتحاد كتاب الامارات ، فى اجتماع أخير له أن يتخذ قراراً يلزم اعضاءه بعدم تطبيع العلاقات مع المثقفين الاسرائيليين بالمخالفة للسياسة الرسمية للامارات فى أول ظاهرة من نوعها ، تكون فيها الحكومة على يسار المثقفين!.

وبسبب عدم التحدد ذاك، قاطع المثقفون العرب، مؤتمراً دوليا لاتحاد الكتاب الفلسطينيين ،عقد فى رام الله أخيراً، وحضره أدباء من أمريكا إلى تنجانيقا ومن كوبا إلى الصين.. انطلاقا من مفهوم يرى أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست كاملة السيادة، ولذلك فهم يرفضون زيارتها ويرون أن بصم جوازات سفرهم بخاتم اسرائيلى، حتى لو كان ذلك فى سياق دعم نضال الشعب الفلسطينى، هو جريمة تطبيع كاملة الاركان!.

ومع أن المسألة ،كما يقول محمود درويش، مطروحة على جدول أعمال المثقفين العرب منذ سنوات، فان الحوار الجاد حولها ، لم يبدأ بعد، لذلك شاعت وتشيع مفاهيم ساذجة، وصلت -كما يقول درويش- إلى الحد الذى أصبح هناك من يعتقدون أن قراءة كتاب اسرائيلى .. هى تطبيع!.

وحتى الآن ما تزال الاجابات عن سؤال : ما هو التطبيع الذى نقاومه وفى أى سياق نقاومه، أقل مما ينبغى من حيث العدد، ومن حيث درجة الوضوح..

ولا تفسير لذلك إلا أن السؤال صعب، وقد تقود محاولة الاجتهاد بالاجابة عنه، صاحبها للوقوع فى خطأ يلقى به بين براثن المتشددين فيفهمونه بأنه صهيونى قذر من أبناء القردة والخنازير ،وأنه انتن من نتنياهو.

وخلال الاسابيع التى اعقبت عاصفة كوبنهاجن ، لم يغامر بالاجابة عن السؤال، من المثقفين المصريين، سوى ثلاثة فقط..

ذهب الاستاذ«**سعد الدين وهبة**» إلى أن كل كلام أو تعامل مع الاسرائيليين، هو تطبيع تنبغى مقاومته، بما فى ذلك دخول الأرض الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والحالة الوحيدة التى يجيز فيها التعامل مع الاسرائيليين هى الهيئات والمنظمات الدولية ،وحتى فى هذه الحالة فهو لا يبادرهم بالكلام، أو يدخل معهم فى حوار، اللهم اذا اضطر للرد على ما يقولون.

وطالب الدكتور«سعيد النجار» -رئيس جمعية النداء الجديد منبر الليبراليين المصريين- بالتفرقة بين التطبيع الذى يؤدى لاضعاف مركز المفاوض العربى، وذلك الذى قد يكسب انصاراً داخل صفوف العدو، وهو يرى أن أسوأ أشكال التطبيع هى العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل ،لأن حصولها على مزايا السلام ، قبل أن تعيد الأرض، لا يشجعها على إعادتها.

وربط الدكتور «أسامة الغزالى حرب»، بين التطبيع وقيام حالة سلام فالاقطار العربية التى ما تزال فى حالة حرب مع اسرائيل، أو ما تزال المفاوضات بشأنه جارية بين الطرفين ، لا يجوز لها أن تدخل فى أية علاقات معها، وهو يطالب بالتمييز بين التفاوض والتطبيع، فقيام رجال أعمال مصريين بالاستثمار فى اسرائيل هو تطبيع ، ولكن مقابلة وفد منهم لـ «نتنياهو» لاعلانه بأن سياسته تشكل عقبة فى سبيل السلام ليس تطبيعا ولكنه تفاوض..وغناء مطرب مصرى فى اسرائيل هو تطبيع، ولكن غناء هذا المطرب ذاته فى الضفة وغزة ،هو اسهام فى دعم صمود الشعب الفلسطينى على الرغم من أنه يتم بتأشيرة اسرائيلية!.

وقد تكون الاجابات خاطئة ، أو ناقصة ، ولكنها على أية حال بداية قد تشجع آخرين على الاجتهاد فى الموضوع ، قبل أن يرتد سلاح مقاومة التطبيع إلى صدورنا ، بدلا من أن يتجه إلى صدور العدو.

المهم أن يكون اجتهادا لا عصابا.. وسياسة لا تهريجاً!.

صلاح عيسى



عازفة البيانو الفنانة ((مارسيل متى)) .. زوجة الفنان سليم .. زيت على ورق ١٩٩٧





زيت على ورق ١٩٩٧م

السوبرانو أميرة سليم تغني ((إلـڤيرا)) من أوبرا ڤردي، واللوحة السفلى تغني دور ((موزيتا)) - من معرض الفنان سليم